

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور الفيلسوف
محمود محمد مصطفى

الدكتور حسين عطية
مدير مكتب المطبعة

الطبعة الخامسة

الطبعة الأولى

١٩٨٥ - ١٩٨٦



[illegible]

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص. ب. ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا
وقتاوى الجمعية العمومية
منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٥٥ اله

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني
الحامي أمام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد الخامس

الطبعة الأولى
١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة: ٢٠ شارع عدلي - ص. ٥٤٣١٤ - ت. ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالقاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .
يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير امتنا العربية .

مسرة الفكراني

موضوعات الجزء الخامس

املاة الى الخدمة

امارة

امانة اجتماعية

امانة غلاء المعيشة

اعمال

اعلام ورائة

اتحادية

اكاديمية الفنون

اكسراه بدنى

امر جنالى

املاك الدولة العامة والخاصة

التفليب

اموال مصروفة

منهج ترتيب موضوعات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي تدرتها كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الرأى مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتبنا هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التي ارستها ترتيبا إيجديا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتبنا المبادئ وملخصات الأحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المصنفة وامكثت هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقي بدى — قدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم أعقبتها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتعارفة جنبا الى جنب دون تنقيح بتاريخ صدور الأحكام أو الفتاوى . وكان طبيعيا أيضا من منطق الترتيب المنطقي للمبادئ في إطار الموضوع الواحد ، ان توضع الأحكام والفتاوى جنبا الى جنب ما دام يجمع بينهما تماثل أو تشابه يقرب بينهما دون فصل تحكمى بين الأحكام فى جانب والفتاوى فى جانب آخر ، فذلك منساعدا للبحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بقتصر السبل الى الالام بما أفلى فى شأنها من حلول فى احكام المحكمة الادارية العليا او فتاوى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الأحكام والفتاوى أو تتعارض عند رأى واحد ، بل حتى متى وجعا تعارض بينهما فمن المفيد ان يتعرف القارىء على هذا التعارض سواء من استعراض الأحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشقيته بالبحث مما اقره المحكمة من مبادئ فى نلحية وما قرره الجمعية العمومية فى نلحية اخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ جديدة ومنشعبة ترسهاكم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزمت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى ولحكم بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذي يحتاج اليه .

ولقد نيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث الرجوع اليها في الأصل الذي استقيت منه بالمجموعات الرسمية التي دأب المكتب الفني بمجلس الدولة على إصدارها سنوياً للأحكام والفتاوى ، وأن كان الكثير من هذه المجموعات قد أضى متعزراً للوصل اليها لتقدم المعهد بها ونفذ طبعاتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن في مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الإدارية الحديثة ويميز على التفتاى في الجهد من أجل خدمة عامة تمثل في اعلام الكتبة بما أرساه مجلس الدولة مثلاً في محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ في ثيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا التي صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذي صدرت الفتوى من الجمعية العمومية او من قسم الرأى مجتمعاً بشأنه ، وأن تفر الإشارة الى رقم الملف في بعض الحالات القليلة فسيلتقى في ذلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذي صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التي طلبت الرأى وتاريخ التصدير .

وبمى كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التي تنشر الفتاوى بين هذين البيتين الخاصين فتشير ثارة الى رقم ملك الفتوى وتشير ثارة اخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

فمثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٣/٤/١٩٥٧)

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٥١٧

لسنة ٢ ق الصادر بجلسة ١٣ من أبريل ١٩٥٧ .

جئال ثلن :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جللة ١٩٧٨/٦/١٤)

ولعمد بئلك الفتوى اللى أصدرتها الجمعية العمومية لعمى الفتوى
والتشريع جللة ١٤. من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

جئال آخر ثلاث :

(فتوى ١٢٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ولعمد بئلك فتوى الجمعية العمومية لعمى الفتوى والتشريع اللى
أصدرت الى جهة الإدارة طالبة الفتوى برقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩ من يوليه ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيد الما بالموضوع الذى يحثه .
وبعض هذه التعليقات تتعلق بفتوى أو حكم . وعمئذ سيجد التعليق عقب
الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمه أو بأكثر من
فتوى أو حكم بداخله وعمئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموضوع .
وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاما مسلسلة كما هو متبع بشأن المبادئ
المستخلصة من الفتاوى والأحكام المشورة .

وبئلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذى يجر ان يبعه
فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسومة .
ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسومة
بيانا تفصيليا بالاحالات ، ذلك لعل من عديد من الفتاوى والأحكام بأكثر من
موضوع ، فإذا كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات ملامة الا أنه يجب
أن نشير إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى اللى تمسها الفتوى أو الحكم من
تقريب أو بعيد .

والله ولى التسوييق

حسن الفككى ، نعيم فطيه

اعادة الى الخدمة

الفصل الأول : اعادة الى الخدمة بالعفو عن العقوبة .

الفصل الثاني : القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ باعادة المصولين
للحكم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة .

الفصل الثالث : القرار الجمهوري رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن
حساب مدد الفصل السياسي لمن يعلنون الى
الخدمة بعد صدور قرار العفو عنهم .

الفصل الرابع : القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ باعادة بعض
المحكوم عليهم بعقوبة جنائية في جرائم سياسية .

الفصل الخامس : القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة
المصولين بغية الطريق التاديبى .

الفصل الأول

إعادة إلى الخدمة بالعفو عن العقوبة

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

انتهاء خدمة الموظف للحكم عليه في جنائية - صدور قرار جمهوري بالعفو عن العقوبة لا يترتب عليه اعادتهم الى وظائفهم بقوة القانون كنتيجة حتمية لقرار العفو - يستوى في ذلك من انتهت خدمتهم ككثير للحكم ومن فصلوا بقرارات سابقة على صدور الحكم - اعادة التمييز لا تكون الا بقرارات تمييز جديدة اذا توفرت فيهم الشروط المطلوبة - اثر ذلك ان المدة من تاريخ انتهاء الخدمة الى تاريخ اعادة التمييز لا يجوز حسابها ضمن مدة الخدمة .

ملخص الفتوى :

ان العفو الصادر بقرار جمهوري لا يحو الجريمة ذاتها او يزيل عنها الصلة الجنائية التي تظل عالقة بها ، كما انه لا يحو الحكم الصادر بالادانة الذي يظل قائما . ومن ثم فانه لا يترتب على القرار الجمهوري الصادر بالعفو سوى اسقاط العقوبة الاصلية ، او ما بقى منها ، وكذلك العقوبات التبعية ، والاثار المترتبة على الحكم ، وذلك بالنسبة الى المستقبل ولا يترتب عليه اسقاط العقوبات التي نفذت او الاثار التي وقعت في الفترة السابقة على صدوره وعلى ذلك فانه لا يترتب على قرار العفو اسقاط الاثار الخاصة بانتهاء خدمة الموظف للحكم عليه في جنائية - الذي قرره البقرة الثامنة من المادة ١٠٧ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - والذي يعتبر اثرا موريا ، يقع مباشرة وقوة القانون ، كنتيجة حتمية للحكم الجنائي ، ويستنفذ غرضه - بقطع الرابطة الوظيفية بين الموظف المحكوم عليه والدولة - بمجرد وقوعه وبالتالي فاذا كان انتهاء خدمة بعض السادة الذين صدر القرار الجمهوري رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن العفو عنهم ، قد تم ككثير من اثار الحكم عليهم في الجنائيات المنسوبة اليهم ، فلهذا لا يترتب على صدور هذا

القرار استنسخ الاثر الخاص بانهاء خدمتهم ، الذي وقع واستنفذ
غرضه فور صدور الاحكام عليهم ، وفي تاريخ سابق على تاريخ صدور
قرار العفو .

اما بالنسبة الى الموظفين الذين تم فصلهم بقرارات (جمهورية او
وزارية) سابقة على الحكم عليهم - ومنهم السادة المعروضة حالتهم -
فان الفصل في هذه الحالة لا يعتبر اثرا من آثار الحكم عليهم ،
ومن ثم فان القرار الجمهوري الصادر بالعفو - والمشار اليه -
ليس من شأنه المساس بقرارات فصلهم ، اذ انه يتعلق بالمعقوبات
الاصلية والتجبية والاثار المترتبة على الحكم ، ولا شأن له بالقرارات
الادارية السابقة على الحكم ، والتي لا تعتبر اثرا من آثاره ويلتقي
لا يترتب على صدور قرار العفو سالف الذكر اعتبار قرارات
الفصل المذكورة كان لم تكن ، وانما تظل هذه القرارات قائمة ومنتجة
لاثرها الخاص بانفصال العلاقة الوظيفية بين الموظفين الذين صدرت
في شأنهم وبين الجهات الادارية التي كانوا يعملون فيها .

ويخلص مما تقدم جميعا انه لا يترتب على صدور القرار
الجمهوري رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٦٤ بالعفو عن المعقوبات الاصلية والتجبية
والاثار المترتبة على الاحكام الجنائية الصادرة ضد الموظفين المذكورين
لا يترتب على ذلك اعادتهم الى وظائفهم بقوة القانون وبنتيجة حتمية
لصدور قرار العفو المشار اليه - سواء منهم من انتهت خدمتهم
كأثر للحكم عليهم ومن فصلوا بقرارات سابقة على الحكم لا تتأثر اعادتهم
الى العمل الا بقرارات تعيين جديدة تصل ما انقطع من الرابطة الوظيفية
بينهم وبين الدولة ، اذا ما توفرت في شأنهم الشروط اللازمة لتوفرها فيهم
يضمن في الوظائف العادة ومقتضى ذلك هو ان المدة من تاريخ فصلهم
(انتهاء الخدمة) الى تاريخ اعادة تعيينهم من جديد ، لا تعتبر مدة
عمل ، ويلتقي لا يجوز حسابها ضمن مدة خدمتهم لانتهاء الاسس
القانونية .

(تموى ٥٢٣ في ١٩٦٦/٥/٢٣)

الفصل الثاني

القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بإعادة الفصولين
للحكم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة .

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

نص المادة الثانية من القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ على جواز
اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة
ووضعه في الدرجة التي كان عليها قبل فصله وفي اقدميته فيها -
التطبيق السليم لذلك هو اسقاط مدة الفصل واعادته في نفس الدرجة
التي كان عليها مع اضافة الفترة الزمنية من اقدمية الدرجة السابقة على
الفصل الى ما يعقب اصله - القول بان اقدميته تعتبر من تاريخ شغله
للدرجة قبل الفصل يتضمن ضم مدة الفصل دون سند من القانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ الخالص
بالعمو من بعض العقوبات واجازة اعادة بعض الموظفين المحكوم
عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة تنص على انه « يجوز ان يعاد
الموظف المعزى الى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الحكم عليه من
محكمة الشعب او الى أية وظيفة اخرى مماثلة او غير مماثلة اذا
كان الحكم عليه مع وقف تنفيذ العقوبة او كان ممن يفضل في حكم
المادة السابقة او كان قيد استوفى العقوبة المحكوم عليه بها ، وذلك
بإشترطين الاتيين :

(أ) ان يعقد طلبا بذلك الى الجهة التي كان يتبعها تبين
بذلك خلال ثلاثين يوما من صدور هذا القانون .

(ب) ان يوضع في الدرجة التي كان عليها قبل فصله وفي اقدميته
فيها . كما يجوز عند عدم وجود درجة خالية لتميئنه بكفاءة .
ولا يجوز الطعن في قرار اعادة الموظف .

ويعتبر العفو عن العقوبة في حكم هذا النص بمثابة استثناء لها .

وواضح من نص الفقرة الأخيرة من هذه المادة أن المشرع لم يهدف إلى إهدار الجريمة والعقوبة ، وإنما هدف إلى اعتبار العقوبة قائمة رغم العفو عنها للأسباب الصحية ، أي أنه حرص على بقاء العقوبة وما يترتب عليها من آثار . وإذا كان المشرع قد نص على جواز إعادة الموظف المحكوم عليه من محكمة الشعب إلى وظيفته طبقاً للشروط والأوضاع التي أشار إليها إلا أنه لم يقصد بهذا سوى إعادة الموظف إلى الوضع الذي كان عليه قبل فصله وذلك بإسقاط المدة التي تضاها الموظف منذ الحكم عليه وفصله حتى تاريخ عودته إلى وظيفته ، فالأمر ليس سحياً لقرار الفصل حتى يكون لهذا السحب أثر رجعي ، وإنما هو بمثابة التعمين الجديد وبالتالي لا يترتب أي أثر على المدة التي كان منصوصاً خلالها . ومن ثم يستحيل القول في ظل هذا النص بأن مدة قضاء العقوبة تعتبر مدة خدمة فعلية أو فرضية تحسب في الأقدمية ، ويؤيد ذلك أن النص على وضع الموظف المعاد إقصر على وضعه في الدرجة التي كان عليها قبل فصله وحساب ما كان له فيها من أقدمية قبل فصله فإذا كان الموظف المفصول مثلاً قد فصل وهو في الدرجة السابعة وله فيها في الأقدمية وما يترتب على ذلك من آثار ستتعارض حتماً مع مقصود فيها بمعناه أن يعود في هذه الدرجة بأقدمية فيها مقدارها سبع سنين . وهذا التطبيق السليم لنص المادة سألفة الذكر ، إذ النص واضح في الاقتصار على إجازة إعادة بالوضع الذي كان عليه الموظف قبل الفصل في الدرجة وفي الأقدمية ، ومترق بين أقدمية الدرجة التي كان عليها الموظف قبل فصله وبين ضم مدة الفصل وحسابها في الأقدمية وما يترتب على ذلك من آثار ستتعارض حتماً مع مقصود المشرع الواضح ، ولا شك أن الأخذ بالمعنى الآخر كآثر بمسلم دون أن يكون عليه دليل أو سند من النص ثم ترتيب نتائج عليه منها الإعتداد بمدة الفصل في حساب مبدد الترقية الواردة بالمادة ١٠ مكرراً من قانون التوظيف وفي حساب المعاش كمبدد خدمة اعتبارية ، لا شك في أن هذا أمر يجافي صريح النص الذي يكتفى بمجرد إضافة الفترة الزمنية السابقة على الفصل إلى ما يعقب التعمين الجديد ، وهو ما يفترض إسقاط مدة الفصل في شأن الأقدمية وما يترتب عليها .

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ - نصه على أنه يجوز إعادة الموظف الى وظيفته التي كان يشغلها قبل الحكم عليه من محكمة الشعب أو الى أية وظيفة أخرى في حالات خاصة وبشروط معينة - القرار الصادر بإعادة تعيينه ليس سببا لقرار فصله من الخدمة - النص في القانون المذكور على حساب مدة الفصل في الإقصية - اعتبارها مدة اعتبارية لا ترتب عليها الآثار المترتبة على مدة الخدمة الفعلية - لا ينسحب اثرها على الماضي الى ما يجاوز النطاق الذي حدده القانون فلا يجوز الطعن في القرارات الإدارية السابقة .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ ينص في المادة الثانية منه على أنه « يجوز أن يعاد الموظف العمومي الى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الحكم عليه من محكمة الشعب أو الى أية وظيفة أخرى بمائلة اذا كان الحكم عليه مع وقف تنفيذ العقوبة ان كان ممن يدخل في حكم المادة السابقة او كان قد استوفى العقوبة المحكوم عليه بها وذلك بالشرطين الآتين :

(١) أن يقدم طلبا بذلك الى الجهة التي كان يتممها تبين فصله خلال ثلاثين يوما من صدور هذا القانون .

(ب) أن يوضع في الدرجة التي كان عليها قبل فصله وفي اقدميته فيها ، كما يجوز عند عدم وجود درجة خالية تعيينه بكتابة ولا يجوز الطعن في قرار إعادة الموظف » كما ينص في مادته الثالثة . على أن يكون الموظف تحت الاختبار مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ اعادته الى الخدمة ، ويجوز فصله خلالها لاسباب تتعلق بالامن . ويؤخذ مما تقدم أن المشرع رغبة منه في انساح مجال العمل لمن صدرت ضدهم احكام من محكمة الشعب - اجاز للجهة الادارية أن تعيد تعيينهم الى وظائفهم السابقة ذاتها ، وهي التي كانوا يشغلونها قبل انتهاء خدمتهم أو الى أية وظيفة أخرى مائلة أو غير مائلة على أن يكون ذلك بناء على طلبهم في الميعاد الذي حدده له لا تلقائيا ، وأن يوضعوا في الدرجة التي كانوا عليها ويأقدمتهم فيها قبل .

فصلهم أو إن يعينوا بمكافأة عند عدم وجود درجة خالية وذلك كله .
تحت الاختبار مدة خمس سنوات ومفهوم هذا أن القضاة لم يتضمن
أثرا رجوعا للإعادة من مقتضاه اعتبار القرارات الصادرة بفصلهم .
كان لم تكن ، بل أنه قد رأى في ذلك أنها قرارات صحيحة متفقة مع
أحكام القانون وبنجاة لجميع آثارها التي لم يمنع أي منها ومن
ثم فليس بصحيح تكيف القرارات الصادرة بإعادة تعيين هؤلاء الموظفين .
بأنها سحب للقرارات الصادرة بفصلهم من الخدمة ، لخروج هذا
على قصد الشارع من جهة ، ولتعارضه مع أوضاع السحب وأكثره
من جهة أخرى .

ولما كان الأصل عند إعادة الموظف المفصول إلى الخدمة إلا
تحتسب مدة الفصل في أقدمية الدرجة إلا أن المشرع - رعاية منه .
لحالة هؤلاء الموظفين لاعتبارات خاصة - أجاز حساب هذه المدة .
في أقدميتهم ، وبهذه المثابة فلها لا تصدو أن تكون مجرد مدة اعتبارية
الأساس فيها إلا تترتب عليها الآثار القانونية ذاتها التي تترتب
على مدة الخدمة الفعلية ، ومن ثم لا ينسحب أثرها على الماضي إلى .
ما يجاوز النطاق الذي حسده القضاة ، وعلى ذلك فإن الموظف
المفصول قبل إعادته إلى الخدمة لا يسوغ له التوسل بأقدميته الاعتبارية
للطعن في قرارات إدارية سابقة ، وقعت صحيحة في حينها وتناولت
غيره خلال مدة انسلاخه من الوظيفة ، ولا سيما وأنه لم يطعن في قرار
فصله من الخدمة ولم يحصل على حكم نهائي بالفائه وغنى عن البيان .
أنه ليس ثمة تلازم بين إبادة الرجعية في خصوص حساب مدة الخدمة
السابقة على الفصل بالاعتداد بالأقدمية التي كان عليها الموظف قبل
انتهاء خدمته ، وبين أنفاذ أثر ذلك من حيث إبادة الطعن في قرارات
الترقية الصادرة قبل العمل بالقانون الذي أجاز إعادة الموظفين
المحكوم عليه من محكمة التمييز إلى الخدمة .

(طعن ٩٦٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

قرار إعادة تعيين الموظفين الذين حكم عليهم من محكمة الشعب .

القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ لم يتضمن أثرا رجعيا للاعادة من مقتضاه اعتبار القرارات الصادرة بفصل هؤلاء الموظفين كان لم تكن - القرارات الصادرة باعادة تعيينهم لا تعتبر سحبا للقرارات الصادرة بفصلهم من الخدمة - جواز حساب مدة فصلهم في اقدميتهم لا يترتب عليها الاثار القانونية التي تترتب على مدة الخدمة الفعلية - لا يسوغ التوسل بهذه الاقدمية للطعن في قرارات ادارية سابقة .

ب. يخص الحكم :

ان المشرع رغبة منه في اتساح مجال العمل لمن صدرت ضددهم احكام من محكمة الشعب اجاز للجهة الادارية ان تفيد تعيينهم الى وظائفهم السابقة ذاتها التي كانوا يشغلونها قبل انتهاء خدمتهم او الى اية وظيفة اخرى مماثلة او غير مماثلة ، على ان يكون ذلك بناء على طلبهم في الميعاد الذي حدده ، وان يوضحوا في الدرجة التي كانوا عليها وباتسميتهم فيها قبل فصلهم او ان يعينوا بكتابة عند عدم وجود درجة خالية وذلك كله تحت الاختبار مدة خمس سنوات - ويهـموم هذا ان القانون لم يتضمن أثرا رجعيا للاعادة من مقتضاه اعتبار القرارات الصادرة بفصلهم كان لم تكن ، بل انه قد راعى في ذلك انها قرارات صحيحة متفقة مع احكام القانون ومنتجة لجميع اثارها والتي لم يحج اي منها ، ومن ثم فليس بصحيح تكيف القرارات الصادرة باعادة تعيين هؤلاء الموظفين بانها سحب للقرارات الصادرة بفصلهم من الخدمة لفروج هذا على قصد الشارع من جهة ولتعارضه مع اوضاع السحب واكثره من جهة اخرى .

ولما كان الاصل عند اعادة الموظف المصنول الى الخدمة لا تحسب مدة النصل في اقدمية الدرجة الا ان المشرع - رعاية منه لحالة هؤلاء الموظفين لامتحانات خاصة - اجاز حساب هذه المدة في اقدميتهم ، وبهذه المثلية فانها لا تصد ان تكون مجرد مدة اعتبارية الاساس فيها الا تترتب عليها الاثار القانونية ذاتها التي تترتب على مدة الخدمة الفعلية ومن ثم لا ينسحب اثرها على الماضي الى ما يجاوز النطاق الذي حدده القانون ، وعلى ذلك فان الموظف المنصول عند اعادته الى الخدمة لا يسوغ له التوسل باقدميته الاعتبارية للطعن في قرارات ادارية سابقة وقعت صحيحة في حينها وتناولت غيره خلال مدة انسلاخه عن الوظيفة .

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

القرارات الصادرة بانتهاء خدمة من صدرت ضدهم أحكام من محكمة الشعب — قرارات صحيحة ومنتجة لآثارها استنادا الى القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بالعمسو عن بعض العقوبات واجازة اعادة بعض الموظفين الحكوم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة — اعادة تعيين من فصلوا من الخدمة — لا تعد سببا لقرار الفصل .

ملخص الحكم :

انه ايا كانت طبيعة الاحكام التي تصدرها محكمة الشعب وما اذا كانت بمثابة الاحكام الصادرة من المحاكم الجنائية بما يؤدي اليه ذلك من تطبيق قواعد انتهاء الخدمة الواردة في قوانين التوظيف او انها تعتبر قرارات ادارية لا يترتب عليها ذلك الاثر فان هذا البحث اصبح غير مجد في شأن المنازعة الحالية بعد ان صدر القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه واعتبر القرارات الصادرة بانتهاء خدمة من صدرت ضدهم أحكام من محكمة الشعب صحيحة ومطابقة للقانون ومنتجة للآثار التي تترتب عليها واجاز للجهات الادارية اعادة تعيين من صدر قرار بفصلهم من الخدمة على اساس الشروط والاوزاع التي حددها القانون وعلى هذا الوجه فلا يكون القرار الصابر باعادة تعيين الموظف المفصول بمثابة سحب القرار الصابر بنصله .
(طعن ٩٢٢ ، ١٢٦٢ لسنة ١٤ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

اعادة تعيين من فصل من الخدمة طبقا لاحكام القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ — اعتبار مدة خدمتهم متصلة — اساس ذلك — القرار الجمهوري رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل لمن يعانود للخدمة بعد صدور قرار العمسو عنهم طبقا لاحكام القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ ينص في مادته الاولى على انه « تعتبر مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين الذين صدر عمسو

منهم ويعادون الى الخدمة بعد انتهائها نتيجة للحكم عليهم في تغيبات سياسية ويطبق ذلك على من سبق اعادتهم الى الخدمة قبل صدور هذا القرار » كما نصت المادة الثانية منه على انه « لا يجوز الاستناد على الاقدية التي يرتبها هذا لقرار الطعن في القرارات الصادرة بالترقية قبل صدوره » كما لا يترتب على حساب المدة وفقا للمادة السابقة صرف أية فروق مالية عن الماضي ومفهوم هذا القرار ان من حكم عليهم من محكمة الشعب وصدر عنهم ثم اعيدوا للخدمة طبقا لاحكام القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ تعتبر مدة خدمتهم متصلة بمدة اعادتهم الى الخدمة كما يطبق ذلك الحكم على من اعيد الى الخدمة منهم قبل صدور القرار المذكور الا ان هذا الاقدية الاعتبارية لا تجيز الطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل صدوره كما لا يترتب عليها فروق مالية » .

(طعن ٩٢٢ ، ١٢٦٢ لسنة ١٤ في - جلسة ١١/٢/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم من محكمة الشعب الى خدمة الحكومة - احكام القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بالمعفو عن بعض العقوبات واجازة اعادة الموظفين المحكوم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة - يشترط لصعود الموظف طبقا لاحكام هذا القانون ان يستوفى العقوبة المحكوم عليه بها ، او ان يعفى عنها او ان يكون الحكم الصادر ضده مع وقف تنفيذ العقوبة او ان يفرج عنه صحيا ، ويشترط كذلك ان يقدم طلبا بإعادته الى الجهة التي كان يتبعها قبل فصله خلال ثلاثين يوما من صدور القانون المشار اليه .

ملخص الفتوى :

استطلعت بعض الجهات الحكومية رأى ديوان الموظفين فيما اذا كان من الجائز أن يعاد الى الخدمة بعض الموظفين السابق الحكم عليهم من محكمة الشعب وهم السيد / الموظف السابق بوزارة التجارة والصناعة من الدرجة الخامسة والمحكوم عليه في ٥ من مايو سنة ١٩٥٥ بالسجن خمس سنوات مع ايقاف التنفيذ والذي فصل على اثر ذلك بقرار من مجلس الوزراء والسيد / الموظف السابق مهندسة مدن الجيزة من الدرجة السابعة الفنية والمحكوم عليه في ١٤

من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بالانشغال الشاقة المؤبدة ثم صدر مرسوم عن
بإبقاء مدة عقوبته والسيد / والمحكوم عليه في ١٨ من نوفمبر
سنة ١٩٥٤ بالانشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ثم أخرج عنه صحيا
في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ ورشح بعد ذلك للعودة لوظيفة مخرب
بمكافأة شهرية شاملة بمصلحة الكلية الانتاجية والتدريب المهني بوزارة
الصناعة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري
للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٤ من يناير و ٢١ من فبراير
سنة ١٩٦١ لاستبيان لها من الاطلاع على نصوص القانون رقم ١٧٦
لسنة ١٩٦٠ بالمرسوم من بعض العقوبات وإجازة إعادة بعض الموظفين
المحكوم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة أن المشرع نظم بهذا
القانون موضوع إعادة بعض الموظفين من سبق الحكم عليهم من
محكمة الشعب بعقوبات مقيدة للحرية تنظيها خاصا خرج فيه على
القواعد العامة التي تضمنها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
نظام موظفي الدولة في هذا الخصوص فنص في المادة الاولى من ذلك
القانون أى القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه على أن
« يعفى المخرج عنهم صحيا من باقى العقوبات المحكوم بها عليهم من
محكمة الشعب » ونص في المادة الثانية منه على أنه : « يجوز أن
يساعد الموظف العمومي الى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الحكم عليه
من محكمة الشعب أو الى أية وظيفة أخرى مماثلة أو غير مماثلة اذا
كان الحكم عليه مع وقف تنفيذ العقوبة أو كان ممن يدخل في حكم
المادة السابقة أو كان قد استوفى العقوبة المحكوم عليه بها وذلك
بالشرطين الآتيين :

- (أ) أن يقدم طلبا بذلك الى الجهة التي كان يتبعها قبل
فصله خلال ثلاثين يوما من صدور هذا القانون .
 - (ب) أن يوضح في الطلب الدرجة التي كان عليها قبل فصله
وفى أقدميته فيها - كما يجوز عند عدم وجود درجة خالية تعيينه
بمكافأة ، ولا يجوز الطعن في قرار إعادة الموظف .
- ويقتصد بالموظف العمومي في حكم هذا القانون الموظف أو المستخدم
أو العامل الذي كان في خدمة الحكومة أو أحد نروعها أو في مجالس
المديريات أو المجالس البلدية أو أية مؤسسة عمومية .

ويعتبر العفو عن العقوبة في حكم هذا النص بمثابة استيفاء لها .
كما نص في المادة الرابعة من القانون على سريان احكامه « على كل من سبق الحكم عليه من محكمة الشعب اذا اُخرج عنه صحيا او اذا استوفى العقوبة المحكوم عليه بها » .

ويستفاد من هذه النصوص أن المشرع أجاز إعادة الموظف العمومي الذي سبق الحكم عليه من محكمة الشعب الى الخدمة بشرطين حددهما على سبيل الحصر .

اولهما : أن يستوفى العقوبة المحكوم بها عليه او أن يعفى عنها
أو أن يكون الحكم الصادر ضده مع وقف تنفيذ العقوبة أو أن يخرج عنه صحيا .

والثاني : أن يتقدم خلال الميعاد المحدد في المادة الثانية من القانون بطلب يتضمن بيان الدرجة التي كان معيناً عليها قبل فصله . بسبب الحكم عليه واقتديته في هذه الدرجة .

لهذا انتفى رأى الجمعية العمومية الى جواز إعادة الموظفين المشار اليهم الى الخدمة متى توافرت في شأنهم الشروط المشار اليها التي نص عليها القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بالعفو عن بعض العقوبات واجازة إعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة .

(ملغى ٢٨٦ في ٢٧/٣/١٩٦١) .

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٢ لسنة ١٩٧١ بحساب مدة خدمة اعتبارية لبعض العاملين العاملين الى الخدمة - وفقا لاحكام هذا القرار يتم احتساب المدة من تاريخ فصل العامل بغير الطريق التقديسي وبين تاريخ اعادته الى الخدمة ضمن مدة خدمته - هذا الحكم جاء عاما ومطلقا ومن ثم يسرى في عمومته على جميع حالات الفصل بغير الطريق التقديسي - لا وجه لتصور تطبيق هذا القرار على من فصل بغير الطريق التقديسي بعد الممهل بدستور ١٩٥٦ دون من فصل قبل ذلك - اساس ذلك : أن تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٢ ،

لسنة ٧١ على من فصل قبل العمل بدستور ١٩٥٦ لا ينطوى على طعن في قرار الفصل بل مجرد أعمال لتشريع صحيح ونفذ طبقا لاحكام الدستور والقوانين المعمول بها .
ملخص الحكم :

من حيث انه يبين من الرجوع لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ بحسب مدة خدمة اعتبارية لبعض المحامين الى الخدمة والذي صدر في ١٢ من يولييه سنة ١٩٧٢ ، انه نص في المادة (١) على ان « تحسب للعاملين بوحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات المالية والوحدات الاقتصادية التابعة لها الفئتين سبق فصلهم بغير الطريق التأديبي ثم امسحوا الى الخدمة في إحدى هذه الجهات المدة بين تاريخ فصلهم وبين تاريخ اعادتهم الى الخدمة في مدة خدمتهم . ويسرى هذا الحكم على من يعاد الى الخدمة بعد العمل بهذا القرار » — كما نص القرار الجمهوري السابق الذكر في المادة ٢ على انه « لا يجوز الاستناد الى هذا القرار لظمن في القرارات الصادرة بالترقيات قبل العمل به كما لا يترتب على تصليب المدة المشار اليها صرف أية فروق مالية عن الماضي » .

من حيث انه يبين من الرجوع لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ به من حسب مدة الفصل ان سبق فصلهم بغير الطريق التأديبي وامسحوا الى الخدمة في الجهات التي نص عليها ضمن مدة خدمتهم — قد جاء صامدا ومطلقا ومن ثم يسرى في عمومها على جميع حالات الفصل بغير الطريق التأديبي متى تقرر اعادة الموصول الى الخدمة ، ولا وجوبه لغرض تطبيق هذا القرار على من فصل بغير الطريق التأديبي بعد العمل بدستور سنة ١٩٥٦ دون من فصل قبل ذلك ، ذلك بدعوى ان دستور ١٩٥٦ قد نص في المادة ١٩١ على ان « جميع القرارات التي صدرت من مجلس قيادة الثورة وجميع القوانين والقرارات التي تضمنت بها خصميرت مجلة او منفذة لها ، وكذلك كل ما صدر من الهيئات التي اسير المجلس المذكور بتشكيلها من قرارات او احكام — وجميع الاجراءات والامتناع والتصريحات التي صدرت من هذه الهيئات او من هيئة اخرى من الهيئات التي اُنشئت بقصد حماية الثورة ونظام الحكم ، لا يجوز التمسك فيها او الطعن بها بالاعتقال او التهوين مطلقا بالى وجبه من الوجوه (م ٢ - خ ٥)

أمام اية هيئة كانت وأن تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ على من يقصل قبل العمل بدستور ١٩٥٦ مؤداه الحكم له بتعويض عيني عن قرار حصنه الدستور ، لا وجه لذلك لأن تطبيق هذا القرار الجمهوري على هذه الفئة من العاملين لا ينطوى على ظعن في قرار الفصل أو المطالبة بإفصله أو التعويض عنه ، بل مجرد أعمال لتشريع صحيح ونفذ ومنتج لآثره طبقا لاحكام الدستور والتوانين المعمول بها . ومن حيث أنه متى كان الشايت من الاوراق ان المدمى فصل من الخدمة بإلقرار رقم ٧٥ الصادر من وزير الارشاد القوسى فى ٢٩/٨/١٩٥٣ استنادا — على ما جاء فى ديباجة القرار الى كسب وزارة الخارجية السرى جدا رقم ٩ فى ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ المتضمن ان اللجنة الوزارية المختصة بنظر قرارات لجان التطهير المشكلة طبقا للقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ — الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبى قررت فصله من الخدمة ، والى الاوراق الاصلية الخاصة بلجنة التطهير ، فمن ثم يكون المدمى قد فصل بغير الطريق التأديبى ، واذا أعيد الى الخدمة فى ١/٧/١٩٥٧ فانه ينتفع بها ورد فى القرار الجمهورى رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليه من احكام خاصة بحساب مدة فصله ضمن مدة خدمته .

(طعن ٢٧٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦) .

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ بحساب مدة اخذة اعتبارية لبعض العاملين الى الخدمة — هذا القرار لا يبدو الى حقيقته ان يكون سحبا قانونيا للآثار ترتبت على فصل بعض العاملين بغير الطريق التأديبى — مقتضى ذلك اعتبار مدة خدمتهم بالجهات التى فصلوا منها قائمة حتى تاريخ اعادتهم اليها او تاريخ تعيينهم بجهات اخرى مما نصت عليه المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه مع تدرج اوضاعهم الوظيفية من ناحية الترقية والمرتب اسوة بزملائهم الذين استندوا فى تلك الجهات — مثال — امادة مقدم شرطيا لعاشى أعيد تعيينه بالقطاع العام من احكام قرار رئيس الجمهورية المشار اليه بتدرج مرتبه وترقياته خلال المدة من تاريخ احواله الى المعاشى

حتى تاريخ اعادة الخدمة بالقطاع العام اسوة بزملائه اعضاء هيئة
الشرطة الذين كانوا بالخدمة خلالها .
ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة
١٩٧٦ بحساب مدة خدمة اعتبارية لبعض المعادين الى الخدمة تنص على
« ان « تحسب للمعالمين بوحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة
والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الذين سبق
انضموا بغير الطريق التاديبى ثم اعيدوا الى الخدمة فى احدى هذه الجهات
المعدة بين تاريخ فصلهم وبين تاريخ اعادتهم الى الخدمة فى مدة خدمتهم » .
والاستناد من هذا النص ان المشرع استهدف به تدارك الاضرار التى لحقت
بالمعالمين الذين فصلوا من الخدمة بغير الطريق التاديبى ثم اعيد تعيينهم
بوحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة
والوحدات الاقتصادية التابعة لها فمضى بحساب المدة من تاريخ فصلهم
حتى تاريخ اعادتهم ضمن مدة خدمتهم ، وبمعنى آخر فان هذا القرار
لا يعدو فى حقيقته ان يكون سحبا قانونيا للآثار التى ترتبت على فصل
هؤلاء المعالمين بغير الطريق التاديبى ، وبالتالي فلان مقتضى ذلك اعتبار
مبدا خدمة الجهات التى فصلوا منها قائمة حتى تاريخ اعادتهم اليها
او تاريخ تعيينهم بجهات اخرى مما نصت عليها المادة الاولى من قرار
رئيس الجمهورية المشار اليه مع تدرج اوضاعهم الوظيفية من ناحية
الترقية والترتب اسوة بزملائهم الذين استمروا فى تلك الجهات .

وحيث انه تاسيسا على ما تقدم فلان المقدم شرطه بالمعاش
يليد من احكام القرار الجمهورى رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ وذلك بافتراض
ان مدة خدمته بهيئة الشرطة قائمة مستمرة اعتبارا من تاريخ احواله
الى المعاش فى ١/١٠/١٩٥٤ حتى تاريخ اعادته للخدمة بالقطاع العام
فى ٧/٨/١٩٦٢ مع تدرج مرتبه وترقياته خلال هذه المدة اسوة بزملائه
زملاء هيئة الشرطة الذين كانوا بالخدمة خلالها .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى احقية المقدم شرطة بالمعاش ...
فى الامسدة من احكام القرار الجمهورى رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ وحسب.
المدة من تاريخ احواله الى المعاش فى ١/١٠/١٩٥٤ حتى تاريخ اعادته

للخدمة بالقطاع العام اعتباراً من ١٩٦٢/٨/٧ بالتراض وجوده خلافاً
بخدمة هيئة الشرطة مع تدرج مرتبه وترقياته على هذا الاساس .
(مقوى ١٢ فى ١٩٧٦/١/١٠)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ بحساب مدة
خدمة اعتبارية لبعض المعادين الى الخدمة - نصه فى مادته الاولى على ان
تحتسب للمعالمين بوحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة
والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الذين سبق
فصلهم بغير الطريق التاديبى ثم اعيدوا للخدمة فى احدى هذه الجهات
المدة بين تاريخ فصلهم وتاريخ اعادتهم الى الخدمة فى مدة خدمتهم -
هذه المدة هى مدة خدمة اعتبارية تضاف الى مدة خدمة المعامل بالجهة
التي اعيد تعيينهم فيها - مقتضى ذلك انه لا وجه لحساب هذه مدة
ضمن مدة خدمة المعامل بالجهة التي كان يعمل بها قبل فصله .

ملخص المقوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة
١٩٧١ بحساب مدة خدمة اعتبارية لبعض المعادين الى الخدمة تنص على
ان (تحتسب للمعالمين بوحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة
والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الذين سبق
فصلهم بغير الطريق التاديبى ثم اعيدوا للخدمة فى احدى هذه الجهات
المدة بين تاريخ فصلهم وتاريخ اعادتهم الى الخدمة فى مدة خدمتهم »
والمستفاد من هذا النص ان المشرع استهدف به تدارك الاضرار التي لحقت
بالمعالمين الذين فصلوا من الخدمة بغير الطريق التاديبى ثم اعيد تعيينهم
بوحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات
التابعة لها وذلك بحساب المدة بين تاريخ فصلهم وتاريخ اعادتهم للعمل
بالجهة التي تقدم ذكرها ضمن مدة خدمتهم ، ومدة الخدمة المحسوبة
وقفاً لما تقدم هى مدة اعتبارية ومن ثم تضاف الى مدة الخدمة
بالجهة المعاد تعيين المعامل فيها وتحتسب ضمنها وبالتالي فلا
وجه لحسابها ضمن مدة خدمة المعامل بالجهة التي كان يعمل بها قبل
فصله . وترتبط على ذلك فان المدة بين تاريخ فصل المعامل المتروضة

حالته بقرار من مجلس قيادة الثورة في ١٩٥٤/١/٣٠ وتاريخ اعادته للخدمة للطاع العام في ١٩٦٣/٨/٧ أنها تحسب ضمن مدة خدمته بالطاع العام وتدرج حالته فيه على هذا الاساس وليس على اساس اعتباره في خدمة هيئة الشرطة بحسبان أن خدمته في هذه الهيئة قد انتهت في ١٩٥٤/١/٣٠ .

من اجل هذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه في تطبيق احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليه تمثيل مدة فصل السيد / المعروضة حالته مدة خدمة اعتبارية في الجهة التي اعيد تعيينه فيها بما يترتب على ذلك من آثار .

(فتوى ٧٣٥ - في ١٩٧٦/١٢/٣٠) .

تعليق :

راجع فتوى الجمعية العمومية ملف ٥٧/٣/٢٢ جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤

قاعدة رقم (١١) .

المبدأ :

مناط الانفاذة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدة الفصل لمن يعادون إلى الخدمة بعد صدور قرار الغزو عنهم أن يكون انتهاء الخدمة بسبب الحكم عليهم في إحدى القضايا السياسية - لا تنطبق احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ على من تنتهي خدمتهم بسبب الفصل بغير الطريق التأديبي حتى ولو كانوا قد اتهموا في قضايا سياسية وادخلوا بسببها - المقتضون بغير الطريق التأديبي يطبق في شأنهم قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ والمقترون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة المقتولين بغير الطريق التأديبي إلى وظائفهم - الاثر المترتب على ما تقدم من حيث استحقاق الفروق المالية .

ملخص الحكم :

ان مناط الانفاذة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدة الفصل لمن يعادون إلى الخدمة بعد صدور قرار الغزو عنهم - كما يبين من استقراء نص المادة الاولى منه - مسألة الذكر - هو انتهاء خدمة العامل بسبب الحكم عليه في

أحدى القضايا السياسية ، وبالتالي فإن الأحكام الواردة بهذا القرار لا تنطبق على من تنتهى خدمتهم بسبب الفصل من غير الطريق التأديبي حتى ولو كانوا قد انتهوا في قضايا سياسية وأدينوا بسببها ذلك أن القواعد الواجبة التطبيق في هذه الحالة هي ما تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر وكذا القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة المفصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الاوراق أن المدعى حاصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٥٠ وقد عين بالدرجة السادسة بوزارة الشؤون الاجتماعية اعتبارا من ١٩٥١/١/٦ ، ورتى الى الدرجة الخامسة الادارية بوزارة الشؤون البلدية والقروية ، ثم انقطع عن عمله منذ حملة الامتثال في ١٩٥٩/٣/٢٧ بتهمة الشيوعية وفي ١٩٥٩/٥/٦ أصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٨٣ لسنة ١٩٥٩ بصله من الخدمة بغير الطريق التأديبي اعتبارا من ١٩٥٩/٤/١ وبتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٥ حكم عليه في قضية الجنائية رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٦٠ أمن دولة عليا بالسجن ثلاث سنوات وغرامة مئة جنيه ، وفي ١٩٦٤/١٠/٢٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٤ بالعمو من العقوبات المحكوم بها وجبىع الاكل المرتبة عليهما ، ثم صدر ككتاب رئيس الوزراء رقم ٢٦٨ في ١٩٦٤/١١/٢٨ الى وزير الاسكان والمرافق باعادته الى عمله السابق بوزارة نصار قرار نقب وزير الاسكان والمرافق في ١٩٦٥/٤/١٠ باعادة تعيينه بوظيفة ادارية من الدرجة السادسة برتبة قدره . (٢٧٥٠٠ جنيه) اعتبارا من ١٩٦٦/٧/١ نقل للعمل بالمؤسسة المصرية التعاونية للبناء ، ولما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه وبناء على طلب من المدعى سويت حالته طبقا لهذا القرار بالقرار رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٥ ، ثم رتى الى الدرجات التي نالها زملاؤه بالاتينية المطلقة بشرط الاسبق أيضا منهم في اتينية الدرجة المرتى اليها ، فوصل بذلك الى الفئة الثالثة /٨٧٦/١٤٤٠ اعتبارا من ١٩٧٣/١٢/٣١ ، ونص قرار التسوية على صرف الفروق المالية المستحقة امتصافرا من ١٩٦٦/٩/١٤ . تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ وسيم

مراجعة التقادم الخمسى اذا انطبقت شروطه على حالته ، وقد بلغت قيبة هذه الفروق (٣٢١٩١٨ جنيه) .

ومن حيث انه لما كان المظنون ضده قد فصل من عمله بغير الطريق الثانى اعتبارا من ١٩٥٩/٤/١ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٨٣ لسنة ١٩٥٩ فمن ثم فان الاحكام الواردة فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ والخاصة بمن تنتهى خدمتهم بسبب الحكم عليهم فى احدى القضايا السياسية لا تنطبق على حالته ، وبالتالي تكون تسوية حالته بالقرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٥ الصادر بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٥ .

استنادا الى الاحكام الواردة بالقرار رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ قد جاءت باطلة ومخالفة للقانون ومن ثم لا يستحق المظنون ضده اية فروق مرتبة عليها ، وانما تسرى فى شأنه القواعد الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ ولما كان ترتب على تسوية حالة العامل طبقا للاحكام الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ استحقاقه الفروق المالية اعتبارا من تاريخ صدوره فى ١٤/٩/١٩٦٦ فى حين ان الفروق المالية المترتبة على التسوية التى تتم طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ تستحق من تاريخ العمل به فى ٢٣/٧/١٩٧١ فلا يكون للدمى الحق فى المطالبة بأي فروق مالية سابقة على هذا التاريخ واذا كان الثابت بالاوراق ان المدمى اقام دمواه ابتداء من تاريخ ١٤/١/١٩٧٦ اى قبل مضى خمس سنوات على نشوء حقه فى تسوية حالته طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ فمن ثم لا تكون الفروق المالية المستحقة له قد سقطت بالتقادم الخمسى وان كانت تقل بطبيعة الحال عن المبلغ المتنازع عليه .

(طعن ٣٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٩) .

الفصل الثالث

القرار الجمهورى رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن
حساب مدد الفصل السياسى لمن يعادون الى الخدمة
بعد صدور قرار العفو عنهم .

المبدأ :

عابرون - اعادة الى الخدمة - قرار رئيس الجمهورية رقم
٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل السياسى لمن يعادون
الى الخدمة بعد صدور قرار العفو عنهم - المادة الاولى من هذا القرار -
لم تقيد الاعادة من احكامه بأن تكون الاعادة الى الخدمة فى ذات الجهة
التي كان يعمل بها العايل قبل الحكم عليه او بأن يكون العايل قد حوكم
من جريمتة السياسية اقليم محكمة دون اخرى .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة
١٩٦٦ تنص على ان « تعتبر مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين الذين
صدر عنهم عفو ويعادون الى الخدمة بعد انتهائهما نتيجة للحكم
عليهم فى قضايا سياسية ويطبق ذلك على من سبق اعادتهم الى الخدمة
قبل صدور هذا القرار » .

وان يودى هذا النص اعتبار مدة الخدمة متصلة بالنسبة الى من
اميد الى الخدمة قبل صدور او من يعاد اليها بعد صدور او اذا
كان انتهاء الخدمة بسبب الحكم على العايل فى قضية سياسية متى
صدر عفو عنه ، وان النص ورد مطلقا فلم يقيد حكمه بشتر القيدتين
الذين حددهما وهما :

١ - ان يكون انتهاء الخدمة بسبب الحكم فى قضية سياسية .

٢ - ان يكون قد صدر عفو سواء كان العفو من الجريمة

المحكوم فيها او عن المحكوم عليهم .

سلم يقيد النص الاعادة من احكامه بأن تكون الاعادة الى الخدمة
فى ذات الجهة التى كان يعمل بها الموظف قبل الحكم عليه ، فيفيد
الموظف من احكام هذا القرار ولو كانت اعادته الى الخدمة فى غير
الجهة التى كان معينا فيها اصلا اذ قد تقتضى الملامات السياسية

والادارية ائتماد الموظف عند اعادته الى الخدمة عن الجهة التي كان يعمل بها أصلا لما قد يكون في إعادة تعيينه بها من أضرار تصيبه هو. فتتلفه الى الاجرام السياسي مرة أخرى أو من ضرر بالمصلحة العامة يتثل اذا كان مدرسا في فخرس أفكاره السياسية التي هوكم من أجلها في عقول تلاميذه الذين تحرم الدولة على تعليمهم وتنشئتهم تنشئة صالحة لا أعوجاج فيها أو انحراف .

فضلا عن أن تعييد الامادة من أحكام هذا القرار بأن تكون الامادة الى الخدمة في ذات الجهة التي كان يعمل بها الموظف أصلا . مقتضاه أن يحرم الموظف من الامادة من أحكامه لسبب لا دخل لارادته فيه وهو اختيار الدولة اعادة تعيينه في غير الجهة التي كان يعمل بها أصلا للاعتبارات التي ذكرناها أو لاعتبارات تتعلق بالميزانية وبالوظائف الخالية .

ومن حيث أن القرار المشار اليه لم يقيد حكم الامادة منه بأن يكون التعامل قد هوكم من جريمته أمام محكمة دون أخرى ذلك أن معلومات الحكم الذي هو العمل القضائي واحدة أيا كانت الجهة القضائية التي تقوم به والوظيفة القضائية واحدة في طبيعتها أيا كانت المحكمة التي تقوم بادائها ، ولا يجوز استفادة هذا التقيد من ديباجة هذا القرار الذي أشار الى القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بالممنوع من بعض العقوبات واجازة اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة ، لانه ان جاز أن يستخلص من الإشارة الى هذا القانون في ديباجة القرار أن المشرع قصد الا يخرج من الامادة من أحكامه من سبق اعادتهم الى الخدمة بموجب القانون المشار اليه لانه لا يجوز أن يستفاد من هذه الإشارة قصر أحكام القرار على من هوكم أمام محكمة الشعب وصدر العفو عنه بهذا القانون لان ذلك يكون تخصيصا للحكم الوارد بالقرار بغير محصن من نصوصه وهو ما لا يجوز فضلا عن أن هذه الإشارة ذات دلالة ضعيفة لا يمكن بها تعييد الحكم المأم الذي تضمنته المادة الاولى من القرار وعلى هذا يكفي للاستفادة من هذا القرار أن يكون المسائل الذي أعيد الى الخدمة بعد العفو عنه قد هوكم من جريمة سياسية أيا كانت المحكمة التي جرت محاكمته أمليها سواء كانت محكمة عادية أو محكمة خاصة كمحكم الشعب . وفضلا من ذلك

من المادة الاولى من القرار المشار اليه قد حددت المستبددين من احكامه بين فصول من الخدمة بسبب الحكم عليهم في قضايا سياسية ولم تخص نوع معين من القضايا السياسية دون غيرها بالذكر ومن ثم لا وجه لقصر احكامه على فريق من حوكموا بتهمة سياسية ايا كانت هذه الجرائم وايا كانت الحكمة التي اصدرت فيها احكامها .

(فتوى ١١١٩ في ١٢/٩/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

مقتضى اعتبار مدة العال المصاد الى الخدمة متصلة ان ينال الترقية التي حل دوره فيها خلال مدة الفصل طالما انها تتم بالانتمية المطلقة وليس بالاختيار - عدم اعتبار ذلك طعنا على قرارات الترقية بالمعنى المقصود من نص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ احقية العال المصاد تعيينه في الترقية التي نالها زملائه بالانتمية المطلقة مشروطة بالا يسبق ايا منهم في انتمية الدرجة المرفى اليها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بالملو من بعض العقوبات واجازة اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة تنص على انه « يجوز أن يعاد الموظف العمومي الى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الحكم عليه من محكمة الشعب او الى أية وظيفة أخرى مماثلة او غير مماثلة » كما تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ على ان « تعتبر مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين الذين صدر عنو عنهم ويمسكون الى الخدمة بعد انتهائهم نتيجة للحكم عليهم في قضايا سياسية ، ويطبق ذلك على من سبق اعادتهم الى الخدمة قبل صدور هذا القرار » وتنص المادة الثانية على انه « لا يجوز الاستناد الى الانتمية التي يرتبها هذا القرار للطلعن في القرارات الصادرة بالترقيات قبل صدوره ، كما لا يترتب على حساب المدة وفقا للمادة السابقة صرف أية غروق مالية من الملقى » .

ومن حيث أن مقتضى اعتبار مدة العايل المعاد الى الخدمة متصلة أن ينال الترقّيات التي حل دوره فيها خلال مدة الفصل طالما أنها تتسم بالاعتدالية المطلقة ، وليس بالاختيار ، ولا يغير من ذلك النص في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه على أنه لا يجوز الاستناد الى الاعتدالية التي يرتبها هذا القرار للطمأن في القرارات الصادرة بالترقيات قبل صدوره ، إذ ان المقصود بذلك منع العايل المعاد الى الخدمة من الطعن على الترقّيات السابقة بدعوى أنه أحق بها من زملائه ، أما حيث يطالبه العايل المعاد الى الخدمة بمساواته بزملائه الذين يتساوى معهم في الاعتدالية والكفاءة بمنحه الترقّيات التي حصلوا عليها بالاعتدالية المطلقة ومصادفه الدور في الترقية وهو خارج الخدمة فلا يعد ذلك طعناً على قرارات الترقية بالمعنى المقصود من نص المادة الثانية من القرار الجمهوري المشار اليه ، والتي تضمنت في حقيقة الأمر مبدئين ، **أولهما** : وجوب اعتبار مدة خدمة العايل المعاد الى الوظيفة العامة متصلة ، **وثانيهما** : عدم المساس بالترقيات التي تمت خلال فترة الفصل وصدوره الدور فيها دون المساس بالاعتدالية لزملائه المرقيين ، وهو ما يستتبع عند مساواته بهم في الترقية ألا يسبق أيّا منهم في الاعتدالية ، احتراماً لما اكتسبوه من مراكز قانونية استقرت قبل إعادة تعيينه .

ومن حيث أن السيد المذكور قد أعيد الى الخدمة بوزارة الزراعة ، واعتبرت مدة خدمته فيها متصلة وكان لم تنقطع من قبل .

انتهى رأى الجمعية العمومية الى احتية السيد /
في الترقّيات التي نالها زملائه بالاعتدالية المطلقة بشرط ألا يسبق أيّا منهم في الاعتدالية الدرجة المرقي اليها .

(ملوى ٥٠٨ - في ١٩٧٣/١/٢٢) .

قائمة رقم (١٤)

المبدأ :

جريمة — جرائم سياسية — جرائم شيوعية — وصف الجريمة السياسية — هذا الوصف يصدق على جرائم الشيوعية .

ملخص الفتوى :

ان الجريمة السياسية هي كل فعل غير مشروع يستهدف به فاعله الإعتداء على النظام السياسي أو الاجتماعى القائم فى البلاد بتجديد تغييره الى ما يراه — فى اعتقاده — افضل ولو خالفه فى هذا الاعتقاد سائر الناس ، وعلى هذا يصدق وصف الجريمة السياسية على جرائم الشيوعية التى وان كان الاعتداء فيها موجها الى اساس النظام الاجتماعى بصفة عامة الا انه يتضمن الاعتداء كذلك فى ذات الوقت على اساس النظام السياسى فى الدولة وان مرتكبيها ينساقون اليها تحت تأثير باعث ذى صفة عامة اى بقصد بلوغ غاية ذات منفعة اجتماعية .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يفيد من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ من يعاد الى الخدمة سواء فى ذات الجهة التى كان يعمل بها قبل انتهاء خدمته او فى غيرها من الجهات مادام قد صدر عفو عنه وكان انتهاء خدمته الاولى بسبب الحكم عليه فى قضية سياسية سواء كان الحكم صادرا من محكمة الشعب او غيرها من المحاكم ، وان قضايا الشيوعية من القضايا السياسية التى يشملها القرار .

(فتوى ١١١٩ فى ١٢/٩/ ١٩٦٦)

قائمة رقم (١٥)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل لمن يعادون الى الخدمة بعد صدور قرار العفو عنهم — قرار رئيس الجمهورية المشار اليه لم يتضمن فى احكامه ما يشير الى انه

قصد به أن يكون تعويضا نهائيا من خطأ الإدارة - بالنسبة لمن يعاد الى الخدمة من العاملين المصنوفين بغير الطريق القاديى - أساس ذلك : الحق في التعويض عن كامل الضرر يكفله القانون ولا يصح الانتقاص منه باداة تشريعية أدنى مرتبة - احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ قاصرة عن جبر كلفة الاضرار التي اصابت العامل نتيجة فصله بغير الطريق القاديى - الحكم بالتعويض المناسب .

ملخص الحكم :

انه ليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان اعادة المدعى الى الخدمة وتسوية حالته وفقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الاشارة اليه بما يسمح بحساب مدة الفصل والاعتقال في المرتب والمعاش ، يعتبر تعويضا قانونيا لا يجوز معه الحكم للمدعى باى تعويض نقدى آخر . ذلك ان القرار الجمهورى المشار اليه لم يتضمن في احكامه ما يشير الى انه قصد به ان يكون تعويضا نهائيا من خطأ الجهة الادارية بالنسبة لمن يعاد الى خدمته من العاملين الذين فصلوا بغير الطريق القاديى دون سند من القانون كما هو الحال بالنسبة الى المدعى . هذا فضلا عن ان الحق في التعويض عن كامل الضرر الذى اصاب المدعى الحقوق التى يكفلها القانون والتى لا يصح الانتقاص منها باداة أدنى مرتبة بالقرار الجمهورى وحتى كان ذلك وكانت القضية التى اجريت للمدعى وفقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر وان ترتب عليها اعتبار مدة خدمة المدعى متصلة في حساب المرتب والمعاش الا انها جاءت قاصرة عن جبر كلفة الاضرار الاخرى التى اصابته المدعى نتيجة فصله من الخدمة والمتمثلة في حرمانه من راتبه طوال مدة الفصل فضلا عن حرمانه مما عسى أن يكون قد تم من ترقيات خلال المدة المذكورة اذ نصت المادة الثانية من القرار الجمهورى المذكور صراحة على انه (لا يجوز الاستناد الى الاقدمية التى يرتبها هذا القرار للظمن في القرارات الصادرة بالترقيات تبيل صدوره - كما لا يترتب على حساب المدة وفقا للمادة السابقة صرف أية مسروق مالية عن الماضى) .

ومن حيث أن المحكمة تقدر للمدعى تعويضاً جزائياً قدره ألف جنيه من كافة الأضرار التي أصابته من جراء اعتقاله وفصله من الخدمة والسالف التوجيه منها ، أخذاً في الاعتبار أن المدعى وهو مدرس لغة عربية كان خلال الفترة من تاريخ الإخراج عنه في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦١ وأعادته إلى الخدمة في ٧ يناير ١٩٦٤ في حالة أصبح له بممارسة العمل خارج مجال الوظيفة الغاية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى خلاف ما تقدم يكون مخالفاً للقانون ومن ثم يعمى الحكم بالفائض والقضاء بالتزام الجهة الإدارية بأن تؤدي للمدعى مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض من كافة الأضرار التي لحقت به بسبب صدور القرارين سالف الذكر .

(ظمن ٧٢٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٣) .

الفصل الرابع

القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ باعادة بعض المحكوم عليهم بعقوبة جنالية في جرائم سياسية .

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

الموظف المحكوم عليه في قضية سياسية — اعادة تعيينه طبقا لاحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ بالمعفو عن باقى العقوبات واجازة اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة جنالية في جرائم سياسية — وجوب الاعتداد بالمدة التى قضاهما في السجن تنفيذا للحكم الجنائى — ترخص الجهة الادارية في وضعه على درجة مالية بمراعاة القواعد العامة طالما ان عمله السابق كان بكتابة شاملة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ بالمعفو من باقى العقوبات واجازة اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة جنالية في جرائم سياسية ، تنص على ان « يعفى المخرج منهم صحيا من باقى العقوبات المحكوم بها عليهم في قضايا سياسية » ، وذلك بالنسبة للاحكام الصادرة حتى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ . وتنص المادة الثانية من هذا القانون على انه « يجوز ان يعاد الموظف العمومى المحكوم عليه بعقوبة جنالية في القضايا السياسية الى الوظيفة التى كان يشغلها قبل الحكم عليه او الى اية وظيفة اخرى مماثلة او غير مماثلة ، اذا كان الحكم عليه مع وقف تنفيذ العقوبة المحكوم عليه بها وذلك بالشروطين الاتيين :

١ — ان يقدم طالبا بذلك الى الجهة التى كان يقبضها قبل عمله ...

٢ — ان يوضع في الدرجة او النئة التى كان عليها قبل تركه الخدمة وفى اقدميته بهما ...

وفي حالة وجود درجة أو فئة خالية ، تنشأ درجة أو فئة شخصية تلغى لدى خلوها من شغلها . ويقصد بالموظف العمومي في حكم هذا القانون ، الموظف أو المستخدم أو العامل الذي كان في خدمة الحكومة أو أحد مروعها ويعتبر العفو من العقوبة في حكم هذا النص بمثابة استيفاء لها .

ومن حيث ان الجمعية العمومية سبق ان تصدت في جلستها المنعقدة في ٢٠ مايو سنة ١٩٧٢ لتفسير أحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، فذهبت الى ان المشرع اذ احتفظ للعامل الذي يصاد الى الخدمة تطبيقا لهذا القانون بأقدمية في الدرجة التي كان يشغلها قبل تركه الخدمة الا انه في ذات الوقت احتفظ له بأقدميته فيها ولم يسقط مدة السجن بل اتمد بها ، ولكن في نطاق حساب الأقدمية في ذات الدرجة ولا تنصرف هذه الأقدمية الاعتبارية الى المساعي بل تتجه الى المستقبل نصيب .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم ، فان المدة التي قضاها السيد / في السجن تنفيذا للحكم الصادر ضده تعتبر مدة خدمة تؤخذ في الاعتبار بصدد اعادة تعيينه بالمكافأة الشاملة بوزارة الثقافة . على ان الجهة الادارية وهي تترخص في وضعه على درجة مالية يتعين عليها مراعاة القواعد العامة في شأن تحديد الفئة الوظيفية التي يستحقها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الاعتداد بالمدة التي قضاها السيد / في السجن تنفيذا للحكم الصادر ضده في الجناية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٧ في صدد اعادته الى وظيفته السابقة بالمكافأة الشاملة التي يستحقها وتترخص الجهة الادارية في وضعه على درجة مالية وعندئذ تراعى القواعد العامة .

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ بالعمو عن بعض العقوبات واجازة اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة جنائية في قضايا سياسية الى خدمة الدولة - احتفاظ العامل المصاد الى الخدمة طبقا لاحكام هذا القانون باقدميته في الدرجة التي كان يشغلها قبل انتهاء خدمته بحسب مدة الفصل فيها كمدة اعتبارية لا يسوغ له التوسل باقدميته الاعتبارية للطعن في قرارات ادارية سابقة وقعت صحيحة في حينها وتنازلت غيره خلال مدة اتسلاخه عن الوظيفة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه تنص على انه « يجوز ان يعاد الموظف العمومي المحكوم عليه بعقوبة جنائية في القضايا السياسية الى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الحكم عليه او اية وظيفة اخرى مماثلة او غير مماثلة اذا كان الحكم عليه مع وقف التنفيذ او كان ممن يدخل في حكم المادة السابعة او كان قد استوفى العقوبة المحكوم بها عليه وذلك بالشرطين الاتيين :

(ا) ان يقدم طلبا بذلك الى الجهة التي كان يتبعها قبل فصله خلال ثلاثين يوما من صدور هذا القانون .

(ب) ان يوضع في الدرجة او الفئة التي كان عليها قبل تركه الخدمة وفي اقدميته فيها وفي حالة عدم وجود درجة او فئة خالية تنشا درجة او فئة شخصية تلقى لدى خلوها من شغلها .

ويقصد بالموظف العمومي في حكم هذا القانون الموظف او المستخدم او العامل الذي كان في خدمة الحكومة او احد ابرامها ان في مجالس المديرية او المجالس البلدية او اية مؤسسة عامة . ويعتبر العمو عن العقوبة في حكم هذا النص بمثابة استيفاء لها .

ومن حيث ان الجمعية العمومية سبق ان انتهت في جلستها المنعقدة في اول نوفمبر سنة ١٩٧٢ الى ان العاملين بالقطاع الصام بغيردون من احكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، ومن ثم جرى عليهم احكامه .

ومن حيث أن المشرع رغبة منه في افساح مجال العمل لمن صدرت ضدّهم احكام في قضايا سيالسية ، اجاز للجهة الادارية ان تعيد تعيينهم في وظائفهم السابقة ذاتها التي كانوا يشغلونها قبل انتهاء جديتهم او الى اية وظيفة اخرى مماثلة او غير مماثلة ، على ان يكون ذلك بناء على طلبهم في المعاد الذي حدده وأن يوضعوا في الدرجة التي كانوا عليها وبأقدميتهم فيها قبل فصلهم .

ومن حيث ان الاصل عند اعادة الموظف المفصول الى الخدمة الا تحسب مدة الفصل في اقدمية الدرجة ، الا ان المشرع رعاية منه لمصلحة هؤلاء الموظفين ولاعتبارات خاصة ، اجاز حساب هذه المدة في اقدميتهم وبهذه المثابة فانها لا تعدو ان تكون مجرد مدة اعتبارية ، الاساس فيها الا يترتب عليها الآثار القانونية ذاتها التي تترتب على مدة الخدمة الفعلية ، ومن ثم لا ينسحب اثرها على الماضي الى ما يجاوز النطاق الذي حدده القانون وعلى ذلك فان الموظف المفصول عند اعادته الى الخدمة لا يسوغ له التوسل بأقدميته الاعتبارية للظمن في قرارات ادارية سابقة وقعت صحيحة في حينها وتناولت غيره خلال مدة انسلاخه من الوظيفة ، فنص المادة الثانية على احتفاظ الموظف بالمعاد بأقدميته في درجته ، يعنى احتفاظه بهذه الاقدمية في نطاق الدرجة التي كان يشغلها مهما بلغت هذه الاقدمية ، وحتى لو رقى الى ما يعلو هذه الدرجة من قضي فيها مدة اقل من مثل هذا الموظف في الاقدمية قبل فصله .

من اجل هذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احتفاظ المعامل الى الخدمة طبقا لاحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ المشر إليه ، بأقدميته في الدرجة التي كان يشغلها قبل انتهاء جديته بحساب مدة الفصل فيها ، ولا يكون له حق الظمن في أية ترقية تبث خلالها مدة الفصل .

قائمة رقم (١٨)

تأريخا :

اعادة المفصولين فصلا سياسيا الى الخدمة - قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ يقضى باعتبار مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين الذين صدر عفو عنهم ويعادون الى الخدمة بعد انتهائها نتيجة للحكم عليهم في قضايا سياسية - قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٧ بالعفو عن بعض العقوبات واجازة اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة جنائية في قضايا سياسية الى خدمة الدولة - اعادة الموظف طبقا لاحكام هذا القانون تتضمن العفو عنه - مقتضى ذلك انه يتعين ان يعامل كعامل من تطبق عليه احكام القرار الجمهوري رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ واعتبار مدة العامل المعاد الى الخدمة متصلة واحقيقته في العلاوات التي استحققت خلال مدة فصله وفي الترقية التي نالها بالاعتدية المطلقة خلال هذه المدة بشرط الا يسبق ايا منهم في اقدمية الدرجة المرقى اليها .

ملخص الفتوى :

يبين من تقصى التشريعات التي نظمت عودة المفصولين السياسيين الى الخدمة وتحديد حقوقهم انه سبق ان صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل لمن يعادون للخدمة بعد صدور قرار العفو عنهم ونص في المادة الاولى منه على ان « تعتبر مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين الذين صدر عفو عنهم ويعادون الى الخدمة بعد انتهائها نتيجة للحكم عليهم في قضايا سياسية ويطبق ذلك على من سبق اعادتهم قبل صدور هذا القرار » ثم صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ بالعفو عن بعض العقوبات واجازة اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة جنائية في قضايا سياسية الى خدمة الدولة ، وطبقا لاحكامه اعيد المهندس / الى الخدمة - فنص في المادة الاولى منه على ان « يعفى المخرج عنهم صحتا من باقى العقوبات المحكوم بها عليهم في قضايا سياسية وذلك بالنسبة للاحكام الصادرة في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ » وفي هذا التاريخ حدثت ثورة التصحيح وسقطت مراكز للقوى التي تبنت للقضايا السياسية المشار اليها في عهدهم كما نص في المادة الثانية منه على انه « يجوز ان يعاد الموظف المحكوم عليه بعقوبة جنائية في القضية

السياسية الى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الحكم عليه او اية وظيفة اخرى مماثلة او غير مماثلة اذا كان الحكم عليه مع وقف التنفيذ او كان مما يدخل في حكم المباداة السابقة او كان قد استوفى العقوبة المحكوم بها عليه وذلك بالشرطين الآتيين :

(أ) أن يقدم طلبا بذلك الى الجهة التي يتبعها قبل نصله خلال ثلاثين يوما من صدور هذا القانون .

(ب) أن يوضع في الدرجة أو الفئة التي كان عليها قبل تركه الخدمة وفي اقدميته فيها وفي حالة عدم وجود درجة او فئة خالية تنسب لدرجة او فئة شخصية تلقى لدى خلوها من شغلها . ويقصد بالموظف العمومي في حكم هذا القانون الموظف أو المستخدم أو المساعد الذي كان في خدمة الحكومة أو أحد فروعها أو في مجالس المديرات أو المجالس البلدية أو اية مؤسسة عامة ويعتبر المعلوم عن العقوبة في حكم هذا النص بمثابة استيفاء لها .

والاستناد من مجموع النصوص السابقة ان المشرع اراد ان يرسى نظامه قانونيا متكامل يحكم اعادة المصولين لصله سياسيا الى الخدمة ، ومقتضاه افساح طريق العمل امامهم بعد قضاءهم فترة العقوبة المحكوم بها عليهم او بعد الانحياز عنهم صحيا لمن صدرت ضدهم احكام حتى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ وطبقا لهذا النظام ايجز اعبادتهم الى وظائفهم السابقة التي كانوا يشغلونها قبل انتهاء خدمتهم او الى اية وظيفة اخرى مماثلة او غير مماثلة ، على ان يكون ذلك بناء على طلبهم في المدة التي حددها المشرع ، ولما كانت اعادة الموظف المحكوم عليه في جريمة سياسية الى وظيفته تتضمن المعلوم عنه بحسبان ان القواعد العامة ما كانت تجيز اعادته بسبب الحكم عليه بعقوبة جنائية . وان المشرع رأى معللته بمعلقة خاصة اساسها ان الجريمة السياسية التي ارتكبها ليست كالجريمة العادية ولا تعتبر معلقة بالشرع لانها لا تستهدف الاعتداء على حق المجتمع بقدر ما تستهدف الاعتداء على النظام السياسي العام في البلاد وتقره الى ما يراه المجرم السياسي العنصر في اعتدائه ولو خلفه في هذا الاعتقاد سائر الناس .

وحيث انه متى كانت اعبادة الموظف المحكوم عليه في جريمة سياسية الى وظيفته تتضمن مفسوا عنه كما سلف القول فمن ثم يتعين ان يعامل معاملة من تطبق عليه احكام القرار الجمهوري رقم ٣٨٠٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن حساب مدة الفصل لمن يعادون للخدمة بعد صدور قرار العفو عنهم . وان مقتضى اعتبار مدة العادل المعاد الى الخدمة بمنصلة ومقابل نص المادة الاولى من هذا القرار - هو الاعتداد بهذا الفصل بما ينطوى عليه ذلك من اكثر سواء يتعلق بتحديد المرتب بترجيحه بالعلوات او بما نلت العادل من ترقية حث تزور فيها بالادمية المطلقة خلال مدة الفصل ولا يغير من ذلك ما تنص عليه المادة الثانية من القرار الجمهوري المخبر اليه من انه لا يجوز الاستناد الى الادمية التي يربطها هذا القرار للطعن في القرارات الصادرة بالترقيات قبل صدوره « اذ المقصود من هذا النص منح العادل المعاد الى الخدمة من الطعن على الترقية السابقة بدعوى انه احق بها من زملائه ، اما حيث يطلب مساواته بهم بمنحه الترقية التي حصلوا عليها بالادمية المطلقة خلال مدة الفصل وكان تربيته في كسوف الادمية يسمح بهذه المساواة فلا يعد ذلك طعننا على قرارات الترقية بالمعنى المقصود من نص المادة الثانية من القرار الجمهوري سالف الذكر والتي تضمنت في حقيقة الامر نيدان اولهما وجوب اعتبار مدة ختة العادل المعاد تعيينه من الترقية التي تمت خلال مدة الفصل وضائفه الدور فيها مع عدم المساس بترقيات زملائه واقدبتهم ، وهو ما يستتبع عند مساواته بهم في الترقية الا يسبق ايا منهم في الادمية اختراها لما اكتسبوه من مراكز قانونية استقرت قبل اعادة تعيينه .

وحيث انه بتطبيق ما تقدم من خصوص حالة السيد / يتعين تقرير احقيقته في الحصول على العلوات والترقيات التي استحققت خلال مدة فصله بمراعاة الا يسبق ايا من زملائه المرين خلال هذه الفترة .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى احقية السيد / في العلوات التي استحققت خلال مدة فصله وفي الترقية التي نالها زملاؤه بالادمية المطلقة خلال هذه المدة بشرط الا يسبق ايا منهم في ادبية الدرجة المرتى اليها .

المصطلح الخامس

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة المصولين
بغير الطريق التاديبى .

قاعدة رقم (١٩)

المادة :

المادة الثالثة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة
العاملين المدنيين المصولين بغير الطريق التاديبى - اشتراطها تقديم العامل
المفصول طلبا بالعودة الى الخدمة لاستحقاق المرتب - اقامة دعوى بطلب
الفداء لقرار الصلح بالفصل واستمرارها الى تاريخ العمل بالقانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه - اثر ذلك - قيام الدعوى مقام
طلب العودة الى الخدمة المنصوص عليه في المادة ١٢ من هذا القانون
نتيجة ذلك - استحقاق العامل لراتبه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم
٢٨ لسنة ١٩٧٤ سلك الاشارة .

ملخص الفتوى :

استعرضت الحكم الصادر بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٦ من محكمة القضاء
الادارى في القضية رقم ٢٢١٣ لسنة ٢٦ ق لصالح السيد الاستاذ
..... ، وتبين لها ان هذا الحكم استند في اسبليه المرتبطة ببنطوقه
القاضى بالفداء قرار الفصل مع ما يترتب على ذلك من آثار الى احكام
القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين المصولين
بغير الطريق التاديبى الى وظائفهم ، ومن ثم تكون احكام هذا القانون هي
الفصل في ترتيب الآثار الناتجة من الفداء قرار الفصل .

ومن حيث ان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ينص في
المادة الثانية على انه (يشترط للاعادة الى الخدمة ما يأتى :

١ - عدم بلوغ الصائل السن المقررة للتقاعد قانونا وقت
اعلانه الى الخدمة .

٢ - ثبوت قيام انتهاء الخدمة بغير الطريق التاديبى على غير
سبب صحيح (...) .

وينص في مادته الثالثة على أنه (يجب أن يقدم العامل المنصول إلى الوزير المختص طلباً للمعودة إلى الخدمة خلال ستين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون ...) .

وينص في المادة الرابعة على أنه (تصيب المدة من تاريخ انتهاء الخدمة حتى تاريخ الإعادة إليها في تحديد الإقضية أو مدة الخبرة واستحقاق العلاوات والترقيات بالإقضية التي تتوفر فيه شروطها بفترض عدم تركه الخدمة ... وتصيب للعامل في المعاش بدون أى مقابل المدة من تاريخ انتهاء خدمته حتى تاريخ إعادته إليها ..) .

وتنص المادة الثامنة على أنه (يصرف للعامل أو المستحقين عنه المرتب أو الفرق بين المرتب والمعاش الذى يستحق بالتطبيق للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون والمرتب أو المعاش الحالي اعتباراً من اليوم التالي لانقضاء ستين يوماً على تقديم الطلب) .

وتنص المادة العاشرة على أنه (..... ولا يرتب على تطبيق أحكام هذا القانون صرف أية مروق مالية أو تعويضات من الماضى ..) .

وتنص المادة الثالثة عشر على أنه (تطبق أحكام المواد ٢ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ على من رفضوا دعاوى من الخاضعين لأحكام هذا القانون أمام أية جهة قضائية ، ولم تصدر فيها أحكام نهائية قبل نفاذه) .

وتنص المادة السادسة عشرة على أنه (ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره) (نشر القانون في ١٦/٥/١٩٧٤) .

ومن حيث أنه لما كان هذا هو هدف المشرع من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ فإنه لا يصح أن يرتب على تطبيق أحكامه أن يوضع من التجا إلى القضاء في مركز أسوأ من تناقص عن مخصصة الإدارة وانتظر الفرصة التي اتلحها المشرع بإصدار هذا القانون

ليقدم بطلب إداري يلتزم فيه العودة إلى الخدمة ، بل أن الأول يجب أن يكون في مركز أفضل من الثاني ذلك لأن الالتجاء إلى القضاء طعنًا في قرار الفصل بغير ما يترتب على ذلك من أضرار من مجرد التقدم بطلب العودة إلى الخدمة وفقا لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أن الحكم الصادر بإلغاء القرار الإداري يؤدي إلى إعدام هذا القرار واعتباره كأن لم يكن وذلك أعمالا للأثر الرجعي لحكم الإلغاء المرتبط بأثره الكاشف من عدم المشروعية التي لازمت القرار منذ صدوره ، فإن من الطبيعي أن تنسحب آثار الحكم بإلغاء قرار الفصل إلى تاريخ صدور القرار ، لذلك فإن مدة خدمة الصادر لصالحه الحكم تعتبر متصلة مستمرة ، وكان من مقتضى ذلك استحقاقه جميع المرتبات والمزايا المالية الأخرى التي حرم منها خلال فترة فصله - إلا أن القضاء الإداري حدد من هذا الأثر ووضع أصلا عاما من مقتضاه عدم استحقاق المرتب من فترة الفصل كأثر حتى من أضرار إلغاء قرار الفصل باعتبار أن المرتب إنما يمنح مقابل العمل وباعتبار أن مخالفة قرار الفصل للقانون ومنع الموظف من مباشرة عمله نتيجة له إنما يعد عملا غير مشروع تسال عنه الإدارة بدعوى التعويض متى توافرت عناصرها ومقوماتها التي توجب المسؤولية .

ومن حيث أنه إذا كان ذلك هو الأصل العام الذي سنه القضاء الإداري فإن المشرع خرج عليه عند معالجته لأوضاع العاملين المصوبين بغير الطريق التقديسي (في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ حتى تاريخ العمل بالقانون ١٠ لسنة ١٩٧٢) فلم يأخذ بفكرة التعويض كما لم يلجأ إلى تقييدها بمنح المرتب كإلزام من فترة الفصل - وإنما اعتنق حلا وسطا مؤداه صرف المرتب في وقت يبدأ من تاريخ تسال للعسل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بقرار في المادة الثامنة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بقرار من اليوم التالي لانقضاء ستين يوما على تقديم الطلب وتقرر في المادة العاشرة عدم صرف مرسوم مالية أو تعويضات من الماسفي .

ومن حيث أن يحكم عدم صرف غرق ماليه أو تمويضات عن الفترة السابقة من العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المنصوص عليه بالمادة العاشرة منه لا يعكس الاصل العام الذى يقرر عدم استحقاق المرتب تلقائيا - بالغاء قرار الفصل واستحقاق التعويض ان كان له مقتضى - وانما هو استثناء من هذا الاصل العام مفادة عدم استحقاق التعويض عن قرارات الفصل السابقة على العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ واستحقاق الراتب فى الفترة التالية للعمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أنه اذا كان الاستدلال بطريق مفهوم المخالفة غير جائز عندما يكون النص تأييدا لنص عام - وجائزا ان كان النص باستثناء من اصل عام ، فان الاستدلال بطريق مفهوم المخالفة من حكم المادة العاشرة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ يكون صحيحا كونها استثناء من اصل عام الامر الذى يعنى استحقاق الاكثار المالية المترتبة على الحكم الصادر بالغاء قرار الفصل من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أنه لما كان المشرع قد حرم على القضاء بنص المادة العاشرة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر أن يحكم بالتعويض عن فترة الفصل السابقة على العمل بالقانون وأوجب فى ذات الوقت تطبيق القواعد الموضوعية المنصوص عليها فى هذا القانون على من أقسام ديموى - ولما كانت الديموى أوقع اثرها من الطلب الادارى فانه لا يسوغ أن يكون مقيم الدعوى أقل حظا من مقدم الطلب الادارى ، ومن ثم فان الدعوى التى صاغت سيرها صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ تقوم مقام طلب العودة الى الخدمة مع ما يترتب على ذلك من اكثار ومنها صرف الراتب - بل هى اضمن منه فى الدلالة على اصرار مقيم الدعوى على حقوقه التى اقره المشرع عليها .

ومن حيث أنه اذا كانت الادارة قد استمرت فى عدم الاعتراف بحق المصادر لصالحه الحكم - المعروضة حالته - فى العودة الى الخدمة وفى الامادة من الاكثار التى يربتها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ وبالتمسك بقرار الفصل القائم على غير سبب مما ادى الى صدور

الحكم بعد فترة من العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ نسل ذلك لا يجوز أن يتقص من حقوقه المستمدة من نصوص هذا القانون ، ومن ثم نسل الاستاذ / يستحق راتبه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ في ١٦/٥/١٩٧٤ .

ومن ههنا أن يتيم الدعوى ظل متمسكاً بها الى أن صدر الحكم لمتابعه فيها غير متين بالاجراءات الخاصة بتقديم الطلب الادارى وفقاً لما هو منصوص عليه بالمادة ١٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ، ومن ثم نسله لا يشترط لاستحقاقه راتبه عن الفترة التالية للعمل بهذا القانون أن يقدم طلباً وأن تمضى على طلبه (٦٠ يوما) وفقاً لحكم المادة الثالثة منه لان هذه المادة انبثا تسرى فقط على من يلجأ الى الطريق الادارى بتقديم طلب للعودة الى الخدمة .

وغنى من البيان ان المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ التى تقضى بجواز مساطة المعاد للخدمة مما هو منسوب اليه من وقائع سابقة على تاريخ فصله بغير الطريق التأديبى لا تجد مجالاً لاعمالها فى الحالة المعروضة لان الحكم فصل فى براء السيد / مما هو منسوب اليه بقرار انتهاء خدمته ولان نص هذه المادة لا ينطبق الا على من يعاد الى الخدمة فى حين ان السيد المذكور بلغ سن الاحالة الى المعاش فى ٣١/١٢/١٩٧٦ ومن ثم يكون قد خرج من نطاق تطبيقها - فضلاً عن ذلك نسل أعمال هذه المادة ليس من شأنه تعطيل باتى الاكثار التى نص عليها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ومنها صرف الراتب .

ومن حيث ان المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على انه (لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا امرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك) نسل طعن الحكومة فى الحكم الصادر لصالح الاستاذ / أمام المحكمة الادارية العليا لا يوقف تنفيذه وتكون الادارة ملزمة بأعمال مقتضاه طالما انه لم يصدر امر من دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع إلى استحقاق السيد الأستاذ / لرقبه اعتباراً من ١٦/٥/١٩٧٤ تاريخ الممثل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين المصولين بغير الطريق التاديبى الى وظائفهم حتى ٣١/١٢/١٩٧٦ تاريخ بلوغه سن الاحالة الى المعاش .

(فتوى ١٤١ - فى ١٤/٢/١٩٧٨) .

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

نص المادة ١٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين المصولين بغير الطريق التاديبى الى وظائفهم والذي عمل به اعتباراً من ١٦/٥/١٩٧٤ تاريخ نشره بالجريدة الرسمية بتطبيق احكام المواد ٢ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ على من رفعوا من الخاضعين لاحكام هذا القانون دعاوى امام اية جهة قضائية ولم تصدر فيها احكام نهائية قبل نفاذه - المقصود بالاحكام النهائية فى هذه المادة هى تلك التى حازت قوة الامر المقضى باستفلاق الطعن فيها لاي سبب - نص المادة ٩ من القانون سالف الذكر على اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الطعون والمنازعات المتعلقة بالمعاشات او المكافآت الخاصة بالعاملين الخاضعين لاحكامها وحكمها فى هذا الشأن نهائى غير قابل للطعن فيه امام اية جهة - نص المادة ١٣ يفاير نص المادة ٩ من القانون سالف الذكر - المقصود بالاحكام النهائية فى تطبيق نص المادة ١٣ هى الاحكام التى تصدرها المحكمة الادارية العليا واحكام محكمة القضاء الادارى بفوات مواميد الطعن فيها .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ١٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين المصولين بغير الطريق التاديبى الى وظائفهم - الذى عمل به اعتباراً من ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ تاريخ نشره بالجريدة الرسمية - تنص بأن « تطبق احكام المواد ٢ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ على من رفعوا من الخاضعين لاحكام هذا القانون دعاوى امام اية جهة قضائية ولم تصدر فيها احكام نهائية قبل نفاذه » والاحكام النهائية المقصودة فى هذه المادة

على ما يبين من مطالعته نصوص هذا القانون وأعماله التحضيرية هي تلك التي حازت قوة الأمر المقتضى باستقلال الطعن فيها لاي سبب كان . ذلك أن المشرع حين نص على نهائية الأحكام كان يوجه الخطاب في الصواب إلى محكمة القضاء الإداري باعتبار أنها كانت صاحبة الاختصاص الأصلي بنظر الدعاوى الخاصة بفصل العاملين المدنيين بالدولة بغير الطريق التأديبي ، ويفصح عن ذلك أن القانون المذكور خصها دون غيرها في المادة التاسعة منه بنظر الطعون والمنازعات المتعلقة بتسوية المعاشات أو المكافآت الخاصة بالعاملين الخاضعين لأحكامه ، ومن ثم فإن المشرع إذا كان قد استهدف احترام ، الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري حتى ولو لم تكن قد حازت قوة الأمر المقتضى على ما يقول به الدفاع عن المطعون ضده لاكتفى في هذا الشأن بالنص على احترام الأحكام دون أن يصفها بالنهائية ، لتدبرا منه بأن الأحكام النهائية هي تلك التي تصدرها المحكمة الإدارية العليا ، وأن أحكام محكمة القضاء الإداري لا تعتبر كذلك إلا بفوات مواعيد الطعن فيها . وما يؤكد هذه التفرقة المغايرة بين صياغة المادة التاسعة سالفة الذكر فيما تنص عليه من أن حكم محكمة القضاء الإداري نهائي غير قابل للطعن فيه أمام أية جهة وبين ما تنص عليه المادة الثالثة عشرة من احترام الأحكام النهائية ، بما مؤداه أن النهائية ، حكم المادة الأخيرة هي التي يستغرق معها باب الطعن في الأحكام سواء بفوات مواعيد الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري ويسدور هذه الأحكام من المحكمة الإدارية العليا إذ لو كان المشرع قد منى بالأحكام النهائية في صدد المادة الثالثة عشرة بأنها أحكام محكمة القضاء الإداري لما كان ثمة حاجة للنص في المادة التاسعة على أن أحكام محكمة القضاء الإداري نهائية وغير قابلة للطعن ولاكتفى في هذا الشأن بوصف بالنهائية .

ومن حيث أنه فضلا عما تقدم فإن هدف القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر على ما يبين من نصوصه وأعماله التحضيرية هو تصحيح أوضاع العاملين المصنوعين بغير الطريق التأديبي والتسوية بينهم في المعاملة طبقا لقواعد موحدة . وهذه التسوية لا تأتي إذا أخرج من نطاق القانون كل من صدر لصالحه حكم من محكمة القضاء الإداري قبل العمل بأحكام هذا القانون حتى ولو لم يكن قد حاز قوة الأمر

المقضى ، ليطبق فقط على من تراخت محكمة القضاء الإدارى فى الفصل فى دعاويهم قبل العمل بالقانون ، مع أن الجميع كانوا قد رفعوا منازعتهم أمام محكمة القضاء الإدارى قبل العمل بهذا القانون فى تاريخ نشره فى ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ بفترة طويلة حيث كانت مواعيد الطعن فى قرارات الفصل بغير الطريق التأديبى قد انتهت بانقضاء مائة وثمانين يوما من تاريخ نشر الأحكام الصادرة من المحكمة العليا فى الدعاوى أرقام ٢ ، ٦ ، ٩ لسنة ١ القضائية (دستورية) الغاضبة بعدم دستورية القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ فيما قضى به من اعتبار القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية بأحالة الموظفين إلى المعاش أو الاستداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبى من أعمال السيادة ، وهذا النشر الذى تم فى الجريدة الرسمية بعدها رقم ٤٦ الصادرة فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧١ .

ومن ثم فإن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ يكون قد وازن بين اعتبارات التوحيد فى المعاملة بين جموع العاملين المصولين بغير الطريق التأديبى ومبدأ احترام حجية الأحكام وأرائى أن لا يخرج من نطاق تطبيق هذا القانون إلا من كانت قد صدرت لصالحهم قبل تاريخ العمل به أحكام نهائية حائزة لقوة الشئ المقضى دون سواهم ، ويكون دفاع المطعون ضدهم فى هذا الشأن والأمر كذلك غير قائم على سند صحيح من القانون .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه تنص على أن « يعاد إلى الخدمة العاملون المدنيون الذين لا تنظم شئونهم الوظيفية قوانين خاصة وانتهت خدمتهم عن غير الطريق التأديبى . بالأحالة إلى الاستداع أو إلى المعاش أثناء الاستداع أو بالفصل من الوظائف بالجهاز الإدارى للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لى منها فى الفترة من تاريخ العمل بالقانون .

رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ . وذلك طبقا للأحكام الواردة فى المواد التالية » وتقضى المادة الثانية بأنه يشترط للأعادة إلى الخدمة ما يأتى ١ — عدم بلوغ العامل السن المقررة للتقاعد قتلونا وقت اعداده إلى الخدمة — ٢ — ثبوت قيام انتهاء الخدمة بغير الطريق التأديبى » ونصت المادة الثالثة على أنه يجب أن يقدم العامل المصول إلى الوزير المختص طلبا للعودة إلى الخدمة بطريق البريد الموصى عليه بـ الوصول ، مرفقا به ما يراه من الأوراق المؤيدة له ، خلال ستين يوما .

من تاريخ العمل بهذا القانون ... » ونصت المادة السادسة على أن « تحسب المدة من تاريخ انتهاء خدمة العامل حتى تاريخ الإعادة إليها ، في تحديد الانتصية أو مدة الخبرة واستحقاق العلاوات والترقيات بالانتصية التي تتوفر فيه شروطها بالفترض عدم تركه الخدمة ... وتحسب للعامل في المعاش بدون مقابل ، المدة من تاريخ انتهاء خدمته حتى اعادته اليها مخصصا منها المدة المحسوبة قبل العمل بأحكام هذا القانون ، وتحصل الخزانة العامة كلفة المبالغ المستحقة من حساب هذه المدة » . وقضت المادة السابعة بأن « تعاد تسوية معاشات ومكافآت المستحقين عن توفى من العاملين المشار اليهم في المادة الاولى ومعاشات ومكافآت من بلغ منهم سن التقاعد قبل العمل بهذا القانون أو عند الإعادة الى الخدمة ، على أساس مرتب الدرجة أو الفئة الوظيفية التي يتقرر أحقيته في العودة اليها طبقا للقواعد والاجراءات الواردة في هذا القانون لولا الوفاة أو بلوغ سن التقاعد . وتحسب في المعاش أو المكافأة بدون أى مقابل المسدة من تاريخ انتهاء خدمة العامل حتى وفاته أو بلوغه سن التقاعد ، مخصصا منها الحد المحسوبة قبل نفاذ هذا القانون وتحمل الخزانة العامة كلفة المبالغ المستحقة من حساب هذه المدة ، ويمنع العامل أو المستحقون عنه المكافأة أو المعاش الذي يتحدد طبقا للأحكام السابقة أو المكافأة أو المعاش الحالي أيهما أكبر ، ويشترط للإفادة من حكم هذه المادة تقديم طلب بذلك الى الوزير المختص خلال تسعين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون . يخطب موصى عليه بعلم الوصول » ونصت المادة ١٠ على ألا تبس القرارات الصادرة بالإعادة الى الخدمة تطبيقا لأحكام هذا القانون القرارات الصادرة بالتعيين أو الترقية في تاريخ سابق عليها . ولا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون صرف أية فروق مالية أو تعويضات من الماضي ، ولا رد أية مبالغ تكون قد حصلت قبل العمل بأحكامه » .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ قد استهدف تصحيح أوضاع العاملين المدنيين المصنوعين بغير الطريق القانوني في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ وذلك بإعادتهم الى عملهم ، وتسوية معاشاتهم ، طبقا لاسس وقواعد بعض الالتزامات ، فكل لهم حق العودة الى الخدمة ، وحساب المدة من تاريخ انتهائها حتى تاريخ الإعادة

التيها في تجديد الخدمة أو مدة الخبرة واستحقاق العلاوات والترقيات بالخدمة التي تتوفر فيها شروطها بافتراض عدم تركهم الخدمة ، وقضى بأن تحسب لمدة المذكورة في معاشاتهم بدون مقابل على أن تحصل الخزانة العامة كلفة المبالغ المستحقة عنها ، ومقابل ذلك حظر المشرع صرف أية فروق مالية أو تعويضات عن مدة الفصل - وقضى القانون بأن تسرى هذه الأسس والقواعد على العاملين الخاضعين لأحكامه الذين كانوا ، أو بلغوا سن التقاعد قبل العمل بالقانون المذكور ، وبأن تعاد تسوية معاشات ومكافآت هؤلاء العاملين أو المستحقين عنهم على أسس مرتب الدرجة أو الفئة الوظيفية التي يتقرر احتية كل منهم في الصوبة إليها طبقا لأحكامه .

ومن حيث أن المدمى كان رئيسا لمجلس إدارة المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية وأنهيت خدمته بالاحالة الى المعاش بغير الطريق التاديبى خلال الفترة الزمنية التي عينتها المادة الاولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٢٢ لسنة ١٩٦٤ الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ ولجا الى محكمة القضاء الإدارى طالبا تعويضه من الأضرار المادية والأدبية التي أصابته نتيجة صدور ذلك القرار ، ولم يصدر في شأنه حكم نهائى حائز لقوة الأمر المقضى على ما سلف بيانه ، فانه بهذه المثابة يخضع لأحكام القانون المذكور .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن المدمى عين ضابطا بالقوات المسلحة وتدرج في رتبها حتى رتبة البكباشى ، ثم انتدب للعمل بوزارة التكوين اعتبارا من ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ثم نقل إليها اعتبارا من ٩ من ابريل سنة ١٩٥٣ بالدرجة الثالثة بالكادر الإدارى ، وفى اكتوبر سنة ١٩٥٣ عين مراقبا لتكوين القاهرة لمراقبا للتفتيش العام وفى سبتمبر سنة ١٩٥٦ عين مراقبا عاما للتخطيط ثم اختير مديرا عاما للوزارة ثم مديرا عاما للتخطيط بها . وفى نوفمبر سنة ١٩٥٨ شغل منصب المستشار الفنى للوزير المركزى الى أن عين وكبلا مساعدا للوزارة المركزية ثم صدر قرار رئيس الجمهورية فى ٨ من أبريل سنة ١٩٦١ بتعيينه وكبلا لتلك الوزارة ثم عين مديرا عاما للمؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية . وفى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٦١ بتعيينه

رئيسا لمجلس ادارة المؤسسة المذكورة وظل شغافا لهذا المنصب الى ان صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٢٢ لسنة ١٩٦٤ بلحاقه الى المعاشير وقد خلت اوراق الدعوى مما يمس سمعة المدعى او ينال من نزاهته او ينيىء من اى اتحراف فى خلقه ، فى الوقت الذى احتوت تلك الاوراق ما يشيد بكماته الثابة وخبرته الطويلة وما يبقله من مجهود فى كسل موقع عمل به ، كما تشيد تلك الاوراق بامكانته التسلية فى عمله ، كما تضمنت اوراق الدعوى ما يفيد ان المدعى كان ضحية اضطهاد من لم يستجيب لطليبتهم غير المشروعة ، فديروا له انتهاك قضت بحكمة جنائياته الاسكندرية ببرأته منه مسجلة فى حكمها ما كان يستحقه المدعى من الشكر والتقدير .

ومن حيث ان الجهة الادارية لم تدفع دعوى المدعى باى دفع او دفاع ، كما لم تقدم اسبغا للقرار المطعون فيه بما عساه ان يفحص ما ثبت من اوراق الدعوى على ما سلف بيانه ، ومن ثم يكون قرار احالة المدعى الى المعاشير ليس له ما يبرره ولم يتم على سبب صحيح من الواقع والقانون ، ويضمن لذلك الحكم بالفائه حيث لم يتم بالمدعى سبب من اسباب انتهاء الخدمة بالتطبيق لحكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ سلف الذكر .

ومن حيث ان القواعد الموضوعية التى اوردتها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ، تقضى على ما سلف البيان بعدم صرف اية مروق مالية ، وتموضت من مدة الفصل السابقة على تاريخ العمل به ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بتعويض المدعى بالفارق بين مرتبه والاضافات المادية الاخرى وبين معاشه من تاريخ صدور قرار احالته الى المعاشير حتى تاريخ بلوغه السن القانونية للاحالة الى المعاشير ، فانه يكون مخالفا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ .

ومن حيث انه لما تقدم بتعيين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالفاء الحكم المطعون فيه وبإحاقية المدعى فى تسوية حالته طبقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ورفض طلب التعويض والزام الجهة الادارية المصروفات باعتبار ان القانون المذكور صدر بعد ان اكتمل المدعى دعواه .

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ استهدف تصحيح أوضاع العاملين المصولين بغير الطريق التأديبي في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ - روى في أحكام هذا القانون توزيع الأعباء بين العاملين المعاقدين للخدمة وبين الدولة ابتغاء المصلحة العامة - المشرع منحهم بعض الحقوق فحصل لهم حق العودة إلى الخدمة وحصل المدة من تاريخ انتهائهم حتى تاريخ الامتداد في تحديد الإقضية أو الخبرة أو استحقاق العلاوات والترقيات بالاقضية مع حساب تلك المدة في المعاش بدون مقبل وحصل العاملين بعض الالتزامات بأن حظر المشرع صرف أية فروق مالية أو تعويضات من مدة الفصل .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ قد استهدف تصحيح أوضاع العاملين المصولين بغير الطريق التأديبي في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ وذلك أعادتهم إلى عملهم ونسوية معاشاتهم طبقا لاسس وقواعد موضوعية روى فيها توزيع الأعباء بينهم وبين الدولة ابتغاء المصلحة العامة ، بأن منحهم المشرع بعض الحقوق وحصلهم بعض التزامات ، فحصل لهم حق العودة إلى الخدمة وحصل المدة من تاريخ انتهائهم حتى تاريخ الامتداد إليها في تحديد الإقضية أو مدة الخبرة أو استحقاق العلاوات والترقيات بالاقضية التي تتوافر شروطها بافتراض عدم تركهم الخدمة ، وقضى بأن تحسب المدة المذكورة في معاشاتهم بدون مقابل على أن تتحمل الخزانة العامة كلفة المبالغ المستحقة عنها ، ومقابل ذلك خطر صرف أية فروق مالية أو تعويضات عن مدة الفصل .

ومن حيث أنه وأن كان قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه قد صدر بشأن إعادة العاملين المصولين بغير الطريق التأديبي إلى وظائفهم وحدد في مادته الأولى من عناهم من العاملين بأحكامهم وهم من أنهت خدمتهم عن غير الطريق التأديبي بالحالة إلى الاستبعاد أو إلى المعاش إثناء

الاستيداع أو بالفصل من الوظائف بالجههاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأي منها في الفترة المشار إليها ، ووضع القانون المذكور شروط إعادة هؤلاء الذين وظفهم فيما سبق بالفوائد والإعانات الواجبة الاتباع في شأن الأمانة التي كانت تحقّق والتزامات من زياد إلى وتبليغه طبقاً لأحكامه غير أن ذلك لا يحول دون الاستهداء بالفوائد الموضوعية للقانون المذكور وتبليغها متى من أجل من المبلين إلى الاستيداع في الفترة المشار إليها ثم تدرجت للجهة الإدارية إحالتهم إلى الخدمة قبل مضي سنتين من تاريخ إحالتهم إلى الاستيداع وعلى المدة التي يفوتها تعتبر خدمة المبل منتهية أو القول بغير تلك الحقبة التي لا يحل إلى الاستيداع ثم أعيد إلى العمل في وضع أفضل من زبيله الذي انتهت خدمته بعد إحالته إلى الاستيداع ومضي سنتين دون إعادته إلى عمله ، وهو ما يباه المنطق السليم ويبعد من روح التشريع وفلسفته .

ومن حيث أنه لما كان ذلك وكان قرار إحالة السيد / قد صدر على غير أساس سليم من القانون على ما سلف بيانه ، وكانت الفوائد الموضوعية التي أوردتها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ تنقضي — على نحو ما سبق ذكره — بعدم صرف أية فروق وتمويضات عن المدة السابقة على تاريخ العمل به ، فمن ثم فإن طلب الدمي تمويض مؤقتاً بقرض صاغ عما أصابه نتيجة صدور القرار المطعون فيه يكون قائماً على غير أساس سليم من القانون يضمن رفضه .

ومن حيث أنه لما تضمن من أسبابه فاقه يضمن الحكم بقبول الطعن بشكلًا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإلغاء القرار المطعون فيه بإحالة الدمي إلى الاستيداع ، وبإحقاق الدمي في تسوية حالته وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ورفض طلبه التمويض، وإلزام الجهة الإدارية المصروفات .

(ضمن ٥٧٨ لسنة ٢٢ في — جلسة ١٩٨٤/٤/١٤) .

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة المصولين بغير الطريق التاديبى - القواعد العامة في المسؤولية تجبها النصوص الواردة في القوانين الخاصة - القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ تضمن أحكاما خاصة بالتعويض عن قرارات الفصل بغير الطريق التاديبى قصرت التعويض على العودة الى العمل مع تسوية أوضاع العامل من تاريخ العودة - حظر صرف أى تعويض عن المدة السابقة على العودة - الأحكام الخاصة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ هي الواجبة التطبيق وحدها دون القواعد العامة في هذه المسؤولية المتصوص عليها في القانون المجنى .

ملخص الحكم :

إن السبب الثانى للظعن لا يقوم على أساس بن القانون ، ذلك أن فضلا عن أن الطابع اسس دعواه أمام محكمة القضاء الإدارى بشأن طلب التعويض على الأحكام التي جاء بها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ وليس على أحكام القانون المجنى فإن من المسلم به أنه وقضاء القانون الإدارى أن القواعد العامة في المسؤولية تجبها النصوص الواردة في القوانين الخاصة ، إذ تضمن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ أحكاما خاصة بالتعويض عن قرارات الفصل بغير الطريق التاديبى قصرت التعويض على العودة الى العمل مع تسوية أوضاع العامل من تاريخ العودة وحظر صرف أى تعويض عن المضى أى عن المدة السابقة على العودة مع تقييد ذلك بمواعيد واجراءات خاصة فإن هذه الأحكام الخاصة تكون هي الواجبة التطبيق وحدها دون القواعد العامة في المسؤولية المتصوص عليها في القانون المجنى .

(طعن ٢٩٣ لسنة ٢٥ في - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المجندين - بغير الطريق التاديبى - لا يترتب على تطبيق أحكامه صرف أية فروع مالية أو تعويضات عن المضى - عودة المصول هي من قبيل التنفيذ المعنى والتعويض نوع من التنفيذ بمقتل - التنفيذ المعنى حسب

الاصول القانونية الصلبة الاولى من التنفيذ بمقابل — المشرع قدم ما هو
اولى واستعانى به كطريق لجبر الضرر عن اسلوب التنفيذ بمقابل الذى
يتمثل فى التعويض .

مجلس الحكم :

ان يكون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة العاملين المنفيين
المفصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم ، قد قضت مآته الاولى بلز
يعود الى الخدمة العاملين المنفيين الذين كانت انتهت خدمتهم بغير الطريق
التأديبي ، سواء كان انتهاء الخدمة بالاجلة الى الاستدعاء او الى المعاش
انتهاء الاستدعاء او بالفصل ، وسواء كانوا يعملون بوظائف الجهاز الإداري
للدولة او الهيئات العامة او المؤسسات العامة او الوحدات الانتصافية
التابعة لاي منها ، وذلك مادام العامل ممن لا تنظم شئونهم الوظيفية قوانين
خاصة ، ومادامت انتهت خدمته بغير الطريق التأديبي فى الفترة من تسريح
العامل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠
لسنة ١٩٧٢ . وقرحت المادة الثاقية لاعادة العامل الى الخدمة بالا يكون
ملح من القواعد وبث اعادته للخدمة ، وان يثبت قيام انتهاء الخدمة بغير
الطريق التأديبي على غير سبب صحيح ورسبت المواد الثاقية اجراءات تقديم
طلب الاعادة والنظر فيه ، ثم تصدت المادة السابعة لنا يتبع فى تسوية
معاشات او مكلفات من توفى من العاملين المشار اليهم فى المادة الاولى ،
ومن بلغ منهم سن التقاعد قبل العمل بالقانون او عند الاعادة للخدمة ،
او موعد تقديم الطلب .

ومن حيث انه من استقراء هذه الاحكام يتبين انها صدرت بحال
سريان القانون ٢٨ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر ، ورسبت المادة الثانية اجراءات
تنفيذ احكامه على العاملين الخاضعين له سواء من حيث الاعادة
للخدمة او من حيث تسوية معاشات ومكلفات من توفى او بلغ سن التقاعد
تبل اعادته ثم نصت المادة العاشرة فى مقرتها الثانية على انه « لا يترتب
على تطبيق احكام هذا القانون صرف اية فروق مالية او تعويضات عن
المضى ... » ذلك ان القانون اذ منع صرف تعويضات وفروق مالية عن
المضى ، اذ قرر ذلك فى مساقى تشريعى اكاد به للمفصول حتى
العودة او تسوية المعاش بما يترأ عن الضرر من لحقه من جراء مخالفة
مصلحة بغير الطريق التأديبي فصلا غير مستند الى سبب صحيح ، وعودة

المقصود من تعديل التعديف المعنى ، والتعويض نوع من التعديف بمقابل ، والاصل ان التعديف المعنى اولى من التعديف بمقابل حسب الاصول القانونية العامة ومن ثم فلا شتريب على المشرع ان قدم ما هو اولى ، واستعاض به كطريق لجبر الضرر عن أسلوب التعديف بمقابل الذى يقبل فى التعويض .

ومن حيث انه من جهة اخرى ، فان مناط حكم الفقرة الثانية من المادة العاشرة ، يحظر صرف التعويضات او الفروق المالية ، يتعلق ونفا لصريح حكم هذه الفقرة ، بمجال تطبيق احكام هذا القانون الذى رسمته المادة الاولى منه ، ويشتمل كل من انتهت خدمته بغير الطريق التاديبى من العاملين المدنيين بالدولة او الهيئات العامة او المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . من لا تنظم شؤونهم الوظيفية قوانين خاصة ، متى كانت انتهت خدمتهم فى الفترة ما بين تاريخ الصل بالقانون ٣١ لسنة ١٩٦٣ وتاريخ العمل بالقانون ١٠ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث ان الطامن يدخل فى مداد العاملين الذين يشملهم حكم المادة الاولى من القانون ٢٨ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر بحسبانه يعمل بوحدة من شركات القطاع العام ، وانتهت خدمته بغير الطريق التاديبى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ الصادرة فى ٢٥ من مارس ١٩٦٨ الامر الذى يصدق معه فى شأنه الحظر الوارد فى المادة العاشرة من هذا القانون من حيث عدم صرف أية فروق مالية او تعويضات .

(طعن ١١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٧٢)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة المصولين بغير الطريق التاديبى — حصول العامل على حكم نهائى بلجايته الى طلبه تعويضاً مؤقتاً عن قرار فصله بغير الطريق التاديبى — قبل نفاذ القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ فى ١٦/٥/١٩٧٤ — حجية الحكم بالتعويض المؤقت تقتصر على ما قضى به من تعويض مؤقت — عدم حصول العامل على التعويض النهائى قبل نفاذ القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ — مؤدى ذلك سريان القانون المشار اليه بانشر حال وبمباشر — لا حجة فى القول بان الحكم للعامل بتعويض مؤقت عن قرار الفصل ينطوى على قضاء ضمنى يحق فى التعويض

النهائي لأن حقه في هذا التعويض شيء آخر - الآخر المترتب على ذلك - طالما لم يصدر حكم نهائي بتقدير التعويض النهائي المستحق للعامل فإن نفاذ القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ وتكون أخفائه هي الواجبة التطبيق وحفظا دون القواعد العامة المنصوص عليها في القانون المسبق.

ملخص الحكم :

ولئن كان قد صدر لصالح الطاعن حكم نهائي بإجلبته إلى طلبه تعويضا مؤقتا قدره قرش صاغ وأحد عن قرار فضله بغير الطريق التأديبي. وذلك قبل نفاذ القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ في ١٩/٥/١٩٧٤ إلا أن حجة هذا الحكم تقتصر على ما أفنى به من تعويض مؤقت ، أما التعويض النهائي فلم يحصل الطاعن على حكم بشأنه قبل نفاذ القانون المشار إليه ، ولذا تبنى عليه أحكام هذا القانون بأثر حائل مباشر ، ولا حجة في القول بأن الحكم للطاعن بتعويض مؤقت عن قرار الفصل يُلغى على تفساهم. فسنى بحقه في التعويض النهائي لأن حقه في هذا التعويض شيء وتقدير هذا التعويض شيء آخر ، وما دام لم يصدر حكم نهائي بتقدير التعويض النهائي المستحق للطاعن فإن هذا التقدير يلحقه القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ وتكون أخفائه هي الواجبة التطبيق وبخدا دون القواعد العامة المنصوص عليها في القانون المخني . ولما كان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ قدر التعويض المستحق للعامل الموصول بغير الطريق التأديبي على نحو معين يختلف باختلاف ما إذا كان قد بلغ سن التقاعد أو لم يبلغ ، ونصت المادة العاشرة منه على أنه « ولا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون صفة أية مروق مالية أو تعويضات عن الماضي ولا رد أية مبالغ تكون قد حصلت قبل العمل بأحكامه » فلا يكون للطاعن أي حق في الحصول على تعويض عن قرار الفصل خاصة وأنه قد أعيد إلى الخدمة وأعتبرت مدة الفصل مدة خدمة في حساب الإقضية والملاوات والترقيات ، أما عن حسابها في المعاش فقد نصت المادة ٦ من القانون على ذلك بدون أي مقابل وأجازت المادة ١٢ من القانون على أن يكون ذلك بالنسبة لمن أعيدوا إلى الخدمة قبل نفاذ القانون إذ طلبوا ذلك خلال سنتين يوما من تاريخ العمل بها ، وحكم هذه المادة بتطبيق على الطاعن لأنها لم تفرق بين من أعيد إلى الخدمة بمحض إرادة جهة العمل أو جبراً عنها بحكم قضائي : ولا حجة أيضا في القول بأن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ لا يترتب على الطاعن بناء على نص

المادة ١٣ منه اتى تقضى بان « تطبق احكام المواد ٢، ٦، ٧، ٤٦، ٤٩، ٦٣ على من رفعوا دعاوى من الخاضعين لاحكام هذا القانون. امام اية جهة قضائية ولم تصدر فيها احكام نهائية قبل نفاذها »، فلذلك ان الطعن من الخاضعين لاحكام القانون المذكور والمادة ١٣ تنص على تطبيق مواد معينة منها على الذين رفعوا دعاوى ولم تصدر فيها احكام نهائية قبل نفاذها، ولم تصدر هذه المادة لمن حصل منهم على احكام نهائية لان هذه الاحكام وطبيعة التطبيق ما لم تكن احكام القانون اكثر سخاء لهم طبقا للمادة ١٤ منه ثم ان مفهوم المخالفة لنص المادة ١٣ بين القانون والنقطة يستند اليه الطاعن في مسهم انطباقه عليه، لا يكون طبقا للقواعد العامة في تفسير القوانين الا اذا كان حكم المادة ١٣ واردا على سبيل الاستثناء وهو ليس كذلك لان من رفع دعوى ولم يحكم فيها قبل العمل بالقانون شأنه شأن من لم يرفع دعوى أصلا وتطبق عليه احكام المواد المشار اليها في المادة ٢٣ كمادة عام .

(جلعن ٦٩٧ لسنة ٢٤ في - جلسة ١٩٨٤/٤/٣ .

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

ان المشرع نظم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ اعادة العاملين الخاضعين للسلطات المسلم الذين فصلوا بغير الطريق التقني في ظل العمل باحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ الى الخدمة واشترط لذلك عدم بلوغ سن التقاعد وعدم صحة قرار انتهاء الخدمة بتحقيق هذين الشرطين - ائره - اعادة العامل الى الخدمة في وظيفته السابقة او في وظيفة معادلة لها - حسب مدة الفصل في الاقضية واستحقاق العلاوات والترقيات التي تبسم بالاقضية - حسبها في المعاشي بدون مقابل - سرين هذا الحكم على العامل الذي اقام دعوى قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ولم يصدر فيها حكم نهائي .

حق المسايين للخدمة طبقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ مقصور على الترقية التي تمت بالاقضية المطلقة - اعادة العامل المقصول على الدرجة المعادلة لرتبته العسكرية التي اخيل بها الى المعاشي حتى ولو كانت من وظائف الادارة العليا بحير عام او وكيل وزارة - الامادة لهذه الوظائف لم تبسم بطريق الترقية وإنما هو شغل لدرجة معادلة لرتبة العسكرية التي كان عليها العامل عند احالته الى المعاشي .

ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين المتصلين بغير الطريق القادسي إلى وظائفهم قضى في مادته الأولى بإعادة العاملين من غير الخاضعين لقوانين خاصة الذين انتهت خدمتهم عن غير الطريق القادسي في ظل العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ إلى الخدمة واشترط في مادته الثانية لاعادتهم عدم بلوغ سن التقاعد وعدم صحة قرار إنهاء الخدمة ، ونص في مادته السادسة على أن « تحسب المدة من تاريخ انتهاء خدمة العامل حتى تاريخ الإعادة إليها في تحديد الاكتنية أو مدة الخبرة واستحقاق العلاوات والترقيات بالاكتنية التي تتوافر فيه شروطها باقتراض عدم تركه الخدمة .

ويجوز إعادة للعامل إلى وظيفة معادلة للوظيفة التي يستحق العودة إليها طبقا للقرة السابقة في أى جهة من الجهات المبينة في المادة الأولى .

ويصدر بتحديد الوظيفة التي يعاد إليها العامل طبقا للاحكام السابقة قرار من رئيس الجمهورية أو الوزير المختص بحسب الاحوال .

ويشغل العامل الوظيفة التي يستحقها إذا كانت خالية من موازنة الجهة التي يعاد إليها فلذا لم توجد هذه الوظيفة اعتبر شاغلا لها بصنة شخصية، على أن تسوى حالته على أول وظيفة معادلة تظلو بالموازنة الخصلة بهذه الجهة .

وتحسب للعامل في المعاش بدون أى مقابل المدة من تسريح انتهاء خدمته حتى اعادته إليها مخصوماً منها المدد المحسوبة قبل العمل بأحكام هذا القانون وتتحمل الخزانة العامة كلفة المبلغ المستحق من حساب هذه المدة .

وقد منع هذا القانون في المادة العاشرة صرف مسروق مالية أو تعويضات من الماض نتيجة لتطبيق أحكامه ، وقرر في المادة ١٣ منه تطبيق المواد ٢ ، ٦ ، ١٠ على من رجع دموى لم يصدر فيها حكم نهائى قبل نفاذه ، ولغعد عمل بهذا القانون ونفسا لنص المادة ١٦ منه في ١٩٧٤/٥/١٦ تاريخ نشره .

ومناد ما تقدم إن المشرع نظم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ إعادة العاملين الخاضعين للكلتر العام الذين فضلوا بغير الطريق التاميمي في بطل العمل بأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ إلى الخدمة واشترط لذلك عدم بلوغ سن التقاعد وعدم صحة قرار إنهاء الخدمة ، فإن تحقق هذان الشرطان أعيد العامل إلى الخدمة في وظيفته السابقة أو في وظيفة معاملة لها فإن لم توجد اعتبر شاغلا لها بصفة شخصية حتى تغلو مع حساب مدة الفصل في الاقدمية واستحقاق العلاوات والترقيات التي تتم بالاقدمية وحسابها كذلك في المعاش بدون مقابل .

فإذا كان العامل قد أقام دعوى قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ ولم يصدر فيها حكم نهائي سرت هذه الأحكام عليه .

ولما كان السيد / قد أقام دعوى أمام محكمة القضاء الإداري برقم ٢٤٠٦ لسنة ٢٦ ق حكم فيها بجلسة ١٩٧٥/٢/٢٧ بإلغاء قرار فصله الصادر من رئيس الجمهورية رقم ٧٩٧ لسنة ١٩٦٨ وكان هذا الحكم قد صدر بعد ١٩٧٤/٥/١٦ التاريخ المحدد للعمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ، كما أنه لم يصبح نهائيا بسبب الطعن فيه فإنه يتمتع أعمالا لحكم المادة ١٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ تطبيق مواد هذا القانون التي أوجبت تلك المادة أعمالها عند تسوية حالة من أقام دعوى لم يصدر فيها حكم نهائي حتى ١٩٧٤/٥/١٦ تاريخ العمل بالقانون المشار اليه ، ومن بينها المادتين السادسة والعاشرة فضلا من ذلك فإن أعمال تلك المواد أصبحت لازما تنفيذا للحكم الصادر بجلسة ١٩٧٦/٦/٢٤ من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٧٧٤ لسنة ٢٩ ق بإلغاء قرار عدم تطبيق القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ عليه الصادر من اللجنة المختصة بالنظر في الطلبات المقدمة من ذوى الشأن لتطبيق أحكام هذا القانون عليهم .

ولما كان زلاء السيد / الذين ظلوا بالخدمة بعد فصله قد سويت حالتهم وفقا لقواعد عامة مجردة شملتهم جميعا بغير تفرقة بحيث كان المنكور يفيد منها لو لم يفصل من الخدمة وكان من مقتضى هذه القواعد وضعهم على الدرجات المعادلة لرتبتهم العسكرية التي أحيلوا بها إلى المعاش في السلك العسكري مع رد أقدميتهم فيها إلى تاريخ

... حصولهم على تلك الرتبة بغير تعيين أعمالاً لحكم المادة السادسة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ وضع المذكور على درجة مدير عام المعادلة لرتبة عقيد التي أحيل بها إلى المعاش وحصلت أقدميته فيها من ١٩٦٣/١٠/١ تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية مع تدرج مرتبه بالمعاشات حتى تاريخ أملاكه إلى الخدمة في ١٩٧٦/٣/٢٧ دون صرف فروق مالية من المعاش وحصل مدة الفصل في المعاش بدون مقابل .

ولا يخفى من ذلك أن الترقية إلى درجة مدير عام تتم أصلاً بالاختيار في حين أن حق المعاشين للخدمة طبقاً لإحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ يتصوراً على الترتيبات التي تتم بالإقتضية لأن شغل درجة مدير عام في الحالة المثلة لن يتم بطريق الترقية سواء بالنسبة لمن بقي بالخدمة أو من بعد فصله منها لأنه لن يؤدي إلى صعوده في مدارج السلم الإداري لدرجة أعلى وإنما هو شغل لدرجة معادلة للرتبة العسكرية التي كان عليها في السلك العسكري .

وبذلك فإن إعادة المذكور إلى الخدمة في تلك الدرجة من ١٩٦٣/١٠/١ لا يتضمن في حد ذاته أية ترفيعات .

ولا يسوغ القول بأن تسوية حالته إنما تتم بالمقارنة بزملائه الذين فصلوا معه من الخدمة ، ومن ثم يعاد للخدمة بالمكافأة التي كان يتقاضاها عند صدور قرار الفصل من الخدمة ذلك لأن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ لم يستهدف التسوية بين المفصولين وإنما قصد تسوية المفصولين باتارنهم الذين ظلوا بالخدمة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية لتسوية الفتوى والتشريع إلى إعادة السيد / إلى الخدمة ووضعها في درجة مدير عام اعتباراً من ١٩٦٣/١٠/١ مع تدرج معاشاته حتى تاريخ أملاكه إلى الخدمة .

(فتوى ٤٦ - في ١/١/١٩٨٠) .

قائمة رقم (٣٦)

المقدمة :

يشترط للإفادة من حكم المادة السابعة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعانة العاملين المصنولين بغير الطريق التأديبي تقديم طلب بذلك إلى الوزير المختص خلال تسعين يوماً من تاريخ العمل بالقانون في ١٧/٥/١٩٧٤ - تقديم الطلب بعد هذا التاريخ يحرم العامل من الانتفاع بالحكم هذه المادة - قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - طلب إعانة نسوية العامل بالتطبيق لأحكامه مقصور على العاملين الذين انتهت خدمتهم قبل ١٩٦٢/٣/١١ وتقدموا بطلبات خلال المواعيد المقررة في القوانين الخاصة بهم .

ملخص الفتوى :

ان المادة السابعة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعانة العاملين المصنولين بغير الطريق التأديبي تنص على أن « تعاد نسوية معاشات ومكافآت المستحقين عن توفي من العاملين المشار إليهم في المادة الأولى ، ومعاشات ومكافآت من بلغ منهم سن التقاعد قبل العمل بهذا القانون أو عند الإعادة إلى الخدمة ، على أساس مرتب الدرجة أو الفئة التي يقرر تحقيقه في المودة إليها طبقاً للقواعد والأجراءات الواردة في هذا القانون ، لولا الوفاة أو بلوغ سن التقاعد ، وتخصب في المعاش أو المكافأة بدون أي مقابل المدة من تاريخ انتهاء خدمة العامل حتى وفاته أو بلوغه سن التقاعد مخصصاً منها المدة المحسوبة قبل نفاذ هذا القانون ، وتخصب الخزائن العامة كافة المبالغ المستحقة من حساب هذه المدة . . ويشترط للإفادة من حكم هذه المادة تقديم طلب بذلك إلى الوزير المختص خلال تسعين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون بخطاب موصى عليه بعلم الوضول » . كما تنص المادة ١٦ منه على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » وقد نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية بالمعد ٢٠ الصادر في ١٦/٥/١٩٧٤ .

ومن حيث انه يبين مما تقدم انه يشترط للإفادة من حكم المادة السابعة. تقديم طلب بذلك إلى الوزير المختص خلال تسعين يوماً من تاريخ العمل بالقانون في ١٧/٥/١٩٧٤ ، ومن ثم فإن السيد المذكور لا يفيد من الحكم

المتقدم ، ويكون مطلبه في هذا الصدد غير قائم على أساس سليم من القانون
سخيفاً بالقرائن .

٧ يسوغ القول بأنه يجوز للسيد المذكور طلب إعادة تسوية معاشه
نقـي ظل قانون التأمين الاجتماعي الصادر بقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ ،
ذلك لأن هذا القانون قصر هذا الحق على العاملين الذين انتهت خدمتهم
قبل ١١/٣/١٩٦٣ فنص في المادة ١٧٦ منه على أن « تسرى أحكام إعادة
تسوية المعاشات والمكافآت التي نصت عليها القوانين التالية على من
انتهت خدمتهم من الفئات الواردة بها قبل ١١/٣/١٩٦٣ مع عدم صرف
متفرق مالية قبل العمل بهذا القانون » .

٨ — القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين المصـولين
بغير الطريق الناديين .

٣ — ٣ —

وتسرى المواعيد التي نصت تلك القوانين على تقديم طلبات إعادة
تسوية المعاشات والمكافآت خلالها في شأن الحالات المنصوص عليها بالفقرة
السابقة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون » .

ومن حيث أن السيد المذكور انتهت خدمته في ١٥/٩/١٩٦٩ فإنه
لا يفيده من حكم هذه المادة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى عدم احتقية
السيد / في إعادة تسوية معاشه على أساس حساب المدة
من تاريخ انتهاء خدمته حتى بلوغه سن التقاعد .

(ملف ٨٦/٤/١٩٧٧ — جلسة ١٥/٦/١٩٧٧) .

المادة

الفصل الأول : احكام عامة

الفصل الثاني : سلطة جهة الادارة في تجديد الاعارة او ائتمائها

الفصل الثالث : الجهات التي يجوز الاعارة اليها

الفصل الرابع : المعاملة المالية للمعار

الفصل الأول احكام عامة

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

المناخ الاساسية الميزة للاعارة — هي اولا العمل لحساب شخص
معنوى منفصل عن الجهة المعار منها وثانيا تحمل الجهة المستعمرة
كامل عام برتب الموظف المعار وثالثا جواز شغل الوظيفة التي تملو
نتيجة الاعارة — توافر هذه المناخ في الاشخاص المعارين الى اليمن —
لا يؤثر في اعتبارهم معارين تقاضيتهم مرتبهم كله من الجمهورية العربية
المحدة — اساس ذلك جواز تقرير رتب من الحكومة للمعار طبقا
المادة ٥٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالشروط والاوزاع التي
يقرها رئيس الجمهورية — صدور القرار الجمهوري رقم ١٢٢٢ لسنة
١٩٦٤ في شأن المعاملة المالية للمعارين الى اليمن .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى احكام المادتين ٤٥ و ٤٦ من القانون رقم ٤٦
السنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين العاملين بالدولة وكذلك
المواد المتعلقة لهم في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يبين ان الاعارة
تتميز على غيرها من النظم القانونية واخصها النذب بثلاثة مميزات
رئيسية — تتحصل في ان الموظف المعار يعمل اثناء الاعارة لحساب
ووفقا لنظم ، شخص معنوى عام او خاص او حكومة او هيئة اخرى
ما يكون منفصلا عن الجهة الحكومية المعار منها . وفي ان رتب
بأكمله يكون على جانب الحكومة او الهيئة المستعمرة وذلك كامل عام ،
سولكنه يجوز منح الموظف المعار مرتبا من حكومة الجمهورية العربية
المحدة بالشروط والاوزاع التي يقرها رئيس الجمهورية . وانه اذا كانت
وظيفة المعار تبقى خالية من ناحية المبدأ ، الا انه يجوز شغلها بصفة
عقائقة بشروط معينة . وهذه المميزات الثلاثة متوافرة في حالة الاعارة

لـلـجـهـوـريـة العـرـبـيـة الـيـمـنـيـة ، فـالـمـصـرـوـن يـعـلـنـوـن خـوـال مـدة اعـلـانـهـم ،
 فـيـعـلـن لـنـظـم الجـهـوـريـة العـرـبـيـة الـيـمـنـيـة ولـحـصـابـهـا ، و لـيـس قـد اعـلـانـات ،
 التـصـاوـن الفـنـي الثـلاث المـرـة بـيـن حـكـوـة الجـهـوـريـة العـرـبـيـة المـتـحـدة ،
 وحـكـوـة الجـهـوـريـة العـرـبـيـة الـيـمـنـيـة مـا يـقـر الـى غـيـر ذـلـك . اـمـا فـيـمـا يـعـلـق
 بـمـرـتب المـوظـف المـفـلـر و فـرـوـة اـن يـكـوـن هـذا المـرـتب كـمـبـدا عـلـى عـسـاق
 الـدـوـلة المـنـتـعـمـة ، فـان المـادة ٤٥ مـن القـانـون رـقـم ٤٦ لـسـنة ١٩٦٤
 المـشـار الـيـه تجـيز مـنـح العـامـل مـرـتبـا مـن حـكـوـة الجـهـوـريـة القـريـة
 المـتـحـدة بـالشـرـوط والـاـوضـاع الـتى يـقـرـها رـئـيـس الجـهـوـريـة . و قد قـرـر
 رـئـيـس الجـهـوـريـة فـمـلا مـرـتبـا مـن حـكـوـة الجـهـوـريـة العـرـبـيـة المـتـحـدة
 لـهـولـاء المـوظـفـيـن المـعـارـيـن الـى الـيـن حـدد ثـمـنـه وشـرـوطه واـوضـاعه
 بـالـفـرـار الجـهـوـري رـقـم ١٢٢٤ لـسـنة ١٩٦١ فـى ثـمـان المـعـلـة المـلـيـة
 لـلـمـعـارـيـن الـى الجـهـوـريـة العـرـبـيـة الـيـمـنـيـة . و لا يـجـوز القـول بـان هـذا
 المـرـتب المـفـلـر مـن الجـهـوـريـة العـرـبـيـة المـتـحـدة يـكـمـن اـن يـكـوـن مـجـزء جـزء
 يـنـتـسـب الـى بـالـى المـرـتبـات الـتى يـنـظـمـها المـوظـف مـن الـدـوـلة المـنـتـعـمـة ،
 وانه لا يـجـوز اـن تـتـولى حـكـوـة الجـهـوـريـة العـرـبـيـة المـتـحـدة تـمـسـع جـمـيـع
 مـرـتبـات المـوظـف المـعـار منها . لا يـجـوز القـول بـذلـك لـانـه لـيـس فـى
 نـص القـانـون مـا يـنـتـسـع هـذا المـسـلك ، هـذا مـنـتـسـلا عـن اـن الـوضـع بـالـنـسـبـة
 الـى المـعـارـيـن لـيـن لـيـس بـدـمـا ، وائـمـا هـو لا يـفـتـرق عـن حـالـات كـثـيـرة
 اـخـرى لـلاـمـارـة تـعـلـل الحـكـوـة المـعـرـية فـيـها جـمـيـع مـرـتبـات المـوظـف
 المـعـار لـلـدـوـلة الـاجـنـبـيـة ، مـن ذـلـك مـا وـرد بـقـرار مـجـلـس الـوزـراء بـجـلـسـة
 ٣٤ مـن اـغـسـطـس سـنة ١٩٥٥ الخـاص بـشـرـوط الـاعـلـار واـجـراءاتـها والـصـادر
 فـتـنـفـيـذا لـحـكـم الـبـنـدـج مـن المـادة ٤٥ المـشـار الـيـها مـن قـانـون العـامـلـيـن ،
 مـعـذ اـشـارـة هـذا العـنـصـار فـى تـنـظـيـم المـعـلـة المـلـيـة لـلـمـعـارـيـن الـى كـثـيـر مـن
 الـجـنـالـد الـتى لا تـنـتـسـع لـلـمـوظـفـيـن المـعـارـيـن مـن الحـكـوـة المـعـرـيـة اى نـصـبـا
 الـى مـعـرـوبـات اـخـرى - فـيـر طـك الـتى تـنـتـسـع لـلـحـكـوـة المـعـرـيـة ، و مـن هـذه
 الـجـنـالـد بـالـد المـعـرـب و اـرـقـيـا و اـشـوـمـال و الجـمـعـيـات العـلـمـيـة بـالـمـنـتـخـة
 الـثـرـنـيـة الـهـلـسـنـيـة و الجـمـعـيـات الـاسـلامـيـة فـى سـوـريـا و لـبـنـان و البـلـكـسـتان
 و المـعـاد الـاهـلـيـة بـلـيـيـا .

اـمـا عـن المـعـر الثـلـث و هـو جـنـوـا تـنـفـل دـرـجـة المـوظـف المـفـلـر ،
 عـنـن الوـاضـح اـن الـمـعـلـل كـلـن يـجـزى مـنـتـسـلا عـلـى اسـمـان اعـبـتـلـى هـولـاء

الموظفين معارين ولم تشر فكرة النخب ، وعلى ذلك فلم يكن هناك ما يمنع اطلاقاً من ممارسة هذه الرخصة وشغل درجات هؤلاء المعارين بالشروط المحددة في القانون ..

ومن حيث انه يترتب على ما تقدم ان الموظفين المعارين الى الجين هم موظفون معارون فعلا الى حكومة الين بالمعنى القانوني للكلمة .
توافر فيهم جميع المعيار الاساسية المميزة للموظف المعار .
(فتوى ٢٨٧ - في ١٨ / ٤ / ١٩٦٥) .

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

الامارة تعتبر تعييناً مؤقتاً بالوظيفة المعار اليها - ليس حتماً ان تكون وظيفة المعار الاصلية مماثلة للوظيفة التي يعار اليها - استحقاق الموظف راتب الوظيفة المعار اليها بصرف النظر عن مرتبه الاصلية - سند ذلك في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ - الكتاب الدوري لوزارة الخزائنة رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤ - فغداة الانستعير المؤسسات من يقل مرتبه عن مرتب الوظيفة المعار اليها - لا يخل ذلك باستحقاق المعار اجر الوظيفة المعار اليها حسب تحديد الميزانية .

ملخص الفتوى :

ان الوظائف تتفاوت بتفاوت اعمالها واعمالها وما يقرر لها من درجة مالية لقاء ذلك ، ولا يجوز ان يقوم عمل الوظيفة بغير ما قوبله به الميزانية وليس حتماً ان تكون وظيفة المعار الاصلية مماثلة للوظيفة التي يعار اليها ولا يصح نفى ما بينهما من تفاوت يترتب على تفاوته الدرجة المالية لكل منهما وذلك خلافاً لما جرى به مطلق بكتاب وزارة الخزائنة الدوري رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤ من ان الموظف المعار لا يقوم باكثر من مهله الذي يستحق عليه مرتبه سواء في جهته الاصلية او الجهات المعار اليها ..

ان لهذا اصلاً في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاجور والمرتبات والمكافآت الاختصاصية التي يتلقاها الموظفون المصوبون علاوة

على مرتبتهم الأصلية ، حيث تنص مادته السادسة على أنه « لا يجوز تعيين الموظفين المنصوص عليهم في المادة الأولى في الشركات والهيئات والمجالس واللجان والمؤسسات بخاصة أو مرتب أو ملكة تقل عن مائة ألف ليرة من يقوم بعمل مهني أو مشابه في ذات الجهة - ويعني هذا النص بالتعيين صورا منها الإشارة ، اذ هي على ما سلف تعيين مؤقتة » .

وما جاء بكتاب دوري وزارة الخزانة المشار اليه من أن مجلس الوزراء قرر الا يزيد المصار من مرتبه الأصلي ، فإن هذا القرار لا يعدو تكليف المؤسسات العامة ونحوها الا تستعير من قبل مرتبه الأصلي من مرتب الوظيفة المصار لها ولا يخل باستحقاق المصار أجر الوظيفة التي يمارسها حسب تحديد الميزانية ، في الضالة التي تتم فيها الإشارة لوظيفة يكون مقررا لها درجة أعلى من الدرجة الأصلية للمصار ، اذ أن أمارته لهذه الوظيفة يجعل من حقه تقاضي أول مربوطها ولو زاد على مرتبه الأصلي ، ولا يصح عندئذ منحه راتبا أقل مادام يشغل الوظيفة الا على طريق الإشارة ويقتضي اختصاصاتها ، وينص قانوننا منح مثل هذا الموظف مرتبا أقل بمقتضى النص الصريح الوارد بالمادة السادسة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ سلف الذكر . ومع مراعاة أنه يتعين على المصار بعد ذلك أن يرد الى الخزانة العامة المبلغ الزائد على الحد الأعلى المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الأستاذ / يستحق - مدة أمارته - المرتب المحدد ابتداء لدرجة مدير عام المقررة للوظيفة المصار اليها في المؤسسة ، وذلك مع مراعاة الحكم المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

(ملف ٣٢٧/٤/٨٢ - جلسة ١٢/٥/١٩٦٥) .

(م ٥ - ج ٥) .

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

اختلاف التكيف القانوني لكل من النذب والامارة — الجهات التي يجوز الامارة اليها طبقا للمادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — جواز الامارة دون النذب للمجلس الاعلى لرعاية الشعب باعتباره مؤسسة عليمة .

ملخص الفتوى :

يبين من مقارنة المادتين ٤٨ ، ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ ان المشرع انما يجيز النذب بصفة مؤقتة دون تحديد اجل له وذلك في نطاق الوزارات والمصالح بشرط ان تكون حالة العمل في الوظيفة الاصلية تصبح بالنذب ، اما الامارة فقد اجازها من الحكومة الى الحكومات والهيئات الوطنية والاجنبية وكذلك المصالح الخاصة وذلك لاجال محددة تختلف باختلاف الجهات المستفيدة وظاهر ان الجهات جميعها اشخاص معنوية مستقلة سواء في شخصيتها القانونية او ميزانيتها — وقد شرط المشرع لامارة موظفي الحكومة الى الهيئات المحلية والمؤسسات الاهلية ان تتوافر فيهم مؤهلات ومميزات خاصة تتمم وجودها في غيرهم ، وان تجرى الامارة في حالة الضرورة القصوى .

ويرتب على هذا الاختلاف بين التكيف القانوني لكل من النذب والامارة على النحو المشار اليه نتيجة منطقية ، وهي التزام الجهة الاصلية التي يتبعها الموظف باداء راتبه اثناء مدة نذب للعمل بجهة اخرى ، وذلك على نفقة حالة الامارة حيث تلتزم باداء الراتب طوال مدة الامارة الجهة المستفيدة التي تستقل بميزانيتها وشخصيتها المعنوية من شخصية الجهة المعيرة .

وقد عين القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في المادة ٥١ منه الجهات التي اجازت الامارة اليها ومن بينها الهيئات الوطنية والاجنبية .. وهي حسبما جاء بالذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل الفقرتين الاولى والرابعة من المادة سالفة الذكر —

« الهيئات ذات الصلة الرسمية » أى الأشخاص الادارية . وغنى من البيان أن المؤسسات العامة بكافة أنواعها واختلاف أطرافها تعتبر من هذه الأشخاص ، ذلك لأنها مرافق عامة ذات شخصية مستقلة عن شخصية الدولة .

ولما كان يبين من المادة الاولى من القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء المجلس الاعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية أن هذه الهيئة تعتبر مؤسسة ، ذلك لأنها جمعت بين مقومات المؤسسات العامة فليس يرقى عام اخصى عليه المشرع الشخصية المعنوية المستقلة ، ومن ثم فإن الإيعارة إليها دون النذب تكون جائزة طبقا للمادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ .

١٢٧٥ - فى أول فبراير سنة ١٩٥٩) .

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

التفرقة بين النذب والإعارة - النذب لا يكون إلا لجهة حكومية أما الإعارة فجائزة كذلك لجهة خاصة - أثر هذه التفرقة على تحديد الجهة المختصة بالمسألة التأديبية للموظف - اختصاص الجهة المستعيرة والمتنذب إليها بتأديب الموظف فى حالة النذب والإعارة لجهة حكومية - اختصاص الجهة المعيرة بتأديب الموظف فى حالة الإعارة لجهة خاصة .

ملخص الحكم

فى حالة النذب تخضع الجهة التى تنذب الموظف إليها بمسألة تأديبية وذلك طبقا لصريح نص المادة ٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معلة بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ اذ النذب لا يكون الا من جهة حكومية لاخرى حكومية فاخصاص الجهة المتنذب إليها باعتبارها المنسرفة على عمل الموظف فعلا ابرر منطقى يتفق وطابع الاشياء . كما يتفق مع العلاقة التى بين الموظف والحكومة فهى باتية مع الحكومة بقطع للنظر من كونه يعمل فى هذه المصلحة أو تلك ولا تمدان للضمانات التى كملها نظام المحاكمات التأديبية الإمبر الذى يحدث فى حالة الامارة - الحكومة لجهة خاصة ومسألة الموظف تأديبيا بواسطة هذه الجهة التأديبية .

ويبين مما تقدم أنه ولئن كانت الأمانة لجهة حكومية قد تتلقى من التسدب من ناحية أخصال الجهة المستعمرة والمنتدب إليها على السواء بالأمور الموجبة للجزاء وكلها جهات حكومية ، تتلقى أجهزة التدبير منها وتحقق الضمانات للموظف المعار أو المنتدب ، إلا أنه في حالة الأمانة لجهة خاصة فالأمر جد مختلف ، إذ الموظف بأمرته لجهة حكومية لا ينفذ جميعه للحكومة ولا يصبح موظفا أهليا فتسرى عليه اللوائح والقوانين كمبتدئ موظف الحكومة تسلبا بما تخضعه طبيعته لتنظيم التأديبي المقرر في الحكومة تمكينا لعلاقة الموظف بالحكومة وتحقيقا لأمرائها وأعمالا لسلطتها فضلا عن كسالة العدالة والضمانات له بما لا يتواءم في الجهات الخاصة بما يستتبع لزوما اختصاص المحكمة التأديبية بحلكمة الموظف المعار لجهة أهلية ، وما على الجهة الخاصة إلا أن تبلغ الأمر للجهة الحكومية المعيرة لتتولى اتخاذ الإجراءات التأديبية ضد الموظف المعار .

(طعن ٣٩٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢٦) .

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

العاملون المدنيون بالدولة - أعارة - الحظر الذي أورده المشرع فيما يتعلق بشغل الوظيفة التي خلعت بالأعارة لمدة لا تجاوز سنة تقتصر على شغلها بالتعيين أو الترقية - في غير حالتَي التعيين والترقية يبقى الأمر بالنسبة لشغل وظيفة المعار خاضعا للأصل العام وهو جواز شغل الوظائف الخالية طبقا لما تقرره السلطة المختصة .

ملخص الفتوى :

لما كانت المادة ٣١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا تجيز شغل وظيفة المعار بالتعيين أو الترقية إلا إذا كانت مدة الأعارة تزيد على سنة ، فقد شلر التساؤل عما إذا كان من المتعين أن يشغل الاستاذ / بعد عودته من الأعارة وظيفة نائب التي خلعت بترقية الاستاذ / إلى وظيفة مستشار مساعد ، أم أنه يجوز أن يشغل إحدى الوظائف

الذين خلعوا بأمره الأستاذ / / ، على أن تظل الوظيفة التي خلت بترقية الأستاذ / خالية للاستفادة منها في الترقية المستقبلية . وقد طلبتم عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية .

ومن حيث أن المادة ٣١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « عند إتمام أحد العاملين بقى وظيفته خالية ويجوز في حالة الضرورة شغلها بطريق التعيين أو الترقية بقرار من السلطة التي تختص بالتعيين إذا زادت مدة الإمارة من سنة ، وعند عودة العامل يشغل وظيفته الأصلية إذا كانت خالية أو أى وظيفة خالية من ننته أو يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تملأ من نفس الفئة .. » .

ومن حيث أنه يتمين تفسير الحظر الذى أورده المشرع بالنسبة لشغل وظيفة المصار لمدة لا تجاوز سنة في الحدود التى نص عليها المشرع والحكمة التى أبفاها من هذا الحظر ،

فالذى حظره المشرع هو التعيين أو الترقية على الوظيفة التى خلت بالإعارة لمدة لا تجاوز سنة ، ولما كان هذا الحظر هو استثناء من الأصل العام فى الوظائف العامة ، الذى يجيز للسلطة المختصة أن تشغل الوظائف الخالية ، فى الوقت الذى تراه وبالعسيلة التى تراه ملائمة لمصالح العمل ، فإنه لا يجوز التوسع فى تفسير هذا الحظر ، وتقييد شغل وظيفة المصار بقيود أكثر من تلك التى أرادها المشرع ونص عليها فى المادة ٣١ سابقة الذكر ، فالمشرع رأى أنه إذا كانت مدة الإعارة لا تجاوز سنة فإن المصلحة العامة لا تقتضى شغل هذه الوظيفة بالتعيين أو الترقية ، أما إذا تجاوزت الإعارة هذه المدة ، فنسرك للجهة المختصة بتحديد حاجة العمل لشغل وظيفة المصار ، فإذا ما قدرت أن المصلحة العامة تقتضى التعيين أو الترقية على هذه الوظيفة جاز لها ذلك ، أما فى غير حالتى التعيين والترقية فيبى الأمر بالنسبة لشغل وظيفة المصار للأصل العام وهو جواز شغل الوظائف الخالية طبقا لما تقتضيه السلطة المختصة .

ومن جهة أخرى فإن المشرع في المادة ٣١ المذكورة ينص على أنه عند عودة العامل المعار يشغل وظيفته الأصلية إذا كانت خالية أو أى وظيفة خالية من منتهه .. والنص واضح في أنه إذا كانت وظيفته العامل المعار الأصلية غير خالية فإنه يشغل أى وظيفة خالية من منتهه ، فالمشرع لم يتطلب أن تكون الوظيفة التى يشغلها المعار عند عودته غير مختلفة من اعارة ملل بآخر ، أى أن يكون ظهورها عن غير طريق الاعارة ، وإنما ورد النص علما مطلقا بحيث يجوز أن يشغل الملل المعار أى وظيفة من منتهه إذا كانت وظيفته الأصلية غير خالية ، وذلك يدل بوضوح على أن قصد المشرع في تشييد شغل الوظائف الخالية بالاعارة بمصور على الشغل بطريق التعمين أو الترقية ، وشغل العامل المعار بعد موته لوظيفة خالية من فئة وظيفته لا يعد تعميना ولا ترقية ومن ثم لا يسرى بشأنه الحظر الذى أورده المشرع بالنسبة لشغل وظيفة المعار لمدة لا تجاوز سنة .

وتأسيسا على ما تقدم ، ولما كانت توجد ثلاث وظائف خالية من فئة وظيفة الأستاذ / - اذ أن وظيفته الأصلية مشغولة - غاته يجوز أن يشغل أى من هذه الوظائف الثلاث الخالية ، دون تفرقة بين ما إذا كانت الوظيفة الخالية نتيجة ترقية شاغلها أو اعارته .

وعلى هذا الأسس فإنه لما كانت الوظيفة الخالية بترقية الأستاذ لا يسرى عليها الحظر الخاص بالتعمين أو الترقية عليها ، كما أن وظيفتى الأستاذين / وإن كن من المحظور شغلها بطريق التعمين أو الترقية إلا أنه من غير المحظور شغلها بعودة العامل المعار ، ومن ثم فإن تخصيص إحدى هاتين الوظيفتين ليشغلها .. ، مع بقاء وظيفة الأستاذ / خالية للاستفادة بها في الترقيات المستقبلية يحقق المصلحة العامة من كسالة الوجوه ، دون ما تعارض مع هدف المشرع ولا مخالفة للقانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ابقاء الوظيفة التى خلت بترقية الأستاذ / خالية ، وشغل الأستاذ / لأحدى الوظيفتين اللتين خلتا باعارة الأستاذ / الى الكويت والأستاذ / الى ليبيا .

الفصل الثالث

سلطة جهة الإدارة في تجديد الاعارة وانتهائها

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

الموافقة على نشوء الاعارة او استمرارها او تجديدها هي من الملامات التي تترخص فيها الجهة الادارية حسب مقتضيات ظروف العمل و اوضاع المصلحة العامة - بلا معقب عليها في هذا الشأن طالما ان قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ان الموافقة على نشوء الاعارة او استمرارها او تجديدها هي من الملامات التي تترخص فيها الجهة الادارية المختصة حسب مقتضيات ظروف العمل و اوضاع المصلحة العامة بلا معقب عليها في هذا الشأن طالما خلا قرارها من اساءة استعمال السلطة و اذ خلت الاوراق مما يفيد ان ثمة تعصفا او انحرافا قد وقع بصدر المنازعة الماثلة ولم يقدم الطامن في مراحله نظير هذه المنازعة اى دليل مقنع على هذا الانحراف وانها اوردت اقوالا مرسله على ما اسماء بمكيدة شخصية تفرمت بنسبة عدم التعاون بينه وبين الامين العام في المنظمة - التي كان معارفا اليها او بعدم تناسب درجته في تلك المنظمة بوظيفته الاصلية في الجهة المعارفها ، ومؤدى ذلك عدم امكان نسبة الخطا في جانب الجهة الادارية حين انتهت اعلانه اعتبارا من تاريخ عودته للبلاد ويلتالي يكون مطالبة الطامن بتعويض عن انتهاء هذه الاعارة قائما على غير اساس سليم ويكون الحكم المطعون فيه صحيحا فيما انتهى اليه ، ومن ثم يتعين القضاء برفض الطمن والزام الطامن المصروفات .

قامدة رقم (٢٢)

المبحث :

النساء قرار الاعارة مما ترخص فيه جهة الادارة بسلطة تقديرية واسعة - مع ذلك يجب ان يقوم قرار الالغاء على اسباب تبرره صدقا وحقا - للقضاء الادارى التحقق من مدى مطابقة هذه الاسباب للقانون - استحقاق التعويض عن قرار النساء الاعارة الخاطيء .

ملخص الحكم :

ان النفي على الحكم الموعون فيه بان للدولة ان تطفى اعارة قابليتها بالخارج ونقيا لتقديرها بما لا يعقب عليها مادام قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة ولها في سبيل تكوين عقيدتها وسائل استثنائية خاصة تتناسب مع العمل الصالح الذي يقوم به المبعوث في الخارج - مردود بانه ولئن كانت قرارات اعارة العاملين للخارج من النساء هذه القرارات مما ترخص فيه جهة الادارة بسلطة تقديرية واسعة ، الا ان هذه القرارات - شأنها شأن سائر القرارات الادارية - يجب ان تقوم على اسباب تبررها صدقا وحقا قانونيا ولا يقوم اى تصرف قانونى بغير سببه ، والسبب في القرار الادارى هو حالة واقعية او قانونية تصحل الادارة على التدخل بقصد احداث اثر قانونى هو مصلح القرار ابتغاء وجهه الصالح العام الذى هو غاية القرار ، واذا ما فكرت الادارة لقرارها اسبابا فانها تكون خاضعة لرقابة القضاء الادارى للتحقق من مدى مطابقتها للقانون او عدم مطابقتها وانس ذلك في النتيجة التي انتهت اليها القرار ، وهذه الرقابة القانونية تجد حدها الطبيعي في التحقق مما اذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصا سائيا من اصول تنتجها مبادئنا وقانوننا ، فاذا كانت منتزعة من غير اصول موجودة او كانت مستخلصة من اصول لا تنتجها او كان تكييف الوقائع على فرض وجودها ماديا - لا ينتج النتيجة التي يطالبها القانون كان القرار فاقدا لركن من اركانه هو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون فاذا تربط عليه ضرر وقامت علاقة السببية بين الخطا والضرر تحققت مسؤولية الادارة عن تعويض المضرور من الضرر الذي اصابه .

ومن حيث أنه متى كان الثابت من الأوراق في المنازعة الماثلة أن وزارة التربية والتعليم أصدرت بتاريخ ٦ من أغسطس سنة ١٩٦٧ قراراً بإمارة الدمي للعمل بالصومال لمدة عامين دراسيين يبدأ من تاريخ مغادرته أراضي مصر وينتهي في ١٩٦٩/٦/٣٠ ، وذلك على أن يعامل بالمعاملة المالية المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ ، وأن تعود الدمي إلى أرض الوطن في ٢ من مايو سنة ١٩٦٨ لقضائه اجازة الصيف مع أسرته تلت إدارة التعاون العربي بالوزارة ككلها من مدير البعثة التعليمية العربية بالصومال مؤرخاً في ١٩٦٨/٤/٢٣ جاء به أنه علم بعد زيارته بلدة ميركا بالصومال حيث يعمل الدمي بأنه اشترك في مشاجرة مع بعض الإيطاليين لأسباب نسائية وأنه لاحظ أنه دائم الثورة. النسبية لظروف عقلية قاسية ، وأن تكبره غير متزن ويأتي بتصرفات خارجة عن حد اللياقة ، وأنه غير مطيع وليس لديه الاستعداد للتعاون في العمل وتصرفاته الاجتماعية سيئة إلى سمعة مصر . وعقب وزود هذا الكتاب استصدرت الوزارة القرار رقم ١٤ بتاريخ ١٩٦٨/٧/٣٠ بإلغاء إمارة الدمي للعمل بالصومال من ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٨ عن أن يتسلم عمله بالجهة الأصلية التابع لها من ١٩٦٨/٧/١ .

ومن حيث أن الواضح أن الأسباب التي بنى عليها قرار الإدارة بإلغاء إمارة الدمي لم تحقق فيهما الإدارة معه للتأكد من صحتها أو عدم صحتها ، ولا تبدو أن تكون اقوالاً مرسلة لا دليل عليها ولا تستند إلى أصول ثابتة في الأوراق أخذاً في الاعتبار أنه لا يوجد بهلك خبطة الدمي أو بالتقرير السنوية التي أعدت عنه طوال مدة خدمته ما يشينه أو يمس سمعته ، بل أن الإدارة — عقب إلغاء أمارته بالصومال — قررت أمارته مرة أخرى بتاريخ ١٩٧١/١٠/٥ للعمل بالملكة العربية السعودية للعلم الخراسي ١٩٧٢/١٩٧١ ، وتقرر تجديد هذه الامارة سنة بعد أخرى ومازال الدمي معاراً بها حتى ١٩٧٧/٨/٣١ مما يتعارض مع ما جاء بتقرير مدير البعثة التعليمية العربية بالصومال المشار اليه ، لما يدل عليه ذلك من صلاحية الدمي للعمل في الخارج وأنه ليس في تصرفاته ما يسيء إلى سمعة مصر ، ومن ثم يكون قرار إلغاء إمارة الدمي للعمل بالصومال قد انتزع من

غير الصول "لجودة" ، واذ ترتب عليه ان لحقت المدمى اضرار نتجت من الفناء اعلمته قبل نهاية المدة المقررة لها استواء في ذلك ما يتعلق بفقدانه الحق في التصرف فيها يكون قد اشترى من اثبات لسكانه بالصومال او بحرانه من المرتب المقرر للمعلمين للخارج طوال المدة المقررة للاسالة ، فانه يكون مستحقا لتعويض هذه الاضرار ، ويكون الحكم المطعون فيه قد اصاب الحق فيما قضى به من اجابة طلب المدمى بتعويضه بقرش صباغ بصفة مؤقتة .

(طعن ٢٩٥ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٩) .

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

تجديد عقد العمل في جامعة اجنبية بغير موافقة الجهة المعيرة يعد تماقدا شخصيا - تجديد الاعارة من الامور التي تترخص فيها الجهة المعيرة - للتعذر بالمرض لطلب تجديد الاعارة لا ينفي ثبة الاستقالة - انتهاء الخدمة في هذه الحالة - صحيح .

ملخص الحكم :

ان وقائع المنازعة تخلص في ان المدمى - وهو عضو هيئة التدريس بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة كان قد امير للتدريس بجامعة مانشستر بالانجلترا لمدة عامين اعتبارا من ٧ من اكتوبر سنة ١٩٦٢ ، ثم تجددت اعارته بعد ذلك مرتين كل منهما لمدة عامين ، وبذلك تكون اعارته قد انتهت في ٦ من اكتوبر سنة ١٩٦٨ ولكنه لم يعد الى عمله بجامعة القاهرة بعد انتهاء اعارته ، وانما طالب بتجديد هذه الاعارة لمدة عامين آخرين متزعا بانه يعاني من مرض في عينيه وقد عرض طلبه على مجلس جامعة القاهرة لمقرر في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ ورفضه واخطره بالعودة الى عمله ، الا انه لم يعد وتقدم بشكوى الى رئيس الجمهورية اوضح فيها ان جامعة مانشستر تماقتت معه على العمل بها اعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٦٨ وانه يتقاضى مرتبه من الجامعة المذكورة ويعالج بالجان من مرضه والتمس اعانة النظر في طلب تجديد اعارته في ضوء هذه

الإعتبارات ، وقد أحيلت هذه الشكوى الى جامعة القاهرة وعرضت بعرض بحثها على مجلس الجامعة فقرر في ٨ من يونيو سنة ١٩٦٨ رفضها وانهاء خدمة المدعى من تاريخ انقطاعه عن العمل بعد انتهاء مبدق اعارته في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ .

ومن حيث أن المدعى رغم اعترافه بأن عقده مع جامعة مانشستر ظل يتجدد بعد انتهاء مدة اعارته الاولى الى الآن ، وقد اكدته جامعة مانشستر ذلك بموجب كتابها المؤرخ في ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٢ والمقدم من المدعى ، فقد أرسل الى المحكمة كتابا أبدى فيه تنصله بما أورده وكيله في صحيفة الدعوى من أنه تعاقد مع جامعة مانشستر بمقتضى شخصى للعمل بها بعد انتهاء اعارته ، بدعوى أنه لم يبرم مع الجامعة عقدا جديدا بعد انتهاء اعارته وإنما ظل انعقد الذى كان قد أبرمه مع الجامعة المذكورة إبان اعارته يتجدد حتى الآن .

ومن حيث أنه لا محل لهذا التنصل طالما كان الثابت أن المدعى قد جدد تعاقد مع جامعة مانشستر بعد انتهاء اعارته دون موافقة جامعة القاهرة بل ورفضها هذا التجديد ، ذلك أن تجديد المدعى لعقده بعد ذلك لا يعدو أن يكون تعاقدًا شخصيا بينه وبين جامعة مانشستر ، ولا يغير من هذه الحقيقة أن يكون المدعى قد جدد عقده السابق مع الجامعة المذكورة أم أبرم معها عقدا جديدا إذ أن الأمر يستوى في الحالتين طالما أنه تم بعد انتهاء الاعارة .

ومن حيث أنه لا خلاف في أن تجديد اعارة المدعى من الأمور التى تترخص جامعة القاهرة فى الموافقة عليها أو رفضها بما لها من سلطة تقديرية ، وأن مرض المدعى — على فرض أنه كان يحول بينه وبين العودة الى عمله بعد انتهاء اعارته ، وهو ما ينفيه استبراره فى العمل بجامعة مانشستر — لم يكن موجبا بل ولا مبررا لتجديد اعارته ، وكل ما يمكن أن يقرتب عليه من اثر هو حق المدعى فى الحصول على اجازة مرضية ، وهو الأمر الذى لم يطالب به المدعى أو تتجه اليه نيته ، وإنما كان يتعطل بالمرض فى المطالبة بتجديد اعارته ، ومن ثم فانه لا جدوى من البحث فيما اذا كان مرض المدعى

ثانياً أم غير ثابت أو أن المدعى أتبع التعليمات التي تدبها منشور الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بشأن تنظيم الإبلاغ عن المرض للموظفين الموجودين بالخارج ، الذي أرسل إليه في أعقاب الشكوى التي تقدم بها إلى رئيس الجمهورية أم أنه لم يتبع هذه التعليمات ، ذلك أن التعليمات التي تضمنها المنشور - كما يبين من مطالعتها - خاصة بالإجراءات التي يجب اتباعها للحصول على إجازة مرضية والمدعى لم يكن يستند على المرض في المطالبة بإجازة مرضية ، وإنما كان يستند إليه في طلبه تجديد أمارته .

ومن حيث أنه لا محل لما استند إليه الحكم المطعون فيه من أن نية الاستقالة المستفادة من انقطاع العمل عن عمله خمسة عشر يوماً دون أن تنتفى بإمارته سور انقطاعه إلى اتخاذ موقف حتى به أنه قصد بانقطاعه الاستقالة من عمله كان يبدى عذراً في هذا الغياب حتى لو تبين فيما بعد أن العذر كان غير صحيح أو غير تبرر للانقطاع ، لا محل لهذا الاستناد طالما أن المدعى لم يبنى عن مرضه باعتباره عذراً مبرراً لانقطاعه عن العمل بعد انتهاء أمارته وإنما كان يذخر به في طلب تجديد هذه الأمانة - وهو أمر مترخص فيه جامعة القاهرة بما لها من سلطة تقديرية كما سلف البيان - بل لقد انصح المدعى بوضوح ومنذ الوهلة الأولى عن نيته في عدم العودة إلى عمله بإبلاغه أنه جدد تعاقده مع جامعة مائستتر وأنه مستمر في العمل بها بعد انتهاء أمارته ، وبذلك يكون المدعى قد اتخذ موقفاً يؤكد به - في حالة عدم موافقة جامعة القاهرة على تجديد أمارته - أنه قصد بانقطاعه عن العمل الاستقالة خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم لا تكون جامعة القاهرة قد أخطأت في حق المدعى حين أنهت خدمته ، بعد أن امتنع عن العودة إلى عمله بعد انتهاء أمارته بالرغم من إخطاره برفض طلبه بتجديد هذه الأمانة وتكليفه بالمبادرة إلى العودة إلى عمله ، وبعد أن وضحت الحقيقة أمام الجامعة وهي أن المدعى لا يتنوى العودة ، وأنه جدد - دون موافقتها - عقده مع جامعة مائستتر . وأنه لم يبلغ من مرضه

كمعذر جبرر لانقطاعه من العمل بعد انتهاء أمارته ، وإنما كل من يتدرج به في طلب الموافقة على تجديد أمارته .

(طعن ١٩٦ لسنة ١٧ في - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٤) .

قاعدة رقم (٣٥)

المبدأ :

المادة ٤٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نصها على أن مدة الإعارة في الداخل أقصاها سنتان أما الإعارة في الخارج فمئتها أربع سنوات على الأكثر ويجوز تجاوز هذه المدة بقرار جمهوري - نفس هذا النص - جواز إعارة العامل بقرار من السلطة المختصة بالتميين في حدود أربع سنوات في الخارج ولو كانت له مدة إعارة في جهة أخرى أو كانت له مدة إعارة سابقة متى كان قد أعقب هذه المدة فاصل زمني ملائم فيه التعلل إلى عمله بجهة الأصلية .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه :

(١) تجوز إعارة العاملين إلى :

١ - الأشخاص المعنوية العامة والخاصة في الداخل .

٢ - الحكومات والهيئات العربية والأجنبية والدولية ولا تجوز إعارتهم إلى الأشخاص المعنوية أو الخاصة داخليا إلا إذا توافرت فيهم مؤهلات وميزات يتعذر وجودها في غيرهم وفي حالة الضرورة القصوى وتدخل مدة الإعارة في حساب المعاش أو المكافأة أو استحقاق العلاوة أو الترقية .

ويشترط لإتمام الإعارة موافقة العامل عليها كتابية .

(ب) مدة الإعارة للأشخاص المعنوية العامة والخاصة داخليا

أنصاها سنتان أما الإعارة للحكومات والهيئات العربية والأجنبية والدولية فمئتها أربع سنوات على الأكثر .

... ويجوز تجاوز هذه المسد سواء كانت الاعارة في الداخل أو
في الخارج بقرار جمهوري .

(ج) يكون مرتب العامل المعلن بأكماله على جانب الحكومة أو
الهيئة المستعمرة .

ويجوز منح العامل المعلن مرتبا من حكومة الجمهورية العربية
للأحدة بالشروط والأوضاع التي يقررها رئيس الجمهورية .

وتتم الاعارة في الأحوال السابقة بقرار من السلطة التي تمارس
حق التعيين .

(د) وفي غير هذه الأحوال تنسم الاعارة بالاتفاق بين الوزير
المختص ووزير الخزانة .

ومن حيث أن القانون لم يحدد ما اذا كانت هذه السنوات الأربع
التي لا يجوز تجاوزها كحد أقصى للاعارة ان تكون كذلك في المرة
الواحدة أو في الجهة الواحدة أو في مدة خدمة الموظف . . . وإذا كان
المراد في الاعارة انما يرجع الى الإدارة وفقا لما نراه محتما
على مصلحة العمالة وليس بالزام عليها ان توافق على الاعارة سواء
كانت لمدة أربع سنوات أو أقل أو أكثر فهي التي تصدر ما اذا كانت
المصلحة العامة تقتضي الموافقة على الاعارة أو عدم الموافقة بذلك
متروك لطلق تقديرها . ومتى كان الأمر كذلك فليس ثمة ما يستدعى
التضييق في تفسير هذا النص إذ أن هذه الحالات ليس لها من الأهمية
ما يستوجب عرضها على رئيس الجمهورية لإصدار قرار فيها وعلى
ذلك فإن الجمعية العمومية ترجع ما انتهت إليه إدارة القوى والتشريع
في فتاوها المؤرخة ١٩٦٦/٥/١ والمرسلة لوزارة التربية والتعليم وأن
يكون استصدار قرار من رئيس الجمهورية مقصورا على الحالات التي
يكون فيها تجاوز السنوات الأربع امتدادا لاعارة قائمة لم يخلها
عاصل زمني .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجوز للسلطة المختصة
بالتعيين أن تصدر قرارا باعارة أحد العاملين في حدود أربع سنوات

في الخارج ولو كلفت له مبدد اعمارة في جهات أخرى أو كلفت له مبدد اعمارة سابقة متى كان قد اعتقب هذه المبدد فاصل زمني. علائجه المبال إلى عمله بجهته الأصلية .

(نودى ٦٦٢ - في ١٩٦٨/٦/٢٦)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

أن مدة اعمارة الموظف اذا بلغت حددا الاقصى فلا يجوز بعدها الا على الوجه المبين بالقانون ولا يسوغ للجهة التي يتبعها الموظف ان تتخذ اجراء ينطوي على مد اعمارة فمنا تجاوزة حددا الاقصى على خلاف احكام القانون .

ملخص الحكم :

ان المستند من نص المادة ١١٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والذي تمت اعمارة الطامن وانتهت خدمته في ظله (تقابل المادة ٨١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) ان الموظف يعتبر مستقبلا في الحالتين الآتيتين :

١ - اذا انقطع عن عمله بدون اذن خمسة عشر يوما متتالية ولو كان الانقطاع عقب اجازة مريض له بها ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية بما يثبت ان انقطاعه كان لعذر مقبول .

٢ - اذا التحق بالخدمة في حكومة اجنبية بغير ترخيص من الحكومة المصرية .

وفي الحالة الاولى اذا لم يقدم الموظف اسبابا تبرر الانقطاع او قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

وفي الحالة الثانية تنتهي خدمته من تاريخ التحاقه بالخدمة في الحكومة الاجنبية ... كما تقضى المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه (وتقابل المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٦

لسنة ١٩٦٤) بأن أقصى مدة للإقامة هي ٤ أربع سنوات وتتم بقرار من الوزير المختص وأنه في غير هذه الأحوال تتم الإقامة بالاتفاق بين الوزير المختص ووزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأي ديوان الموظفين (أو بقرار جمهوري طبقاً للمادة ٥٤ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه) .

ومن حيث أنه لا نزاع في أن مدة إقامة الطامع للمملكة السعودية قد بلغت حدها الأقصى وهو أربع سنوات في ١٩٦٣/٨/٢١. ومن ثم فلا يجوز بعدها هذا التاريخ إلا بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأي ديوان الموظفين .

ولم يثبت أن الجهة الإدارية قد اتجهت إرادتها إلى أعمال هذا المد أو شرمته في اتخاذه وإنما كانت إرادتها صريحة في أنها لا ترغب في مد الإقامة .

ومتي ثبت ذلك لماته لا يسوغ للحفاظ الطامعون ضدها أن تتخذ إجراء ينطوي على مد الإقامة ضمناً — متجاوزة حدها الأقصى — على خلاف أحكام القانون ولو كان في صورة إجازة مرضية أو اعتيادية متى كان الثابت أن صلة الموظف لم تنقطع بالدولة الأجنبية المار إليها لأن ذلك ينطوي على تجديد ضمنى للإقامة وهو مالا تملكه الجهة التابع لها إلا بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد وبعد أخذ رأي ديوان الموظفين (أو بقرار جمهوري في ظل المبدأ بقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه) .

(طعن ٨١٥ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٦) .

الفصل الثالث

الجهات التي يجوز الاعارة اليها

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

جواز الاعارة بين الوحدات الخاضعة لاحكام القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين المدنيين بالدولة - وتلتزم الجهة المستعيرة بترتيب العامل المار طوال فترة اعارته اليها . كما يجوز شغل الوظائف بوحدة القطاع العام عن طريق الاعارة من القطاع الحكومي .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين المدنيين بالدولة على ان « يكون شغل الوظائف من طريق التعيين او الترقية او النقل او التنب بمرعاة استيفاء - الاشتراطات اللازمة ، وتنص المادة (٥٨) من ذات القانون على انه « يجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد موافقة العامل كتابة اعارته للعمل في الداخل والخارج ويحدد القرار الصادر بالاعارة مدتها وذلك في ضوء القواعد والاجراءات التي تصدرها السلطة المختصة ويكون اجر العامل باكمله على جانب الجهة المستعيرة ، ومع ذلك يجوز منحه اجرا من حكومة جمهورية مصر العربية سواء اكانت الاعارة في الداخل او الخارج وذلك بالشروط والاوزاع التي يحددها رئيس الجمهورية ... » .

ونصت المادة ١٠ من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين بالقطاع العام حيث تنص المادة (١٠) على ان « يكون شغل الوظائف من طريق التعيين فيها او الترقية او النقل او التنب او الاعارة اليها وذلك طبقا للقواعد والضوابط والاجراءات التي يضعها مجلس الادارة في هذا الشأن » .

ونفاذ ذلك ان المشرع قرر بحكم عام مطلق جواز اعارة العاملين المدنيين بالدولة الخاضعين لاحكام القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٨ الى الداخل او الخارج ولم يقيد هذا الحكم لو يخص

أى نص في ذات القانون ، ومن ثم يفتق إعمالاً لهذا الإطلاق يكون من الجائز إعماله المعلنين المخنيين بالدولة فيما بين الوحدات الخاضعة لأحكام هذا القانون ولا يفسر من ذلك المادة (١٢) من نظام انماليين المخنيين الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ قد حددت على سبيل الحصر طرق شغل الوظائف في الجهات الخاضعة لأحكامه وحصرتها في التعمين أو الترقية أو النقل أو التندب ، فذلك لا يعنى عدم جواز شغل الوظيفة العامة إلا بوسيلة من الوسائل المذكورة في النص اذ ليه يتمين تفسير هذا الحكم في ضوء الأحكام الأخرى المطبقة في القطاع الوطنى ومن بينها حكم المادة (٥٨) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ والتي أجازت الاعارة الى الداخل ، وبفضلا عن ذلك نأته ولأن كانت الاعارة إحدى طرق شغل الوظائف العامة فأنه باعتبارها وسيلة استثنائية وغير عادية لم يكن من اللازم أن يرد ذكرها في المادة (١٢) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ سالفه البيان الذي من الطبيعي أن يتضمن الطرق السارية لشغل الوظيفة العامة .

ومن حيث أنه لما كان الثابت ما تقدم أن الاعارة بين الوحدات الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، جائزة فأنه ترتيباً على ذلك فأن أجر العامل خلال فترة إعارته تتحمله الجهة المستعمرة عملاً بالفترة الثانية من المادة (٥٨) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه والتي تنص بأن يكون أجر العامل بأكماله على جانب الجهة المستعمرة .

ومن حيث أنه عن مدى جواز شغل الوظائف بوحدات القطاع العام عن طريق الاعارة من القطاع الحكوى ، فأن المستفاد من نص المادة للمعاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر أن المشرع حدد طرق شغل الوظائف بالقطاع العام وحصرها في التعمين أو الترقية أو النقل أو التندب أو الاعارة أى أن المشرع امتد بالاعارة الى وظائف القطاع العام كطريق من طرق شغل هذه الوظائف ، ولما كان المشرع في هذا النص لم يحدد الجهة التي تكون منها الاعارة الى وظائف القطاع العام بل أطلق عبارته في هذا الصدد فلا مناص من إعمال إرادة المشرع هذه ولجاءة الاعارة من القطاع الحكوى الى القطاع العام .

(انتهى ٢٢٤ — في ١٩٨٤/٣/٦) .

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ :

أجاز المشرع نذب الموظف مؤقتا للقيام بعمل وظيفة غير وظيفته الأصلية ، وذلك في الوزارات والمصالح — أجازته لغير الوزارات والمصالح من المؤسسات العامة أن تستعين بخدمات الموظفين وخبرتهم من طريق استعارتهم — عدم جواز نذب عمال الحكومة أو أعارتهم للعمل بالمؤسسات والهيئات العامة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة أجاز في المادة ٤٨ منه نذب الموظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس الوزارة أو المصلحة أو في وزارة أو مصلحة أخرى اذا كانت طبيعة العمل تسمح بذلك ، ونص في المادة ٥١ منه على أن « تجوز اعارة الموظفين الى الحكومات والهيئات الوطنية والاجنبية والدولية ، كما تجوز اعارتهم الى المصالح الخاصة ، ولا تجوز اعارتهم الى الهيئات المحلية والمؤسسات الأهلية داخليا ، الا اذا توافرت فيهم مؤهلات ومميزات خاصة يتمتع وجودها في غيرهم ، وفي حالة الضرورة القصوى .. ويكون مرتب الموظف المصار باكله على جانب الحكومة أو الهيئة المستعيرة .. » .

ويستفاد من هذين النصين ان الشارع أجاز نذب الموظف مؤقتا للقيام بعمل وظيفة غير وظيفته الأصلية ، سواء اكان ذلك في الوزارة أو المصلحة التي يعمل بها أو كان في وزارة أو مصلحة أخرى ، كما أجاز لغير الوزارات والمصالح أن تعيد من خدمات الموظفين وخبرتهم وذلك عن طريق استعارتهم من الحكومة للعمل بها مدة معينة على أن يؤدي راتب الموظف طوال مدة الاعارة ، ومفهوم ذلك أن نظام النذب هو نظام مواز لنظام الاعارة ، وأن المشرع أجاز للموظف في كليهما أن يقوم بالعمل في غير الجهة التي عين فيها وفقا لأوضاع وأحكام خاصة تختلف باختلاف الجهة المذكورة ، فإن كانت هذه الجهة غير ذات شخصية متميزة عن شخصية الدولة بأن كانت وزارة من الوزارات أو مصلحة من المصالح التي تتفرع اليها الوزارات ، فإن الوسيلة لقيام

الموظف بالعمل فيها هي وسيلة للنسب وإن كانت ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ، فإنه لا يجوز نسب الموظف للعمل بها ، وإنما يجوز اعلمته اليها ، ومن ثم يكون نظام الاعارة على سجل البديل من نظام « النسب » - بحيث يؤدي الغاية منه حيث يتفنع اجزاء النذب ، ولذلك فإنه لا يجوز نسب الموظف للعمل مؤقتاً في حكومة أو في هيئة من الهيئات التي تجوز اعارة الموظف للعمل بها ، لأن مثل هذه الهيئات لا تعد من قبيل « الوزارات والمصالح » التي تصرت المادة ٧ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١. نظام « النسب » عليها وبغضاً عن ذلك فإن اجارة النذب الى تلك الهيئات يؤدي الى انفادها من خدمات موظفي الدولة دون مقابل مع ان استقلالها بميزانيات خاصة ، يستتبع إلزامها أداء مقابل هذه الخدمات .

أما بالنسبة الى العمال فإن القواعد المتقدم ذكرها لا تسري عليهم لأنها معنونة على الموظفين الداخلين في الهيئة ، ولأن القواعد المنظمة لتمييز العمال وترقياتهم وعلاواتهم ونقلهم وتاديبهم واجازاتهم - وغير ذلك من شئون توظيفهم لم تتضمن ما يفيد جواز اعارتهم أو نذبهم للقيام بأعمال في غير الوزارة أو المصلحة التي يعملون فيها .

ولما كانت قواعد النذب والاعارة قد وردت استثناء بالنسبة الى الموظفين الداخلين في الهيئة على خلاف الأصل المقرر الذي يقتضيه بقاء الموظف بعمله الأصلي في جهته التي عين فيها دون غيره من الاعمال في أية جهة أخرى ، ومن ثم فلا يجوز القياس عليها أو التوسع فيها ، وعلى مقتضى ذلك يكون نسب العمال أو اعارتهم للعمل في غير جهاتهم التي عينوا فيها أمر غير جائز قانوناً .

لهذا انتهى رأي الجمعية الى انه يجوز اعارة الموظفين الداخلين في الهيئة دون النذب الى المؤسسات والهيئات العامة ، وأنه لا يجوز اعارة عمال الحكومة أو نذبهم للعمل بالمؤسسات والهيئات العامة .

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

المادة ٥١ من قانون نظام موظفي الدولة — النص على اعارة الموظفين الى الحكومات والهيئات الوطنية والاجنبية — مؤداه جواز الاعارة للعامل بالمؤسسات العامة .

ملخص الفتوى :

أن الفقرة الاولى من المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن نظام موظفي الدولة معجلة بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على انه « تجوز اعارة الموظفين الى الحكومات والهيئات الوطنية والاجنبية والدولية كما تجوز اعارتهم الى المصالح الخاصة » .

ويستند من هذا النص أن القانون حدد الجهات التي يجوز الاعارة اليها ومن بينها « الهيئات الوطنية والاجنبية » وهي — حسبما اجاء بالذكر — الايضاحية للقانون رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — الهيئات ذات الصيغة الرسمية .
فيندرج في مدلولها المؤسسات العامة بكافة انواعها ، ذلك لان المؤسسة العامة هي في اصلها مصلحة عامة وان كانت ذات شخصية معنوية .
يستتله منى من اشخاص القانون العام .

ولما كانت دار الكتب تعتبر مؤسسة عامة لتوافر عناصر المؤسسة العامة فيها ، منى في اصلها مصلحة عامة منحت الشخصية المعنوية المستقلة من ثم يجوز الاعارة اليها .

(فتوى ٤٣١ — في ٢٦/٧/١٩٥٨) .

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

اعارة احد الموظفين الكتابيين بمجلس الدولة للعمل بالحراسة العامة على اموال الرعايا الفرنسيين — تطبيق احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على حالات الاعارة والتدب الى الحراسة العامة على اموال هؤلاء الرعايا .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على الامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦
المنع بالانجبار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة
بالمالهم ، انه ينص في مادته الثامنة على ان « يعين وزير المالية والاقتصاد
حارسين عامين يختصان بإدارة اموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين
ويعين أيضا نوابا للحارسين العامين ، كما يعين حراسا خاصين ،
ويعين الحراس العامين والخاصين ، بموافقة وزير المالية والاقتصاد ،
موظفي الحراسات اللذين يجوز ان يكون من بينهم موظفون بالحكومة
للمعمل فيها بصفة دائمة أو مؤقتة » .

ويبين من هذا النص انه وان اجاز لموظفي الحكومة العمل بالحراسات
بصفة دائمة أو مؤقتة ، على ان يكون اختيارهم بقرار من الحارس
المختص بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد ، الا انه لا يعنى اصدار
نصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة
المنظمة للمعمل لموظفي الحكومة في غير الجهات التي عينوا بها اصلا
بطريق النذب أو الامارة ، ومن ثم يتعين اعمال هذه النصوص في شأن
الموظفين الذين يعملون بالحراسة العامة على اموال الرعايا الفرنسيين
ولا يفر من هذا النظر القول بان النذب طبقا لاحكام القانون السالف
الذكر ، لا يجوز الا لوزارات الحكومة ومجالسها ، وان الحراسة
العامة على اموال رعايا الاعضاء ليست من هذه الجهات ، ذلك لان
المشرع قد اجاز بنص صريح في المادة الثامنة من الامر العسكري
رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ تعيين موظفي الحكومة بها وذلك بغض النظر عن
تعيينها القانوني وهل تعتبر مصلحة أو هيئة عامة أم لا تعتبر كذلك ،
وغنى عن البيان ان تعيين موظفي الحكومة للمعمل بالحراسات مع
احتفاظهم بوظائفهم الحكومية الاصلية لا يكون الا بطريق النذب أو الامارة
أو الاذن ببشارة عمل معين ، وهم الوسائل القانونية الثلاث التي
لا يجوز لموظفي الدولة العمل في غير وظائفهم الاصلية الا بواسطة ومن
ثم يتعين بالنسبة الى موظفي الحكومة الذين يعملون في الحراسات التزام
احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المنظم لنذب الموظفين واعترافهم
والاذن لهم في ممارسة عمل معين بحسب الاحوال .

والقول بأن معين موظفو الحكومة الممثل في الحراسة العينية على أموال الأعداء كل الوقت يعبر من قبيل التكليف فوق الاعارة ، مردود بان - التكليف وان كان نظاما استثنائى يبرد على خلاف الأصل العام في شغل الوظائف ، - ذلك الأصل الذى يقوم اسساً على الحرية والأختيار ، وهو بهذه المثابة لا يؤخذ به الا بنص تشريعى صريح ، ولا يجوز تنديره ، بطريق الاستنتاج . ولما كانت نصوص الأمر العسكرية رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ قد خلت من نص صريح يفرض نظام التكليف لشغل وظائف الحراسات فلا يكون ثمة مسوغ قانونى للاحتجاج بهذا النظام في صدر تنظيم عمل موظفى الحكومة في هذه الحراسات .

ويخلص مما تقدم ان عمل موظفى الحكومة بالحراسة العامة على أموال رمزية الأعداء يخضع لتواعد النخب والاعارة المنصوص عليها في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .
(انتهى ٧٨١ - في ٢٢/١٠/١٩٦١) .

قاعدة رقم (٢١)

المقدمة :

اعارة الموظف الى الشركات المساهمة - حاله - اساسه القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ والمعلن ٥١ و ٨٠ من قانون نظام موظفى الدولة .

ملخص القوي :

تنص المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام العامة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المحلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ بأنه « ١ - لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التى يتناولها صاحبها مرتباً وبين ادارة او عضوية مجلس ادارة احدى شركات المساهمة او الاشتراك في تأسيسها او الاشتغال ولو بصفة عرضية بانى عمل فيها ولو على سبيل الاستشارة ، سواء اكلن ذلك باجر أم بغير اجر حتى ولو ككن حاصلًا من الجهة الادارية التابع لها على ترخيص

بمخوله الجبل خسلارج وظيفته العامة ، ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يرخص في الاستغفال بمثل هذه الأعمال ، بمقتضى إذن خاص يصدر في كل حالة بذاتها .

٢ - وينصل الموظف الذى يخالف هذا الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحققها من ذلك . كما يكون باطلا كل عمل يؤدي بالخلافة لحكم الفقرة السابقة ويلزم المخالف بأن يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة لخزانة الدولة .

ولبيان المقصود من عبارة « الجمع » التى استعملتها المادة سابقة الذكر ينعين الرجوع الى المادة ٢٩ من نفس القانون ، وقد نصت على أنه : « لا يجوز لأحد بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن الغير أن يجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من ست من شركات المساهمة التى يسرى عليها هذا القانون » ومن الواضح أن المشرع يقصد بصطلاح الجمع في هذه المادة الاضطلاع في وقت واحد بأعباء العضوية في عدد من الشركات المساهمة ، ومن ثم يكون قصده من اصطلاح « الجمع » في حكم المادة ٩٥ من قانون الشركات اضطلاع الموظف في آن واحد بأعباء وظيفته الحكومية وبالميل في إحدى الشركات المساهمة . وعلى أن للاعارة المنصوص عليها في المادة ٥١ من قانون نظام موظفى الدولة - اثنان قانونيين : **الآخر الاول** - هو انفصال علاقة الموظف بالوظيفة العميلة مدة الاعارة ويتبدل ذلك في خلو الوظيفة اذ تقول المادة ٥٢ من قانون نظام موظفى الدولة « تبقى وظيفته خالية » . ويتربط عليه عدم تقاضى الموظف مرتب وظيفته ، ويجوز شغل الوظيفة بصفة مؤقتة مدة الاعارة . **والآخر الثاني** - هو اتصال علاقة الموظف بالوظيفة العميلة مدة الاعارة من مدة وجوه هي أن تدخل مدة الاعارة في حساب المعاش أو المكافأة ، كما تدخل في استحقاق المعاش والترقية .

ويبين من ذلك أنه رغم اتصال علاقة الموظف بالوظيفة العميلة أثناء الاعارة ، إلا أن هذا الاتصال ليس لها من جميع الوجوه ، إذ لا يستطيع الموظف المعار أن يضطلع أثناء امارته بأعباء وظيفته

الحكومية ، وبمنا يؤيد ذلك ما نصت عليه المادة ٨٠ من قانون نظام موظفي الدولة اذ تنص بانها : « يحظر على الموظف بالذات او بالواسطة :
٤ - ان يشترك في تأسيس الشركات او ان يقبل عضوية مجالس ادارتها
او اى منصب آخر فيها الا ان يكون متفويا عن الحكومة » . وهذا الحظر قائم في ذات الوقت جنبا الى جنب مع القواعد الخاصة بالامارة في قانون نظام موظفي الدولة ، واذ جيع الشارع بين نظم الامارة ونظام حظر الجمع في صعيد واحد ، فانه دل بذلك على الا تعارض بينهما ، ولو قصد هذا القانون غير ذلك لنص عليه ، وان حظر الجمع كان قائما امام الشارع وقت ان اصدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي قرر نظام الامارة ، ولم ير الشارع تعارضا بين هذا الحظر وبين نظم الامارة باجبار هذا النظام الاخير رغم قيام الحظر .

(فتوى ٦٠ - في اول أغسطس سنة ١٩٥٥) .

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

امارة الموظف الى الشركات المساهمة - وجوب اتباع المائتين ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ و ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعدلة بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الفتوى :

في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٥ نشر القانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ معدلا نص المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على النحو الآتي :

« يجوز امارة الموظفين الى الحكومات والهيئات الوطنية والاجنبية والدولية كما تجوز امارتهم الى المصالح العامة . ولا تجوز اعازتهم الى الهيئات المحلية والمؤسسات الاهلية داخليا الا اذا توافرت فيهم مؤهلات وميزات خاصة يتمتع بوجودها في غيرهم وفي حالة الضرورة القصوى ، وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر المعدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ » .

وقد لاحظت الجمعية من مراجعة الملف الخاص بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ أن العبارة « وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر المعدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٥ » قد أضيفت إلى المادة ٥١ ، وكانت إضافتها بناء على طلب وزارة المالية والاقتصاد ، ورغم أن فيضون الموظفين عند مراجعته لأحكام هذا القانون قام بحذف العبارة السالفة الذكر من مشروع القانون ، إلا أن القانون صدر متضمنا هذه العبارة .

ولما كانت القاعدة أن أعمال النص خير من أعماله ، وأن الشارع منزه عن اللغو ، وكانت المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التي يتناول صاحبها مرتبا وبين إدارة أو عضوية مجلس إدارة إحدى شركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأى عمل فيها ولو على سبيل الاستشارة ، سواء أكان فلك بأجر أم بغير أجر ، حتى ولو كان حاصلا من الجهة الإدارية التابع لها على ترخيص يخوله العمل خارج وظيفته العامة ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يرخص في الاشتغال بشئ من هذه الأعمال بمقتضى إذن خاص يصدر في كل حالة بذاتها » .

لما كان ذلك ، فإن أعمال النص المضاف إلى المادة ٥١ ، والقاضى بمحرم الإخلال بأحكام المادة ٩٥ السالفة الذكر ، يقتضى الجمع بين أحكام هاتين المادتين في حالة الإحالة إلى إحدى الشركات لوظيفة بأحدى الشركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم . أن يراعى ، فضلا عن اتخاذ إجراءات الموافقة على الإحالة التى نصت عليها المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وحكم المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أيضا ، وذلك باستصدار قرار من رئيس الجمهورية بالموافقة على الإحالة ، تحقيقا للهدفين المختلفين الذى يستهدف أحدهما القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، ويستهدفه الآخر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، وليس ثمة تعارض فى أعمال الحكيم .

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

جواز اعادة العامل الى احدى شركات المساهمة طبقا للمادة ٤٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - عدم اعتباره جالما بين وظيفة من الوظائف العامة وبين العمل في شركة مساهمة وعدم سريان الحظر النصوص عليه في المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة معدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ على هذه الاعارة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة معدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على انه :

١ - لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التي يتناول صلاحها مرتبة وبين ادارة او عضوية مجلس ادارة احدى شركات المساهمة او الاشتراك في تأسيسها او الاشتغال ولو بصفة عرضية بأي عمل فيها ولو على سبيل الاستشارة سواء كان ذلك باجر ام بغير اجر حتى لو كان حاصلا من الجهة الادارية التابع لها على ترخيص يخوله للعمل خارج وظيفته العامة ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء ان يرخص في الاشتغال بمثل هذه الاعمال بمقتضى انن خاص يصدر في كل حالة بذاتها .

٢ - ويفصل الموظف الذى يخلف هذا الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها

ومن حيث ان الفقرة (٢٠) من المادة ٤٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على انه « تجوز اعارة العاملين الى :

١ - الأشخاص المعنوية العامة والخاصة في الداخل .

٢ - الحكومات والهيئات العربية والاجنبية والدولية .

ويستلزم الامارة موافقة العامل عليها كتابة .

كما تنص المادة ٤٦ من هذا القانون على انه « عند اعارة أحد العاملين تبلى وظيفته خالية ويجوز شغل هذه الوظيفة بصفة مؤقتة على ان يظل عند مودة المعار ويكون شغل الوظيفة بقرار من السلطة التي تمارس حق التعيين » .

وعند مودة العامل يشغل وظيفته الاصلية اذا كانت خالية او يشغل اي وظيفة خالية من درجته او يبقى في وظيفته الاصلية بصفة شخصية على تسوى حالته في اول وظيفة تغلو من نفس الدرجة » .

ومن حيث ان العامل تنقطع صلته الوظيفية مؤقتا بالجهة المعار منها فيعتبر عاملا في الجهة المعار اليها ويخضع لكافة انظمتها المالية والادارية في خلال فترة الامارة ويتحيز باجره خلال هذه الفترة دون ان تلزم به الجهة المبعرة - اي ان العامل المعار لا يعتبر جامعاً بين وظيفته الاصلية والوظيفة المعار اليها - ويترتب على ذلك ان الحظر الوارد بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه لا يسرى على الاعارة .

ومن حيث ان الجمعية العمومية لمجلس الدولة كانت قد افقت بجلستها ٢٤/٨/١٩٥٥ واستنادا الى المادتين ٥١ و ٥٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ قبل تعديل اولاهما بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ الى جواز اعارة العاملين بالدولة الى الشركات المساهمة تأسيسا على انه ليس ثمة تعارض بين القواعد الخاصة بالاعارة الواردة في المادتين سالفتي الذكر وبين المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المعدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ . وأن الحظر الذي مناه المشرع في هذه المادة انما يستهدف منع الاضطلاع في وقت واحد بأعباء الوظيفة الحكومية وبالمعمل في احدى الشركات

المساهمة وهو لا يتوافر في حالة الموظف المعار إذ أنه رغم اتصاله علاقة الموظف بالوظيفة العامة أثناء الاعارة من حيث احتساب مدة الاعارة في حساب المعاش أو المكافأة ومن حيث استحقاق العلاوة والترقية إلا أن هذا الاتصال ليس تلباً من جميع الوجوه إذ لا يستطيع الموظف المعار أن يضطلع أثناء اعارته بأعباء وظيفته الحكومية .

وحيث أنه وإن كانت الجمعية العمومية قد عدلت بعد ذلك من هذا الرأي بجلستها المنعقدة في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ إلا أن هذا التعديل كان مبنيًا على تعديل المادة ٥١ بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر بعد الفتوى السابقة .

ومن حيث أن القرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ باعارة السيد / إلى شركات عربيات النوم الدولية قد صدر في ٢٧/٩/١٩٦٥ أي في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي ورد منه نص المادة (٤٥) بدلاً من نص المادة (٥١) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ فإنه ينطبق عليه ما كانت انتهت إليه الجمعية العمومية للنسب الاستثنائي في فتاها الأولى الصادرة بجلسته ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ولا يعتبر جامعاً بين الوظيفة العامة وبين العمل في شركة مساهمة فلا يتناولها الحظر المنصوص عليه في المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن اعارة السيد / العامل بمصلحة الاستعلامات إلى شركة عربيات النوم الدولية بقرار ثاقبه رئيس الوزراء للتعاقب والارشاد القومي رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ بتاريخ ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ لا تعتبر جمعاً بين وظيفة من الوظائف العامة وبين العمل في شركة مساهمة ولا يتناولها الحظر المنصوص عليه في المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ .

التطبيق :

الغى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام العامة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة جعل محله القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، ونصت المادة ١٧٧ من القانون الجديد على انه « لا يجوز لأى شخص الجمع بين أى عمل فى الحكومة أو القطاع العام أو أية هيئة عامة وبين عضوية مجلس الإدارة فى إحدى الشركات المساهمة أو الاشتراك فى تأسيسها أو الاشتغال بدولو بصفة عرضية بأى عمل أو الاستشارة فيها سواء كان ذلك باجر أو بغير اجر ، الا اذا كان ممثلا لهذه الجهات » .

ويجوز استثناء من حكم الفقرة السابقة ومن الأحكام الاخرى المانعة فى القوانين الخاصة أن يرخص للشخص بالاشتراك فى تأسيس إحدى شركات المساهمة أو بأعمال الاستشارة فيها وذلك باذن من الوزير المختص التابع له الشخص ، كما يجوز له مباشرة الاعمال الاخرى المشار اليها فى الفقرة السابقة بشرط الا يترتب على ذلك توليه رئاسة مجلس الادارة أو القيام بأعمال العضو المنتدب وذلك باذن خاص من رئيس مجلس الوزراء .

وفى جميع الاحوال لا يصدر الاذن الا بعد بحث الامر والتأكد من عدم تارباط وظيفة الشخص بعمل الشركة أو التأثير فيها وبشرط الا يتعارض «الترخيص» مع واجبات الوظيفة وحسن اداؤها » .

الفصل الرابع

المعاملة المالية للمعار

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

الموظف المنتدب أو المعار — يستأدى مرتبه من الجهة المنتدب أو المعار إليها — أساسه أن المرتب لقاء العمل .

ملخص الفتوى :

أن الأصل المستقر عليه نقها وقضاء في شأن المرتب أنه مقابل العمل ، ويترتب على ذلك أن الجهة التي يعمل بها الموظف هي التي تلزم بأداء مرتبه ، سواء أكان يقوم بالعمل فيها عن طريق التندب كل الوقت أو عن طريق الإعارة .

من أجل ذلك تلزم وزارة الحربية بأداء مرتبات موظفي بلدية القاهرة الذين كانوا بالعمل بها في المدة من ١٩٥٣/٣/١ إلى ١٩٥٦/١٢/١ ، مادام ذلك سابقا على العمل بأحكام القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٦ الذي يقضى في مادته الثانية بأن (يصرف للأشخاص الذي استقدموا وفقا للمادة السابقة طوال مدة خدمتهم بوزارة الحربية مرتباتهم من الجهات التي كانوا تابعين لها) . بل أن هذا القانون يمكن أن يستفاد منه بفهم المخالفة أن الجهة التي يستدعى أو يكلف الموظف العمل بها هي في الأصل التي يجب عليها أداء مرتبه ، باعتبار أن المرتب مقابل للعمل ، وأن هذا النص قد ورد استثناء من هذه القاعدة . ولذلك رأى المترع تقريره صراحة بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٦ .

(فتوى ٢٥٧ — في ١٩٥٧/٩/٧) .

ملصقة رقم (٢٥)

المبدأ :

الأصل أن يكون مرتب الموظف المصار على جلق الحكومة المستعمرة —
اتجاه ارادة الجهة المعيرة الى استعارة الاحكام المقررة للموفدين الى
دولة الامارة ندبا لتطبيقها على بعض المعارين الى تلك الدولة — لا مخالفة
في ذلك القانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الواضح أن النظام الذى طبق على المدعى وعمول
به فى تاريخ صدور قرار رئيس المجلس التنفيذى رقم ١٤١٨ لسنة ١٩٦٣
باعارته الى الجمهورية العربية اليمنية هو ذلك الذى تضمنته لائحة بدل
السفر الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ، وما أصدره
وزير المالية من تعديل فى فئات بدل السفر للموفدين الى اليمن وذلك بحكم
الاشارة فى ديباجة قرار رئيس المجلس التنفيذى المشار اليه الى لائحة
بدل السفر والنس فيه على منح المعارين الفئات المقررة فى هذا
الشأن ، ومن ثم فإن المدعى وإن صدر قرار باعارته الى الجمهورية العربية
اليمنية مما كان يقتضى فى الأصل أن يكون مرتبه على جانب الحكومة
المستعمرة طبقا للمادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، الا أن
الجهة الادارية المعيرة — استعمرت فيما يتعلق بنظام معاملته ماليا وهو
وزملائه المعارين — الاحكام المقررة للموفدين الى اليمن ندبا لاداء مهام
مصلحية مكلفين بها من قبل الحكومة المصرية ، وهو امر لا مخالفة فيه
للقانون مادام أن الإدارة طبقت على المدعى تنظيما لائحا قائما وقت ايفاد
المدعى لليمن كما اعتبرت هذا الايفاد تكليفا له باداء مهام مصلحية
لحساب الحكومة المصرية على الوجه السابق البيان .

(طعن ٥٧٥ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٧) .

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

راتب امارة الموظف - الاصل ان تتحمله الجهة المستعمرة - النسبة المضافة الى مرتب المعار بالملكة العربية السعودية طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٥٥ وتقدرها ٤٠٪ من المرتبة الاصلية بحد ادنى خمسة جنيهاً وحد اقصى عشرة جنيهاً - يعتبر منحها للمعار امرا جوازيا للجهة المعيرة تترخص فيه بما لها من سلطة تقديرية .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة (ج) من المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة - معجلة بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الاعارات - تنص على ان « يكون مرتب الموظف المعار بكامله على جانب الحكومة او الهيئة المستعمرة . وليس على الحكومة المصرية ان تصرف للموظف المعار اى مرتب فى مدة الاعارة - ويجوز منح الموظف المعار مرتبا من الحكومة المصرية بالشروط والاضاح التى يقررها مجلس الوزراء » .

وقد صدر قرار مجلس الوزراء فى ٢٤ اغسطس سنة ١٩٥٥ بشروط الاعارة واجراءاتها ، متضمنا تحديد كيفية المعاملة المالية للموظفين المعارين ، ونص - فيما يتعلق بحالة الاعارة الى الملكة العربية السعودية - على ان « تمنح الحكومة المصرية للموظف المعار ٤٠٪ من مرتبه الاصلية بحد ادنى قدره خمسة جنيهاً وحد اقصى قدره عشرة جنيهاً شهريا » .

ومن حيث ان تفويض مجلس الوزراء فى تقرير الشروط الواجب توافرها والاضاح اللازمة لمنح الموظف المعار مرتبا من الحكومة المصرية - بما تضمنه قرار مجلس الوزراء سالف الذكر من بيان كيفية المعاملة المالية للموظفين المعارين - ونصه على منح الموظف المعار الى الملكية العربية السعودية ٤٠٪ من مرتبه الاصلية بحد ادنى قدره خمسة جنيهاً وحد اقصى قدره عشرة جنيهاً شهريا - لا يتضمن تفويضه فى تقرير منح هذا المرتب ذاته بما يترتب عليه من ان الموظف المعار يستبد حق فى

هذا المرتب مباشرة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه . وانما امر منح هذا المرتب متروك الى الجهة الادارية ذاتها التابع لها الموظف المعار ، ~~التي يجهز لها ان يفتحه اياد~~ ، طبقا لنص الفقرة (ج) من المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٤ ، وفي الختام وطبقا للشروط والافاضاع التي قررها مجلس الوزراء في قراره سالف الفكر .

ومن حيث انه لا شك ان منح النسبة المقررة اليها من مرتب الموظف المعار (٤٠ ٪) ليس حقا للموظف مستندا من نص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٨/٢٤ مباشرة ، بحيث يسوغ له المطالبة به اعتبارا من تاريخ اعلانه ، وانما هو رخصة اعطاها المشرع للجهة الادارية التابع لها الموظف ، التي يكون لها الحق في منحها أو الحرمان منها حسبما تراه ، بمعنى ان منح النسبة سائلة الذكر من المرتب ليس امرا وجوبيا لا تقدير غيه للجهة الادارية التي يتبعها الموظف . وانما هو امرى جوازي للجهة المذكورة لترخص فيه بما لها من سلطة تقديرية مطلقة في مراعاة الظروف والاعتبارات التي يمرر هذا المنح ، ولا ينشأ حق الموظف في تلك النسبة من المرتب الا من الوقت الذي تصدر الجهة الادارية التابع لها القرار الاداري بالمنح .

ومن حيث انه لما تكتم جميعا ، فان منح السيد / للموظف بمصلحة المواني والمخازن - ٤٠ ٪ من مرتبه الاصلى عن مدة اقامته الى المملكة العربية السعودية ، يعتبر امرا جوازيا للمصلحة التابع لها ، لترخص فيه بما لها من سلطة تقديرية في هذا الشأن .

(نظوى ٩٢٥ بـ في ١٥/١١/١٩٦١) .

قاصدة رقم (٤٧)

الخلاصة :

موظف - اعارة - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٨/٢٤ بتحديد المعاملة المالية للمعارين - منح الموظف المعار للفكرج النسبة من المرتب التي عينها هذا القرار ليس حقا مستندا مباشرة من القانون وانما هو سلطة تقديرية للجهة الادارية التابع لها .

ملخص التتويج :

ان رأى الجمعية العمومية قد استقر على ان الموظف المعالج لا يستفيد من القانون بخلافه حقا في المعاملة المالية التي صدور بها قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤- من أغسطس سنة ١٩٥٥ بتوقيض من المشرع -بالفترة (ج) من المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١- ، وإنما أمر منح المرتب الذي عينه ذلك القرار معروك للجهة الادارية التابع لها الموظف المعالج بيقضى بالرخصة المخولة لها بالفقرة (ج) المشار اليها وفي الحدود وطبقا للشروط والأوضاع التي قررها مجلس الوزراء في قراره سالف الذكر . (فتوى الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ١٥ من نوفمبر ١٩٦١ والمؤيدة بجلسته ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٢) .

(انتهى ١١١٣ - في ١٥/١٢/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٤٨) :

المادة ٥١ :

المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة معاملة بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ قضت بجواز منح الموظف المعسر الى الحكومات والهيئات الأجنبية والدولية مرتباً من الحكومة المصرية بالشروط والأوضاع التي يقرها مجلس الوزراء - صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ بشروط الامارة واجراءاتها واحكام المعاملة المالية - قضت هذه الاحكام بمنح الموظف من الدرجة الثالثة فما فوق المعسر الى الملكة اليمينية المتحدة مرتبه الاصلى في مصر - صدور كتاب وزارة الخزانة الدورية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٥ بوقف الصرف لجميع المعسرين - بطلان هذا الكتاب الدوري لان ما تضمنه من احكام لا تجوز ان تلقى القواعد التنظيمية السابق صدورها من مجلس الوزراء الفعاد بطلاناً وانما حال يسرى على جميع قرارات الاسارة طالما ان قرار الاسارة قد تضمن منح المعسر مرتبه في حيز من مدة معينة لم يتنم انقضائها بصد .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة معاملة بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ - والتي تبطل المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام المعاملين للموظفين بالمعجولة

— نصت على أنه تجوز اعارة الموظفين إلى الحكومات والهيئات الوطنية والاجنبية والدولية .. ويشترط لاتمام الاعارة موافقة الموظف عليه كتابة .. ويكون مرتب الموظف المعار بأكمله على جانب الحكومة او الهيئة المستعرة وليس على الحكومة المصرية ان تصرف للموظف المعار اى مرتبة في مدة الاعارة ، ويجوز منح الموظف المعار مرتبا من الحكومة المصرية بشرط والاوضاع التى يقرها مجلس الوزراء وتتم الاعارة بقدرار من الوزير المختص .. » وصدر قرار مجلس الوزراء في ٢٤ أغسطس ١٩٥٥ بشروط الاعارة واجراءاتها وفقا للقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ بمقتضى أحكام المعاملة المالية للموظفين المعارين على الوجه الآتى : حكومة المملكة الليبية المتحدة : تمنح الحكومة المصرية للموظف المعار من الدرجة الثالثة بما فوق مرتبه الاصلى فى مصر (دون اضافات اخرى) وللموظف المعار من الدرجة الرابعة فأقل ٤٠٪ من مرتبه الاصلى فى مصر بحد أدنى قدره خمسة جنيهات وحد أقصى قدره عشرة جنيهات شهريا .

ومن حيث أن تفويض مجلس الوزراء فى تقرير الشروط الواجبة توافرها والاضاع للتمنح الموظف المعار مرتبا من الحكومة المصرية بما يفضيه ذلك من بيان كيفية المعاملة المالية للموظفين المعارين لا يتضمن تفويضا فى تقرير منح المرتب بذاته بحيث يسوغ القول بأن الموظف المعار يستبد حقه فى هذا المرتب مباشرة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه . ولكن منح هذا المرتب متروك للجهة الادارية ذاتها التابع لها الموظف المعار التى يجوز لها ان تمنحه اياه فى الحدود وطبقا للشروط والاوضاع التى تقرها مجلس الوزراء فى قراره السالف الذكر . فالتمنح رخصة اعطاهها المشرع للجهة الادارية المشار اليها وامر جوازى لها تترخص فيه بما لها من سلطة تقديرية فى مراعاة الظروف والاعتبارات التى تبرر هذا المنح ولا ينشأ حق الموظف فى المرتب الا من الوقت الذى تصدر فيه الجهة الادارية التابع لها قرارها بالمنح ، ولكنها متى اصدرت هذا القرار سواء كان قرارا مريحا بالمنح او ضميا يصرف المرتب فعلا ابتداء من سريان المدة المقررة للاعارة او التى تصدرت لها نشأ حق الموظف فى المرتب فعلا ولا يجوز للادارة ان تمتثل — بعد ذلك — بما قرره من راحة او ضمتته طوال هذه المدة بمقولة ان المنح جوازى لها اصلا لانها تكون قد امتثلت

حصلتها التقديرية في المنح أو عدم المنح خصوصا وإن الموظف يكون قد
مرتب الموافقة التي اضطرطها القانون لاتمام الأمانة على صيته حقيقة المعاملة
المالية له في مدة الأمانة أو المدة التي تحدث لها .

ومن حيث أنه لا يؤثر فيها تقدم أن تستند الإدارة في وقف صرف
المرتب الذي كانت قد قررت من قبل إلى الكتاب الدوري رقم ٣٣ لسنة
١٩٦٥ الصادرة من وكالة وزارة المالية لشئون الميزانية لأن هذا الكتاب
حيثما تضمنه من إشارة إلى تحديد المعاملة المالية للمعاريين على أساس منحهم
علاوة على مرتب الأمانة بنسبة توازي ٤٠٪ من المرتب الأصلي بعد ادني
خمس جنيهات وحد أقصى عشرة جنيهات وأن وزارة الخزانة تسترعى
نظر الجهات التي مازالت تقوم بصرف هذه النسبة للمعاريين إلى إيقاف
الصرف فوراً استناداً إلى أن المنح رخصة للجهة الإدارية التابع لها الموظف
في هذا الكتاب مقصور الاثر على من يتقاضون هذه النسبة من المعاريين وهم
شاهلو الدرجة الرابعة فأقل « كادر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ -
جلبس من بينهم المدمى لأنه كان يشغل الدرجة الثالثة وقت اعلانه فضلاً
عن أن ما ورد بهذا الكتاب ليس من شأنه أن يلغى القواعد التنظيمية
السابق صدورها من مجلس الوزراء التي تجيز الصرف الفاد مطلقاً بإثر
حال يسرى على جميع قرارات الأمانة إذ لا يجوز ذلك إلا بقرار في مثل
مرتبة قرار مجلس الوزراء وليس من شأنه كذلك أن يلغى ما استبداه المقرر
من حق في صرف مرتبه الأصلي في مضر بعد أن انصحت الجهة الإدارية
التابع لها عن ارادتها الملزمة بمنح هذا المرتب بموجب ما لها من سلطة
تقديرية .

ومن حيث أنه متى كان الثابت من الاوراق أن مصلحة الضرائب
انصدرت في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٤ الأمر الإداري رقم ٤٣٦ لسنة ١٩٦٤
— بعد موافقة وزير الخزانة في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٤ بأعارة المدمى
للعمل بمصلحة الضرائب الليبية لمدة سنة اعتباراً من تاريخ مغادرته أراضي
الجمهورية العربية المتحدة ، وقد غادرها في ١٩٦٤/٩/٥ ثم اصدرت المصلحة
الأمر الإداري رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٦٦ في ١٩٦٦/٧/٢٦ بعد موافقة وزير
الخزانة في ١٩٦٦/٦/٢٨ بعد اعارة المدمى لمدة تنتهي في ١٩٦٨/١/٣
واستمرت الجهة الإدارية تصرف للمدمى مرتبه الأصلي في مصر طوال

فترة السنة الأولى للاعتراف وكذلك في الشهور الأولى لمدة الثلاث سنوات التي تجددت لها الاعتراف ، فلا يجوز لها بعد ذلك أن توقف صرف المرتب بعد أن اكتسب الدمي أخفا في أن يبلغ المرتب أثناء المدة المحددة للاعتراف والمدة التي تجددت لها واستمر الصرف فعلا خلالها ، إلا أن اعارة المدعى تمت تجددت مرة أخرى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٥١ لسنة ١٩٦٨ الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٨ وذلك لمدة سنة أخرى اعتبارا من ١٩٦٨/٩/٥ دون أن يصدر من الجهة الإدارية عن مدة التجديد موافقة صريحة على منح المدعى مرتبه في مصر أو موافقة ضمنية بالصرف فعلا ومن ثم لا يجوز أن يبلغ قانونا هذا المرتب طوال هذه الفترة وإلى حين انتهاء الاعتراف .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ جاء مخالفا لهذا النظر فقد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وتاويله وتعين الغلو والحكم بإحقية الطاعن في صرف مرتبه الاصل في مصر طوال الفترة الواقعة من يناير سنة ١٩٦٦ حتى ٣٠ من سبتمبر ١٩٦٨ ورفض ما عدا ذلك من طلبات مع الزام الجهة الإدارية بالمصروفات بعد أن خسرت الدعوى طبقا لأحكام قانون المرافعات .

(تخم ٣٣ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٧)

قاعدة رقم (٤٩٠)

المبدأ :

المادة ٤٥ ، ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نظمت قواعد الاعارة وجعلت مرتب العامل خلال فترة الاعارة على علق الحكومة او الجهة المستفيدة مع جواز منح العامل المصار لبعض الدول مرتبا من حكومة جمهورية مصر العربية بالشروط والأوضاع التي يقرها رئيس الجمهورية — قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم المعاملة المالية للممارين إلى الجمهورية العربية المتحدة التجمع بين مرتب العامل في مصر والمرافعات المقررة له بجمهورية اللين — هذه المعاملة المالية لا تفي من الوضع القانوني للمصار إلى اللين وهو انفصال رابطة التوظيف بصفة مؤقتة خلال فترة الاعارة بينه وبين الجهة التابع لها بالتمسية للمرتب — أثر ذلك : عدم جواز الزام الجهة التابع لها العامل أصيلا بالمرتب المقرر للاعارة والذي تنظم به الدولة المستفيدة أو بتعويضه حتى ولو تسبب

استقبال تلك العائلات في الجبلية بينه وبين تسليم عمله في الجهة المستفيدة طالما لم يصدر أي خطاب من جانب الجهة التابع لها يستوجب التوفيق - قيسام الجهة التابع لها بصرف مرتبه المقرر له بهذا نون مرتبه. ويعدله الاعارة طوال فترة اعتقاله يعتبر اجراء لا مطمئن عليه .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالرجوع الى احكام المادتين ٤٥ ، ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وكذلك المواد القابلة لها من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يبين ان الاعارة تعتبر على غيرها من النظم القانونية واخصها التنب بثلاثة مميزات رئيسية تحصل في ان الموظف المعار يعمل أثناء الاعارة لحساب ووفقا لنظم شخص معلوم عام او خاص او حكومة او هيئة اخرى مما يكون مفضلا من الجهة الحكومية المعار فيها وفي ان المرتب تاكله يكون على حساب الحكومة او الهيئة المستعمرة ولكن يجوز منح الموظف المعار مرتب من حكومة جمهورية مصر العربية بالشروط والاضاع التي يقرها رئيس الجمهورية وتصبح وظيفة المعار خالية ويجوز شغلها بصفة مؤقتة طبقا لشروط معينة وهذه المميزات الثلاثة متوافرة في حالة الاعارة الى الجمهورية العربية اليمنية ، المعارون اليها يعتبرون طوال مدة اجازتهم تابعين لنظمها وحسابها ، اما فيما يتعلق بمرتب الموظف المعار فيكون هذا ، المرتب على عائق الدولة المستعمرة ويجوز طبقا للمادة ٤٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، المظهر اليه منح العامل مريعا من حكومة جمهورية مصر العربية بالشروط والاضاع التي يقرها رئيس الجمهورية وقد تمديد رئيس الجمهورية فعلا بمراتب وبدلات هؤلاء الموظفين المعارين الى اثنين جسد ثباته وشروطه وادواجه بمقتضى قراره رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شان ، المعيلة المالية للمعاريين الى الجمهورية العربية اليمنية ولا يجوز القول بان هذا المرتب ، بمعنى ان يكون جزءا ايضا يضاف الى باقي المرتبات التي يتقاضاها الموظف من الدولة المستعمرة ، لانه ليس في نص القانون ما يمنع هذا المسلك اما من الميز الثالث وهو جواز شغل درجة الموظف المعار فالواضح ان جهات الادارة وسانها في شغل هذه الدرجات باعتبارها درجات شاغرة على اساس اعتبار هؤلاء الموظفين معارين وذلك طبقا للشروط المحددة في القانون .

ومن حيث أنه يترتب على ذلك أن الموظفين المعارين إلى اليمن هم موظفون مجارون فعلا إلى حكومة اليمن بالمعنى القانوني للكلمة ، تتوافر فيهم جميع المعايير والشروط الأساسية المميزة للموظف المعار .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك عن الوثائق بالأوراق يبين أن المدمى أعير إلى الجمهورية العربية اليمنية في عام ١٩٦٤ من وزارة التربية والتعليم ، فليس صحيحا ما وصف به هذا القرار من كونه نفيًا ، بل الصحيح بحسب صراحة نصوصه أنه اعارة بكل ما يشتمل عليه هذا اللفظ من معنى قانوني ، ولا يتدح في ذلك كونه يحصل على مرتب الاعارة او بدلاته من الحكومة المصرية ، ذلك أنه على ما سلف البيان فإن هذا مما ينتجه القانون ولا يفر من طبيعة العلاقة القانونية كون الشخص معارا إلى حكومة أجنبية تعين عليه استلام عمله بها حتى يجرى في شأنه أحكام حصوله على مرتب وظيفته الجديدة ، فالاعارة هي أيضا انفصام علاقته الوظيفية بصفة مؤقتة يكون فيها على درجة شخصية لاتصلها بوظيفة جديدة يعين عليه شغلها وأداء عملها كي يجرى عليه حكم راتبها ونسبا لتبعية من مزاياها .

ومن حيث أن واقع الحال أن المدمى أعير في مصر عام ١٩٦٥ وكان ذلك خلال بينه وبين اتصاله في وظيفته في الدولة المستعمرة ، فانه طبقا لما ألحنا اليه ، لا يجوز له بأي حال الحصول ، على راتب وظيفه لا يتولى لها اللهم الا أن يكون نظام الدولة المستعمرة يسمح له بذلك الأمر الذي لم يتم عليه دليل من الأوراق وغنى عن البيان أنه وإن كانت الحكومة المصرية تقوم بأداء هذه الرواتب لها تقوم بذلك نيابة عن ادولة المستعمرة وطبقا لاتفاقيات فيما بينها ، وتكون علاقة المدمى أثناء الامارة هي بالحكومة الأجنبية بوصفه موظفا لديها يقتضى قرار الاعارة .

ومن حيث أنه متى ثبت أن المدمى لم يتم بالعمل المنوط به في الدولة المستعمرة وأيا كان السبب في ذلك فانه لا يصبح أن يجرى في حقه راتبه باعتبار أن الراتب هو الاثر المادى لتولى الوظيفة وأداء العمل قانونا . ولا تعويض الا حيث يقوم الخطأ ، وقد انتفى في هذه الحالة على الوجه الذى ألحنا اليه .

ومن حيث أن الحكم المعلوم فيه كانت إماله طلبات المدمى كالملة من طلب الغاء قرار الغاء الاعارة الى طلب صرف الفروق المالية وكذلك التعويض المطلوب به ، وكيف الدموى وانزل عليها الوصف القانوني الصحيح من كونها دعوى تصوية سواء بالنسبة لسحب الفروق المالية أم بالنسبة لدموى التعويض وناقش طلبات المدمى باكملها وانتهى الى رفضه لها كلها فلم يبق من بعد ذلك شيء تفصل أو اغفل الحكم فيه ، بل لقد أوفى بالحكم على الغاية وانتهى الى نتيجة صحيحة استخلصها من اختلافنا متبنا من أحكام القانون ومن عيون الأوراق ، وغنى من البيان أنه وفي طلبات الطامن الختلية الماثلة لم يتسك بطلب الغناء القرار بالغاء الاعارة ، بل على العكس من ذلك ردد ما سبق أن طلبه في صحيفة دمواه أمام محكمة القضاء الإداري على الوجه المشار اليه وهو بمسك ما ينبغي بموافقة الطامن على ما أنزله محكمة القضاء الإداري من تكيف صحيح للدموى .

ومن حيث أنه لا غناء فيها بقوله الطامن من أن المحكمة التقت عن الطلب الاحتياطي بالتعويض ذلك أنها تعرضت صراحة في حكمها لهذا الطلب وانتهت الى أنه ليس ثمه خطأ يوجب للتعويض فيكون تضامها قد اشتمل على كافة الطلبات الماثلة إمالها .

ومن حيث أنه بالنسبة لما جاء في أسباب الطمن من أن الحكم لم يتعرض لطلب المدمى الاحتياطي بإلزام وزارة الداخلية بتعويضه عما لحقه من ضرر نجم عن قرار اعتقاله ويثمل الضرر في حرمانه من المرتب الذي يتقاضاه من فئة البن ، فإن هذا الطلب في حقيقته هو طلب جديد تبا حقيقته التعويض من قرار الاعتقال ، وهو سبب مثبت الصلة تبا بالدموى الماثلة بصحيفة الدموى والطلبات المتعلقة وصحيفة ادخال الخصوم الجند ، كلها تدور حول ، الغاء الاعارة واستحقاق الفروق المالية أو التعويض عنه ، أما قرار الاعتقال فليس له صدى ، من طلبات قدمها المدمى في أية مرحلة من مراحل الدموى ولا يجوز بحث من الأحوال اثرته ابتداء إمال هذه المحكمة .

قائمة رقم (٥٨)

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاملة المالية للممارين الى الجمهورية العربية السورية - تقريره راتباً اضافياً للموظفين من الدرجة الخامسة فادنى من غير المهندسين والاطباء - عدم افادة العميل في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من هذا الحكم لاقتصراره على طائفة الموظفين دون طائفة العمال - استمرار هذا الوضع بعد العمل بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ - اسس ذلك نص المادة الثانية في فقرتها الثانية من قانون الاصدار على استمرار سريان التوائج والقرارات المعمول بها في شأن الموظفين والعمال قبل العمل به فيما لا يتعارض مع احكامه الى ان يتم وضع التوائج والقرارات التنفيذية له - تايد هذا الحكم بنقض القرار التفسيري رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ في المادة السادسة منه .

ملخص الفتوى :

ان القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاملة المالية للممارين الى الجمهورية العربية السورية ينص في المادة الرابعة منه على ان « يمنح الموظفون من الدرجة الخامسة فادنى ومن غير المهندسين والاطباء راتباً اضافياً يعادل مائة اجنبيات لسبتمبر سنة ١٩٦٤ تصرف باليمن بطريقات التنفيذ ، بحيث لا يتجاوز مجموع ما يحصل لكل منهم باليمن من مرتب اعملى وراتب اضافى ما يعادل خمسة وثلاثين جنيهاً استمرليتها » . وواضح من هذه المادة ان الراتب الاضافى للموظفين من الدرجة الخامسة الى كل من يمار الى الجمهورية العربية السورية بصلة بعملة ، وانما يمنح بحسب - وفقاً لصريح عبارة هذه المادة - للموظفين من الدرجة الخامسة فادنى من غير المهندسين والاطباء (اذ يمنح هؤلاء راتباً قسرياً وراتب طبيعى عمل مقداره ثلاثون جنيهاً شهرياً وفقاً لنص المادة الثانية من القرار الجمهوري المذكور) ، ومن ثمة فان منطقتنا هذا : للاراتب التفسيري ان يكون المعامل من طائفة الموظفين ، وان يكون من الدرجة الخامسة منها دونها ، والا يكون مهذبها او طبيبها .

ومقتضى ذلك، في ظل العمل بأحكام قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حيث كان لكل من طائفتي الموظفين والعمال استقلال وتميز عن الطائفة الأخرى ، سواء من ناحية المدلول ، أو من ناحية القواعد والنظم القانونية التي تحكم كل طائفة منهما أنه لا شبهة في أن حكم المادة الرابعة آتمة الذكر ، إنما يسرى في شأن طائفة الموظفين دون طائفة العمال . يؤكد هذا أنه بينما جاءت عبارة المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٣٢٤ لسنة ١٩٦٤ المفسر إليه بـ التي تضمنت الحكم الخاص بمنح مرتب الأمانة . وبند السكن وبعض البدلات الأخرى — ناصة على أن « يمنح للمعلم » بحيث ينطبق حكمها على كل من ينال على الجمهورية العربية السورية ، دون تخصيص أو تقييد ، إذا بالمواد التالية تتضمن أحكاما خاصة ببعض طوائف المعارين — مثل الموظفين الذين يصرف لهم في عملهم الأصلي بدل طبيعة عمل ، والمهندسين والأطباء — ومن بين هذه الأحكام الخاصة ما تضمنته المادة الرابعة من منح الموظفين من الدرجة الخامسة فائدي من غير المهندسين والأطباء ، الراتب الإضافي سلف الذكر ، ومن ثم فإن نطاق تطبيق حكم هذه المادة يقتصر — في ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — على طائفة الموظفين دون طائفة العمال ، فلا تستحق هذه الطائفة الأخيرة الراتب الإضافي المتصوص عليه في تلك المادة .

أما فيما يتعلق بالفترة التالية لتاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة — أي اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ — فإنه ولئن كان هذا القانون قد قضى في مادته الأولى بـسريان أحكامه في شأن العاملين بوزارات الحكومة ومجالسها وغيرها من الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة ، سواء منهم من كان ينطبق عليه قانون موظفي الدولة أو كادر العمال ، كما قضى في مادته الثانية بإلغاء القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، وكذا قرارات مجلس الوزراء الصادرة في شأن كادر العمال ، والحق به جدول بالدرجات لجميع العاملين المدنيين بالدولة ، دون تخصيص درجات للموظفين وأخرى للعمال ، كما مبكر القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ، الذي قضى بنقل العاملين المدنيين بالدولة إلى الدرجات الجديدة التي تضمنتها الكادر المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦٤ .

محيث يشمل هذا النقل الموظفين والعمال على السواء ، إلا أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القانون قد نصت على استمرار سريان اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون عينا لا يتعارض مع احكامه الى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية . وقد صدر التفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ ونص في المادة السابعة منه على أنه « في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون اصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ، تسرى اللوائح والقرارات التنفيذية التي كانت تطبق على الخاضعين لكادر العمال على من يشغلون مخرجات عمالية في الميزانية » وقد تضمنت المذكرة الإيضاحية المرافقة لهذا التفسير التشريعي أن هذا النص صريح في لبقاء نوعين من اللوائح والقرارات التنفيذية :

النوع الأول خاص باللوائح والقرارات التي كانت سارية على الموظفين تنفيذيا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، والنوع الثاني خاص باللوائح والقرارات التي كانت سارية على من كانوا خاضعين لاحكام كادر العمال ، ومن ثم فإنه يرجع مثلا في نظام الاجور الإضافية والبدلات ونوع استمارات السفر بالقطارات والبواخر النيلية ومضاريف الجنازة عينا ينطبق بين كانوا خاضعين لاحكام كادر عمال اليومية الى الاحكام التي كانوا خاضعين لها قبل العمل بالقانون الجديد .

وبناء على ما تقدم فإن ما كان ساريا على طائفة الموظفين من احكام اللوائح والقرارات في ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، يظل مساريا في شأنهم بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، دون أن يمتد الى طائفة العمال الذين كانوا يخضعون لاحكام كادر العمال وما صدر تنفيذيا له من لوائح وقرارات ، اذ يستمر تطبيق هذه الاحكام في شأن هؤلاء الى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون الاخير . ولما كان القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ آتف الذكر — بما تضمنه في المادة الرابعة منه من حكم خاص يقتصر مجال اعماله على طائفة الموظفين — يدخل في هذا الخصوص في حلول القرارات المعمول بها في شئون الموظفين في مثل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ دون العمال ، فإن تطبيق هذا الحكم يستمر ساريا بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤

في حق العاملين بالدولة ممن كانوا من طائفة الموظفين في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ دون من كان منهم من طائفة العمال ، ومن ثم فإن هدم الطائفة الأخيرة لا تستحق الراتب الإضافي المنصوص عليه في المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ ، بغض النظر عن أن العاملين من هذه الطائفة قد وضعوا على درجات وفقا للجدول المحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وطبقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ، مادام لم يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، ولا سيما أن القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ عندما استعمل في المادة الرابعة منه لفظ « الموظفين » كان على بينة من التسمية الجديدة التي استعملها هذا القانون الأخير الذي كان قد صدر بالفعل في تاريخ سابق على صدور هذا القرار الجمهوري ، وإن أوجب العمل به إلى تاريخ لاحق .

لذلك انتهى الرأي إلى عدم إحتية العمال المعارين إلى الجمهورية العربية السورية للراتب الإضافي المنصوص عليه في المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، سواء في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة أو بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن العاملين المدنيين بالدولة .

(انتهى ٢٥٢ - في ١٩٦٦/٣/٦) .

قائمة رقم (٥١)

المبدأ :

العامل المعار أو المنتخب يستحق المزايا المقررة للتوظيفة المعار أو المنتخب إليها سواء تقررت له زيادة في راتبه الأساسي مقدارها ١٠٪ من راتبه الأصلي أم لم تقرّر - أساس ذلك من نص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه - مراعاة الحد الأقصى المقرر بالمعنيين الثانية والثالثة من هذا القرار ، وكذلك الحد الأقصى المقرر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الفتوى

ان المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المتكسر اليه نصت على ان « تكون اعارة المعاملين او نديهم في الداخل الى وظيفة تماثل وظيفتهم الاصلية في الدرجات المالية ، وفي هذه الحالة يتقاضى المعامل مرتبا يعادل راتبه في الوظيفة الاصلية .

ومع ذلك يجوز ان تكون الاعارة او النذب الى وظيفة تملو بدرجة واحدة وظيفته الاصلية ، وفي هذه الحالة لا يجوز ان يترتب على الاعارة او النذب زيادة في المرتب الاساسى للمعامل تجاوز ١٠ ٪ منه .

وفي كلتا الحالتين يمنع المعامل المزايا المقررة للوظيفة المعار او المنتدب اليها » .

ومما تقدم يتضح ان الاصل هو عدم جواز اعارة او نذب المعاملين في الداخل الا الى مثل وظيفتهم الاصلية من حيث الدرجات المالية وفي هذه الحالة لا يجوز ان يتقاضى المعامل المعار او المنتدب مرتبا اصليا يجاوز مرتبه الاساسى في الجهة المعار او المنتدب منها .

وقد ايجاز المشرع ان تكون الاعارة او النذب الى وظيفة تملو في الدرجة المالية بدرجة واحدة عن درجته في الوظيفة الاصلية المعار او المنتدب منها على ان لا يجاوز الراتب الاساسى للمعامل المعار او المنتدب ١٠ ٪ من مرتبه الاساسى في وظيفته الاصلية .

كما اتضح ان ما وضعته المادة الرابعة سلفه الفكر من قيود على الاعارة او النذب انما تتناول الراتب الاساسى وحده دون المزايا المقررة للوظيفة المعار او المنتدب اليها .

ويترفع من ذلك ان المعامل المعار او المنتدب يستحق المزايا المقررة للوظيفة المعار او المنتدب اليها سواء تقرر له زيادة في راتبه الاساسى مقدارها ١٠ ٪ من راتبه الاصلى اذا كانت الاعارة للوظيفة تملو درجتها المالية على درجة وظيفته الاصلية او لم تتقرر له هذه المزايا اذا كانت الاعارة لوظيفة تماثل وظيفته الاصلية .

كما أنه لا يجوز أن تتجاوز البدلات والأجور والمكافآت التي يسرى عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر على مبلغ ٥٠٠ جنيه في السنة بالتطبيق للمادة الثالثة من هذا القرار التي تضمنت: «١- لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والأجور والمكافآت التي يسرى عليها هذا القرار على مبلغ ٥٠٠ ج. في السنة» ٢- والبدلات والأجور والمكافآت التي يسرى عليها هذا القرار هي التي تنص عليها المادة الأولى منه وهي :

- ١- (أ) البدلات والأجور والمكافآت التي تمنح للعامل الحاصل على مؤهل معين ويقوم بهنة معينة تتفق مع هذا المؤهل .
- ٢ (ب) البدلات والأجور والمكافآت التي تمنح لمن يقوم بإعداد عمل معين ذي خطورة أو صعوبة معينة .
- ٣ (ج) البدلات والأجور والمكافآت التي تمنح للعامل بسبب اداءه الوظيفة في مكان جغرافي معين .
- ٤ (د) الأجور والمكافآت الإضافية .
- ٥ (هـ) المكافآت التقديرية والخاصة .
- ٦ (و) مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها .
- ٧ (ز) المبالغ التي يتقاضاها العاملون المنتسبون أو المعارون في الداخل علاوة على مرتباتهم الأصلية .

وبمراعاة المادة الثانية من القرار ذاته التي تضمنت على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والأجور والمكافآت المنصوص عليها في البندين (أ و ب) من المادة السابقة على مبلغ ٣٦٠ جنيها في السنة » .

كل هذا بمراعاة ما نص عليه القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بأنه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ما هيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو الهيئات أو في المجالس أو في اللجان أو في المؤسسات العلية أو الخاصة على ٣٠٪ من الماهية أو المكافأة الإجمالية .

... (ملحق ١٠٤٢ - ١٩٦٦/١٠/٧٣) .

قاعدة رقم (٥٢) .

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بتقرير راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وأعضاء مجلس الدولة وإدارة القضاء ومن في حكمهم — شروط استحقاقه إن يكون الموظف شاعلا إحدى الوظائف الواردة في النص وأن يكون قائما بعمل هذه الوظيفة — اعارة أحد الموظفين إلى وظيفة أخرى تمنع من استحقاقه بدل طبيعة العمل المقرر له في وظيفته الأصلية — أسس ذلك أن المصار لا يؤدي العمل الذي تقرر البديل من أجله — القول بأن الاعارة شتاتها في ذلك شأن التنب في طول الوقت الذي لا يترتب عليه الحرمان من البديل مردود بأن الاعارة تختلف عن التنب في أنها تؤدي إلى خلو الوظيفة الأصلية وعدم شغل المصار لها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه على أن : « يمنح راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وأعضاء النيابة العامة والموظفين الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل أو بمحكمة النقض أو بالنيابة العامة وللأعضاء الفنيين بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وذلك بالفئات الآتية :

جنيه

- ١٤ شهريا للمستشارين ومن في درجتهم وما يملوها وما يماثلها .
- ٩ شهريا لرؤساء المحاكم والنيابات والقضاة ومن في حكمهم .
- ٦ شهريا لموكلاء النيابة ومساعدي النيابة ومن في حكمهم .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أن المشرع قد قرر منح راتب لرجال القضاء وغيرهم ممن ورد بياتهم في نص المادة الأولى من القرار الجمهوري المذكور ، وأطلق عليه اسم « راتب طبيعة عمل » . ويستدل من هذه الصيغة الحكيمة التي تقرر من أجلها منح هذا الراتب ألا وهي طبيعة العمل الذي تستلزمه وظائف معينة حددها المشرع في نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ سلف الذكر . ومن ثم فإنه متى تقرر أن المشرع قد قرر هذا الراتب في واقع الأمر لطبروده

العمل الذى يترصه الوظائف المشار اليها بالفروض ان يكون القيام بعمل هذه الوظائف منجراً من عنابر استحقاق هذا المرتب .

وعلى هذا يكون منط استحقاق مرتب طبيعة العمل بتوافر شرطين :

الاول : ان يكون الموظف شاغلاً لوظيفة من الوظائف التى حددتها نص المادة الاولى المشار اليه .

الثانى : ان يكون الموظف قائماً بعمل هذه الوظيفة .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على المادتين ٥١ ، ٥٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ فى شان نظام موظفى الدولة ، والمادة ٦٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ فى شان تنظيم مجلس الدولة ، ان للامانة اقرين قانونين :

الاول : انفصل علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة ويمثل ذلك فى خلو الوظيفة ويترتب على هذا الخلو عدم اضطلاع الموظف بامضاء الوظيفة العامة كما يترتب عليه عدم تقاضى الموظف مرتب وظيفته ويجوز شغل الوظيفة بصفة مؤقتة مدة الاعارة .

الثانى : اتصال علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة من وجوه هى ان تدخل مدة الاعارة فى حساب المعاش او المكافاة كما تدخل فى استحقاق العلاوة والترقية .

ومن ثم فان الاثر الاول هو تخلى الموظف المعار عن اعباء وظيفته ، فهو لا يشغلها مدة الاعارة من حيث انها مصدر مالى اى درجة ومن حيث مقتضيات ما ترتبه من عمل ، وبالمعنى العام لا يشغل الموظف المعار وظيفته طوال مدة الاعارة .

ولما كان من المتمعين لاستحقاق مرتب طبيعة العمل ان يكون الموظف شاغلاً لوظيفة من الوظائف التى حددتها نص المادة الاولى من القرار الجمهورى سلك الذكر فينبى على هذا عدم استحقاق عضو مجلس الدولة المعار لمرتب طبيعة العمل اثناء مدة اعارته .

ولما يتوخى الاحتجاج بأن نص المادة الأولى من القرار الجمهوري المذكور قد ورد عاماً شاملاً * وأن حكمه هذا البطل متوافرة في حالة اعارة أعضاء مجلس الدولة للشئون القانونية بالمؤسسة ، إذ أن ارتباطهم بمجلس الدولة مازال قائماً وتصرف مرتباتهم من الجهة المصارين إليها على أساس مرتباتهم في الجهة الأصلية . فذلك أن الحكمة من تقرير هذا المرتب تكن في طبيعة العمل الذي يقوم به الموظف المعنى بالنص ، فقد قدر المشرع أن عمل القاضي أو عضو مجلس الدولة ... البعج ذو طبيعة خاصة استدعت في تقديره هذا الراتب . فالراتب غير مقرر للوظيفة محض ، وإنما هو مقرر أصلاً لما تفرضه هذه الوظيفة من أعباء متروضة أن يكون شاملاً قائماً بما تطبق لقاعدة عمالة أوربتها المادة ٧٣ من قانون موظفي الدولة ، وتقضى بأن يقوم الموظف بنفسه بالعمل المنوط به وأن يؤديه بدقة وأمانة وعليه أن يخصص وقت العمل الرسمي لأداء واجبات وظيفته .

كما لا يسوغ الاستناد إلى ارتباط أعضاء المجلس به أثناء مدة الاعارة وأن مرتباتهم تصرف من الجهة المصارين إليها على أساس مرتباتهم في الجهة الأصلية وأن طبيعة الاعارة كنظام قانوني لا يرتب انفصال الصلة بين الموظف المعار ووظيفته الأصلية انفصافاً تاماً والا كان الإجراء نقلاً لا اعارة . فذلك أن هذه الصلة تكون أثناء الاعارة مقراخية إلى أن تنتهى الاعارة فتعود الصلة بين الموظف الذي كان معارفاً وبين وظيفته الأصلية وإذا كانت المؤسسة تصرف للسادة المعارين إليها من أعضاء مجلس الدولة رواتبهم على أساس الذي يعاملون به في مجلس الدولة فإن نص المادة ٦٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، لا يشترط في خصوص المرتب سوى الانتقال الدرجة المالية للوظيفة المعار إليها عن درجة الوظيفة التي يشغلها ، فليس هناك إذن مانع من أن يعاد العضو إلى وظيفته بدرجةها المالية أعلا من درجة العضو .

لهذا انتهى رأى الجمعية الصومية إلى تأكيد وإيها المسابق فيما يتعلق بعدم استحقاق السادة المعارين إلى المؤسسة من الأعضاء الفنيين بمجلس

اللائحة لبدل طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ طوال مدة إعارتهم .
(مئوى ٧٢٨ فى ١٥/٧/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

بدل السكن المستحق للمعارين الى الصومال — خضوعه لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للموظفين المعارين للدول الافريقية — ليس فى هذا القرار ما يجيز حرمان الموظف من بدل السكن خلال فترة الاجازة .

ملخص الحكم :

ان النemy على الحكم المطعون فيه فيما قضى به من احتية المدعى فى التجهيز لى بدل السكن المستحق له عن شهرى مايو ويونيو سنة ١٩٦٨ ، فان البديل ليس منحة بل يرتبط بشغل الموظف للسكن مثلاً وقد اخلى المدعى مسكنه من وقت مغادرته ارض الصومال فى ٢ مايو سنة ١٩٦٨ — هذا النemy مردود بان المدعى يستد حق فى بدل السكن من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للموظفين المعارين للدول الافريقية والذى نص فى الجدول المرفق به على انه فى حالة عدم تدبير الدولة المستعيرة سكناً مهيئاً لاقامة الموظف المصار يمنح له بدل سكن قدره ٢٥ جنيتها اذا كان من الموظفين المعارين لبلاد المنطقة الثالثة التى يدخل فيها الصومال ، واذا كان قرار الفاء الاعارة قد نص على الفاقها من ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٨ على ان يتسلم المدعى عمله بالجهة الاصلية التابع لها من ١/٧/١٩٦٨ ، اى انه استمر معاراً حتى التاريخ المذكور وكان خلال شهرى مايو ويونيو سنة ١٩٦٨ فى اجازة فى ارض الوطن ، ولا يوجد فى نصوص القرار الجمهورى السالف الذكر ما يجيز حرمان الموظف المعار من بدل السكن المقر به عن فترة اجازته ، لانه يكون بغير ان هذه الفترة فتعامل كفترة ولا يملك فى اجازة متدايمت مستند

الاجازة تتخلل مدة الاعارة فمن ثم يكون المدعى مستحقاً لبديل السكن
من شهرى مايو ويونيه سنة ١٩٦٨ .

(طعن ٢٩٥ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩/٦/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

مرفق مياه القاهرة - اعارة - مستشار المرفق المعار للقيام بهذه
الوظيفة - تسرى عليه قواعد التوظيف بالمرفق ويستحق العالوة وفقاً لها .

ملخص الفتوى :

أن مستشار مرفق مياه مدينة القاهرة لا جدال في صفته كموظف ممتاز
من مجلس الدولة للقيام بأعمال هذه الوظيفة ، وهو بهذه المثابة يخضع
للنظم المقررة في المرفق خلال مدة الاعارة ، وقد حدد لوظيفته راتب ثابت
في الميزانية باعتبارها احدى الوظائف الرئيسية في المؤسسة ، كما تبرر
مجلس الادارة صرف راتبه من المرفق ، ومن ثم تسرى عليه قواعد التوظيف
بهذا المرفق ومنها قواعد منح اعانة الغلاء التي اقراها مجلس الادارة بالنسبة
الى موظفى المرفق ويستحق العالوة عن راتبه وفقاً لهذه القواعد .

(فتوى ٥٣ - في ٢٥/١/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

المادة ٦٨٣ من القانون المحنى والمادة ٢ من القانون رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ بشأن عقد العمل الفردى - نصها على شمول الاجر كل منحة
تعطى للعامل عبالوة على الاجر اذا جرى العرف بنفها - اعارة
الموظف الى مؤسسة عامة - تحيلها المرفق بما في ذلك التمتع او الاستفادة
السفوية التي كان يصرفها من جهة الاصلية - اساس ذلك الحق او الكفاية
بإدارة قضائياً بنك مصر الى المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية .

ان بنك مصر كان قبل تأميمه بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ شركة
حساهمة من شركات القانون الخاص تخضع علاقته بوظيفيه وعمله
لما تنظمه احكام قوانين العمال .

وقد نصت المادة ٦٨٢ من القانون المدني على انه :
« تعتبر المبالغ الآتية جزءاً لا يتجزأ من الاجر تحسب في تعيين القدر
الحجز عليه :

..... (١)

..... (٢)

(٣) كل منحة تعطى للظالم علاوة على المرتب ومما يصرف له جزاء
عمله او مقابل زيادة ارباحه العائلية او ما شبه ذلك اذا كانت هذه
المبالغ مقررة في عقود العمل الفردية او لوائح المصنع او جزى العرف
بمنحها حتى أصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءاً من الاجر لا تبرعاً على
ان تكون هذه المبالغ معلومة المقدار قبل الحجز » .

وقد كانت المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٣ في
شأن عقد العمل الفردى تحيل الى المادة السابقة في تحديد الاجر اذ
كانت تنص على ان :

« يقصد بالاجر في تطبيق احكام هذا القانون ما يتناوله العامل من
اجر غلبت مضامها اليه جميع ما يحصل عليه من المبالغ المشار اليها
في المادتين ٦٨٢ ، ٦٨٤ من القانون المدني » .

كما تنص المادة (٣) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة
١٩٥٩ على انه :

« يقصد بالاجر في تطبيق احكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل
لغذاء عمله مهما كان نوعه مضامفا اليه جميع العلاوات ايا كان نوعها
لوعلى الأخص ما يأتى :

١ —

٢ —

٣ — كلم منحة تعطى للعامل علاوة على الاجر ، وما يصرف له جزء
امثله او كعاقبه او ما شابه ذلك اذا كانت هذه المبالغ مقررّة في عقود
العمل الفردية او المشتركة او الانظمة الاساسية للعامل او يجري العرف
بمنحها حتى اصبح العمال يعتبرونها جزءا لا يتجزأ من الاجر لا تبرعا

ويبين من النصوص المتقدمة ان الاجر كما يشمل المبلغ الشهري
او الاسبوعي او اليومي الذي يعطى للعامل فانه يتضمن ايضا ما يصرف
له علاوة على اجرة من منح او مكافآت وكذلك ما يتقلصه جزء امثله
او كعاقبه من المنح والمكافآت التشجيعية التي يجري رب العمل — سواء
كان مؤسسة بردية او شركة — على منحها لموظفيه وعمله . ولم يشترط
القانون لقيود حتى الموظفين والعاملين في هذه المنح والمكافآت — اذا لم يكن
مقررّة في عقود العمل البردية او المشتركة او الانظمة الاساسية للعامل —
سوى ان يجري العرف ويستقر على طبعها بحيث يعتبرها العمال
جزءا لا يتجزأ من الاجر لا تبرعا فيعملون عليها في ترتيب احوالهم المعيشية
ومواردهم المالية ، وعلى ذلك استقر الفقه والقضاء المدني .

والفأيت من كتب البنك المرافقة انه جرى — سواء قبل تأميمه بالقانون
رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ او بعد التأميم — على صرف منحة سنوية لجميع
موظفيه ومستفيديه وعمله مقدارها ثلاثة شهور ونصيب وذلك في شهر
مارس من كل عام ، دون ان يحدد في جزمها بما تقدم عن العاملين بالبنك
من تقارير سنوية وبغير ارتباط برقم ارباعه ومن ثم تعتبر هذه المنحة
جزءا لا يتجزأ من اجور العاملين في البنك طبقا للقانون .

وهذه النتيجة تظل قائمة بعد تأميم البنك باعتباره مؤسسة عمالية
يخضع العاملون بها في شئونهم الوظيفية لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ فيما لم تنظمه القواعد المطبقة في شأن موظفي وعمله المؤسسة
امالا للهاد ١٧، من قانون المؤسسات العمالية الصادرة بالقانون رقم ٢٢
لسنة ١٩٥٧ الذي اثر الموضوع المعروض في ظل تطبيق احكامه . وله

كان تحديد أجور العاملين في البنك على النجدة المصرية بعدد من الأفراد المملوكة في رعايتهم طبقا للنظام المعمول به في هذه النجدة ، ومن ثم سمح بميل هذا المحدود لا يهتم به يكتم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٤ بعد هذا التاميم ، كما لا يستبعد بأحكام لائحة موظفي ومعاوني المديرية العامة للصناعة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ لأن جميعه اللائحة طبقا للمادة الأولى من ذلك القرار - لا تنص إلا على المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، والبنك المذكور وأن كان مؤسسة عمالية إلا أنه ليس مؤسسة ذات طابع اقتصادي . وثريا على ذلك نطل المنحة المشار إليها جزءا من أجور العاملين بالبنك طبقا لما سلك بوائده .

ولما كانت المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية ذات طابع اقتصادي طبقا لما نعين عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الصناعية ، ومن ثم تبصر في شأنها لحكم لائحة نظام موظفي وعامل المؤسسات العامة المشار إليها .

وقد نصت المادة الثامنة من هذه اللائحة على أنه : يجوز نقل الموظفين من مؤسسة عامة إلى أخرى . . . كما تقرر الإعارة أيضا على أن تحمل الجهة المانحة إليها جميع مرتبات وعلاوات الموظف المعر .

وعلى مقتضى ما تقدم تتحمل المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية جميع مرتبات المخاض المانحة إليها من بنك مصر ، وتتدخل في هذه المرتبات المقتضى السنوية المعلن عنها بملحقها جزءا من اجرة . . .

(ملوى ٥٩٢ - في ١٩٦٣/٦/٨)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن المعاملة المالية للموظفين المعارين للدول الأفريقية - نصه في الفقرة ج من المادة الثالثة على أنه إذا ترك الموظف الممارسته في الجمهورية يرضخ له بالموودة والسفر ثانيا لقر الإعارة على نفقة الدولة مرة كل عام

بشروط الاقلال: المدة الباقية على الاعارة من سنة - المقصود بأسرة الموظف أو عائلته في مفهوم الفقرة (ج) من المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ زوجته وأصوله وفروعه ومن يعولهم من ذوى قرياه اللذين يجمعهم وإياها أصل مشترك - عدم جواز استرداد المبالغ المذكورة التي سبق صرفها للمعارين طبقا لما جرى عليه العمل في الوزارات والمصالح في تفسير مطلق عبارة الأسرة أو العائلة الواردة في القرار سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

أن المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للموظفين المعارين للدول الامريكية تنص على انه « في حالة عدم تحمل الدولة المستعمرة بنفقات سفر المعار وأسرته تتحمل حكومة الجمهورية العربية المتحدة هذه النفقات وفقا للقواعد الآتية :

أ - تتحمل الدولة نفقات سفر المعار وأسرته في بداية ونهاية مدة الاعارة .

ب - تتحمل الدولة نفقات عودة الموظف وعائلته وسفرهم مرة اخرى لمقر الاعارة مرة كل سنتين متى كانت المدة الباقية على انتهاء الاعارة اكثر من سنة .

ج - اذا ترك الموظف المعار أسرته في الجمهورية - يرخص له بالعودة والسفر ثانيا لمقر الاعارة على نفقة الدولة مرة كل عام بشرط الا تقل المدة الباقية على الاعارة من سنة » .

ومن حيث انه ولئن كانت المادة ٣٤ من القانون المدني تنص على أن « تكون أسرة الشخص من ذوى قرياه .

ويعتبر من ذوى القربى كل من يجمعهم أصل مشترك » .

وتنص المادة ٣٥ على أن « القرابة المباشرة هي الصلة ما بين الاصل والفروع .

وتقاربة الحوائج من الربط ما بين الأشخاص يجمعهم اصل مشترك
فوق ان يكون احدهم فرعاً للآخر .
وان بحلول الاسرة - وفقاً لما تقدم - من الاتساع والشمول بحيث
يشمل عضلاً من اصول للشخص وفروعه من تربطهم بالشخص قرابة
بها الأسرة الذين يجمعهم وايه اصل يشترك ايا كانت صلة القربى به ودرجتها
توقيتها .

لئن كان الامر كذلك الا انه من المسلم ان روابط القانون الخاص
تختلف في طبيعتها عن روابط القانون العام فهي تهدف اساساً الى معالجة
مصالح فردية خاضعة على اساس التبادل بين اطرافها ، في حين
ان قواعد القانون الاداري تهدف اساساً الى معالجة مراكز تنظيمية عامة
غلا تطبق قواعد القانون الخاص وجوياً على روابط القانون العام
اذا وجد نص خاص يقضى بذلك ، فان لم يوجد فلا التزام بتطبيق
هذه القواعد حتماً وكما هي وانما ينبغي ابتذاع الطول المناسبة للروابط
القانونية التي تنشأ في مجال القانون العام بين الادارة في قياسها على
المراافق العامة ، وبين الامراد ، ولا تطبق من القواعد المدنية الا ما يتلائم
مع هذه الروابط ويظهر منها ما لا يتلائم معها ويجوز الاقتباس من
القواعد المدنية مع تطويرها وتنسيقها بما يحقق هذا التلاؤم وفقاً
لاحتياجات سير المرافق العامة والتوفيق بين ذلك وحقوق الامراد .

ومن حيث ان تطبيق حلول الاسرة بالحلول المقرر في القانون المدني
وينسببة تقرير امتيازات خاصة بسفر الموظف وعائلته غير ملائم تماماً
مع روابط القانون العام ومع الحكمة من تقرير هذه الامتيازات بسبب تعيين
شعبه لتسيير على شغره ما ارقاه الجهاز المركزي للتتظيم والادارة من انسه
يجب مراعاة ما جاء من توضيح لهذا اللفظ او ما يقبله من نصوص
قانونية اخرى خاصة بتحديد هذا الحلول ومنها ما جاء بنصوص لائحة
بذل السفر والانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة
١٩٥٨ ، والتي تضمن المادة ٤٩ منها على انه للموظف في حالة النقل
الحق في الخضوع على استمارات سفر في الدرجة التي يحق له السفر

تقبل من شخصه ومن أهله الذين يعملون ويعتمدون عليه ، وتنص المادة ٧٢ منها على أن أفراد عائلة الموظف الذين كانوا يقومون معه وكان يعملهم ويضطرون الى تغيير محل اقامتهم المعتاد بسبب وفاته يكون لهم نفس الحق في مساويف الانتقال ورتب النقل الذي كان يستحق له عند انتهاء خدمته ، وتنص المادة ٧٤ على أن تتحمل الحكومة مصروفات نقل جيشين يتوفى من زوجات وأولاد ، وتنص المادة ١٤١ من هذه اللائحة على أنه يجوز نقل رفات الموظفين وزوجاتهم وأولادهم بشرط أن يتم خلال الستة شهور التالية .

وتنص المادة ١٤٢ بالفرض على الموظفين في بعض الجهات التالية بالسفر ومعالجتهم دون الخدم الى الجهة التي يختارونها ، كما تنص المادة ١٤٣ بالفرض على الموظفين السودانيين المعيّنين في مصر بالسفر بجثثهم ومعالجتهم دون الخدم .

وهذه النصوص كما استخلص الجهاز المركزي للتطهير والادارة في ملاحظاته الواردة للجمعية يركز بعضها على أفراد العائلة من الزوجية والأولاد دون الخدم لم يتسع بعضها ليشمل أهل الموظف الذين يعملهم ويعتمدون عليه معه ، ويقول الجهاز في ملاحظاته المشار اليها ان هذا المخلول الواسع كان موضوع نشرات من ديوان الموظفين كتبت موضوع التطبيق منذ عام ١٩٥٩ الأمر الذي يوضح حجم المشكلة فيما لو أخذ بالتفسير الضيق للفظ الأسرة او العائلة وقصره على الزوجة والأولاد فقط وبالتالي جرحان الاعزب من استصحاب أحد أفراد عائلته والده او والدته او أخوانه من يتبعون معه وتثبت أعالته لهم عملاً .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم يلقى الجمعية التي تفياها المشرع بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ من الترخيص للموظف المصري الذي يترك أسرته بالعمدة والسفر فاتها لقر الإعلنة على نفقة الدولة مدة كل عام هي تكفي من رؤية زوجته ولحوى قريباً من تطعيم به جلسة القرابة المباشرة ، وهم أصوله ولزوجته ، وكذلك غيرهم من ذوي قرابته الآخرين الذين يجمعهم وإياه أصل مشترك والذين تثبت أعالته لهم .

ومن حيث انه بالنسبة الى مدي جوار استرداد ما صرف من تذاكر سفر لغير هؤلاء فان الثابت من ملاحظات الجهاز المركزي للتظليم والادارة ان المابل المعاري يتقدم لجهته الادارية بطلب لصرف تذاكر سفر ولاسترداد ابيريته ممن يرغب في سفرهم معه محسدا درجة قرابة كل منهم وهذه البيانات خاضعة لرقابية وتحقق الجهة الادارية التي يتبعها - ولها ان ترجع في ذلك الى اقرار الحالة الاجتماعية المرفق بالملف او اى وسيلة اخرى تراها كافية لاثبات صحة هذه البيانات ، ولهذه الجهة الادارية ان تتأكد من ان التذاكر المطلوب صرفها هي من اشخاص لهم حق الانتقل المطلوب . لماذا ما تحتقت من هذا كله مستندة الى رأى قانوني سبيلت على تطبيقه مقتنعة بسلامته - من وجهة نظرها - وصرفت التذاكر المطلوبة وتم الانتقل فعلا واستعمال هذه التذاكر . فان مدول هذه الجهة الادارية عن الرأى القانوني الاول او ظهور رأى قانوني جديد ، يترتب عليه خطأ الجهة الإدارية في الصرف لا يترتب حقا لها في المطالبة باسترداد قيمة هذه التذاكر .

وترى الجمعية العمومية الاخذ بما انتهى اليه الجهاز في هذا الشأن .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه :

١ - يقصد بأسرة الموظف أو عائلته في مفهوم الفقرة (ج) من المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ زوجته وأصوله وفروعهم ومن يعملهم من ذوي قرياه الذين يجتمعهم واياء أصل مشترك .

٢ - لا وجه لاسترداد اثمان التذاكر التي سبق صرفها للبعازين طبقا لما جرى عليه الصل في الوزارات والمصالح في تهييس مخلوك عيلة الأسرة او العائلات الواردة في القرار سالف الفكر .

(نقوى ٤٨ - في ٢٩/٤/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٥٧)

٤٣٩ : —

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من فبراير سنة ١٩٥٥ في شأن
أجور الشغل بالطائرة للموظفين الذين يعملون بالخارج — انصراف أحكامه
الى العاملين في الخارج في خدمة الدولة وإصلحتها دون سواهم .

ملخص الحكم :

يبين من مذكرة وزارة المالية التي صدر بناء عليها قرار مجلس
الوزراء وبجلسة ١٩٥٥/٢/٩ ان الموظفين الذين كانت تتحمل الحكومة
أصلا نفقات نقل أمتعتهم ، انما هم من الموظفين العاملين في خدمة الدولة
ولحسابها خارج حدودها ، ولما طالب ممثل وزارة الخارجية بأن يتمتع
موظفوها الذين ذكرهم بهذه الميزة ، كما طالب ممثل مصلحة الطيران المدني
بالميزة ذاتها لمندوبي المصلحة اللذين يمثلونها في الخارج ، اقترح ديوان
الموظفين الموافقة على ان تسرى الميزة المذكورة على جميع موظفي الدولة
العاملين في الخارج . ومن ثم تحدد القصد بعدم انصراف هذه المعاملة
بحسب القاعدة التي اقراها مجلس الوزراء الا الى الموظفين العاملين في
الخارج في خدمة الدولة وإصلحتها الخاصة دون سواهم يؤيد ذلك ان
الموظفين المدنيين خارج القطر وفقا لنص العبارة التي وردت في قرار
مجلس الوزراء المشار اليه والتي تقطع دلالتها في بيان هذا القصد كانوا
يستحقون مرتب نقل رومى عدم صرفه لهم بمعد العمل بقرار مجلس
الوزراء الصادر في ٩ من فبراير سنة ١٩٥٥ .

(طعن ١٤٧٣ لسنة ٨ — جلسة ١٩٦٨/١/٢٨)

قاعدة رقم (٥٨)

٤٣٩ : —

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ — عدم
ورود أية إشارة به الى تكاليف نقل أمتعة المعارين بالقرار المذكور — يقتضى
ذلك ألا تتحمل الحكومة المصرية نفقات نقل أمتعة المعارين وأن تحصلت نفقات
مسفرهم وأسرفهم ومرتباتهم .

ملخص الحكم :

ان مجلس الوزراء اصدر في ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٥٥ قراره الذى نظم فيه المعاملة المالية للمعارين الى الدول الاجنبية والمعارين الى الجمعيات الاسلامية في هذه الدول . وقد ورد فيه بالنسبة الى الجمعيات الاسلامية في سوريا ولبنان — من بين هذه الجمعيات المتعاضد الاسلامي ببيروت — ان الحكومة المصرية تدفع مرتبات المعارين ونفقات سفرهم . هم واسرهم ، ذهباً وابلداً مرة واحدة في بداية الاعارة ، ثم في نهايتها . ولم ترد في هذا القرار اية اشارة الى تكاليف نقل امتعة هؤلاء المعارين ومقتضى ذلك الا تتحمل الحكومة المصرية نفقات نقل امتعتهم اذ الاصل ان تتحمل الدول والجمعيات المستعمرة نفقات سفر المعارين اليها ومرتباتهم ومن ثم يكون تحمل الحكومة المصرية نفقات سفرهم ومرتباتهم من قبيل الاستثناء الوارد على خلاف هذا الاصل فلا يتوسع في تفسيره ولا يقلس عليه ، بل يقدر بقدره ويتحدد بحدوده .

(طبع ١٩٧٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٨)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

مدة اعارة مابل بمؤسسة عامة تدخل ضمن المدة المحسوبة ضمن الماشى او المكافاة — تتحمل المؤسسة حصة رب العمل في الاشتراكات الواجب اداؤها طبقاً لاحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الحكم :

ان مدة اعارة الطامن من الجهة المطعون ضدها (البنك الرئيسى للاتمان الزراعى) الى حكومة جمهورية الين تدخل ضمن مدة خصته بها اذ لا تنقطع خلالها صلته الوظيفية بها ، بل تبقى مستمرة ويعتبر فيها كما هو لو كان قائماً بعمله الاصلى حكماً . وتدخلى بوجه خاص ضمن المدة المحسوبة فى المعاشى او المكافاة ، على ما يقضى به صراحة نظم العابلين بالشركات والمؤسسات العامة سواء فى ذلك الصادر به قرار رئيسه الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المطبق عليها باعتبارها مؤسسة عامة

مقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بـسريانه على
العاملين بالمؤسسات العامة أو الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم
٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ اللذان وقعت الاعارة في فترة نفاذ احكامه ، اذ تنص
المادة ٣٩ من القرار الاول على ان تدخل مدة الاعارة في حساب الماش
أو المكافاة وهو ما نصت ايضا عليه المادة ٣٥ من القرار الثاني ، وعلى
هذا يؤدي عنها الاشتراكات الشهرية المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ سواء في ذلك تلك التي تؤتيها الجهة المطعون ضدها
من العاملين فيها بصفتها رب العمل أو تلك التي يؤديها هؤلاء العاملون اذ
انه طبقا للمادة ٤ منه يكون التأمين وفقا لاحكام هذا القانون الزاميا بالنسبة
الى جميع اصحاب الاعمال والعاملين لديهم ، ولا يجوز طبقا للفترة الثانية
منها تحميل العاملين اى نصيب في نفقات التأمين الا فيما يرد به نص خاص
ومما لذلك اخذ بعموم عبارة نفقات التأمين « واطلاقها عدم جواز تحميل
العامل باى نفقات تأمينية. غير ما نص عليه القانون وهو ما يستتبع حتما
وبحكم اللزوم عدم جواز تحميلهم بنصيب صاحب العمل في الاشتراكات
التأمينية ، ولا يجوز الاتفاق على ما يخالف ذلك ومن ثم لا يتحمل المعار على
مقتضى ذلك بحصة رب العمل عن مدة اعارته ، اذ ليس في القانون نص
يقضى بذلك بل انه ينص في المادة ١٥ على التزام رب العمل بأداء الاشتراكات
التي يؤديها لحساب المؤمن عليهم « العاملين لديه » كاملة حتى لو كان العقد
موقوعا ، ولا يستثنى من ذلك الا مدة التجنيد الذي يعلى فهو والمقابل
من اداء الاشتراكات عنها ، ونص المادة ١٢٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى الذى يحمل العامل بحصة رب العمل عنها
مستحدث بالنسبة الى الخاضعين من قبله للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ،
ولا تعلق له بواقعة الدموى ، اذ لا ينطبق عليها .

ولما تقدم يكون الطامن على حق في طلبه حساب مدة اعارته ضمن مدد
الخدمة المحسوبة في استحقاق المكافاة الاستثنائية ، وفي طلبه تحميل
المؤنسة المظلمون ضدها بحصة رب العمل في الاشتراكات الواجب اداؤها
عنها طبقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعى .

ثامسة رقم (٦٠)

المادة :

العاملون الحنيون بالدولة — أثارهم أو نحبهم الى جهات تطبيق احكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية — التزام هذه الجهات بالتأمين عليهم من اصابات العمل — اصابهم باصابة عمل تؤدي بحياتهم انشاء العودة من العمل المتدرب اليه تعطى للمستحقين منهم في المعاشن الحق في اسقى المعاشين المترتبين على القانونين رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستفحيها وعمالها الحنيين والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية المرافق للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية والعمل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ نص على أن :

« تسرى احكام هذا القانون على جميع العاملين وكذا المتخرجين منهم كمال يسرى على العاملين من اعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية ويستثنى من الخضوع لاحكامه الفئات الآتية :

(١) العاملون في الحكومة والهيئات والمؤسسات الصناعية ووحدات الاسرة المحلية المنتمين باحكام قوانين التأمينات والمعاشات . (ب) (ج) »

وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن :

* تلتزم الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية بمعالجة العاملين فيها وبدفع التعميمات المقررة لهم ولتأنا لاحكام الباب الرابع من هذا القانون او أى قانون أفضل للمصاب .

وتنص المادة الرابعة من ذات القانون على أن :

« يتكون التأمين في الهيئة وتتا لاحكام هذا القانون الزاميا بالنسبة الى جميع اصحاب الاعمال والعاملين كديهم » .

ولا يجوز تحميل العالين اى نصيب فى نفقات التأمين الا فيما يرد
به نص صريح .

« وتنص المادة ١٩ من هذا القانون والواردة فى الباب الرابع الخاص
بتأمين اصحاب العمل على انه :

« مع مراعاة احكام المادة ٢ من هذا القانون تسرى احكام هذا
التأمين على عمال الزراعة المشتغلين بالالات الميكانيكية والمعرضين
لاحد الامراض المهنية ... » .

كما تنص المادة ٢٠ على ان :

تتكون اموال هذا التأمين (اصابة العمل) مما يأتى :

(١) الاشتراكات الشهرية التى يؤدنها صاحب العمل لحساب هذا
التأمين بواقع ٣ ٪ من اجور المؤمن عليهم .

(ب) ربح استثمار هذه الاموال ... » .

وتنص المادة (٢٠) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون
التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها الخنيين على ان
« يسوى المعاش فى حالة الفصل بسبب الوفاة او عدم اللياقة الصحية
نتيجة لاصابة عمل على اساس ... ولا تسرى الاحكام الخاصة بتأمين
اصابة العمل المنصوص عليها فى قانون التأمينات الاجتماعية على من
تنتهى خدمتهم للاسباب المتقدمة » .

وبما ان هذه النصوص جميعها ان المشرع تناول بالتنظيم موضوع
اصابات العمل سواء فى مجال احكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار
قانون التأمينات الاجتماعية او فى مجال احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣
باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها
الخنيين . ومع ذلك فان تنظيم موضوع اصابات العمل لم يتناول مراعاة
الحكم الواجب الاتباع فى الحالات المماثلة الامر الذى لا يخلص به من
الرجوع الى القواعد العامة فى هذا الصدد .

ومن حيث انه ينمى في صدد انحلال المروضة التمييز بين علاقات
قانونيتين .

العلاقة الاولى : وهى علاقة قانونية تربط بين العامل وبين الجهة
المتعين فيها أصلاً للعامل بالحكومة تربطه بها علاقة قانونية يحكمها القانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سلف الفكر .

العلاقة الثانية : وهى علاقة قانونية تنشأ فيها لو أمر العامل المذكر
او انتدب الى إحدى الجهات التى تطبق القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار
اليه ويكون طريق هذه العلاقة للعامل للمعار او المنتدب من ناحية والجهة
التي أمر للعامل او انتدب اليها من ناحية اخرى .

ومضى استبان ذلك فان وقوع اصابة عمل للعامل الحكومى المعار الى
أحدى الشركات التى تطبق القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون
التأمينات الاجتماعية - أثناء مدة اعازته - ايز يترك آثار العلاقة القانونية
التي تربط بين هذا العامل المعار بالشركة المعار اليها وهى آثار يحكمها
القانون المذكور .

ومن حيث انه على مقتضى ذلك فبمضى كانت الاصابة التى لحقت للعامل
أثناء مدة اعازته الى الشركة غير مؤدية الى انتهاء خدمته فانه يفيد من احكام
القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وتلزم الشركة المعار اليها - تبعاً لذلك -
بالتأمين عليه ضد اصابات العمل . وهو ما يجسق على حالة السيد / ...
العامل بمصنع ٢٣٣ الحريى الخاضع للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فى علاقته
بالمصنع والمعار الى الشركة المصرية للانشاءات المعدنية : (ميتكو) التى
ينطبق فى شأن علاقته بها احكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - بما لحقه
من اصابة أثناء مدة اعازته للشركة المذكورة يرقب له - حقاً - فى الاملاة من
احكام هذا القانون الاخير وتلزم الشركة المعار اليها بالتأمين عليه ضد
اصابات العمل .

واخذاً بذات الإيسر المتقدمة وفي ضوء العلاقة القانونية المزدوجة التي تربط بين العامل وجهته الأصلية من ناحية وبين الجهة المصار أو المنتخب إليها من ناحية أخرى متى كانت الإصابة لحقت العامل أثناء مدة إعارته أو نفيه إلى جهة أخرى غير جهته الأصلية مؤدية إلى وفاة العامل كالمثال في حالة السيد المرحوم / . . . الذي كان يعمل بالإدارة القانونية لشركة مطاحن ومخابز شبيل القاهرة الخاضعة للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وانتخب للعمل بالمؤسسة المصرية العامة للمطاحن والصوامع والتبويل في غير أوقات العمل الرسمية وهي جهة خاضعة للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وأصيب إصابة عمل أودت بحياته أثناء عودته من العمل المنتخب إليه إلى منزله - فمن الواجب الناجمة عن هذه الإصابة أنهت خدمته في تطبيق القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي يحكم علاقته بالشركة المعتبرة جهته الأصلية كما أنها أيضاً أنهت خدمته في تطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذي يحكم علاقته بالمؤسسة المنتخب إليها .

ومن شأن ذلك أن يكون للمستحقين من هذا العامل الحق في أسخى المعاش المترتبين على القانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٦٣ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أحقية السيد / بالإفادة من أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية باعتباره معاراً للشركة المصرية للإنشاءات المعدنية (ميتالكو) وظلزم هذه الشركة بالتأمين عليه ضد أصيبت العمل .

كما يكون للمستحقين من العامل المرحوم / الحق في أسخى المعاشين في تطبيق أحكام القانونين رقمي ٦٣ لسنة ١٩٦٤ و ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سائلي الذكر .

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

الموظف المتعبد أو المصار — تحمل الجهة التي يتبعها لمعاشته أو مكافأته عن مدة خدمته دون الجهة التي يعمل بها — مثال بالنسبة لرجال البوليس الذين يكفون بخدمات في المجالس البلدية .

ملخص الفتوى :

ان القاعدة هي ان الجهة التي يتبعها الموظف هي التي تتحمل معاشه أو مكافأته عن مدة خدمته ولو نذب للعمل أو اُحير الى جهة أخرى .

وقد طبق كلب وزارة المالية الدورى الصادر في يناير ١٩٥٥ هذا المبدأ تطبيقاً سليماً ، اذ قضى بتحمل ميزانية الدولة مكافآت رجال البوليس المدرجة وظلتهم بميزانية البوليس ، سواء كانوا يعملون بخدمة البوليس أم بالمصالح الداخلة في ميزانية الدولة أو الخارجة عنها أو كانوا مكلفين خدمات للهيات أو الشركات أو الأفراد مقابل محاسبتهم على تكاليف هذه الخدمات .

ومن ثم فان المجلس البلدى لمدينة القاهرة غير ملزم بأداء نصيب من مكافآت مدة خدمة رجال البوليس مقابل قيمتهم بأداء بعض الخدمات على مجلس ، ما داموا تابعين لوزارة الداخلية ووظلتهم مدرجة بميزانياتها .

(انتهى ٨٢ — في ١٩٥٧/٩/٧)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

نظام الاعارة — استعراض لوضعه القانونى — عدم استحقاق الموظف المصار عند انتهاء اعارته لتكفاته عن مدة اعارته — من الجهة المستعيرة .

ملخص الحكم :

ان الاعارة نظام قصد به تزويد الجهات المستعمرة بخبرة من موظفي الدولة للاستفادة منهم والافادة من خبرتهم ومن شأن هذا النظام ان سيوفر الموظف المعار في علاقة مزدوجة يرتبط فيها بالموظفة التي كان يشغلها قبل الاعارة كما يرتبط في ذات الوقت بالموظفة التي يشغلها بطريقة الاعارة . وهذا النظام يجد سنده القانوني في احكام المادتين ٥١ ، ٥٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٥٥ بشروط الاعارة واجراءاتها والذي يوضح منه ان وظيفة المعار تعتبر خالية في الجهة المعار منها وتتصل علاقة الموظف بها على الرغم من ذلك تتدخل مدة الاعارة في حساب المعاش أو المكافأة واستحقاقه العلاوة الدورية والترقية اذا حل دوره وعودته اليها عند انتهاء الاعارة اذا كانت خالية او الى وظيفة خالية من درجته كما انه في ذات الوقت يقوم باحياء الوظيفة المعار اليها وتحمل الجهة المستعمدة رتب الموظف أثناء الاعارة وعلى ذلك لا يصح اعتبار الموظف المعار ضمن موظفي الجهة المستعمرة ذلك انه من موظفي الجهة المعار منها ويحكمه وضع قانوني خاص بانشاء الاعارة . ويتلخص في ذلك إمكانية انتهاء الخدمة لا تصرف الا عند انتهاء خدمة الموظف بجهته الأصلية (المعيرة) فلا يصح في حالة الاعارة فلا يمكن القول بان خدمة الموظف المعار قد انتهت بل القول يكون ان مدة اعارته وهي المدة المعار فيها تدخل ضمن مدة خدمته المحسوبة في المعاش أو المكافأة في وظيفته الأصلية ولا يجوز بحال حسابها مرتين ، الأولى عند انتهاء اعارته والثانية عند انتهاء خدمته لذلك مساهمة لهذه الخصوية في المعاش أو المكافأة لا يمكن تقريرها الا القانون . لذلك فان الموظف المعار لا يستحق مكافأة انتهاء مدة اعارته من الجهة المستعمرة .

(طعن ١٣٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/١٤/٢٤) .

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

لجنة التقاعد المصرية — موظفو الحكومة المعارون لها أو المتدربون للعمل بها — عدم جواز منحهم مكافآت ترك الخدمة عند انتهاء مدة إندماجهم

تواخا لهم - وجوب استرداد مكافآت نهاية الخدمة التي صرفتها اللجنة
الى هؤلاء الموظفين .

ملخص الفتوى :

قررت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بفتاها رقم ٩٢٤
المؤرخة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١ أن لجنة القطن المصرية تعتبر
من المؤسسات العامة ذات المزايا المستقلة . ومن ثم فهي من الهيئات
المخاطبة بالتكامل قوانين المعاشات في شأن حظر الجمع بين أكثر من معاش
أو مكافأة ، ومتى كان ذلك ينافي ما كان يجوز للجنة أن تمنح موظفي الحكومة
المنتدبين أو المعارين للعمل بها مكافآت ترك خدمة من مدة تدبرهم أو أعارتهم .
ولذا يجوز لهذا الحظر تمنع استرداد ما دفع من مكافآت باعتباره زده غير
المستحق .

ولا يجوز - طبقا لقوانين المعاشات - أن يحصل الموظف على أكثر
من معاش أو مكافأة عن مدة خدمة واحدة ، وبما دام الموظفون المنتدبون
أو المعارون للعمل بلجنة القطن يستطيعون معاشا أو مكافأة بحسب
الاحوال من مدة تدبرهم أو أعارتهم للجنة القطن ، فانه ليس من حقهم أن
يحصلوا على مكافآت أو معاشات أخرى من هذه المدة ذاتها ، بما دأبت
الفترة الزمنية واحدة ، وبما دأبت هذه المدة تدخل ضمن الحد المحسوبة
على المعاش في جهاتهم الأصلية المنتدبين أو المعارين منها .

هذا ولا محل للقول بأن المكافآت التي تصرفها لجنة القطن الى موظفي
الحكومة المنتدبين أو المعارين اليها بمناسبة انتهاء خدمتهم باللجنة -
لا تعتبر مكافآت ترك خدمة بالمفهوم القانوني ، وانما هي - في نظر القانون -
بهذا الرأي - مكافآت من نوع خاص تقديرا لهم على الجهود التي بذلوها
لإنهاء مهامهم باللجنة - لا محل لهذا القول ذلك أنه مستند بهلاء من
قرار لجنة القطن المصرية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٢ من أغسطس
سنة ١٩٥٧ أن هذه المكافآت قد منحت الى الموظفين المعارين أو المنتدبين
الى اللجنة عند انتهاء مدة خدمتهم باللجنة ومكافآت مدة خدمة وتطبيقا
لقرار اللجنة الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ في شأن مكافأة

الخدمة للمعارين أو المنتدبين بواقع مائة شهر واحد شاملا لامانة
غلاء المعيشة من كل سنة خدمة ، ومتى كان ذلك ، وكان منح
المكافآت — محل — البحث — انما يتم بمناسبة انتهاء الخدمة وطبقا
لقرار لجنة القطن الصادر في شأن مكافآت مدة الخدمة ، فلا يستساغ
القول بعد ذلك بان هذه المكافآت لا تعتبر مكافآت ترك خدمة بالمعنى
المفهوم ، اذ انها كذلك ، ولما كانت قد صرفت بدون وجه حق ودون
ان تقوم هذه على اساس سليم من القانون ، فيتمين — والحالة هذه عديم
جواز صرفها واستردادها بل دفع منها باعتباره رد غير المستحق .

لذلك انتهى الراى الى انه لا يجوز للجنة القطن المصرية منح مكافآت
ترك الخدمة الى موظفى الحكومة المعارين الى المنتدبين للعمل بها عند
انتهاء مدة خدمتهم ، ويلزم ترتيبا على ذلك استرداد ما صرفته اللجنة
الى هؤلاء الموظفين من مكافآت باعتبارها مبلغ غير مستحقة لهم .

(فتوى ١٨٧ — لى ١٥/٣/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

لجنة القطن المصرية — موظفو الحكومة المعارون لها أو المنتدبون
للمعمل بها — منح جواز منحهم مكافآت ترك الخدمة عند انتهاء مدة
انتدابهم أو اعارتهم — وجوب استرداد مكافآت نهاية الخدمة التى صرفتها
للكلجنة الى هؤلاء الموظفين اعتبارا من اعادة تشكيلها بقرار مجلس الوزراء
الصادر فى ٢٦ من نوفمبر ١٩٥٢ — لا يغير من هذا النظر ما اثارته اللجنة
من عدم تطبيقها لنظم قوانين المناقصات على موظفيها ، او ما قامت بصرفه
الى الموظفين المنتدبين والمعارين اليها من مكافآت ليست مكافآت ترك خدمة
بالمعنى المفهوم لهذه المكافآت ، او ان مندوبها لم يحضر جلسات الجمعية
العامة للقسام الاستشارى عند نظر هذا الموضوع .

ملخص الفتوى :

سبق ان رأت الجمعية العمومية انه لا يجوز للجنة القطن المصرية
منح مكافآت ترك الخدمة الى موظفى الحكومة المعارين أو المنتدبين للعمل

بها عند انتهاء مدة خدمتهم ، ويلزم ترتيباً على ذلك استرداداً مبالغاً صرفته
اللجنة إلى هؤلاء الموظفين من مكلفات باعتبارها مبلغ غير متعلقة لهم .
وقد اقبلت الجمعية العمومية رأيها هذا على أن لجنة القطن المصرية تعتبر
من المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة ، ومن ثم فهي من الهيئات
المخاطبة بأحكام قوانين المعاشات في شأن حظر الجمع بين أكثر من مجلس
أو مكلفاة .

وقد كشفت الجمعية العمومية بقضاياها هذه وفتواها الصادرة بجلنة
١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ عن السنة القانونية للجنة القطن المصرية منذ
انشائها واعتبرتها مؤسسة عامة تتبع بشخصية معنوية مستقلة عن
شخصية الدولة وذات ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة ، فلا مجال
بعد ذلك لبحث كيان اللجنة من جديد . بعد إذ حسم الامر في هذا الشأن
بفتاوى الجمعية بجلستها المقودة في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٩ و ١٥
من نوفمبر سنة ١٩٦١ و ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٤ سواء من حيث
اعتبارها مؤسسة عامة أو من حيث استقلال ميزانيتها أو من حيث اعتبار
موظفيها موظفين عموميين .

وبن حيث أنه متى كانت قوانين المعاشات لا تجيز الجمع بين أكثر من
مجلس أو مكلفاة فإنه لا يجوز للجنة القطن أن تمنح الموظفين الحكوميين
المنتسبين أو المحاربين إليها مكلفات نهلية مدة خدمة ، ماداموا بذلك
سيخلفون أمراً مخطوراً عليهم ، وهو عدم جواز الجمع بين أكثر من مجلس
أو مكلفاة ، وقد حظرت ذلك قوانين المعاشات المخاطب بها هؤلاء الموظفون
والواجبة السريان في حقهم . فإذا خولف هذا الحظر تعين على الموظفين
المخالفين الرد ، والتمس للجنة بالاسترداد - استرداد ما دفع بغير
حق - ويتم الرد ويلزم الاسترداد منذ أن قبلت اللجنة بصرف هذه
المكلفات . وقد ذكرت اللجنة في مذكرتها الأخيرة أنها قد درجت على هذا
الصرف اعتباراً من تاريخ إعادة تشكيلها بقرار مجلس الوزراء الصادر
في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ . بكل ما صرف من مبلغ بمكلفات مدة الخدمة
من هذا التاريخ . الذي تقرر اللجنة أنها درجت على صرف هذه المكلفات
ابتداء منه - إلى الموظفين الحكوميين المنتسبين أو المحاربين إلى اللجنة
هذا الصرف يكون باطلاً ومخالفًا للقانون مادام أن هؤلاء الموظفين الحكوميين

محظير عليهم ان يجمعوا بين اكثر من معاش او مكافاة ، وما دامت مسد
فرضهم او اعلوتهم الى اللجنة تتدخل ضمن المدد المصوية في المعاش .
ولا يثير من هذا فانظر ان لجنة العطن لا تطبق على موظفيها نظم قوانين
المعاشات - كما جاء بمذكرتها الأخيرة - وذلك ان الحظير مفروض على
الموظف على مكافاة من مدة خدمته باللجنة يكون قد جمع بين مكافاة ومعاش
او بين مكافأتين حسب الاحوال ، وهو امر ممنوع عليه ، وعند مخالفتهم
يتمين للرد ، ويجب على اللجنة الاسترداد ، ويتم ذلك الاسترداد في المدد
في الاجراءات والمقاولات الخاصة بالاسترداد غير المستحق .

هذا ولا حجاج فيما ذهبت اليه اللجنة في مذكرتها من ان ما قامت
بمضمره من مكافآت ليس مكافآت ترك خدمة بالمعنى المفهوم لهذه المكافآت -
وذلك ان هذا القول مردود بنا سبق ان استبانته الجمعية العمومية في
مروعة الأخيرة الصادرة في هذا الموضوع بجلستها المقودة في ٢٦ من يناير
سنة ١٩٦٤ - من ان المستفاد بجلاء من قرار لجنة العطن الصادر بجلستها
المقودة في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٧ ان هذه المكافآت قد صرفت الى
موظفي الحكومة المنتدبين او المعارين الى اللجنة عند انتهاء مدة خدمتهم
في مكافآت ترك خدمة ، وكان صرفها يتم طبقا لقرار اللجنة الصادر في ٢١
من ديسمبر سنة ١٩٥٠ في شأن مكافآت مدة الخدمة للمعارين او المنتدبين
بوقف مرتبه شهر واحد شطرا لإعانة فلاء المعيشة من كل سنة خدمة .

اما بالنسبة الى ما اثارته اللجنة لأول مرة في مذكرتها الأخيرة من ان
مخدوبا عنها لم يحضر بجلسات الجمعية العمومية عند النظر في هذا الموضوع
فان الثابت ان اللجنة لم تطلب ذلك ، وهو امر كان جائزا لو انما طلبته . .
والمقصود بذلك الحضور هو ايضاح وجهة نظر اللجنة . ووجهة نظرها
كانت واضحة تماما ، ولم يكن خاليا على الجمعية أية وجهة من وجهات
النظر ، بل لقد قلب الموضوع على جميع وجوهه وانتهى رأى الجمعية
الى عدم جواز صرف هذه المكافآت ، وليس في مذكرة اللجنة اى جديد
يمكن ان يغير من الرأى الذي خلصت اليه الجمعية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز للجنة القطن المصرية صرف مكالآت ترك الخدمة الى الموظفين الحكوميين المنتدبين أو المعارين الى اللجنة عند انتهاء مدة نحبهم أو اعارتهم ، ويلزم ترتيبا على ذلك استردادها صرفته اللجنة منذ تاريخ اعادة تشكيلها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ — الى هؤلاء الموظفين من مكالآت ، اذ أنها مبالغ غير جائز صرفها اليهم ، ويتم الاسترداد بالنسبة الى كل ما صرف موطبقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الشأن .

• (فتوى ٩٣٥ — في ٣/١١/١٩٦٤) •

اعـنـقـة اعـنـقـة اعـنـقـة

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادران في ١/٣٠ و ١٦/٨/١٩٤٤ - تقريرهما استحقاق موظفي الدرجة التاسعة للاعانة الاجتماعية بالشروط الواردة فيهما - تقرير وزارة المالية بكتبتها المؤرخ ١٨/١/١٩٤٥ صرف الاعانة لموظفي الدرجات الخصوصية الموازية للدرجة التاسعة من باب القياس .

ملخص الحكم :

ان السلطة العامة - اذ وضعت قاعدة تنظيمية - فانه يكون من حقها ان تلغيها او تعدلها حسبما يقتضيه المصالح العام ، كما انها تملك تفسيرها لاجلاء ما بها من غموض او ازالة ما فيها من تناقض ، ولكن لا يجوز لسلطة ادنى في مدارج التشريع ان تلغى او تعدل قاعدة صادرة من سلطة اعلى او ان تضيف اليها احكاما جديدة ، كما انها لا تملك تفسيرها ، الا بتفويض خاص بالتفسير من السلطة التي اصدرتها ، فان هي فعلت شيئا من ذلك كان عملها باطلا لغروجه من مدار اختصاصها . واعمالا لهذه الاصول تكون وزارة المالية - اذ قررت في كتابها رقم ١٨/١/٩٤ المؤرخ في ١٨ من يناير سنة ١٩٤٥ الموافقة على صرف الاعانة الاجتماعية للمستخدمين الذين يشغلون درجات خصوصية خارجة عن الهيئة توازي الدرجة التاسعة في مربوطها او تزيد عليه - قد وقع قرارها باطلا ، سواء اعبر انه معدل لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في شأن الاعانة الاجتماعية او مفسرا لقواعدها ، ذلك لان وزارة المالية سلطة ادنى في التشريع من مجلس الوزراء ، ولا يجوز لهذه السلطة الادنى ان تعدل قاعدة وضعتها تلك السلطة الاعلى ولا ان تفسرها ، لعدم تفويضها بذلك بنص صريح منها . هذا فضلا عن انه لا يجوز تطبيق القاعدة التنظيمية بطريق القياس في الحالات التي يترتب عليها تحميل الخزانة العامة باعباء مالية ، ومن ثم فلا يجوز قياس الدرجات الخارجة عن الهيئة على الدرجات التاسعة الداخلة في الهيئة لانزال حكم الثانية على الاولى الا بنص صريح من السلطة المختصة قانونا ، حسبما سلك البيلان .

(طعن ٦٧٨ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٤)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

قرارات مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير ، ١٢ ، ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٤٤ بشأن تقريرهما ببلغ جنبيه واحد تمنح للتوظيف عند زواجه لاول مرة - صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من يولية سنة ١٩٥١ بقطع مبلغ

الامانة من اول الشهر التالى لتاريخ طلاق الزوجة او وفاتها - الاعتماد في ذلك بتاريخ وقوع الطلاق بصرف النظر عن كونه رجما او بائنا ودون ارتباط باستحقاق المطلقة نفقة خلال فترة العدة .
بمخصص القنوى :

قرر مجلس الوزراء بجلسته المتعقدة في ٣٠ من يناير ، ١٢ / ٢٢ من اغسطس سنة ١٩٤٤ ، منع امانة اجتماعية بصفة مرتب اضافي ، مقدارها جنيه واحد في الشهر ، وذلك عند زواج الموظف لأول مرة . على ان تقطع هذه الامانة عند وفاة الزوجة او طلاقها . وفي ٢٩ من يولية سنة ١٩٥١ اصدر مجلس الوزراء قرارا يقضى بان « يستقطع مبلغ الامانة الاجتماعية من اول الشهر التالى لتاريخ طلاق الزوجة او وفاتها » .

وبما ذلك ان الامانة الاجتماعية انما تمنح للموظف عند زواجه لأول مرة ، وتقطع عنه بوفاء الزوجة او طلاقها ، وذلك من اول الشهر التالى لتاريخ الوفاة او الطلاق ، بمعنى ان الحق في الامانة الاجتماعية المشترط اليها انما ينشأ بالزواج ، وينتفى بالتفويت او الطلاق .
والواضح من نصوص قرارات مجلس الوزراء سابقة الذكر ان القاطن في قطع الامانة الاجتماعية ، هو وقوع الطلاق ، بصرف النظر عما اذا كان رجما او بائنا ، ودون ارتباط للزوجة المطلقة من نفقة على زوجها خلال فترة عدتها . فاذا ثبت وقوع الطلاق ، وجب ان تقطع الامانة الاجتماعية ، اعتبارا من اول الشهر التالى لتاريخ وقوعه ، دون ان يترأخى ذلك الى انتهاء العدة . اذ لا مجال للاجتهاد مع صراحة النص ، كما وانه لا يجوز التوسع في تفسير القواعد التنظيمية التي ترتب اعباء مالية على الخزانة العامة .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم استحقاق الموظف للامانة الاجتماعية - عند طلاق زوجته - اعتبارا من اول الشهر التالى لتاريخ وقوع الطلاق ، ومن ثم فان السيد / لا يستحق الامانة الاجتماعية اعتبارا من اول نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، وهو اول الشهر التالى لتاريخ وقوع طلاقه لزوجته .

(بتاريخ ٢٠٧٣ - في ١٧/١١/١٩٦٢)

كاسيدة رقم (٦٧)

المجلس

قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١/٣٠ بقواعد منح امانة اجتماعية -
كتاب المالية الدورية رقم ٣٢٤ - ٢٠٢/١ الصادر في ١٩٤٤/١/١ -
مخالفته للقرار المذكور - لا يعتد به .

ملخص الفتوى ١٠٤

ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١/٣٠ على انه « تقرر منح علاوات اجتماعية مقدارها جنيه شهريا مقدرا زواج الموظف لأول مرة ونصف جنيه لكل مولود يزرى له حتى المولود الثالث ويتقرر المنح على من يكون راتبه اقل من ٢٠ جنيها » . كما ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ على انه « تقطع الاعانة عند بلوغ ماهية الموظف عشرين جنيها في الشهر » . الا ان كتاب المالية الدورى رقم ف ٣٣٤ - ١ / ٣٠٢ الصادر في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ ، ينص في البند ١٥ منه الخاص بالعلاوة الاجتماعية على ما ياتي . « تمنح علاوة اجتماعية بصفة مرتب اضافي مقدارها جنيه واحد شهريا وتقرر هذه الامانة على من يكون راتبه اقل من ٢٠ جنيها ، بحيث لا يجاوز بها هذا القدر » .

وبين من ذلك ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١/٣٠ ، قد قرر منح علاوة اجتماعية مقدارها جنيه واحد شهريا ، لكل موظف لا يزيد راتبه على عشرين جنيها عند زواجه لأول مرة ، وكذلك منحه علاوة اجتماعية قدرها نصف جنيه شهريا لكل مولود يزرى له حتى المولود الثالث ، فان هذا القرار بمبرراته تلك قد جاء عاما مطلقا ، لم يشترط لمنح العلاوات الاجتماعية الا ان يكون راتب الموظف اقل من عشرين جنيها ، ولم يقيد المنح بقيد آخر . ويتضح مما تقدم ان الموظف يستند مركزه القانونى الذاتى من هذا القرار مباشرة دون حاجة لاصدار قرار فردى فى هذا الشأن . ولما كان القرار الادارى يقوم على ركنين اساسيين هما : قصد احداث اثر قانونى ، وامكان ترتيب هذا الاثر ، فاذا كان المركز القانونى موجودا فعلا بقوة القانون ، فان العمل الذى ياتيه الرئيس المباشر لا يكون قرارا اداريا ليقدر بركنا من اركانه الاساسية ، ومن ثم لا يكون الا اجراء كتابيا لمركز قانونى بالفعل ، ولما كان منشور وزير المالية الصادر بكمية تنفيذ القرار السالف الذكر لم يقصد به انشاء مركز قانونى معين ، بل قصد به مجرد بيان كيفية تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر فى الحدود التى صرح بها ، ومن ثم لا تتوافر لهذا المنشور اركان القرار الادارى بمعناه القانونى وحى قصد احدث مركز قانونى وامكان ترتيب هذا الاثر ، ويعتبر - والحالة هذه - من قبيل الاعمال المادية التى لا ينجم عنها نشوء مركز قانونى معين ، ويكون قرار وزير المالية الصادر بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء عديم الاثر لا يكسب اية حصة .

(فتوى ٦٤ - فى ١١٥٦/١/١٦)

المقدمة :

الامانة الاجتماعية - صحتها للموقف الارثوذكسي اعتبارا من اول الشهر التالي لمعد الزواج القانوني - عدم الاعتداد بتاريخ الزواج المدني .
ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/٧/٢٩ في شأن جوامع صرف اعانة غلاء المعيشة ، يقضي بان تزداد هذه الامانة او تخفض اعتبارا من اول الشهر التالي لتاريخ ميلاد الاولاد او وفاة احدهم او زواج البنات او تكسب أحد الاولاد ، وفيما يخص بالامانة الاجتماعية ، تصرف هذه الامانة من اول الشهر التالي لمعد الزواج . وقد نص الامر العالي الصادر في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ بتنظيم طائفة الانبياط الارثوذكسي في مادته السادسة عشرة على انه « من وظائف المجلس المذكور ايضا النظر فيما يحصل بين أبناء الملة من الدماوى المتعلقة بالاحوال الشخصية الواضحة كزواجها بكتاب الاحوال الشخصية الذي صار نشره مع قوانين المحاكم المخططة » . ولما كانت دماوى الزواج وما يتعلق بالصل في صحته او بسخه والحكم بالطلاق او الفرقة او بالطاعة هي لخص مسائل الاحوال الشخصية لما لها من صبغة دينية ، وبالتالي فانها تدخل في اختصاص المجلس الى الذي يطبق عليها قانون الاحوال الشخصية الخاص بهذه الملة .

وقد خربت المادة ١١ من كتاب الخلاصة القانونية للاحوال الشخصية للاتباط الارثوذكسي الزواج بانه « اتفاق رجل وامرأة اتفاقا ظاهرا بشهادة وصلاة الكهروس واختلاط عسيتيها اختلاطا شرعيا محصلا لغاياته للمعتبرة » . وكذلك نصت المادة ٣٣ من الكتاب سالف الذكر ان « التصرى في الشريعة المسيحية المقدسة محرم لانه خارج عن التزويج المباح على ما تقدم بيانه فهو زنا ظاهر ومستمر ، فمن كانت له سرية وكان غير متزوج فلينترق منها ويتزوج ككنيلوس المسيحي بن يريد من المؤمنين الاحرار وان كانت السرية حرة مؤمنة واحلا لزواجه ويريد الابتزان الشرعى بها فيعقد زواجه بها بالاكيل المسيحي وان خالف ذلك واستمر في التصرى كان مستوجبا للعقوبات الكنسية » .

وعلى ذلك نقانون الاحوال الشخصية الخاص بملة الانبياط الارثوذكسي ، يرى ان الزواج عقد ديني ، يعين لكي تتوافر اركانته ، ان تتبع في شأنه المراسيم الدينية المقررة والتي بدونها لا يمكن القول من وجهة نظر هذا القانون بوجود زواج يعقد به من الناحية الشرعية ، ومن ثم فالمعد المدني

المحرر في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ لا يعتبر زواجا . ولا يترتب عليه آثار الزواج ، ولا يعتبر زواج الطلاق له وجد قانونا الا في ٧ من يناير سنة ١٩٥٤ ، كونه بطريق الذي تقدم فيه الى المرافعة حيث انقضى عقد زواجه في الشكل الدني . ولما كان قرار مجلس الوزراء في شأن املاء الفلام والمضطر عليه اتفقا ، يقضى بصرف الاعانة الاجتماعية من اول الشهر التالي لمعد الزواج ، فان الاعانة الاجتماعية تصرف للطلب من اول الشهر التالي لمعد زواجه لاذي تم قانونا ، ولا يعد في صرف هذه الاعانة بتاريخ زواجه الخس .

المقضى ١٩٠ - في ١٩٥٥/٦/٢١ .

المادة رقم (٦٩)

المادة :
اعتزال الخدمة . فصل بغير الطريق التقاعدي — الموظفون الذين اعتزلوا الخدمة طبقا لقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٢/١٢/١٦ والمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ — استحقاقهم للمعاشرة الاجتماعية عن المدة المضمومة لمدة خدمتهم .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ نصت على ان يصرف للموظف الذي تنقضى خدمته — طبقا لاحكام هذا المرسوم بقانون — الفرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة على اقساط شهرية ، فان لم يكن مستحقا لمعاش صرف له ما يعادل مرتبه عن المدة المضافة على اقساط شهرية . كما ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ نص على ان يصرف للموظفين الذين يعتزلون الخدمة مرتب منتقن او مرتب المدة الباقية لبلوغ سن التقاعد ايها اقل . ولما كان المرتب يشمل كافة الحقوق الدورية التي يستحقها الموظف سواء ما كان فيها من قبل الاعاقلة او الرواتب الاضافية ، ولما كان الشاع اراد استيفاء المراكز القانونية للموظفين الذين فصلوا بالطريق غير التقاعدي ، وكذلك الذين اعتزلوا الخدمة وفقا لقواعد التيسير على الموظفين غير المنتقن في اعتزال الخدمة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وذلك في الفترة المضمومة الى مدة خدمتهم ، لذلك فان الموظفين الذين اعتزلوا الخدمة طبقا لقرار مجلس الوزراء المشار اليه والمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ يستحقون المعاشرة الاجتماعية خلال المدة المضمومة لمدة خدمتهم .

المقضى ١٥٧ - في ١٩٥٦/١٠/١٨ .

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ بسريان أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على بعض الفئات - لا يجوز الاستناد الى الاعتراف الاعتبارية التي أنشأها للقول بمنح الموظف الملاوة الاجتماعية مادامت قد ألغيت قواعدها قبل العمل بهذا القانون - لا يجوز كذلك منح الموظف الملاوة الإضافية المنصوص عليها في المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ على مقتضى نتيجة التسوية - أساس ذلك ان هذه للملاوة منوطة بالدرجة المنقول اليها العامل طبقا للجدول المرفق لها القرار الجمهوري دون غيرها .

ملخص التبرير :

لما كانت القواعد والقرارات المتبعة بالامانة الاجتماعية قد ألغيت بالمادة ٩٤ من قانون نظام العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ في تاريخ سابق على القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ . فلا يجوز الاستناد الى الاعتراف الاعتبارية التي أنشأها لهم هذا القانون في منحهم الامانة الاجتماعية وكذلك لا يجوز منحهم الملاوة الإضافية المنصوص عليها في المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ لان الممول عليه في تطبيق المادة الرابعة سابقة الذكر هي الدرجة المنقول اليها العامل طبقا للجدول المرفق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وليس الدرجة المقررة طبقا لاحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ والذي لم يكن قد صدر بعد .

كما ان المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه اذ قضت في الفقرة (ب) بنقل العاملين الشافلين للدرجات الواردة في الجدول الثاني المرفق له الذين أمضوا فيها او يمضون حتى ٢١ اكتوبر سنة ١٩٦٤ محذرا لا تقل عن المدة المحددة قرين كل درجة إلى الدرجات المبينة بهذا الجدول وتصديق أتمدياتهم فيها من اول يوليو سنة ١٩٦٤ ، انما حدثت لاستكمال هذه المدد تاريخا معينا هو ٢١ اكتوبر سنة ١٩٦٤ وهو سابق على صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ ، والاصل (١٠م - ج ٥)

انه لا يؤخذ في الاعتبار عند تطبيق الحكم المنصوص عليه في الفترة (ب) من المادة الثالثة سالفة الذكر التفسير الذي نشأ سببه القانوني بعد ذلك وان ارتد بآثره الى الماضي .

(الموعودى ٢١٢٣ — فى ١٠/٢٣/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

المعاملون الذين طبق عليهم القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ بسريان احكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على العاملين المؤهلين الذين عينوا على وظائف مؤقتة او على اعتمادات غير مقسمة الى درجات او على ربط ثابت او على وظائف خارج الهيئة او عمالا باليومية — وجوب تدرج مرتباتهم بالمعلاوات — احقيتهم فى تقاضى الاعانة الاجتماعية طبقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة فى يناير وافسطس سنة ١٩٤٤ — احقيتهم كذلك فى تقاضى الصلاوة الاساقفية المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعانة لدرجاتهم الحالية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ بسريان احكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على العاملين المؤهلين الذين عينوا على وظائف مؤقتة او على اعتمادات غير مقسمة الى درجات او على ربط او على وظائف خارج الهيئة او عمالا باليومية نص فى مادته الاولى على ان « تسرى احكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية من تاريخ العمل به على المؤهلين الذين عينوا على وظائف مؤقتة او على اعتمادات غير مقسمة الى درجات او على ربط ثابت او على وظائف خارج الهيئة او عمالا باليومية وذلك متى استوفوا جميع الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون » .

وتضى فى مادته الثانية بان « لا تصرف عن الملحق القروى المترتبة على تنفيذ حكم المادة السابقة » .

ونص في المادة الثالثة على أنه « لا يجوز الاستئثار الى الاعتبارية أو الدرجة الرجعية التي يربتها هذا القانون للظن في القرارات الإدارية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون الخاصة بالترقيات أو التعيينات أو النقل » .

وواضح من هذه النصوص أن القانون أتك الذكر لم يكتف بال نص على سريان قانون المعادلات الفرانسية على طوائف العاملين المستفيدين من احتكابه وانما قضى في مادته الاولى بسريانه عليهم اعتبارا من تاريخ العمل به خرضا على تأكيد قصد المشرع الى تطبيقه عليهم باثر رجعى يرتد الى تاريخ العمل بالقانون المذكور . كما نص القانون صراحة في مادته الثانية والثالثة على الاثر المباشر بالنسبة للفروق المالية وبالنسبة للقرارات الادارية الصادرة بالتعيين او بالترقية او بالنقل .

وصياغة النصوص على النحو المتقدم تليد أن مشرع القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ اعتبر أن الاصل هو تطبيق قانون المعادلات الدراسية باثر رجعى ، والاستثناء هو تطبيقه باثر مباشر ، والا كان نص المادتين الثانية والثالثة زيدا لا لزوم له سيما وأن المادة الرابعة من القانون المذكور نصت على العمل به من تاريخ نشره .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فإن العاملين الذين طبق عليهم القانون المشار اليه يفيضون من أحكام قانون المعادلات الدراسية اعتبارا من تاريخ العمل به فينحون الدرجات والمرتبات المقررة لمؤهلاتهم بآلية ترجع الى التحاقهم بالخدمة أو حصولهم على المؤهلات أيها اقرب . مع ما يترتب على هذه الدرجات الرجعية والاكتينية الاعتبارية من آثار طبقا للقواعد القانونية القائمة آنذاك ولو كانت سابقة على العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ الا ما نصن هذا القانون على عكس صراحة .

ومما يؤكد هذا النظر ويؤيده أن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٤ نائسا وقت العمل به خطأ لم يكن موجودا من قبل للذين ثوابرت فيهم فتمتلك تطبيقه شأنه في ذلك شأن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ . وقد

تمت التسويات بالعمل تنفيذاً لأحكام ذلك القانون — رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ — على أساس تدرج مراتب العاملين الذين انحدوا منه وفقاً لأحكام الكدترات السابقة التي كان معمولاً بها منذ تاريخ دخولهم للخدمة رغم أن العمل بها كان قد انتهى في تاريخ نفاذ ذلك القانون . وقياساً على هذا يعمى أن تطبق على العاملين المستفيدين من أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ كافة النظم القانونية التي كانت سارية إبان العمل بقانون . المعادلات الدراسية الذي طبق على هؤلاء العاملين من تاريخ العمل به .

كما يؤكد هذا النظر أيضاً بما تضمنته المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ سلف الذكر ، فقد استعرضت هذه المذكرة المراحل التشريعية التي أتمت صدور القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وذلك فيما يتعلق بتحديد الموظفين المستفيدين من أحكامه وأشارت إلى ما طرأ على هذا القانون من تعديلات من بينها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ الذي قضى بعدم إعادة الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة أو المستخدمين الخارجيين من الهيئة أو عمال اليومية من أحكام قانون المعادلات الدراسية مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحكم الإدارية والقرارات النهائية الصادرة من اللجان القضائية وجهات الإدارة .

وأضافت المذكرة أن العاملين بالجهات التي لم يتم معظم موظفيها ومستخدميها ومآلها بمخاصمة الحكومة « لم يحصلوا على ما حصل عليه زملائهم في الوزارات الأخرى بطريق القضاء ، كما لم تتم الجهات التي يعملون فيها بتسوية حالاتهم كما فعلت باقي الوزارات فانسحبوا في وضع شاذ تأباه العدالة نتيجة للفرقة بينهم وبين زملائهم في الوزارات الأخرى . ورغبة في تحقيق تكافؤ الفرص بين العاملين في الدولة فقد رأى أعداد تشريع عام يقضى بتطبيق أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على جميع العاملين الموظفين والمستفيدين وعمال اليومية ممن لم يفيدوا من هذا القانون متى استوفوا جميع الشروط المنصوص عليها فيه لكي تتحقق المساواة بينهم وبين زملائهم في الوزارات الأخرى . وقد روعى في مشروع هذا القانون صالح الخزائن فنص في مادته الثانية على عدم صرف مبروقه مالية عن الماضي » .

وهكذا يبين بجلالة من استعراض المراحل التشريعية التي سبقت صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ — والتي شغفت الحكومة الى وفاتها — أن المشرع استهدف من وراء هذا القانون تحقيق المساواة بين العاملين المؤهلين، للذين عينوا على وظائف مؤقتة أو على امتداداته غير بقائمة الى درجات أو على ربط ثابت أو على وظائف خارج الهيئة أو عمالا باليومية ممن لم يبادروا الى مخابرة الحكومة والحصول على أحكام قضائية نهائية أو على تسويات ادارية بتطبيق قانون المعادلات الدراسية عليهم ، حين زلاتهم الذين صدرت لصالحهم مثل تلك الأحكام أو التسويات . ولم تكن هذه المساواة لتأتى إلا بارجاع اثر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ إلى الماضى ، أى الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .

وصدروا على فكرة الرجعية هذه ، صاغ المشرع نصوص القانون آلف الذكر نقض في المادة الاولى بأن الاصل في وقت سريان أحكامه هو تاريخ العمل بقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . وإذا كانت المادتان الثانية والثالثة قد نصتا على عدم صرف الفروق المالية المترتبة على تنفيذ أحكامه عن الماضى ، وعدم جواز الاستناد الى الاقدمية الامتجارية أو الدرجة الرجعية التي يرتبها هذا القانون للمعتمدين في القرارات الادارية السابقة الخاصة بالترقيات أو التعيينات أو النقل ، فلم يكن ذلك — كما تضمنت مذكرته الايضاحية صراحة — الا مراعاة لصالح الخزنة بما يؤداة أن الاصل في تطبيق أحكام ذلك القانون هو الرجعية والاستثناء في هذا الشأن هو الفورية . وهذا الاستثناء — الذى لا يجوز التوسع فيه أو التماس عليه — مقصور على حالتى الفسوق المالية عن الماضى والقرارات السابقة بالترقية والتعيين والنقل .

ولا يقدم فيما تقدم ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون المذكور من أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ذلك أنه لا يتصور أن يكون لهذه المادة — ازاء وجود الاثر الرجعى لأحكام القانون كاصل علم — الا معنى وجوب تنفيذ أحكام هذا القانون من تاريخ نشره ، أى مجرد التنبيه على الجهات الإدارية بالمبادرة الى تنفيذ تلك الأحكام بمجرد النشر ، فضلا عما في ذلك من تحديد لتاريخ سريان الاحكام المنصوص على أعمالها بأثر مباشر من تاريخ هذا النشر .

وينبغي علي التسليم بالأثر الرجعي لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ - فيما عدا الحالات المستثناة بالنص الصريح - وجوب إعادة تسوية حالات العاملين المستفيدين من إكسابه اعتبارا من تاريخ الجبل يعاون المعدلات للدراسية بما تقتضيه تلك التسوية من امتانتهم من جميع الانظمة القانونية التي عاصرت مدة خدمتهم ، كل في مجاله الزمنى .

وترتبا على ما تقدم يتعين تدرج مرتبات العاملين المشار اليهم بالمعلومات باعتبار هذا التدرج اثارا حثيا لمنحهم الدرجات والمرتبات المقررة لمؤهلهم باثر رجعي يرتد الى تاريخ دخول الخدمة او الحصول على المؤهل أيهما أقرب وكذلك منحهم الامانة الاجتماعية المنصوص عليها في قرارات مجلس الوزراء الصادرة في يناير وأغسطس سنة ١٩٤٤ والعلوة الاضلية المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل العاملين الى الدرجات المتدلة لدرجاتهم الحالية والذي قضى في المدة الرابعة منه أن « يمنح العامل مرتبا يعادل مجموع ما استحقه في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ من مرتبه وامانة اجتماعية مضابا اليه علوة من علوات الدرجة المنقول اليها بعد اثنى قدره ١٢ جنيه سنويا . . » .

ولا يسوغ الاحتجاج في هذا الصدد بأن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ انشا للعاملين الذين تنطبق عليهم احكامه من تاريخ العمل به في ٣ من مايو سنة ١٩٦٦ حقا لم يكن موجودا من قبل الامادة من قانون المعدلات الدراسية ومن ثم تقتصر تلك الامادة على منحهم الدرجات الرجعية والالتحية الاعتبارية دون أن تمتد الى امتانتهم من النظم والقواعد السابقة على هذا التاريخ . ذلك أن هذا القول يؤدي الى التفرقة بين العاملين الذين سويت حالتهم وفقا لقانون المعدلات الدراسية سواء من اختصم منهم جهة الادارة وحصل على حكم لصالحه أو من قلمت جهة الادارة من تلقاء نفسها بتسوية حالته ، وبين العاملين الذين لم تسو حالتهم طبقا لأحكام هذا القانون ، وهو الامر الذي قصد المشرع الى تلافيه بإصدار القانون آف الذكر حسبما سبق البيان .

يضاهى الى ذلك انه ولئن كان الاصل ، تطبيقاً لفكرة الإثارة المباشرة للقاعدة التشريعية ، هو وحدة تاريخ نشوء الحق الذى يجرى وتاريخ الامتداد منه - إلا ان الاستثناء الذى يرد على هذا الاصل ، أى الإثارة الرجعية للقاعدة التشريعية ، من مقتضاه المغايرة فى الزمان بين التاريخين المذكورين بحيث يسبق ثانيهما الاول . فضلاً عن انه ليس للرجعية هنا من معنى سوى الامتداد من القواعد القانونية السابقة ، أى اداة المعلن المعروضة حالتهم من احكام قانون المحللات الدائرية ، بكافة الآثار المترتبة على ذلك اعتباراً من تاريخ العمل به وليس اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ فيما عدا الحقوق التى استثناءها المشرع بالنص الصريح ، وليس من بينها الحق فى تدرج العلاوات وفى الاعانة الاجتماعية والصلوات الاضائية .

وغنى عن البيان انه لا يجوز التصدىق فى هذا المقام بأن الانتمية الاعتبارية لا تنتج ذات الآثار التى تنجم من الانتمية الفعلية ، اذ من المسلم قريب آثار أى وضع قانونى يقرره المشرع حكماً على نسق الآثار التى تترتب على تحققه فعلاً ، ولا سيما اذا كان هذا الوضع الحكى نتيجة للآثار الرجعية للتشريع ، ولا كمن من شأن المغايرة بين آثار كل من الوافعين الحكى والمعلن . اهدار ارادة المشرع .

ومن حيث انه لا يسوغ القول ، فى صحت الامانة الاجتماعية ، بأن القواعد المنظمة لمجتمع هذه الاعانة كانت قد سقطت فى مجال التطبيق اعتباراً من اول يولية سنة ١٩٦٤ بالتطبيق لحكم المادة ٩٤ من قانون الجنين بالقولة مما لا محل معه الى احيائها بن جدي بتقرير متبها ان لنسب يكن له اصل استحقاق فيها وان تقريرت له اتمية اصبغية تزيد الى تاريخ كانت هذه الامانة يستحق فيها - ذلك ان سقوطها قائمة قانونية فى مجال التطبيق ، أى الناجم ، ليس من شأنه امتناع تطبيقها خلال الفترة التاريخية لحياتها القانونية اذا ما توافرت شروط افعالها ولو كانت تلك القاعدة قائمة الفيت فى تاريخ سابق على الوقت المراد تطبيقها فيه ، والقول بغير ذلك ينطوى على اهدار للقوة القانونية لمثل هذه القاعدة باثر رجعى دون نص صريح ، أى يعتبر من قبيل تطبيق قاعدة الانشاء بدون نص به بانصر رجعى .

وتزنيها على ذلك ، مما دام ان المشرع في المادة ٩٤ أشار إليها لم ينص صراحة على أي اثر رجعي لانقضاء نظام الاجتياحية ، فان قواعد هذا النظام تظل واجبة التطبيق في مجال العمل به زمانيا ، ولو تم ذلك التطبيق بعد انقضاءها .

وبين حيث انه لا محل للقول ، في خصوص العلالة الاضافية ، بعدم استحقاق العاملين المذكورين لها استنادا إلى ما قضت به المادة ٨ من قرار التفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ من ان « العامل الذي عين على درجة من الدرجات الواردة بالجدول المرافق لقانون العاملين بالدولة بعد ١٩٦٤/٦/٣٠ ثم أرجعت اقدميته اعتبارا من تاريخ سابق على ١٩٦٤/٧/١ لا يستحق ان يمنح العلالة الاضافية المنصوص عليها في المادة ٤ من القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ » ذلك ان هذا الحكم انما قصد به مواجهة حالة العامل الذي لم يكن موجودا بالخدمة فعلا في ١٩٦٤/٦/٣٠ - حيث اشارت المذكرة المرافقة لقرار التفسير إلى انه « لما كان مناط منح العلالة الاضافية ان يكون العامل موجودا في الخدمة فعلا في ١٩٦٤/٦/٣٠ ، فان العامل الذي عين بعد ذلك وأرجعت اقدميته عرضا إلى تاريخ سابق لا يستحق ان يمنح العلالة المشار إليها » وبالتالي فان حكم هذه المادة لا يسرى على العاملين المعروضة حالتهم ، فهؤلاء يعتبرون معينين في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم ، تنفيذًا لقانون المعادلات الجبراسية المطبق في شأنهم بحكم المادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ ، من تاريخ تعيينهم بالحكومة أو من تاريخ حصولهم على المؤهل إليها اقرب وذلك في وقت سابق على أول يولية سنة ١٩٥٧ كما يبين من استقراء المادة الثانية من القانون المذكور - أي قانون المعادلات الجبراسية - التي تقضى بأنه « لا يسرى حكم المادة السابقة الا على الموظفين الذين عينوا قبل أول يولية سنة ١٩٥٣ وكانوا قد حصلوا على المؤهلات المشار إليها في المادة السابقة قبل ذلك التاريخ ايضا وبشرط أن يكونوا موجودين بالفعل في خدمة الحكومة وقت نفاذ هذا القانون » .

وبعبارة أخرى ، فان العاملين المشار إليهم لا ينطبق عليهم وصف التعيين على إحدى الدرجات الواردة بالجدول المرافق لقانون العاملين

١٦٦٤/٧/٢٠ ، وأنها كان تعيينهم سابقا على أول يوليو
سنة ١٩٥٣ شأنه في ذلك شأن زملائهم الذين طبق عليهم القانون رقم
٣٧١ لسنة ١٩٥٣ من بداية الأمر .

(فتوى رقم ٧٥١ — في ١٢/٧/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٧٢)

إلزاميا :

إعادة تعيين العامل الموقت على درجة بالميزانية بعد أول يولية سنة
١٩٦٤ ودون فاصل زمني بين الخدمة السابقة والخدمة الجديدة — احتفاظه
بالمرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة إذا كان يزيد على بداية مربوط
الدرجة المصاد تعيينه فيها — المقصود بالمرتب الاصلى للعامل مضافا اليه
أعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٤
ممن استحقاق العامل عن مرتبه هذا أعانة غلاء معيشة او أعانة اجتماعية
بعد أول يولية ١٩٦٣ .

ملخص الفتوى :

ان نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة
١٩٦٤ ينص في المادة ١٧ منه على أن « يمنح العاملون عند التعيين أول
مربوط الدرجة المقررة للوظيفة وفقا للجدول المرافق لهذا القانون ، ويجوز
في الإحوال التي يحددها رئيس الجمهورية بقرار منه منح العامل مرتبا
يزيد على بداية مربوط الدرجة ، ويستحق العامل مرتبه من تاريخ تسلمه
العمل » وتنص المادة ٩٤ منه في فقرتها الاولى على أن « يستمر العاملون
في تلقى مرتباتهم الحالية بما فيها أعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية
وتضم أعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية الى مرتباتهم الاصلية اعتبارا
من أول يوليو سنة ١٩٦٤ وتلقى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات
المتعلقة بها بالنسبة للخاضعين لاحكام هذا القانون » .

ومن حيث أن المادة الاولى من قرار التفسير التشريعي لاحكام
القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه الصادر برقم ٥ لسنة ١٩٦٥ ،
بعد تعديلها بقرار التفسير التشريعي رقمي ١ و ٢ لسنة ١٩٦٩ ، تنص
على الآتي :

« العامل الذي يعاد تعيينه في الكادر العالي أو الكادر المتوسط أو فيه درجة أعلى يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في الكادر أو الدرجة الأدنى ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها ويشترط ألا يتجاوز نهلية مربوطها .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على العاملين الذين يتم تعيينهم في إحدى الوظائف التي تنظمها قوانين خاصة ما لم يكن هناك ناسل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على العمال المؤقتين أو المعيّنين بكمالات، فضائفة عند إعادة تعيينهم على درجات بالميزانية » .

ومن حيث أنه يخلص من النصوص المتقدمة أن العامل المؤقت الذي يعاد تعيينه على درجة بالميزانية بعد أول يولية سنة ١٩٦٤ ودون فاصل زمني بين الخدمة السابقة والخدمة الجديدة يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة إذا كان يزيد على بداية مربوط الدرجة المعالج تعيينه فيها ، وذلك طبقاً لأحكام المادة الأولى من قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ سابقة الذكر ، والمقصود بالمرتب في هذا الخصوص هو المرتب الأصلي للعامل مضافاً إليه أمانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ وذلك طبقاً لحكم المادة ٩٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ولا يستحق العامل عن مرتبه المشار إليه أمانة غلاء المعيشة أو أمانة اجتماعية بعد أول يولية سنة ١٩٦٤ وذلك لسبق ضم الإعتائين المذكورين إلى مرتبه الأصلي اعتباراً من التاريخ المذكور من جهة ، وللأساء جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهاتين الأمانتين اعتباراً من التاريخ المذكور من جهة أخرى طبقاً لحكم المادة ٩٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة السالف الإشارة إليها .

ومن حيث أن مفاد نص المادة ٩٤ سابقة الذكر سقوط الأحكام الخاصة بأمانة الغلاء في ١٩٦٤/٧/١ بالنسبة إلى المتقولين إلى درجاته قانون العاملين المدنيين اعتباراً من ذلك التاريخ وأنه ما كان يسوغ حصوله للمعامل المتقولين على أمانة غلاء المعيشة بعد ١٩٦٤/٧/١ .

ومن حيث ان المقصود بالاحتفاظ بالأجور السبعة للعمل المؤقتين الذين عينوا على درجات في ظل العمل بالقتون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ حسبما انتهت إليه الفتوى الصادرة عن ادارة الفتوى للجهز المركزي للتنظيم والادارة والمحاسبات بتاريخ ١٩٦٩/١١/٣ ، هو الأجور الأصلية. بعد ان ضمت اليها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ ، وليست الأجور المذكورة بعد ان اضيفت اليها خطأ اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية بعد اول يوليو سنة ١٩٦٤. يهجنر انه لو كان الأجر الذي يحصل عليه العامل المؤقت قد زيد على أساس زيادة اعانة غلاء المعيشة في وقت كانت فيه هذه القواعد قد ألغيت فلن الأجر الذي يتقاضاه فعلا لا يكون اجرا قانونيا وانما يتعين تعديله بمسبة يتفق مع القانون ويتحدد حقه في الاحتفاظ بالأجر السابق عند إعادة تعيينه. على درجة بهذا الأجر القانوني ، ومن ثم فإن كلا من الفتوتين الصادرين بهن ادارة الفتوى المذكورة بتاريخ ١٩٦٥/٨/٢ و ١٩٧٠/٢/٢٥ ، تعتبر صحيحة في الظروف التي صدرت فيها حيث لم يكن قرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ قد صدر وقت صدور الفتوى الاولى .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان العامل المؤقت الذي كان يتقاضى اعانة غلاء معيشة او اعانة اجتماعية قبل ١٩٦٤/٧/١ وضمت الاعانة الى أجره اعتبروا من التاريخ المذكور لم أعيد تعيينه على إحدى الدرجات الواردة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ دون فاصل زمني بينه حتى الخدمة السابقة والجديدة يحتفظ بأجره بعد ضم العلوة المذكورة اذا كان يزيد على بداية مربوط الدرجة التي أعيد تعيينه عليها ، ولا يستحق على هذا الأجر اعانة غلاء معيشة او اعانة اجتماعية لانشاء القواعد والنظم الخاصة بها اعتبروا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ .

(ملف ٣٦٠/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٠/١١/٤)

اعانة غلاء المعيشة

- الفصل الأول : استحقاق اعانة غلاء المعيشة .
- الفصل الثاني : اعانة غلاء المعيشة لمنطقة قناة السويس .
- الفصل الثالث : تثبيت اعانة غلاء المعيشة .
- الفصل الرابع : اعانة غلاء المعيشة وتوسع المؤهلات الدراسية (بقواعد الانصاف ثم بقواعد المعادلات الدراسية) .
- الفصل الخامس : خصم فرق الكثرين من اعانة غلاء المعيشة .
- الفصل السادس : الفاء قرارات اعانة غلاء المعيشة وضمتها الى المرتب .
- الفصل السابع : العودة الى منح اعانة غلاء المعيشة ثم استهلاكها .
- الفصل الثامن : مبالغ متنوعة .

الفصل الأول

استحقاق اعانة غلاء المعيشة

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

منح صرف اعانة غلاء المعيشة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٤١ وكتاب وزارة المالية الكورى رقم ٢٢٤ - ١٧/١٣ الصادر في ١/٩/١٩٤٢ هو الاستمرار في القيام بأداء واجبات منظمة - عدم استحقاق الاعانة طبقا للقرار والكتاب المذكورين للمعينين بصفة غير منتظمة .

ملخص الحكم :

في أول ديسمبر سنة ١٩٤١ قرر مجلس الوزراء منح اعانة غلاء المعيشة بنسب متفاوتة معينة في صدر هذا القرار للموظفين والمستخدمين والعمال . ثم صدر الكتاب الدورى رقم ٢٢٤ - ١٧/١٣ في ٦ من يناير سنة ١٩٤٢ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المذكور بشأن اعانة غلاء المعيشة . وجاء في البند الثالث منه بيان الاحكام الخاصة بصرف هذه الاعانة . ونصت الفقرة الثانية من هذا البند على انه « يشترط ان تصرف اليه هذه الاعانة ان يكون من العاملين بصفة منتظمة ، وليس من المكلفين بخدمة وقتية او عارضة والمقصود بالخدمة المنتظمة ان يكون الموظف او المستخدم او العامل مستمرا في القيام بأداء واجبات منتظمة بصرف النظر من فئة المستخدمين التابع لها . ولا تصرف الاعانة الا لمن له خدمة ثلاثة اشهر على الاقل » . ومؤدى عبارات هذا الكتاب الدورى ان اعانة غلاء المعيشة هذه - بالتطبيق لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في اول ديسمبر سنة ١٩٤١ - لا تصرف للموظفين والمستخدمين والعمال بصفة غير منتظمة .

(طعن ٧١٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١١/٢٩/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

شروط استحقاق الموظفين والمستخدمين والعمال لاعانة غلاء المعيشة وتاريخ هذا الاستحقاق - التفرقة بين المعينين بصفة منتظمة وبين المعينين على اعتمادات مؤقتة - استحقاق الاولين للاعانة بعد مضي ثلاثة اشهر من تاريخ التحاقهم بالخدمة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء في ١٩٤١/١٢/١ واستحقاق الاخرين لها بعد مضي سنة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٢/١٠/٢٩ - تبعد الاعانة المعين عليه الموظف او المستخدم او العامل - لا يخلو حق الاستفادة من قرار مجلس الوزراء في ١٩٤١/١٢/١ فيما يتعلق بتاريخ استحقاق الاعانة .

ملخص الحكم :

ان كتاب المالية رقم ٢٣٤ - ٢٧/١٣ الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٤٢ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في اول ديسمبر سنة ١٩٤١ متضمنا القواعد العامة في شأن تقرير اعانة الفلاء يقضى بانه « يشترط ليعين تصرف له الاعانة ان يكون من العاملين بصفة منتظمة وليس من المكلفين بخدمة مؤقتة او عارضة ، والمقصود بالخدمة المنتظمة ان يكون الموظف او المستخدم او العامل مستمرا على القيام باداء واجبات منتظمة ، بصرف النظر من فئة المستخدمين التابع لها ، ولا تصرف الاعانة الا لمن له مدة خدمة ثلاثة اشهر على الاقل . كما لا تصرف الاعانة للعامل الذين يرادى في تحديد اجورهم ارتفاع تكاليف المعيشة » . وفي ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على منح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يغيثون على اعتمادات مؤقتة اعانة غلاء معيشة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم على اساس ما هيتهم او اجورهم في اليوم التالي لمضي السنة اما من يكون منهم وقت صدور القرار بالخدمة ومضى عليه سنة ولم تصرف له هذه الاعانة فتمنح اليه من تاريخ موافقة مجلس الوزراء (١٩٥٢/١٠/٢٩) على اساس ما هيته او اجره من ذلك التاريخ : وذلك بشرط الا تكون التأهيلية او الاجر الذي يتقاضاه الموظف او المستخدم او العامل يزيد عما هو مقرر لمؤمله او ما هو مقرر طبقا للقواعد التعيين ، وانه في حالة ما اذا كانت الماهية او الاجر يزيد على ما هو مقرر فاستونا تعظم هذه الزيادة من اعانة الفلاء . وقد اوضحت مذكرة اللجنة المالية المؤرخة ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ والتي وافق عليها مجلس الوزراء

في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ على النحو المشار إليه ، ان الكائنون
بالكيفية بأعمال وظيفية أو عارضة ممن كانوا لا يستحقون اعانة غلاء ،
اولئك الذين يغيثون على اعتمادات مؤقتة ليس لها صفة الدوام . وقد
انتهى مجلس الوزراء في القرار المذكور الى منحهم اعانة غلاء بفقد انقضاء
سنة عليهم بالخدمة .

وتطبيقا لما سبق فان المدمى ، باعتباره معينا على اعتماد مؤقت
بميزانية البلدية ، لا يكون محلا لتطبيق كليب المالية الدورية رقم ف
٢٢٤ — ٢٧/١٣ بتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٤٢ تنفيذا لقرار مجلس
الوزراء الصادر في اول ديسمبر سنة ١٩٤١ ، وبالتالي لا يمنح اعانة
غلاء بعد ثلاثة اشهر من تاريخ التحاقه بالخدمة ، ذلك لانه في وصفه المشار
اليه فيما تقدم لا يعمل بصفة منتظمة ومستمرة . ولا يغير من هذا النظر
ان الاعتماد يتجدد بميزانية البلدية على توالي السنوات المالية ، لان هذا
التجديد لا ينشأ عنه صفة التوقيت . ومثلا من ذلك فان الفقد المبرم
بين المدمى والبلدية يسوغ لكل من الطرفين انهاءه في أى وقت ، ومن ثم
عان المدمى لا يستحق اعانة غلاء المعيشة التي يطالب بها ، ويكون الحكم
المطعون فيه ، وقد أخذ يغير هذا النظر ، قد خالف القانون .

أ طعن ٩٦٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٢١)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بشأن منح
المعنيين بصفة غير منتظمة اعانة غلاء معيشة — استحداث قاعدة
تنظيمية لم تكن مقررّة قبل صدوره — تحديد المقصود بالمعنيين بصفة
غير منتظمة يرجع فيه الى مذكّرة اللجنة المالية في ١٠/٢٦/١٩٥٢
بشأن طلب استصداره — المقصود بالمعنيين بصفة غير منتظمة الذين
يعينون على اعتمادات مؤقتة ليست لها صفة الدوام — المعينون
على اعتمادات مؤقتة في الجزائية تستمر سنتين او ثلاثا او اكثر — عدم
استحقاق هؤلاء اعانة غلاء معيشة طبقا لقرار ١٩٤١/٢٢/١ وكاتب
وزارة المالية الدورية رقم ٢٢٤ — ١٧/١٣ في ١٩٤٢/١/٦ .

ملخص الحكم :

للتهم قصد الشارح من عبارة الموظفين المعينين بصفة غير منتظمة في مجال القواعد المنظمة لمنع اعانة غلاء المعيشة بتعين الرجوع الى مذكورة اللجنة المالية في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ التي اشتملت على اقتراح في منح تلك الطائفة اعانة غلاء معيشة ، والتي وافق عليها مجلس الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ . ويتبين من الاطلاع عليها ان التسواعد الخاصة باعانة غلاء المعيشة لا تصرف للموظفين والمستخدمين والعمال المعينين بصفة غير منتظمة ، وهؤلاء هم الذين يعينون على اعتمادات مؤقتة ليست لها صلة الخوام . وان مصلحة السكك الحديدية قد استطلعت رأي اللجنة المالية في منح مالها المؤقتين اعانة غلاء معيشة ، فوافقت وزارة المالية في سنة ١٩٥٠ على منحهم الاعانة بشرط ان يكون قد مضى عليهم سنة واستمروا في الخدمة بدون انفصال ، وذلك على اساس انهم يكونون في حكم المعينين بصفة منتظمة . وان وزارة الداخلية طلبت الموافقة على منح اعانة غلاء معيشة لموظف بها معين في عمل مؤقت بماهية شهرية ، فوافقت وزارة المالية على منحه الاعانة بشرط ان يكون عمله سيبقى اكثر من عام . كما طلبت مصلحة الاموال المقررة الموافقة على منح كتبة الجرد والتقدير العام المعينين على الاعتماد المفتوح لهذا الغرض بميزانية علم ١٩٤٩/١٩٥٠ اعانة غلاء معيشة . واستطردت مذكرة اللجنة المالية لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ تقول ان بعض اعتمادات الميزانية التي يجوز تعيين موظفين او مستخدمين او عمال عليها بالرغم من وصفها بأنها مؤقتة غير انها قد تستمر الى سنتين او ثلاث او اكثر حسب نوع العمل المخصص له الاعتماد . وان ديوان الموظفين يرى بمذكرة له في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ان الامر يحتاج الى وضع قواعد ثابتة لتنظيم حالات الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعينون على اعتمادات مؤقتة من حيث استحقاقهم لاعانة غلاء معيشة ، وانه يقترح منحهم اعانة الغلاء بعد مضى سنة من تاريخ تعيينهم على اساس ماهيتهم او اجورهم في اليوم التالي لمضى سنة عليهم بالخدمة ، ومن يكون منهم الآن في الخدمة. ومضى عليه سنة بها ولم تصرف له هذه الاعانة تمنح اليه من تاريخ موافقة مجلس الوزراء على اساس ماهيته او أجره في ذلك التاريخ . وقد وافق مجلس الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ على رأي اللجنة المالية المبين في تلك المذكرة ، فاستحدثت بذلك قاعدة تنظيمية

تضمنها الكتاب الدورى رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٢ الصادر من ديوان الموظفين .
 فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بشأن اعانة غلاء المعيشة للموظفين
 والمستخدمين والعمال المؤقتين . ونص هذا الكتاب على ما يلى « يحفظ
 ديوان الموظفين وزارات الحكومة ومصالحها بأن مجلس الوزراء والاسبق
 بجلسته المعتودة فى ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ على منح الموظفين
 والمستخدمين والعمال المعينين بصفة غير منتظمة على اعتبارات مؤقتة
 بالميزانية اعانة غلاء معيشة بعد مضى سنة من تاريخ تعيينهم على اساس
 ماهياتهم او اجورهم فى اليوم التالى لمضى سنة عليهم بالخدمة . ومن يكون
 منهم الآن فى الخدمة ومضى عليه سنة بها ولم تصرف له هذه الامانة تمنح
 اليه من تاريخ موافقة مجلس الوزراء على اساس ماهيته او اجره فى ذلك
 التاريخ بشرط الا تكون الماهية او الاجر الذى يقتضاه الموظف او المستخدم
 او العامل يزيد عما هو مقرر لمؤله او ما هو مقرر طبقا لقواعد التعيين ،
 وفى حالة ما اذا كان الموظف او المستخدم او العامل يحصل على ماهية
 او اجر يزيد على الماهية او الاجر القانونيين تخصم هذه الزيادة من اعانة
 الغلاء » . ويتضح مما تقدم ان الموظفين والمستخدمين والعمال المعينين
 على اعتبارات مؤقتة فى الميزانية والى قد تستمر سنتين او ثلاثا او اكثر
 حسب انواع وظائفهم والعمل المخصص له الاعتقاد يقتضون من الموظفين
 المعينين بصفة غير منتظمة فى حكم قرار مجلس الوزراء الصادر فى
 اول ديسمبر سنة ١٩٤٧ وكتاب وزارة المساهلة المؤرخ رقم ٢٥٤ -
 ١٧/١٢ فى ٦ من يناير سنة ١٩٤٤ ، وما تلتوا يستحقون تلك الاعانة
 لولا ان صدر قرار مجلس الوزراء فى ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ الذى
 انشأ لهم هذا الحق . ولا يفدح فى هذا النظر ان كتاب وزارة
 المساهلة قد نص على ان « المقصود بالخدمة المنتظمة ان يكون الموظف او
 المستخدم او العامل مستمرا على القيام باداء واجبات منتظمة بصرف
 النظر من فئة المستخدمين التابع لها » ، وان وزارة المالية كتبت
 قد وافقت قبل صدور قرار مجلس الوزراء فى ٢٩ من اكتوبر
 سنة ١٩٥٢ على منح العمال المؤقتين فى بعض الجزارات والمصالح امانة
 غلاء معيشة بعد مضى سنة من تاريخ تعيينهم ، ذلك ان المصنف يحرر
 « بغض النظر عن فئة المستخدمين التابع لها » هو مجرد الاعتقاد
 (م ١٦١ - ١٩٥٢)

بنا اذا كان الموظف داخل الهيئة أم خارجها أم ملبساً باليومية ، طالما أنه ليس معيناً على اعتماد مؤقت ، وإن موافقة وزارة المالية على منح العمال المؤقتين إعانة غلاء معيشة قبل صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ كانت بمناسبة استيضاحات صدرت من تلك الوزارات والمصالح من حالات مزدية معينة . من أجل هذا يكون ما ارتأته وزارة المالية في هذا الشأن ليس صادراً بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٤١ في حدود التفويض المخول لهذا بل أنه في حقيقة أمره يكون بمثابة فتاوى صدرت في حالات مزدية جاءت على خلاف المقصود من كتابها الدوري السالف الإشارة إليه .

(ظمن ٧١٩ لسنة ٢ في - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٩) .

قائمة رقم (٧١)

البنك

قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ - اشتراطه لاستحقاق إعانة الغلاء أن تصرف الأجور والرواتب من اعتماد مؤقت بالميزانية - القصد من ذلك أن يكون لهذا المصرف المالى قوام قانوني ثابت معدد المصالح لمواجهة نفقات الصرف - الحساب الجارى الذى يتكون من فروع الاسعار القائمة من استيلاء الحكومة على بذرة القطن لأغراض التكوين لقاء ثمن محدد ثم إعانة بينها للمعاصر بلين آخر - لا يعتبر اعتماداً مؤقتاً بالميزانية - صرف المدعى أجره من هذا الحساب الجارى يجعل تطبيق قرار ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ غير متوافر في حقه .

ملخص الحكم :

أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ - أن اشتراط لمنح إعانة الغلاء أن تصرف الأجور والرواتب من اعتماد مؤقت بالميزانية - أنها قصد أن يكون لهذا المصرف المالى قوام قانوني ثابت معدد المصالح لمواجهة نفقات الأجور والمرتبات ، وهو

حيث لا يتحقق في الحساب الجاري الذي كان يصرف منه على أجور
العمالة وأمثاله ، والذي يتكون من مروق الأسعار الناشئة من استهلاك
الحكومة على بذرة القطن لأغراض التوزيع لقاء ثمن محدد ثم إعادة
بيعها للمعاصر بثلث آخر ، وبهذه المثلثة فإن هذا الحساب الجاري
يقتضى وتوسع ، فقد لا يتخفى عنه وموارث تكفى لمواجهة نفقات الأجور
خمسلا من اقلية الغلاء ، فينتج - والحالة هذه - قبضه على
الأمثلة المؤقت الذي تصدر فيه الأجور ولحقاتها على وجه التعديد .
وعلى الأساس فإن شرط تطبيق قرار مجلس الوزراء سلك الذكر
يختلف في حالة الدمى ، وقد عولجت حالته وحالة أمثاله برفع أجورهم ليكون
ذلك عوضا لهم عن اقلية الغلاء .

(طعن ٥٤٥ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٩) .

قاعدة رقم (٧٧)

المادة :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ بمنح اعانة
غلاء المعيشة للموظفين والمستفيدين والمعامل الممينين على امتيازات مؤقتة
شرط استحقاقها هو استمرار بقائهم في الخدمة مدة سنة - ربطها على
المرتب أو الاجر المقرر للوحد أو المقرر طبقا لقواعد التمييز - هذا المرتب
أو الاجر هو المستحق في ١٩٥٢/١٠/٢٩ للوجودين في الخدمة في هذا
التاريخ وضمت عليهم سنة دون صرف الامانة . وهو المستحق في اليوم
التالي لخص السنة بالنسبة لغيرهم - استبعاد الزيادة في المرتب أو الاجر
عند حساب الامانة فإن يحصلون على اكثر من المقرر نقولنا - خصم الزيادة
من امانة الغلاء محسوبة على الأساس القائم .

مجلس الحكم :

أن مجلس الوزراء وافق بطريقته المنعقدة في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢
على رأي اللجنة المالية المبنين في مذكرتها التي جاء بها :

« ... بما أن بعض امتدادات الميزانية التي يجوز تعيين موظفين أو مستخدمين أو عمال عليها ، بالرغم من وصلها بأنها مؤقتة ، غير أنها قد تستمر سنتين أو ثلاثا أو أكثر حسب نوع العمل المخصص له . الاعتبار ، لذلك يرى ديوان الموظفين بمذكرة له تاريخها ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ أن الأمر يحتاج وضع قواعد ثابتة لتنظيم حالات الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يمينون على امتدادات مؤقتة من حيث استحقاقهم لاعانة غلاء المعيشة ، وبناء عليه يقترح الديوان منحهم اعانة الغلاء بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم على أساس ماهيتهم أو أجورهم في اليوم التالي لمضي سنة عليهم بالخدمة ، ومن يكون منهم الآن في الخدمة ومضى عليه سنة ولم تصرف له هذه الاعانة تمنح اليه من تاريخ موافقة مجلس الوزراء على أساس ماهيته أو أجره في ذلك التاريخ - وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح ورات الموافقة عليه بشرط الا يكون الماهية أو الاجر الذي يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل يزيد عما هو مقرر لمؤله أو ما هو مقرر طبقا لقواعد التعيين على انه في حالة ما اذا كان الموظف أو المستخدم أو العامل يحصل على ماهيته أو أجر يزيد عن الماهية أو الاجر القانونيين تخضع هذه الزيادة من اعانة الغلاء ... » .

ومناد هذا أن مجلس الوزراء اقرر منح اعانة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين والعمال المعيينين على امتدادات مؤقتة حتى استمر بقاؤهم في الخدمة مدة سنة ، على أن يكون استحقاقهم لهذه الاعانة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم ، ومن يكون منهم في الخدمة في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ومضى عليه سنة ولم تصرف له هذه الاعانة يمنحها من هذا التاريخ ، وتقدر الاعانة في هذه الحالة الاولى على أساس ماهيتهم أو أجورهم في اليوم التالي لمضي السنة ، وفي الحالة الثانية على أساس هذه الماهية أو الاجور في التاريخ المشير اليه ، وذلك كله بشرط أن تكون الماهية أو الاجر الذي يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل المقرر لمؤله أو المقرر طبقا لقواعد التمييز لا تزيد منه ، فان زادت الماهية أو الاجر عن الماهية أو الاجر القانونيين خضعت الزيادة من اعانة الغلاء ، ومقتضى هذا الشق الاخر من قرار مجلس الوزراء أن شرط استحقاق اعانة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين والعمال على امتدادات مؤقتة هو الا يزيد المرتب أو الاجر الذي يتقاضاه الواحد منهم على ما هو مقرر

تقريباً المؤهل أو ما هو مقرر طبقاً لقواعد التعمين ، ومعنى هذا ربط
 نسبة الغلاء أصلاً بالمرتب أو الأجر القانوني والاعتداد بهذا المرتب أو الأجر
 في تحديد مقدارها بوصفه وعاءها الصحيح ، فإذا كان الموظف أو المستخدم
 كالمعلم المعين على اعتماد مؤقت حصل على مرتب أو أجر أزيد من
 المرتب أو الأجر القانوني نال به تمتع أمانة الغلاء وفقاً لتباعدية منحها
 تلي محسوبة على أساس المرتب أو الأجر القانوني باستبعاد الزيادة حتى
 لا يتميز على مثيله الدائم أو على زميله المؤقت الذي لا يتقاضى سوى
 المرتب أو الأجر القانوني على أن تخضع الزيادة — وهي أساس الفارق —
 من أمانة الغلاء لتتساوى المراكز النهائية ، أي أن الشارع لاحظ أن ثمة
 فرقاً بين الموظفين والمستخدمين والعمال المعيّنين على اعتمادات مؤقتة
 يتقاضى أفرادها بسبب أوضاعهم الخاصة وظروف الاعتمادات المعيّنين
 عليها — مرتبات أو أجور تزيد على المرتبات أو الأجور القانونية المقررة
 لهم لملاتهم أو المقررة طبقاً لقواعد التعمين ، وأقام بناء على هذا النظر
 حتماً منطه مطابقة المرتب أو الأجر لما هو مقرر للمؤهل أو ما هو مقرر
 وفقاً لقواعد التعمين أو زيادته على ذلك ، رد فيه حساب أمانة غلاء
 المعيشة إلى الأصل الموحد وهو المرتب أو الأجر القانوني للمساواة في المعاملة
 بين صاحب هذا المرتب أو الأجر وبين من يحصل على المزيد منه حتى
 لا ينال هذا الأخير أمانة على الزيادة يتضاعف بها تميزه — وقد يكون
 فرعياً في منحه إياها أنها من قبيل الإعانة — وقضى بخصم هذه الزيادة
 من أمانة غلاء المعيشة المستحقة على الأساس المتقدم تحقيقاً لهذا
 في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ أنها يكون
 على أساس المرتب أو الأجر القانوني ، ودون الزيادة الحاصلة فيه .

(طعن ٦٩٥ لسنة ٥ في — جلسة ١٩/١١/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بشأن
 وضع المعيّنين بصفة غير منتظمة أعالة غلاء المعيشة — لا يمنع من الاستفادة
 الموظف منه قيام المصلحة بفصله كل ثلاثة شهور وإعادة تعيينه بعد يومين
 أو ثلاثة .

أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ يقضى بمنح الموظفين والمستخدمين والعمال المعيّنين نصفه منتظمة على اعتبارات مؤقتة بالمزاينة امانة غلاء المعيشة ، على أساس ما هيأتهم واجورهم في اليوم التالي لخس سنة عليهم في الخدمة ، وبشرط أن لا تكون الماهية أو الأجر الذي يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل أزيد عما هو مقدر لمؤله طبقا لقواعد التعيين والا خصيت الزيادة من امانة غلاء المعيشة .

وما دام المدعى قد بدأ خدمته في المصلحة منذ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ واستمر عمله بها الى ما بعد رفع الدعوى فلا يمنع من استحقاقه تطبيق أحكام مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ على حالته وما كانت المصلحة تتبعه في شأنه عند فصله في نهاية كل ثلاثة اشهر واعادة تعيينه بها بعد يومين أو ثلاثة ، ذلك أن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر انما ينطبق على مثل هذه الحالة بالذات .

(طعن ٤٧٢ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

كتاب وزارة المالية رقم ٢٢٤ — ٢٧/١٣ الصادر في ٢٩/١١/١٩٤١ وكتابتها بذات الرقم المؤرخ ١/٦/١٩٤٢ — عدم جواز صرف امانة غلاء المعيشة الا لمن له خدمة ثلاثة اشهر على الاقل سواء ضمن مدة خدمته الحالية أو ضمن مدة خدمة سابقة في الحكومة — ثبوت أن للموظف مدة خدمة سابقة تزيد عن ثلاثة اشهر يوجب استحقاقه امانة الغلاء من تاريخ اعادة تعيينه .

ملخص الفتوى :

يبين من كتاب وزارة المالية رقم ٢٢٤ — ٢٧/١٣ الصادر بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤١ وكتابتها بذات الرقم المؤرخ ٦ من يناير سنة ١٩٤٢ أنه لا يجوز صرف امانة غلاء المعيشة الا لمن له خدمة ثلاثة اشهر على الاقل عند استحقاقها وذلك سواء أكانت هذه الخدمة ضمن مدة خدمة حالية أم ضمن مدة خدمة سابقة في الحكومة فمن يعاد تعيينه في الحكومة وكانت له

مدة خدمة سابقة تزيد على ثلاثة أشهر يستحق صرف اعانة الغلاء من تاريخ
اعادة تعيينه دون أن ينتظر ثلاثة أشهر .

وبما أنه ثابت من الاوراق ومن القرار الوزارى رقم ٦٩٣ لسنة
١٩٥٧ الصادر بقسوية حالة الشاكى أنه كانت له خدمة سابقة تزيد على
ثلاثة أشهر بمصلحة الطب البيطرى بوزارة الزراعة عند اعادة تعيينه
بمصلحة الطرق والكبارى فإنه يستحق صرف اعانة الغلاء المقررة له
بمجرد تعيينه فى تلك المصلحة دون انتظار تطبيق لما سبق بيته .

(انتهى ٢٢٦ - فى ١١/٤/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

استحقاق اعانة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين والعمال المؤقتين
يكون وفقا للاحكام والشروط الصادرة بها قرار مجلس الوزراء فى ٢٩/١٠/١٩٥٢ .
سواء من حيث ما يتعلق منها بوعود استحقاق هذه الاعانة ، او الوعاء
الذى تقدر بمقتضاها ، او التاريخ الذى تستقر على اساسه - مقتضى ذلك
عدم سريان قواعد تثبيت اعانة الغلاء المقررة بقسرات مجلس الوزراء
الصادرة فى ٣/١٢/١٩٥٠ و ١/٦/١٩٥٢ و ١٨/١٨/١٩٥٢ على هؤلاء
المؤقتين .

ملخص الحكم :

بالرجوع الى قرارات مجلس الوزراء الصادر فى شأن اعانة غلاء
المعيشة يبين ان القرار الصادر فى ٢٩/١٠/١٩٥٢ بشأن اعانة غلاء المعيشة
للموظفين والمستخدمين والعمال المؤقتين هو - دون سواء - القرار
الذى انشا لهذه الفئة من الموظفين والمستخدمين والعمال المعينين بصفة
غير منتظمة على اعتمادات مؤقتة فى الميزانية الحق فى اعانة غلاء المعيشة ،
وهو بهذا الوصف قد تكلل ببيان حدود هذا المنح وضوابطه على نحو من
الاقصاى الذى يوحى بأن المشرع قد ائرد لهم قواعد خاصة بغاير فى
بعضها بصريح النص تلك التى تنطبق على سائر الموظفين والمستخدمين

والعمال المنتمين بصفة دائمة على وظائف ودرجات دائمة في الميزانية ،
بوتية ذلك ما انطوى عليه هذا القرار من النص على منح تلك الامانة لهؤلاء
المعينين بصفة غير منتظمة على اعتمادات مؤقتة بالميزانية انها يكون بعد
خمس سنة من تاريخ تعيينهم ، ومن يكون منهم الآن في الخدمة وبمضى عليه
صفة بها تمنح اليه من تاريخ موافقة مجلس الوزراء وذلك خلافا لما هو
مقرر بالنسبة لغيرهم من المعينين بصفة دائمة فالمنح لهؤلاء يتحقق بمجرد
بمضى ثلاثة اشهر فقط . وبهذه المثابة تكون القواعد الخاصة التي صدر
يها قرار مجلس الوزراء سالف الذكر هي الواجبة التطبيق دون ما حاجة
الى الرجوع للقواعد المقررة في ذات الشأن لغيرهم من سائر الموظفين
والمستخدمين والعمال الدائمين طالما أن القرار المذكور قد تضمن الأحكام
التي حددها الشارع بالنسبة لطاقفة من طوائف الموظفين كانت محرومة في
الاصل من اعانة غلاء المعيشة ثم رأى المشرع أن تتمتع بالافادة منها
بشروط خاصة اوضح معالمها في القرار التنظيمي الصادر بمنحها . وناسيسا
نظمي ذلك فإن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠/٢٩/١٩٥٢ وقد نص
خراجه على أن يكون منح اعانة غلاء المعيشة لهؤلاء على اساس ما هيئاتهم
واجورهم في اليوم التالي لمضى سنة عليهم بالخدمة ومن يكون منهم الآن في
الخدمة وبمضى عليه سنة بها تمنح اليه من تاريخ موافقة مجلس الوزراء على
الاساس ما هيئته او أجره في ذلك التاريخ ، فانه يكون قد انتهى في الوقت
الذي كانت فيه اعانة الغلاء بالنسبة لكافة الموظفين مقيدة بقيد التثبيت
تخليفا من اعباء الميزانية منذ اواخر سنة ١٩٥٠ - الى وضع حكم خاص
بالوقتين سواء فيها يتعلق بوعود استحقاق هذه الامانة والوعاء الذي تقدر
بمقتضاها او بالنسبة لتحديد التاريخ الذي تستقر على اساسه ، بها يؤكد
أنه اخرجهم عن نطاق التثبيت المقرر اصلا بالنسبة لغيرهم من الموظفين
والذي تقرر على اساس المرتبات والاجور المستحقة في ٣٠/١١/١٩٥٠
وقبل أن ينشأ للوقت الحق في تلك الامانة بحوالي الستين . واذا كان الامر
كذلك فيما يتعلق بعدم انطباق قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر
سنة ١٩٥٠ بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والاجور المستحقة
للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ على الحساب
للوقتين سواء منهم من عين قبل هذا التاريخ او بعده . فان ذلك يستتبع

بتطبيق التزوم عنم انطباق قرارى مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ و ١٨ من مارس سنة ١٩٥٢. طالبا انهما تنفذ تضمنهما ما يعتبر الاستثناء من الاحكام العامة المتعلقة بتثبيت اعادة الغلاء والتي لا يعفى منها سوى اولئك العمال الذين تثبت لهم هذه الاعانة على اجورهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم نقلوا الى درجات اعلى بعد ذلك التاريخ على اساس اول مربوط درجاتهم الجديدة من تاريخ الحصول عليها ، والى عدمى وزملاؤه ليسوا من بينهم ما دام لم تثبت ملاواتهم على اجورهم المستحقة فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، فضلا عما هو واضح من نصوصها الصريحة الثابت فيها انهما يقصدان بالتطبيق العمال المعاملين بكادر العمال الذين نقلوا الى درجات اعلى فى نطاق وظائف كادر العمال المدرجة بالميزانية والمخصصة للعمال للمعينين بصفة دائمة دون سواهم وفى مقتضى هذا النظر انه مادام الثابت ان الدمى عين بصفة مؤقتة وبقي فى مداد العمال المؤقتين على ما كان عليه منذ تعيينه وبعد اختياره وصلاحيته لمهنة خراط بدرجة صانع غير حقيق ومنحه اجرا يوميا قدره ٢٠٠ لليم فانه لا يفيد فى صدد اعانة غلاء المعيشة المستحقة له سوى من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٠/٢٩ .

(طعن ٢٥٤١ لسنة ٦ فى — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (٨١)

المادة :

استحقاق اعانة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين والعمال المؤقتين على الاساس المخصوص عليه فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٠/٢٩ — عدم جواز تعديل هذا الاساس عند النقل او الترقية من مهنة او درجة الى اخرى مؤقتة .

ملخص الحكم :

انه فيما يتعلق بالطلاب الاحتياطى الذى تقدم به الدمى فى مذكرته الختامية فى الطعن الخاص بمنح الدمى اعانة غلاء المعيشة على اساس

الأجر اليومي الجديد امتدداً من ١٩٥٦/١٢/١ تاريخ مضي سنة على تعيينه في مهنة خراط بدرجة صانع غير دقيق استناداً إلى أنه على الرغم من تعيين المدعى على هذه الوظيفة بأجر يومية قدره ٢٠٠ مليم بعد تأدية الامتحان هو بمثابة تعيين جديد وأن علاقته بالحكومة لازالت تتسم بمسند الانتظام منه وفقاً لأحكام قرار ١٩٥٢/١٠/٢٩ يستحق اعانة غلاء المعيشة على أساس هذا الأجر بعد انقضاء عام على اعادة تعيينه في الوظيفة الجديدة ، فإن هذا الطلب مردود لاتجاه المشرع الواضح في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٠/٢٨ إلى وضع معيار ثابت للأسس الذي تمنح على مقتضاه علاوة الغلاء بالنسبة للعمال المؤقتين والذي تستقر به في الموعد الذي عينه لاستحقاقها بما لا يسمح بتعديل هذا الأساس بمد ذلك عند النقل أو الترقية من مهنة أو درجة إلى أخرى خاصة وأنه لا يسوغ أن تعد الترقية التي صادفت المدعى إلى درجة صانع غير دقيق في مهنة خراط بمثابة التعيين الجديد المنبثقة الصلة بالتعيين الذي تم ابتداء الذي استحققت اعانة الغلاء على أساسه في الوقت الذي لم تتغير حالته الوظيفية باعتبار أنه لا يزال يشغل إحدى الوظائف المؤقتة ، ومن المعلوم أن استقطاب الخدمة بالنسبة للعمال المؤقت لا تتطلب الصفة المؤقتة إلى دائمة ذلك يتعرض مع أوضاع الميزانية من جهة إذ يخضعا لظروف العال ويتغير إلى تعديلها تبعاً لذلك كما يخالف أحكام كادر العمال من جهة أخرى .

(طعن ٢٥٤١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٩) .

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بمنح اعانة غلاء المعيشة للوظائف والمستخدمين والعمال المعيّنين على اعتمادات مؤقتة — عدم ملاحظة تطبيقه عند تقرير الاعتماد المؤقت — يرتب عليه عدم جواز تطبيقه في حق المعيّنين على هذا الاعتماد — أساس ذلك — عدم وجود الاعتماد المالي الذي يسمح بهذا التطبيق ووجب التزام جهة الإدارة بتغييرات الاعتماد المخصص لهم — تجاوز الإدارة حدود الاعتماد — المرجع فيه إلى جهة أخرى هي السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص وحدها — تقرير

الإدارة تطبيق قرار مجلس الوزراء المشار إليه بالمخافعة لما تقدم - تجرؤه قرارها من اثره الحال والمبشر ما لم يفتح اعتماد اضافي يخصص لهذا الغرض من الجهة التي تملكه - تطبيق ذلك بالنسبة الى المعينين على الاعتماد المالى الذى رصدوا جهة عملية التعداد العام لسكان الجمهورية عن سنة ١٩٦٠ وذلك حتى بعد استيقظهم فى الخدمة بعد انتهاء عملية التعداد اعمالا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ طالما ان الاعتماد المالى ظل فى الحدود ذاتها فى السنوات التالية .

ملخص الحكم :

يؤخذ من الاوراق ان الاعتماد المالى الذى رصد لمواجهة التعداد العام لسكان الجمهورية العربية المتحدة عن سنة ١٩٦٠ لم يكن ملحوظا فيه عند تقديره تطبيق احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ على العمال المؤقتين المعينين على هذا الاعتماد للفترة الزمنية المحددة التى قدرت لإتمام عملية الإحصاء ، يؤكد ذلك أمور ثلاثة : اولها أن التعيين على هذا الاعتماد كان لمدة ستة شهور فى حين ان قرار مجلس الوزراء المذكور يستلزم لمنح امانة غلاء المعيشة وفقا لاحكامه انقضاء سنة كاملة منذ بدء التعيين . وثانيها : ان هذا الاعتماد لم يقتصر على مواجهة الاجور الأصلية للعمال المعينين عليه بل اتسع بحيث تناول مكافآت هؤلاء العمال الشاملة لاعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم ، ومن أجل ذلك نصت قرارات التعيين على أن المكافآت المحددة للعمال المذكورين هى المكافآت الشاملة وهو ما أقرت به المدعى فى عريضة دعواه التى سلم فيها بأنه عين بمكافأة شاملة لاعانة غلاء المعيشة . وثالثها : أن عملية التعداد العام للسكان وهى عملية موقوتة بطبيعتها ويتمين اتمامها فى أجل محدد معلوم تقتضى انشاء عدد معين من الوظائف يكفى لمواجهة هذه العملية واستيعابها وانشاء هذه الوظائف يتعين بحكم اللزوم أن يكون فى حدود الاعتماد المالى المخصص لها لانه اذا صدر اعتماد مالى معين وجب على جهة الادارة أن تلتزم حدوده فيما تضدته من قرارات مرتبط تنفيذها به فان هى جاوزته أموز قرارها سنده المالى ووقع بذلك غير نافذ ولا ناجز لفقدان محله شرائطه القانونية وهو ما حدا بها الى أن تسلك فى تحديدها مكافآت العمال المعينين على اعتماد تعداد السكان سبيل المكافأة الشاملة المقررة سلفا فى حدود هذا

الاعتماد على وجه يجعلها لا تخضع لأي تغييرات مستقبلية تبعاً لحالة العامل الاجتماعية أو لغير ذلك من الأسباب حتى تضمن استكمال العدد اللازم من الوظائف وثابت في الوقت ذاته من عدم تجاوز الاعتماد .

واستبقاء هؤلاء العمال في الخدمة بعد انتهاء عملية التعداد امحالا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن العمال المؤقتين والعمال الموسمين لم يؤثر شيئاً في مركزهم القانوني أو في تقديرات الاعتماد المالي المعينين عليه ، ذلك ان هذا القرار حظر في المادة الاولى منه فصل العمال المؤقتين أو الموسمين إلا بالطريق التاديبى وأوجب في مادته الخامسة استخدام العمال المذكورين في المشروعات التى تقسم بها أجهزة الدولة المختلفة بالأجر الذى كان يتقاضاه كل منهم ينبنى عليه ان استبقاهم في الفترة السابقة على إعادة استخدامهم انها يكون من باب أولى بحالتهم التى كانوا عليها وبالأجور ذاتها التى كانوا يتقاضونها وأخذ بهذا النظر قامت جهة الادارة بتقدير الاعتماد المالي في السنوات التالية في الحدود ذاتها لمواجهة المكافآت الشاملة السنوية الخاصة بالعمال المؤقتين الذين سبق تعيينهم على اعتماد التعداد العام لسكان الجمهورية استصحاباً لحالتهم من حيث الأجور الشاملة التى قدرت لهم من قبل كما هي بغير زيادة فيها أو نقصان .

ومتى كان الامر كذلك فان الجهة الادارية ما كان في وسعها ان تطبق في حق المدعى وأقرانه احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سواء في خلال المدة التى استغرقتها عملية التعداد أو في اثناء فترة استبقائهم بعد ذلك وأعمالاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ آنف الذكر لعدم وجود الاعتماد المالي الذى يسمح بهذا وذلك التزاماً منها لتقديرات الاعتماد المخصص لهم ونزولاً على حدوده التى لا تملك تجاوزها لكونها مقيدة بهذا الاعتماد ولا سلطان لها في الخروج عليه اذ مرجع الامر فيه الى جهة أخرى هي السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص وحدها في ذلك ، ولو أنها أخذت نفسها بتطبيق قرار مجلس الوزراء المشار اليه في شأنهم لما كان من الممكن قانوناً ان يتولد من قرارها في هذا الخصوص اثره حالاً وبمباشرة الا بفتح اعتماد اضافي يخصص لهذا الغرض من الجهة التى تملكه وهو ما لم يتحقق بالفعل .

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٠/٢٩ يقضى بمنح الموظفين والمستخدمين والعمال المؤقتين إعانة غلاء معيشة بعد مضي سنة على تاريخ التحاقهم بالخدمة - يكفى لاستحقاق هذه الإعانة انقضاء سنة على تاريخ الالتحاق بالخدمة رغم حسابها على أساس المرتب أو الأجر المستحق في اليوم التالي لمضي تلك السنة - مثال : العامل المقيم في ١٩٦٢/٧/١ تكمل في حقه مدة السنة في ١٩٦٤/٦/٣٠ ومن ثم يستحق إعانة الغلاء على أساس أجره في يوم ١٩٦٤/٧/١ رغم إلغاء قرار مجلس الوزراء المشار إليه اعتباراً من هذا التاريخ بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، أساس ذلك - أن الحق في استحقاق هذه الإعانة كان قد نشأ وتكامل قبل يوم ١٩٦٤/٧/١ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه غني عن البيان أن جميع القواعد والقرارات المنظمة لإعانة غلاء المعيشة بالنسبة لجميع العاملين في الجهاز الحكومي للدولة قد ألغيت اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ عملاً بأحكام المادة (٩٤) منه وقد أيد التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ في المادة ٥ منه هذا الإلغاء ، ومن هذه القرارات الملغاة قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٠/٢٩ بمنح الموظفين والمستخدمين والعمال المعيّنين بصفة غير منتظمة على اعتبارات مؤقتة بالميزانية إعانة غلاء معيشة .

ومن حيث أن إلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٠/٢٩ اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ ليس من شأنه المساس بحق الموظفين والمستخدمين والعمال المعيّنين بصفة غير منتظمة على اعتبارات مؤقتة بالميزانية في استحقاقهم لهذه الإعانة وضماها بالتالي إلى مرتباتهم إذا كان حقهم فيها قد نشأ وتكامل قبل يوم ١٩٦٤/٧/١ .

ومن حيث انه لمعرفة ما اذا كان حق الموظف او المستخدم او العامل المعين بصفة غير منتظمة على اعتبارات مؤقتة بالميزانية في اعانة غلاء المعيشة قد نشأ وتكبل قبل ١٩٦٤/٧/١ فانه يتمين بيان ما اذا كان هذا الحق ينشأ وتكبل بانتضاء سنة عليه في الخدمة ام انه لا ينشأ ولا يتكامل الا في اليوم التالي لانقضاء سنة عليه في الخدمة :

ومن حيث انه بالرجوع الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٠/٢٩ نجد انه ينص على منح الموظفين والعمال المعينين بصفة غير منتظمة على اعتبارات مؤقتة بالميزانية - اعانة غلاء معيشة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم على اساس ما هيأتهم او اجورهم في اليوم التالي لمضي سنة عليهم بالخدمة :

ومن حيث انه من نص هذا القرار يبين انه يكفي مضي سنة على الموظف او العامل او المستخدم المعين بصفة غير منتظمة على اعتبارات مؤقتة بالميزانية ليستحق اعانة غلاء المعيشة وانه لا يلزم لهذا الاستحقاق ان تمضي سنة ويوم بحيث لا يستحق الموظف او المستخدم او العامل الاعانة الا في اليوم التالي لمضي هذه السنة بدليل ان القرار قد نص على كيفية حساب اعانة غلاء المعيشة فقرر انها تحسب على الماهيات والاجور في اليوم التالي لمضي سنة بالخدمة في حين انه بالنسبة للاستحقاق اكتفى بالنص على مضي سنة .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة يبين ان المدعى موقد من في ١٩٦٣/٧/١ فانه يكون قد استكمل مدة السنة في ١٩٦٤/٦/٣٠ . وبالتالي فانه يستحق اعانة غلاء المعيشة لاستكماله السنة في وقت كان فيه قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٠/٢٩ مازال معولاً به اما عن حساب هذه الاعانة فيهم على اساس مرتبه في اليوم التالي لاستكمال السنة في ١٩٦٤/٦/٣٠ ولا شأن لحساب الاعانة باستحقاقها .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب فانه يكون قد مطبق للقانون تطبيقاً سليماً .

(طعن ٩٨٦ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١١)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

القرار الأرثوذكس بالبنوة — يترتب عليه استحقاق اعادة الميلاد ابتداء من الشهر التالي للميلاد دون التفتت لتاريخ القرار نفسه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٦ من كتاب الخلاصة التقونية للاحوال الشخصية نصت على انه : « اذا أقر البالغ الماتل بنسب لحنه ، مالم يكن الحس او البينة كين . يقول ان هذا ولدي الا انها يكونان متقاربين في العمر او يكون للمتر له نسب آخر معروف محقق او يقيم وريثة المتر له البينة على ابطال القرار » . وان ادمى ولد بابوة شخص ما ولم يكن الحس او البينة مكتفين له لزم الاتبات لخلافه ، ثم بعد اثبات صحة نسب الولد للرجل فان كان مولودا له من غير زيجة شرعية لمحلته مع ابية او وريثته من جهة الامالة والتربية على ما يراه الرئيس الروحي ، ومن جهة الميراث لمسير ذكره في فصله وان كان من زيجة شرعية لمحكبه كاترانه » .

ومن ذلك يبين ان القرار بالبنوة كما هو جائز في الشريعة الاسلامية يجوز في الشريعة المسيحية على حد سواء . فالقرار بالبنوة يترتب عليه كثره لا من تاريخه وانما من تاريخ واقعة الميلاد ، وهو في ذلك يخطب عن الزواج الذي لا يؤتى ثماره الا من تاريخه ، ولا تتفق الرجمة بحال مع طبيعته ، ولذلك اعتد قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/٧/٢٦ في استحقاق اعادة الميلاد دون التفتت الى تاريخ الطالبة بها ، لما في ذلك من اتفاق مع الفلية التي استحدثت بالامالة تحتيتها ، وهي معلونة الموظف على مجبلة تكاليف المولود ، وهذه تتشأ مع الميلاد ولا تتراجع حين الاخطار والمطالبة .

(فتوى ١٩٠ في ١٩٥٥/٦/٢١) .

قاعدة رقم (٨٥)

المادة :

قاعدة تكملة الاعاقة - الفأولها بالتر رجمي بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ - نطاق هذا الإلغاء - عدم شموله للقاعدة الواردة في الباب (ثانيا) من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩/١٠/١٩٥٢ - ملغى ذلك - الاستمرار في صرف التكملة لمن يتقدمها الى أن تزداد ماهيته بأى شكل يختص .

ملخص الفتوى :

نصن المتخلفة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ على ما يأتى :
« مع عدم الإخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة والقرارات النهائية من اللجان القضائية والأحكام النهائية من المحاكم الإدارية تعتبر مغطاة من وقت صدورها قرارات مجلس الوزراء الصادر في ٢٩/١٢/١٩٤٣ و ٢٣/١١/١٩٤٤ و ١١-٢-١٩٥٥ و ٢٧-١٢-١٩٥١ .
نبا يتعلق بالحكم الذى يقضى بأنه لا يجوز أن يقل جلة ما يصرف من ماهية أو أجر أو معاش مع إعانة غلاء المحيشة الى موظف أو مستخدم أو عامل أو صاحب معاش من جلة ما يتقاضاه منهما من يقل عنه ماهية أو أجرا أو معاشا »

كما ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ على ما يأتى :

« أولا - إلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧/١٢/١٩٥١ الذى اقر قاعدة التكملة .

ثانيا - من يجبل الآن على تكملة في ماهيته أو أجره أو معاشه نتيجة للأوضاع الحالية يستمر في صرفها الى أن تزداد ماهيته بأى شكل يتلنى التكملة . »

وبين من استعراض نصوص القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ أنه لم يشير الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩/١٠/١٩٥٢ لا في نيباجته

ولا في نصوصه رغم نصه على جميع القرارات الأخرى التي تصد إلى الغائها مما يدل على أن المشرع لم يقصد إلى إلغاء هذا القرار أسوة بالقرارات الأخرى المنصوص عليها . ومن ثم يظل هذا القرار سارياً منتجاً لأثاره بعد صدور القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ .

ويؤيد هذا النظر أن الحكة التي من أجلها استثنى الشارع من صدرت لهم أحكام نهائية من هذا القانون هي توقي المساس بمراكز قانونية استقرت وحقوق اكتسبت قبل صدوره . وهذه الحكة متوافرة أيضاً لغير حصلوا على التغطية قبل صدور القانون مما يقتضى التسوية بينهما احتراماً للمراكز المستقرة والحقوق المكتسبة .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون في هذا الصدد « أن أحداً لن يضار بذلك (أى بإلغاء القرارات المشار إليها) فمن تمس الاعادة تلقى بتقاضاه الموظفون الآن وأما المتصور ألا تتحمل الدولة في الوقت الحاضر صرف نفوق عن الملقى تجمعت بسبب قرارات كانت معلقة فعلاً » .

ويخلص من كل ما تقدم أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سالف الذكر لا يزال قائماً معبواً به بعد صدور القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥

(انتهى ٦٠ - في ١٩٥٩/٦/٢٠)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

استحقاق إعانة غلاء المعيشة عن الأولاد — مشروط بإعالة الموظف لهم ، وذلك إلى ما قبل العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٤/١١/١٠ . وبمقدم بلوغ سن ٢١ سنة اعتباراً من هذا التاريخ — الاستثناءات التي أوردها هذا القرار — هي الابن في مرحلة التعليم العالي الذي لم يجاوز ٢٥ سنة ، وذو العاهة التي تقعه عن الكسب ، والابنة غير المتزوجة أو المطلقة التي سقطت نفقتها — سريته من تاريخ العمل به — لا صحة للتول بسريته على الملقى بحجة أنه قرار تفسيري .

(م ١٢ - ج ٥)

ملخص الحكم :

جاء بقرار مجلس الوزراء الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٤١ والذي تقررت بهوجبه اعانة غلاء المعيشة ، أنه يقصد بالأولاد الذين تمنح عنهم الاعانة هم « الأولاد الذين يعولهم الموظف أو المستخدم » كما جاء بالكتاب الدوري الصادر من الإدارة العامة لوزارة المالية والصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٤٢ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر أنه « يقصد بالأولاد الذين تمنح عنهم الاعانة الأولاد الذين يعولهم الموظف أو المستخدم أو العامل » كما جاء بالكتاب الدوري الصادر من الإدارة العامة لوزارة المالية في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ بتعديل فئلت الاعانة النص سالف الذكر على النحو السابق ، هذا وجاء بالكتاب الدوري الصادر من الإدارة العامة لمستخدمي الحكومة بتاريخ ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥١ في شأن تعديل اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية بتغيير الحالة المدنية ، أن مجلس الوزراء قرر في جلسته المنعقدة في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٥١ أنه غيا يختص باعانة غلاء المعيشة ترداد هذه الاعانة أو تخفض اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ ميلاد الأولاد أو وفاة أحدهم أو زواج البنات أو تكسب أحد الأولاد . أما المذكرة المرفوعة من وزارة المالية والاقتصاد ، والتي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ فقد جاء فيها ما يلي « تنص القواعد العامة لصرف اعانة غلاء المعيشة أن تمنح هذه الاعانة للموظفين والمستخدمين والمعامل عن أولادهم الذين يعولونهم . ونظرا لأن هذه القواعد لم تحدد سنا معينة للأولاد ينتفع بعد بلوغها منح آبائهم عنهم اعانة غلاء المعيشة ، كما لم تحدد معنى الاعالة المنصوص عنها سابقا . يرى الديوان وضع ضوابط للاعانة حتى يتحدد بها استحقاق الموظف أو العامل لاعانة الغلاء من الأولاد .

١- أن يكون الابن أو الابنة غير ملحق بعمل يتقاضى عنه اجرا ما ، أما اذا كان أحدهما ملحقا بعمل أجره اليومي مماثل أو يزيد عن الحد الأدنى لاجور العمال بكاند العمال يحرم والده من اعانة الغلاء المستحقة .

٢- أن يكون سن الابن اقل من ٢١ سنة ومع ذلك فتمنع الاعانة أيضا رغم تجاوز هذه السن في الحالات الآتية :

(أ) إذا كان الابن طالبا باحدى معاهد التعليم العالى ولم يجاوز سن ٢٥ سنة .

(ب) إذا كان الابن ذا عاعة تقعده عن الكسب ، وثبتت العاهة بقرار من القومسيون الطبي المختص .

(ج) إذا كتلت الابنة من فرع مباشر غير متزوجة — ولو تجاوز سنها ٢١ سنة — أو مطلقة سقطت نفقتها على أن تمنح الامانة عن البنت المطلقة اعتبارا من الشهر التالى لانتهاه العدة)

وبين من استعراض النصوص السابقة أن القواعد التى كانت تحكم اعانة غلاء المعيشة حتى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لم تكن تشترط لاستحقاق الموظف لها من اولاده الا شرطا واحدا هو امالته لهؤلاء الاولاد ، فمستحق حيث تكون هناك امالة سواء تجاوز الابن الحادية والعشرين من عمره أو نقص عنها وتمنع عنه حيث لا تكون هناك امالة ، سواء بلغ الوالد السن سالف الذكر أو لم يبلغها . فقرار مجلس الوزراء الصادر فى اول ديسمبر سنة ١٩٤١ بتقرير اعانة غلاء المعيشة قد وضع هذه القاعدة كما اكدها فى القرارات اللاحقة وفى الكتب الدورية الصادرة حتى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، حيث عدلت هذه القاعدة واصبح الموظف أو العامل أو المستخدم منذ هذا التاريخ غير مستحق للامانة متى بلغ ابنه الحادية والعشرين من عمره سواء تكسب هذا الابن أو كان عاطلا عن الكسب ما لم يكن هذا الابن فى مرحلة التعليم العالى غير متجاوز سن الخامسة والعشرين من عمره أو كان ذا عاهة تقعده عن الكسب أو كتلت ابنته غير متزوجة معها بلغ سنها أو مطلقة سقطت نفقتها . وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ صريح فى توضيح هذا المعنى ، بل وقاطع فيه ، فقد جاء فى المذكرة المرفوعة اليه والتى انتهت بموافقة عليها ما يلى « تنص القواعد الصلة لصرف اعانة غلاء المعيشة بأن تمنح هذه الامانة للموظفين والمستخدمين والعمال من اولادهم الذين يعولونهم ونظرا لأن هذه القواعد لم تحدد سنا معينا للاولاد يتمتع بعد بلوغهم منح آباءهم منهم اعانة غلاء بالمعيشة » . واذن فقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من نوفمبر

سنة ١٩٥٤ لا يسرى الا من تاريخ العمل به ولا ينسحب على الماضي بحجة انه قرار تفسيري .

(طعن ٥٢٥ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٨)

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

القاعدة في استحقاق الموظف امانة غلاء المعيشة عن اولاده حتى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ هي امالته لهؤلاء الاولاد سواء جاوز الابن الطولية والعشرين من عمره او لم يجاوزها — هذه القاعدة عدلت بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بحيث اصبح الموظف منذ هذا التاريخ غير مستحق للامانة متى بلغ ابنه الحادية والعشرين سواء تكسب هذا الابن او كان عاطلا من الكسب ما لم يكن في مرحلة التعليم العالي غير متجاوز الخامسة والعشرين من عمره — هذا القرار الاخير لا يسرى الا من تاريخ العمل به ولا ينسحب اثره على الماضي .

ملخص الحكم :

يبين من استعراض القواعد التي كانت تحكم امانة غلاء المعيشة حتى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، انها لم تكن تشترط لاستحقاق الموظف هذه الامانة من اولاده الا شرطا واحدا هو امالته لهؤلاء الاولاد سواء جاوز الابن الحادية والعشرين من عمره ، او لم يجاوزها ، الا ان هذه القاعدة قد عدلت بصنور قرار مجلس الوزراء سالف الذكر في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، حيث اصبح الموظف منذ هذا التاريخ غير مستحق للامانة ، متى بلغ ابنه الحادية والعشرين من عمره ، سواء تكسب هذا الابن او كان عاطلا عن الكسب ، ما لم يكن هذا الابن في مرحلة التعليم العالي غير متجاوز الخامسة والعشرين من عمره — وقرار مجلس الوزراء المشار اليه صريح في هذا المعنى وقاطع فيه ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لا يسرى الا من تاريخ العمل به ولا ينسحب اثره على الماضي بحجة انه قرار تفسيري .

(طعن ٢١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٨٨)

المادة :

اعانة غلاء المعيشة الخاصة بمنطقة قتال السويس — سرد لبعض
مراحلها التشريعية .

ملخص الحكم :

في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٤٧ رعت اللجنة المالية مذكرة الى مجلس
الوزراء اشارت فيها الى ان الوزارة المالية تلقت شكاوى من مختلف
المصالح الحكومية في البلدان الواقعة على طول قناة السويس من الغلاء
الفاش الذي غير تلك المنطقة بعد تنفق القوات البريطانية عليها فضلا
عن عوامل الغلاء الأخرى التي تلتخص في أن منطقة القتال ليست موطن
انتاج زراعى والى زيادة عدد سكان المنطقة ووجود شركات كبيرة بها
واشتداد أزمة المساكن . كل هذه الاسباب مجتمعة زادت تكاليف
المعيشة حتى بات الموظف الحكومى لا يقوى بمرتبه المحدود على شراء
ما يلزمه من ضروريات الحياة . لذلك ترى وزارة المالية زيادة اعانة
الغلاء التى تمنح لموظفى الحكومة ومستخدميها وعملها بمنطقة القتال
بنسبة ٥٠ ٪ من الفئات الحالية الى أن تدرس الوزارة حالة الغلاء دراسة
شاملة وتقرح ما تراه مناسبا لمواجهة حالة الغلاء في تلك المنطقة . وقد
بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع ورات الموافقة على اقتراح وزارة المالية
. وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٤٧
على اقتراح وزارة المالية المبين في هذه المذكرة . وفي ١٦ من مايو سنة
١٩٤٨ وافق مجلس الوزراء على ما أجرته وزارة الدفاع الوطنى من
صرف اعانة الغلاء الزيدة بمقدار ٥٠ ٪ لموظفى ومستخدمي وعمل
منطقة القتال وذلك اعتبارا من ٢٠ يوليو سنة ١٩٤٧ (تاريخ زيادة
الاعانة في هذه المنطقة الأخيرة) وفي ٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ وافق المجلس
ايضا على ما اقترحه اللجنة المالية من اعتبار قرار مجلس الوزراء
الصادر في ١٦ من مايو سنة ١٩٤٨ شاملا لجميع موظفى ومستخدمي
وعمل الحكومة المقيمين بالجهات المذكورة توحيدا للمعاملة . وفي سنة
١٩٤٩ استطلعت مصلحة الاموال المقررة رأى وزارة المالية في كيفية
معاملة سيارة نفيسة وسريوم والمصممة والعباسة مركز ابى حماد

بالنسبة لاعانة غلاء المعيشة ، وقالت انه تبين من اكتتب المتبادلة بينهما وبين مديرية الشرقية ان البلدان المذكورة ثابتة في التقسيم الادارى للمديرية ضمن مركز ابي حماد الا انها تقع ضمن منطقة المعسكرات .

وقد وافق وزير المالية في ٢١ من يوليو سنة ١٩٤٩ على منح الصياغة المقيمين بترك المناطق الزيادة في اعانة الغلاء التي تقررت لموظفي منطقة القنقال ، وقد رأت وزارة المالية اطلاق هذه المعاملة على كافة موظفي ومستخدفي وعمال الحكومة المقيمين بالجهات المشار اليها اعتبارا من ٣١ من يولية سنة ١٩٤٩ تاريخ موافقة وزير المالية ، وضمت هذه القاعدة كتابها الدورى رقم ف ٢٣٤ — ٢٧/١٣ م ٤٣ . وفى ٢ من ابريل سنة ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على أن تكون زيادة اعانة الغلاء الانسانية المترتبة لموظفي ومستخدفي وعمال منطقة القنقال وجهات سيناء والبحر الاحمر والصحرء الشرقية بقرارى المجلس الصادرين في ٢٠ من يولية سنة ١٩٤٧ و ٣ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ بنسبة ٥٠٪ من الاعانة التي تنسرت بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة مكات اعانة غلاء المعيشة . وفى سبتمبر سنة ١٩٥٣ تقديمت اللجنة المالية بمذكرة الى مجلس الوزراء جاء بها ما يأتى : «وافق مجلس الوزراء بجلساته في ٢٠ من يولية سنة ١٩٤٧ و ٣ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ و ٢ من ابريل سنة ١٩٥٠ على منح الموظفين والمستخدمين والعمال المقيمين في منطقة القنقال وجهات سيناء والبحر الاحمر والصحرء الشرقية زيادة ٥٠٪ من اعانة الغلاء المقررة . ولما كانت بلاد نفيسة والمحسنة وسرايوم والعباسة تقع ضمن منطقة المعسكرات ، وان كانت تتبع في التقسيم الادارى مركز ابي حماد ، فقد منحت وزارة المالية والاقتصاد صيغتهما المقيمين في هذه البلاد زيادة اعانة الغلاء المذكورة السابق تقريرها لموظفي الحكومة ومستخدميها وعمالها المقيمين بترك الجهات وأصدرت بذلك كتابا دوريا . ولما لم تكن بناحية العباسة محطة سكة حديد — وانما تقع هذه البلدة بين محطتى ابي حماد غربا ومحجر ابي حماد شرقا — فقد حدد قسم الحركة بمصلحة السكك الحديدية منطقة العباسة بمحطات محجر ابي حماد والثل الكبير والبعالوة و ابي صوير والواصفية والقصاصين وكبر الصادية باعتبارها تقع بين جلدن الحصة والعباسة الواقعة في دائرة المعسكرات ، وصرفت مصلحة

السكك الحديدية لموظفيها بتلك الجهات الزيادة المقررة في اعانة الغلاء باعتبارها منطقة العباسية الواردة بالخطاب الدوري المشر اليه . ولم يرد ديوان الموظفين الاخذ بتحديد مصلحة السكك الحديدية لمنطقة العباسية على هذا الوضع ، ولذلك اوقفت هذه المصلحة صرف اعانة الغلاء الزيدة لموظفيها وعملها في هذه المنطقة مما اثار تضررهم وشكواهم ودعا مصلحة السكك الحديدية في اول يولية سنة ١٩٥٣ الى التقسيم بطلب اعادة صرف تلك العلاوة لهم ذاكرا ان المنطق سائلة الذكر التي اوقف فيها صرف اعانة الغلاء الزيدة بعيدة عن العمران وأن جلة الغلاء فيها شديدة فضلا من أن سبل المعيشة متمخزة ، ولذلك تمى توصى باعادة صرف الزيادة في اعانة الغلاء لموظفيها وعملها ، وأعاد الديوان دراسة هذا الموضوع ورأى الموافقة على أن تصرف اعانة الغلاء الزيدة بنسبة ٥٠ ٪ لموظفى السكة الحديد ومستخدميها وعملها بالجهات التى حدد قسم الحركة بها منطقة العباسية . وقد بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع ورأت الموافقة على صرف اعانة الغلاء الزيدة لموظفى السكك الحديدية ومستخدميها وعملها بمحطت مجسر أبى حماد والثل الكبير والبعالوه وأبى صوير والواصفية والقصاصين وكفر الصافية باعتبار هذه الجهات تقع بين بلدتى المحسبة والعباسية وواقعة في دائرة المسكرات على أن يكون صرف تلك الامانة الزيدة من تاريخ اقبالف صرفها لأولئك الموظفين والمستخدمين والعمال وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ على رأى اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة .

(طعن ٩٨٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

علاوة قتال السويس — الجهات التى يسرى عليها .

ملخص الحكم :

أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٧/٢٠ في شأن علاوة غلاء المعيشة لمنطقة قتال السويس قد وضع قاعدة تنظيمية عامة تسرى في

حق موظفي ومستخدمى وعمال الحكومة المقيمين فى البلدان الواقعة « على طول قنال السويس » من مقتضاها زيادة اعانة الغلاء بنسبة ٥٠ ٪ وأنه لئن كان القرار المذكور لم يحسد هذه المنطقة بحدود منضبطة معينة بذاتها بحيث يخرج ما عداها من نطاق تطبيقه الا أن اللجنة المسالمة اذ كشفت فى مذكراتها الى مجلس الوزراء عن دوافع زيادة اعانة الغلاء والنقلة التى قام عليها القرار — وهى ازدياد حالة الفلاء بسبب تخفق القوات البريطانية وما اتصل بذلك من اسباب — قد عرفت فى الواقع من الأمر نطاق تطبيق القرار وحددت الجهات التى تسرى فيها أحكامه وهى الجهات الواقعة ضمن منطقة المعسكرات البريطانية ، وآية ذلك أن وزارة المالية منحت الاعانة المزیدة لصيانة نفیثة والمصممة وسرابيوم والعباسية وهى بلاد وان كانت تتبع بحسب التقسيم الإدارى مركز أبى حماد ، الا انها تعتبر داخلية فى منطقة المعسكرات البريطانية . ثم اصدرت وزارة المالية كتابا دوريا بتعميم صرف الاعانة لجميع موظفى ومستخدمى وعمال الحكومة بالبلاد المذكورة ، بل أن وزارة الحربية — على هدى الحكمة من تقرير تلك الاعانة — طبقت قرار ٢٠ من يولية سنة ١٩٤٧ على موظفيها ومستخدميها وعمالها بحافلتى سيناء والبحر الأحمر والصحراء الشرقية لاتحاد علة تقرير الامانة ، ووافقها مجلس الوزراء على ذلك فى ١٦ من مايو سنة ١٩٤٨ ، ثم وافق المجلس مرة أخرى فى ٣ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ على منح هذه الاعانة لجميع موظفى الحكومة ومستخدميها وعمالها بالجهات المذكورة .

(ملحق ١٨٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٣)

الفصل الثاني

اعلاء علاوة المعيشة لمنطقة قناة السويس

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

علاوة قتال السويس — قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٣/٩/٢٦ في شأن سريان هذه العلاوة على بعض البلاد — سريانه على جميع الموظفين وليس فقط على موظفي مصلحة السكك الحديدية .

ملخص الحكم :

ان مصلحة السكك الحديدية — وهي بسبيل تطبيق احكام قرار ٢٠ من يولية سنة ١٩٤٧ على موظفيها ومستخدميها وعملها بالجهات التي حددتها وزارة المالية في كتابها الدوري رقم ف ٢٣٤—٢٧/١٣ م ٢٣ قد حددت ناحية العباسية بانها تشمل محطات محجر ابي حماد ، النل الكبير ، البعلوه ، ابي صوير ، الواصفية ، القصاصين ، كفر الصادية بامتبارها تقع بين بلقي المحسمة والعباسية وواقعة في دائرة المسكرات البريطانية ، وصرفت لموظفيها بثلك الجهات الزيادة المقررة في اعانة الغلاء بامتبارها بمنطقة العباسية الواردة بكتاب دوري المالية ، فنازعها في ذلك ديوان الموظفين ، فوافقت المصلحة صرف الاعانة ، ثم عاد الديوان دراسة الموضوع ورأى الموافقة على تحديد مصلحة السكة الحديد ، ووافقت اللجنة المالية على ذلك ايضا ، ومرضت الامر على مجلس الوزراء فاقر ذلك بقراره الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ . ومن هذا يبين ان قرار مجلس الوزراء سالفه الفكر لم يكن يصعد تقرير معاملة خاصة لموظفي مصلحة السكك الحديدية ، ولم يكن يستهدف ايثار موظفي المصلحة المذكورة بميزة اختصاصهم بها دون باقي موظفي الحكومة ، اذ شأن موظفي المصلحة في هذا الخصوص شأن باقي موظفي الدولة ، وانما كانا يقصرون تفكير المصلحة القرار الصادر في ٢٠ من يولية سنة ١٩٤٧ . ويؤكد انطباقه على البلاد التي حددتها بمصلحة

السكك الحديدية ومن بينها بلدة: التل الكبير للحكمة التي قام عليها قراره المشار اليه .

(طعن ٩٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من يولية سنة ١٩٤٢ بزيادة اعانة الغلاء التي تمنح لموظفي الحكومة ومستخدميها وعمالها بمنطقة القناة بنسبة ٥٠٪ وقراره الصادر في ٣ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ بصرف هذه الاعانة لموظفي ومستخدمي وعمال محافظتي سيناء والبحر الاحمر والصحراء الشرقية — قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ بتسليم منح المعينين بصفة غير منتظمة اعانة غلاء معيشية — مفاد هذا القرار الاخير استحقاق الموظفين والمستخدمين والعمال المعينين على اعتمادات اى المعينين بمكافآت شاملة لاعانة غلاء المعيشة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم — احتساب هذه الاعانة على اساس ما هيأتهم او اجورهم في اليوم لمضى السنة دون الزيادة الحاصلة فيها مع خصم الزيادة من الاعانة المستحقة — زيادة اعانة غلاء المعيشة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من يولية سنة ١٩٤٧ المشار اليه تستحق لكل من يستحق اصلا اعانة غلاء معيشة طبقا لقرارات مجلس الوزراء — اثر ذلك استحقاق المعينين بمكافآت شاملة لاعانة غلاء المعيشة المقررة للعاملين في منطقة القناة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من يولية سنة ١٩٤٧ من تاريخ استحقاقهم اعانة الغلاء طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من اكتوبر ١٩٥٢ وبالشروط الواردة فيه مع مراعاة ما يقضى به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقدير راتب اضافي للعاملين في بعض المناطق المعدل بالقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ من تاريخ نفاذها .

ملخص الفتوى :

ان مجلس الوزراء اصدر في ٢٠ يوليو سنة ١٩٤٧ قرار بزيادة اعانة الغلاء التي تمنح لموظفي الحكومة ومستخدميها وعمالها بمنطقة القناة

بنسبة ٥٠٪ ثم اصدر في ٤ اكتوبر ١٩٤٨ قراره بصرف هذه الاعانة لموظفى ويستخنى وعمال محافظتى سيناء والبحر الاحمر والصحراء الشرقية وفى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٢ اصدر قرارا يمنح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعينون على اعتمادات مؤقتة اعانة غلاء المعيشة بعد مضى سنة من تاريخ تعيينهم على اساس ماهياتهم أو أجورهم فى اليوم التالى لمضى السنة ، أما من يكون منهم الآن بالخدمة ومضى عليه سنة ولا تصرف له هذه الاعانة ، فتمنح اليه من تاريخ موافقة مجلس الوزراء على اساس ماهيته أو أجره فى ذلك التاريخ ، وذلك بشرط الا تكون الماهية أو الأجر الذى يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل يزيد عما هو مقرر لمؤله لو ما هو مقرر طبقا لقواعد التعيين ، وأنه فى حالة ما اذا كانت الماهية أو الأجر يزيد على ما هو مقرر قانونا فتخصص هذه الزيادة من اعانة الغلاء .

وحيث ان مفاد هذا القرار استحقاق الموظفين والمستخدمين والعمال المعينين على اعتمادات أى المعينين بمكافآت شاملة لاعانة غلاء المعيشة بعد مضى سنة من تاريخ تعيينهم على أن تحسب هذه الاعانة على اساس ماهياتهم أو أجورهم فى اليوم التالى لمضى السنة دون الزيادة الحاصلة فيها مع خصم الزيادة من الاعانة المستحقة ، وهو ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث ان زيادة اعانة غلاء المعيشة الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٢٠ يولية سنة ١٩٤٧ أنها تستحق لكل من يستحق اصلا اعانة غلاء معيشة طبقا لقرارات مجلس الوزراء وينبئ على ذلك استحقاق المعينين بمكافآت شاملة لاعانة غلاء المعيشة المقررة للعاملين فى القناة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠/٧/١٩٤٧ من تاريخ استحقاقهم اعانة الغلاء طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ وبالشروط الواردة فيه ويستحق السيد / ... الذى عين بالإدارة الطبية بسيناء بمكافأة شاملة قدرها ١٢ جنيه اعانة غلاء المعيشة المقررة للعاملين فى هذه المنطقة على هذا الاساس .

ومن حيث ان المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ من المعلن بالقرار الجمهوري رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ ينص على إلغاء

القرارات والقواعد الخاصة باعانة الغلاء الاضافية المقررة للعاملين في المناطق المشار اليها وتنص المادة الثانية منه على أن « يمنح العاملون الذين يكون مقر عملهم وقت العمل بهذا القرار في احدى الجهات المقرر لها اعانة غلاء اضافية بمقتضى القرارات المشار اليها راتبا اضافيا يعادل قيمة اعانة الغلاء الاضافية المستحقة لكل منهم في هذه الجهات ، وبالنسبة الى من يستمرون في العمل بهذه الجهات فانه يتم استهلاك هذا المرتب بالخصم منه بنصف قيمة ما يستحق للعامل من علاوات ترقية في المستقبل » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان السيد . . . المعين بمكانة شاملة اعتبارا من ١٩٥٢/١٠/٩ يستحق اعانة غلاء المعيشة المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ يولية سنة ١٩٤٧ وذلك اعتبارا من تاريخ استحقاقه لامانة الغلاء المقررة للمعينين على اعتمادات مؤقتة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٠/٢٩ وبالشروط الواردة في هذا القرار . مع مراعاة ما يقضى به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ من تاريخ تنادها .

(ملوى ٦١٧ — في ١٦/٦/١٩٦٨)

قائمة رقم (٩٢)

المبدأ :

منح موظفي منطقة القتال اعانة غلاء المعيشة الاضافية — الحكمة منه — عدم توافرها في حالة الموظف المفصول بقرار من مجلس قيادة الثورة وافق عليه مجلس الوزراء الذى قضى بصرف صافي المرتب واعانة الغلاء عن المدة المضمومة مشافرة دون اية مرتبات اضافية — عدم استحقاقه الامانة الاضافية الى جانب امانة الغلاء الاصلية في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

ان الموظفين الذين يعملون بمنطقة القناة يمنحون اعانة اضافية قدرها ٥٠ ٪ من اعانة غلاء المعيشة وذلك لمواجهة حالة الغلاء الخاصة التى تسود هذه المنطقة والتى ترتفع تكاليف المعيشة بها عنها في المناطق الأخرى وهذه الامانة الاضافية لا تصرف بطبيعة الحال الا لمن كانت

أعمال وظيفته تتطلب اقامته بالمنطقة ويكلف بالإقامة بها فعلا ، ناذا نقله الموظف الى جهة أخرى قطعت عنه هذه الاعانة الاضافية لزوال المبرر في منحها .

ومتى كان الأمر كما تقدم فإن الموظف الذي يعمل في منطقة القنطرة ثم تنتهى مدة خدمته بقرار من مجلس قيادة الثورة وموافقة مجلس الوزراء ، الذى نص على أن يصرف للموظف المفصول خلال المدة المضمومة صافى مرتبه واعانة غلاء المعيشة على انقضاء شهرية دون أية برتيلجة اضافية كجبل التخصص وغيره — هذا الموظف لا يكون مضطرا بسبب وظيفته الى الإقامة هناك أو مكلفا بذلك وإذا هو بقى بها بعد ترك الوظيفة فبقاؤه يكون باختياره وليس على أية حال بسبب الوظيفة وقد انقطعت صلته بها ، ومن ثم فلا يكون مستحقا لاعانة الغلاء الاضافية الى جانب اعانة غلاء المعيشة الاصلية ويتعين خصمها منه من اليوم الذى انتهت فيه خدمته .

(طعن ١٤٠٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٢٥)

الفصل الثالث

تنشيط اعانة غلاء المعيشة

قاصدة رقم (٩٢)

المقدمة :

اعانة غلاء المعيشة - تنشيطها - قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٩٤٤/٧/١١ و ١٩٥٠/٢/١٩ و ١٩٥٠/١٢/٢ وكتاب ديوان الموظفين رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ في هذا الشأن تنشيط الاعانة للحصول على مؤهل اضافي من غير ما ورد في قرارى رئيس الجمهورية الصادر في ١٩٥٧/١٢/٣٠ و ١٩٥٨/٤/٢٧ يكون على اساس المرتب دون الراتب الإضافي - لا يغير من هذا الحكم قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١/٦ .

ملخص الفتوى :

يستفاد من استعراض النصوص المتعلقة بتنشيط اعانة غلاء المعيشة انه تخفيفا من اعباء الميزانية قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ تنشيط اعانة غلاء المعيشة وتخفيضها في بعض الاحوال . وفى ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ صدر قرار مجلس الوزراء برفع القيد الخاص بتنشيط اعانة غلاء المعيشة وقرر ان تمنح تلك الامانة لجميع الموظفين والمستخدمين والعمال باليومية على اساس المساهية الفعلية التى يتناولها كل منهم ، ثم عاد في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ فاصدر قرارا بتنشيط اعانة غلاء المعيشة على المساهيات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وقد تضمن كتاب وزارة المالية رقم ف ٢٧/١٢/٢٣ المؤرخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ الصادر بتنفيذ لقرار مجلس الوزراء الخاص بتنشيط اعانة غلاء المعيشة ان « كل زيادة يحصل عليها الموظف او المستخدم او العامل في ماهيته او اجره بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها اى زيادة في اعانة غلاء المعيشة » .

ولما صدر قانون موظفي الدولة وعمل به من أول يولية سنة ١٩٥٢ ،
وسعد اعتماد ميزانية ١٩٥٢ — ١٩٥٣ أقر مجلس الوزراء المذكرة الملحقة
بمشروع تلك الميزانية ، وقد تضمنت هذه المذكرة : « أن بغض الموظفين
سينتفعون عند نقلهم الى درجات الكادر الجديد بزيادة في مرتبتهم الحالية ،
كما أن البعض الآخر منهم سيحصل على زيادة في المرتب نتيجة الترقية
او منح العلاوة وفقا لنظام الكادر المشار اليه ، وذلك بحصوله على علاوة
تزيد على قيمة العلاوة التي كان يحصل عليها فيما لو كان قد رقى او منح
علاوة على أساس تواعد الكادر السابق وانه ينبغي استقطاع ما يوازي
تلك الزيادات مما يحصل عليه هؤلاء الموظفون من اعانة غلاء المعيشة على
أن ينفذ ذلك ابتداء من أول يولية سنة ١٩٥٢ » وبناء على ذلك أصدر ديوان
الموظفين كتابه الدوري رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ وجاء في البند (رابعا) منه انه :
« بالنسبة للموظفين المعيّنين في ١/٧/١٩٥٢ أو بعد هذا التاريخ ، هؤلاء
يمنحون اعانة غلاء المعيشة عندما يحل موعد استحقاقهم على أساس
المرتبات التي تلقاها زملائهم المعيّنون الجدد في ٣٠/١١/١٩٥٠ (تاريخ
تثبيت هذه الاعانة) وبداية مربوط الدرجة في الكادر الجديد ايها اقل ،
ويخصص من الاعانة التي تستحق لهم على هذا الأساس مقدار الزيادة (ان
وجدت) بين المرتب الذي كان مقررا للتعيين في نفس الدرجة او المرتب في
الكادر السابق وبينه في الكادر الحالي » .

ويخلص مما تقدم أن الموظف الذي عين في وظيفته او حصل على المؤهل
الاضافي ما عدا ما ورد في قرارى رئيس الجمهورية المشار اليهما وذلك
في أول يولية سنة ١٩٥٢ او بعد هذا التاريخ لا يمنح راتبا اضافيا عن هذا
المؤهل الاضافى تطبيقا للمادة ٢١ من قانون موظفي الدولة ، ولا يحفل هذا
الزاتب في حساب المرتب المتخذ أساسا لتثبيت اعانة غلاء المعيشة والا كان
في ذلك مخالفة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من ديسمبر سنة
١٩٥٠ بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على أساس المرتبات في ٣٠ من نوفمبر
سنة ١٩٥٠ واحياء لقواعد الانصاف التي أنهى قانون موظفي الدولة العمل
بها من وقت نفاذه .

ولا يجوز الاحتجاج في هذه الحالة بأن اعانة غلاء المعيشة تثبت الآن بالنسبة للموظفين المعينين في أول يولية سنة ١٩٥٢ أو بعد هذا التاريخ على أساس مرتبات افتراضية لا على أساس مرتبات فعلية ، ذلك أن اعانة غلاء المعيشة تثبت بالنسبة لهؤلاء الموظفين أما على أساس المرتب الذي ناله زملاؤهم المعينون في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أو على أساس بداية مربوط الدرجة في الكادر الملحق بقانون موظفي الدولة أيها أقل ، فإذا تثبت اعانة غلاء المعيشة على الأساس الأول ، فاتها تثبت على أساس مرتب يحصل عليه الموظف فعلا اعتبارا بأنه يقل عن أول مربوط الدرجة المعينين فيها ، ويكون الحكم كذلك من باب أولى إذا ثبتت الاعانة على أول مربوط الدرجة إذا كان أقل من مرتب الزميل المعين في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، ومن ثم فإن الاعانة في جميع الأحوال تثبت على أساس مرتب فعلى لا على أساس مرتب افتراضى .

ولا يجوز الاحتجاج كذلك بما ورد في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ من معاملة الموظفين الذين تثبت لهم اعانة غلاء المعيشة على أساس ماهيتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى من هذا التاريخ أو بعده وعينوا بالدرجات والمهام المتررة للمؤهلات الجديدة على أساس منحهم اعانة الغلاء على أساس المساهية الجديدة من تاريخ الحصول عليها ، لا يجوز الاحتجاج بهذا النص لأنه ورد استثناء على الأصل المقرر الذى يقضى بأن كل زيادة يحصل عليها زيادة في اعانة غلاء المعيشة ، ويشترط لأعمال هذا الاستثناء أن يكون الموظف في الخدمة قبل ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وأن تكون اعانة غلاء المعيشة قد ثبتت له على أساس مرتبه في هذا التاريخ ثم يحصل بعد ذلك على شهادات دراسية أعلى وأن يعين بالدرجة أو المساهية المقررة لمؤهله

الجديد ، فإذا لم تتحقق هذه الشروط كلها أو بعضها بطل أعمال الاستثناء وتعين الرجوع الى القاعدة العامة المشار اليها ، ولما كانت هذه الشروط غير متوافرة في الحالة موضع النظر ، فلا محل لأعمال هذا الاستثناء .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الموظف الذى عين بعد أول يولية سنة ١٩٥٢ أو حصل بعد هذا التاريخ على مؤهل اضافى لا يدخل فى المؤهلات الاضافية المشار اليها بقرارى رئيس الجمهورية السابقين فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ و ٢٧ من إبريل سنة ١٩٥٨ ، لا يستحق راتبا اضافيا من هذا المؤهل ولا يدخل هذا المرتب فى حساب مرتبه المتخذ أساسا لتثبيت امانة غلاء المعيشة .

(فتوى ٨٩٧ — فى ١٢/٢٤ / ١٩٥٩)

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

امانة غلاء المعيشة — تثبيتها — الاصل ان يكون على الماهيات والاجور والمعاملات المستحقة فى ٣٠/١١/١٩٥٠ — الاستثناءات التى ترد على هذا الاصل .

ملخص الفتوى :

يتبين من استعراض قرارات مجلس الوزراء المنظمة لموضوع تثبيت امانة غلاء المعيشة ان هذا المجلس قرر بجلسته المنعقدة فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تثبيت امانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وتنفيذا لهذا القرار صدر كتاب الادارة العامة لمستخدمى الحكومة بوزارة المالية رقم هـ ٢٣٤ — ٢٣/١٣ بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وينص هذا الكتاب على ما يأتى :

« أولا — يكون مقدار امانة الغلاء التى تستحق للموظف أو المستخدم أو العامل من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاشهر التالية هو مقدار امانة الغلاء التى استحققت على أساس يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ثانياً : لكل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل فى ماهيته أو أجره بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة فى امانة الغلاء » .

هـ ٢٣٤ — ٢٣/١٣ و ٢٣٤ — ٢٣/١٣ ج ١٥٠

وفي ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكره قدمتها إليه اللجنة المالية برقم ٤٣٧/١ متسوعة م ٨ (ب) وقد جاء بها « أن الموظفين حملة المؤهلات .. الذين عينوا بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون امانة غلاء المعيشة على اساس ماهياتهم المقررة لمؤهلاتهم بالانصاف بالنسبة للمؤهلين » .

وحيث ان الموظفين والمستخدمين والعمال الذين حصلوا على شهادات دراسية ومنحوا الماهيات المقررة لها . . بعد صدور قرار مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون جميعا امانة غلاء المعيشة الآن على اساس ماهياتهم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ طبقا لقرار مجلس الوزراء المذكور الخاص بتثبيت اعانة الغلاء فانهم دائبو الشكوى ويلتمسون منحهم الاعانة على الماهيات والاجور الجديدة .

ولذلك تقترح وزارة المالية معاملة الموظفين الذين تثبت لهم اعانة الغلاء على اساس ماهياتهم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية اعلى من هذا التاريخ او بعده وعينوا بالدرجات او الماهيات المقررة للمؤهلات الجديدة على اساس منحهم اعانة الغلاء على الماهية الجديدة بعد تاريخ الحصول عليها » .

ويقضى كتابه ديوان الموظفين الدوري رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر بتنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ في البند الرابع منه « انه بالنسبة للمعينين في اول يولية سنة ١٩٥٢ (وهو تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) او بعد هذا التاريخ هؤلاء يمنحون امانة الغلاء عندما يحل موعد استحقاقها على اساس المرتبات التي نالها زملاؤهم المعينون الجدد في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ (تاريخ تثبيت هذه الامانة) او من بداية الدرجة في الكادر الجديد ايها اقل » . ويستفاد من هذه القرارات : ان الاصل العام في شأن استحقاق امانة غلاء المعيشة يقضى بتثبيتها على الماهيات والاجور والمعايشات المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وان كل زيادة يحصل عليها الموظف او المستخدم او العليل في ماهيته او اجره بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء .»

وإنه استثناء من هذا الأصل العام يتغير الأساس الذي تثبت عليه
اعانة الغلاء في الحالتين الآتيتين :

أولا - إذا كانت اعانة الغلاء مثبتة للموظف على أساس ماهيته في
٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصل على شهادات دراسية أعلى من هذا
التاريخ أو بعده ، وعين في الدرجة والراتب المقرر للمؤهل الجديد ، ففي
هذه الحالة يمنح اعانة الغلاء على أساس الراتب الجديد ومن تاريخ
الحصول عليه .

ثانيا : إذا كان الموظف معينا في إحدى درجات الكادر الإداري أو الفني
المالي ثم أعيد تعيينه في أدنى وظائف كادر خاص ، ففي هذه الحالة تثبت
اعانة الغلاء المستحقة له على أساس مرتبه في الكادر الخاص دون المرتب
الذي كان يتقاضاه طبقا للكادر العام وذلك استنادا إلى أن تعيينه في أدنى
وظائف الكادر الخاص يعتبر تعيينا جديدا أي بمثابة التعيين لأول مرة .

وإن نقل الموظف من كادر إلى آخر في غير الحالة السابقة وإن اعتبر
تعيينا جديدا إلا أنه لا يعد تعيينا مبتدئا ولا يقتضى تغيير الأساس (الذي ربطت
عليه اعانة الغلاء المستحقة له ، ومن ثم تظل هذه الاعانة محبوبة له على
أساس راتبه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تطبيقا لقرار مجلس الوزراء
الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ولكتاب الإدارة العامة لميجي
الحكومة بوزارة المالية رقم ٢٣/١٣/٢٣٤ بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة
١٩٥٠ الصادر تنفيذا لهذا القرار والذي يقضى بأن « كل زيادة يحصل عليها
الموظف أو المستخدم أو العامل في ماهيته أو أجر بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠
لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء » .

(فقوى ٣٠٨ - في ١٦/٤/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

موظف - أحكام وقواعد تثبت اعانة غلاء المعيشة - الأصل في تثبيت
اعانة غلاء المعيشة أن يكون على أساس الماهيات والأجور والمناصب
المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ دون

تتخذ أية زيادة نظرا على المرتب بعد ذلك على اعانة الغلاء فلا تزيد بازدياد الراتب — استثناءان يردان على هذا الجدا — هما حالة الموظف الذى يحصل على مؤهلات دراسية أعلى ويعين فى الدرجة وبالراتب المقررين لهذه المؤهلات ، وحالة إعادة تعيين أحد الموظفين فى أدنى وظائف إحدى الهيئات أو الجهات التى تنظم شؤون موظفيها قواعد خاصة بعد أن كان معنا بلحدى درجات الكادرين الفنى العالى والأبارى .

ملخص الفتوى :

يبين من استقضاء قرارات مجلس الوزراء المنظمة لموضوع تثبيت اعانة غلاء المعيشة ، أن مجلس الوزراء أصدر فى ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ ، قرارا بتثبيت اعانة غلاء المعيشة التى تمنح للموظفين والمستخدمين والعمال ، وتنفيذا لهذا القرار صدر كتاب وزارة المالية الحورى المؤرخ فى ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ قاضيا بأن كل زيادة فى الماهية يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل باليومية اعتبارا من ١١ يولية سنة ١٩٤٤ ، لا يترتب عليها زيادة اعانة الغلاء ، ويطبق هذا على الترقيات والملاوات العادية والاستثنائية وتسوية الحالات وتعديل بعض الكادرات . . . وأن الموظفين الجدد الذين رفعت الماهيات الابتدائية المقررة لمؤهلاتهم طبقا لقواعد الانصاف ، يلاحظ منحهم اعانة غلاء ، على أساس الماهيات التى كانت تمنح لمؤهلاتهم قبل الانصاف أو التحسين . وفى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ صدر قرار من مجلس الوزراء برفع القيد الخاص بتثبيت اعانة غلاء اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ ، وينتج هذه الاعانة لجميع الموظفين والمستخدمين والعمال باليومية على أساس الماهية الفعلية التى يتناولها كل منهم .

وفى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، عاد مجلس الوزراء لمقرر تثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ . وتنفيذا لهذا القرار صدر كتاب وزارة المالية رقم ف ٢٣٤ — ٢٧١٣ المؤرخ فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وينص هذا الكتاب على ما يأتى :

اولا — يكون مقدار اعانة الغلاء التى تستحق للموظف أو المستخدم أو العامل من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاشهر التالية هو مقدار اعانة الغلاء التى استحققت على أساس يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ثانياً — كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل في مالهية أو أجره بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الميلاء .

وفي ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ، وافق مجلس الوزراء على مذكرة قدمت اليه اللجنة المالية برقم ٤٣٧/١ متتوعة م ٨ (ب) جاء فيها ان الموظفين حملة المؤهلات . . الذين عينوا بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ . يمنحون اعانة غلاء المعيشة على اساس ماهياتهم المقررة لمؤهلاتهم بالانصاف .

ومن حيث ان الموظفين والمستخدمين والعمال الذين حصلوا على شهادات دراسية ومنحوا الماهيات المقررة لها . . . بعد صدور قرار مجلس الوزراء في ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون جميعا اعانة غلاء المعيشة الآن على اساس ماهياتهم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، طبقا لقرار مجلس الوزراء المذكور الخاص بتثبيت اعانة الفسلاء ، فانهم دائبوا الشكوى . ويلتمسون منحهم الاعانة على الماهيات والاجور الجديدة . ولولذلك تقترح وزارة المالية معاملة الموظفين الذين تثبت لهم اعانة الفسلاء على اساس ماهياتهم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية اعلى من هذا التاريخ أو بعده وعينوا بالدرجات أو الماهيات المقررة للمؤهلات الجديدة — على اساس منحهم اعانة الغلاء على الماهيات الجديدة من تاريخ الحصول عليها .

ولما عمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ابتداء من اول يولية سنة ١٩٥٢ ، قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ استقطاع ما يوازي الزيادة التي حصل عليها الموظفين بسبب تطبيق الكادر الجديد المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة . .

وبتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، قرر مجلس الوزراء سريان القاعدة المقترحة ذكرها على من يعينون في ظل الكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . وتنفيذا لهذا القرار اصبح حيوان الموظفين كتبه الدوري رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ وقد جاء في البند « رابعا » منه انه « بالنسبة للمعينين في اول يولية سنة ١٩٥٢ (تاريخ

نفاذ القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ او بعد هذا التاريخ) هؤلاء يمنحون اعانة الغلاء عندما يحل موعد استحقاقها على اساس المرتبات التي نالها زملاؤهم المعينون الجدد في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ (تاريخ تثبيت اعانة الغلاء او بداية الدرجة في الكادر الجديد) . ايها اقل « . ويستلزم من هذه القرارات :

اولا - ان الاصل في تثبيت اعانة غلاء المعيشة ان يكون على اساس الماهيات والاجور والمعاشات المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وان كل زيادة يحصل عليها الموظف او المستخدم او العامل في ماهيته او أجره ، بعد هذا التاريخ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء .

ثانيا - انه استثناء من هذا الاصل ، يتغير الاساس الذي تثبت عليه اعانة الغلاء في حالتين :

الاولى : اذا حصل الموظف الذي تثبتت اعانة غلاء المعيشة المستحقة له على اساس راتبه في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، على شهادات دراسية أعلى ، من هذا التاريخ او بعده وعين في الدرجة والراتب المرفقين لهذه الشهادات الجديدة ، فانه في مثل هذه الحالة ، يحدد حساب اعانة الغلاء التي تمنح له ، على اساس الراتب الجديد اعتبارا من تاريخ الحصول عليه .

والثانية : اذا كان الموظف معيناً في إحدى درجات الكادرين الفني العالي والاداري ، ثم أعيد تعيينه في أدنى وظائف إحدى الهيئات او الجهات التي تنظم شئون موظفيها قواعد خاصة ، فانه في هذه الحالة تثبت اعانة الغلاء التي تمنح لمثل هذا الموظف على اساس مرتبه في الكادر الخاص ، ذلك ان تعيينه في هذا الكادر الخاص ، وفي أدنى درجاته ، يعتبر تعيينا مبتدأ فيعادل على اساس انه عين لأول مرة ، وتحسب اعانة غلاء المعيشة له على اساس مرتبه الذي يقتضاه في هذا الكادر لا على اساس المرتب الذي تثبتت على اساسه اعانة الغلاء عندما كان يشغل وظيفة من وظائف الكادر التسليم .

إما نقل الموظف من كادر إلى آخر في غير الحالة السبلغة ، كما لو نقل إلى وظيفة أعلى من أخرى درجات الوظائف في كادر خاص ، فإنه وإن كان يعتبر تعييناً جديداً ، إلا أنه لا يعد تعييناً مبتدأً ومن ثم فلا يعامل الموظف في مثل هذه الحالة ، معاملة من يعين لأول مرة ، وإنما تظل اعانة غلاء المعيشة محسوبة له على أسس راتبه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

(متوى ٩٢٧ — في ١٢/٧/١٩٦١)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

أحكام وقواعد تثبيت اعانة غلاء المعيشة — الاصل في تثبيتها أن يكون على أساس الماهيات والأجور والعكسات المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ إلا إذا حصل الموظف على مؤهل أعلى وعين في الدرجة وبالأرتب المقررين لهذا المؤهل الجديد — المقصود بالماهية الجديدة في هذه الحالة — هي الماهية المقررة للمؤهل في تاريخ تثبيت الاعانة أي في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ حتى لا يتميز جديد على قديم بسبب رفع بداية مربوط الدرجة بعد هذا التاريخ .

ملخص الفقرة :

أصدر مجلس الوزراء في يونيو ١٩٤٤ قراراً بتثبيت اعانة غلاء المعيشة التي تمنح للموظفين والمستخدمين والعمال وتنفيذاً لهذا القرار صدر كتاب وزارة المالية الدوري المؤرخ ٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ قاضياً بأن كل زيادة في الماهية التي يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل باليومية اعتباراً من ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء ويطبق هذا على الترقيات والعلوات العادية والاستثنائية ونسوية الحالات وتعديل بعض الكادرات وأن الموظفين الجدد الذين رفعت مرتباتهم الابتدائية المقررة لمؤهلاتهم طبقاً لقواعد الانتصاف يلاحظ منحهم اعانة الغلاء على أساس الماهيات التي كانت تمنح لمؤهلاتهم قبل الانتصاف أو التحسين . وفي ١٩ من فبراير ١٩٥٠ صدر قرار من مجلس الوزراء برفع القيد الخاص بتثبيت اعانة الغلاء اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٥٠ ويمنح هذه الاعانة لجميع الموظفين والمستخدمين والعمال على أسس الماهية الفعلية التي يتناولها كل منهم .

وفي ٢٠ من ديسمبر ١٩٥٠ عاد مجلس الوزراء بقراره بتثبيت الاعانة على الماهيات والمرتببات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر ١٩٥٠ ، وتنفيذا لهذا القرار صدر مكتب وزارة المالية الدورية رقم ٢٣٤ - ٢٧/١٣ المؤرخ ٣١ من ديسمبر ١٩٥٠ وينص هذا المكتب على ما يأتي :

اولا - يكون مقدار اعانة الغلاء التي تستحق للموظف او المستخدم او العامل من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاشهر التالية هو مقدار اعانة الغلاء التي استحققت على اساس يوم ٣٠ من نوفمبر ١٩٥٠ .

ثانيا - كل زيادة يحصل عليها الموظف او المستخدم او العامل في ماهيته او اجره بعد ٣٠ من نوفمبر ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء ، وفي ٦ من يناير ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة قدمت اليه اللجنة المالية برقم ٤٣٧/١ متوقعة م ٨ (ب) جاء فيها ان الموظفين حيلة المؤهلات الذين عينوا بعد ٣٠ من نوفمبر ١٩٥٠ يمنحون اعانة غلاء المعيشة على اساس ماهياتهم المقررة لمؤهلاتهم بالانصاف ، ومن حيث ان الموظفين والمستخدمين والعمال الذين حصلوا على شهادات دراسية ومنحوا الماهيات المقررة لها . بعد صدور قرار مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر ١٩٥٠ طبقا لقرار مجلس الوزراء المذكور الخاص بتثبيت اعانة الغلاء فانهم دائبوا الشكوى ويلتمسون منحهم الاعانة على الماهيات والاجور الجديدة - ولذلك تقترح وزارة المالية معاملة الموظفين الذين تثبت لهم اعانة الغلاء على اساس ماهياتهم في ٣٠ من نوفمبر ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية اعلى في هذا التاريخ او بعده وعينوا بالدرجات او الماهيات المقررة للمؤهلات الجديدة - على اساس منحهم اعانة الغلاء على الماهيات الجديدة من تاريخ حصولهم عليها وذلك حتى لا يتأخر جديد على قديم اسوة بما اتبع بعد تثبيت اعانة الغلاء في اول اغسطس سنة ١٩٤٢ .

ولما عمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شان نظام موظفي الدولة ابتداء من اول يولية ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٧ من اغسطس ١٩٥٢ استقطاع ما يوازي الزيادة التي حصل عليها الموظفين بسبب تطبيق الكادر الجديد المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

من اعانة غلاء المعيشة . ويتأريخ ٨ من أكتوبر ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء
سريان القاعدة المتقدم ذكرها على من يعينون في ظل الكادر الملحق بقانون
التوظيف ، وتنفيذا لهذا القرار أصدر ديوان الموظفين كتابه الدورى رقم ٢٨
سنة ١٩٥٢ ، وقد جاء في البند (رابعا) منه انه بالنسبة للمعينين في أول بولية
١٩٥٢ (تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) أو بعد هذا التاريخ -
هؤلاء يمنحون اعانة الغلاء بنفسها يحل موعد استحقاقها على اساس
المرتبات التى نالها زملائهم المعينون الجدد في ٣٠ نوفمبر ١٩٥٠ تاريخ تثبيت
اعانة الغلاء أو بداية مربوط الدرجة في الكادر الجديد ايها أقل .

ويستفاد من هذه القرارات ان الاصل في تثبيت اعانة غلاء المعيشة
أن يكون اساس الماهيات والاجور والمعاشات المستحقة للموظفين
والمستخدمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر ١٩٥٠ ، وأن أية زيادة يحصلون
عليها بعد هذا التاريخ لا يترتب عليها زيادة اعانة الغلاء وأنه استثناء
من هذا الاصل اذا حصل الموظف الذى تثبت اعانة الغلاء الخاصة به على
اساس راتبه المستحق في ٣٠ من نوفمبر ١٩٥٠ على شهادات دراسية
أعلى وعين في الدرجة وبالراتب المقررين لهذا المؤهل الجديد فانه في مثل
هذه الحالة يعاد حساب اعانة الغلاء التى تمنح له على اساس الراتب
الجديد من تاريخ الحصول عليه .

والمقصود بالماهية الجديدة في هذه الحالة هى الماهية المقررة للمؤهل
في تاريخ تثبيت الاعانة أى في ٣٠ من نوفمبر ١٩٥٠ . واساس ذلك ان ثمة
قاعدة أساسية تهيم على التنظيم القانونى لاعانة الغلاء وهى عدم امتياز
الموظف الجديد على الموظف القديم . وليس من شك في أن القول بغير ذلك
يؤدى الى تفاوت في مقدار الاعانة التى تمنح للحاصلين على نفس المؤهل
اذا اختلف تاريخ التعيين الامر الذى يتناقى مع ما قصده المشرع من تثبيت
الاعانة على مرتبات شهر نوفمبر ١٩٥٠ .

ولما كان المرتب المقرر لذوى المؤهلات العالية أو الجامعية في تاريخ
تثبيت الاعانة هو ١٢ جنيهاً فمن ثم يتعين اتخاذ هذا المرتب اسسا لتثبيت
اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى الموظفين الذين يحصلون على مؤهلات
عالية أو جامعية أثناء الخدمة .

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

اعانة غلاء المعيشة — تثبيتها — قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/١٢/٢ في هذا الشأن — تقريره تثبيت الاعانة على الماهيات والاجور المستحقة في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ — كيفية حساب هذه الماهيات والاجور — تثبيت الاعانة على اساسها مضافا اليها علاوة الترقية التي تمت في خلال نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يقضى بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وقد تضمن كتاب وزارة المالية الدوري رقم ف ٢٣٤ — ٢٧/١٣ الذي أصدرته تنفيذا لهذا القرار القواعد الآتية :

« أولا : يكون مقدار اعانة الغلاء التي تستحق للموظف أو المستخدم أو العامل عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاشهر التالية هو مقدار اعانة الغلاء التي استحققت له على اساس يوم ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

وبناء على ذلك فان الموظف الذي ظلت ماهيته دون تغيير طول شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ يمنح اعانة الغلاء عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاشهر التالية بنفس مقدار الاعانة الذي صرف له عن شهر نوفمبر المشار اليه .

اما اذا كانت ماهيته قد زيدت خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ فيحسب حساب الاعانة كالمثال الآتي :

موظف له ثلاثة اولاد — كانت ماهيته ٢١ جنيها شهريا في الدرجة السادسة لغاية ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، رقى بصفة استثنائية ابتداء من ١٦ من الشهر المذكور الى الدرجة الخامسة بماهية ٢٥ جنيها من هذا التاريخ . لتحديد اعانة الغلاء له طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يفترض انه حصل على ماهية ٢٥ جنيها عن شهر

نومبر المذكور بأكمله ويعمل حسب الامانة له اعتراضا على اساس هذه الماهية من الشهر كله .

والاعانة التي تستحق له على هذا الاساس الفرضي هي التي تصرف له عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاشهر التالية له « .

ومن حيث انه يستفاد من هذه النصوص أن تثبت امانة غلاء المعيشة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يكون على اساس الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين . والعمل في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ . وانه يجب عند تثبيت امانة الغلاء على هذا الاساس التفرقة بين فرضين :

الفرض الاول : وهو الفرض الذي لم يتغير فيه المركز القانوني للموظف من حيث راتبه أو أجره خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وفي هذا الفرض لا تنور أية صعوبة تثبت امانة الغلاء على اساس راتبه في شهر نومبر سنة ١٩٥٠ .

الفرض الثاني : وهو الذي يتغير فيه المركز القانوني للموظف من حيث راتبه أو أجره خلال الشهر المذكور تبعا لترقيته ، وفي هذا الفرض تثبت اعانة الغلاء على اساس مرتبه الاخير أي بعد اضافة علاوة الترقية اليه . ولا يغير من هذا النظر ولا يؤثر فيه ان علاوة الترقية التي تمت في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ لم تصرف الا في اول ديسمبر سنة ١٩٥٠ تطبيقا للمادة ٣٧ من قانون نظام موظفي الدولة ذلك أن حق الموظف قد تعلق بمسألة الترقية منذ تاريخ ترقيته أما ارجاء صرف علاوة الترقية الى اول الشهر التالي للشهر الذي تمت فيه الترقية فانه مجرد تنظيم مالي لا يترتب عليه المساس بحق الموظف في الترقية وفي ملاوتها منذ تقريرها ومن ثم فلا يجوز الاعتداد في هذا الصدد بتاريخ صرف علاوة الترقية التالي تاريخ الترقية ونشوء الحق في ملاوتها . وقد اقرت المحكمة الادارية العليا هذا النظر في حكمها الصادر بجلسة ٨ من مايو سنة ١٩٥٨ في الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٣ قضائية حيث قضت بأن « قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتثبيت امانة غلاء المعيشة على اساس الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمل في آخر نوفمبر سنة

١٩٥٠ قد جعل الاعانة المستحقة عن شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ هي اساس التثبيت ، ولما كانت هذه بدورها تنسب الى الماهية او المرتب او الاجر المستحق من هذا الشهر فان الحال لا يخلو من احدى امرين : اما ان مركز الموظف القانوني من حيث ماهيته او مرتبه او اجره لم يتغير خلال شهور نوفمبر سنة ١٩٥٠ وعندئذ لا تقوم اية صموية في التطبيق ، واما ان مركزه تغير في هذا الخصوص خلال الشهر المذكور تبعا لترقيته ، وعندئذ تثبت اعانة الغلاء على اساس ما نال مرتبه من تحسين بسبب هذه الترقية ، ويتخذ مرتبه بأكمله في درجته التي رقى اليها ويكون تجزئة اساسا فرضيا لذلك ، حتى ولو لم تبدأ الترقية من اول الشهر بل ثبت خلاله . ثم استطردت المحكة قائلة بصدد المثال الذي اوردته كتاب المالية المشار اليه بأنه « تطبيق سليم لقرار مجلس الوزراء بحسب روجه وفحواه كما أنه يتسق مع الاصول القانونية العامة ومع العدالة حتى لا تمس المراكز القانونية التي اكتسبها هؤلاء بسبب ترقيتهم السابقة في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ الذي أخذ اساسا للتثبيت » .

وانتهت المحكة الى « انه تأسيسا على ما تقدم ، مما دام مركز المدعي القانوني قد تغير بالتحسين تبعا لترقيته . . . خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ فانه لا ينبغي اهدار ذلك ، بل يجب اتخاذ مرتب درجته التي رقى اليها بأكمله اساسا افتراضيا لربط اعانة الغلاء المستحقة وتثبيتها . . . » .

لهذا انتهت الجمعية العمومية الى ان التطبيق السليم لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ المشار اليه يقتضى ان تثبت اعانة غلاء المعيشة للموظفين الذين نالت مرتباتهم تصنيفات خلال شهور نوفمبر سنة ١٩٥٠ على اساس ما نال هذه المرتبات من تحسين وأن يتخذ المرتب بأكمله دون تجزئة اساسا لتثبيتها .

(انتهى ٧٢٩ — في ٢٧/١٠/١٩٥٩)

قلمدة رقم (٩٨)

المبدأ :

اعانة غلاء المعيشة — تثبيتها على الاجور المستحقة في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ — اتخاذ الاجر القانوني دون العمل اساسا لهذا التثبيت —

أعمال الأثر الرجعى للتسوية التى تتم طبقا لقواعد تنظيمية وتثبيت الإعانة على الأجر المستحق نتيجة لها — وجوب حذف نسبة الـ ١٢ ٪ التى تقرر ردها بقرار مجلس الوزراء فى ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ اعتبارا من تاريخ نفاذه من ١٤ من فبراير ١٩٥١ من الأجر الذى ثبتت على أسسها الإعانة طبقا لقرار مجلس الوزراء فى ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ .

ملخص الفتوى :

أنه عن تثبيت إعانة غلاء المعيشة على الأجر الفرضية التى تستحق لعمال اليومية فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ أعمال قاعدة التثبيت نتيجة لتسوية حالتهم على مقتضى قاعدة قانونية لاحقة فى نفاذها أو صدورها على التاريخ السالط الذكر وذلك فى ضوء ما قضت به المحكمة الإدارية العليا فى القضيتين رقم ٥٥٢ لسنة ٣ ق ورقم ٢٤٩ لسنة ٥ ق . فانه يبين من الاطلاع على القضية الاولى أنه وإن كان موضوعها قد انصب أساسا على بحث مدى احتية العامل الذى طبق عليه الكادر فى أول مايو سنة ١٩٤٥ وخرج من الخدمة قبل ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ فى الامادة من قرار مجلس الوزراء الصادر فى هذا التاريخ فيما قضى به من رد الـ ١٢ ٪ التى سبق أن خضعت من العامل عند تسوية حالتهم طبقا لاحكام الكادر الا أن المحكمة قد تعرضت فى أسباب حكمها للحالة محل البحث فى التحليل على ما انتهت اليه من نتيجة تتحصل فى عدم استحقاق العامل المذكور لاسترداد الـ ١٢ ٪ فقد جاء فى الحكم أنه لما كان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥١ الصادر بفتح اعمال اضافى لمواجهة صرف الفروق المالية المترتبة على تنفيذ قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، قد صدر فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ فقد أوضح مكتب وزارة المالية العورى ملف رقم ف ٢٣٤ — ٤٣/٩ الصادر فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٥١ أن التكلفة المشار اليها تصرف من تاريخ صدور القانون المذكور لا من ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ ، وقد أقر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ ما ذهبت اليه وزارة المالية من تعيين ذلك التاريخ مبدأ لصرف هذه الفروق ، اذ قضى بأن تظل الامانة مثبتة كما هى فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قبل رد الـ ١٢ ٪ مؤيدا بذلك اعتبار تلك الفروق غير مستحقة الا من ١٤ فبراير سنة ١٩٥١ لا قبل ذلك وأن استحقاقها ليس بأثر رجعى متعلقا على الماضى . . .

أما في القضية رقم ٢٤٩ لسنة ٥ في نقد حكمت المحكمة بتثبيت الاعانة على الأجر المستحق فرضاً في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ واستندت في ذلك إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ والذي قضى بالموافقة على تثبيت الاعانة لعمال اليومية الذين تثبت لهم الاعانة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم نقلوا إلى درجات أعلى بعد ذلك التاريخ على أساس أول مربوط درجاتهم الجديدة من تاريخ الحصول عليها سواء أكان النقل في حدود الوظائف المخصصة للتعيين من الخارج أو للترقية وذلك حتى لا يمتاز قديم على جديد ، فقد جاء في الحكم أنه « باستطاعهم روح هذا القرار والاتفات إلى أهدافه ومرايمه يتحتم القول بأن تحسين أجر المعلمون لصالحه بزيادة مربوط درجته وتدرج لجره في نطاقها بأثر رجعي طبقاً لقرار مجلس الوزراء في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ أجدر بالاعتبار في مقام تثبيت الامانة من مجرد تحسين يطرأ عليه نتيجة لترقيته أو نظله إلى درجة أعلى بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، ذلك أن التحسين الأول إنما نشأ عن إعادة تسوية افتراضية بحيث يعتبر مستحقاً لأجر فرضي مقداره ١٥٠ مليماً في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بحكم الأثر الرجعي للتسوية التي أوجبها قرار مجلس الوزراء في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ ، ولا يقدح في ذلك أن يكون استحقاقه للورق الأجر المترتبة على هذه التسوية مبتعاً قبل تاريخ نفاذ القرار المذكور ، لأن حظر صرف الفروق المالية من المسافى لاعتبارات مالية لا تنفي استحقاق هذا الأجر وافتراضاً قبل ذلك ، ومؤدى هذا لزوم تثبيت اعانة الغلاء على مقدار الأجر طبقاً للتسوية الفرضية » .

وغير بالذكر أنه بالإضافة إلى هذا الحكم نقد واجهت المحكمة ذات الموضوع في قضية أخرى هي القضية رقم ١٣٤ لسنة ٥ القضائية ، وقد قضت فيها بتثبيت الاعانة على الأجر المستحق فرضاً في تاريخ التثبيت استناداً إلى أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وقد قضى بتثبيت الاعانة على أساس الماهيات والأجور المستحقة في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، فإن العبرة — تكون بالأجر المستحق في هذا التاريخ — من ما يصرف منه ، إذ الصرف أثر من آثار استحقاق المرتب أو الأجر .

وبين من استعراض هذه الأحكام أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد استقر على تثبيت اعانة غلاء المعيشة للعامل على الأجور الفرضية التي استحققت لهم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، نتيجة لتسوية حالتهم على

مقتضى قاعدة قانونية لاحقة في صدورها أو نفاذها على هذا الترخيص . أما حكم المحكمة الادارية العليا في القضية رقم ٥٥٦ لسنة ٢ القضائية ، فإنه لم يتعلق أساسا بالمسألة محل البحث وانما بمسألة أخرى سبق بيانها ، وأن ما ورد في أسبابه متعلقا بتثبيت اعانة الغلاء لعمال اليومية بعد صدور قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ يونية سنة ١٩٥٠ لم يكن مثار منازعة أو خلاف ، ومضلا عن ذلك فإنه لا تعارض بين ما جاء بأسبابه ، وبين قضاء المحكمة في القضية رقم ٢٤٩ لسنة ٥ القضائية ورقم ٦٣٤ لسنة ٥ القضائية ذلك ، ان موافقة الحكم بأن اعانة الغلاء تظل مثبتة على الاجر الذى استحق فعلا للعمال في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقبل رد الـ ١٢ ٪ التى تقرر ردها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ يونية سنة ١٩٥٠ المشار اليه والمنفذ اعتبارا من ١٤ فبراير سنة ١٩٥١ تاريخ فتح الاعتماد — هذه الموافقة لم تستند في أساسها الى مقتضى تطبيق القواعد العامة التى تحكم اعانة الغلاء أو الى سبيل أخطئه المحكمة في تفسير قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتثبيت الاعانة المذكورة . وانما استندت المحكمة في ذلك الى نص صريح هو قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٤ يونية سنة ١٩٥١ في خصوص مدى ثائر تثبيت الاعانة للعمال بعد رد الـ ١٢ ٪ وهى تمثل إحدى المزاي التى صدر بها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ يونية سنة ١٩٥٠ ، وليست كل ما ورد من مزاي في هذا القرار أو غيره من القرارات اللاحقة . ومن ثم فإن هذه الميزة وحدها (الـ ١٢ ٪) هى التى لا تدخل في الاجر الذى تثبت عليه الاعانة وذلك اعمالا لاحكام قرار مجلس الوزراء السالف الذكر . أما ما عداها من مزاي ، ما ورد منها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ يونية سنة ١٩٥٠ أو غيره من القرارات اللاحقة ، فإنها تخضع في مدى استحقاق الاعانة عنها وتأثيرها بقيد التثبيت للقواعد العامة وهذه تشير الى استحقاقها حسبما اثبتت عنه المحكمة العليا في حكمها المشار اليها ، وأن تراخت آثارها الطيبة الى ما يبعد تاريخ اعمال قاعدة التثبيت — تعتبر مستحقة مرفضا في تلخيص اعمال هذه القاعدة .

وينضح مما سبق أنه وفقا لقضاء المحكمة الادارية العليا ، مسان المعولي عليه في تثبيت الاعانة لعمال اليومية ، هو بالاجر المستحق قانونا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ نتيجة لتسوية حالتهم وفقا لقاعدة قانونية لاحقة في صدورها أو نفاذها على هذا التاريخ مادامت ، وأن تراخت آثارها

المالية الى ما بعد التاريخ المذكور ، تعتبر مستحقة مرضا في تاريخ اعمال قاعدة التثبيت ، وذلك فيما عدا نسبة الـ ١٢ ٪ التي تقرر ردها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ يونية سنة ١٩٥٠ المنفذ اعتبارا من ١٤ فبراير سنة ١٩٥١ ، تاريخ فتح الاعتماد لهذه تستبعد من الاجر الذي تثبت عليه الامانة اعمالا لنصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ .

(فتوى ١٩٦٣ - في ٢٤/٤/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

تثبيت اعانة غلاء المعيشة - يكون على اساس الاجر المستحق للموظف او المستخدم او العامل في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ - العبرة بما يستحقه الموظف في هذا التاريخ ولو تراخى في صرفه الى تاريخ لاحق .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على اساس الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ قد جعل الامانة المستحقة من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ هي اساس التثبيت .

ولما كانت الامانة بدورها تنسب الى الماهية او المرتب او الاجر المستحق للموظف او المستخدم او العامل في آخر شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ دون ما يضرب منها في هذا التاريخ اذ الصرف اثر من آثار استحقاق المرتب او الاجر ، ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ بشأن تطبيق كشوف حرف « ب » الملحقة بكتابر العمال على العمال المعينين بعد ٣٠ من ابريل سنة ١٩٤٥ الذي استند منه المدمى الحق في التسوية الجديدة قد صدر قبل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتثبيت اعانة غلاء المعيشة ، فهذه المثلية يكون الاجر المذكور هو الاجر المستحق لمعلا للمدمى في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وان تراخى صرف الفروق المالية الناشئة عن هذه التسوية الى ١٤ من فبراير سنة

١٩٥١ تاريخ صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥١ بفتح الاعتماد اللازم لهذه التسوية ، ولا مناص والحالة هذه من تثبيت اعانة غلاء المعيشة للبدعى على اساس الاجر الذى استحقه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من يونية ١٩٥٠ .

(طعن ٢٠٦٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٣١)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٠/١٢/٢ — تثبيت اعانة غلاء المعيشة على أساس الماهية والمرتبات والاجور المستحقة فى ١٩٥٠/١١/٣٠ — ترقية الموظف خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ — وجوب الاعتماد بما اصيب مرتبه من تحسين بسبب الترقية — اتخاذ المرتب الجديد بأكمله أساسا افتراضيا لربط الاعانة وتثبيتها .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يثبت اعانة غلاء المعيشة على اساس الماهية والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، قد جمل الاعانة المستحقة من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ هى اساس التثبيت ، ولما كانت هذه بدورها تنسب الى الماهية او المرتب او الاجر المستحق من هذا الشهر ، فان الحال لا يخلو من أحد أمرين : اما ان مركز الموظف القانونى من حيث ماهيته او مرتبه او اجره لم يتغير خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وعندئذ لا تقوم اية صعوبة فى التطبيق ، واما ان مركزه تغير فى هذا الخصوص خلال الشهر المذكور ، تبعا لترقيته ، وعندئذ تثبت اعانة الغلاء على اساس ما نال مرتبه من تحسين بسبب هذه الترقية ، ويتخذ مرتبه بأكمله فى درجته التى رقى اليها ويحدون تجزئة اساسا فرضيا لذلك ، حتى ولو لم تبدأ الترقية من اول الشهر بل تمت خلاله . وقد اشار كتاب وزارة المالية الدورى الى ذلك صراحة وضرب لذلك مثلا . فاعذا كان الثابت ان مركز المدعى القانونى قد تغير بالتحسين تبعا لترقيته الى الدرجة السادسة خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، فانه لا ينبغي اصدار ذلك ، بل يجب اتخاذ مرتبه درجته التى

رعى اليها بأكمله ، أساسا افتراضيا لربط اعانة الفلاء المستحقة وتثبيتها ..
(ملعن ٧٤٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٢/٧/١٩٥٨) .

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

اعانة غلاء المعيشة - أساسا تثبيت هذه الاعانة بالنسبة للموظفين الموجودين في الخدمة قبل ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ والموجودين بعد هذا التاريخ ، والذين تركوا الخدمة بعد تاريخ التثبيت ثم اعيدوا اليها - الموظفون الذين تركوا الخدمة ثم اعيدوا اليها يمنحون اعانة الفلاء التي كانوا يحصلون عليها قبل ترك الخدمة اذا كان التعمين في اننى درجات الكادر ، اما اذا كان التعمين في درجة اعلى فيكون القاطع بالحالة القانونية التي يصل اليها الموظف في تاريخ تثبيت الاعانة .

ملخص الفتوى :

اصدر مجلس الوزراء في يونية سنة ١٩٤٤ قرارا بتثبيت اعانة غلاء المعيشة التي تمنح للموظفين والمستخدمين والعمال وتنفيذا لهذا القرار صدر كتيب وزارة المالية الدورى المؤرخ ١٦ من اغسطس سنة ١٩٤٤ تانسيا بأن كل زيادة في الماهية التي يحصل عليها الموظف او المستخدم او العامل بالقبومية اعتبارا من ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ يترتب عليها زيادة في اعانة الفلاء وطبق هذا على الترقيات والعلاوات العادية والاستثنائية وتسوية الحالات وتعديل بعض الكادرات وان الموظفين الجند الذين رعت الماهيات الابتدائية المقررة لمؤهلاتهم قبل الانصاف او التحسين . وفى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ صدر قرار مجلس الوزراء برفع القيد الخاص بتثبيت اعانة للفلاء اعتبارا من اول مارس سنة ١٩٥٠ وتمنح هذه الاعانة الى جميع الموظفين والمستخدمين والعمال على اساس الماهية الفعلية التي يتناولها كل منهم .

وفى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ عاد مجلس الوزراء بقرار تثبيت الاعانة على الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ - وتنفيذا لهذا القرار صدر كتيب وزارة المالية الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٢٧/١٣ المؤرخ فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وينص هذا الكتيب على ما يأتى :

أولاً :- يكون مقدار اعانة الغلاء التي تستحق للموظف أو المستخدم أو العامل عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاشهر التالية هو مقدار اعانة الغلاء التي استحققت على اساس يوم ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ثانياً :- كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل في الماهية أو الاجر بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء . وفي ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة قدمت اليه اللجنة المالية برقم ٤٣٧ متقومة م ٨ (ب) جاء فيها ان الموظفين حلة المقررات الذين عينوا بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون اعانة غلاء المعيشة على اساس ماهياتهم المقررة المؤهلات بالانصاف .

ولما كان الموظفون والمستخدمون والعامل الذين حصلوا على شهادات دراسية ومنحوا الماهيات المقررة لها . . بعد صدور قرار مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون جميعا اعانة غلاء المعيشة الان على اساس ماهياتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ طبقا لقرار مجلس الوزراء المذكور الخاص بتثبيت اعانة الغلاء ، فانهم دائبوا الشكوى ويلتمسون منحهم الاعانة على الماهيات والاجور الجديدة . ولذلك تقترح وزارة المالية معاملة الموظفين الذين تثبت لهم اعانة الغلاء على اساس ماهياتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية اعلى من هذا التاريخ او بعده وعينوا بالدرجات او الماهيات المقررة للمؤهلات الجديدة - على اساس اعانة الغلاء على الماهيات الجديدة من تاريخ حصولهم عليها وذلك حتى لا يمتاز جديد على قديم اسوة بما اتبع بعد تثبيت اعانة الغلاء في اول أغسطس سنة ١٩٤٢ .

ولما عمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شان موظفي الدولة ابتداء من يولية سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ استقطاع ما يوازي الزيادة التي حصل عليها الموظفون بسبب تطبيق الكادر الجديد المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة ، ويتاريخ ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء بمرين القاعدة المتقدم ذكرها على من يعينون في ظل الكادر الحالي بقانون التوظيف وتنفيذا لهذا القرار اصدر ديوان الموظفين كتابة

الكوبرى رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ وقد جاء في البند « رابعا » منه انه بالنسبة للمعينين في اول يولية سنة ١٩٥٢ / تاريخ نفاذ القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥١) او بعد هذا التاريخ — هؤلاء يمنحون اعانة الفلاء عندما يخل موعد استحقاقها على اساس المرتبت التي نالها زملاؤهم المعينون الجدد في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ تثبيت اعانة الفلاء او بداية الدرجة في الكادر الجديد ايها اقل .

ويستلزم من هذه القرارات ان الاصل في تثبيت اعانة غلاء المعيشة ان يكون على اساس الماهية والاجور والمعاشات المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وان أية زيادة يحصلون عليها بعد هذا التاريخ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الفلاء ما لم تتوافر بالنسبة لهم شروط الاستثناء المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ فاذا توافرت هذه الشروط فان الاعانة تمنح لهم على اساس الماهية المقررة للبؤهل الجديد بالنسبة الى الموظفين او الدرجة الجديدة بالنسبة الى عمال اليومية .

على هذا الاساس فان الموظفين الذين تركوا الخدمة لاي سبب من الاسباب بعد تاريخ التثبيت لاعانة الفلاء ثم اعيدوا الى الخدمة بعد ذلك وضمت مدة خدمتهم السابقة الى مدة خدمتهم الحالية هؤلاء يمنحون اعانة الفلاء التي كانوا يحصلون عليها من قبل تركهم الخدمة مادامت شروط الاستثناء المشار اليها فيما تقدم لم تتوافر في حالتهم .

اما بالنسبة الى الموظفين الذين الحقوا بالخدمة بعد تاريخ تثبيت اعانة الفلاء فان ثمة قاعدة اساسية تهين على التنظيم القانوني لاعانة غلاء المعيشة وهي عدم امتياز الموظف الجديد على الموظف القديم ، المرفب . ومتفق ذلك ان تثبت اعانة الفلاء الخاصة بالموظف الجديد على اساس المرتب المقرر لمثليه المعين الجديد في تاريخ تثبيت الاعانة .

وتجرى هذه القاعدة على اطالقتها اذا عين الموظف الجديد في احدى درجات الكادر سواء منح اول مربوط الدرجة او مرتبا يزيد على ذلك . اما اذا عين في درجة اعلى نتيجة لحساب خدمته السابقة بالتطبيق للقواعد التنظيمية المعملة في شأن ضم مدد الخدمة السابقة فليس من شك في انه

اللائحية الاعتبارية التي ترتبها هذه القواعد هي ائتمنية قانونية يترتب عليها كلفة إلتزام المترتبة على الائتمنية الاصلية ومن بينها الاعتداد بالحالة القانونية التي يحصل اليها الموظف في تاريخ تثبيت الاعانة وانخفاض المرتب الفرعي المستحق له في هذا التاريخ اساسا لحساب اعانة الغلاء .

(مئوى ٩٢٨ — في ١٢/٧/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

موظف — اعانة غلاء المعيشة — تثبيتها — يكون على اساس المرتب المستحق في ١٩٥٠/١١/٣٠ كقاعدة علية — لا يغير من هذه القاعدة زيادة راتب الموظف عند نقله من الكادر العام الى الكادر الخاص — تثبيتها على المرتب مضاعفا اليه الزيادة — شرطه — حصول الموظف على مؤهلات اعلى وتعيينه في الدرجة وبالقرب المقررين لها —

ملخص الفتوى :

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تثبيت اعانة غلاء المعيشة على المساهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وتنفيذا لهذا القرار صدر كتاب الادارة العامة لمستخدمي الحكومة بوزارة المالية رقم ف ٢٣٤ — ٢٣/١٣ بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ونص فيه على ما ياتي :

« أولا : يكون مقدار اعانة الغلاء التي تستحق للموظف أو المستخدم في العاقل من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاشهر التالية هو مقدار اعانة الغلاء التي استحققت له على اساس يوم ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ثانيا : كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل في ماهيته أو اجرة بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء على أنه في حالة تغير الحالة الاجتماعية بالزيادة أو النقص يراعى زيادة الاعانة أو خفضها بالنسبة المقررة حسب عدد الاولاد ابتداء من اول يناير التالي لهذا التغير » .

وفي ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة قدمتها اللجنة المالية برقم ٣٧/١ متنوعة م ٨ (ب) جاء بها « أن الموظفين حملة المؤهلات .. الذين عينوا بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون اعانة غلاء المعيشة على اساس ماهياتهم المقررة لمؤهلاتهم بالانصاف بالنسبة للمؤهلين ..

وحيث ان الموظفين او المستخدمين او العمال الذين حصلوا على شهادات دراسية ومنحوا الماهيات المقررة لها ... بعد صدور قرار مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون جميعا اعانة غلاء المعيشة الان على اساس ماهياتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ طبقا لقرار مجلس الوزراء المذكور الخاص بتثبيت اعانة الغلاء فانهم دائيوا الشكوى ويلتمسون منحهم الاعانة على الماهيات والاجور الجديدة .

ولذلك تقترح وزارة المالية معاملة الموظفين الذين تثبت لهم اعانة الغلاء على اساس ماهياتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية اعلى من هذا التاريخ او بعده وعينوا بالدرجات او الماهيات المقررة للمؤهلات الجديدة على اساس منحهم اعانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليها » .

ويبين من استقراء الأحكام التي تضمنتها قراراته مجلس الوزراء السالفة الذكر ما يأتي :

أولا : أن الأصل العام في شأن استحقاق اعانة غلاء المعيشة يقتضى تثبيتها على الماهيات والاجور والمعاملات المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ثانيا : أن كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل في راتبه أو أجره بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء ، مع مراعاة أنه في حالة تغيير الحالة الاجتماعية بالزيادة أو النقص تزداد اعانة الغلاء أو تخفض بالنسبة المقررة حسب عدد الاولاد ابتداء من أول يناير التالى لهذا التغيير .

ثالثا : استثناء من هذا الأصل العام قرر مجلس الوزراء في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ معاملة الموظفين الذين ثبتت لهم اعانة الغلاء على أساس ما هيأتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى من هذا التاريخ أو بعده وحينئذ بالدرجات أو الماهيات المقررة للمؤهلات الجديدة على أساس منحهم اعانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليها .

ويؤخذ من ذلك أنه يشترط لعمال هذا الاستثناء أن يكون الموظف في الخدمة قبل ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وأن تكون اعانة الغلاء قد ثبتت له على أساس مرتبه في هذا التاريخ ثم يحصل بعد ذلك على شهادات دراسية أعلى وأن يعين بالدرجة أو الماهية المقررة للمؤهلات الجديدة فإذا تخلف هذه الشروط كلها أو بعضها بطل أعمال الاستثناء وتعين تطبيق القاعدة العامة في راتبه أو أجره بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء سواء اكتتبت هذه الزيادة بترتبة على ترقية أو صلوة دورية أو نقل نوعي .

فإذا كان الثابت أن مندوبي مجلس الدولة قد نقلوا كلاهما نقلًا نوعيًا من الكادر العام إلى الكادر خاص هو كادر مجلس الدولة وقد أماد كلاهما من هذا النقل زيادة في راتبه ولم يكن مرد هذه الزيادة إلى حصولهما على مؤهلات أعلى وتعيينهما في الدرجة والراتب المقررين لهذه المؤهلات . فعلى مقتضى ما تقدم تسرى عليهم القاعدة العامة التي قررها مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، ومن ثم فلا يعتد به من زيادة راتبهما بسبب تعيينهما تعيينًا جديدًا مندوبين بمجلس الدولة زيادة مناسبة في اعانة غلاء المعيشة المستحقة لكل منهما وتظل هذه الاعانة مثبتة على أساس راتبهما في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

(انتهى ٧٧٤ — في ١٠/١١/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

تثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والأجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ٢٠/١١/١٩٥٠ — تثبيت الاعانة بالنسبة إلى من

عين بحد العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أساس المرتبات المقررة للمهلاتهم في قواعد الانصاف .

لا عبرة بما اشتمل على قانون المعدلات الدراسية من اعادة التقدير المالي للمهلات الدراسية في خصوص تثبيت اعانة غلاء المعيشة رغم ارتداد التسوية الى تاريخ التعيين الذي قد يكون في ٣٠/١١/١٩٥٠ او يليه — التغير في المراكز القانونية للموظفين الناشئ سببه بعد شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، لا اثر له على تثبيت الاعانة الا في الصلتين المنصوص عليهما في قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩٥٢/١/٦ و ١٩٥٢/٣/١٨

ملخص الحكم :

باستقراء قرارات مجلس الوزراء في شأن تثبيت اعانة غلاء المعيشة بين ان الاصل العام هو تثبيت هذه الاعانة على الماهيات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وان كل زيادة يحصل عليها الموظف او المستخدم او العامل في ماهيته او اجره بعد هذا التاريخ لا يترتب عليها زيادة في امانة الغلاء ويجرى هذا الاصل العام في شأن المعينين في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فثبتت لهم اعانة الغلاء عندما يحل موعد استحقاقها على اساس المرتبات التى نالها المعينون في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ اذا كانت هذه المرتبات اقل من بداية درجة التعيين في الكادر الملحق بالقانون المذكور ، ذلك ان القاعدة التى يقوم عليها بناء النظام القانونى لاعانة غلاء المعيشة لا تسمح بامتياز الموظف الجديد على الموظف القديم . ولما كانت القواعد السارية في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ في شأن تبسيع المهلات عند التعيين هى قواعد الانصاف ، فان المرتبات التى تقررها هذه القواعد للمهلات المختلفة عند التعيين هى التى تثبت عليها اعانة المعيشة لمن يعينون في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ولا يغير من هذا النظر ان يكون القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ في شأن المصادقات الدراسية قيد عدل التقدير المالي لكثير من المهلات التى سبق تقديرها بقواعد الانصاف بما ترتب عليه اعادة تسوية حالات حملة هذه المهلات تسوية افتراضية ترد في الماضي الى تاريخ التعيين الذى قد يكون في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ او قبل ذلك التاريخ لا يغير ذلك من هذا النظر — لان المحول عليه في تقدير امانة الغلاء عند تثبيتها هو المركز

القانونى للموظف فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، والتفسير فى هذا المركز الذى ينبغي أخذه فى الاعتبار هو التغيير الذى نشأ سببه القانونى خلال هذا الشهر كما هو واضح من المثل الذى ضربه مكتب وزارة المالية الدورى الصادر فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ فى شأن تثبيت أمانة غلاء المعيشة ومن ثم فلا يؤخذ فى الاعتبار التغيير الذى نشأ سببه القانونى بعد هذا الشهر ولو كان يرتد بآثره فى الماضى الى هذا الشهر كما لا يغير هذا النظر الاستثناءان اللذان أوردهما مجلس الوزراء على الاصل العام بقراريه الصادرين فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وفى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ لأن هذين الاستثناءين مقصوران على علاج بعض من كانوا فى الخدمة قبل ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠. وثبتت أمانة غلاء على أساس باعياتهم أو أجورهم فى هذا التاريخ . ومن ثم لمن عيّنوا بعد هذا التاريخ يخرجون — بحكم النص وبحكم أن الاستثناء لا يقبل القياس أو التوسع فى التفسير — من مجال تطبيق هذين القرارين .

(طعن ٢١٧ لسنة ٢ فى — جلسة ١٩٦٦/٢/٦)

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

احكام وقواعد تثبيت أمانة غلاء المعيشة — حسبها بالنسبة لمن يعين فى وظيفة « معيد » باحدى الجامعات — يكون على أساس الراتب المقرر لهذه الوظيفة فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ سواء أكان هذا التعمين مبنيا أو كان بطريق النقل من احدى وظائف الكادر العام — حسبها بالنسبة للمعيد الذى يعين مدرسا باحدى الجامعات — يكون على أساس الراتب المقرر لهذه الوظيفة فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أما اذا كان منقولاً من الكادر العام فإن الإمانة تظل محسوبة على أساس الراتب الذى كان يتقاضاه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ملخص الفتوى :

ان مقتضى تطبيق القواعد المتقدمة ان الراتب الذى تحسب على أساسه أمانة غلاء المعيشة المستحقة لمن يعين فى وظيفة « معيد » باحدى

الجامعات هو الراتب المقرر لهذه الوظيفة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .
ويستوى في هذا الحكم أن يكون من يعين في هذه الوظيفة موظفا سابقا
في إحدى وظائف الكادر العام أو لا يكون .

أما من يعين في وظيفة « مدرس » بإحدى الجامعات فإن الراتب الذي
تحسب على أساسه أمانة غلاء المعيشة ، يخطف تبعا لما إذا كان
التعيين من الخارج ، أم كان بطريق النقل من إحدى وظائف الكادر العام
أم كان بطريق الترقية من وظيفة « معيد » نفس الحالة الأولى . تحسب
أمانة الغلاء على أساس الماهية المقررة لوظيفة « المدرس » في
٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تطبيقا للأصل العام في حساب هذه الأمانة
لن يعين لأول مرة . وفي الحالة الثانية فإنه وإن كان تعيين من كان موظفا
في إحدى وظائف الكادر العام ، في وظيفة مدرس يعتبر تعيينا جديدا
لاختلاف طبيعة العمل في كل من الوظيفتين إلا أنه لا يعتبر تعيينا مبدئيا جديدا
ثم فلا يكون منه محل لتغيير الأساس الذي ربطت بناء عليه أمانة غلاء
المعيشة وإنما تظل أمانة الغلاء الخاصة بذلك الموظف مثبتة على أساس
الراتب الذي كان يتقاضاه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، بغض النظر من
الراتب الذي حصل عليه في وظيفة مدرس تطبيقا للأصل العام المشار إليه
فيما تقدم والذي يقضى بعدم زيادة الأمانة تبعا لما يطرأ على الراتب من
زيادة أيا كان سببها .

وأنه إن كان الأصل العام يقضى بتثبيت أمانة غلاء المعيشة على أساس
المرتب الذي كان يتقاضاه المعيد في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ إلا أن تعيين
المعيد في وظيفة مدرس ، يستلزم حصوله على شهادة « الدكتوراه » تطبيقا
لقانون الجامعات وبذلك تتوافر مبررات الاستثناء المنصوص عليه في قرار
مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بالنسبة إلى من يحصل
على مؤهل أعلى ويعين في الدرجة وبالماهية المقررة لهذا المؤهل طبقا لأحكام
هذا القرار بما يقتضى حساب أمانة الغلاء على أساس الماهية الجديدة ،
أعتبرا من تاريخ الحصول عليها .

وغنى عن البيان أن الماهية التي تربط على أساسها أمانة غلاء في
هذه الحالة هو الراتب لوظيفة مدرس في تاريخ تثبيت الأمانة ومقتداره

٣٦٠ جنبها سنويا بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ لهذه
انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا : تحسب اعانة غلاء المعيشة التى تستحق لمن يعين فى وظيفة .
« معيد » بالحدى الجامعات على أساس المراتب المقررة لهذه الوظيفة فى ٣٠
من نوفمبر سنة ١٩٥٠ سواء اكان هذا التعيين مبتدأ أو كان بطريق النقل .
من احدى وظائف الكادر المسام .

ثانيا — تحسب اعانة غلاء المعيشة للمعيد الذى يعين مدرسا بالحدى .
الجامعات على أساس الراتب المقرر لهذه الوظيفة فى ٣٠ من نوفمبر
سنة ١٩٥٠ .

ثالثا — تظل اعانة غلاء المعيشة التى تمنح لمن يعين مدرسا بالحدى .
الجامعات محسوبة على أساس الراتب الذى كان يتقاضاه فى ٣٠ من
نوفمبر سنة ١٩٥٠ متى كان تعيينه بطريق النقل من الكادر العام الى
وظيفة « مدرس » .

(لغوى ٩٢٧ — فى ١٢/٧/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

اعانة غلاء المعيشة — تثبيتها — المرتبات التى تثبت على اساسية
الاعانة بالنسبة لمساعدى القنبلية الادارية بعد نفاذ القانون رقم ١١٧ لسنة
١٩٥٨ باعادة تنظيم القنبلية الادارية — هى المرتبات الواردة بالجدول المرفق
لهذا القانون مع وقف خصم ترقى الكادرين من هذه الاعانة

ملخص الفتوى :

ان مجلس الوزراء قرر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تثبيت اعانة غلاء
المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين
والعمال فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وتنفيذا لهذا القرار صدر كتاب وزارة
المالية (الادارة العامة لمستخدمى الحكومة رقم ف ٢٣٤ — ١٢/١٣) بتاريخ

٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ونص في البند ثلثا منه على أن « كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العايل في ماهيته أو أجره بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء » .

على انه في حالة تغير الحالة الاجتماعية بالزيادة أو النقص يراعى زيادة الاعانة أو خفضها بالنسب المقررة حسب عدد الاولاد ابتداء من اول يناير التالى لهذا التغير » .

وفي ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة اللجنة المالية رقم ٤٣٧/١ متنوعة م ٨ (ب) ، التى جاء بها « أن الموظفين حصة المؤهلات ... الذين عينوا بعد ١٩٥٠/١١/٣٠ (تاريخ تثبيت اعانة الغلاء) يمنحون اعانة غلاء المعيشة على أساس ماهياتهم المقررة لمؤهلاتهم بالانصاف . . . نظرا لأن الاعانة تثبت على الماهيات والاجور الفعلية .

وحيث أن الموظفين والمستخدمين ... الذين حصلوا على شهادات دراسية ومنحو الماهيات المقررة لها ... بمصد صدور قرار مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون جميعا اعانة غلاء المعيشة الآن على أساس ماهياتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ طبقا لقرار مجلس الوزراء المذكور الخاص بتثبيت اعانة الغلاء . فانهم دائبوا الشكوى ويلتسسون منهم الاعانة على الماهيات والاجور الجديدة .

لذلك تقترح وزارة المالية معاملة الموظفين الذين تثبت لهم اعانة الغلاء الخاصة بهم على أساس ماهياتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى من هذا التاريخ أو بعده وعينوا بالدرجات أو الماهيات المقررة للمؤهلات الجديدة على أساس منحهم اعانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليها .

وقد بحثت اللجنة المالية اقتراح وزارة المالية ورات الموافقة عليه » .

وفي ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء استقطاع ما يوازى الزيادة التى حصل عليها الموظفون بسبب تطبيق الكادر الجديد للمراتب للرقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة ... » .

وبتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء سريان القاعدة المتقدم ذكرها على من يعينون في ظل الكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، وتنفيذا لهذا القرار أصدر حيوان الموظفين كتابه الدوري رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ الذي جاء في البند (رابعا) منه انه « بالنسبة للمعينين في أول يولية سنة ١٩٥٢ (وهو تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) أو بعد هذا التاريخ هؤلاء يمنحون امانة الغلاء عندما يحل موعد استحقاقها على اساس المرتبات التي نالها زملاؤهم المعينون في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ (تاريخ تثبيت هذه الاعانة) أو بداية الدرجة في الكادر الجديد ايها اقل .

ويخصم من الاعانة التي تستحق لهم على هذا الاساس مقدار الزيادة (ان وجدت) بين المرتب الذي كان يقرر للتميين في نفس الدرجة أو المرتب في الكادر السابق وبينه في الكادر الحالي » .

ويستفاد من هذه النصوص :

أولا : ان الأصل العام في شأن حساب امانة الغلاء يقضى بشيئها على الماهيات والاجور الفعلية التي استحققت للموظفين والمستخدمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وان كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل في ماهيته أو أجره بعد هذا التاريخ لا يترتب عليها أية زيادة في امانة غلاء المعيشة .

واستثناء من هذا الأصل تزداد امانة الغلاء في الحالات الثلاث الآتية :

(١) اذا تغيرت حالة الموظف الاجتماعية .

(ب) اذا كان الموظف معينا في كادر أدنى ثم حصل على مؤهل أعلى من المؤهل الذي عين على اساسه في ذلك الكادر وأعيد تعيينه في كادر أعلى بعد حصوله على المؤهل الأعلى اللازم للتعيين في هذا الكادر .

(ج) اذا كان الموظف معينا في إحدى درجات الكادر الإداري أو الفني العالي ثم أعيد تعيينه في أدنى وظائف كادر خاص ، ففي هذه الحالة تثبت

١١- امانة الفلاء المستحقة له على اساس مرتبه في الكادر الخاص دون المرتب الذى كان يتقاضاه طبقا للكادر العام ، وذلك استنادا الى ان تعيينه في احدى وظائف الكادر الخاص يعتبر تعيينا جديدا اى بمثابة التعيين لأول مرة .

ثانيا : ان مناط خصم « فرق الكادرين » من اعانة الفلاء المستحقة ان يكون مرتب الموظف قد زاد نتيجة نقله الى الكادر الجديد الملحق .
بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك بالنسبة لمن كان موجودا بالخدمة وقت نفاذ هذا القانون في اول يولية سنة ١٩٥٢ او لمن يصين اعتبارا من هذا التاريخ .

وتفريضا على ذلك اذا لم يصب الموظف اية زيادة في مرتبه نتيجة نقله الى الكادر الجديد كان يكون راتبه في الكادر القديم مساويا لراتبه . طبقا للكادر الجديد او مجاوزا له ، لانه لا يجوز خصم اى مبلغ من اعانة الفلاء المستحقة له لعدم وجود فرق كادرين بالنسبة اليه .

ولما كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية تنص على ان « يكون شأن اعضاء النيابة الادارية الفنيين فيها يتعلق بشروط التعيين شأن اعضاء النيابة العسالية وتحدد . مرتباتهم وفقا للجدول المرافق لهذا القانون » ويبين من هذا الجدول ان احدى وظائف النيابة الادارية هى وظيفة مساعد نيابة ادارية بمرتب ١٨٠ جنيها سنويا ترداد الى ٢٤٠ جنيها بعد سنتين .

ويوضح في هذه الوظيفة رجال النيابة الادارية « الحاليون الذين بالدرجة السادسة » ويسرى فيها يتعلق بنظم المرتبات والمعاشات جميع القواعد المقررة في شأن رجال النيابة .

ومن حيث ان المادة ٨ من هذا القانون تنص على ان « يصدر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من رئيس الجمهورية بعد اخذ رأى مدير عام النيابة الادارية باعادة تعيين اعضاء النيابة الادارية طبقا للنظام الجديد ... » وانه امالا لهذا النص صدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين من رأى اعادة تعيينهم من الاعضاء القدامى ، وهذا القرار يتضمن بالنسبة الى كل من أعيد تعيينه قرارا اداريا فرديا بتعيينه

تعييناً جديداً طبقاً للنظام الجديد ، ويترتب على ذلك أن من كان من رجال النيابة بالدرجة السادسة قبل صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وأعيد تعيينه مساعداً للنيابة الإدارية طبقاً لجدول المرتبات الملحق بذلك القانون يعتبر تعيينه تعييناً جديداً في أدنى وظائف النيابة الإدارية ، ومن ثم يسرى في شأن تحديد راتبه الذي تثبت على أساسه أمانة الفلاء المستحقة له القواعد التي تطبق في شأن من يعين في أدنى وظائف النيابة العامة .

ولما كانت أمانة الفلاء المستحقة لمن يعين في أدنى وظائف النيابة العامة تثبت على أساس راتب مقداره ١٥ جنيتها شهرياً وهو مرتب زبيله الذي عين ابتداء في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ تثبيت أمانة الفلاء (إذ قد رجع مرتب معاون النيابة بمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ الصادر في ٣ من يونيو سنة ١٩٥٠ من ١٢ جنيتها إلى ١٥ جنيتها شهرياً) . وذلك أملاً للقاعدة الواردة في البند (رابعاً) من كتاب ديوان الموظفين رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ الذي يقضى بأن المعينين في أول يولييه سنة ١٩٥٢ أو بعد هذا التاريخ يمنحون أمانة الفلاء عندما يحل موعد استحقاقها على أساس المرتبات التي نالها زملاؤهم المعينون الجدد في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أو بداية الدرجة في الكادر الجديد أيها أقل .

وعلى مقتضى ما تقدم فإن من كان معيناً في الدرجة السادسة بالكادر العام من رجال النيابة الإدارية وأعيد تعيينه مساعداً للنيابة الإدارية طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ السالف الإشارة إليه تثبت أمانة فلاء المعيشة المستحقة له على أساس مرتبه الذي يتقاضاه بعد إعادة تعيينه وهو ١٥ جنيتها لا على أساس المرتب الذي كانت الإمانة بثبته عليه وقت أن كان معيناً في الكادر العام .

وبين مما تقدم أن تنفيذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ لم يرقب عليه أية زيادة في مرتبات مساعدي النيابة العامة فقد كان المرتب قبل نفاذ ذلك القانون هو ١٥ جنيتها شهرياً وظل كذلك بعد نفاذه ، ومن ثم لا يوجد فرق كالذين بالنسبة لمساعدى النيابة العامة .

ولما كان مفاد الخصم من اعانة الغلاء المستحقة للموظف أن يوجد بالنسبة اليه « فرق كادرين » أى أن يكون مرتبه قد زاد نتيجة تطبيق الكادر الجديد وهو ما لم يحتق بالنسبة لمساعدى النيابة الادارية ، اذ شأنهم في ذلك شأن مساعدى النيابة العامة ، ومن ثم فلا يجوز خصم فرق الكادرين من اعانة الغلاء المستحقة لهم بعد تعيينهم في ظل احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .

وبناء على ما تقدم فان اعانة غلاء المعيشة المستحقة لرجال النيابة الادارية الذين كانوا بالدرجة السادسة بالكادر العلم وأعيد تعيينهم بمساعدى نيابة ادارية طبقا للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، تثبت على اساس مرتباتهم الجديدة ومقداره ١٥ جنيها شهريا ويوقف خصم فرق الكادرين من اعانة غلاء المعيشة التى تستحق لهم ابتداء من تاريخ احادة تعيينهم .

(انتهى ٥٧٤ — فى ١٩٥٩/٨/٢٥)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

اعانة غلاء المعيشة — تثبيتها بالنسبة لرجال النيابة الادارية — يكون على اساس مرتب وظيفه مساعد النيابة الادارية بالنسبة لمساعدى النيابة ، وعلى اساس الرواتب التى كان يتقاضاها وكلاء النيابة الادارية ورؤسائها المتقولون من الكادر العام فى ١٩٥٠/١١/٣٠

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض قرارات مجلس الوزراء المنظمة لموضوع تثبيت اعانة غلاء المعيشة أن الاصل العام فى شأن استحقاق اعانة غلاء المعيشة يقضى بتثبيتها على المساهيات والاجور والمعاشات المستحقة للموظفين والمستخدمين والمعامل فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وان كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل فى ماهيته أو أجره بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة فى اعانة الغلاء .

وانه استثناء من هذا الأصل العام تثبت اعانة الغلاء على غير هذا الاسس وذلك عند تعيين موظفى الكادر الادارى او الفنى العالى فى احدى وظائف الكادر خاص ، ففى هذه الحالة تثبت اعانة الغلاء للمبتغية لهم على اساس رواتبهم فى الكادر الخاص دون تلك التى كانوا يتقاضونها فى الكادر العام وذلك استنادا الى ان تعيينهم فى احدى وظائف الكادر الخاص يعتبر تعيينا جديدا اى بمثابة التعيين لأول مرة ، وان نقل الموظف من كادر الى آخر فى غير هذه الحالة وان اعتبر تعيينا جديدا الا انه لا يعد تعيينا مبتدأ ولا يقتضى تغيير الاساس الذى ربطت عليه اعانة الغلاء المستحقة له ، ومن ثم تظل هذه الاعانة محسوبة له على اساس راتبه الذى كان يتقاضاه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تطبيقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ولجلب الادارة العميلة لمبتغىي الحكومة بوزارة المالية رقم ٢٣٤/١٢/٢٢ الصادر فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تنفيذا لهذا القرار الذى يعنى بـ « كل زيادة يحصل عليها الموظف او المبتغى او العامل فى ماهيته او اجره بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة فى اعانة الغلاء » .

وعلى مقتضى ما تقدم فان الاساس الذى تثبت عليه اعانة غلاء المعيشة المستحقة لاهضاء النيابة الادارية الذين كانوا يشغلون حرجلت فى الكادر العام يخطف تبعاً لما اذا كان نقلهم قد تم الى احدى الوظائف الفنية بها وهى وظيفة « مساعد » ام ان النقل كان الى وظيفة اعلى من هذه الوظيفة ففى الحالة الاولى تثبت اعانة غلاء المعيشة على اساس الراتب الجديد وهو الراتب المقرر لوظيفة مساعد النيابة الادارية وذلك استنادا الى ان تعيينه فى احدى الوظائف الفنية بالنيابة الادارية يعتبر تعيينا مبتدأ اى بمثابة التعيين لأول مرة ، وفى الحالة الثانية حيث يتم النقل الى وظيفة اعلى من وظيفة المساعد ، فان هذا النقل وان اعتبر تعيينا الا انه لا يعتبر تعيينا مبتدأ ، ومن ثم فهو لا يقتضى تغيير الاساس الذى ربطت عليه اعانة غلاء المعيشة للموظف وتظل هذه الاعانة محسوبة له على اساس راتبه الذى كان يتقاضاه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ان اعانة غلاء المعيشة المستحقة لمساعدى النيابة الادارية تثبت على اساس رواتبهم الجديدة التى (م ١٥ - ج ٥)

يتقاضونها في وظيفة « مساعد » أما اعانة الغلاء المستحقة لوكلاء النيابة الادارية ورؤسائها فتظل مثبتة على اساس روايتهم التى كانوا يتقاضونها في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

(متمى ٤٠١ - في ١٧/٥/١٩٦٠)

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

الهيئة العامة للسكك الحديدية والهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية والهيئة العامة للبريد - تثبتت اعانة غلاء المعيشة لموظفيها على اساس الماهيات التى استحققت في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بالنسبة لمن كان في الخدمة في هذا التاريخ وعلى اساس الماهية المقررة للمؤهل بالنسبة لمن دخل الخدمة بعده - عدم جواز خصم الزيادة التى حصل عليها موظفو هذه الهيئات نتيجة لتطبيق القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، من اعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٠ سواء بالنسبة لمن عين قبل او بعد هذا التاريخ

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ صدرت قرارات رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر . ورقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة بريد مصر ، ورقم ٢١١٢ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، وقد اعادت هذه القرارات تنظيم شئون الموظفين تنظيما كاملا ووضعت قواعد لتعيينهم وترقياتهم وعلواتهم على نحو يختلف عن القواعد التى صدر بها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة كما تضمن التنظيم الجديد تغييرا في نظام الدرجات الى مراتب وزيادة مربوطها وكذلك زيادة مثلث العلاوات .

وقضت هذه القرارات بان يمنح الموظف عند التعيين الحد الأدنى لمرتبة الوظيفية مرتبتها الثابت وفقا للجداول المرفقة لهذه الانظمة > المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، من هذه القرارات على التوالى) .

كما نمت على نقل الموظفين الموجودين في الخدمة بهذه الهيئات في أول
يوليية سنة ١٩٦٠ وقت العمل بهذه القرارات إلى الكادر الجديد
اللاحق بها وإلى المراتب المبنية بها طبقا لقواعد وضعها ، ويمنح كل
موظف عند نقله إلى المرتبة الجديدة بداية هذه المرتبة أو مرتبه الحالي
فيها أكبر . (المواد ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ من هذه القرارات على التوالي) .

ألا أن هذه القرارات لم تعرض لتنظيم استحقاق موظفي هذه الهيئات
إعانة غلاء المعيشة .

ولما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء
هيئة عامة لشئون سكك حديد مصر قد نصت على أن تسرى في شأن موظفي
الهيئة مستخدميها القوانين واللوائح والقواعد التنظيمية المطبقة حاليا
كما تسرى جميع القواعد القانونية الحالية المنظمة لشئون السكك
الحديدية وذلك حتى يتم إصدار غيرها .

وردت الحكم ذاته المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٠
لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون بريد مصر والمادة ١٣ من قرار
رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون
المواصلات السلكية واللاسلكية والمادة ١٣ من قانون المؤسسات
الخاصة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧

وتريعا على ما تقدم ، فإن قرارات مجلس الوزراء بتقرير اعانة غلاء
المعيشة وتثبيتها وتخفيضها المطبقة على موظفي ومستخدمي الحكومة تكون
واجبة التطبيق على موظفي الهيئات سلفة الفكر . ومن بين هذه القرارات
تقرير مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ الذي قضى
بتثبيت الاعانة على الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين
والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وقرار مجلس الوزراء
الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بالموافقة على معاملة الموظفين الذين
ثبتت لهم الاعانة على اساس ماهياتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم
حصلوا على شهادات دراسية أعلى بعد هذا التاريخ وعينوا بالدرجات
والمهام المترتبة لإهلاتهم الجديدة ، على اساس اعانة الغلاء على المهام

المقرر للمعالتهم في ١٩٥٠/١١/٣٠ من تاريخ الحصول عليها حتى لا يمتاز جديداً على تقديم .

وبين من هذين القرارين أن القاعدة هي تثبيت اعانة الغلاء بالنسبة الى من كان في الخدمة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ على أساس الماهية التي استحققت له فعلا في هذا التاريخ . أما من دخل الخدمة بعد التاريخ المذكور ، فتثبت له الاعانة على أساس الماهية المقررة لمؤهلته في التاريخ المشار اليه وان هذه القاعدة تنطبق على موظفي ومستخفي الحكومة كما تنطبق على موظفي ومستخفي الهيئات سالفة الذكر سواء من عين بها قبل أول يولية سنة ١٩٦٠ أو من عين بها بعد هذا التاريخ .

وبن هيث أنه بالاستقرار قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ الذي قضى باستقطاع الزيادة في المرتب التي يحصل عليها الموظفون عند نقلهم الى الكادر الجديد مما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة وقرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ الذي قضى بسريان هذه القاعدة على من يعينون في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ ، يبين أن هذين القرارين وان قصد بهما تخفيف اعباء الجزائية بخفض مصروفات اعانة غلاء المعيشة بما يقلل هذا القدر السابق الاشارة اليه ، الا ان الامر لم يكن بتخفيض تخفيضاً لاعانة غلاء المعيشة كالتخفيض الذي قرره مجلس الوزراء في حين أن استقطاع الزيادة المترتبة على تطبيق احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة يؤقت ينقضي باتضاء ملته .

ولما كانت علة الاستقطاع من اعانة غلاء المعيشة بمقتضى القرارين في شأن موظفي الهيئات الثلاثة بعد أن صدرت نظم خاصة بها حلت محله احكام القانون المشار اليه ، وتضمنت مزايا جديدة انجمت بمقتضاها الزيادة التي قررها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في المرتب الجديد ولم تعد متميزة فيه ، ومن ثم فلا وجه لاعمال حكم الاستقطاع سالف الذكر من اعانة غلاء المعيشة المستحقة لموظفي هذه الهيئات اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٠ تاريخ سريان نظمتها الخاصة ، سواء بالنسبة الى من عين قبل التاريخ أو من عين بعده .

(انتهى ١٠١ - في ١٩٦٢/٢/٥)

قاعدة رقم (١٠٨)

المادة :

يوظف — اعانة غلاء المعيشة — تثبيتها بالنسبة الى ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر المتطوعين ومجندى الخدمة على اساس الرواتب المستحقة نتيجة تسوية حالاتهم وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ في ١٩٥٠/١١/٣٠ او على اساس رواتبهم قبل هذه التسيويات في هذا التاريخ اى الامانتين اكبر ، وذلك بمقتضى المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٢ — عدم سريان هذا الحكم على من تركوا من هؤلاء الموظفين خدمة القوات المسلحة قبل اول نوفمبر ١٩٦١ — لا يغير من هذا الحكم ما تضمنته المذكرة الايضاحية لهذا القرار من سريته على من ترك خدمة القوات المسلحة من تلك الطوائف قبل العمل به من اول نوفمبر سنة ١٩٦١

ملخص الفتوى :

تضمن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن تثبيت اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر المتطوعين ومجندى الخدمة على انه « ثبت اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر والمتطوعين ومجندى الخدمة على اساس الرواتب التى استحققت نتيجة لتسوية حالاتهم وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ او على اساس رواتبهم قبل هذه التسيويات في هذا التاريخ اى الامانتين اكبر » . وتضمن المادة الثانية على ان « تثبت اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى من يعين بعد صدور هذا القرار على اساس الرواتب التى تكون قد استحققت نتيجة التسوية حالات تطرائهم وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ » — كما تضمنت المادة الرابعة على ان « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من اول نوفمبر سنة ١٩٦١ » .

ومن حيث انه وقد تحدد تاريخ اول نوفمبر سنة ١٩٦١ للعمل بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه بصريح نص مادته الرابعة ، فان البلوانط المشار اليها في المادة الاولى من التفسير لا تقتيد من الحكم الواردة بها

الا اذا ثبتت لامرادها الصفة المبينة في هذه الملة في اول نوفمبر سنة ١٩٦١ ، فاما كان منهم من ترك خدمة القوات المسلحة قبل هذا التاريخ ، ونقد بذلك تلك الصفة بانه لا يعامل باحكام القرار ولا يفيد منها - طالما ان شرط ذلك هو البقاء في خدمة القوات المسلحة في اول نوفمبر سنة ١٩٦١ طبقا لنص الملة الرابعة في القرار المذكور .

من حيث انه لا يغير من هذه النتيجة ، التي استخلصت استخلاصا مباشرا وسائفا من مريح احكام القرار ، ان تكون مخبرته الايضاحية قد تضمنت عبارة تنفيذ سرياته على افراد القوات المسلحة من ضباط الشرف والمساعدين الذين كانوا في الخدمة او ظلوا بها حتى تاريخ صدور هذا القرار . لان مقتضى ما ورد بالمذكرة على هذا الوجه ان يسرى القرار على من ترك خدمة القوات المسلحة من تلك الطوائف قبل العمل بالقرار مما يعتبر تعديلا او تحديلا لمساحته الرابعة ، وهو ما لا يجوز ، ومن ثم لا يندرج تحت النصيحة بما ورد في المذكرة الايضاحية متعارضا مع نصوص هذا القرار ، تفليها للحكم القطعي الوارد في النص على الاتجاه الوارد في سياق المذكرة الايضاحية طالما لم يترجم بعبارة تنص في صلب القرار .

ومن حيث انه ترتب على ذلك لا يفيد من قرار رئيس الجمهورية بالفسار اليه افراد القوات المسلحة الموضحة صفاتهم في مائته الاولى اذا كانوا قد تركوا خدمة القوات المسلحة قبل تاريخ العمل بهذا القرار في اول نوفمبر سنة ١٩٦١ ، واذا كان القرار قد طبق بالمخالفة لذلك يمانه يكون تطبيقا غير متفق مع القانون يتمم العدول عنه الا اذا صدر قرار من رئيس الجمهورية بالقرار ما تم من هذا التطبيق او بتعديل القرار الاول بما يسمح بسرياته على من تركوا الخدمة قبل العمل به .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٢ لا يسرى على من ترك خدمة القوات المسلحة قبل اول نوفمبر سنة ١٩٦١ من ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والمساكر المتطوعين ومجندي الخدمة . ولا يتسنى تطبيق ذلك القرار على هذه الطوائف الا بتعميله تعديلا يسمح بذلك .

(غفرى ١٠٠٠ - في ١٨/١١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

تخفيض اعانة غلاء المعيشة عملا بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٣/٦/٣٠ - تناوله الاعانة الفعلية المستحقة بعد زيادتها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٢/١٩ دون الاعانة التي كانت مقررّة قبل صدوره

ملخص الفتوى :

اصدر مجلس الوزراء في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ قرارا يقضى في مادته الاولى برفع القيد الخاص بتثبيت اعانة اغلاء المعيشة ، بحيث تمنح على اساس المرتب أو الأجر الفعلي الذي يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل ، كما تقضى مادته الثانية بزيادة الاعانة بفئات معينة ، ونص في مادته الرابعة على أن تخصص قيمة تلك الزيادة من مرتب التخصص أو التفرغ أو أي مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ عام ١٩٤٥ (عدا بدل ملابس الضباط) .

وتطبقا لهذا القرار زادت اعانة الغلاء التي يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل ونفا للفئات الواردة به ، كما نقص من جهة أخرى المرتب الإضافي بمقدار هذه الزيادة .

فأصبحت اعانة الغلاء المعتبرة والفعلية التي يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل هي تلك الاعانة بعد زيادتها بالقرار المذكور طبقا للفئات المحددة به .

ولما كان مجلس الوزراء قد أصدر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ قرارا يقضى بتخفيض مقدار اعانة الغلاء التي تصرف لكل موظف ومستخدم وعامل باليومية وصاحب معاش اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٥٣ ، على أن يكون الخفض بنسبة مئوية من المبلغ الذي يتقاضاه بالفعل كل منهم كاعانة غلاء ١٥

ولا جدال في أن الاعانة التي عنانها هذا القرار واستهدف خفضها انما هي اعانة الغلاء الفعلية التي استقرت بعد زيادتها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ .

لهذا فان تخفيض اعمالة الغلاء طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٢ ، انما يتناول الاعانة الفعلية المستحقة بعد زيادتها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ ، وذلك بالنسبة الى الحالات التي لم يصدر في شأنها احكام قضائية .

(مرقى ٥٠١ — في ١٩٥٧/٩/٧)

قامعة رقم (١١٠)

المبدأ :

اعانة غلاء المعيشة — رفع القيد الخاص بتثبيت هذه الاعانة مع زيادة ثقلها بنسب مختلفة طبقاً لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ ونص المادة الرابعة من هذا القرار على ان يخصم من مرتب التخصيص أو التفرغ أو أى مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ ، فيما عدا بدل ملابس الضباط ، قيمة الزيادة التي يحصل عليها الموظف في الاعانة — المقصود بالزيادة الواجب خصمها طبقاً لحكم هذه المادة — هي الزيادة التي ترتبت على زيادة الاعانة فقط ، دون العرق الذي أسفر عنه الغاء التثبيت .

ملخص الفتوى :

في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ اصدر مجلس الوزراء قراراً برفع القيد الخاص بتثبيت اعانة غلاء المعيشة مع زيادة ثلث هذه الاعانة بنسب مختلفة ، وقد نصت المادة الرابعة من هذا القرار على ان يخصم من مرتب التخصيص أو التفرغ أو أى مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ — فيما عدا بدل الملابس للضباط — قيمة الزيادة التي يحصل عليها الموظف في الاعانة .

وفي ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ اصدرت وزارة المالية — تفسيراً للبيادة الرابعة المذكورة — الكتاب الدورى رقم ٢٣٤—٢٧/١٣ م ٤٣ الذى جاء فيه « ان الزيادة في اعانة غلاء المعيشة التي تخصم من بدل التخصيص طبقاً لحكم الفقرة الرابعة من الكتاب الدورى رقم ٢٣٤ — ٢٧/١٣ المؤرخ في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٠ بالتخصيم احكام قرار مجلس الوزراء

المصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ بتعميل فئات الاعانة المذكورة هي الفرق بين اعانة الغلاء بعد رفع القيد الخاص بتثبيت الاعانة اى القيمة التى يستحقها الموظف كاعانة بالفئات القديمة طبقا لما يستولى عليه بين ما هي الآن وبين ما يستحقه من علاوة خلال المعيشة حسب الفئات الجديدة طبقا لمعيته الحالية » .

ومن حيث ان قرار مجلس الوزراء المشار اليه قد عنى اساسا بتوليد الثرين ، الاول هو الغاء القيد الخاص بتثبيت اعانة الغلاء والثاني زيادة فئات هذه الاعانة بنسب مخففة . ويبدو من ذلك ان الزيادة فى اعانة الغلاء انما تولدت عن الاثر الثانى للقرار لانه الاثر الذى رتب لكل موظف زيادة فيها يستحقه من الاعانة . اما الاثر الاول للقرار فانه لم يزد فى الاعانة مباشرة وانما حنر المرتب الذى تحصل عليه من قيد التثبيت لتتعلق الاعانة مع المرتب بنفس فئاتها دون اى زيادة .

وترتبا على ذلك فان الزيادة الواجب خصمها طبقا للمادة الرابعة من القرار هي تلك التى ترتبت على زيادة نسب الاعانة ، دون الفرق الذى اسبر عنه الغاء التثبيت . وهو التفسير الذى ذهب اليه الكتاب الدورى لوزارة المالية المشار اليه ، ومن ثم يعتبر التفسير تطبيقا سليما للمادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء آف الذكر .

ومن حيث ان تطبيق هذه المادة بحيث يتم خصم الفرق الذى اسبر من الغلاء بالتثبيت والزيادة التى نشأت من زيادة فئات الاعانة ، هذا التطبيق يؤدى الى خصم ما يجاوز المقصود فى المادة الرابعة المذكورة لئن لا ينصرف حكمها الا فى الزيادة الناشئة عن رفع فئات الاعانة كما سبق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الكتاب الدورى رقم ٢٢٤ — ١٣/٢٧ م ٤٣ المشار اليه هو التفسير السليم الذى تطبق على مقتضاه المادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ .

(غنوى ١٧٧ — فى ١٢/٣/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١١١) :

ألفبا :

بذل الصناعة • بدل العدوى — قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٣/١٩ برفع القيد الخاص بتثبيت علاوة الغلاء — النص في الفقرة الرابعة منه على أن يخصم من مرتب التخصص أو التفرغ أو أى مرتب آخر مماثل حصل عليه منذ الموظف منذ سنة ١٩٤٥ مقدار الزيادة التى حصل عليها الموظف فى الأملة — عدم خضوع مرتب الصناعة وبذل العدوى لقاعدة الخصم •

ملخص الفتوى :

أصدر مجلس الوزراء فى ١٩٥٠/٢/١٩ قرارا نصت الفقرة الرابعة منه على أن « يخصم من مرتب التخصص أو التفرغ أو أى مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ (فيها عدا بدل الملابس للضباط) قيمة الزيادة التى حصل عليها الموظف فى الاعانة ، ويسرى هذا الحكم على مرتب التقليس ومرتب الانتقال الثابت فيما لا يزيد على نصف المرتب » .

وقد استلقى ديوان المحاسبة شعبة الشؤون الداخلية والسياسية بمجلس الدولة فى مدى تطبيق النص المشار اليه على مرتب الصرمان من مزاولة المهنة الذى كان مقررًا لحكيمات المستشفيات الجامعية ، فترأت الشعبة بكتابها المؤرخ فى ١٩٥٣/١٢/٢٩ أن العبرة فى خضوع هذا المرتب لخصم الزيادة فى اعانة غلاء المعيشة هى بتاريخ الحصول على هذا المرتب ، ذلك انه لم يستعمل على وجود مبدأ تقدير البذل للحكيمات قبل سنة ١٩٤٥ •

طلب الديوان بعد ذلك الى مصلحة الطب الشرعى تطبيق هذه الفتوى وخصم الزيادة فى اعانة غلاء المعيشة من مرتب العدوى والمرتبات الاخرى المماثلة التى حصل عليها الموظفون بعد سنة ١٩٤٥ ، فاستطلعت تلك المصلحة رأى الجمعية العمومية للتشم الاستشارى فى مدى خضوع مرتب الصناعة المقرر منذ أول فبراير سنة ١٩٣٩ وبذل العدوى المقرر منذ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ لخصم الزيادة فى اعانة غلاء المعيشة ، وقد افقت الجمعية العمومية بعدم خضوع هذين المرتبين للخصم المشار

اليه ، وذلك لعدم تماثلها في النوع من البدلات المنصوص عليها في القرار المشار اليه ، ولتحقيق المساواة بين أفراد الطائفة الواحدة دون تفرقة بينهم من عين قبل سنة ١٩٤٥ ومن يعين بعد ذلك ، فضلا عن أن العبرة في إجراء هذا الخصم هي بتاريخ تقرير المرتب ، لا بتاريخ الحصول عليه . وقد اعترض الديوان على هذا الرأي وبني اعترضه على الاسباب الآتية :

(أولا) أن نظرية التماثل غير صحيحة ، لأن القرار ذاته قد اشتمل على إعفاء بدل الملابس للضباط وهو يختلف في النوع عن بدل التخصيص أو التفرغ .

(ثانيا) إذا كانت بعض طوائف الموظفين قد حصلت على تحسينات في مرتباتهم في صورة مرتبات اضافية بعد تثبيت أمانة غلاء المعيشة في نوفمبر سنة ١٩٤٤ . فقد رأى بعد رفع الغيد الخاص بهذا التثبيت في ١٩٥٠/١١/١٩ خصم الزيادة من أمانة الغلاء من تلك المرتبات الإضافية ، وأن يسرى هذا الخصم بالنسبة لكل من حصل عليه التحسين المشار اليه . ابتداء من سنة ١٩٤٥ .

(ثالثا) أن أعمال قاعدة المساواة بين أفراد الطائفة المستفيدة من البديل المقرر قبل سنة ١٩٤٥ لا تجوز التمسك به ، لأنه ليس للموظف أن يحتج بأن له حقه مكتسبا في أن يعامل بمقتضى نظام معين ، فإن العبرة هي بتاريخ حصول الموظف فعلا على المرتب .

(رابعا) استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا على أنه عند الغموض أو الشك يجب أن يكون التفسير لصالح الخزانة العامة أملا لبدا ترجيح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في الروابط القانونية التي تنشأ بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون العام .

(خامسا) أن الأخذ بفتوى الجمعية العمومية المشار إليها سيحمل الميزانية أعباء جسيمة . وقد طلب الديوان إعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية للتقسيم الاستثنائي لبحثه من جديد في ضوء هذه الاعتبارات .

والذى يبين بما تقدم ان البحث يتناول مسألتين :

الاولى : تتعلق بتحديد معنى عبارة « اى مرتب آخر مماثل » الواردة في الفقرة الرابعة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ ، وهل يقصد بهذه العبارة المرتب الاضافى ايا كانت طبيعته ، ام المرتب الذى يتفق فى طبيعته مع بدل التخصص أو التفرغ .

والمسألة الثانية : تتعلق بتحديد معنى الحصول على المرتب ، وهل يقصد به الحصول عليه فعلا أو مجرد تقريره .

وبما أنه بالنسبة الى المسألة الاولى فانه يبين من الاطلاع على القرار المشار اليه انه لم يصدر بصفة عامة تتناول كافة المرتبات الاضافية ، بل اقتصر على ذكر بدل التخصص أو التفرغ دون غيره من المرتبات الاضافية ، ثم اُردف هذا التخصص بعبارة « أو اى مرتب آخر مماثل » مما يدل على انه يعنى المرتبات المماثلة فى طبيعتها ونوعها لبذل التخصص أو التفرغ المنصوص عليه ، ولم يقصد بها اى مرتب اضافى ، ولو ان مجلس الوزراء قصد الى تعميم هذا الحكم لاستعمل فى الانصاح عن قصده عبارة عامة تتناول المرتبات الاضافية ، بدلا من النص على مرتبات بذاتها ثم النص على ما يماثلها على النحو المبين بالقرار .

اما النص فى الفقرة الرابعة المشار إليها اعفاء بدل الملابس للضباط من الخصم فهو تزيد ، لان هذا البذل يختلف فى طبيعته عن بدل التخصص أو التفرغ المنصوص على خضوعه للخصم ، ومن ثم فهو لا يخضع لهذا الخصم دون حاجة الى نص صريح على الفائه .

واما بالنسبة الى المسألة الثانية ، فقد رأت الجمعية العمومية ان تعبير «المشروع بكلمة » وحصل » لا يستتبع القول الذى يراه الديوان ، ومقتضاه التفرقة بين الحصول على المرتب وتقرير هذا المرتب ، ذلك ان الموظف لا يحصل على المرتب الاضافى الا بعد تقريره له على الوجه الذى يعينه القانون ، فتقرير المرتب امر لازم حتى قبل الحصول عليه . ومن ثم فان الحصول على المرتب يدل ضمنا على تقرير هذا المرتب . وإذا كان

المشرع قد عين في النص تاريخا ، فان هذا التاريخ ينصرف الى تفسير المرتب ، ولا محل للترقة بين تقرير المرتب والحصول عليه .

اما قاعدة عدم جواز احتجاج الموظف بأن له حقا مكتسبا في أن يعامل بمقتضى نظام معين نهى قاعدة مستقرة مسلمة ، غير أن مجال الموضوع المعروض يختلف عن مجال اعمال هذه القاعدة . فمجالها ان تصدر الادارة قرارا تنظيميا يمس حقوق طائفة معينة من الموظفين ، فلى هذه الحالة . لا يجوز لموظفى هذه الطائفة الاحتجاج بحقوقهم المكتسبة لعدم الخضوع لاحكام هذا القرار - والامر في المسألة المعروضة جد مختلف ، لان الخصم من ذلك التفرغ أو التخصص أو ما يماثله بمقدار الزيادة في اعانة الغلاء ، انما ينصرف الى هذه البدلات وما يماثلها في طبيعتها فلا يجرى حكمه على كل زيادة في المرتب ، والمنازعة لا تتناول هذا القرار من حيث تقريره الخصم . حتى يمكن القول بالقاعدة المتقدمة .

اما قضاء المحكمة الادارية العليا الذى استقر على انه عند الغموض او الشك يكون التفسير لصالح الخزانة ، فان الاستناد اليه مردود بأن نصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ واضحة . لا يشوبها غموض أو شك في الانصاح عن المعنى الذى تقدم فكره .

لهذا فان حكم الفقرة الرابعة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ المشار اليه مقصور على بدل التخصص أو التفرغ وما يماثلها في طبيعتها من المرتبات الاضائية ، كما يسرى هذا الحكم استثناء على مرتب التقديش ومرتب الانتقال الثابت ، ولكن في حدود نصف هذين المرتبين ، ومن ثم لا يخضع مرتب الصناعة وبدل العنود للقاعدة الخصم من اعانة غلاء المعيشة لعدم تماثلها مع بدل التخصص أو التفرغ المشار اليهما .

(نقوى ٢٧٥ - في ٢٧/١١/١٩٥٦)

الفصل الرابع

اعانة غلاء المعيشة وتسعير المؤهلات الدراسية
(بقواعد الانصاف ثم قواعد المادلات الدراسية)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

ربط قواعد اعانة غلاء المعيشة بقواعد الانصاف — العبرة في حساب اعانة الغلاء بالماهية المقررة للمؤهل في قواعد الانصاف وليست بالماهية المقررة للدرجة التي يسمح مؤهل الموظف بالتصيين فيها .

ملخص الحكم :

غير صحيح ان بداية الدرجة الثامنة في كادر سنة ١٩٣٩ ثمانية جنيهاً بل الصحيح ان بدايتها في الكادر المذكور ستة جنيهاً اذ كانت هذه الدرجة في ذلك الكادر فئتين — فئة كاملة ١٢٠/٧٢ وفئة مخفضة ٩٦/٧٢ أي ان بدايتها كانت في الفئتين ستة جنيهاً وكان ينبغي متابعة لمنطق هذا الحكم وفهمه وهو منطق غير مقبول وفهم غير سائب أن تحسب اعانة غلاء المدعى اساس ستة جنيهاً مع خصم الزيادة على هذا الاساس ايضاً على ان هذا الوضع ليس هو التطبيق السليم للقانون ، لان الماهية المعول عليها في حساب اعانة الغلاء على ما سلف ايضاحه ليست الماهية المقررة للدرجة التي يسمح مؤهل الموظف بتصيينه فيها انما العبرة في ذلك هي بالتسعير المقرر للمؤهل في قواعد الانصاف وذلك كله على الوجه السابق — تصليه فيمنع اعانة الغلاء على اساس ستة جنيهاً ونصف مع خصم الزيادة بين المبلغ المقرر للشهادة الحاصل عليها طبقاً لقواعد الانصاف وأول مربوط الدرجة الثامنة التي عين عليها طبقاً لقانون نظام موظفي الدولة وقدره تسعة جنيهاً تأسيساً على ما تقدم يكون طلب المدعى حساب اعانة الغلاء على خلاف ذلك غير قائم والحالة هذه على اساس سليم من القانون .

(طعن ٩٤٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢١)

قائمة رقم (١١٢)

المبدأ :

منح اعانة غلاء المعيشة لمن يستفيدون من قواعد الانصاف على اساس الماهيات التي كانت تمنح لاهلاتهم قبل الانصاف او التحسين — عـمـم استفادتهم كذلك من الزيادة في اعانة الغلاء المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١١/٢٢ اذا كان ما نلوه من تحسين يوازي او يجاوز مقدار الزيادة .

ملخص الفتوى :

يبين من كتاب وزارة المالية الحورى رقم ٢٢٤ — ٢٧/١٣ الصادر بتاريخ ١٦ من افسطس سنة ١٩٤٤ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٤ من يوليو سنة ١٩٤٤ انه نص في البند السابع منه على أن « الموظفين الجدد الذين رفعت الماهيات الابتدائية المقررة لمؤهلاتهم طبقا لقواعد الانصاف يلاحظ منهم اعانة غلاء على اساس الماهيات التي كانت تمنح لمؤهلاتهم قبل الانصاف او التحسين » . كما جاء بالبند الرابع من كتاب وزارة المالية الحورى رقم ٢٢٤ — ٢٧/١٣ بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ — ما يأتى : « كل من انتفع او ينتفع بتحسين فى ماهيته او أجره نتيجة تطبيق قواعد الانصاف او الكادرات الخاصة لا تصرف له الزيادة فى اعانة الغلاء اذا كان ما ناله من تحسين يوازي او يجاوز مقدار هذه الزيادة أما اذا قل عنها فيصرف اليه الفرق . . . » .

ولما كانت قواعد الانصاف قد طبقت على الشاكى بقتضى الحكم الصادر لصالحه من اللجنة القضائية بتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٥٣ وكان من نتيجة تطبيق تلك القواعد عليه ان انتفع بزيادة فى مرتبه فاصبح خبسة جنيهات بدلا من ثلاثة جنيهات . الامر الذى يقتضى بالتالى تطبيق قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما عليه وذلك بان تثبت اعانة غلاء المعيشة المستحقة له على اساسى مرتبه قبل تطبيق قواعد الانصاف عليه أى ثلاثة جنيهات. كما لا تصرف له الزيادة المقررة فى اعانة الغلاء اذا ان ما ناله من

تحسين في مرتبه يجاوز الزيادة في أصالة الفلاء . وتفصيل ذلك أن أصالة الفلاء كانت بمقدار ٥٦ ٪ من مرتبه قبل زيادتها الى ١٠٠ ٪ بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ وواضح أن التحسين الذي ناله من مرتبه ومقداره 'جيهي' يجاوز الزيادة في أصالة الفلاء التي كان يتقاضاها بمقدار ٢٤ ٪ من مرتبه قبل إنصافه .

الفلاء مثله لا يذهب أصالة الفلاء على أساس النسبة المرتفعة التي تررها مجلس الوزراء في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ .

(انتهى ٢٢٦ — في ١١/٤/١٩٦٢)

قاعدة رقم (١١٤٦)

المادة :

زيادة مرتب الموظف لا يطبق قانون المعادلات الدراسية في شأنه ، وزيادة أصالة الفلاء تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ — كبنية احتساب الزيادة له — المادتان ٢ و ٥ من قانون المعادلات الدراسية .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن التندمى قد اعتبر في الدرجة الخامسة أمثالا لقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ ، واستتبع ذلك انتفاعه من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ في شأن أصالة فلاء المعيشة واحصائها له على أساس الدرجة الخامسة لا على أساس أجره السابق الذي كان يتقاضاه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، فانه يتمتع مراعاة ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المعادلات الدراسية رقم (٣٧) لسنة ١٩٥٢ من أنه « لا تصرف الفروق المالية المترتبة على تنفيذ حكم المادة الأولى من هذا القانون الا من تاريخ هذا التنفيذ ومن المادة التالية له فقط » ، إذ غنى عن البيان أنه لما كانت أصالة فلاء المعيشة هي من أصالات المرتب الأصلي وتربط على أساسه ، فانه لا تستحق الا على أساس هذا المرتب ومن التاريخ المذكور . كما أنه يتمتع مراعاة ما نصت عليه المادة الخامسة من أنه « يخصم الزيادة في الماهيات المترتبة على تنفيذ هذا القانون من أصالة

أنغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من أحكامه « . وبهذه المثابة فإن — أ — يستحقه المدمى من زيادة في المرتب تنفيذا للقانون المذكور تخضع من أمانة الغلاء التي يستحق تسويتها على أساس هذا المرتب اعتبارا من التاريخ ذاته ، ويكون الحكم المطعون اذ قضى له بتسويتها وصرف الفسوق دون مراعاة مقتضى المادتين ٣ و ٥ من قانون المعادلات قد خالف القانون .

(طعن ٢١٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١١)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

خضع أية زيادة في الماهية لترتب على تنفيذ قانون المعادلات الدراسية من مرتب الموظف المستفيد من أحكامه — المادة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ — استبرار الخصم المقرر بها بصفة نهائية حتى بعد ترقية الموظف الى درجة أعلى .

ملخص الحكم :

بالرجوع الى ما تنص به المادة الخامسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية يبين أنها تكفلت بالنص على أن تخضع الزيادة في الماهيات المترتبة على تنفيذ هذا القانون من اعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من أحكامه ، وورود هذا النص عاما مطلقا على النحو المتقدم يتعين معه القول بأن المشرع قصد الى أن يكون الخصم المشار اليه بصفة نهائية ، بحيث لا يجوز الرجوع الى أصل الاعانة عند ترقية الموظف طالما أنه من المعلوم أن المطلق يجري على إطلاقه ما لم يرد ما يخصه ، ومن ثم لا يجوز إيقاف هذا الخصم أورد ما سبق خصه من اعانة الغلاء الا بأداة تنظيمية أخرى تقرره ، كما أنه في ذات الوقت ومن جهة أخرى فإن الرد المطالب به يتناقض مع فكرة تثبيت اعانة غلاء المعيشة التي قام عليها القرار الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، ومفاد هذا القرار أن تثبت الاعانة على المرتب في التاريخ الذي حدده القرار المذكور وهو ١٩٥٠/١١/٣٠ بحيث لا تلحقها أية زيادة نتيجة للزيادة التي تلحق مرتب الموظف أو أجره بعد تعيينه ، وبهذه المثابة فإن اعانة غلاء المعيشة التي يحصل عليها الموظف وقت (م ١٦ — ج ٥)

الترقية من الإصقة المخضفة وهى التى يتعين أن يستمر فى قبضها بعد
المعتمدة أيضا .

(طعن ١١٤٥ لسنة ٨ فى — جلسة ١٩٦٦/٢/٦)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

خصم الزيادة المترتبة على تنفيذ قانون المعادلات الدراسية من اعانة
غلاء المعيشة — المادة (٥) من قانون المعادلات الدراسية — استمرار
الخصم المشار اليه حتى فى حالة ترقية من يلى الموظف المستفيد من القانون
بالاقدمية الى الدرجة التى حصل عليها هذا بمقتضى القانون .

ملخص الحكم :

ان الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون المعادلات الدراسية
جاءت بحكم صريح قاطع مطلق ما لم يرد عليه اى قيد يتوقف به خصم الزيادة
فى المرتب من اعانة الغلاء المقررة لكل موظف يفيد من احكام قانون المعادلات
الدراسية ولما كان المطلق يجرى على اطلاقه فانه لا وجه لان يقف خصم
الزيادة من اعانة الغلاء سواء رقى بالاقدمية الى الدرجة التى حصل عليها
الموظف طبقا لاحكام قانون المعادلات من يلية فى الاقدمية الدرجة السابقة او
لغير ذلك من الاسباب بل يتعين ان يجرى الخصم على سبيل الدوام
والاستمرار .

(طعن ١٤٤٤ لسنة ٨ فى — جلسة ١٩٦٧/١/٢)

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

خصم الزيادة فى الماهيات المترتبة على تنفيذ قانون المعادلات الدراسية
من اعانة غلاء المعيشة المقررة للموظف المستفيد منه — الزيادة المترتبة
على ترقية الموظف ، طبقا للمادة ٤٠ مكررا من قانون نظام موظفى الدولة ،
بعد رد اقدميته الى تاريخ اسبق ، طبقا لقانون المعادلات الدراسية —
خصمها من اعانة غلاء المعيشة .

ملخص الحكم :

١٠ إن الأتعميكات الاعقابرية التي رتبها القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢
الخاص بالمعادلات الدراسية ، تبيح لأصحابها الحق في الإفادة من أحكام
المادة ٤٠ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن نظام موظفي
العلوة ، على أن يتم ذلك في الحدود وبالقيد التي تضمنتها أحكام قانون
المعادلات الدراسية ، إذ من المقرر أن أعمال أثر الأتعميكات الاعقابرية
في شأن مرتبة إداري الموظفين ، طبقاً للمادة ٤٠ مكرراً آتية الذكر منسوط
بالمركز القانوني الذي تحدده القوانين التنظيمية التي تصدر من يملكها في
هذا الخصوص ، وقد جاء قانون المعادلات الدراسية بحكم صريح عام
مطلق غير يقيد بأي قيد ، فعاده خصم الزيادة في الماهيات القريبة على
تنفيذه من إعانة غلاء المعيشة المقررة لكل موظف يفيد من أحكامه ، ومن ثم
لأن أية زيادة مالية في المرتب يحصل عليها الموظف كثر من آثار الأتعميكات
الاعقابرية التي منحها إياه قانون المعادلات الدراسية ومن بينها الترقية طبقاً
للمادة ٤٠ مكرراً آتية الذكر على الوجه السالف بيانه ، يتعين خصمها من
إعانة غلاء المعيشة .

(طعن ١١٤١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٧/٢)

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

خصم الزيادة القريبة على التصويات التي تتم تنفيذاً لأحكام القانون
رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ بشأن المعادلات الدراسية من إعانة الغلاء طبقاً
لحكم المادة الخامسة من هذا القانون - لا يقترب على هذا الخصم الزيادة
أو تكرار الخصم (فرق الكادرين) الذي سبق أن تم بالنسبة لمسلوطة ما
استحققت قبل نفاذ قانون المعادلات لاستقلال نطاق الخصم طبقاً لهذا القانون
من نطاقه طبقاً للقواعد السابقة على نفاذه - مثال بالنسبة لعلوة دورسة
استحققت في مايو سنة ١٩٥٢ قبل نفاذ ذلك القانون .

ملخص الفتوى :

في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ صدر قرار من مجلس الوزراء
بالموافقة على مذكرة اللجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة للسنة

١٩٥٢/١٩٥٣ (قسم اعانة غلاء المعيشة) جاء بها « انه لما كان بعض الموظفين سينتفعون عند نقلهم الى الكادر الجديد بزيادة في ماهياتهم الحالية فقد رأت استقطاع ما يوازي هذه الزيادة مما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة ، ولن تتأثر حالتهم بهذا الاجراء مادامت جلة الاجر في الاعانة لسر تتغير وان ما سينالونه من تحسين بتطبيق الكادر سيضم الى ماهياتهم الاصلية ويدخل مستقبلا في حساب معاشهم بدلا من علاوة مؤقتة للغلاء تكون خاضعة للتخفيض في أى وقت . وكذلك الحال فحين يحصلون على زيادة في المساهمة نتيجة الترقية او منح ملاوة وفقا لنظام الكادر الجديد فيخصم من اعانة غلاء المعيشة التى يحصلون عليها وقت الترقية او العلاوة مقدار فرق العلاوة وفقا لاحكام الكادر الجديد وبين العلاوة التى كانتوا يحصلوا عليها وقتها لنوعاد الكادر السابق » .

وبتاريخ ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ صدر قرار ثان من مجلس الوزراء ، تضمن فيها تضمنه من احكام الموافقة على سريان القواعد المشار اليها آنفا على من يعينون في ظل النظام الجديد .

ويتضح عن نص هذين القرارين انهما يمثلان تاعدة من قواعد اعانة غلاء المعيشة ، صدرت من مجلس الوزراء بها له من سلطة في تنظيم منح هذه الاعانة وان القصد منها هو تخفيض ما يحصل عليه الموظف من اعانة الغلاء بقدر ما سيحصل عليه من زيادة في مرتبه الاصلية نتيجة لتطبيق الكادر المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة المتخذ اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٥٢ وهما بهذه المثابة لن يسما ما يحصل عليه الموظف من زيادة في مرتبه الاصلية نتيجة لتطبيق القانون المشار اليه ، وان اتخذ المشرع من هذه الزيادة ضابطا في تحديد مقدار ما يخصم من اعانة الغلاء . ونتيجة لذلك فانه اذا ما استحق للموظف ملاوة دورية في ظل هذا القانون زاد مرتبه الاصلية بمقدارها كاملة غير منقوصة حسبها وردت في جدول المرتبات المرافق ، وان كانت اعانة الغلاء التى يتقاضاها ينزل عليها حكم التخفيض بمقدار الفرق بين قيمة العلاوة وفقا لهذا الجدول وبين قيمتها في ظل الكادر السابق .

وقد نص قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ في مادته الأولى على أنه « يستثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشيئان تنظيم موظفي الدولة يعتبر حملة المؤهلات المحددة في الجدول المرافق لهذا القانون في الدرجة والنهاية أو المكافأ المحددة لمؤهل كل منهم وفقا لهذا الجدول . وتحدد اقدمية كل منهم في تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخا » . كما نص في المادة الخامسة منه على أن « تخضم الزيادة في الماهيات المترتبة على هذا القانون من اعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من احكامه . . . » ومن المستقر في تطبيق المادة الأولى من القانون المذكور وتسوية حالة الموظفين طبقا لها أن تجري التسوية بوضع الموظف في الدرجة والمرتب المحدد لمؤله بحيث يلقى هذا القانون اعتبارا من بدء تعيينه ، ثم تدرج حالته وفقا لاحكام الكادرات المخفضة التي طبقت عليه منذ تعيينه في خصوص استحقاقه العلاوات الدورية سواء من حيث مقدارها او ميعاد استحقاقها .

وتطبيقا لهذه الاحكام سواء ما كان منها مستخلفا من قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس ، ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ المشار اليهما أو من قانون المعادلات الدراسية فان الموظف اذا ما استحققت له علاوة في أول مايو سنة ١٩٥٣ أى قبل تسوية حالته طبقا لاحكام القانون المذكور - باعتبار أنه لم ينفذ الا من ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٣ - ففى هذه الحالة تكون العلاوة قد منحت له بفئتها المحددة في الجدول المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كاملة غير منقوصة وان كانت اعانة الغلاء التى يتقاضاها ستخضع بمقدار الفرق بين قيمة هذه العلاوة وبين قيمتها طبقا للكادرات السابق . لماذا ما سويت حالته بعد ذلك طبقا لاحكام قانون المعادلات واستحققت له علاوة دورية في أول مايو سنة ١٩٥٣ ، فان هذه العلاوة ستمنح له كاملة بدورها وبفئتها المحددة في الجدول المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ دون أن تخضم الزيادة الطارئة في قيمة هذه العلاوة نتيجة لتنفيذ القانون المذكور من اعانة غلاء المعيشة وذلك لسبق خصم هذه الزيادة وتطبيق حكم قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس مو ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وقت أن استحققت العلاوة لمعلا في أول مايو سنة ١٩٥٣ ، ولأن الغرض من تسوية المعادلات هو مجرد تحديد المرتب الاصلى .

على مقتضى أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مما يتعين معه أن تقسم التسوية لئلا يبدأ ببناي عن أحكام قرارات اعانة غلاء المعيشة ومنها قرار مجلس الوزراء المشار اليهما .

وعلى هذا فإذا ما طبقت المادة الخمسة من قانون المعادلات بعد ذلك ، وخضعت الزيادة في الماهية للترتبة على تنفيذ أحكامه من اعانة الغلاء ، فإن هذا لا يعنى بأية حال أن هذه الاعانة قد خففت مرتين بقيمة الزيادة في العلاوة الدورية التي استحققت فعلا في أول مايو سنة ١٩٥٣ وقبل اجراء تسوية المعادلات ، ذلك أنه بمقارنة قيمة العلاوة الدورية التي استحققت فعلا في أول مايو سنة ١٩٥٣ بقيمة العلاوة التي استحققت في هذا التاريخ بمقتضى التسوية ، فإن يفرج الحال من أحد فرضين ، إما أن تكون الدرجة التي سيوضع عليها الموظف بمقتضى التسوية مماثلة للدرجة التي كان يشغلها قبل اجراء التسوية ، وفي هذه الحالة لن يكون فيه اختلاف في قيمة العلاوة التي استحققت للموظف فعلا في أول مايو سنة ١٩٥٣ وبين قيمتها بمقتضى التسوية ، إذ في الحالتين سيتمتع العلاوة بقيمتها كاملة وذات الفئة طبقا للجداول المرفقة للقانون ١٠١ لسنة ١٩٥١ ، وهو أمر لا يتصور معه نشوء أي زيادة في الماهية الاصلية التي ستسفر عنها تسوية المعادلات بالنظر الى هذه العلاوة ، وبالتالي هذه الزيادة فان تطبيق المادة الخامسة المشار اليها على الماهية الاصلية التي تسفر عنها التسوية سيكون عديم الاثر بالنسبة للعلاوة التي استحققت في أول مايو سنة ١٩٥٣ ، مما يستحيل معه القول بالزدواج الخصم من اعانة الغلاء بقيمة الزيادة في هذه العلاوة متى طبقت المادة الخامسة المشار اليها . أما اذا كانت الدرجة التي سيوضع عليها الموظف بمقتضى التسوية تعلو على الدرجة التي كان يشغلها قبل اجراء التسوية المذكورة ، ففي هذه الحالة وإن زادت فئة العلاوة التي منحت له في أول — مايو سنة ١٩٥٣ بمقتضى هذه التسوية عن تلك التي منحت له فعلا في هذا التاريخ ، وتحقق تبعا لذلك زيادة في الماهية بالنظر الى هذه العلاوة تكون واجبة الخصم من اعانة الغلاء التي يتقاضاها الموظف ، وذلك تطبيقا لحكم المادة الخامسة سابقة الذكر ، الا أن اجراء هذا الخصم لا ينطوي بأية حال على تكرار للخصم الذي سبق أن تم وقت أن استحققت فعلا علاوة أول مايو سنة ١٩٥٣ ، وذلك لاختلاف قاعدة الخصم ومادته في الحالتين ،

اذ ان تخفيض الاعانة الذى تم فى تاريخ استحقاق المأواة الهبطية — وبيع
بمقدار الفرق بين قيمة هذه المأواة وقت ان يستحق — طبقا للقانون ٢١٠
المبنة ١٩٥١ ، وبين قيمتها فى ظل الكادر السابق ، لها للخصم الذى تبسم
طبقا لقانون المعادلات ، بين قيمتها وقت ان استحققت فعلا فى اول مايو
سنة ١٩٥٣ بمقدرة طبقا لاحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وبين قيمتها
طبقا لهذا القانون ايضا بحسب فئة المأواة فى الدرجة الاعلى التى قدرها
قانون المعادلات ، وهذا الخصم على ما هو ظاهر لا ملاقة له بالخصم الذى
تم تنفيذ احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٧ من افريل م ٨
من اكتوبر سنة ١٩٥٢ — والمصطلح على تسهيته ببرى الكادرين — ولا
يغوى اصلا على تكرار الخصم الاخر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان تطبيق المادة الخالصة من
قانون المعادلات القرواسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ ، وخصم الزيادة فى الماهية
الترتبة على تنفيذ احكام هذا القانون من امانة الغلاء ، لا يقرب عليه — فى
جميع الحالات — ائتدواج خصم فرق الكادرين بالنسبة الى المأواة الدورية
التي استحققت فى اول مايو سنة ١٩٥٣ ، قبل نفاذ القانون سلف الذكر .

(انتهى ١٩٩ — فى ١٤/٣/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١١٩)

المادة :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ — نصبت
اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين
والعمال فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ — القواعد السارية فى ٢٠ من نوفمبر
سنة ١٩٥٠ فى شان تسمي المؤهلات المختلفة عند التعيين هى قواعد
الانصاف — المرتبات التى تقرها هذه القواعد للمؤهلات المختلفة عند
التعيين هى التى تثبت عليها اعانة غلاء المعيشة — لا يغير هذا ان يكون
القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ فى شان المعادلات القرواسية قد عدل لتقدير
المالى لكثير من المؤهلات التى سبق تقديرها بقواعد الانصاف .

ملخص الفتوى :

انه طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠
فان الاجل العام هو تثبيت امانة غلاء المعيشة على الماهيات والاجور
المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ولما كلفت القواعد السارية في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ في شأن
تسعير المؤهلات المختلفة عند التعيين هي قواعد الانصاف فان المرتبات التي
تقررها هذه القواعد للمؤهلات المختلفة عند التعيين هي التي تثبت عليها
امانة غلاء المعيشة ولا يغير من هذا النظر ان يكون القانون رقم ٣٧١ لسنة
١٩٥٣ في شأن المعادلات الحراسية قد عدل التقدير المالي لكثير من المؤهلات
التي سبق تقديرها بقواعد الانصاف مما ترتب عليه اعادة تسوية حالات
حيلة هذه المؤهلات تسوية افتراضية تردت في الماضي الى تاريخ التعيين الذي
قد يكون سابقا على ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، لا يغير ذلك من هذا النظر
لان المعول عليه في تقدير امانة الغلاء عند تثبيتها هو المركز القانوني للموظف
في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ والتغيير في هذا المركز الذي ينبغي اخذه في
الاعتبار هو التغيير الذي نشأ سببه القانوني قبل هذا التاريخ ومن ثم تسلا
اعتداد بالتغيير الذي نشأ سببه القانوني بعد الشهر المذكور ولو كان يرد
بآثره في الماضي الى تاريخ سابق على ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

يضاف الى ما تقدم ان الحكمة الاساسية من تثبيت امانة غلاء المعيشة
هي ضبط الاعتماد المخصص لها في الميزانية الى حدود لا يجاوزها بحيث
يقترن تثبيت هذه الاعانة بالاعتمادات المالية التي رتبته الدولة سياستها
المالية على اساسها حتى لا تستبر الاعتمادات المخصصة للاعانة المذكورة
في تزايد متلاحق بما يؤثر على سياسة الدولة في المجالات الاقتصادية
والانتاجية .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى ان تثبت
امانة غلاء المعيشة على اساس المرتب المقرر في ١١/٣/١٩٥٠ طبقا
لقواعد الانصاف ولا يعول على التعديل اللاحق عليه طبقا للتسوية الفرشية
المقررة لقانون المعادلات .

(غتوى ٥٦٠ — في ١٠/٥/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٢٠)

المادة :

تثبيت اعانة الغلاء على المرتبات والاجور والمعاشات في آخر نوفمبر ١٩٥٠ بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٣/١٩٥٠ - الصبرة بالمرتب او الاجر الفعلى المستحق في هذا التاريخ والمقرر للمؤهلات طبقا لقواعد الانصاف - تعديل التقدير المالى للمؤهلات بمقتضى قانون المساوات الدراسية واعادة تسوية حالة حملتها تسوية افتراضية ترد الى ١١/٣/١٩٥٠ او قبل ذلك - لا اعتداد بالزيادة في المرتب الناتجة من ذلك في مجال اعانة الغلاء - لا محل للاستناد الى الاستثناءين الواردين بقرارى مجلس الوزراء في ١/٦/١٩٥٢ و ٢/١٨/١٩٥٣ - اساس ذلك ان الاستثناء لا يقبل القياس عليه او التوسع في تفسيره - يؤيد ذلك ان هذا هو ما اتبع عند تثبيت الاعانة لأول مرة بموجب قرار مجلس الوزراء في ١١/٧/١٩٤٤ .

ملخص الفتوى :

في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ اصدر مجلس الوزراء قرارا قضى « بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور والمعاشات المستحقة للموظفين والمستخدمين والمحال وارياب المعاشات في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ » - ثم اصدر مجلس الوزراء قرارا آخر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ تضمن استثناءين من القاعدة المتقدمة ، اولهما خاص بالموظفين الذين تثبتت اعانة غلاء المعيشة لهم على اساس مرتباتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية اعلى في هذا التاريخ او بعده وعينوا بالدرجات والماهيات المقررة لهذه المؤهلات الجديدة ، وهؤلاء نص على ان « يعاملوا على اساس منحهم اعانة الغلاء على المساهية الجديدة من تاريخ الحصول عليها ، والثاني متعلق بعمال اليومية والخدم الخارجين من هيئة العمال الذين ثبتت اعانة الغلاء بالنسبة اليهم على اساس اجورهم او ماهياتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم نقلوا الى درجات اعلى في الوظائف المخصصة للتعين من الخارج باعتباره تعيينا جديدا ، وهؤلاء قضى بمعاملتهم على اساس منحهم اعانة الغلاء على الاجور او الماهيات الجديدة اعتبارا من تاريخ الحصول عليها ... وقد عدل هذا الاستثناء الاخير بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ وذلك بتعيينه على

حالات نقل عمال اليومية إلى درجات أعلى دون التقيد بأن يكون هذا النقل إلى الوظائف المخصصة للتميين من الخارج أو بالترقية حتى لا يمتاز جنود على قديم ولكي يضمنى عمال قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بغير إخلال في المهابة بين العظام والجند .

ومفاد ما تقدم أن القامدة التي يقوم عليها بناء النظام القانوني لاعانة غلاء المعيشة لا تسمح بامتياز الموظف الجديد على الموظف القديم . ولما كانت القواعد السارية في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ في شأن تسعير المؤهلات عند التمييز هي قواعد الانصاف فإن المرتبات التي تقدرها هذه القواعد للمؤهلات المختلفة عند التمييز هي التي تثبت عليها اعانة غلاء المعيشة لمن عيّنوا في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ في شأن المادلات الدراسية قد عدل التقدير المالي لكثير من المؤهلات التي سبق تقديرها بقواعد الانصاف مما ترتب عليه إعادة تسوية حالات حملة هذه المؤهلات تسوية امتراضية تردت في الماضي إلى تاريخ التمييز الذي قد يقع في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أو قبل ذلك التاريخ ذلك أن الممول عليه في تقدير اعانة الغلاء عند تثبيتها هو المركز القانوني للموظف في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وأن التغيير في هذا المركز الذي ينبغي أخذه في الاعتبار هو التغيير الذي نشأ سببه القانوني خلال هذا الشهر أو قبله ومن ثم فلا اعتداد بالتغيير الذي نشأ سببه القانوني بعد الشهر المذكور ولو كان يترد بآثره في الماضي إلى هذا الشهر أو قبله كما لا يغير من هذا النظر الاستثناءان اللذان أوردهما مجلس الوزراء على الأصل العام — وهو تثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والأجور والمعاملات المستحقة في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ — بقراريه الصابرين في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وفي ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ إذ أن هذين الاستثناءين مقصوران على علاج بعض حالات الذين كانوا في الخدمة قبل ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وثبتت اعانة غلاء المعيشة لهم على أساس ماهياتهم أو أجورهم في ذلك التاريخ وعلى هذا فإن من عيّنوا بعد التاريخ المذكور يخرجون — بحكم النص وبجكم أن الاستثناء لا يقبل القياس عليه أو التوسع في تفسيره — من مجال تطبيق قرارى مجلس الوزراء أنفى الذكر .

وهي تؤكد إجماع قاعد للفرع الى تثبيت اعانة غلاء المعيشة على المرتبة أو الاجر المملعي المستحق للموظف أو المستخدم أو العامل في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ دون المرتب أو الاجر الفرضي ، بسلكه عندما ثبتت هذه الاعانة لأول مرة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ ، والذي كان يقضى « بحذف كل زيادة في اعانة الغلاء ترحبت على تجسسين حالة الموظفين أو رفع مستوى كادرهم حتى ولو كان الواقع أو التحسين يقتضى قانون لان القانون انما تعرض للماهية دون الاعانة » وتنفيذا لهذا القرار صدرت وزارة المالية الكتاب الحوري رقم ٢٣٤ - ٢٧/١٣ المؤرخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ الذى تضمن حظر اعانة غلاء المعيشة بسبب الزيادات المترتبة على تنفيذ قواعد الانصاف وفلك سواء بالنسبة الى الموظفين الموجودين بالخدمة وقت التثبيت أو بالنسبة الى الموظفين الجدد ، بحيث ثبتت امانة الغلاء على اساس المرتبات المقررة للمهات المذكورين جميعا دون الاعتداد بالتسويات التى قضت بها قواعد الانصاف يضاف الى ما تقدم أن الحكمة الاساسية من تثبيت اعانة غلاء المعيشة هي ضبط الاعتماد للمخصص لها في الميزانية الى حدود لا يجاوزها ، بحيث يقررن بتثبيت هذه الاعانة بالاحتياجات المالية التى رعت الدولة سياستها المالية على اساسها حتى لا تصغر الاعتمادات المخصصة للاعانة المذكورة في الميزانية ملاحق بما يؤخر على سياسة الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ولا سيما أنه يتضح من تعمى القرارات المتتالية التى صدرت في شأن هذه الاعانة أن المشرع كان ينظر اليها باعتبارها مبنيا يهبط الميزانية ، مما حدا به الى تخفيضها واقتطاع أى تصبين يطرا على مرتب الموظف منها في مناسبات عدة الى أن ألغيت أحكامها نهائيا بموجب القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن العاملين الخنيين بالدولة ، الامر الذى يتناق مع القول بزيادة هذه الاعانة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لمجرد زيادة المرتب في هذا التاريخ طبقا لاحكام قانون المعادلات الدراسية زيادة فرضية لم تدخل في مجال الواقع الا اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون في سنة ١٩٥٣ ، وهو القانون الذى اقترن بخفض اعتمادات الاعانة المذكورة وبخصم كل زيارة في الماهية المترتبة على تنفيذها منها بالنسبة الى المتقاعين بأحكامه ، مما يعارض مع زيادة هذه الاعانة بسببه ، ولا سيما أن الفرع لم يجرز

«حرف أية فروق عن الماضي ، ولم يقصد من التصويات الفرضية سوى الوصول الى تحيين المرتب المستحق للموظف اعتبارا من تاريخ نفاذ قانون المعادلات الدراسية .»

لذلك انتهى الراى الى ان اعانة غلاء المعيشة تثبت على اساس المرتبات الفعلية المستحقة طبقا للقواعد القانونية التي كانت سارية في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، دون الاعتماد بها لحق هذه المرتبات من زيادات بسبب التصويات الفرضية التي تمت تنفيذا لاحكام قانون المعادلات الدراسية برقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ .

(ملف ٢٨٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٦/٧/٢٠)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

تثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات المستحقة في ١٩٥٠/١١/٣٠ .
«تثبيتها على اساس الماهية المقررة للمؤهل الاعلى بالنسبة الى من حصل عليه بعد التاريخ المذكور — معاملة الحاصلين على مؤهلات بمثلثة معاملة واحدة — ترقية العامل الى الدرجة المقررة لمؤله لا تحول دون تثبيت اعانة غلاء المعيشة على اساس الماهية المقررة لمؤله — لا محل لاشتراط اعادة التعيين في الدرجة المقررة للمؤهل .»

ملخص الحكم :

يبين من استقراء القواعد الخاصة باعانة غلاء المعيشة ان مجلس الوزراء قرر بجلسته المتعقدة في ١٩٥٠/١٢/٣ تثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات المستحقة للموظلين في ١٩٥٠/١١/٣٠ ثم وافق بجلسته ١٩٥٢/١/٦ على معاملة الموظفين الذين ثبتت لهم اعانة الغلاء على اساس ماهياتهم في ١٩٥٠/١١/٣٠ ثم حصلوا على مؤهلات دراسية اعلى بعد هذا التاريخ وعينوا بالدرجات او الماهيات المقررة للمؤهلات الجديدة على اساس منحهم اعانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ حصولهم عليها ، وذلك بحنى لا يمتاز جديد على قديم ومؤدى ذلك ان الموظفين الذين كانوا في الخدمة

قبل ٢٩٥٠/١١/٣ — تاريخ تثبيت اعانة الغلاء — ثم حصلوا بعد ذلك على مؤهلات دراسية أعلى ، وبإعارة الحكم الوارد في قرار ١٩٥٢/١/٦ يمنحون اعانة غلاء المعيشة على اساس الماهية المقررة لمؤهلاتهم في قواعد الانصاف ، وعلى الماهية التي كلن يمنحها زملاؤهم في ١٩٥٠/١١/٣٠ .

ومن حيث أن شهادة اتمام الدراسة للمعلمين الاولى الراقية لسم تكن موجودة اصلا قبل ١٩٥٠/١١/٣٠ وهو التاريخ المتخذ اساسا للتثبيت اعانة غلاء المعيشة ، لان الدراسة التي اعطى لن اداها هذا المؤهل قد استحدثت بعد هذا التاريخ وأن دفعة تخرجت في هذه الدراسة كلفت في علم ١٩٥٤ ، ذلك انه قد صدر في ١٩٥١/١/٢١ قرار السيد وزير التربية والتعليم بإنشاء دراسات تكميلية لحملة شهادة كفاءة التعليم الاولى بحتة ثلاث سنوات يحصل الطالب بعدها على شهادة اتمام الدراسة للمعلمين الاولى الراقية ، ونظرا لان هذا المؤهل لم يسبق تقديره فانه صدر في ١٩٥٧/١٢/٢٨ قرار ديوان الموظفين رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٧ بمعالجة هذه الشهادة بشهادة الاقسام الاضافية للمعلمات الاولى في تطبيق البند رقم (٢) من المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وقد صدر هذا التاريخ بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم بموجب كتابها رقم ٣ — ٢٩/٨ في ١٩٥٧/١١/٢٧ (والمشار اليه في ديباجة القرار المذكور) .

ومن حيث انه بالاطلاع على المرسوم الصادر في ١٩٥٣/٨/٣ تنفيذا لاحكام قانون نظام موظفي الدولة تبين أنه قد قرر صلاحية الحاصلة على شهادة خريجات الاقسام الاضافية للمعلمات الاولى للتعيين في الدرجة السابعة بالكادر الفني المتوسط ، كما سبق أن قرر قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . لهذه الشهادة الدرجة السابعة بمرتب شهري قدره عشرة جنيهات ، ولذلك قرر السيد وزير التربية والتعليم تعيين حملة شهادة اتمام الدراسة للمعلمين الاولى الراقية خريجي على ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، في الدرجة السابعة الفنية اعتبارا من ١٩٥٨/١١/٢٥ ، كما اعفاهم من الامتحان التحريري والشخصي بموجب القرار رقم ٦٤٣ الصادر في ١٩٥٨/٧/٢٧ ، بالتطبيق للمادة ١٧ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث انه متى عولت شهادة اتمام الدراسة للمعلمين الاولى
الراقية بشهادة الاقسام الاضافية للمعلمات الاولى ، وكانت هذه الشهادة

٣ ع

الاخيرة مقرر لها في قواعد الانصاف ماهية شسزية قدرها ٧٥٠٠ فان
مقتضى ذلك ان من حصل على الشهادة الجديدة يتعين معاملته على هذا
الاساس اسوة بمن حصلت على الشهادة الاخرى ، ويعتبر بمثابة المثل
لها في مجال تثبيت امانة غلاء المعيشة على اساس الماهية المذكورة ، وهو
ملجى عليه العمل بالوزارة في محاملة حملة شهادة اتمام الدراسة للمعلمين
الاولية الراقية بالتطبيق لقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٢/٣/١٩٥٠ ،
١٩٥٢/١/٦. وبعد معاملة هذه الشهادة بالشهادة الاخرى المشار اليها .

ومن حيث ان الثابت ان المدمى قد عين بخدمة وزارة التربية والتعليم
فى وظيفة مدرس فى ١٩٤٦/١١/٢٠ وهو حامل شهادة كفاءة التعليم الاولى
المقرر لها الدرجة الثامنة الفنية ، وظل بها حتى حصل فى عام ١٩٥٥ على
شهادة اتمام الدراسة للمعلمين الاولى الراقية — التى عولت بشهادة
الاقسام الاضافية للمعلمات الاولى المقرر لها الدرجة السابعة — وذلك
على النحو المبين سابقا — ولذلك فان من حق المدمى ان تثبت امانة غلاء

٣ ح

معيشته على اساس ماهية قدرها ٧٥٠٠ اسوة بزميلته الحاصلة على
الشهادة المعاملة لها ، وذلك اعتبارا من ١٩٥٨/٨/٢٥ وهو التاريخ الذى
حدده قرار السيد وزير التربية والتعليم للتعين فى الدرجة السابعة
بلنسبة لحملة الشهادة الجديدة خريجى عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ولا يحصل
دون ذلك حصول المدمى فى عام ١٩٥٧ على الدرجة المذكورة اعتباراً من
١٩٥٧/٤/٢١ تاريخ ترقيته اليها بالاعتدية المطلقه ، اذ لا يجوز ان يضار
من ذلك لما سوف يودى اليه ذلك من حرمانه من المزايا المترتبة على تعيينه
فى هذه الدرجة واخصها تثبيت امانة غلاء المعيشة على اساس الماهية المقررة
للمؤهل الاعلى بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١/٦ .
لان القول بغير ذلك يودى الى نتيجة شاذة وهى ان من كان فى الدرجة الثامنة
ثم يعاد تعيينه فى الدرجة السابعة لحصوله على ذات المؤهل سيكون احسن
حالا من المدمى ، وفى ذلك تفسرقة فى المعاملة واخلاق ببدا المساواة
بين اصحاب المراكز القانونية المتماثلة الحاصلين على مؤهل واحد هم

بالمدرسة السابعة لتوزيعا لبرنامج دراسي مستحدثك بغد ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠. ويعلم معلوه بذات العمل وهو التدريس بتأخرس وزارة التربية والتعليم. كما لا يصح أن يتناز موظف خديث على آخر للتدريس ، وهي القاعدة التي تلهم على التنظيم القانوني لقرارات اعانة غلاء المعيشة وذلك حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث انه لا وجه بعد ذلك لما تستند اليه الجهة الادارية من انه لا يجوز تثبيت اعانة غلاء المعيشة على اساس المرتب المقرر لمؤله الجديد الا اذا تناقض هذا المرتب نتيجة اعادة تعيينه في الدرجة السابعة اذ انه فضلا عن ان حصوله على هذه الدرجة عن طريق الترقية اليها لا يصح ان يكون سببا في الاضرار به ولا يحول دون امانته من قرار السيد وزير التربية والتعليم كما سبقت الاشارة ، فان الثابت ان ذات الجهة الادارية التابع لها المدعى (وهي مديرية التربية والتعليم بمحافظة المنوفية) قد اصدرت في حالات مماثلة قرارات بتعيين زملاء للمدعى في الدرجة السابعة اعتبارا من ١٩٥٨/٨/٢٥ وقد سبقت ترقيةهم اليها قبل ذلك في ١٩٥٨/٨/١ ، ولما سحبت قرارات تعيينهم واستطلعت رأى ديوان الموظفين اتفق بان هؤلاء يعتبرون معينين في الدرجة السابعة الفنية اعتبارا من ١٩٥٨/٨/٢٥ — التاريخ الذي حددته قرار السيد الوزير — مع ارجاع اقدميتهم فيها الى تاريخ ترقيةهم اليها طبقا لاحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بحساب مدة خدمتهم السابقة في الدرجة السابعة ، ثم تثبيت اعانة غلاء معيشتهم على اساس مرتب قدره ٧٥٠٠ جنيها شهريا ، وضرب الفروق المالية المترتبة على ذلك من ١٩٥٨/٨/٢٥ (كتاب النيوان رقم ٤٠ — ٢/١ م ٢٠ والمشار اليه في رد المدعية) ، كما تبين ايضا من المستندات التي قدمها المدعى — ولم تجعلها الجهة الادارية — ان هذا هو ما جرى عليه العمل ايضا في مديريات التربية والتعليم في المحافظات الاخرى ، الامر الذي من اجله يتعين معاملة المدعى اسوة بزملائه الذين كانوا في مثل حالته دون تفرقة تحقيقا للمساواة .

ومن حيث انه متى كان المدعى مستحقا تثبيت اعانة غلاء معيشته على اساس مرتب شهري قدره ٧٥٠٠ اعتبارا من ١٩٥٨/٨/٢٥ فان ما قضى

به الحكم المطمعون فيه من تثبيت هذه الامانة على اساس اول مربوط الدرجة السابعة طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وهو ١٢ جنيتها يكون غير سليم ، اذ العبرة في تثبيت الامانة تكون دائما بالمرتب الذى كان يتقاضاه صاحب المؤهل المثلل او المعادل له في ١٩٥٠/١١/٣٠ وهو المرتب المقرر في قواعد الانصاف ، حتى لا يمتاز جديد على قديم ، اذ هذا التاريخ هو الذى اتخذ اساسا لامال قاعدة التثبيت ومن ثم لا يجوز الاعتداد بما يتقرر بعد ذلك من زيادة المرتب نتيجة اعادة تسعير المؤهل الدراسى في قانون المعادلات الدراسية او رفع اول مربوط الدرجة في الجدول المرافق لقانون نظام موظفى الدولة ، وذلك حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، ولذلك يضمن — والحالة هذه — القضاء بتعديل الحكم المطمعون فيه واستحقاق المدعى تثبيت امانته غلاء معيشته على اساس مرتب شهرى قدره ٧٥٠٠ ج . اعتبارا من ١٩٥٨/٨/٢٥ بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١/٦ وما يترتب على ذلك من اثار مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن ٤٩٩ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٣١)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

قرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن — تثبيت الامانة وفقا لها على اساس المعايير والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ١٩٥٠/١١/٣٠ ، او على اساس المرتبات المقررة لمؤهل مثلل الموظف بالنسبة الى من يمين بعد ذلك التاريخ — لا تاتى للتسويات التى تمت طبقا لقانون المعادلات الدراسية على ذلك اذ لا اعتداد باى تغير في المركز القانونى له الا اذا كان سببه القانونى قد نشأ قبل شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، او خلاله .

ملخص الحكم :

باستقراء قرارات مجلس الوزراء الصادر في شأن تثبيت امانة غلاء المعيشة ، يبين الاصل العام هو تثبيت هذه الامانة على المعايير والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر

سنة ١٩٥٠ وإن كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل في مايعته وأجره بعد هذا التاريخ لا يترتب عليها أية زيادة في إعانة الفلاحة وهذا الأصل العام يجرى أيضا في حق المعينين في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فتثبت لهم إعانة غلاء المعيشة عند حلول موعد استحقاقها على أساس المرتبات التي نالها زملاؤهم الموجودون بالخدمة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ إذا كانت هذه المرتبات أقل من بداية مربوط درجة التعمين في الجدول الملحق بالقانون المذكور ، ذلك أن القاعدة التي يقوم عليها بناء النظام القانوني لإعانة غلاء المعيشة لا تسمح بامتياز الموظف الجديد على الموظف القديم . ولما كانت التواعد السارية الانصراف من المرتبات التي تصرفها هذه القواعد للوحدات المخططة عند التعمين هي التي تثبت عليها إعانة غلاء المعيشة لن يعينون في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ولا يشر من هذا النظر أن يكون القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخالص بالمعادلات الدراسية قد عدل التقدير المالي لكثير من المؤهلات التي سبق تقديرها طبقا لقواعد الانصراف مما ترتب عليه إعادة تسوية حملة هذه المؤهلات تسوية افتراضية ترد في الماضي إلى تاريخ التعمين الذي قد يكون في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أو قبل ذلك التاريخ لأن المعول عليه في تقدير إعانة غلاء المعيشة عند تثبتها هو المركز القانوني للموظف في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ والتغيير في هذا المركز القانوني الذي ينبغي أخذه في الاعتبار هو التغيير الذي نشأ سببه القانوني خلال هذا الشهر أو قبله كما هو واضح من المثل الذي ضربه كتاب وزارة المالية الدوري الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ في شأن تثبيت إعانة غلاء المعيشة . ومن ثم فلا اعتداد بالتغيير الذي نشأ سببه القانوني بعد هذا الشهر ولو كان يرتد بآثره في الماضي إلى الشهر المذكور أو قبله .

(طعن ١٣٤٠ لسنة ٨ في — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٩)

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

يستفاد من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بالمعادلات الدراسية في ضوء مذكرته الإيضاحية إن كل زيادة في المرتب استحققت للعاملين من طبق عليهم

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠/١٠/١٩٥٠ بمنح فريجي الدراسات التكميلية التجارية الدرجة السادسة بماهية قدرها ١٠٥٠٠ جنيه شهريا تخصم من اعانة غلاء المعيشة المقررة لكل منهم اعتبارا من ٢٣ من يولية سنة ١٩٥٣ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه — الزيادة في المرتب التي تؤخذ في الاعتبار هي التي ترتبت على تطبيق قرار مجلس الوزراء في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ سواء كانت بسبب رفع بداية رطب الدرجة او زيادة فئة العلاوة الدورية — لا محل للقول بان الزيادة التي تخصم من اعانة غلاء المعيشة هي تلك التي حصل عليها المدمى في التاريخ الذي اتخذ اساسا لتسوية حالته بالتطبيق لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠/١٠/١٩٥٠ المشار اليه متى كان هذا التاريخ سابقا على تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه .

ملخص الحكم :

يتبين من الاطلاع على الاوراق أن المدمى عين بالحكومة في ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٤١ ثم حصل اثناء الخدمة على دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العليا في ٢٦ من يولية سنة ١٩٤٨ ، وقد صدر لصالحه بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٥٣ حكم من محكمة القضاء الادارى في الدموى رقم ١٤٤١ لسنة ٥ القضائية باستحقاق المدمى لان يوضع في الدرجة السادسة المخفضة بمرتب شهرى مقداره ١٠٥٠٠ جنيه من تاريخ حصوله على الدبلوم سالف الذكر وما يقترب على ذلك من آثار ، وذلك طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٠ وتنفيذا لهذا الحكم قامت وزارة المالية في ٤ من اكتوبر سنة ١٩٥٣ بتسوية حالة المدمى الذي كان مرتبه آنئذ ١٢ جنيتها اعتبارا من ١/٧/١٩٥٢ مبلغ مرتبه بعد هذه التسوية ١٧ جنيه اعتبارا من ١/٥/١٩٥٣ بزيادة مقدارها خمسة جنيهات خصمتها الجهة الادارية من اعانة غلاء المعيشة المستحقة له .

ومن حيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بالمعادلات الدراسية المعمول به اعتبارا من ٢٢ يولية سنة ١٩٥٣ تنص على أنه « مع عدم الاخلال بالاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة والقرارات النهائية من اللجان القضائية — تعتبر ملفاة

من وقت صدورها قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠. يمنح خريجي الدراسات التكميلية التجارية الدرجة السادسة بمهابة قدرها ١٠٠٠ جنيه شهريا والصادرة في أول يوليو ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بتقدير وتعديل القيمة المالية لبعض الشهادات للدراسية وتحل محلها الاحكام الواردة في هذا القانون ، وتنص المادة الخامسة من هذا القانون على أن « تخصم الزيادة في الماهيات المترتبة على تنفيذ هذا القانون من اعباء الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من احكامه . وكذلك تخصم من تاريخ العمل بهذا القانون كل زيادة في الماهيات استحققت للموظفين الذين طبقت عليهم قرارات مجلس الوزراء المشار اليها في المادة السابقة اما بمقتضى احكام من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة او بقرارات نهائية من اللجان القضائية او بقرارات ادارية . وينفوض وزير المالية والاقتصاد بالنسبة لهؤلاء الموظفين في اصدار قرارات منظمة لكيفية الخصم تدريجيا من اعباء الغلاء بما يوازي الزيادة في ماهياتهم وما يترتب على ذلك من تجاوز عن بعض السروق . ولا يجوز استرداد أى فروق مالية صرفت بالفعل قبل تنفيذ هذا القانون » وقد جاء في المذكرة الايضاحية متعلقا بالزيادة المترتبة على تنفيذ هذا القانون وخصمها من اعباء الغلاء ما نصه « ... ونظرا لأن مشروع القانون يتضمن مزايا مادية ومعنوية للموظفين ولأن تنفيذه يكلف الخزائنة العامة مبالغ طائلة لا قبل لها بها في الظروف الحالية ، فقد رُوي أن يقترن بالتنفيذ بإجراء من شأنه تخفيف بعض اعباء الخزائنة العامة من ناحية اعتمادات غلاء المعيشة وذلك بالنص على خصم كل زيادة في الماهية مترتبة على تنفيذه من اعباء الغلاء المقررة للمستفيدين من احكام المادة الخامسة (فقرة أولى) ، وللمساواة بين الموظفين جميعا . رُوي تطبيق نفس الحكم على من استبعد بزيادة في مرتبه ناشئة عن تنفيذ قرارات مجلس الوزراء الصادر في ٨/١٠/١٩٥٠ وفي أول يوليو ٢ ، ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ بتعديل وتقدير القيم المالية لبعض الشهادات والمؤهلات ذلك لان القانون الحالي لا يخرج في جوهره من أن يكون تنفيذاً لتلك المصادقات مع اضافة وتحسين طيها (الفقرة الثانية من المادة (٥) » ، ويستفاد من القانون سالف الذكر في ضوء المذكرة الايضاحية أن كل زيادة في المرتب استحققت للعاملين ممن طبق عليهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨/١٠/١٩٥٠ تخصم من اعباء غلاء المعيشة المقررة

لكل منهم اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣. الصادر في ٢٢ يولية سنة ١٩٥٣ دون استرداد أى فروق مالية صرفت بالفعل قبل نفاذ هذا القانون ، وأن الزيادة في المرتب التي تؤخذ في الاعتبار وتخضع من امانة غلاء المعيشة هي تلك التي ترتبت على تطبيق قرار مجلس الوزراء في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣. سواء كانت تلك الزيادة بسبب رفع بداية ربط الدرجة أو زيادة فئة العمالة الدورية وذلك تحقيقاً للمساواة بين الموظفين جميعاً على ما سلف بيانه ، وأعمالاً لاحكام القانون التي تقضى بخصم الزيادة التي يحصلها العامل عليها عند العمل بأحكامه من امانة غلاء المعيشة تخفيضاً لآعباء الميزانية . وبذلك لا محل للقول بأن الزيادة في المرتب التي تخصم من امانة غلاء المعيشة هي تلك التي حصل عليها المدمى في التاريخ الذي اتخذ أساساً لتسوية حالته وهو تاريخ حصوله على المؤهل من يولية سنة ١٩٤٨ .

ومن حيث أن الثابت — على ما سلف البيان — أن الزيادة في المرتب التي حصل عليها المدمى نتيجة تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ على حالته وذلك في ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٣. تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ هي خمسة جنيهات شهرياً ، فإن هذا المبلغ هو الذي يتعين خصمه من امانة غلاء المعيشة المستحق له تطبيقاً لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .

(طعن ٢٦٥ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٨)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

شهادة المعلمين الخاصة بنظم السنة الواحدة دراسة مسائية أو نهائية — قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ قد جعل هذه الشهادة مؤهلاً دراسياً له تقويم مستقل ولحامله وضع خاص . أثر ذلك على امانة غلاء المعيشة — حسبها على أساس المرتب المحدد لهذا المؤهل الذي لم يسبق تسعيره من قبل وذلك أعمالاً لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ .

ملخص الحكم :

ان شهادة المعلمين الخاصة بنظام السنة الواحدة دراسة مسائية أو نهائية يستلزم دراسة خاصة للحاصلين على شهادة التوجيهية أو ما يعادلها مؤهل هذه الدراسة للتعيين في وظائف التدريس ، وقد وافق مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، لمواجهة العجز في عدد المدرسين اللازمين لمدارس التعليم الابتدائي ، على تقديم راتب لحملة هذا المؤهل الذي لم يسبق تسعيره قدره عشرة جنيهات شهريا بزيادة قدرها جنيه واحد عن المرتب المقرر للحاصلين على التوجيهية فقط بعد ان كان الحاصلون على هذا المؤهل يعاملون نفس معاملة الحاصلين على الشهادة التوجيهية فيمنحون راتبا قدره تسعة جنيهات في الدرجة الثامنة ، لذلك يكون قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ المشار اليه قد جعل هذه الشهادة مؤهلا دراسيا له تقويم مستقل ولحامله وضع خاص ، ويتبنى على ذلك سريان احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ آتف الذكر في شأن حملته ويستحق المعلمين بمقتضاه ان تحسب امائة الفلاد المقررة له على اساس المرتب المحدد لهذا المؤهل الذي لم يسبق تسعيره من قبل .

(طعن ١١٨٤ لسنة ٩ قى - جلسة ١٩٥٩/١/٢٠)

قاعدة رقم (١٢٥)

المادة :

حساب امائة فلام المعيشة لحملة شهادة المعهد الصحى في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - يكون على اساس ما كان مقدرا لها في قواعد الاتصال - تثبيت امائة فلام المعيشة على الماهيل والرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال وارباب الماشيات في ١٩٥٠/١١/٢٠ - سريان حكم التثبيت على حملة شهادة المعهد الصحى المعينين في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

انه ترتيبا على ما تقدم ينعين حساب امائة فلام المعيشة المستحقة لحملة الشهادة المذكورة المعينين في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على .

أساس ما كان مقدراً لها في قواعد الانصاف وبالتالي يصدق عليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ الخاص بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على المناهات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال وأرتب المعاشات في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ذلك انه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه باستقراء قرارات مجلس الوزراء الصادرة في شأن اعانة غلاء المعيشة يبين أن الاصل العام هو تثبيت هذه الاعانة على المناهات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وأن كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل بعد هذا التاريخ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء ويجرى هذا الاصل العام أيضاً في شأن المعينين في ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ فثبتت لهم اعانة الغلاء عندما يخل موعد استحقاقها على أساس المرتبات التي نالها زملاؤهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ اذا كانت هذه المرتبات أقل من بداية درجة التعيين في الكادر الملحق بالقانون المذكور حتى لا يمتاز الموظف الجديد على الموظف القديم ولما كانت القواعد السارية في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ في شأن تسعير المؤهلات منذ التعيين هي قواعد الانصاف فإن المرتبات التي تسعيرها القواعد للمؤهلات المخففة منذ التعيين تكون وحدها المناط في تثبيت اعانة غلاء المعيشة لمن يعينون في ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ ولا يغير من هذا النظر أن يكون القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ في شأن المعادلات الدراسية قد عدل التقدير المالي لكثير من المؤهلات التي سبق تقديرها بقواعد الانصاف مما فرض عليه إعادة تسوية حالة حملة هذه المؤهلات تسوية افتراضية ترتد في الماضي الى تاريخ التعيين الذي قد يكون في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أو قبل ذلك التاريخ - لا يغير ذلك من هذا النظر لأن المعول عليه في تقدير اعانة الغلاء عند تثبيتها هو المركز الذي ينبغي اخذه في الاعتبار هو التغيير الذي نشأ سببه القانوني خلال هذا الشهر أو قبله . ومن ثم فلا يؤخذ في الاعتبار التغيير الذي نشأ سببه القانوني بعد هذا الشهر و لو كان يرتد بآثره في الماضي الى الشهر المذكور أو قبله كما لا يغير من هذا النظر الاستثناءان اللذان أوردها مجلس الوزراء على الاصل العام سالف الذكر بقراريه الصادرين في ٦ من يناير سنة ١٩٥٣ وفي ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ لان هذين الاستثناءين مقصوران على علاج بعض حالات الذين كانوا في الخدمة قبل ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠.

وثبتت لهم إعانة غلاء المعيشة على أساس ما هيأتهم أو أجورهم في هذا التاريخ ومن ثم فإن من عينوا بعد التاريخ المشار اليه يخرجون بحكم القس وبحكم الاستثناء لا يقبل القياس أو التوسع في التفسير من مجالي تطبيق هذين القرارين .

(طعن ٧٩٤ لسنة ٨ ق — جلسة ٢٩٦٧/٤)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعدلات الدراسية — تسعيرة شهادات الدراسات التكميلية للفنون الطرزية (صلاحية التدريس) بـ ٨٠ جنيه في الدرجة السابعة للمشتغلات بالتدريس — وجوب تثبيت اعانة غلاء المعيشة المستحقة لحاملات هذه الشهادات على أساس هذا المرتب اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على هذا الأهل أيهما أقرب وفقا لأحكام القانون المذكور — تعيين اعداهن في الدرجة السابعة بمرتب ١٢ جنيها شهريا بعد اجتيازها امتحان مسابقة — لا يوجب تثبيت اعانة الغلاء المقررة لها على أساس هذا المرتب ما دام مقررا لها لخبرتها لا لحصولها على مؤهل جديد .

ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت أن السيدة صاحبة الشأن كانت حاضرة عند تعيينها بوزارة التربية والتعليم — اعتبارا من ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ — على شهادتين الأولى هي دبلوم الفنون الطرزية الثانوية سنة ١٩٤٨ ومرتب هذه الشهادة طبقا لقواعد الانصاف ٦٥٠٠ جنيه شهريا ، والثانية شهادة صلاحية التدريس سنة ١٩٥٠ ولم يكن قد حدد لها راتب معين في تاريخ التعيين ، وقد منحت هذه السيدة مرتب الشهادة الأولى الى حين تقدير مرتب الشهادة الأخرى .

وبين من أحكام قانون المعدلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ أن شهادة صلاحية التدريس قد سمعت لأول مرة بمقتضى هذا القانون إذ نص في الجنول الملحق به (البند ٦١ فقرة د) على أن شهادات

الدراسات التكميلية للفنون الطرزية مقدر لها ٨ جنيهات و ٥٠٠ مليم في السابعة للمشتغلات بالتدريس ، وأمانت الادارة العامة للاختبارات ان هذه الشهادة هي بذاتها شهادة صلاحية التدريس ، وقد نصت المادة الاولى من هذا القانون باعتبار حلة المؤهلات الواردة بالجدول المرفق به في الدرجة وبالمساهية او المكافاة المحددة لكل منهم ومقا لهذا الجدول وتحدد اقدمية كل منهم في تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة او من تاريخ حصوله على المؤهل ايهما اقرب تاريخا — ومقتضى ذلك ان المرتب المقرر لشهادة صلاحية التدريس الحاصلة عليه السيدة صاحبة الشأن قبل ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ هو ٨ جنيهات و ٥٠٠ مليم ومن ثم يتمين تثبيت امانة الغلاء المستحقة لها على اساس هذا المرتب وذلك بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

ومن حيث انه لا وجه للقول بتثبيت امانة الغلاء لهذه السيدة على اساس المرتب الذى عينت به طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وهو ١٢ جنيها شهريا وذلك بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ اذ تعتبر انها عينت تعيينا جديدا بمؤهل جديد ، لا وجه لهذا القول لانه وان كانت هذه السيدة قد منحت مرتب ١٢ جنيها شهريا في الدرجة السابعة بمقتضى القرار الصادر في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ الا أن هذا المرتب لم يمنح لها لحصولها على مؤهل جديد بل أنه في واقع الامر مقابل للخبرة الخاصة التى حصلت عليها هذه السيدة في التصصيل والخياطة والتى كشفت عنها نجاحها في امتحان المسابقة وهى خبرة تفوق خبرة زميلاتها الحاصلات على ذات المؤهل ولكن لم ينجحن في هذا الامتحان .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اعانة الغلاء المستحقة للسيدة الحاصلة على دبلوم الفنون الطرزية الثانوية سنة ١٩٤٨ وشهادة صلاحية التدريس سنة ١٩٥٠ تثبت على اساس مرتب ٨ جنيهات و ٥٠٠ مليم .

(مقتوى ٥١٣ — في ١١/٨/١٩٦٢)

الفصل الخامس

خصم فرق الكادرين من اعانة غلاء المعيشة

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

المراحل التشريعية لاحكام اعانة غلاء المعيشة — قرار مجلس الوزراء في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ — نصه على خصم ما يوازي الزيادة في الماهية تبعاً لتطبيق كادر سنة ١٩٥٢ او نتيجة الترقية او منع علاوة وفقاً للنظام الجديد من اعانة غلاء المعيشة — مناط خصم هذه الزيادة — هو وجود تحسينات في ماهية الموظف عند نقله او ترقيته وفقاً للكادر الجديد — وقف الخصم اذا انعدمت الزيادة في الماهية او التحسين فيها — مثال : بالنسبة لوقت الخصم ان يرقى الى الدرجة الخامسة .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء القواعد التي تنظم موضوع الخصم من اعانة غلاء المعيشة ، انه في اول ديسمبر سنة ١٩٤١ اصدر مجلس الوزراء قراراً بمنح اعانة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين والعمال بنسبة معينة من الماهية او الاجر الشهري تختلف باختلاف الماهية او الاجر الشهري والحالة الاجتماعية للموظف او المستخدم او العامل . ثم اصدرت — بعد ذلك — ثلاث قرارات أخرى في ٨ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ و ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ و ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ — على التوالي — قضت بزيادة ثلاث اعانة غلاء المعيشة حتى بلغت بالقرار الاخير في بعض الاحوال ٩٠٪ من المرتب بدون حد اقصى .

وفي ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ اصدر مجلس الوزراء قراراً يستهدف التخفيف من اعباء الميزانية ، وذلك بتثبيت اعانة غلاء المعيشة بصفة عابدة . ويتخفيض قيمتها في بعض الحالات ، ثم عاد فاصدر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ قراراً بزيادة اعانة غلاء المعيشة حتى بلغت نسبته في بعض الاحيان الى ١٠٠٪ من المرتب بلا حد اقصى ، ونص في هذا القرار على

أن كل من انتفع أو سينتفع بتحسين في ماهيته أو أجره نتيجة تطبيق قواعد الاتصال أو الكدات الخاصة لا تصرف له الزيادة في أمانة الغلاء إذا كان ما ناله من تحسين يوازي أو يجاوز مقدار هذه الزيادة ، أما إذا قل منها فيصرف له الفرق كما أصدر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٥ قرار برفع القيد الخاص بتثبيت أمانة غلاء المعيشة وزيادتها ، على أن يخصم من مرتب التخصص أو التفرغ أو أي مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ — فيما عدا بدل الملابس للضباط — تمية الزيادة التي يحصل عليها الموظف في الاعانة ، ويسرى هذا الحكم على مرتب التفقيش، ومرتب الانتقال الثابت بما لا يزيد عن نصف المرتب .

وأخيراً أصدر مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قراراً بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والأجور المستحقة للموظفين والمستفيدين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

وفي ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة وزارة المالية بمشروع الميزانية العامة للدولة من السنة المالية ١٩٥٢/٥٢ ، التي بدأ منها نفاذ الكادر الذي تضمنه جدول المرتبات والوظائف الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، تبعا لنفاذ هذا القانون اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٥٢ وقد ورد بتلك المذكرة ٢٧ مليوناً من الجنيهات ، ثم زادت في ميزانية السنة التالية الى ٢٩ مليوناً من الجنيهات ، أما في السنة المالية ١٩٥٢/٥١ فيبلغ مقدار ما ينتظر صرفه فيها ، ٣٢ مليون جنيه وأنه « لما كان بعض الموظفين سينتفعون عند نقلهم الى الكادر الجديد بزيادة في ماهياتهم الحالية ، فقد رأى استقطاع ما يوازي هذه الزيادة بما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة ولن تتأثر حالتهم بهذا الاجراء مادام أن جلة الاجر والاعانة لم تتغير ، وأن ما سمينالونه من تحسين بتطبيق الكادر سينضم الى ماهياتهم الأصلية ، ويدخل مستقبلاً في حساب معاشهم بدلاً من علاوة مؤقتة للغلاء فكون خاضعة للتخفيض في أي وقت ، وكذلك الحال فحين يحصلون على زيادة في الماهية نتيجة الترقية أو منح علاوة وفقاً للنظام الجديد ، فيخصم من اعانة غلاء المعيشة التي يحصلون عليها وقت الترقية أو العلاوة

مستأثر فرق العسلاوة وفتا لالحكام الكبار الجديد وبين العسلاوة التي كانوا يحصلون عليها وفتا للكبار السابق .

وفي ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على تعيين القوامد التي تضمنها قراره مسلف الذكر على ضبط الجيش والبوليس والكونستبلات بالنسبة الى الزيادة في مربوط الدرجة وفي العسلاوة التي طرات بموجب القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الضمان برجال الجيش والقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص برجال البوليس (الشرطة) .

وفي ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ وافق مجلس الوزراء على مذكرة لوزارة المالية والاقتصاد بان يكون الخصم من اعانة الغلاء بما يعادل نصف علاوة الترقية وان يكون ذلك مقصورا على من رتوا من أول فبراير سنة ١٩٥٣ ومن يرقون بعد هذا التاريخ .

وفي ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ وافق مجلس الوزراء على مذكرة لوزارة المالية بتخفيض مقدار ما يصرف من اعانة لكل موظف ومستخدم وعامل وصاحب محلات على ان يكون الخفض بنسبة مئوية من المبلغ الذي يتقاضاه بالفعل كل واحد منهم من علاوة الغلاء ثم أورد القرار نسبة الخفض في ثلث اعانة الغلاء .

وفي ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٤ وافق مجلس الوزراء على مذكرة تقدمت بها وزارة المالية والاقتصاد أشارت فيها الى انه قد اتخذت خلال السنتين المساليتين ١٩٥٣/٥٢ ، ١٩٥٤/٥٣ عدة اجراءات قصد بها ضبط المصروفات فتباينت القرارات والقوانين التي انصبت تارة على اعانة الغلاء الخاصة بالموظفين والمستخدمين ، وتارة على علاواتهم الدورية وترقياتهم ، وقد تشابكت بعض هذه القرارات بحيث اصبح تطبيقها معقدا ، وغير واضح المعالم وبالثلث اخطفت تفسيراتها اختلافا بينا ، ومن بين هذه القرارات بالنسبة الى اعانة غلاء المشيشة قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر المذكورين ، وأوضححت الوزارة وجهة نظرها تفسيرا لهذه القرارات طلبة باعتماد مذكراتها ، كتفسير موحد للحكام الخاصة بالقرارات المشار اليها ، ولاقرار ما بها من احكام اخرى ، وحتى يكون صدورها بقرار من مجلس الوزراء وهو الجهة التي اصدرته.

القرارات المشار إليها متاعاً من الاختلاف في التأويل ، ومن المنازعات القضائية بشأنها ، هذا وقد تضمنت المذكرة ثمانية بنود ، يتعلق الأول منها بخصم الزيادة المترتبة على تنفيذ الكادر العام الجديد والكادرات الخاصة الجديدة ، وفي ذلك ورد بالمذكرة ما نصه « بنيت تقديرات ميزانية سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ على أساس خصم التحسينات التي قررها النظام الجديد لموظفي الدولة في شتى نواحيه ، سواء في بداية رينط الدرجات أو في مقدار العلاوات من اعانة غلاء المعيشة وعلى ذلك :

(أ) إذا ارتفعت ماهية الموظف بمجرد نقله الى الكادر الجديد خصم مقدار الزيادة في الماهية من اعانة الغلاء .

(ب) إذا حصل الموظف ابتداء من أول يولية سنة ١٩٥٢ على علاوة من علاوات تدرجته بالفئات الجديدة المقررة في الكادر الجديد - خصم الزيادة في العلاوة من اعانة الغلاء .

(ج) إذا رقى موظف فحصل على بداية الدرجة المرقى إليها ، وكان في هذه البداية زيادة مما كان عليه الحال في بداية ربط الدرجة المماثلة في الكادر القديم خصم هذه الزيادة من اعانة غلاء المعيشة » .

وفي ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ ويقضى بأن « يرد الى اعانة غلاء المعيشة نصف ما تقرّر خصمه منها بناءً على قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧/٨/١٩٥١ ، ١٠/٨/١٩٥١ مقابل الزيادة في بداية أو نهائية مربوط الدرجات الواردة بجدول المرتبات التي تقررت ابتداء من أول يولية سنة ١٩٥٢ » .

وبين من استقراء قرارات مجلس الوزراء المشار إليها أن المشرع في سبيل التخفيف من امساء الميزانية قد سلك عدة طرق مختلفة ، فمن بعض الأحيان يرى تثبيت اعانة غلاء المعيشة ، وفي البعض الآخر يرى تخفيض الاعانة ، أما المسلك الثالث فهو الخصم من اعانة الغلاء ، وهذا المسلك الأخير هو ما التزمه المشرع في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ، إذ قضى باستقطاع ما يوازى الزيادة في المساهية التي سينتفع بها الموظفون عند نقلهم الى الكادر الجديد ، مما يحصلون

عليه من اعادة فلاء المعيشة ، وكذلك الحال فبين يحصلون على زيادة في المساهمة نتيجة الترقية او منح علاوة وفقا للنظام الجديد .

وعلى هذا فان منط الخضم من اعادة فلاء المعيشة — طبقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ — ان تكون هناك زيادة او تحسينات في ماهية الموظف عند نقله الى الكادر الجديد . او نتيجة الترقية او منح علاوة ، وذلك تحقيقا لسياسة الحكومة في ضغط المصروفات والتخفيف من اعباء الميزانية العامة نتيجة لتنفيذ الكادر الجديد ، بتعويضها عن الزيادات المترتبة على تنفيذ الكادر المذكور . بالخفض من بند آخر من بنود الميزانية وهو الخاص باعادة فلاء المعيشة به دون ان يترتب على ذلك اخلال ببدا المساواة الواجبة بين فئة واحدة من الموظفين في ظروف مماثلة ، فاذا لم يترتب على تنفيذ الكادر الجديد زيادة ماهية الموظف او تحسين في حالته فقد انتقت الحكمة من اجزاء الخضم . فاذا ما رقى الموظف الى درجة اعلى تتحد في ماهيتها وملاوتها مع الدرجة نفسها في الكادر القديم ، مما يكون من شأنه عدم اعادة الموظف في الكادر الجديد باكثر مما هو مقرر في الكادر القديم ، فان اعادة الفلاء تظل خالصة للموظف دون اي خضم منها لعدم وجود تحسين في الدرجة الجديدة عنها في الكادر القديم .

ومما يدعم هذا النظر ان المستفاد من مذكرة اللجنة المالية عن مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ قسم ١٢ اعادة فلاء المعيشة التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ هو ان مجلس الوزراء قصد من اعمال القاعدة التي قررها — والخاصة باستقطاع ما يوازي الزيادة التي سينتفع بها الموظفون في ماهياتهم عند نقلهم الى الكادر الجديد مما يحصلون عليه من اعادة فلاء المعيشة — الى تغطية العجز المتوقع حدوثه بسبب تطبيق الكادر الجديد المرافق لقانون تنظيم موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، مع الاشارة الظاهرة فيه الى انه لن يترتب على اجراء هذا الخضم ان تتأثر حالة الموظفين ، ما دام جملة الاجر والامانة لن تتغير مما كانوا يتقاضونه طبقا للكادر القديم . والقرار على هذا النحو صريح في ان كلا الغرضين مواجهة اعباء الميزانية وعدم الاضرار بالموظفين ، هما عباد القرار المذكور . وترتقا على ذلك..

عنان الموظف الذي لا تغير حالته نتيجة تطبيق الكادر الجديد ، لا يكون محلا لى خصم من اعانة الفلاء المستحقة له ، ذلك ان الميزانية لم تتحمل زيادة ما نتيجة تطبيق الكادر الجديد عندئذ عليه ، والاخر في هذا الشأن يستوى بالنسبة للموظفين الذين في الخصمة ولم يعينون بعد نفاذ احكام قانون التوظيف ، او بالنسبة لهؤلاء الذين يرقون الى لية درجة اعلى ، والقول بغير ذلك يؤدي الى أن يضار الموظف الذي لم يزد مربوط درجته طبقا للكادر الجديد عن مربوطها في الكادر السابق عند الترقية بمقدار الخصم الذي صادف اعانة غلاء معيشته مع انها ماثقة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، قبل صدور قانون التوظيف ، على نحو يضمن استقرارها ، وليس من شك في أن القاعدة التي تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥١ لم تتضمن أصلا أى تخفيض لاعانة غلاء المعيشة كالتخفيض الذي قررته مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ ، لان هذا التخفيض دائم ، في حين أن استطاع الزيادة المترتبة على تطبيق احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة مؤقت ينقضى بانقضاء علته ، التي تحصل - على مقتضى قرارى مجلس الوزراء سالفى الذكر الصادرين في ١٧ من أغسطس ، ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ - في حالة واحدة هي حصول الموظف على المزايا التي رتبها قانون التوظيف ، وهي لم تعد متعلقة في شأن الموظف الذي يرقى الى الدرجة الخامسة استنادا الى انحسار مربوط هذه الدرجة في الكادرين ، والخصم المشار اليه يدور مع علته وجودا وعدما .

كما ان القاعدة التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ لم يقصد بها استهلاك اعانة غلاء المعيشة تدريجيا نتيجة تطبيق الكادر الجديد ، ذلك أن هذا الكادر قصد به تحسين المرتبهات ، وغاية الامر لانه حالت دون ذلك اعتبارات مالية اقتضت خصم الزيادة المترتبة على تطبيق هذا الكادر من اعانة الفلاء ، وهذا الاجراء مرسوم بقتيلم سببيه ، وهو تحقيق زيادة في مرتب الموظف نتيجة تطبيق احكام الكادر الجديد عليه ، والتحليل على أن قرار مجلس الوزراء المذكور لم يقصد بالقاعدة سالفة الذكر استهلاك اعانة غلاء المعيشة ، ما أسفر عنه المشرع نفسه حين صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٨ في ٢٣ من

أبريل سنة ١٩٥٨ متضمنا النص على أن يرد الى اعانة غلاء المعيشة التي تصرف للموظفين والمستخدمين للخارجين عن الهيئة نصف ما تقرر خصمه منها بناء على قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ مقابل الزيادة في بداية أو نهاية هريوط الدرجات بجدول المرتبات التي نسخت من أول يولية سنة ١٩٥٢ . وهذا النص واضح الدلالة في أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ لم يقصد سوى سد العجز في الميزانية ، الذي ترتب على تنفيذ الكادر الجديد ولم يقصد به اصلا الى استهلاك اعانة غلاء المعيشة .

ولذلك فانه اذا ما رقى الموظف الى الدرجة الخامسة المقرر لها مرتب ٢٥٠ جنيها شهريا بعلوة مقدارها ٢٤ جنيها لكل سنتين وهو ذات التفسير النوارى في الكادر القديم — لا يفيد من أية زيادة في الماهية المقررة للدرجة الجديدة ، مما كان مقررا لها في الكادر القديم ، ومن ثم فانه يمنع اعانة غلاء المعيشة المقررة كبلية ، دون اجراء خصم ، حتى تتحقق المساواة في المعاملة الواجبة بين الموظفين الموجودين في مراكز قانونية واحدة ، تلك المساواة التي تقوم عليها القواعد التنظيمية العامة ، دون تفرقة بين من رقى للدرجة الخامسة قبل تنفيذ قانون الموظفين ، ومن رقى اليها في ظله .

(فتوى ٥٠٠ — في ٢٥/٤/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

الزيادة التي استحدثها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة في نهاية ربط درجات الكادر الملحق به — خصم ما يوازى اية علوة ينالها الموظف بعد بلوغ مرتبه نهاية ربط الدرجة في الكادر القديم من اعانة غلاء المعيشة تطبيقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ .

بالمصطفى :

يبين من تنصى القواعد المقطعة بخصم الزيادات المترتبة على تنفيذ جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام موظفى الدولة ، من اعانة غلاء المعيشة انه :

١ - في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ، وافق مجلس الوزراء على مذكرة وزارة المالية بمشروع الميزانية العامة للدولة عن السنة المالية ٥٢/٥٢ التي بدأ منها نفاذ الكادر الذي تضمنه جدول المرتبات والوظائف الملحق بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

وتقد وردت بطلب المذكرة أن تكاليف قسم ٢٢ الخاص باعانة الفلاح بلغت في ميزانية ١٩٥١ ٢٧ مليوناً من الجنيهات ثم زادت في ميزانية السنة التالية ، الى ٢٩ مليوناً من الجنيهات ، أما في السنة المالية ١٩٥٣/٥٢ ، فيبلغ مقدار ما ينتظر صرفه فيها ، ٣٢ مليون جنيه . وأنه « لما كان بعض الموظفين سينتفعون عند نقلهم الى الكادر الجديد بزيادة في ماهياتهم المالية ، فقد رُوي استقطاع ما يوازي هذه الزيادة مما يحصلون عليه من اعانة غلام المعيشة ، ولن تتأثر حالتهم بعد هذا الاجراء ما دام أن جملة الاجر والامانة لن تتغير ، وأن ما سينالونه من تحسين بتطبيق الكادر سيضم الى ماهياتهم الاصلية ، ويخلف مستقبلاً في حساب معاشهم بدلا من علاوة مؤقتة للفلاح تكون خاضعة للتخفيض في أي وقت . وكذلك الحال فحين يحصلون على زيادة في المساهية نتيجة الترقية أو منح علاوة وفقاً للنظام الجديد ، فيخضع من اعانة غلام المعيشة التي يحصلون عليها وقت الترقية أو العلاوة مقدار فرق العلاوة وفقاً لاحكام الكادر الجديد وبين العلاوة التي كانوا يحصلون عليها وفقاً للكادر السابق » .

٢ - في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، وافق مجلس الوزراء على تعميم القواعد التي تضمنتها قراره سالف الذكر على ضباط الجيش والبوليس والكونسبلات بالنسبة الى الزيادة في مربوط الدرجة وفي العلاوة التي طرأت بموجب القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥١ الخاص برجال الجيش ، والقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص برجال البوليس (الشرطة) .

٣ - في ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٤ وافق مجلس الوزراء ، على مذكرة تقدمت بها وزارة المالية والاقتصاد ، اشترت فيها الى أنه قد اتخذت خلال السنتين الماليتين ١٩٥٣/٥٢ ، ١٩٥٤/٥٣ مبددة اجراءات قصد بها ضغط المصروفات فتتبع القرارات والقوانين التي انصبت على اعانة الفلاح الخصة بالموظفين والمستخدمين ، وتارة على علاوتهم الدورية.

وفرائدهم . ولقد تشابهت بعض هذه القرارات ، بحيث أصبح تطبيقها معقداً ، وغير واضح المعالم . وبالمثل اختلفت تفسيراتها اختلافاً بولاً ، ومن بين هذه القرارات بالنسبة الى اعادة غلاء المعيشة ، تقرر مجلس الوزراء في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر المكوران ، وأوضح في المرفقة وجهة نظرها فسيرا لهذه القرارات طلبة اعادة طبعها ، لاكتسب موحداً للاحكام الخاصة بالقرارات المشار اليها ولاقرارها بها من احدى لغيرى وحتى يكون متوحداً بقرار من مجلس الوزراء ، وهو الجهة التي أصدرت القرارات المشار اليها بلحاظ الاختلاف في المناوئ ومن المنازعت القضائية بشأنها ، هذا وقد تضمنت المذكرة ثلثة بنود يتعلق الاول منها بتخصيم الزيادات المترتبة على تنفيذ الكادر لعلوم الجديد ، وللكوادر الخاصة بالجديدة ، وفي ذلك ورد بالمذكرة ما نصه : « بنيت تدريجات مؤلفة سنة ١٩٥٢/٥٢ على اساس خصم المصروفات التي ترمها النظام الجديد لموظفي الدولة في شتى نواحيه ، سيؤاد في بداية ربط الدرجات أو في مقدار المالاوات من اعادة غلاء المعيشة ، وعلى ذلك :

(ا) اذا ارتفع ماعية الموظف بوجود نقله الى الكادر الجديد ، خصم مقدار الزيادة في الماعية من اعادة الغلاء .

(ب) اذا حصل الموظف ابتداء من اول يونية سنة ١٩٥٢ على علاوة من علاوته درجته بالفئات الجديدة المقررة في الكادر الجديد ، خصم الزيادة في العلاوة من اعادة الغلاء .

(ج) اذا رقى موظف لمحصل على بداية الدرجة المرفى اليها ، وكان في هذه البداية زيادة مما كان عليه الخال في بداية ربط الدرجة المبثثة في الكادر القديم تخصم هذه الزيادة من اعادة غلاء المعيشة .

وبين ما سبق ان مجلس الوزراء ترو قاعدة تنظيمية عامة ، تفهم بأن يستقطع من اعادة غلاء المعيشة التي تمنح لكل موظف ، ما يساوي اية زيادة في الرتب يصيبها نتيجة تنفيذ جدول الرتب اللاحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، بما اشتمل عليه من زيادة في بداية ربط الدرجات ، او في اهلتها ، او في مقدار المالاوات ، وطبقها لهذه القاعدة الخاصة بخصم من اعادة غلاء المعيشة ، في يوازي

الزيادة التي يحصل عليها الموظف عند نقله بدرجته الى الدرجة المائلة. في هذا الجدول ، وهي الزيادة التي تتبطل في الفرق بين مرتبه وبين بداية مربوط هذه الدرجة ان كانت من الدرجات التي زينت بداية ربطها ، او في العلاوات التي تمنح له ان فكر ان يمنح بدلا من هذا الفارق ، علاوة من علاوات الدرجة ، طبقا لما نص عليه في المادة ١٣٥ من هذا القانون . ويخضع من اعانة غلاء المعيشة كذلك كل زيادة في مقدار العلاوة العادية. او علاوة الترقية يحصل عليها الموظف ، بعد العمل بذلك القانون . اذ ان هذه الزيادة تعتبر تحصينا في حالة الموظف تتحقق له نتيجة تنفيذ القانون المشار اليه ، ويتعين من ثم الخصم من اعانة غلاء المعيشة ، واذا كانت الدرجة التي يشغلها الموظف من الدرجات التي زينت نهاية مربوطها . فان كل علاوة تمنح له بعد بلوغ مرتبه نهاية مربوط المقرر لدرجته في الكادر القديم ، تخصم بأكملها من اعانة غلاء المعيشة ، اذ انه لما كانت زيادة نهاية ربط الدرجة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من التي مكنت حصوله على مثل هذه العلاوة التي ما كانت تمنح ، لم يبق مربوط الدرجة على ما كان عليه من قبل ، فان مقدار العلاوة جنبها يعتبر في حقيقته نازقا بين العلاوة في الكادرين الجديد والقديم .

ولا يجدي القول بعدم جواز خصم الزيادة في نهاية ربط الدرجة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، عنها في الكادر القديم . بدموى ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ ، بقواعد خصم الزيادات الناشئة من تطبيق القانون المشار اليه ، لم يقض صراحة بذلك ، فهذا القول مردود بان القرار تضمن قاعدة عامة مطلقة من مقتضاها ، خصم ما يحصل عليه الموظف من زيادة في مرتبه نتيجة تطبيق الجدول الملحق بالقانون سالف الذكر ، وانه من ثم يتعين اعمال هذه القاعدة في كل حالة يزيد فيها المراتب ، زيادة ما كانت تتاح لولا ما استحدثه القانون من زيادة في بداية ربط الدرجات وفي نهايتها وفي مقدار العلاوات .

ويؤيد هذا النظر ما ورد بنص صريح في اللجنة المالية التي وافق عليها مجلس الوزراء في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ من انه (وتري وزارة المالية والاقتصاد الموافقة على ما اقترحه وزارة الداخلية من

الخصم من اعانة الغلاء المقررة للضباط بما يوازي ما يخصم من رجال
الادارة المنتخبين المقابلة درجاتهم لرتب هؤلاء الضباط فقط ، ما دامت
الوظائف النظامية والادارية قد انتظمتها ووجد بينها كادر واحد مساواة
بوتوحيد المعاملة بين الهيئتين المشرفتين على الامن . وعدم الموافقة على
ما يقترحه بيوان الموظفين من الاكتفاء بخصم الزيادة في بداية ربط
الدرجة . وعدم خصم الزيادة في نهاية الربط من الاعانة - اذ ان هذه
الزيادة في نهاية الربط تعتبر بلا شك تحصينا يستوجب خصمه من
اعانة الغلاء تطبيقا لقرارى مجلس الوزراء في ١٧ من أغسطس و ٨ من
أكتوبر سنة ١٩٥٢ سلفى الذكر كما انه يحل الميزانية عنها جسيمة
لا يبرر له .

ولكل ما تقدم ، فانه تطبيقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من
أغسطس سنة ١٩٥٢ ، يمين استقطاع ما يوازي كل علاوة يتلقاها
الموظف بعد بلوغ مرتبه نهاية ربط الدرجة في الكادر القديم ، من اعانة
غلاء المعيشة ، لان العلاوة بالتكليف تعتبر زيادة حصل عليها الموظف ، نتيجة
تطبيق الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي
الدولة .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى ان الزيادة في نهاية ربط
الدرجة في الكادر الجديد عنها في الكادر القديم تعتبر زيادة في الراتب ،
ويتعين خصمها كاملة من اعانة غلاء المعيشة .

(انتهى ٧٨٥ - في ١١/٤٤ / ١٩٦٢) .

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ -
مقتضاه وجوب خصم كل زيادة لحقت بمرتبات العاملين عند تطبيق الكادر
الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، نتيجة استحقاقهم علاوات فعلية . و
أو علاوات فرضية عند تسوية حالاتهم بضم مدد خدمتهم السابقة ، من اعانة
غلاء المعيشة .

ملخص النقوى :

في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وأتى مجلس الوزراء على منكرة
اللجنة المالية الخاصة بمشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣
وتقرر فيها تنفيذ الكادر الملحق بقانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ وقد تضمنت هذه المذكرة أن بعض الموظفين سيقتطعون عدد نظهم إلى
مراجعات الكادر الجديد بزيادة في مرتباتهم (ماغياتهم) الحالية - كما أن
البعض الآخر منهم سيحصل على زيادة في الرتب نتيجة الترقية أو منح
علاوة وفقا لنظام الكادر الملحق بالية وذلك بحصوله على علاوة كرتيد على
تية العلاوة التي كان يحصل عليها فيما لو كان قد رتب أو منح علاوة
على أسس قواعد الكادر السابق وأنه ينبغي استطاع ما يوازي تلك
الزيادات مما يحصل عليه هؤلاء الموظفون من اعانة غلاء المعيشة على
أن يتخذ ذلك أمثرا من ترويج تنفيذ الكادر الجديد أى من أول يوليو
سنة ١٩٥٢ .

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء الملحق بالية وره عاما ومختلفا ولم
يفرق بين العلاوات الترقية والعلاوات الفعلية مما يتعين معه إجراء
خصم كل زيادة لحقت بمرتب العامل عند تطبيق الكادر الجديد عليه
نتيجة منحه علاوة فعلية أو نتيجة تسلسل مرتبه ومنحه علاوات ترقية
ويترتب على ذلك وجوب خصم كل زيادة لحقت بموظف مولى مصلحة
المساحة عند تطبيق أحكام الكادر الجديد على حالاتهم واستقطابهم علاوات
ترقية نتيجة شم بعد خدمتهم المتتالية :

(نقوى ١٠٨٢ - في ١٩٦٨/١٢/١)

ملامحة رقم (١٢٠)

المبدأ :

اعانة غلاء المعيشة - استعراض مواهبنا التشريعية - الآثار المترتبة
بالتسوية لاعانة غلاء على تطبيق الكادر الملحق بقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
على الموظفين المعينين وقت تطبيقه في ١٩٥٢/٧/١ وعلى الذين يعينون بعد
ذلك - ومنهم موظفو (عمال نظام) شركات خاصة ككافة القويض الذين
عينوا بخدمة الحكومة بعد تصفية تلك الشركات عام ١٩٥٦ .

ملخص الحكم :

يبين من استعراض القواعد الخاصة بأمانة الغلاء أن مجلس الوزراء قرر بجلسته المتقدمة في ٣ من ديسمبر ١٩٥٠ - تخفيفاً من أعباء الميزانية - تثبيت أمانة غلاء المعيشة على الماهيات المستحقة للموظفين في ١١/٣٠ / ١٩٥٠ ثم وافق بجلسته ١٩٥٢/١/٦ على معاملة الموظفين الذين تثبت لهم أمانة الغلاء على أساس ماهياتهم في ١١/٣٠ / ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى من هذا التاريخ أو بعده وعينوا بالدرجات أو الماهيات المقررة للمؤهلات الجديدة على أساس منحهم أمانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ حصولها وذلك حتى لا يمتاز جديد على قديم ومقتضى هذا بحسب ما ورد ضراحة في المذكرات التي رفعت إلى مجلس الوزراء بوافق عليه بقراريه المذكورين أن الموظفين حملة المؤهلات الذين عينوا بعد ١١/٣٠ / ١٩٥٠ تاريخ تثبيت أمانة الغلاء وبمراعاة الحكم الوارد في قرار ١٩٥٢/١/٦ - يمنحون أمانة غلاء المعيشة على أساس الماهية المقررة لمؤهلاتهم بالاتصاف وهي الماهية التي كان يمنحها زملاؤهم في ١١/٣٠ / ١٩٥٠ وهذا وينسب تنفيذ الكادر الملحق بقانون موظفي الدولة في أول يولية ١٩٥٢ وما يترتب على تنفيذه من استقطاع ما يوازي الزيادة التي حصل عليها بعض الموظفين عند نقلهم إلى درجات الكادر الجديد مما حصلوا عليه من أمانة غلاء المعيشة لمجلس الوزراء في ١٠/٨ / ١٩٥٢ قراراً بتطبيق هذه القاعدة وأعمال الخصم في شأن من يعينون في ظل النظام الجديد حتى يكون الاستقطاع شاملاً للزيادات المترتبة على تنفيذ النظام الجديد بشبه نواحيه ، ومفاد ذلك أن الموظف الذي يعين بعد ١٩٥٢/٧/١ يمنح أمانة غلاء طبقاً للقواعد المتقدمة بعد ثلاثة شهور من تعيينه على أساس المذهب المقرر لمؤهله في قواعد الاتصاف ويخصم من هذه الأمانة الفرق بين الماهية التي يمنحها في الدرجة التي عين فيها والماهية المقررة لمؤهله بموجب تلك القواعد .

ومن حيث أنه إذا كان الثابت مما تقدم بيانه في معرض سرد الوقائع أن الوزارة بعد أن اكتشفت أن المؤهل الحاصل عليه المسمى وهو شهادة المدارس الصناعية القسم الابتدائي لنظام الثلاث سنوات ، وهو النظام الذي تخرجت أول دفعة منه في سنة ١٩٣٧ وآخر دفعة في سنة ١٩٤٠ قد منحه أمانة الغلاء على المسمى ٥٠٠ ريالاً (ستة جنيهات ونصف) وهي

القائمة المقررة لهذا المؤهل في الكشف رقم ٢ الملحق بقواعد الاتصال لهم كجرت في حقه القواعد الخاصة بخصم الزيادة التي حصل عليها بعد تعيينه في ظل نظام موظفي الدولة في سنة ١٩٥٧ ، بأنها في الحقي تكون قد طبقت عليه القانون تطبيقاً سليماً لا شائبة فيه ، ولا حجة في القول بأن موظفي بومجال مغاولي شركات قاعدة قناة السويس المصريين الذين تركوا العمل بالشركات التي كانت قائمة على مسيطرة قاعدة القناة وصحبت نتيجة للاعتداء الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦ .

قد اُريدت قواعد خاصة لتعيينهم وتقدير رواتبهم ، وذلك لأن لكل من قواعد التعيين وقواعد اعانة غلاء مجال الذي يسرى فيه ، نمتى . تم تعيين هؤلاء الموظفين وفقاً للاحكام المقررة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة حسبها نص على ذلك القانون رقم ١٩٥٧/٦٥ الصادر في شأن استخدامهم ، فانهم يخضعون بعدد تعيينهم على وفق الاوضاع المقررة لقواعد اعانة غلاء المطبقة على موظفي الحكومة على الوجه سالف الذكر .

(طعن ١٩٤٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢١) .

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

خصم كل زيادة تصيب مرتب الموظف نتيجة تطبيق الكادر الجديد الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٨/١٧ - مناط الخصم هو وجود زيادة أو تحسينات في ماهية الموظف وترتبة على تطبيق الكادر الجديد - انقضاء الزيادة بوجوب عدم الخصم - عدم جواز الخصم في حالة الموظف الذي يرقى إلى الدرجة الخامسة لاتحاد مربوط هذه الدرجة في الكادرين .

ملخص الحكم :

ان مناط الخصم من اعانة غلاء المعيشة نتيجة لتطبيق الكادر الجديد أن تكون هناك زيادة أو تحسينات في ماهية الموظف من النقل أو زيادة فيها نتيجة الترقية أو منح علاوة وذلك تحقيقاً لسياسة الحكومة في

ضغط المصروفات والتخفيف من اعباء الميزانية العامة نتيجة لتنفيذ الكادر الجديد وذلك بتعويضها عن الزيادات المترتبة على تنفيذ الكادر الجديد بالخفض من بند آخر من بنود الميزانية وهو الخاص بأعانة غلاء المعيشة دون أن يترتب على ذلك اخلال يبدأ المساواة الواجبة بين فئة واحدة من الموظفين في ظروف مماثلة ، فإذا لم يترتب على تنفيذ الكادر الجديد زيادة ماهية الموظف أو تحسين في حالته فقد انتقت الحكمة من اجراء الخصم فإذا ما رقى الموظف الى درجة أعلى تتحد في ماهيتها وعلاوتها مع الدرجة نفسها في الكادر القديم مما يكون من شأنه عدم ائادة الموظف في الكادر الجديد بأكثر مما هو مقرر في الكادر القديم فإن اعانة الغلاء تظل خالصة للموظف دون أى خصم منها لعدم وجود تحسين في الدرجة الجديدة عنها في الكادر القديم ، ومن ثم فانه عندما رقى المسمى الى الدرجة الخامسة المقرر لها مرتب قدره ٢٥ ج شهريه بعلاوة قدرها ٢٤ ج كل سنتين وهو نفس التعبير الوارد في الكادر القديم لم يستند بأية زيادة في الماهية المقررة لدرجة الجديدة مما كلن مقرر لها بالكادر القديم وبهذه الغلبة فانه يمنع اعانة غلاء المعيشة المقررة كاملة دون اجراء خصم حتى تتحقق المساواة في المعاملة الواجبة بين الموظفين الموجودين في مراكز قانونية واحدة تلك المساواة التي تقوم عليها القواعد التنظيمية العامة دون تفرقة بين من رقى للدرجة الخامسة قبل تنفيذ قانون الموظفين ومن رقى اليها في ظله .

كذلك فان المستفاد من مذكرة اللجنة المالية من مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ قسم ١٢ اعانة غلاء المعيشة التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ ، هو أن مجلس الوزراء قصد من اعمال القاعدة التي انطوى عليها والخاصة باستقطاع ما يوازي الزيادة التي سينتفع بها الموظفون في ماهياتهم عند نقلهم الى الكادر الجديد مما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة الى تغطية العجز المتوقع حدوثه بسبب تطبيق الكادر الجديد المزاقي لغاتون التوصلته رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مع الاشارة الظاهرة فيه الى انه لن يترتب على اجراء هذا الخصم أن تتأثر حالة الموظفين مادام جلسة الاجر والاعانة لن تتغير عما كانوا يتقاضونه طبقا للكادر القديم والقرار على هذا النحو صريح في أن كلا الغرضين - مواجهة اعباء الميزانية وعدم الاضرار بالموظفين

بـ حيثما عرفت القبول المفقور ويتوهم عليها جنبا الى جنب وتقريرا على ذلك
على الموظف المقيم لا يتغير حالته نتيجة تطبيق الكادر الجديد لا يكون
مجالا لاى خصم من امانة الغلاء المستحقة له ذلك ان الميزانية لم تتحمل
نتيجة لنا نتيجة تطبيق الكادر الجديد عنئذ عليه ، والاخر في هذا
القسمان يستوى بالنسبة للموظفين الذين في الخدمة وان يعينون بعد نفاذ
الحكام قانون التوظيف او بالنسبة لهؤلاء الذين يرتبون الى اية درجة
اعلى والقول بغير ذلك يؤدى الى ان يشار الموظف الذي لم يزد مربوط
خرجته طبقا للكادر الجديد عن مربوطها في الكادر السابق عند الترقية
بمقدار الخصم الذى صايف اعانة غلاء معيشته مع انها مثبتة بالتطبيق
اقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ . قبل
ضمخور قانون التوظيف على نصويضه استقرارها ، وليس من شك
في ان القاعدة التى تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/٨/١٩٥٢
لم تضمن اصلا اى تخفيض لاعانة غلاء المعيشة كالتخفيض الذى قرره
مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٢٠/٦/١٩٥٣ لان هذا التخفيض دائم
في حين ان استطاع الزيادة المترتبة على تطبيق اجسام القانون رقم ٢١٠
السنة ١٩٥٢ من امانة غلاء المعيشة مؤتت ينقضى بانقضاء علته التى
يكتسب على مقتضى قرارى مجلس الوزراء سالى الذكر الصادرين
في ١٤/٨ و ١٠/٨/١٩٥٢ في حالة واحدة هي حصول الموظف على المزايا
التي رتبها قانون التوظيف وهي لم تعد متحققة في شأن الموظف الذى يرتب
الى الدرجة الخامسة استنادا الى اتصال مربوط هذه الدرجة في الكادرين
والخصم المثالي اليه يدور مع علته وجودا وعدما .

وعلى ذلك القاعدة التى وافق عليها مجلس الوزراء في ١٧/٨/١٩٥٢
لم يتعد بها كذا ذهب الحكومة في الظن - الى استهلاك اعانة غلاء
المعيشة تدريجيا نتيجة تطبيق الكادر الجديد ذلك ان هذا الكادر قصد
به تحسين المرتبات ، غاية الامر انه حصلت جون ذلك اعتبارات مالية
مكتسبة خصم الزيادة المترتبة على تطبيق هذا الكادر من امانة الغلاء
وهذا الاجراء مرسوم بقسم وهو تحقيق زيادة في مرتب الموظف نتيجة
تطبيق اجسام الكادر الجديد عليه والليل على ان قرار مجلس
الوزراء المذكور لم يقصد به استهلاك اعانة غلاء المعيشة لما اسفر عنه
المشروع نفسه حين صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٥٨ .

في ١٩٥٨/٤/٢٣ مضممة النص على أن يود اعانة غلاء المعيشة التي تصرف للوطنين والمستخدمين الخارجين من الهيئة نصف ما يقرر خصمه منها بناء على قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ مقابل الزيادة في بداية أو نهاية مرسوم الدرجات الواردة بجداول المرتبات التي نفذت من اول يولية سنة ١٩٥٢ وهذا النص واضح الدلالة في انه قرار مجلس الوزراء المنابر في ١٧/٨/١٩٥٢ لم يقصد به سوى سد العجز في الميزانية الذي ترتب على تنفيذ الكثر الجديد كما سبق بيانه ولم يقصد به اصيلا الى استهلاك الاعانة غلاء المعيشة ، ومن ثم فان ما تذهب اليه هيئة الموضين في تقريرها المقدم في الطعن من أن الخصم المشار اليه الذي صاف ملاوة غلاء المعيشة هو في حكم الساقط الذي لا يعود ، لا وجه للاستناد عليه في خصوص هذه الدعوى طالما لم يتحقق وجود ساقط ما وذلك بالنظر الى ما هو معلوم من انه لا يكون الا بانسقاط مسقط وهو بالتالى لا يقع الا من صاحب الحق الذي يملك الاستقاط وغنى من البيان أن الامر في هذا الشأن يتعلق بالموظف دون غيره باعتباره الدائن بمقدار ملاوة غلاء المعيشة المقررة .

(طعن ٢٢٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٤) .

قائمة رقم (١٣٤)

أ. ب. ج. د. :

فرق الكادرين — استقطاه من اعانة غلاء المعيشة المستحقة —
منوط بان يكون هناك تحسین بالزيادة في الملحة سواء عند النقل الى الكادر
للجديد او نتيجة ترقية او منح ملاوة — كيفية تبين هذا التحسين — سريان
الاستقطاء على من يعينون في ظل النظام الجديد ولو على الدرجات
الخصوصية .

خلص الحكم :

بالرجوع الى قرارات مجلس الوزراء المنفردة في شغل اعانة غلاء
المعيشة بين فئة فنيين من اعباء الميزانية صدر بمضمونها بتثبيت هذه الاعانة
بصفة علمية وبمقتضاها في بعض الاحوال تم بالتقاطع ما يوازي الزيادة التي

انتزع بها الموظفون عند تطبيق الكادر الجديد من تلك الامانة وذلك بالقرارين الصادرين من مجلس الوزراء في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ .
و ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ ، وقد استند القرار الاول الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ الى انه لما كان بعض الموظفين سينتفعون عند نقلهم الى الكادر الجديد الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة بزيادة في ماهياتهم الحالية فقد رأى استقطاع ما يوازي هذه الزيادة مما يحصلون عليه من امانة غلاء المعيشة ولن تتأثر حالتهم بهذا الاجراء مادام جملة الاجر والامانة لن تتغير ، وان ما سينالونه من تحسين بتطبيق الكادر سيضم الى ماهياتهم الاصلية ويدخل مستقبلًا في حساب مصلحتهم بدلًا من علاوة مؤقتة للغلاء تكون خاضعة للتخفيض في أي وقت . وكذلك الحال بين يحصلون على زيادة في الماهية نتيجة الترقية او منح علاوة وفقا لنظام الكادر الجديد فيخضع من اصالة غلاء المعيشة التي يحصلون عليها وقت الترقية او العلاوة بمقدار فرق العلاوة وفقا لاحكام الكادر الجديد وبين العلاوة التي كانوا يحصلون عليها وفقا لقواعد الكادر السابق . ثم صدر قرار مجلس الوزراء في ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ بعدم قصر قاعدة الاستقطاع المتكدم ذكرها على أصحابه الكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموظفين المدنيين وشرائها على كل من ضباط الجيش والبوليس والكونستبلات وعلى من يعينون في ظل النظام الجديد حتى يكون الاستقطاع شاملا للزيادات المترتبة على تنفيذ النظام الجديد بشتى نواحيه . ومفاد هذين القرارين الاخيرين ان مناط الاستقطاع الذي قرراه انما يتحقق كلما كان هناك تحسين بالزيادة في ماهية الموظف سواء عند نقله الى الكادر الجديد او نتيجة ترقينه او منحه علاوة ، وان هذا الحكم يسرى ايضا على من يعينون في ظل النظام الجديد . ومن الواضح ان التخصيص في هذا الشأن يمكن تبينه من مقارنة المرتب الذي يتقاضاه الموظف في الدرجة التي عين عليها في ظل احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بذلك الذي كان يحصل لذات الدرجة في الكادر السابق على صدور قانون الموظفين سالف الذكر والذي كان يسوده نظام تسمير الشهادات تسميرا الزاميا يعتبر اساسا للقيمة المالية لكل شهادة عند التعيين . ولئن كانت الدرجة التي عين عليها قد سميت بالدرجة الخصوصية الا ان هذه التسمية قد قُرنت بانها من الفئة (١٣٨/١٠٨) جنيتها وهي فئة تعادل الدرجة الثالثة

الواردة في جدول الدرجات والمرتبات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ذات المربوط (١٦٨/١٠٨ جنيها) هذه العرجة لا شك تسببها التصحيح بزيادة أول مربوطها في الكادر الجديد من ٦ الى ٩ جنيها كماله أن القول بغير ذلك يجعل للموظفين المعيّنين على درجات خصوصية مميزة على غيرهم في حين أن قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ المشار اليهما آتيا من العموم والشمول فيما يتعلق بسرائرها على كل من يعين في ظل النظام الجديد بحيث يكون الاستقطاع شاملا على حد تعبيرهما — للزيادات المترتبة على تنفيذ هذا النظام بشتى نواحيه ، ومن ثم فلا محل لائتراد فئة الموظفين المعيّنين على درجات خصوصية بالاستثناء من قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما بعد أن جاءت أحكامها مطلقة ، والمطلق يجرى على إطلاقه ما لم يتم دليل التقييد نسا او دلالة .

(طعن ١٧٧٩ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٣) .

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

قاعدة خصم الزيادة في المرتبات من اعلاوة غلام المعيشة ، التي تضمنها قرار مجلس الوزراء في ١٧/٨/١٩٥٢ و ٨/١٠/١٩٥٢ مفسرة بالقانون ٤١ لسنة ١٩٦٢ — المخاطبون بأحكام هذه القاعدة — هم الموظفون الذين ينقلون الى الكادر الجديد الملحق بقانون التوظيف أو يرقون أو يحصلون على علاوة أو يعينون ابتداء في ظل العمل بأحكامه ما دام يرتب على النقل أو الترقية أو العلاوة أو التعمين زيادة في مرتبتهم لم تكن في الكادر القديم — سريان الخصم ولو تمت الترقية الى درجة اعلى لم يلحق ربطها المالى . تحسن في جدول المرتبات طبقا للقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ ، ولأحكام القرار الجمهورى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

انه في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة وزارة المالية والاقتصاد الخاصة بشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ والتي بدأ فيها نفاذ الكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢

١٩٥١ بشأن موظفي الدولة ، اعتمدوا من أول يولية سنة ١٩٥٢ . وقد ورد بذلك المذكرة أن تكاليف قسم ٢٢ الخاص بإعانة الغلاء بلغت في ميزانية سنة ١٩٥١ - ٢٧ مليوناً من الجنيهات ثم زادت في ميزانية السنة التالية الى ٢٩ مليوناً من الجنيهات أما في السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ فيبلغ ما ينتظر صرفه فيها ٣٢ مليوناً من الجنيهات . وأنه لما كان بعض الموظفين سينتقلون منذ نقلهم الى الكادر الجديد بزيادة في ماهيتهم الحالية فقد رأى استقطاع ما يوازي هذه الزيادة ما يجمعون عليه من اعانة غلاء المعيشة ، ولن تثار حالتهم بهذا الاجر مادام جملة الاجر والاعانة لن يتغير ، وإن ما سينالونه من تحسين بتطبيق الكادر سيضم الى ماهيتهم الأساسية ويدخل مستقبلاً في حساب معاشاتهم بدلا من علاوة مؤقتة للفداء تكون خاضعة للتخفيض في أي وقت .

وكذلك الحال فحين يحصلون على زيادة في الماهية نتيجة للترقية أو منح علاوة وفقا لنظام الكادر الجديد فيخضع من اعانة غلاء المعيشة التي يحصلون عليها وقت الترقية أو العلاوة مقدار فرق العلاوة وفقا لاحكام الكادر الجديد بين العلاوة التي يحصلون عليها وفقا لقواعد الكادر السابق .

وفي ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة اخرى لوزارة المالية والاقتصاد تضمنت ما لاحظته ديوان الموظفين على مذكرة الوزارة السابقة والتي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٧/٨/١٩٥٢ من أنه قد اثير فيها على الكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالموظفين المدنيين ، أم أنه يتناول أيضا الكادرين الصادر بهما القانون رقم ٢١١ الخاص بمرتبات رجال الجيش ، والقانون رقم ٢١٢ الخاص بمرتبات رجال البوليس ومن ناحية أخرى لم يبين في تلك المذكرة أيضا ما يترتب بشأن من يقيمون في ظل النظام الجديد . ولذلك يقترح الديوان استصدار قرار جديد من مجلس الوزراء ببيان القاعدة المشار اليها آتفا على كل من ضباط الجيش والبوليس والكونستبلات وعلى من يقيمون في ظل النظام الجديد . وقد بحثت اللجنة المالية اقتراح ديوان الموظفين ورات الموافقة عليه حتى يكون الاستقطاع شاملا للزيادات المترتبة على تنفيذ للنظام الجديد بغضى تواحيه . وقد وافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة في ١٨/١٠/١٩٥٢ وفقا لما تقدم ذكره .

وبين من الاطلاع على قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من
أغسطس ، ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ السالف ذكرهما أن الموظفين المخطئين
بأحكامهما ينقسمون الى أربع فئات :

الأولى : وتشمل الموظفين الذين ينقلون الى درجات الكادر الجديد
المالحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة اعتباراً من
١٩٥٢/٧/١ فيلتصمون بزيادة في مرتباتهم نتيجة نقلهم .

الثانية : وتشمل الموظفين الذين يرقون الى درجات اعلى في الكادر
الجديد تزيد في مربوطها المالى عن مثيلاتها في الكادر القديم (كادر سنة
١٩٣٩) ، فيحصلون على علاوة الترقية او علاوة من حلاوات الدرجة
المرتون اليها أيهما اكبر .

الثالثة : وتشمل الموظفين الذين يحصلون على علاوات دورية تزيد
في مقدارها على مثيلاتها في الكادر القديم .

الرابعة : وتشمل الموظفين الذين يعينون ابتداء في احدى درجات
الكادر الجديد وتكون ذات مربوط مقرر له بداية اعلى من بداية مربوط
الدرجة المائلة في الكادر القديم .

وبعبارة اخرى فان قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما يتطلبان
في شأن كل موظف ينقل الى الكادر الجديد او يرقى او يحصل على علاوة:
او يعين ابتداء في ظل العمل بأحكامه ما دام يترتب على النقل او الترقية
او الحصول على العلاوة او التعيين أن يحصل على زيادة في مرتبه لم يكن
لبنائها في ظل الكادر القديم ، ومن ثم يخصم هذه الزيادة من اعالة العتلاء
المقررة له .

هذا وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن رد
ما خصم من اعالة غلاء المعيشة ، وقضى في المادة الاولى منه بان يبرء
الى اعالة غلاء المعيشة التي تصرف للموظفين والمستخدمين الخارجين عنهم
الهيئة نصف ما تتقرر خصمه منها بناء على قرارى مجلس الوزراء بسالفيهم
الذكر . ثم صدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ بشأن استعوار خصم

الزيادات المترتبة على نفاذ قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من امانة غلاء المعيشة عند الترقية الى اى درجة اعلى ، وقضى في مسألته الاولى بان يستمر خصم الزيادات المترتبة على نفاذ جدول المرتبات الملحق بقانون نظام موظفي الدولة من امانة غلاء المعيشة طبقا لاحكام قرارى مجلس الوزراء المذكورين ، ولاحكام القرار رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، ولو تمت الترقية الى درجة اعلى لم يلحق ربطها المالى تحسين فى جدول المرتبات الملحق بهذا القانون . وقضى فى المسألة الثانية بان يعتبر صحيحا ما تم خصمه تطبيقا لحكم المادة السابقة من اول يونيو سنة ١٩٥٢ الى وقت نفاذ هذا القانون . وقضى فى المسألة الثالثة انه بان يعمل به اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٥٢ .

(غتوى ١٨٥ — فى ١٥/٢/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٢٤)

الموقف :

موقف — فرق الكادرين — قاعدة خصم فرق الكادرين من امانة غلاء المعيشة — القول باعتبارها حكما انتقاليا او قاعدة وقتية قررت لصالح الميزانية فلا تتضمن حكما دائما دائما الاثر — غير صحيح فى ضوء نصوص القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ على استقرار هذا الخصم مع اعتبار ما تم خصمه فى المدة السابقة صحيحا ، وما قصد اليه المشرع من اعتباره قانونا مفسرا لاحكام قرارى مجلس الوزراء المذكورين فى ١٧/٨/١٩٥٢ ،
٥٠/٨/١٩٥٢ .

ملخص الفتوى :

لا حجة للقول بان القصد من اصدار قرار مجلس الوزراء فى ١٧ من اغسطس و ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ بشأن خصم فرق الكادرين هو التخفيف من ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ وذلك بالخصم من امانة الغلاء بمقدار الزيادة فى المرتبات الناشئة عن تطبيق الكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى نفذ اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٥٢ تاريخ بدء العمل بتلك الميزانية ، وانه لم يقصد بقرارى مجلس الوزراء ان يتضمننا نصا دائما دائما الاثر بل نصا خلاصا انتظم احوالها وقتية تمالج الموقف

النظام من تطبيق الكادر الجديد ومن ثم لم تتضمن أحكامها خفضاً لمرتبة الفلاء على سبيل الدوام بل خصها منها مقابل ما طرأ على المرتب من تحسين به ذلك أن هذه الحجة برودة بما نص عليه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ من استمرار خصم الزيادات المترتبة على نفاذ جدول المرتبات الملحق بقانون نظام موظفي الدولة من اعانة غلاء المعيشة طبقاً لأحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، ولأحكام قرارى رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما ولم تمت الترقية الى درجة اعلى لم يلحق ربطها المالى تحسين في جدول المرتبات الملحق بهذا القانون ، وبأن يعتبر صحيحاً ما تم خصمه تطبيقاً للقرارات المشار اليها اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٥٢ الى وقت صدور هذا القانون وبأن يعمل بالقانون بأثر رجعى اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٥٢ ، ومن ثم فانه — استناداً الى ما يتضح في جلاء ووضوح من مواد هذا القانون ، وما قصد اليه المشرع من اعتباره قانوناً مفسراً لأحكام قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما يسرى من تاريخ العمل بهما في أول يوليو سنة ١٩٥٢ — يتعين القول بأن الخصم الذى أصاب اعانة الفلاء نتيجة الزيادات في المرتبات المشار اليها انها هو خصم دائم مستمر في ذو نتيجة جذبية وهى التخفيض الدائم لاعانة الفلاء بمقدار ما خصم منها ، اذ التخفيض هو النتيجة الحتمية المنطقية للخصم ، فاذا ما أفصح المشرع عن ارادته في كون الخصم دائماً مستمراً غير موقوف باستمرار الموظف شاغلاً للدرجة التى ترتب على شغله اياها الزيادة في مرتبه ، فان التخفيض — باعتباره النتيجة الحتمية للخصم — يكون بدوره غير موقوف ، بل يقع تخفيضاً دائماً متى تحقق موجه ، وهو الزيادة في المرتب نتيجة الانتفاع بالكادر الجديد . وبناء على ذلك تكون أحكام قرارى مجلس الوزراء في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ المشار اليهما — مفسرين بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ — أحكاماً عامة دائمة الاثر في شأن اعانة غلاء المعيشة .

ولا يسوغ الاحتجاج بأن قاعدة الخصم من اعانة غلاء المعيشة حسبما ورد بها قرارا مجلس الوزراء سلفاً الذكر هى قاعدة انتقالية خاصة بالموظفين الذين كانوا معالين طبقاً لكادر سنة ١٩٣٩ ونقلوا الى الكادر الجديد الملحق بنظام موظفي الدولة وقد صدرت هذه القاعدة بلحقة بمشروع ميزانية الدولة ١٩٥٢/١٩٥٣ والقصد منها هو تغطية العجز المتوقع حدوثه

بالميزانية بمصينة تطبيق الكادر الجديد ، ومن ثم فإن هذه القاعدة مخصصة للإثر على موظفي الدولة وعلى الضباط والكونسجلات من تطبق عليهم الظروف المتقدمة ، وبالتالي لا تسترقى على موظفي المؤسسات العامة الذين يجرى في حقهم نظام خاص وتنتج مؤسساتهم بميزانيات مستقلة — ذلك أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ قد نص صراحة على انطباق قواعد خصم فرق الكادرين على من يعينون في ظل النظام الجديد ، أي على من يعينون لأول مرة على إحدى درجات الكادر الجديد ، وهؤلاء لا يكونون قد سبق معاملتهم بأكابر سنة ١٩٣٩ مثال ذلك الخريجين الجدد الذين يلمون ترأساتهم بعد أول يوليو سنة ١٩٥٢ فيعينون في إحدى درجات الكادر الجديد المنفذ اعتباراً من هذا التاريخ ، ومن ثم فلا يشترط في قاعدة الخصم أن يكون الموظف قد سبق معاملته فعلاً بأكابر سنة ١٩٣٩ .

ومن ناحية أخرى فإن قاعدة الخصم ليست قاعدة انتقالية على الإطلاق ، ذلك أنها ولئن كانت كذلك بالنسبة للموظفين الذين كانوا موجودين بالخدمة في وقت نفاذ الكادر الجديد في أول يوليو سنة ١٩٥٢ فنقلوا إلى الدرجات الجديدة التي تضمنها ، إلا أنها قاعدة عامة دائمة بالنسبة إلى كل موظف يحصل على زيادة في مرتبة نتيجة الترقية أو استحقاقه علاوة دورية بمقدار يزيد على مثيلتها في الكادر القديم وكذلك هي دائمة بالنسبة لكل موظف يعين مستقبلاً ويزيد أول مربوط الدرجة المعين فيها على أول مربوط الدرجة القديمة المقابلة .

ولا يحوز القول بثاقبت هذه القاعدة استناداً إلى أنها قد صدرت ملحقة بمشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ لتغطية العجز المتوقع حثه بالميزانية بسبب تطبيق الكادر الجديد ، ذلك أن هذا التطبيق لا يحدو أن يكون المناسب التي صدرت فيها أو تسببها القاعدة ، ولكنها وفقاً لما تضمنته من أحكام قاعدة دائمة غير مؤقتة استقر تطبيقها في الميزانيات الخبطة من ميزانية سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ حتى الآن ، وهو ما انصاح عنه القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ ومذكرته الإيضاحية في عبارات جلية لا تحتاج إلى تأويل أو تفسير .

(ملحق ١٨٥ — في ١٢/٢/١٩٦٤)

ملحوظة :

تعليل :

انفتحت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمثل هذه المبادئ في ذات جلستها المنعقدة في ١٢/٢/١٩٦٤ — الفتوى رقم ١٨٢ ملف ٨٦ — ٤ — ٢٦٨ اذ انتهت الى تطبيق القواعد الخاصة بخضم فرق الكادريين من امثلة غلاء المعيشة على موظفي المؤسسة العامة للصناعات الحربية والمؤسسات المصرية العامة للطيران .

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

قاعدة خضم فرق الكادريين من اعالة غلاء المعيشة التي نص عليها قرارا مجلس الوزراء في ١٧/٨/١٩٥٢ و ٨/١٠/١٩٥٢ واحكام القرار الجمهوري رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن رد نصف ما تقرر خصمه من الاعالة ، واحكام القانون ٤١ لسنة ١٩٦٣ بشأن استمرار خضم فرق الكادريين — سريتها في شأن موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي في ظل العمل باحكام اللائحة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، معاملة بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ — سند ذلك — هو نص المادتين الاولى و ١٥ من اللائحة المشار اليها على سريان القواعد الحكومية المنظمة لامالة الغلاء على موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي — القول بعدم جواز ذلك لتمتع المؤسسات بكادر خاص متميز بدرجة من الكادر الذي اوردته القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في الجندول المرافق له ، وان موظفيها لم يتميزوا بزيادة قانون التوظيف — فم سليم للتطبيق بين كادر المؤسسات العامة وقانون التوظيف .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة — المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ — تنص على أن « تسري احكام النظام المرافق على موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي والمؤسسات التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية » (م ج ١٩ — ج ٢٥)

ويلغى كل حكم يخالف أحكام هذا النظام بالنسبة الى هذه المؤسسات .
ونصت المادة الاولى من اللائحة المذكورة على أن « يسرى على موظفي
المؤسسات العامة الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام القوانين والنظم
الصارية على موظفي الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة » .
ونصت المادة ١٥ من هذه اللائحة على أن « تسرى على موظفي ومستغنيي
وعمال المؤسسات العامة قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفي
الدولة ومستغنييها وعمالها ، أما الموظفون والمستغنيون والعمال الموجودون
في المؤسسات عند العمل بهذه اللائحة فتثبت بالنسبة لهم امانة الغلاء التي
يحصلون عليها اذا كانت تؤيد على النصب المقررة لموظفي الحكومة .

وفيما هذا النصوص المقدمة لم تتضمن اللائحة المشار اليها اى تنظيم
تفصيلي لقواعد منح امانة غلاء المعيشة إكتفاء بما قرره من الاحالة في ذلك
الى القواعد المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة ومستغنييها وعمالها .

وقد الحق بذلك اللائحة جدول للدرجات والوظائف ، تسم الوظائف
الى أربع فئات ، الفئة الاولى تشمل الوظائف العليا (التوجيهية) وحصرها
في وظيفة رئيس مجلس الإدارة وقرر لها مربوطا ثابتا ذا خمس مراتب .
والثانية وظائف التنفيذ وهي وظائف الكابرين الإداري والفني العالي
وقسمها الى ست مراتب مقرر لكل منها درجة معينة تبدأ من الدرجة
السادسة حتى الدرجة الاولى صعودا وبالمثل كان التنظيم في البعثين
للائحة والرابعة الخاصة بالوظائف الفنية المتوسطة والوظائف الكتابية
أذ قرر لكل وظيفة درجة من درجات الكادر الفني المتوسط والكادر الكتابي ،
الأمر الذى يبين منه أن هذا الجدول هو يذاته الجدول الملحق بالقانون رقم
٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فيما قرره من تقسيم الوظائف
الى وظائف الكادر الفني والإداري العالي ثم وظائف الكادر الفني المتوسط
ثم وظائف الكادر الكتابي كما نص في القامدة (١) من القواعد الملحقه به على
أن « تسرى فيما يطبق بتحديد المرتبات ومدد الترقية والملاوات ونمايتها
جميع الأحكام والقواعد المقررة أو التي تقرر في شأن موظفي الدولة .

وبين مما سبق أن لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات المسماة
سلسلة الذكر بـ قضت بأن يسرى على هؤلاء الموظفين والعمال أحكام النظم

والقوانين اليسارية على موظفي الحكومة فيها لم يرد بشأنه نص خاص بها ، وإن جاءت هذه اللائحة خالية من أى نص يبين القواعد التي تحسب على انبئاسها أمينة غلاء المعيشة لموظفي وعمال المؤسسات العامة الذين تسمى في شأنهم تلك اللائحة ، وهم موظفو وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، وذلك طبقا لمصرح نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بصندار اللائحة المشار إليها ، فإن يقتضى ذلك هو الرجوع إلى قواعد أمية الغلاء المقررة بالنسبة لموظفي الدولة ومستضيفيها ومالكها ، وهو ما تقرره المادة ١٥ من اللائحة في عبارات واضحة صريحة .

وبناء على ذلك يطبق في شأن موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي في ظل العمل بأحكام اللائحة المشار إليها ، كلمة القواعد الحكومية المنظمة لإعانة الغلاء ومن بين هذه القواعد ما تضمنته أحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس ، ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، سبيلى الذكر ، من قواعد خيم فرق الكبارين من إعانة غلاء المعيشة ، والقرار الجمهورى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن رد نصب ما تقرره خصبه من إعانة غلاء المعيشة بناء على قرارى مجلس الوزراء المشار إليها ، والقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ بشأن استبعاد خيم فرق الكبارين من إعانة غلاء المعيشة طبقا لأحكام قرارى مجلس الوزراء المذكورين ولأحكام القرار الجمهورى رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه وباعتبار ما تم خصبه — من أول يوليو ١٩٥٢ إلى وقت نفاذ هذا القانون — صحيحا .

ولما تقدم ، فانه — اعتبارا لمصرح نص المادتين ١ ، ١٥ من لائحة تنظيم موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — يتعين تطبيق أحكام قرار مجلس الوزراء الصادرين في ١٤ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، والقرار الجمهورى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ — فيما تضمنته من قواعد خيم فرق الكبارين من إعانة غلاء المعيشة — على موظفي المؤسسات الصناعية والخاضعين لأحكام اللائحة سالكة الذكر .

وإنه لا يسوغ القول بأن كادر موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي الذى تضمنته اللائحة المشار إليها هو كادر خاص يتميز

مدرجاته عن الكادر الذي أورده القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ في الجدول المرافق له ، ذلك أن هذه الحجة مبرودة بأنه وأن كان ذلك لا يقال من كون الكادر الذي تضمنه هذا الجدول هو بذاته الكادر الملحق بقانون نظام موظفي الدولة ، أو على الأقل كادر مطابق لهذا الأخير تلم المطابقة ، إذ أن الدرجات التي قررت لوظائف المؤسسات هي بعينها الدرجات التي تضمنها كادر قانون نظام موظفي الدولة ، وظيفة رئيس مجلس الإدارة قرر لها مرتب ذو مربوط ثبت مقسم إلى خمس مراتب ، الأولى ١٤٠٠ ج ، والثانية ١٥٠٠ ج ، والثالثة ١٦٠٠ ج ، والرابعة ١٨٠٠ ج ، والخامسة ٢٠٠ ج . وهي ذات المرتبات المقررة في الجدول الملحق بقانون نظام موظفي الدولة . لدرجات وكيل وزارة والدرجة الممتازة أما وظيفة مدير المؤسسة وثالث الخبير أو مدير التنفيذ فقد قرر لها درجة مدير عام (رئيس مصلحة) ودرجة مدير عام أولى على التوالي ، وهكذا بالنسبة لباقي وظائف الكادرين الإداري والفني العالي ووظائف الكادر الفني المتوسط والوظائف الكتابية ، الأمر الذي يبين منه أن تسميات الوظائف التي تضمنها الكادر الملحق باللائحة المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي هو من قبيل تحديد الوظائف الذي يرد في الجزيئية قرين الدرجات المقررة لها ، لبيان الدرجة التي يستحقها شاغل الوظيفة وهو أمر استلزمته طبيعة إجراء التعادل بين الوظائف التي كتبت موجودة في تلك المؤسسات وقت صدور اللائحة وبين الوظائف التي يتضمنها الجدول الملحق بهذه اللائحة بغية توحيد الوظائف في جميع المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي وهو ما قصد إليه المشرع من إصدار اللائحة المذكورة ، ومن ثم فلا يخل إيراد تسمية الوظائف بالجدول بالتطابق العائش بين الكادر الذي تضمنه وكادر موظفي الدولة ، تؤكد ذلك القاعدة (١) من التواعد الملحقة بالجدول المشار إليه والتي تنص على أن تسرى فيها ما يتعلق بتحديد المرتبات ومدد الترقية والعلاوات وثالثها جميع الأحكام والقواعد المقررة أو التي تقر في شأن موظفي الدولة وهو ما يعتبر تطبيقاً للنص العام الوارد في المادة الأولى من اللائحة السبيل فكرها . وعلى ذلك يكون صحيحاً القول باستقلال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي في ظله العمل باللائحة المشار إليها بنظام خاص أو بكادر مستقل يتميز في درجاته عن الكادر العام ولا وجه للقول بأن علة الخصم من إعانة الغلاء بمقتضى قرارى مجلس الوزراء المشار إليها هي حصول الموظف على المزايا التي وثيقها القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ولا تتحقق

هذه العلة في شأن موظفي الهيئات العامة التي صُنِّحت لها نظم خاصة بها
أُخِّلَتْ محل أحكام هذا القانون وتضمنت مزايا جديدة أُندجبت بمقتضاها
الزيادة التي قررها هذا القانون في المرتب الجديد ، وذلك أنه يشترط لعدم
خضم فرق الكادرين من امانة الغلاء المقررة لموظفي الدولة العامة - طبقا
لهذا القول - أن تكون هذه المؤسسة تطبق كادرا مستقلا بوظائف متميزة
في مربوطها المالي عن من الوظائف التي تضمنها الكادر العام ، بحيث
تكون الزيادة التي نالها هؤلاء الموظفون في مرتباتهم قد اندمجت فعلا في مرتب
الوظيفة الجديدة المغيرة لوظائف ذلك الكادر ، وأصبحت الزيادة غير
متميزة حتى يمكن إجراء المقارنة بين الكادر القديم والجديد ، وعلى نللك
ينقضى سبب هذا القول إذا كانت المؤسسة العامة تطبق ذات الكادر أو كادرا
مطببقا في درجاته المالية للدرجات التي تضمنها الكادر العام مقسبا إياها
إلى درجات في الكادر الفني العالي وأخرى في الكادر الفني المتوسط وثالثة
في الكادر الكتابي على نحو مطابق تماما لما ورد بالكادر العام ، وذلك على
نحو ما ورد بالكادر الملحق بلائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ معدلا بقرار رئيس
الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ، وهو كادر مطابق تماما للكادر العام
الملحق بقانون نظام موظفي الدولة ، وفقا لما سبق إيفاضه .

ولا يجوز الاستناد إلى أن تطبيق أحكام كادر نظام موظفي الدولة على
موظفي المؤسسات العامة لم يخلف مزايا جديدة لموظفي المؤسسات العامة
بحيث كانت القواعد السارية على موظفي المؤسسات العامة أسخى بكثير
مما تضمنته قواعد نظام موظفي الدولة ، الأمر الذي دما إلى هروب موظفي
الحكومة إلى المؤسسات العامة ، ودعا المشرع إلى توحيد النظم المتبعة في
الجهتين لمنع هذا الهروب ، ومن ثم تنفى الحكمة من أعمال قواعد الخضم
في امانة الغلاء في حق هؤلاء ، ذلك أن القاعدة الاصولية تقضي بأن لا محل
لتنصيص حكمة النص طالما أن حلة الحكم الذي تضمنه واضحة متوافرة ، وإذ
كان الحكم هو انطباق قواعد خضم فرق الكادرين من امانة الغلاء ، وكانت
حلته هي خضوع موظفي المؤسسات العامة لكادر مطابق للكادر العام ولقواعد
امانة الغلاء الحكومية وقد ثبت قيام هذه العلة في شأن هؤلاء الموظفين ومن
ثم يقوم الحكم في شأنهم ، بما يفرضه من خضم فرق الكادرين من امانة الغلاء
المستحقة لكل منهم .

ويخلص بنا نعم جميعاً أن قاعدة خصم الزيادة في التهربات (مسرقة الكادريين) من إغارة غلاء الميشية التي تضمنتها تسرياً مجلس الوزراء الصادران في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ — مسرة بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ تسرى في شأن موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وقت أن كان مطبقاً في شأنهم لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ المشار إليها .

ومن حيث أن المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي ، تسرى في شأن موظفيها أحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة سالفة الذكر ، ومن ثم فإن موظفي هذه المؤسسة الذين عينوا بالكادر التنفيذي (الفني والإداري العالي) وبالكادر الفني المتوسط والكتابي ، هؤلاء جميعاً طبق في شأنهم قواعد خصم مسرقة الكادريين من إغارة غلاء الميشية — طبقاً لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليها — وكذلك الأمر بالنسبة إلى موظفي الحكومة الذين نقلوا إلى المؤسسة المذكورة .

(نوى ١٨٥ — في ١٥/٣/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

المستفاد من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢١ لسنة ١٩٦٥ أن المشرع سوى فرق الكادريين بطريقتين مختلفتين وذلك بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها اللذين طبق عليهم قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦٢ ، الطريقة الأولى هي خصم هذا الفرق من إغارة غلاء الميشية والطريقة الثانية هي الاحتفاظ بهذا الفرق بصفة شخصية على أن يتم استهلاكها من البدلات وعلاوات الترقية وهي الطريقة التي يجب العمل بها اعتباراً من ١/٧/١٩٦٤ — المقصود باستهلاك الزيادة —

وجوب استمرار خصم فرق الكادريين من اعانة غلاء المعيشة المستحقين للعاملين بالمؤسسة المصرية العامة للتبضع للفدائية حتى ١٩٦٤/٦/٣٠ على أن يتم التجاوز عن استرداد هذا الفرق من صرف الهم ابتداء من ١٩٦٤/١٠/١٧ الى ١٩٦٤/٦/٣٠ — عدم جواز رد فرق الكادريين الذى خصم من اعانة غلاء المعيشة المستحقة لؤلاء العاملين خلال الفترة المشار اليها — اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ يحتفظ للعاملون المستحق عليهم مفرق الكادريين بمقدار هذا الفرق بصفة شخصية على أن يتم استهلاكه مما يحصلون عليه في المستقبل من البدلات او علاوات الترقية .

ملخص الفتوى :

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢١ لسنة ١٩٦٥ وقضى في المادة الاولى منه بان « يتجاوز عن استرداد الفروق التى صرفت في الفترة من ١٩٦١/١٠/٧ الى ١٩٦٤/٦/٣٠ للعاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعين لهذين طبق عليهم قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه والتي يجب خصمها من اعانة غلاء المعيشة تطبيقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٨/٧ ، ٨/١٠/١٩٥٢ في مرتباتهم الناشئة عن عدم الخصم ، على أن تستهلك هذه الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات او علاوات الترقية . . » .

ويستفاد مما تقدم ان المشرع سوى « مفرق الكادريين » بطريقتين مختلفتين وذلك بالنسبة الى العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها الذين طبق عليهم قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦٢ :

الطريقة الاولى : وهى خصم هذا الفرق من اعانة غلاء المعيشة ، اى ان الاعانة المتكررة قانونا تصرف بمقدار هذا الفرق الواجب الخصم . وهذه الطريقة هى التى كانت واجبة الاتباع حتى ١٩٦٤/٦/٣٠ ، والطريقة الثانية : وهى الاحتفاظ بهذا الفرق بصفة شخصية على أن يتم استهلاكها من البدلات وعلاوات الترقية وهى الطريقة التى يجب العمل بها اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ .

ويقصد باستهلاك الزيادة ، الاحتفاظ بها بصفة شخصية ، من البدلات او علاوات الترقية ، أن العامل لا يصرف من البدلات المستحقة او علاوات

الترقية الا ما زاد على الفدر المحتفظ به بصفة شخصية ، وبعبارة أخرى فإنه غنة صرف المستحق من البدلات أو ملاوات الترقية يخصم منها جزء يساوى قيمة هذه الزيادة المستحقة بها بصفة شخصية وعلى أن يكون هذا الجزء غطاء مستعرا لها ، وأنه بحسب الاصل تتحول طبيعة هذه الزيادة الى جزء لا يتجزأ من المرتب وذلك بمعد اتمام استهلاكها او بقدر ما تم استهلاكه فيها وما يترتب على ذلك من آثار ، وينبنى على ذلك النتائج الآتية :

أولاً : أنه يتمين استمرار خصم فرق الكادرين من امانة غلاء المعيشة حتى ١٩٦٤/٦/٣٠ على أن يتم التجاوز عن استرداد هذا الفرق من صرف اليهم ابتداء من ١٩٦١/١٠/١٧ الى ١٩٦٤/٦/٣٠ .

ثانياً : أن العاملين الذين يتم خصم فرق الكادرين من امانة غلاء المعيشة المستحقة لهم خلال الفترة المشار اليها لا يجوز أن يرد اليهم ما تم خصمه ذلك أن التجاوز من استرداد ما صرف اليهم خطأ خلال هذه الفترة لا يمتنى احتيبتهم فيها تم خصمه وفقاً للاحكام المتقدم بياتها .

ثالثاً : أنه اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ يحتفظ العاملون المستحق عليهم فرق الكادرين بمقدار هذا الفرق بصفة شخصية على أن يتم استهلاكه مما يحصلون عليه في المستقبل من البدلات أو ملاوات الترقية .

ولا يفسر من هذه النتيجة ، القول بأنه اعتباراً من ١٩٦٣/٥/١ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، كان لا يجوز اجراء خصم قيمة امانة غلاء المعيشة بالاستناد الى القواعد والنظم الخاصة بامانة غلاء المعيشة ، والتي ألغى سريانها على العاملين بالمؤسسة اعتباراً من ذلك التاريخ أيضاً . ذلك أنه ولئن كان اعتباراً من هذا التاريخ لم تعد القواعد والنظم الخاصة بامانة غلاء المعيشة تطبق على العاملين بالمؤسسات العامة التي يسرى عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وخضعوا لنظام وظيفي مغاير للنظام الذي كان يسرى عليهم قبل هذا التاريخ ، الا أن مرتباتهم التي كانوا يتقاضونها في ذلك التاريخ بما فيها امانة غلاء المعيشة قد تم تجديدها ، ولا يجوز اجراء

أى تعديل عليها سواء بالزيادة أو بالنقصان وذلك الى ان يتم التقييم وتسوية حالاتهم على النحو المنصوص عليه بالمادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، هذا وكان قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن تسوية حالات العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، وترتب على العمل به ان أصبحت أقدميات العاملين بالقطاع العام في الفئات التي سويت حالاتهم عليها ترتد الى تاريخ موحد هو ١٩٦٤/٧/١ ، ومن ثم ، فانه اعتباراً من ١٩٦٣/٥/٩ وحتى ١٩٦٤/٦/٣٠ كان العاملون بالمؤسسات العامة المشار اليها يتقاضون مرتباتهم بصفة شخصية ، بما فيها اعانة غلاء المعيشة حسبما نصت على ذلك المادة ٦٤ سالف الذكر ، اى انه خلال هذه الفترة كان يمكن تمييز وتحديد اعانة غلاء المعيشة مستقلة عن المرتب بما فيها فرق الكادرين ذلك لان هذه الاعانة لم تنحصر في المرتب بحيث لا يمكن تمييزها عنه قانوناً الا من ١٩٦٤/٧/١ ، ومن ثم كان يتمتعين صرف اعانة غلاء المعيشة في خلال هذه الفترة منقوصة بمقدار فرق الكادرين الواجب الخصم من هذه الاعانة على النحو الذي كان معمولاً به قبل ١٩٦٣/٥/٩ .

بالاضافة الى ما تقدم ، فان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢١ لسنة ١٩٦٥ قاطعة في الدلالة على انه كان يجب خصم مقدار هذا الفرق من اعانة غلاء المعيشة خلال هذه الفترة ، لان النص على التجاوز من استرداد الفروق التي صرفت خلال الفترة المذكورة ، يفيد بانه كان يجب الخصم خلالها ، وبالتالي يكون القول بغير ذلك مخالفاً صريحاً لاحكام هذا القرار وبناء على ما تقدم فان القرار الصادر من المؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية برقم ٤٥ لسنة ١٩٧٢ قد صدر بالمخالفة للقانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الاتي :

اولاً : استمرار خصم فرق الكادرين من اعانة غلاء المعيشة المستحق للعاملين بالمؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية حتى ١٩٦٤/٦/٣٠ على ان يتم التجاوز من استرداد هذا الفرق بين صرف اليهم ابتداء من ١٩٦١/١٠/١٧ الى ١٩٦٤/٦/٣٠ .

ثانيًا : منم تجاوز رد فرق الكادريين الذي خصم من اعانة غلاء المعيشة المستحقة لهؤلاء العاملين خلال الفترة المشار إليها .

ثالثًا : يحتفظ للعاملين المذكورين بمقدار فرق الكادريين بصفة شخصية اعتبارًا من ١٩٦٤/٧/١ على أن يتم استهلاكه بما يحصلون عليه في المستقبل من البدلات أو ملاوات الترقية .

(تقوى ٤٩٦ — في ١١/٦/١٩٧٣)

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

حساب اعانة غلاء المعيشة للعاملين الحاصلين على شهادة المصالح والصيارف والمعينين على الدرجة الثانية (قديم) يكون على اساس بداية ربط المقرر له في القانون وهو تسعة جنيهات — وجوب خصم نصف فرق الكادريين من هؤلاء العاملين — اساس ذلك ان بداية ربط الدرجة الثامنة (قديم) زيد من ٧ جنيه في ظل الكادر القديم الى ٩ جنيهات في ظل الكادر الجديد وبموجب قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس و ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ يتعين ان يخصم من اعانة غلاء المعيشة كل زيادة يحصل عليها الموظف سواء من الماهية او الملاوة نتيجة تطبيق الكادر الملحق بقانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — المقصود بالزيادة هنا هو ما يلحق الدرجة المالية من تحسين في ربطها او في مقدار علاوتها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن انشاء مدرسة للصيارف والمصالح تنص على أنه « بعد انقضاء مدة التمرين يعين الناجحون بحسب ترتيب نجاحهم في وظائف التحصيل في الدرجة الثامنة الكتابية يبدأ ربطها بمصلحة الاموال المقررة او غيرها من المصالح الاخرى التى تعينها المصلحة المذكورة » وبمقتضى هذا النص اعتبرت شهادة المصالح والصيارف مؤهلا دراسيا له تقدير مستقل باعتباره من المؤهلات الدراسية التى اغفل أمر تقريرها في التصديرات السابقة ، ومن ثم تسرى عليه احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في

٦. من يناير سنة ١٩٥٢ ويضاهى المعين تلتفيذا له ، سواء تم التمييز ابتداء أو وقع انقضاء الضحية ، أن تصب اعانة غلاء المعيشة المقررة له على أساس الرتب المقرر له في القوانين وهو تسعة جنيهات تأسيسا على انه قرر لهذا الماهل الدرجة الثالثة (قديم) ببداية ربطها ، ولقد اخذته المحكمة الادارية العليا بذلك في حكمها الصادر بجلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ في الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٣ ق .

وحيث انه عن مدى خصم عرق الكادرين من العاملين الحاصلين على شهادة المحصلين والسيارات والمعينين على الدرجة الثالثة (قديم) فلان ثابت أن مجلس الوزراء كان قد أصدر قراراتين في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ قضى فيها بأنه لما كان بعض الموظفين سينتجون عند نظهم لى درجات الكادر الجديد بزيادة في ماهياتهم الحالية ، كما أن البعض الآخر منهم سيحصل على زيادة في الرتب نتيجة الترقية أو منح علاوة وفقا لكادر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك بحصوله على علاوة تزيد على قيمة العلاوة التي كان يحصل عليها فيما لو كان قد رقى أو منح علاوة على أساس قواعد الكادر السابق ، فقد رأى استقطاع ما يوازي تلك الزيادات مما يحصل عليه هؤلاء الموظفون من اعانة غلاء المعيشة وبموجب هذين القرارين تقرر أن يخصم من اعانة غلاء المعيشة كل زيادة يحصل عليها الموظف سواء في الماهية أو العلاوة نتيجة تطبيق الكادر الملحق بقانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، والمقصود بالزيادة هنا هو ما يلحق الدرجة المالية من تحسين في ربطها أو في مقدار علاواتها ، بمعنى انها لا تقتصر على ما يصيب موظف بعينه من رفع أو تحسين نتيجة تطبيق الكادر الجديد ، فمعيار الزيادة موضوعي وليس شخصي هذا ولقد صدر القرار الجمهوري رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ وقضى في المادة الاولى منه بان « يرد الى اعانة غلاء المعيشة التي تصرف للموظفين والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة نصف ما تقرر خصمه منها بناء على قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس و ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ مقابل الزيادة في بداية أو نهائية مربوط الدرجات الواردة بجداول المرتبتات التي نفذت ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٥٢ » وبموجب هذا النص تقرر المشرع

تُخفَضُ نسبة الخصم من أمانة غلاء المعيشة التي كانت تتم أعمالا لقرارى مجلس الوزراء السابقين في ١٧ أغسطس و ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ م
مكتليا بخصم نصف فرق الكادرين .

وحيث أنه بتطبيق ما تقدم في خصوص حالة السيد /
غالطات أنه حصل على دبلوم مدرسة المحصلين والصغار عام ١٩٦٢
بوعين بالدرجة الثالثة (قديم) ومن ثم فإنه يستحق تثبيت امانة غلاء
معيشته على أساس بداية موطها . ولما كان ربط هذه الدرجة قد زيد
من ٧٥ جنييه في ظل الكادر القديم الى ٩ جنييهات في ظل الكادر
الجديد فمن ثم يتعين خصم نصف فروق الكادرين من امانة غلاء المعيشة
المستحقة للعامل المذكور ، ولا حجة فيما استند اليه من أن حكم المحكمة
الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٣ قى قضى بعدم خصم نصف
فروق الكادرين من الصالحين المحصلين على دبلوم مدرسة المحصلين
والصغار ، ذلك أن هذا الحكم إنما صدر في شأن تجديد المرتب الذي
تثبت على أساسه امانة غلاء المعيشة لفريقى هذه المدرسة عند تعيينهم
بالحكومة دون أن يتعرض من قريب أو بعيد - فيما قضى به - لمدى
جواز خصم فرق الكادرين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد / في
تثبيت امانة غلاء المعيشة المستحقة له على أساس مرتب مقداره تسعة
جنييهات شهريا على أن يخصم منها نصف فرق الكادرين .

(لغوى ٢٨١ - في ١٩٧٤/٥/٢٨)

الفصل السادس

إلغاء قرارات اعانة غلاء المعيشة وضربها الى المرتب

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

المادة ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - ألغت جميع القواعد والقرارات المتعلقة باعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية من ١٩٦٤/٧/١ مع الاحتفاظ لن كل من يتقاضى هاتين الاعانتين في ذلك التاريخ بما كان يحصل عليه فعلا بعد ضربه الى المرتب الاصلى - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقرير راتب اضافى للعاملين في بعض المناطق - قضى بمنح العاملين الذين كانوا يتقاضون اعانة الغلاء الاضافية بسبب ظروف العمل في بعض المناطق راتبا اضافيا يعادل مقدار الاعانة المستحقة في ١٩٦٤/٦/٣٠ - وقف صرف هذا الراتب الاضافى عند نقل العاملين الى الجهة التى يمنح فيها واستهلاكه بالنسبة لن يستمر في العمل بها بالفصم منه بنصف قيمة علاوات الترقية التى تستحق في المستقبل - لا يترتب على اعادة تعيين العامل بعد ١٩٦٤/٦/٣٠ استحقاقه لهذا البند .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد نصت على ان يستمر العاملون في تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية . وتضمن اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى مرتباتهم الاصلية اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ وتلغى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهما بالنسبة للخاضعين لاحكام القانون .

ومفاد هذا النص امران اولهما إلغاء جميع القواعد والقرارات المتعلقة باعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ .

والثاني أن المشرع احتفظ لن كان يتقاضى هاتين الاعانتين في التاريخ المشار اليه بها كان يحصل عليه فعلا بعد ضمه الى المرتب الاصلى .

غير انه نظرا لان اعانة غلاء المعيشة لم تكن واحدة في جميع المناطق ، اذ كان مجلس الوزراء قد اصدر عدة قرارات بمنح اعانة غلاء اضافية للعاملين في بعض المناطق مع النص على سقوط حقهم فيها بمجرد نقلهم منها . لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقرير راتب اضافي للعاملين في بعض المناطق ، وقضى هذا القرار في المادة الاولى منه بغاء قرارات مجلس الوزراء ، آتية الذكر ، ونص في المادة الثانية معه ، معدلة بالقرار الجمهوري رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ ، على "أن يمنح العاملون الذين يكون مقر عملهم وقت العمل بهذا القرار في إحدى الجهات المقرر لها اعانة غلاء اضافية بمقتضى القرارات المشار اليها راتباً اضافياً يعادل قيمة إعانة الغلاء الإضافية المستحقة لكل منهم في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ ، ويقف صرف هذا الراتب بمجرد نقل العامل الى غير هذه الجهات . وبالنسبة الى من يستتروا في العمل بهذه الجهات فإنه يتم استهلاك هذا المرتب بالخضم منه بنصف ما يستحق العامل من علاوات ترقية في المستقبل .

ويتبين من ذلك أن هذا القرار قضى بمنح العاملين الذين كانوا يتقاضون اعانة الغلاء الاضافية التي تقررت بموجب قرارات مجلس الوزراء المشار اليها ، راتباً اضافياً يعادل مقدار مخزن الامانة المستحقة في ١٩٦٤/٦/٣٠ دون أن يقضى بضم تلك الاعانة الى المرتبات الاصلية لهؤلاء العاملين مع النص على وقف صرف هذا "الراتب الاضافي عند نقل العامل الى غير الجهات التي يمنح فيها واستهلاكه بالنسبة لن يستتر في العمل بها بالخضم منه بنصف قيمة علاوات الترقية التي تستحق في المستقبل .

وتأسيساً على ما تقدم ، فإنه اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ لا يترتب على تعيين العامل في إحدى الجهات المقرر للعاملين بها راتباً اضافياً أو نقله اليها بعد ذلك التاريخ ، استحقاقه لهذا للراتب الاضافي .

وأن المعلنين المعروضة حالاتهم قد عيّنوا بعد ١٩٦٤/٦/٣٠ تعييناً جديداً بنيت الصلة بالوضع الوطني السابق ، فمن ثم على هذا التعيين .
تصرى عليه كلفة أحكام التعيين المبتدأ إلا ما استغناه المشرع بنص خاص ،
ومن بين هذه الأحكام في خصوصية المسألة محل البحث ، عدم استحقاقهم
للراتب الإضافي المشار إليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية المموية الى عدم استحقاق المعلنين
الواردة حالانهم بكتاب محافظة السويس الذين أعيد تعيينهم بعد ١٩٦٤/٦/٣٠
لمصره الراتب الاساسى المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم
٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقرير راتب اضافى للمعلنين في بعض المناطق .

(فتوى ١٢٩٦ - في ١٩/١٠/١٩٧٠)

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

كثيرات خلصة - اعانة غلاء مميّشة - استقرار العمل بقواعد اعانة
غلاء المعيشة بالنسبة الى المعلنين بكثيرات خلصة حتى تاريخ الفاء تلك
الاعانة وضما الى مرتباتهم في ١٩٦٥/٧/١ ما لم تكن قد الفيت من قبل
هذه بالاداة المتاسمة - عدم اقتصر هذا الحكم على من كان موجودا بالخدمة
من هؤلاء المعلنين ١٩٦٤/٦/٣٠ ، بل انه يسرى كذلك على من يعين منهم في
تلك التكررات بعد هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام
المعلنين المتعنين بالدولة تنص على انه (يستبر المعلنون في تتلقى
مربعاتهم بالحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية ، وتضم
امثلة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى مرتباتهم الاصلية اعتباراً
من ١٩٦٤/٧/١ وتلقى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات المنطقة
بها بالنسبة للخاضعين لاحكام هذا القانون) . وتنص المادة الخامسة
من قانون التفسيرات التشريعية رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا
لتفسير القانون للمعلنين المتعنين على انه (تصرى الاحكام المتعلقة بالفاء

امانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وضمتها الى المرتب على العاملين بالوظائف التي تنظمها قوانين وكادرات خاصة متى كانت هذه القوانين خالية من النقص على تنظيم خاص بشأن الفاء هاتين الاعاتين وضمتها الى المرتب، فتمسرى على هؤلاء العاملين الاحكام الاتية :

١ - المادة ٩٤ (فقرة اولى) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالمعاملين المحتين بالدولة .

٢ - المادة ١ بنيد (اولا) من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ الخاص بوضع احكام وقتية للمعاملين المحتين بالدولة .

ومن حيث ان الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للتقوى والتشريع سبق ان انتهت فى جلستها المنعقدة بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٦٧ الى انه وقد سيجر قرار جمهورى بربط ميزانية الدولة للخدمات للسنة المالية ١٩٦٦/٦٥ ولم ترد فيها الاقتادات الخاصة باعانة غلاء المعيشة والامانة الاجتماعية بالنسبة للعاملين كاسة بنا فيهم المعاملون بكادرات خاصة فان ذلك يجعل المصرف المالى لنفاذ اعانة الغلاء والاعانة الاجتماعية غير متوفرة ، الامر الذى يتضمن معه اعتداد الفاء هاتين الاعاتين من تاريخ العمل بالميزانية المذكورة فى ١/٧/١٩٦٥ وذلك بالنسبة للمعاملين بكادرات خاصة ومنهم اعضاء هيئة التدريس والمعيدون بالجامعات ، وعلى ذلك قسم هاتان الاقتاتان لمرتبات هؤلاء المعاملين اعتباراً من ١/٧/١٩٦٥ دون اخلال بموعد الصالوة المستحقة فى اول يولية سنة ١٩٦٤ تطبيقاً لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل قانون تنظيم الجامعات .

ومن حيث انه سبق للجمعية العمومية أيضاً ان انتهت فى جلستها المنعقدة بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ الى ان قواعد غلاء المعيشة تمنع ازواج منع هذه الاعانة وان اجور العاملين فى الكادر العام سواء فى الجدول المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ او التى تحسبت وفقاً للمادة ٦٤ منه والمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ قد ضمت لها فعلاً اعانة غلاء المعيشة والامانة الاجتماعية ، وعلى ذلك فان المتقنين المساعدين بمجلس الدولة الذين عينوا فى ٣٠ من

ديسمبر سنة ١٩٦٤ برواتبهم التي كانوا يتقاضونها في الكادر العام قبل تعيينهم لا يجوز اعادة منحهم اعانة غلاء المعيشة في وظائفهم الجديدة كمندوبين مساعدين ما لم تكن الرواتب التي كانوا يتقاضونها في الكادر العام بعد أول يولية سنة ١٩٦٤ تقل عن بداية درجة المنسوب المساعد التي عينوا فيها بضافها اليها اعانة غلاء المعيشة ميمنع تلك البداية واعانة غلاء المعيشة حتى يتم ضمها الى الراتب .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك ان الجمعية العمومية قد اقرت ان تظل اعانة غلاء المعيشة تستحق بالنسبة للمعلمين بكادرات خاصة ويستمر العمل بقواعدها ساريا حتى تاريخ الغاء تلك الاعانة وضمها الى مرتباتهم في ١٩٦٥/٧/١ ما لم تكن قد ألغيت من قبل هذا بالإادة المناسبة وأن هذا الحكم لا يقتصر على من كان موجودا بالخدمة من هؤلاء المعلمين في ١٩٦٤/٦/٣٠ فقط : بل انه يسرى كذلك على من يسمين منهم في تلك الكادرات بعد هذا التاريخ ولذلك اجازت منح من يسمين مضموا بمجلس الدولة في ١٩٦٤/١٢/٢٠ أن يحصل على اعانة غلاء المعيشة كمندوب مساعد اذا كان راتبه السابق بالكادر العام يقل عن بداية مربوط درجة مندوب مساعد التي سمين فيها بضافها اليها اعانة غلاء المعيشة عنها .

(فتوى ١٥١ - في ١٩٧٠/١/٢)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

نظام المعلمين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون ٦ لسنة ١٩٦٤ - سريته على وظائف الجهاز الإداري للدولة - لا تدخل الهيئات العامة في مدلول الجهاز الإداري للدولة - اثر ذلك ان تظل قواعد اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية سارية بالنسبة الى المعلمين في الهيئات العامة - لا يغير من ذلك ما نص عليه التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ من سريان الغاء الاعانتين المذكورتين على المعلمين بالوظائف التي تنظمها قوانين خاصة - الغاء قواعد هاتين الاعانتين وضمها الى المرتب يتم في الهيئات العامة اعتبارا من تاريخ تقريره بنص خاص .

ملخص الحكم :

١٠٠
١١٠
١٢٠
١٣٠
١٤٠
١٥٠
١٦٠
١٧٠
١٨٠
١٩٠
٢٠٠
٢١٠
٢٢٠
٢٣٠
٢٤٠
٢٥٠
٢٦٠
٢٧٠
٢٨٠
٢٩٠
٣٠٠
٣١٠
٣٢٠
٣٣٠
٣٤٠
٣٥٠
٣٦٠
٣٧٠
٣٨٠
٣٩٠
٤٠٠
٤١٠
٤٢٠
٤٣٠
٤٤٠
٤٥٠
٤٦٠
٤٧٠
٤٨٠
٤٩٠
٥٠٠
٥١٠
٥٢٠
٥٣٠
٥٤٠
٥٥٠
٥٦٠
٥٧٠
٥٨٠
٥٩٠
٦٠٠
٦١٠
٦٢٠
٦٣٠
٦٤٠
٦٥٠
٦٦٠
٦٧٠
٦٨٠
٦٩٠
٧٠٠
٧١٠
٧٢٠
٧٣٠
٧٤٠
٧٥٠
٧٦٠
٧٧٠
٧٨٠
٧٩٠
٨٠٠
٨١٠
٨٢٠
٨٣٠
٨٤٠
٨٥٠
٨٦٠
٨٧٠
٨٨٠
٨٩٠
٩٠٠
٩١٠
٩٢٠
٩٣٠
٩٤٠
٩٥٠
٩٦٠
٩٧٠
٩٨٠
٩٩٠
١٠٠٠

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر قد مرتت الجهاز الإداري في مفهوم هذا القانون ونصته فليس أن
٣ يتألف الجهاز الإداري للدولة من الوحدات الإدارية (أ) وزارات الحكومة
و، مصلحها (ب) وحدات الإدارة المحلية وتتكون الوزارة من إدارات
بومصلح أو منها مما ويشرفه عليها وزير أو من يمارس سلطات الوزير
المصوص عليها في القوانين واللوائح ويكون إنشاء الوزارات والمصالح
والإدارات وتنظيمها بقرار من رئيس الجمهورية يتضمن تعريف مهمة
الوزارة أو المصلحة أو الإدارة وتحديد الاختصاصات وتوزيعها بينها
وطلباً لهذا التعريف لا تدخل الهيئات العامة ومن بينها الهيئة العامة
للمستوطن السكك الحديدية في دائرة الجهاز الإداري للدولة ولا تسرى
عليها تبعاً لذلك أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولا يطبق على
المعاملين بها حكم المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التي نصت
على أن « يستتر العاملون في تقاضي مرتباتهم المالية بها إياها إعماله نظام
العيشة والإقامة الاجتماعية وتضم إعماله نظام العيشة والإقامة الاجتماعية
تألي مرتباتهم الأصلية اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ وتلغى من هذا

القانون بجميع القواعد والقرارات المتعلقة بهذا الموضوع الخاص مع الامكان
تجديد القانون لذلك نظراً الى استضافة غلاء المعيشة والامانة الاجتماعية
جندرية بالدرجة للحد من البطالة في المنطقة لضمون القسوة الاجتماعية
ولا تقسم حصص الاعانة التي المرفقة الا اعطوا من حول يونية سنة ١٩٦٥
وهو التاريخ الذي حدده قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٢
السنة ١٩٦٦ .

ومن حيث انه لا يفسر ما تبين ما نصت عليه المادة الخامسة من
التفسير التفسير رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ من انه « شري الاحكام المتعلقة
بالقضاء اعلة غلاء المعيشة والامانة الاجتماعية وضما الى المرتب على
المعلمين بالوظائف التي تغطيها قوانين وكادوات خاصة التي كانت هذه
القوانين خالية من النص على تنظيم خاص بشأن الفاء هاتين الامانتين
وضما الى المرتب » . ذلك ان هذا التفسير انما يدور في نطاق الحكم
الاستثنائي المستثنى الذي لا يعمد على التمييز بالاعتبارها كقانون من حلول
الاجتماع الاداري للدولة ولا يتحقق لهذا الغرض الا اعتبارها على اوليوية
سنة ١٩٦٥ وهو التاريخ الذي استخدمه القرار الجمهوري رقم ٣٥٧٢ لسنة
١٩٦٦ بنظام المعلمين بحيثيات منكم تحديد خصم البريد والمواصلات
الاسكنية والاسكنية .

١ الحق ١٧٢ لسنة ٢٠ في - جلسة ١٩/٢/١٩٧٢

مساعدة رقم (١٤١)

المقدمة :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام المعلمين الجنديين بالدولة وقرار
رئيس الجمهورية رقم ١٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشروط وقواعد نقل المعلمين الى
مخارج القبول المشار اليه نصيا يضم اعلة غلاء المعيشة التي كان
يقضها المعلم في ٢٠ من يونية ١٩٦٤ الى مرتبه مع الفاء القواعد والقرارات
المنظمة لهذه الاعلة - المقصود بالاعلة التي تضم المرتب على الامانة
الاستثنائية طبقاً لتلك الخاصة المقررة داخل الجمهورية لا تلك الخاصة
المتنول بها في بعض المناطق بسبب ظروف المعيشة في اعلة الغلاء المقررة
للمعلمين المصنفين بالملحوظ ان لا تعبر جميعها اعلة اصلية في مفهوم القرار

الجمهوري، رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤، بادامت تصرف بفلت استثنائية ومن ثم
يتمتع اعتبار القدر الزائد منها على الفلت العادية المطبقة داخل الجمهورية
بمئة ائة اضافية لا تضاف الى المرتب ويستمر صرفها للمبل لعدم الغاء
القاعدة المقررة لها - يقتصر الضم الى المرتب على القدر المساوي لفلت
الاعانة المطبقة داخل البلاد .

- ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان التفسير النظيم لاحكام القانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ هو
ضم اعانة غلاء المعيشة بنفلتها العادية داخل الجمهورية الى العاملين
بالمستودان مع استمرارهم في تلقي اعانة الغلاء المقررة لهم بالنسبة
كاملة غير منقوصة .

ومن حيث ان المادة ٩٤ من قانون تنظيم العاملين المنتمين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد نصت على ان « يستمر
العاملون في تلقي مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة
الاجتماعية ويضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى مرتباتهم
الاصلية اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤ وتلقى اعتبارا من هذا التاريخ
جميع القواعد والقرارات المتعلقة بها بالنسبة للخاضعين لاحكام هذا
القانون » .

ومن حيث انه تطبيقا لاحكام القانون رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع
احكام وقتية للعاملين المنتمين بالدولة صدر القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤
لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل العاملين الى الترحلات
المسايلة لترحلاتهم الحالية ونص هذا القرار في مادته الرابعة على ان
« يمنح العامل مرتبا يعادل مجموع ما استحقه في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤
من مرتب واعانة غلاء معيشة واعانة اجتماعية مضاعفا اليه علاوة من
علاوات الدرجة المتقوله اليها . . . » وقد جاء في المذكرة (الافلاحية لهذا
القرار بان « المقصود باعانة الغلاء التي تضم هي اعانة الغلاء الاصلية
التي يتقاضاها الموظف او العامل في التاريخ المشار اليه بما وضعت اليه .

بمعملا بعد الخجم منها والتخفيض التنسيقي وتقتله القواويد المبول بها
في هذ الشأن وفون أن تشمل هذه الامانة الاضافية المقررة للعاملين
على بعض المناطق . . .

ومن حيث أنه يتبين من هذه النصوص أن المشرع حينما نص في المادة
٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على ضم امانة غلاء
المعيشة الى المرتبات الاصلية اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤، أنها عني
امانة غلاء المعيشة المستحقة طبقا للفئات العادية المقررة داخل للجمهورية
٤ الفئات المرتفعة المقررة للعاملين في بعض المناطق بسبب ظروف
المعيشة فيها يؤيد ذلك ما ورد في الفكرة الايضاحية للقرار الجمهوري
رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ من أن المعبود بامانة الغلاء التي تضم هي
امانة الغلاء الاصلية دون أن تشمل الامانة الاضافية المقررة للعاملين في بعض
المناطق بسبب ظروف المعيشة فيها وارتفاع الاسعار فيها .

ومن حيث أنه ولئن كانت امانة الغلاء المقررة للعاملين المصريين
بالسودان قد صدر بها قرار من مجلس الوزراء في ١٧/٨/١٩٥٢ بفئات
تزيد على فئات امانة الغلاء المطبقة على العاملين داخل الجمهورية الا
أنها لا تعتبر جميعها امانة اصلية في مفهوم القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤
لسنة ١٩٦٤ ما دامت تصرف بفئات استثنائية ، ومن ثم يضمن القول
بان ما زاد منها على الفئات العادية المطبقة داخل الجمهورية يعتبر امانة
اضافية .

ولما كانت المادة ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة قد
نصت على ضم امانة غلاء المعيشة الى المرتب وربطت هذا الحكم
بالغاء القواعد والقرارات المتعلقة بامانة غلاء المعيشة بان هذا الالفاء
يلحق قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/٨/١٩٥٢ بقرين امانة للعاملين
بالسودان ولكنه في حدود الفئات العادية لامانة غلاء المعيشة المطبقة
داخل الجمهورية دون أن يمتد هذا الالفاء الى ما يجاوز هذه الفئات حيث
لم يصدر قرار بالغائها ولم تصرف قيمة المشرع الى ذلك ، ولما كانت
امانة غلاء المعيشة التي تضم الى المرتب هي تلك الامانة التي ألغيت

للباعدة المتعلقة بهذا أما الامتياز الذي لا تخضع لهي الذي لم يصدر قراره بالعضوية
بين ما تضيف الى مرتبات العاملين بالسودان هو ما يضمنه الاتفاق بين
اعانة الغلاء المقررة لهم وهو ما يقابل فئلت اعانة الغلاء للطبقة المتوسطة
الجمهورية ، اما ما يزيد على ذلك فيسترون في صرعه دون غسه الى المرتبة
حيث ان قرار مجلس الوزراء الملحق اليه ما زال قائم بنفسه
اليه ، ولا وجه للمطالبة بصره اعانة الغلاء بالفئلت المتوسطة للعاملين
بالسودان كاملة بعد ان ضم الى المرتب اعانة غلاء المعيشية والفئلت المتوسطة
الطبقة داخل الجمهورية لان الجزء المضمون قد البهت القاعدة القانونية
التي كانت تصدره .

ومن حيث ان الجهة الادارية قامت بتسوية حالة الدخل في
١٩٦٤/٧/١ علي اساس ضم اعانة غلاء المعيشة بفئاتها الموصول بها
داخل البلاد الى مرتبه وصرفت له اعانة الغلاء المسحقة له بالسودان بالفئلت
الواردة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٨/٧ منصوصاً فيها
ما يعادل ما ضم الى مرتبه من اعانة غلاء ، فانها تكون قد املت في حقه
صحيح حكم القانون وتكون ديمواه خليقة بالرفض واذا انتهى الحكم
المطعون فيه الي هذه النتيجة فيكون قد اسلب وجه الحق ويكون الطعن
غير قائم على اساس سليم من القانون متمنيا رفضه والزام المدعي
المصرفات .

(طعن ٥١٨ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/١١)

قاعدة رقم (١٤٢)

المادة :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٨/١٧ بتقرير اعانة غلاء
معيشة للعاملين بالسودان - المادة (٩٤) من نظام العاملين العاملين بالخدمة
الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ كانت تقضى بضم اعانة غلاء المعيشة
الى المرتب اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ وهو ما نص عليه ايضا القرار
الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ - مقتضى ذلك اليه التوجيهات التي كانت
تنظم اعانة غلاء المعيشة ووقته العمل بها - هذا للاهتمام وان كان يشهد
قرار مجلس الوزراء المشار اليه الا انه يقتصر فقط على الغلاء في حدود

فيما يتعلق بالمطبعة داخل الجمهورية دون أن يمتد الإلغاء إلى ما يحلوز هذه الفئة - ما يزيد على تلك الفئة من أمانة الغلاء المطبعة على بالسودان يستمر مبرمها دون ضمها إلى المرتب - لا يجوز المطبعة ينضم ككل هذه الإمالة إلى المرتب في ١٩٦٤/٧/١ :

بمجلس الحكم :

ومن حيث أن قضاء هذه الحكة قد جرى على أنه وإن كانت الفئة الغلاء المقررة للعاملين المصريين بالسودان قد يسجر بها قبل من مجلس الوزراء في ١٩٥٢/٨/١٧ يثبتت تزيد على ثلث أمانة الغلاء المطبعة على العاملين داخل الجمهورية إلا أنها تعتبر جيمها أمانة أصلية في مفهوم القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ مدامت تصرف بثبات استثنائية ومن ثم يضمن القول بأن ما زاد منها على الفئات العادية المطبعة داخل الجمهورية يعتبر أمانة اضافية ولما كانت المادة ٩٤ من قانون نظم العاملين بالتقنية قد نصت على ضم أمانة غلاء المعيشية إلى المرتب وربطت هذا للمحكم بالغلاء القواعد والقرارات المتعلقة بأمانة غلاء المعيشية فإن هذا الإلغاء يلحق قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٨/١٧ بقرار أمانة للعاملين في السودان ولكن في حدود الفئات العادية لأمانة غلاء المعيشية المطبعة داخل الجمهورية دون أن يمتد هذا الإلغاء إلى ما يحلوز هذه الفئة حيث لم يصدر قرار بالغائها ولم تصرف فيه إرادة المشروع إلى ذلك ولما كانت أمانة غلاء المعيشية التي تضم إلى المرتب هي تلك الأمانة التي ألغيت القاعدة المتعلقة بها الإمانة التي لا تضم فهي التي لم يصدر قرار بالغائها فإن ما يضم إلى مرتب العاملين المصريين بالسودان هو ما شمله الإلغاء من الاعانة المقررة لهم وهو ما يقابل ثلث أمانة الغلاء المطبعة داخل الجمهورية ما يزيد على ذلك فيستثرون في صرفه دون ضمها إلى المرتب حيث أن قرار مجلس الوزراء المشار إليه ما زال قائما بالنسبة إليه ولا وجه للمطالبة بصرف أمانة الغلاء بالفئات المقررة للعاملين بالسودان كلية بعد أن ضم إلى المرتب أمانة غلاء المعيشية بالفئات العادية المطبعة داخل الجمهورية لأن الجزء المضمون قد ألغيت القاعدة القانونية التي كانت تقرر ضمها .

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك فإن الجهة الإدارية قامت بتصوية حيلة المدعين في ١٩٦٤/٧/١ على إسفس ضم أمانة غلاء المعيشية بفتحها المصنوع

بها داخل البلد إلى مرتباتهم، وصرفت لهم أمانة الغلاء المستتحة لهم
بالمسودتين بالعملة الواحدة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/٨/١٩٥٣
منقوصاً فيها ما يبادل ما ضم إلى مرتباتهم من أمانة غلاء ، مانها تكون بذلك
قد أميلت في حقهم صحيح حكم القانون وتكون دعوام خليفة بالرفض .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى غير هذا النظر فيكون
وقد صدر مخالفاً وحكم القانون خليفاً بالانقضاء ورفض الدعوى مع الزام
المدعين المعروفات عن الدرجتين .

(طعن ٥٨٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٨١) .

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

امانة غلاء معيشة - تاريخ تجديدها وضماها الى مرتبات العاملين
بشركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير هو تاريخ صدور قرار رئيس
الجمهورية رقم ٢٩٠٧ لسنة ١٩٦٤ وليس اول يوليو ١٩٦٤ حسبما قضى
بذلك القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالصدار قانون نظام العاملين المدنيين .
بالقولة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ بتصفية شركة سكك حديد مصر
الكهربائية وواحلت عين شمس وأنشاء مؤسسة ضاحية مصر الجديدة
ينص في المادة (٣) على أن « تنشأ مؤسسة عامة تتبع وزارة الشؤون
البلدية والقروية بالاتليم الجنوبي تسمى مؤسسة ضاحية مصر الجديدة
ويكون مقرها مدينة القاهرة وتكون لها الشخصية الاعتبارية ... » وينص
في المادة (٦) على أن « مجلس إدارة المؤسسة هو السلطة العليا المهيمنة على
شئونها وتصريف أمورها وله على وجه الخصوص ... (٧) تعيين
وترقية الموظفين وفقا للنظام الذى تحدده اللائحة الداخلية . (٨) وضع
اللائحة الداخلية للمؤسسة ويبين فيها بوجه خاص اختصاصات مدير
المؤسسة ونظم التوظيف بها وكذلك النظم المالية والإدارية والفنية دون
التعبد بالنظم الحكومية » واستنادا لاحكام هذا القانون أصدر مجلس

إدارة مؤسسة ضاحية مصر الجديدة في أول يناير سنة ١٩٦١. قراراً
 يقر بأن يستمر العمل بالوضع الحالي إلى أن توضع اللوائح الجديدة .
 ثم صدر قرار مجلس إدارة المؤسسة المذكورة في ١٧ من يوليو
 سنة ١٩٦٢، ونص على أنه مع عدم الإخلال بأحكام القرار السابق
 لمجلس الإدارة في شأن التعيين وتحديد المرتبات والمزايا تسمى
 أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ على موظفي المؤسسة إلى أن يتم
 وضع اللائحة الدائمة لموظفي وعامل المؤسسة وفي ٢٥ من سبتمبر سنة
 ١٩٦١ أصدر مجلس إدارة المؤسسة قراراً بمسراً لقراره
 السابق يقضى بأن المقصود بتطبيق أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١
 على موظفي المؤسسة هو تطبيق القواعد الواردة به دون التقيد بجدول
 المرتبات الواردة به أو المرتبة عليه من حيث أمانة الغلاء وغيرها واستمرار
 العمل بالنسبة لها بالقواعد التي كان معمولاً بها قبل ذلك وفقاً لما أصدره
 المجلس بشأنها من قرارات ومن ثم فقد استبعدت جداول المرتبات الملحقه
 بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وكذا قواعد
 أمانة غلاء المعيشة المترتبة على أحكام هذا القانون من نطاق النظم المعمول
 بها في المؤسسة المذكورة والتي امتدت بالقواعد الواردة في الأمر العسكري
 رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بالنسبة إلى أمانة غلاء المعيشة التي تصرف
 للمعلمين بها .

كما رأت الجمعية العمومية أن مؤسسة ضاحية مصر الجديدة لم يثبت
 لها وصف المؤسسة العامة طبقاً للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار
 قانون المؤسسات العامة وترتب على ذلك عدم خضوعها لقرار رئيس
 الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بمرمان أحكام لائحة نظام المعلمين
 بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية
 رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على المعلمين في المؤسسات العامة ومن ثم ظلت
 مؤسسة ضاحية مصر الجديدة خاضعة نيباً يتعلق بالمرتبات وأمانة غلاء
 المعيشة لنظمها ولوائحها الداخلية .

وفي ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم
 ٢٩٠٧ لسنة ١٩٦٤ وقضى في مادته الأولى بتحويل مؤسسة ضاحية مصر
 الجديدة إلى شركة مساهمة عربية تسمى شركة مصر الجديدة للسكان

والتعمير وتكون لها شخصية اعتبارية ويدير أعمالها وفقا لأحكام هذا
القانون والنظام الملحق به . وتبين هذه الشركة المؤسسة المصرية للوسيلة
للإسكان والتعمير . ويحدد هذا القانون خصائص الشركة المنشأة بمقتضى
الجمهورى سابق الذكر لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ بأصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة
والمقتضى نص المادة الثانية من هذه اللائحة ألا يسرى القواعد والنظم الخاصة
بإعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكامها وبذلك يخرج من تاريخ صدور
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٧ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه التعمير في
قيمة إعانة غلاء المعيشة للمتقاعدين العاملين بالزيادة أو التخصير ويحدد هذا
التاريخ أساسا لتجديدها وضماها إلى مرتبات العاملين بالشركة المذكورة .

وعلى مقتضى ما تقدم فإن ما قضى به البعثون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
بإصدار قانون نظام العاملين العاملين بالدولة من إلغاء قواعد إعانة غلاء
المعيشة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ وما طبق على العاملين بالدولة
العاملين بكمالات خاصة في شأن إعانة غلاء المعيشة الخاصة بهم إلى
مرتباتهم من أول يوليو سنة ١٩٦٥ - لا يسرى على العاملين بشركة مصر
الجديدة للإسكان والتعمير نظرا إلى أن هذه الشركات ظلت تخضع لنظمها
ولوائحها الداخلية في شأن المرتبات وإعانة غلاء المعيشة حتى تاريخ صدور
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٧ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه واعتبارا من هذا
التاريخ بدأ خضوع العاملين بها لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ بلائحة الشركات التابعة للمؤسسات العامة وذلك تأييدا على أن
المعول عليه في تحديد تاريخ سريان القرارات الإدارية التنظيمية هو تاريخ
صدورها وليس تاريخ نشرها مادام أن هذه القرارات لم تصدر تاريخا
آخر لنفاذ أحكامها .

لهذا انتهى رأى الجمعية للعمومية إلى أن التاريخ الذى يحفظ أساسا
لتجديد إعانة غلاء المعيشة وضماها إلى مرتبات العاملين بشركة مصر الجديدة
للإسكان والتعمير هو تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٧
لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

٢٤ نونى ١٩٧٢ - ق ١٩٧٢/٥/٢٠ .

الفصل السابع

المادة ١٠١ من قانون العمل في القطاع الأهلي

مادة رقم (١٠١)

المادة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح إعانة غلاء المعيشة -
مؤدى نصوصه أنه يتعين حساب إعانة غلاء المعيشة على أساس ربط
القيمة الوظيفية التي يشغلها العامل في أول ديسمبر سنة ١٩٧٥ وأن تعديلها
مقتصر على تغير حالته الاجتماعية وأنها دون اعتماد بمطالبة على نظته من
تعديل لاحق لتاريخ المذكور ولو ارتفعت آثاره إلى تاريخ سابق - يترتب
على ذلك عدم جواز تعديل نسبة إعانة غلاء المعيشة طبقا لما يطرأ على
القيمة الوظيفية من تغير بعد ١/١٢/١٩٧٤ نتيجة لتسوية حالته بالقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته - وجوب استهلاك الإعانة من الزيادة في
مرتب العامل بالتطبيق لأحكام القانون المذكور - أما التسويات والترقيات
التي تمت طبقا لأحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية جالة بعض
العاملين من جالة المؤهلات الرئيسية فإنه يترتب عليها تعديل حسب
نسبة إعانة غلاء المعيشة المستحقة له - أساس ذلك - أن هذا القانون
نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٤/٨/٢٢ وجعل به اعتبارا من
١٩٧٣/٩/٢٤ وهو تاريخ سابق على التاريخ الذي يتخذ فيه القيمة الوظيفية
للعامل أساسا لحساب الإعانة - قرار جهة الإدارة بإجراء التسوية يتسبب
من هذا الحق ولا يقرره ومن غير المقبول أن يضار العامل من تراخي الإدارة
في تسوية حالته الى ما بعد ١/١٢/١٩٧٤ .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح إعانة غلاء
المعيشة ينص في مادته الأولى على أن : « يمنح العاملون بالدولة إعانة
غلاء المعيشة شهريا وفقا للمراتب والقوائم المنصوص عليها بالجدول
للمرافق لهذا القرار ... » ، وأن قواعد تطبيق الجدول الملحق بالقرار

المشار إليه تنص على ما يلي : ١ - تصب الاعانة على اساس ربط فئة العامل الوظيفية في أول ديسمبر ١٩٧٤ . ٢ - تعدل النسبة المئوية للاعانة تبعاً لتغير الحالة الاجتماعية فقط . ٣ - تستهلك اعانة غلاء المعيشة بما حصل أو يحصل عليه العامل بعد أول ديسمبر ١٩٧٤ من علاوات دورية او علاوات ترقية او اية تسويات تترتب عليها في المرتب الاساسي .

ويبين ما تقدم أنه يتعين حساب اعانة غلاء المعيشة على اساس ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل في أول ديسمبر ١٩٧٤ . وأن تعديلها مقتصور على تغير حالته الاجتماعية ، وذلك دون اعتداد بما يطرا على فئة من تعديل لاحق للتاريخ المذكور ولو ارتدت آثاره الى تاريخ سابق ، ومن ثم فانه لما كان حصول العامل على فئة أعلى نتيجة لتسوية حالته بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام إنما يتم منذ تاريخ العمل به في ١٩٧٤/١٢/٣١ . وهو تاريخ لاحق لأول ديسمبر ١٩٧٤ فانه لا يجوز تعديل حساب اعانة الغلاء تبعاً لما يطرا على فئة العامل من تغير طبقاً للقانون المذكور . كذلك فإن العبرة في استهلاك الاعانة وفقاً لصريح نص القاعدة السادسة أدلة الذكر هي بحصول العامل على زيادة في مرتبه بمعد ١٩٧٤/١٢/١ سواء تمثلت تلك الزيادة في علاوة دورية او علاوة ترقية . ومن ثم يتعين استهلاك الاعانة من الزيادة التي تطرا على مرتب العامل نتيجة تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، إذ أنه سيحصل عليها بعد ١٩٧٤/١٢/٢ اضالاً لنص البند (ط) من المادة الثانية من مواد اصدار ذلك القانون التي تعنى بعرف الفروق المالية المترتبة على رد الاكتمية او الترقية طبقاً لاحكامه اعتباراً من ١٩٧٥/٧/١ .

أما عن مدى تأثير اعانة غلاء المعيشة بالتسويات التي تتم طبقاً لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية فانه لما كان هذا القانون قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٣/٨/٢٢ ، وعمل به طبقاً لنص المادة (١٨٨) من الدستور اعتباراً من ١٩٧٣/٩/٢٤ وهو تاريخ سابق على التاريخ الذي تتخذ فيه الفئة الوظيفية للعامل أساساً لحساب الاعانة ، وكان قرار جهة الادارة بإجراء التسوية يكشف عن هذا الحق

ولا يقرره عائلة من غير المقبول أن يفصل العامل من تراضى الإدارة في تسوية حالته إلى ما بعد ١٩٧٤/١٢/٢١ ، بما مؤداة أن تسوية حالة العامل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ يترتب عليها تعديل حساب نسبة اعانة غلاء المعيشة المستحقة له .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الزم ما يأتى :

أولاً - عدم جواز تعديل نسبة اعانة غلاء المعيشة تبعاً لما يطرح على الفئة الوظيفية للعامل من تغير بعد ١٩٧٤/١٢/١ نتيجة لتسوية حالته بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ، ووجوب استعلاء الاعانة من الزيادة في مرتب العامل بالتطبيق لاحكام القانون المذكور .

ثانياً - أن التسيويات والترقيات التى تمت طبقاً لاحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ تؤثر في تحديد نسبة اعانة غلاء المعيشة .

(ملف ١٨/٢/٥٨ - جلسة ١٩٨٠/٤/٢) .

قائمة رقم (١٤٥)

المبحث :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩١ لسنة ١٩٧٥ بمنح اعانة غلاء معيشة للعاملين بالدولة - حدد نسب الاعانة بحسب الحالة الاجتماعية للعامل وما يعوله من اولاد - الاصل ان احكام هذا القرار تسرى على العاملين دون تفرقة بين الرجل والمرأة - معاملة الزوجة العاملة بمعاملة الاعزب اذا كان كلا الزوجين من العاملين بأحدى الجهات الخاضعة لاحكام القرار المشار اليه - هذا القرار اوردته المشرع حتى لا يتضاعف ما تحصل عليه الاسرة من اعانة غلاء المعيشة لذات السبب - استحقاق الزوجة العاملة المطلقة للاعانة بحسب عدد الاولاد اذا لم يتوافر في حقها اساس هذا الحرمان متى كانت تتولى اعانة اولادها .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح اعانة غلاء المعيشة للعاملين بالدولة تنص على أن « يمنح العاملون

مباشرة اعانة غلاء المعيشة شهرية وفقا للمئات والقواعد المنصوص عليها بالجدول المرفق لهذا القرار ، وتصرى هذه الاعانة اعتبارا من اول شهر مايو سنة ١٩٧٥ او من تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ .

وتنص المادة الثانية على ان « تسمى احكام هذا القرار على جميع العاملين بالدولة سواء كانوا بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية او الهيئات او المؤسسات الصناعية والوحدات الاقتصادية التابعة لها وكذا تسمى على العاملين الذين ينظم توظيفهم قوانين خاصة بما فيهم أفراد القوات المسلحة والشرطة والاتحاد الاشتراكي العربي والصحابة » .

وبالرجوع الى جدول اعانة غلاء المعيشة المرفق بالقرار المشار اليه يبين ان نسبة الاعانة تتدرج ارتقايا بحسب ما اذا كان العامل اهزيا او متزوجا ولا يحول اولادا او يحصل ولدين على الاكثر او يحصل اكثر من ولدين .

وينص البند (٢) من القواعد الواردة بالجدول المذكور على ان « تعديل النسبة المئوية للاعانة تبعا لتغير الحالة الاجتماعية لمقط وذلك اعتبارا من اول الشهر التالي لتغير الحالة الاجتماعية » .

ويوضح البند (٣) على ان « تعامل المرأة التي تكون اولادا بمعاملة المزوج الذي يكون اولادا وفقا للحالة الاجتماعية » .

ومن حيث ان تكاليف اعانة غلاء المعيشة تسو من النظم المالية التي تطبق على العاملين بالخدمة رجلا ونسبا ، فانه مقتضى تقدير المشرع نظاما لتخفيض نسبة اعانة الغلاء للمزوج بصحة هذه الاولاد معالي اقتداء النظام بتصرى على العاملين ان كان جنسيتهم متطابقة في تلك الحالات المتساوية . والاحكام المحددة للاجور بصفة عامة والتي لا تفرق بين الرجل والمرأة في خصوص تطبيقها غاية الامر ان المشرع عند وضع نظام اعانة غلاء المعيشة تحوز الصلة التي يكون ليها كلا من الزوج والزوجة من العاملين يباحثان الجهات الخاضعة لقرار منح اعانة غلاء المعيشة رقم ٣٩ لسنة

١٩٦٥) يقول ابن تيمية الزوجة في هذه الحالة محتاجة الإسوة لا أن تولا هذا الضرر لكن يؤخذ إطلاق قاعدة انطباق النظم المالية على العاملين بالزوجة رجالا ونساء السابلي الامارة اليها ان يستحق كلا الزوجين اعانة غلاء معيشة حسب نفس عدد الاولاد فيضاف بذلك ما يحصل للامرة لذات التنبية - وهو عند الاولاد - وقد كان في مجلة الفرع أن يسكن على هذه النتيجة اذا أخذ بالاعتقال المطلق بين وضع كل من الزوج والزوجة من ناحية الوظيفة الا انه شاء ان يعطى للمع الزوج في الغيرة بان يحصل الزيادة المترتبة على وجود الاولاد تحصل في استحقاق الزوج اما الزوجة فلا تستحق سوى الامانة المقررة للأمر بما في غير هذه الحالة فانه طالما كان الزوج لا يعمل في إحدى الجهات التي يسرى عليها القرار المشار اليه فلا يعمل ان الزوجة تستحق الامانة الغلاء بحسب عدد الاولاد حيث لم يدر في حقها اساس الحرمان من هذه الزيادة اذ لا ارتباط في الضرب بين الزوج والزوجة ولن يصل الى الامرة التي تضم الزوج والزوجة والاولاد سوى امالة غلاء واحدة .

ومن حيث انه لا حجاج بان المستحق للامانة هو المزم بالامانة شرعا لان تغيير « الامانة » الوارد في النصوص المقررة لامانة غلاء المسبقة لا يطابق بالضرورة مع المعنى الشرعي الثقيل بان الامانة هي الالتزام بالنفقة اذ انه في مجال وضع النظم الامارية والمالية للعاملين بمحاولة من المخرج لا يستقيم بالضرورة الأفكار المتعلقة بالاحوال الشخصية "خاصة بهؤلاء العاملين بان ان المخرج في هذا المقام ينطلق من واقع معيشة اوضاع اجنبية ولا تعاطف خاصة بهؤلاء العاملين ويعبر لها جدا يراه حالاً على احكامه على انه لا يصح من الاحتكام بما يفترض مع التواضع الذي تضمنه الاحوال الشخصية ولا تعاطف خارجي لمثل هذا المقام في نفس طلبة من ضمنه في ان يعبر لهم حقوقاً فردية على تلك التي تعرفها قواعد الاحوال الشخصية .

وأما ذلك ان البند (٥) من القواعد المتخذة بموجب امانة غلاء المسبقة تظهر ظاهراً ان لا تعاطف اربعة الى شق اولاد . . . الخ لا تعاطف الامانة بل هو المعنى الفرعي ان ان الامانة ليست هي الميزة بالاستحقاق على

الأولاد حتى إذا تولى والدهم وقد يكون الملزم بالاتفاق غير الأب من الإقربين الذكور ، فالأعالة معنى واقعى يقوم على أساس ازدياد الأم بالأولاد فمما حالة وفاة والدهم أو غير ذلك من الأسباب التى يقررها المشرع .

ويتطابق المبادئ السابقة على واقعة الحال يتبين أن السيدة /
المروضة حالتها تستحق إعانة غلاء معيشة بحسب حالتها الاجتماعية .
(عدد أولادها) طالما أن الأولاد يعيشون معها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى استحقاق السيدة / . .
المطلقة لإعانة غلاء المعيشة المقرر لحالتها الاجتماعية (عدد الأولاد) وفقاً
لاحكام القرار الجمهورى رقم ٣٩١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه طالما أن مطلقها
لا يعمل بجهة من الجهات المحددة فى هذا القرار .

(ملك ٧٧٢/٤/٨٦ - جلسة ١٩/١٠/١٩٧٧)

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح إعانة غلاء معيشة
للعاملين بالدولة يستفاد منه أن المشرع منح العاملين المدنين الذين تقل
مرتباتهم عن خمسين جنيهاً إعانة غلاء معيشة بشرط ألا يترتب عليها زيادة
مرتباتهم عن هذا القدر - استهلاك مقدار الإعانة مما يحصلون عليه بمسند
١٩٧٤/١٢/١ من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية زيادة فى المرتب
الأساسى تنتج عن التسويات التى قد تجرى لهم - القانون رقم ٦ لسنة
١٩٧٧ بمنح علاوات اضافية للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات
العامة والقطاع العام والكادرات الخاصة مقتضاه منح جميع العاملين فى
أول يناير سنة ١٩٧٧ علاوة اضافية أيا كان مقدار مرتباتهم ولو أدى منحها
الى تجاوز نهاية الربط المقرر للمستوى أو الدرجة أو الفئة المالية وبغير
تأثير على الملاوة الدورية المقررة وبدون أن تخفض قيمتها بأى قدر من إعانة
الغلاء المستحقة فى ١/١/١٩٧٧ - المشرع حجب تأثير الملاوة الإضافية
عن ثلاثة مستحققات للعامل أولها نهاية الربط الذى يشغله مع انتهاء جزء

من المرتب وثقيها علاوة الدورية العادية مع انها تستحق في ذات التاريخ وثلاثها اعلة غلاء المعيشة بالرغم من حكم الاستهلاك الذي تخضع له هذه الاعلة — اثر ذلك — عدم جواز استهلاك اعلة غلاء المعيشة من العلاوة الاضافية المستحقة في ١٩٧٧/١/١ ولو تجاوز بها مرتب العاليل خمسين جنيهًا .

ملخص الفتوى :

المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ يمنح اعلة غلاء معيشة للعاملين بالدولة تنص على أن « يمنح العاملون بالدولة اعانة غلاء معيشة شهريا ، وفقا للفئات والقواعد المنصوص عليها بالجدول المرافق لهذا القرار ، وتسرئ هذه العلاوة اعتبارا من اول شهر مايو سنة ١٩٧٥ ، ومن تاريخ التعمين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ » .

وينص البند الثالث من القواعد الملحق بالجدول المرفق بالقرار المذكور على أنه « يجب في جميع الاحوال الا يزيد مجموع ما يتقاضاه العاليل من مرتب او اجر اساسي بالاضافة الى اعانة الغلاء عن خمسين جنيهًا شهريا » .

وينص البند السادس من ذات القواعد على أن (تستهلك اعانة غلاء المعيشة مما حصل او يحصل عليه العاليل بعد اول ديسمبر سنة ١٩٧٤ من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية تسويات تقترب عليها زيادة في المرتب الاساسي) .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ بمنح علاوة اضافية للعاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام والكادرات الخاصة على أن « تمنح اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٧ علاوة اضافية للعاملين بوححدات الجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة ووححدات القطاع العام ، والعاملين المعاملين بكادرات خاصة ، وذلك بالفئة المقررة لهم كل حسب حالته او الفئة او الدرجة التي يشغلها ، ولو تجاوز بها نهاية (م ٢١ — ج ١٥)

رابط المستوى أو الدرجة أو الفئة المالية التي يشتملها ، ولا يفرض منح هذه العلاوة من موجد منح الميزانية الدورية الواردة بالقوانين المخططة المعلنين بها .

ولا تخضع من العلاوة الإضافية أى قدر من اعانة غلاء المعيشية المستحقة للمابل فى أول يناير سنة ١٩٧٧ .

وبين من هذه النصوص أنه بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٥ منح الشرح المابلين الذين تقل مرتباتهم عن خمسين جنيهًا اجملة غلاء معيشة بشرط ألا يترتب عليها زيادة مرتباتهم عن هذا المقرر . وعلى أن تستهلك مقدار الاعانة بما يحصلون عليه بعد ١٩٧٤/١٢/١ من علاوات دورية أو علاوات قوتية أو أية زيادة فى المرتب الاساسى تنتج عن التصويبات التى قد تجرى لهم .

كما أنه بمقتضى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ منح المشرع فى أول يناير سنة ١٩٧٧ جميع المابلين علاوة اضافية ايا كان مقدار مرتباتهم ولو ادى منحها الى تجاوز نهاية الربط المقرر للمستوى أو الدرجة أو الفئة المالية وبغير تأثير على العلاوة الدورية المقررة وبدون أن تخفض قيمتها بأى قدر من اعانة الغلاء المستحقة فى ١/١/١٩٧٧ ومن ثم فإن المشرع يكون قد حجب تأثير العلاوة الاضافية من ثلاثة مستحقات للمابل اولها نهاية الربط الذى يشتملها مع انها جزء من المرتب وثانيها العلاوة الدورية العادية مع انها تستحق فى ذات التاريخ وثالثها اعانة غلاء المعيشة بالرغم من حجم الاستهلاك الذى تخضع له هذه الاعانة ولقد قطع المشرع العلاقة بين العلاوة الاضافية وحقوق الحقوق من قصد لتحقيق الغاية التى من اجلها قرر منح العلاوة الاضافية الا وهى زيادة مواتات المابلين زيادة فعلية بمقدار العلاوة الاضافية ، وبغلة على ذلك فانه لا يجوز استهلاك اعانة غلاء المعيشة من العلاوة الاضافية المستحقة فى ١/١/١٩٧٧ نزولا على صريح نص الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ ، حتى لا يؤدى ذلك الى الانتقاص من العلاوة الاضافية التى قصه المشرع أن يحصل عليها المابل ككلية .

«ذلك انتهى رأى الجمعية الجمهورية لنفسى القسوى والتشريع إلى
مستحقاق اعانة غلاء المعيشة ولو تجاوز مرتب العائل بالملاوة الإقتصادية
خصمين جلوا» .

(ملك ٨٢٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٧)

قائمة رقم (١٤٧)

البيان :

قرار مجلس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح اعانة غلاء المعيشة
ينقسم حسبها على اساس الفئة التي يشغلها العائل في ١٩٧٤/١٢/١
وجعل تعديلها مرتبط بتغير حالته الاجتماعية فقط — حصول العائل على
زيادة في مرتبه بعد ١٩٧٤/١٢/١ سواء تطلت هذه الزيادة في علاوة دورية
او علاوة ترقية او تريت على تسوية من شغلها الاوتناد بملكته الى تاريخ
سابق — استهلاك الاعانة من الزيادة — تطبق — استهلاك الاعانة من
الزيادة التي تطرا على مرتب العائل نتيجة لتسوية حالته بالتطبيق لاحكام
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العائلين المحتنين
بالملاوة» .

يخص القسوى :

ان ما خصه منقور وزارة المالية رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ يتبقى مع
مواهب المساعدة مجلسية ١٩٧٨/١/١٣ (ملك رقم ٧٢٢/٤/٨٦) التي
انتهت الى عدم تعديل نسبة اعانة الغلاء بموجب استجواب من الزيادة في
المردد الناتجة من تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ استنادا الى ان قرار
رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح اعانة غلاء المعيشة وتيسر
حسابها على اساس الفئة التي يشغلها العائل في ١٩٧٤/١٢/١ وحصل
تعديلها مرتبطا بتغير حالته الاجتماعية فقط ، وأن الزيادة في مرتب العائل
نتيجة تطبيق القانون — المذكور سطرًا بعد ١٩٧٤/١٢/١ :

ولما كانت القاعدة الأساسية من قواعد تطبيق الجدول الملحق بالقرار
برقم ٢٤ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تنص على ان « تستهلك اعانة غلاء

المعيشية مما حصل أو يحصل عليه العامل بعد أول ديسمبر ١٩٧٤ من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية تسويات تقترب عليها زيادة في المرتبة الاساسي « فان العبرة في استهلاك اعانة الغلاء وفقا لصريح عبارة هذه النص هي حصول العامل على زيادة في مرتبه بعد ١٩٧٤/١٢/١ سواء تمثلت تلك الزيادة في علاوة دورية أو علاوة ترقية أو ترتيبا على تسوية من شأنها الارتداد بحالته الى تاريخ سلق ومن ثم يتمين استهلاك الاعانة من الزيادة التي تطرا على مرتب العامل نتيجة لتسوية حالته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعمول به من ١٩٧٤/١٢/٢١ اذ انه سيحصل عليها بعد ١٩٧٤/١٢/١ اعمالا لنص البند (ط) من المادة الثانية من مواد اصدار هذا القانون التي تنص بصرف الفروق المالية المترتبة على رد الاعانة او الترقية تطبيقا لاحكامه اعتبارا من ١٩٧٥/٧/١ .

(انتهى ١١٨٧ - في ١٩٧٩/١٢/٩)

قائمة رقم (١٤٨)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ يقضى بمنح العاملين امعة غلاء معيشة مع حسابها على اساس بداية ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها في اول ديسمبر سنة ١٩٧٤ وقصر تعديلها على تغير الحالة الاجتماعية فقط مع استهلاكها مما حصل عليه العامل بعد هذا التاريخ من علاوات دورية او علاوات ترقية او أية تسويات تقترب عليها زيادة في المرتب الاساسي - اثر ذلك - عدم جواز تعديل امعة الغلاء تبعا لما يطرا من تغير على الفئة الوظيفية للعامل بعد هذا التاريخ نتيجة تسوية حالته .

يعتقون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - استهلاك الاعانة من الزيادة في المرتبة الناتجة عن تطبيق احكام ذلك القانون .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح امعة غلاء المعيشة ينص في مادته الاولى على ان : « يمنح العاملون بالدولة امعة غلاء معيشة شهريا وفقا للفئات والقواعد المنصوص عليها بالجدول المرفق

أنه هذا القرار ... وأن قواعد تطبيق الجدول الملحق بالقرار المشار إليه تنص ما يلي :

١ - تحسب الامانة على اساس ربط فئة العامل الوظيفية في اول ديسمبر ١٩٧٤ .

٢ - تعدل النسبة المئوية للامانة تبعاً لتغير الحالة الاجتماعية فقط .

٣ - تستهلك امانة غلاء المعيشة مما حصل عليه العامل بعدد اول ديسمبر ١٩٧٤ من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية تسويات تقترب عليها زيادة في المرتب الاساسي .

ويبين مما تقدم أنه يتعين حساب امانة غلاء المعيشة على اساس ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل في اول ديسمبر ١٩٧٤ وأن تعديلها مقصور على تغير الحالة الاجتماعية للعامل ، وذلك دون اعتداد بما يطرا على فئة من تعديل لاحق للتاريخ المذكور ولو ارتدت اثره الى تاريخ سابق يوم ثم فاته لما كان حصول العامل على فئة اعلى نتيجة لتسوية حالته بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المنفيين بالدولة والقطاع العام انما يتم منذ تاريخ العمل به في ١٩٧٤/١٢/٣١ وهو تاريخ لاحق لاول ديسمبر ١٩٧٤ فانه لا يجوز تعديل حساب تلك الامانة تبعاً لما يطرا على فئة العامل من تغيير طبقاً للقانون المذكور .

كذلك فان العبرة في استهلاك امانة الغلاء وفقاً لصريح نص القاعدة السادسة آنفة الذكر هي حصول العامل على زيادة في مرتبه بعد ١٩٧٤/١٢/١١ سواء تمثلت تلك الزيادة في علاوة دورية أو علاوة ترقية أو تربت على تسوية من شأنتها الارتداد بحلقه الى تاريخ سابق ، ومن ثم يتعين استهلاك الامانة من الزيادة التي تطرا على مرتب العامل نتيجة تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، اذ أنه سيحصل عليها بعد ١٩٧٤/١٢/١١ أملاً لنص البند (ط) من المادة الثانية من مواد اصدار ذلك القانون التي تقضى بصرف الفروق المالية المترتبة على رد الانقضية أو الترقية طبقاً لاحكامه . اعتباراً من ١٩٧٥/٧/١ .

انقلا انتهي زاي -الجمعية الطوبوية لقسمى البتسوى والنشر فيج الرد
ما ياتى :

اولا - عدم جواز تعديل اعانة غلاء المعيشة تبعا لنا يطرأ عليه
النتة الوطنية للمابل من تفيير بعد ١٩٧٤/١٢/١ نتيجة تسوية خالفة
بالمقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ثانيا - استهلاك الاعانة من الزيادة في مرتب المابل بالنطبق لاحكام
المقانون المذكور .

(ملف ٤١٧/٢/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١/٩)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

استهلاك اعانة غلاء المعيشة مما حصل او يحصل عليه المابل بعد
اول ديسمبر سنة ١٩٧٤ من زيادة في المرتب الاساسى - قرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ يمنح اعانة غلاء المعيشة - سرعان هذا
الحكم على الزيادة في مرتب المابل نتيجة تطبيق قانون تصحيح اوضاع
العمالين المنتمين بالدولة الصاغر بالمقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فمستدلا
بالمقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الضوى :

لما كانت العوائد الملحقه بالجدول المرافق للقرار الجمهورى رقم
٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، قد تضمنت كذلك النص على ان « تستهلك
اعانة غلاء المعيشة مما حصل او يحصل عليه المابل بعد اول ديسمبر سنة
١٩٧٤ من علاوات ترقية او اية مستويات تقترب عليها زيادة في المرتب
الاساسى » ولما كانت الزيادة في مرتب المابل نتيجة تطبيق القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ والمقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ هي زيادة حصل عليها
المابل بعد التاريخ المذكور ، فانه يتعين استهلاك الاعانة منها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى ما يأتي :

١ - عدم أحقية الانسدة / في تعديل أمانة الغلاء المستندة لها نتيجة تطبيق القانونين رقمي ٦١ و ٦٠ لسنة ١٩٧٥ .

٢ - وجوب استهلاك أمانة الغلاء المستندة لها من الزيادة الفاتحة عن تطبيق القانونين المذكورين .

(ملف ٧٢٢/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٧/١/١٢)

قائمة رقم (١٥٠)

المقدمة :

أن المشرع بالقانونين رقمي ٤١ لسنة ١٩٧٥ ، ٥٢ لسنة ١٩٧٦ قرر منح أمانة غلاء معيشة للعاملين على أساس بداية ربط الفئة الوظيفية كما قرر منحهم أمانة غلاء إضافية للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ على أساس حالاتهم الاجتماعية وسأوى في ذلك بين العاملين المعينين في تاريخ العمل بهذه القوانين ومن يمينون بعد هذا التاريخ ومن تقضى بذلك أحقية العاملين المعينين اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٠ في صرف هذه الإعانات فإذا كان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ قد ألغى بعد ذلك بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ الذي قرر منح العاملين علاوة اجتماعية على أساس الحالة الاجتماعية اعتباراً من ١٩٨١/٧/١ فإن مؤدى ذلك استحقاق العاملين المعينين في أول يناير سنة ١٩٨٠ أمانة الغلاء الإضافية المقررة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ حتى آخر يونيو سنة ١٩٨١ ثم منحهم العلاوة الاجتماعية وفقاً للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ اعتباراً من ١٩٨١/٧/١ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠ سنة ١٩٧٥ بمنح أمانة غلاء معيشة للعاملين بالدولة على أن « يمنح العاملون بالدولة أمانة غلاء معيشة شهرياً وفقاً للفئات والقواعد المنصوص عليها بالجدول المرافق لهذا القرار . . . » ويقضى القائمة الأولى من القواعد المشار إليها بأن « تحسب الإعانة على أساس بداية ربط فئة العامل الوظيفية في أول

فيسبر سنة ١٩٧٤ أو في تاريخ بداية التعمين لن عين أو يعين بعد هذا التاريخ . . . » كما استعرضت القوانين الآتية :

١ - القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥. بتقرير بعض الأحكام الخاصة بإعانة غلاء المعيشة وتنص المادة الأولى منه على أن « تصرف إعانة غلاء معيشة وفقا للقواعد المقررة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ وتطلى هذه الإعانة من كما تعفى من جميع الضرائب والرسوم المقررة على الأجور المرتبكات وما في حكمها » .

٢ - القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٦ بزيادة فئلت إعانة غلاء المعيشة وتنص مادته الأولى بأن « تزداد فئلت إعانة غلاء المعيشة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح إعانة غلاء معيشة للعاملين بالدولة بنسبة ٤٠ ٪ وتصرف الزيادة بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بإعانة غلاء المعيشة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح إعانة غلاء معيشة للعاملين بالدولة وذلك مع عدم استهلاك هذه الزيادة بما حصل أو يحصل عليه العامل من علاوات » .

٣ - القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ بتقرير إعانة غلاء إضافية وتنص المادة الرابعة منه على أنه « لا يجوز للعامل الجمع بين أكثر من أمانة طبقا لأحكام هذا القانون أو بينها وبين أمانة الغلاء الممنوحة لأصحاب المعاشات والمستحقين من ١/١/١٩٨٠ » وتنص المادة الخامسة على أن « تحسب إعانة الغلاء على أساس الحالة الاجتماعية للعامل في ١/١/١٩٨٠ أو في تاريخ التعمين بالنسبة لن يعين بعد هذا التاريخ وتصل الإعانة وفقا لأحكام هذا القانون تبعا لتغير الحالة الاجتماعية ، وتصرف اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم العامل طلبا بذلك .

٤ - القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بتقرير علاوة اجتماعية ، وتنص مادته الخامسة على أن « تمنح العلاوة على أساس الحالة الاجتماعية للعامل في ١/١/١٩٨١ أو في تاريخ التعمين بالنسبة لن يعينون بعد هذا التاريخ » وتنص مادته الثالثة بأن يلغى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ بتقرير إعانة غلاء إضافية كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون » كما تنص مادته

التاسعة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٨١ » .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن المشرع بالقانونين رقمي ٤١ لسنة ١٩٧٥ و ٥٣ لسنة ١٩٧٦ قرر منح اعانة غلاء معيشة للعاملين على أساس بداية ربط الفئة الوظيفية ، كما قرر منحهم اعانة غلاء اضافية بالقانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٨٠ على اساس حالاتهم الاجتماعية وساوى في ذلك بين العاملين المعينين في تاريخ العمل بهذه القوانين ومن يعينون بعد هذا التاريخ الامر الذى يترتب عليه احقية العاملين المعينين اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٨٠ في صرف هذه الاعانات .

ومن حيث أن المشرع بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر الغي القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ بتقرير اعانة غلاء اضافية اعتبارا من ١٩٨١/٧/١ ، وقرر منح العاملين علاوة اجتماعية على اساس الحالة الاجتماعية اعتبارا من هذا التاريخ ومن ثم فان العاملين المعينين في اول يناير سنة ١٩٨٠ يستحقون اعانة الغلاء الاضافية المقررة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ حتى آخر يونيه سنة ١٩٨١ واعتبار من اول يونيو سنة ١٩٨١ تلغى هذه الاعانة الاضافية ، وينحون علاوة اجتماعية وفقا للقواعد الواردة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ انك البيان .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
الآتى :

اولا - احقية العاملين المعينين اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٨٠ في صرف اعانة غلاء المعيشة المقررة بالقانونين رقمي ٤١ لسنة ١٩٧٥ و ٥٣ لسنة ١٩٧٦ المشار اليهما واعانة الغلاء الاضافية المقررة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ المنوه منه .

ثانيا - تلغى اعانة الغلاء الاضافية المقررة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٨١ وتطبق القواعد الواردة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

(ملف ٩٢٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/٢/١٦) .

الفصل الثاني

مسائل متنوعة

تفصّل رقم (١٥٣)

البدء :

المدة المتصلة المتضمن فيها بالملء ٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التاديبى - اعتبارها بمثابة تعويض جزائى من فصله وليس مرتباً أو معاشاً - أملة الفلاح الذاتية ضمن هذا المبلغ تعتبر جزئياً من التعويض وتلتزم الحكمة - عدم تفرغها بما يجرى بعد ذلك من التظلمات عليه يقضى بها بقرار الإحالة .

ملخص الحكم :

يبين من استظهار نص المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٢ ومنكرته الإيضاحية أن الموظف المتصول بغير الطريق التاديبى بالتطبيق لاحكام هذا المرسوم يقتضى تنقطع صلاته بالحكومة من يوم صدور المرسوم أو القرار القاضى بفصله . ولما كان هذا الفصل ليس عقوبة تأديبية في ذاته ، فإن الموظف المتصول لا يحرم من حقه المعاش أو المكافأة ، بل أن المشرع رأى أن يمنحه تعويضاً جزائياً من أصله ، ولهذا التعويض يتعمد في بعض الأولويات المتتالية التى تقوم على تكميل المدة الباقية المتروكة من الإحالة إلى المعاش التى تستد خلاته بشرط ألا يتجاوز سنتين وخمسة أشهر الترقى بين مرتبته وتوابعه وتبين معاشه عن هذه المدة ، بيد أن هذا الفرق لا يصرف مقدماً لتفخه وراحتة بل مجزاً على أقساط شهرية فإن لم يكن مستحقاً لمعاش منح ما يعادل مرتبته عن المدة المتروكة على القسط شهرية أيضاً ، وذلك كله على سبيل التعويض من هذا الفصل المفاجيء . وقد أصبح المشرع صراحة عن أن ما يمنح للموظف في هذه الحالة هو تعويض وليس مرتباً أو معاشاً ، وأن اتخذ معياراً لتحديد هذا التعويض ما يوازى الفرق بين مرتب الموظف

ومعاشه في المدة المضمومة ان كان متعلقاً بمشاة ، وما يعادل مرتبه من المدة ذاتها ، ان لم يكن مستحقاً لمعاش . وقد كان الاصل في هذا التعويض الجزافي ان يدفع للموظف بمجرد تحقق الواتعة القانونية .
 التفتة الحق فيه وهي الفصل ، الا انه رأى - لأعتبارات تتعلق بصالح الخزانة العامة من جهة حتى لا تفرق بفتح مبلغ جنسية دفعة واحدة ، ورعاية للموظف نفسه من جهة أخرى حتى لا تضطرب حياته ان يقصر التعويض جملة بسط يده في انفاقه - رأى ان يجعل دفع التعويضات موزعا على اقساط شهرية ، فتتسع المسحة للموظف لتتغير شغل مستقبله . ويخرج هذا المبلغ على اقساط شهرية لا يغير من طبيعته كتعويض ثابت محدود ، ولا يحصله الى مرتب قابل للزيادة او النقص ، يؤكد ذلك ان انقطاع رابطة التوظيف بقرار الفصل يترع من الموظف المسؤول صفة كوظيفاً وينزع عن الفرق الذي يؤدى ينزع عن الموظف المرتب في الخصوص الذي تفتو مثلار النزاع ، كما يؤكد هذا النظر كذلك ان استحقاق التعويض يتحدد بالقرار الذي قرر الشارح انما ينشأ في اليوم الذي يتم فيه فصل الموظف وينطلق حقه به من هذا التاريخ ، ولو ان اذاءه اليه لا يقع منجزاً بل يقع مؤجلاً على اقساط . ولما كان من عناصر التعويض اعانة غلاء المعيشة طبقاً للمعيار الذي قدر الشارح التعويض على اساسه ، فانها تأخذ حكمة ولا تتأثر بها طرأ من تنظيماته عامة يغير بها مقدار الامانة زيادة أو نقصاً وتسرى في حق الموظفين والمستخدمين والعامل في الخدمة ، لفقدان العلاوة بالنسبة الى الموظف .
 المفصول صفة المرتب وانماجها في مقدار التعويض كمنصر من عناصره .
 فاذا كان الثابت ان المطعون عليه قد فصل من الخدمة اعتباراً من ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ بغير الطريق التاديبى استناداً الى احكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ فقد زايته صفة الموظف الصل ، وزايل التعويض - والاعانة اخذ مناصره - صفة المرتب ، وبالتالي لا يجرى عليه التخفيض الذي نظمه قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ .

قاعدة رقم (١٥٢)

المادة :

موظفو الخارجية المنتسبون للعمل في مصر — قرار وزارة المالية في ١٩٤٦/٣/٢١ يمنحهم اعانة غلاء بالفئات المقررة في الخارج ايا كان مدة الندب — قرار وزير الخارجية في ١٩٤٩/٦/١ بقصر الاعانة على مدة اقصاها ثلاثة اشهر — بطلانه لصدوره من لا يملكه .

ملخص الفتوى :

ان قرارات مجلس الوزراء الصادرة بتنظيم منح اعانة غلاء لموظفي الهيئات التمثيلية في الخارج لم تتعرض لحالة من يندب من هؤلاء الموظفين للعمل في مصر ، وما اذا كانت تمنح هذه الاعانة بالفئات المقررة للخارج او بالفئات المحددة للموظفين المقيمين في مصر . والاصل الذي كان معمولاً به قبل صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام الموظفين هو ان يكون ترتيب شئون الموظفين وتحديد المزايا المالية التي يحصلون عليها بالاضافة الى مرتباتهم بقرار من مجلس الوزراء . وقد نظمت عملاً قواعد تحديد اعانة غلاء المعيشة وشروط منحها بقرارات من هذا المجلس بالنسبة الى الموظفين عموماً بما فيهم موظفي الهيئات التمثيلية في الخارج . فلذا كانت هذه القرارات لم تتعرض لحالة ندب هؤلاء الموظفين للعمل في مصر ، فقد كان الامر يقتضي الرجوع الى هذا المجلس او تنظيمه بقرار من وزارة المالية ، جرياً على ما كان متبعاً من قبلها بتوجيه الوزارات والمصالح الى القواعد الواجبة الاتباع في بعض شئون الموظفين ، وقد وافقت هذه الوزارة في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٦ على ما اقترحه وزارة الخارجية من منح اعانة الغلاء لمن يندب من موظفي الهيئات التمثيلية للعمل في مصر بالفئات المقررة في الخارج ، دون أن يعيد ذلك بمدة معينة ، مما يتماشى مع الحكمة التي توختها الحكومة في تحديد نئات خاصة لامانة الغلاء التي تمنح لموظفي هذه الهيئات ، بحيث تكون متفقة مع الظروف المعيشية والاحوال الاقتصادية في كل بلد ، ومما لا شك فيه ان ندب هؤلاء الموظفين للعمل في مصر لا يرفع عن كاهلهم الاعباء المالية المترتبة على اقامتهم في تلك البلاد ، ان المفروض هو بقاء التزاماتهم المعيشية هناك على ما هي عليه بمدة الندب . ولما كان وزير الخارجية قد أصدر قراراً

في اول يونية سنة ١٩٤٩ ، عدل نفيه القاعدة التنظيمية التي كانت قد وضعتها وزارة المالية في سنة ١٩٤٦ ، و امر بقصر اعانة الضلأ ذات الفئة العالية على مدة اقصاها ثلاثة اشهر ونصف مهما طالت مدة الاجازة أو النذب ، فان هذا القرار يكون باطلا لان وزير الخارجية ما كان يملك أن ينفرد بوضع احكام تنظيمية في هذا الشأن . ومن ثم تظل القاعدة التي وضعتها وزارة المالية سارية كما كانت دون تعديل ، ويكون لموظفي الهيئات التمثيلية الذين يندبون للعمل في مصر الحق في تلقى اعانة غلام بالفئات المقررة في الخارج طوال مدة تديهم .

(انتهى ٧١ - في ١٩٥٤/٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

تعيين موظف بالحكومة نقلا من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية — لا يعتبر تعيينا مبتدا — استحقاقه اعانة غلام المعيشة دون اشتراط مسمى ثلاثة اشهر على تعيينه بالحكومة .

ملخص الحكم :

أن مقتضى اعتبار مدنى خنبة المدعى في كل من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ووزارة التربية والتعليم وحدة لا تتجزأ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ هو الا يكون له وجه لاستقطاع اعانة غلام المعيشة وهرمان المدعى منها لمدة ثلاثة اشهر ابتداء من تاريخ تعيينه في وزارة التربية والتعليم ، على اساس اعتبار هذا التعيين مبتداً ومنقطع الصلة بماضى خدمته بمجلس بلدى الاسكندرية ، ومن ثم فانه يستحق هذه الاعانة عن المدة المشار اليها بعد اذ سبق خصمها منه لمدة الثلاثة الاشهر الاولى من بدء تعيينه بمجلس بلدى الاسكندرية .

(طعن ١٨٩ لسنة ٤ في — جلسة ١٩٥٩/٣/٢٨)

قائمة رقم (١٥٤)

١٥٤ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ بتعديل غلات اعانة الفلاء ابتداء من اول مارس سنة ١٩٥٠ - النص في هذا القرار على ان يخصم من مرتب التخصيص او التفرغ او اى مرتب آخر مملال حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ قيمة الزيادة التى يحصل عليها الموظف فى الاعانة ويسرى هذا الحكم على مرتب التفتيش ومرتب الانتقال الثابت فيما لا يزيد على نصف المرتب - مناط الخصم فى هذه الجلالة ان تكون هناك زيادة يعيا يحصل عليه الموظف من اعانة الفلاء نتيجة لتطبيق هذا القرار ، فإذا لم تكن هناك زيادة له اصلا او كانت هذه الزيادة قد تثلثت بما جرى على مقدار اعانة الفلاء من تخفيض بموجب قرارات مجلس الوزراء الصادرة بعد ذلك تعين وقف الخصم من هذه المرتبات والبدلات .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ اصدر مجلس الوزراء تعديرا بتعديل اعانة الفلاء على الوجه الذى ابتداء من اول مارس سنة ١٩٥٠ :

اولا : رفع القيد الخاص بتثبيت اعانة غلاء المعيشة .

ثانيا : زيادة منسب الاعانة بنسب مختلفة بحسب ما اذا كان الموظف او المستغنى او المتقاعدا يتلقى الى طائفة ايام الاولاد الثلاثة فأكبر ، او ايام طوله او الولدين او طائفة الشرائب والمتزوجين فمن لا اولاد لهم .

ثالثا :

رابعا : يخصم من مرتب التخصيص او التفرغ او اى مرتب آخر مملال حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ (منها عدا بيل (البيل) للسياط) قيمة الزيادة التى يحصل عليها الموظف فى الاعانة ويسرى هذا الحكم على مرتب التفتيش ومرتب الانتقال الثابت فيما لا يزيد على نصف المرتب .

الجمعية ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠. تقرر مجلس الوزراء إعلاء العمل بنظام تقيت اعانة الغلاء وذلك بتطبيقه على أسائن المصاعيد والمرتبات والإيجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والجمعيات في أقر نوفمبر سنة ١٩٥٠.

وبجلسة ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢. تقرر مجلس الوزراء الموافقة على اجتماعها بإزاي الزيادة التي سينتفع بها بعض الموظفين عند نقلهم إلى الكادر الجديد الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، مما يحصلون عليه بمزايا فئة المباشرة .

وبجلسة ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء - أن يخفض مقدار اعانة غلاء المعيشة الذي يصرف لكل موظف ومستخدم ومعلم وصاحب محض اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٥٢ على أن يكون التخص فيسب مئوية من المبلغ الذي يتقاضاه بالفعل كحق واحد منهم من الامانة وذلك بالذات التي أوردها القرار .

ومن حيث ان الواضح من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٢ أن مخطط الخصم من المرتبات والبدلات التي إشار أن يكون هناك زيادة منها يحصل عليه الموظف من اعانة الفسلاء نتيجة لتطبيق القرار ، فإذا لم يكن هناك زيادة له أصلا أو تلافيت هذه الزيادة بما يجري علي مقدار اعانة الغلاء من تخفيض بموجب قرارات مجلس الوزراء الصادرة بعد ذلك تعين وقف الخصم من هذه المرتبات والبدلات .

ومن حيث ان الثابت من أوراق الطعن ان اعانة الغلاء التي كانت تستحق للدمى قبل تعديل فئاتها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩/٢/١٩٥٠ عليه أسس انه من فئة أبناء الاولاد الثلاثة في ١/٨/١٩٦١. فليس تقرير يدل الانتقال اليه في ٥٠٠٠ جنيه وان الامانة المستحقة له بمقتضى تطبيق أحكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه في ٢٠ جنيه أي زيادة قدرها ٥٠٠٠ جنيه ، كما انه الختتم ان القرار اعانة الفسلاء التي يحصل عليها بالمعدل اوتوازا من ١/٨/١٩٦٢ له ١٩٤٢ جنيه ومن ثم ملحقا قد خصصت في التاريخ المذكور من ٨٠٥٠ جنيه إلى ٧٠٣٣٢ جنيه نتيجة لمرتبته

الى الدرجة الثالثة في هذا التاريخ ، الامر الذي يقطع في الدلالة على ان الزيادة التي حصل عليها المدمى في اعاقه الفسلاء بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٢/١٩ قد تلاشت بتوالى الخصم منها الى ان نقص مقدارها بالفعل عما كان يتقاضاه قبل نفاذ القرار المشر اليه مما لا وجه معه لاجراء اى خصم من مرتب الانتقال الثابت المستحق للمدمى بقرار وزير الخزانة الصادر في ١٩٦١/٨/٣١ ، وذلك دون حلاجة للتعرض فيها اذا كانت الزيادة نتيجة زيادة فئات الاعانة بالفعل او نتيجة الغاء قيد التثبيت ايضا .

ومن حيث انه لا وجه لما ذهب اليه الجهاز المركزى للمحاسبات وجعلته ادارة قضايا الحكومة اسلما لطعنها من ان الرد لبذل الانتقال للثابت لا يتم الا اذا استهلك المقدار الاصلى لغلاء المعيشة قبل حدوث الزيادة لان هذا القول لا سند له من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من ابرابر سنة ١٩٥٠ الذي قصر الخصم من مرتب الانتقال الثابت على الزيادة في الاعانة ويقتضى لا اساس له من القانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ قضى باحتية المدمى في صرف بدل الانتقال الثابت كاملا مع قصر صرف الفروق المالية المستحقة له نتيجة لذلك اعتبرارا من ١٩٦٣/١١/٩ يكون قد اصاب وجه الحق في فضله مما ينعين معه الحكم برفض الطعن والزام الجهة الادارية المصروفات .
(طعن ٣٧٨ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٧/٢)

قاعدة رقم (١٥٥) .

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ بقضاه فرقة المسرح الشعبى المنقول — تخصيصه الاعتماد اللازم لحقبة تكاليف المسرح ونصه على ان الاجور اليومية تشمل اعاقه الفسلاء — قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ بتشكيل لجنة فنية لتعيين المستخدمين في حدود الاعتماد دون التقيد بالقواعد المقررة يفترض فيه ان اجره شامل لاعاقه الفسلاء .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ بإنشاء فرقة المسرح الشعبي المتنقل وتخصيص الاعتماد اللازم لمقابلة تكاليف المسرح نص على أن الأجور اليومية تشمل اعانة غلاء المعيشة ورتب الصناعة ، كما نص قراره في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بتشكيل لجنة فنية لتعيين هذا الفريق من المستخدمين في حدود الاعتماد الخاص بهذا الغرض دون التقيد بالقواعد المقررة في الوظائف الحكومية ، ومن ثم مانه وأن خلا قرار تعيين المدمى من النص على أن الاجر شامل لاعانة الغلاء الا انه يفترض فيه ذلك ، والا كن قرارها بدون مصرف ، مما يصبح معه غير ممكن وغير جائز قانونا . والاصل في القرار الإداري حمله على الصحة ، وهذا الذي قيل في حق المدمى هو بذاته ما جرت معاملة زملائه على اساسه خلافاً لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه : انا التحدثى بجسريد المكافاة من اعانة الغلاء بالنسبة القديمة ثم زيادة الامانة حسب الفئة الجديدة لها اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٥٠ ، فهو عملية حسابية فرضية تصد بها اعادة هذا الفريق من الموظفين من الزيادة في الامانة ليربط مرتباتهم أصلاً شاملاً للاعانة على فئة القديمة ، وذلك من تاريخ سريان هذه الزيادة . ويخلص من هذا أن اجر المدمى شامل لاعانة الغلاء ، وأن عدم النص في القرار على ذلك لا يغير من الامر شيئاً ، طالما أنه من الثابت أن الاعتماد الذي يتضمن وظيفة المدمى وبمثله نص فيه على تسخير أجورهم شامل لاعانة الغلاء ، وأن تعيينهم وأجورهم لا يتقيد فيها بالقواعد الحكومية العادية ، وأما أن اعانة الغلاء في الاصل لا تقرر الا بعد ثلاثة اشهر فما كان يجوز افتراض شمول المرتب ابتداء لهذه الاعانة ، فإن ذلك صحيح بالنسبة للموظفين والمستخدمين والعمال الذين لا تشمل أجورهم اعانة الغلاء ، يؤكد ذلك ما جاء بالكتاب الدوري الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٤٤ بشأن اعانة غلاء المعيشة تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٤١ ، حيث ورد باليتمد الثالث (مقرة ١٢) من الاحكام الخاصة بصرف الاعانة ما يأتى « لا تصرف الاعانة للعمال الذين يراعى في تحديد أجورهم ارتفاع تكاليف المعيشة في الوقت الحالى وخصوصاً من ألحقوا بالعمل بعد صدور قراراته

(م. ٢٢ - ج ٥)

جلس الوزراء بصرف هذه الاعانة « ، وهذا قاطع في الدلالة على انه ليس من اللازم النص في القرار على شمول الاجر للاعانة ، ما دام انه قد روعي في تقديره ان يشملها ، وهو الثابت من قرارى مجلس الوزراء السابق الذكر والصادرين في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ و ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ .

(طعن ٥١١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٢/١٤)

قائمة رقم (١٥٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بفتح اعتماد اضافى بميزانية الهيئة العامة للاصلاح الزراعى للسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٢ وتسوية حالات موظفى وعمال الهيئة المذكورة — تسوية حالات بعض عمال الهيئة العامة للاصلاح الزراعى طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بوضعهم فى الدرجة (٣٠٠/١٤٠) — رفع درجاتهم بميزانية الهيئة للسنة المالية ١٩٦٥/٦٤ الى الدرجة (٣٢٠/٢٠٠) اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤ — حسب اعانة غلاء المعيشة المستحقة لهؤلاء العاملين والتي تضم الى مرتباتهم اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤ على اساس الاجر المستحق لهم فى ٢٠ من يولية سنة ١٩٦٤ — وجوب استرداد ما صرف لهم بغير حق ما لم يصدر تشريع التجاوز عن استرداده .

ملخص الحكم :

سويت حالة بعض العاملين بالهيئة العامة للاصلاح الزراعى اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٣ طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بوضعهم فى الدرجة ٣٠٠/١٤٠ ملزم ، ولما تضرروا من هذه التسويات رفعت درجاتهم بميزانية الهيئة للسنة المالية ١٩٦٥/٦٤ اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ .

وقد طالب هؤلاء بنحوهم اعانة غلاء المعيشة على اساس اول مربوط الدرجة ٣٢٠/٢٠٠ مليا ، ورأى الجهاز المركزى للتظيم والادارة في تقريره

عن تنقيشه على أعمال مراقبة قسئون الماملين بمديرية الاصلاح الزراعي
بالاسكندرية بحكم تاثر اعانة الفلاحة لهؤلاء الماملين نتيجة رفع
حرجاتهم ، وتم توزيع تقرير الجهاز على جميع الجهات المختصة بكتب
المراقبة الدورية المؤرخ ١٣ يونية سنة ١٩٦٥ .

وقد رأت ادارة الفتوى والتشريع للجهازين المركزيين للتنظيم والادارة
والمحاسبات بكتابها رقم ٣٦٢٢ المؤرخ ١٤/٦/١٩٦٥ حساب اعانة غلام
المعيشة بالنسبة لهم على أساس أجر يومي قدره ٢٠٠ مليم ، ورأى الجهاز
المركزي للتنظيم والادارة بكتبه رقم ١٠٣٧ المؤرخ ١٣/١١/١٩٦٥ بناء
على ما أرفقته ادارة القسئون المختصة ، اعتبار ملاحظته السابقة كان
لم تكن .

ولما استطلع المستشار القانوني للهيئة العامة للاصلاح الزراعي رأى
ادارة الفتوى والتشريع للجهازين المركزيين للتنظيم والادارة والمحاسبات
في هذا الموضوع بكتبه رقم ٣٤١ المؤرخ ١٢/٢/١٩٦٦ أثبتت هذه الادارة
بكتابها المؤرخ ٣ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ بحساب اعانة غلام المعيشة
بالنسبة لهم على أساس أجر يومي ١٤٠ مليما نظرا لان رفع درجات هؤلاء
الماملين قد تم اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ أي بعد ضم اعانة غلام المعيشة
على أجورهم محسوبة على هذه الاجور في ٣٠/٦/١٩٦٤

ولم توافق وزارة الخزانة على استصدار تشريع بارجاع تاريخ رفع
حرجات عمال الهيئة الى ٣٠/٦/١٩٦٤ وذلك بكتاب الوزارة رقم
٦٧/١/٢٦ المؤرخ ١٥/١/١٩٦٧ والموجه الى السيد سكرتير عام الحكومة
بوجه ذلك استقر حساب اعانة غلام المعيشة الى هؤلاء الماملين على
أساس أجر يومي قدره ٢٠٠ مليم .

ومن حيث ان المادة ٩٤ من قانون نظام الماملين المحدثين الصادر
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على « يستمر الماملون في تلقى
مرتبتهم الحالية بما فيها اعانة غلام المعيشة والاعانة الاجتماعية وتضم
اعانة غلام المعيشة والاعانة الاجتماعية الى مرتبتهم الاصلية اعتبارا من

أول يولية سنة ١٩٦٤ وتلغى من هذا التاريخ جميع القوافد والقرارات المتعلقة بهما بالنسبة للخاضعين لأحكام هذا القانون .

وإنه صدر القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة وقضى في المادة الأولى بأنه لا يجوز أن يترتب على ضم اعانة الفلاحة والاعانة الاجتماعية أن يقل صافي ما يتقبضه العامل عن صافي ما يتقبضه عن شهر يونية سنة ١٩٦٤ والا تحلت الخزينة العالة. الفرق حتى يزول باستحقاق العامل لعلاوة دورية أو بحصوله على ترقية .

كما فوض القانون رئيس الجمهورية في إصدار قرار بتحديد القوافد والشروط والأوضاع التي يتم على أساسها نقل العاملين الى الدرجات المعادلة بلجندول المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ونص في المادة الرابعة على أن « يمنح العامل مرتباً يعادل مجموع ما استحقه في ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٤ من مرتب واعانة غلاء المعيشة واعانة اجتماعية مضاعفاً اليه علاوة من علاوات الدرجة المنقول اليها بخسب اثنى ١٢ جنيها سنوياً ولو تجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة أو يمنح بداية مربوط هذه الدرجة أيهما أكبر .

وفي تطبيق حكم الفقرة السابقة على العامل المنقول من كادر معال اليومية يكون حسب مجموع ما استحقه في ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٤ على أساس أجره اليومي في هذا التاريخ مضروباً اليه اعانة الفلاحة مضروبة في ستة وعشرين ... » .

كما صدر التفسير التشريعي رقم (١) لسنة ١٩٦٤ وينص في مسأته الأولى على أن « العاملون الذين لم يكونوا يستحقون اعانة غلاء المعيشة في يوم ١/٣٠/١٩٦٤ لأنه لم تكن قد مضت في ذلك التاريخ ثلاثة أشهر على التحاقهم بالخدمة لا يستحقون اعانة غلاء معيشة بعد ذلك ولا تضي الى مرتبتهم هذه الاعانة .

والتغيرات في الحالة الاجتماعية للعاملين التي حدثت في خلال شهر
يونيوية سنة ١٩٦٤ (كالزواج والطلاق وميلاد الاولاد أو وفاتهم والتي كان
مسانتها التأثير في الاعانة التي يستحقها من اول شهر يوليوية لا تؤثر في مقدار
هذه الاعانة سواء بالزيادة أو النقصان) ولا يعتمد بترك التغيرات
في تحديد مقدار الاعانة التي تضاف الى المرتب اعتبارا من اول يوليوية
سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص جميعها أن اعانة غلاء المعيشة
التي تضاف الى رواتب العاملين بعد الفاء هذه الاعانة اعتبارا من اول
يوليو سنة ١٩٦٤ بمقتضى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه هي
اعانة المعيشة التي تستحق للعامل في ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٤ ووفقا
للمنصوص والاضاع التي تحددها خلال هذا الشهر سواء من حيث
مقدار الاجر أو بحسب الحالة الاجتماعية للعامل أو عدم توفر شروط
استحقاق هذه الاعانة .

وعلى ذلك فان رفع درجات بعض العاملين بالهيئة المالية للإصلاح
الزراعي في ميزانية السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ اعتبارا من اول يوليوية سنة
١٩٦٤ ، اذ أن هذا الرفع وقد تم اعتبارا من تاريخ لاحق للتاريخ الذي
اعتمد به المشرع في تحديد اعانة غلاء المعيشة التي تضاف الى رواتب
العاملين بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، فلهذا لا يؤثر على هذه الاعانة
زيادة أو نقصا .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالتجاوز من استرداد ما صرف الى هؤلاء
العاملين بالمخالفة لما تقضي واستنادا الى الفتوى الاولى التي اجازت
الصرف فلا ينطبق عليهم حكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ الذي قضى بالتجاوز
عن استرداد ما صرف للموظفين والعاملين من مرتبات واجور بغير وجه
حق في حالات معينة هي ان تكون قرارات الترقية أو الترقية قد صدرت
عن طريق احكام أو فتوى صادرة من القسم الاستشاري بمجلس الدولة أو
الإدارات العامة بديوان الموظفين . خلال الفترة من اول يوليوية سنة ١٩٥٢

الى تاريخ العمل بهذا القانون في الخامس من فبراير سنة ١٩٦٢ ويتمين
لا يمكن التجاوز عما صرف بغير حق صدور قانون بذلك .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اعانة غلاء المعيشة
المستحقة للعمال بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي الذين رعت درجاتهم
من ٣٠٠/١٤٠ مليم الى ٣٢٠/٢٠٠ مليما اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ والتي
تدج في مرتباتهم اعتبارا من التاريخ المذكور تحسب على أساس الاجر
المستحق لهم في ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٤ .

ويعتبر استرداد ما صرف لهم بغير حق ما لم يصدر تشريع بالتجاوز
من استرداده .

(انتهى ٢٢٢ — في ١٥/٤/١٩٦٩)

قائمة رقم (١٥٧)

المبدأ :

النقل من الحكومة والمؤسسات العامة ، جوازه بصور القرار
الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، لا يعتبر تمييزا — الموظف المقول من
الحكومة الى مؤسسة عامة يستصحب حالته الوظيفية ، اثر ذلك : سريان
قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة للعاملين بالحكومة على من ينقل منهم
من حيث تثبيت الامتياز او تخفيضها النسبي او خصم فرق الكادريين .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١
باصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة تنص على انه : « يجوز
نقل الموظفين من مؤسسة عامة الى اخرى او الى حكومة او منها بشرط موافقة
الموظف . . » ومما هذا النص انه يجوز نقل الموظف من مؤسسة عامة
الى اخرى او الى حكومة او منها ، ولم يقيد هذا النقل الا بشرط موافقة
الموظف الذي يراذ نقله ، فلا يكون فيه مجال ، بعد العمل بالقرار الجمهوري
رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، للقول بأن هذا النقل ينطوي على

تعيين ، وذلك أنه ولئن كان النقل من الحكومة الى المؤسسات العامة وبالعكس أمرا غير جائز قبل صدور ذلك القرار إلا أنه منذ صدوره والعمل به يكون النقل من الحكومة الى المؤسسات العامة ، نقلا بالمعنى الاصطلاحي المفهوم لكلمة « النقل » ، ولما كان الموظف المنقول من جهة الى أخرى يستصحب حالته الوظيفية ، فإن المفروض أن ينقل الموظف باعانة غلاء المعيشة التي كان يحصل عليها في الحكومة ، ويترتب على هذه القاصدة أن تظل الامانة مثبتة على الحالة التي كان عليها قبل النقل ، متى كان النقل من الحكومة الى المؤسسة قد تم في ظل العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، هذا وإن المادة ١٥ من هذا القرار الجمهوري تنص على أنه :

« تسرى على موظفي ومستخدمى وعمال المؤسسات العامة قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدمىها وعملها » .

أما الموظفون والمستخدمون والعمال الموجودون في المؤسسات منساقا للعمل بهذه اللائحة فتثبت بالنسبة اليهم امانة الغلاء التي يحصلون عليها اذا كانت تزيد من النسب المقررة لموظفى الدولة » .

ومن مقتضى هذا النص أن موظفى ومستخدمى وعمال المؤسسات العامة إنما تسرى عليهم قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى العاملين في الحكومة وهذه القواعد تسرى أصلا ، ككل ، من حيث التثبيت أو التخفيض النسبى أو خصم مرق الكادرين ، أى أنه لا توجد مغايرة ، في هذه القواعد بالنسبة الى الموظفين المنقولين من الحكومة الى المؤسسات العامة . سوى أنهم منقولون ، ولما كان النقل قد أصبح أمرا جائزا بين الحكومة والمؤسسات العامة فلا يكون ثمة محل للقول بأن النقل من الحكومة الى المؤسسة العامة يترتب عليه تغيير في حالة الموظف المنقول ، من حيث تثبيت امانة غلاء المعيشة ، فما دام الامر أمر نقل ، والموظف المنقول يستصحب حالته الوظيفية ، فإن من بين ما يستصحبه امانة غلاء المعيشة التي كان يحصل عليها قبل النقل ، وهو يستصحبها بحالتها من حيث التثبيت والخصم النسبى وخصم فرق الكادرين .

هذا وإن النقل من الحكومة الى المؤسسات العامة أمر جائز أيضا
حسبما تقرّر المادة ٤١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون
نظام العاملين المدنيين بالدولة .

(مئوى ١٧٥٣ — فى ١٩٦٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

لا تعتبر اعلة الفلاد جزاء من المرتب عند تحديد المكافاة المستحقة
عن مدة خدمة موظفى التفاتيش بمصلحة الاملاك .

ملخص الفتوى :

قرر مجلس الوزراء فى ٧ من مارس سنة ١٩٤٦ « اعتبار مستخدمى
تفاتيش مصلحة الاملاك الامرية كمستخدمين للحكومة بمصلتها من ائوى
الاملاك الخصوصية ومعاملتهم حينئذ من بعض الوجوه معاملة خاصة تلائم
شكل هذه المصلحة » وقد وضعت وزارة المالية لائحة خاصة بهؤلاء
المستخدمين واحيط مجلس الوزراء علما بها فى ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ .

وتنظم هذه اللائحة حالة مستخدمى التفاتيش منقسمهم الى فئتين
مستخدمين داخلين فى الهيئة وخدمة خارجين عن الهيئة . وبالنسبة الى
المستخدمين تنظم كيفية تعيينهم وترقيتهم وتاديبهم وهى تضع نظاما خاصا
لهم يختلف عن نظام مستخدمى الحكومة العموميين .

وتنظم المادة ٣٣ وما بعدها مكافاة انتهاء الخدمة منقسم على أن لا تمنح
اى مكافاة الى المستخدم الذى تنتهى خدمته فى السنة الاولى من تعيينه .
واذا كانت مدة خدمة المستخدم تزيد عن سنة فيعطى مع مراعاة الاحكام
السابقة مكافاة محتسبة حسب القواعد الاتية :

اولا - اذا كانت مدة خدمته سنتين او اقل لكتها تزيد عن سنة فيعطى
عن كل سنة خدمة مكافاة تعادل نصفه شهر من المساهية ... الخ .

وتتدرج المكافأة بحسب مدة الخدمة .

ومن حيث أن هذه النصوص جعلت أساس تغيير المكافأة على الماهية دون أن تبين عناصر هذه الماهية وهل تعتبر إعانة الفلاح جزءاً منها يدخل في تقدير المكافأة أم لا . مما يطمعن معه الرجوع إلى القانون العام الذي ينظم العلاقة بين رب العمل وهو قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذى لم يستثن من تطبيق أحكامه سوى مستخدمى الحكومة الدائمين وبمقتضى أحكام المادة الثانية منه ولا شك أن موظفى القناتيش الذين يعملون لدى الحكومة بصفتها مالكة لهذه القناتيش لا يعتبرون من مستخدمىها الدائمين ومن ثم تسرى في شأنهم أحكام القانون المشار إليه .

وتنص المادة ٢٣ من هذا القانون على أن تحدد المكافأة المستحقة عن مدة الخدمة على أساس الأجر الذى يتقاضاه العامل . بينما تنص المادة ٢٢ على أن يتخذ أساساً لتقدير التعويض الذى يستحق للعامل نتيجة فصله دون مراعاة شروط المهلة القانونية متوسط ما تقاوله العامل في الأشهر الأخيرة من أجر ثابت ومرتبات إضافية .

وإذا كان قانون عقد العمل الفردى الجديد رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ قد أحال تحديد عناصر الأجر على المادة ٦٨٣ من القانون المبنى التى تجعل إعانة الفلاح جزءاً لا يتجزأ من الأجر فإن هذا الحكم المستحدث لا يسرى على الوقائع السابقة على العمل بالقانون الجديد لعقد العمل الفردى لا سيما وأن المستفاد من الأعمال التحضيرية للقانون المبنى أن الحكم الوارد في المذمة ٦٨٢ سائلة الذكر حكم جديد قد انشأته هذه المادة ولم تكن في خصوصية مقررته لبدأ قانونى مستقر .

لذلك انتهى قسم الرأى مجتمعاً الى أن إعانة الفلاح لا تعتبر جزءاً من المرتب عند تحديد المكافأة المستحقة عن مدة خدمة موظفى القناتيش بمصلحة الأملاك .

(عقوى ٤٦٨ لسنة ١٩٥٢/٧/٢٧)

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

سرف اعانة غلاء اكثر الى الموظف تعتبر عملا ملتصقا ويجب
على الموظف رد ما دفع اليه ولا تعتبر قرارا اداريا يجب سحبه في مدة معينة .

ملخص الفتوى :

طلب ديوان المحاسبة الرأى فيما اذا كان دفع اعانة الغلاء اكثر من
المستحق يعتبر قرارا اداريا بحيث لا يجوز سحبه بعد بضئ سثن يوا أم .
انه لا يرقى الى مرتبة القرار الادارى .

والاجابة على هذا الامر تستلزم بحث طبيعة الامر الادارى لمعزرة
العناصر التى يجب أن تتوافر لى يكون هناك أمر ادارى بالمعنى القانونى .

والامر الادارى هو امصاح سلطة ادارية من ارادتها الملزمة بما لها
من سلطة بقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث مركز قانونى معين .

نمناصر الامر الادارى نوعان — عناصر موضوعية وعناصر شكلية .
اما العناصر الموضوعية فهى :

١ — اعلان من الارادة من جانب واحد .

٢ — قصد احداث اثر قانونى ذى طبيعة ادارية .

وقد يكون ذلك بوضع قاعدة تنظيمية عامة أو انشاء مركز جديد لصالح
احد الأفراد أو ضد صالحه . وهذا النمصر يميز الامر الادارى عن الغفل
المادى .

اما العناصر الشكلية فهى :

١ — يجب أن يكون صادرا من سلطة ادارية لها الحق فى اصداره .

وتحدد القوانين واللوائح الموظفين الذين لهم الحق فى اصدار قرارات
ادارية وهؤلاء الموظفين هم رئيس السلطة التنفيذية « الوزراء » « المديرين »
وغيرهم من الموظفين الذين حولهم القانون سلطة اصدار الاوامر الادارية .

وبذلك يخرج :

- ١ - الأمراد الصائون .
 - ٢ - الموظفون الصوبون من غير الإدارة .
 - ٣ - الخبراء الفنيون .
 - ٤ - الموظفون الصائون الذين يتومون بالتنفيذ .
- ٢ - يجب أن يكون تنفيذه ممكنا بالطريق الإداري .

وهذه هي العناصر التي يجب توافرها في العمل لكي يكون أمرا إداريا .

ويطبق هذه المبادئ على الحالة المعروضة - دفع أمانة السلام لموظف أكثر من المستحق بمقتضى القرارات التنظيمية - يتبين أن العنصر السابق بياتها لا تتوافر في هذا العمل فهو ليس إلا عملا ملابيا بحثا لا يربى إلى مرتبة القرار الإداري .

فليس هناك انصاح من الإرادة من جانب السلطة الإدارية على الإطلاق وليس هناك قصد إلى أحداث أى أثر قانوني .

وليس هذا العمل صادرا من سلطة إدارية مخصصة إذ أن من قام به ليس إلا الموظف القائم على تنفيذ القرارات التنظيمية الخاصة بعلاوة الغلاء وقد وقع هذا الموظف في خطأ مادي أدى إلى دفع ما ليس يستحق .

ولما كان هذا العمل المصادى المجرد من الصفة الإدارية قد ترتب عليه حصول الموظف على مبلغ غير مستحق له فانه يجب عليه رده تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ١٨١ من القانون المدني التى تنص على أن « كل من تسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقا له وجب عليه رده » .

ولا محل لتطبيق الفقرة الثانية من هذه المادة التى تنص على أنه « لا محل للرد إذا كان من قام بالوفاء يعلم أنه غير ملزوم بما دفعه إلا أنه يكون ناقص الإهلية أو يكون قد أكره على هذا الوفاء » لا محل لذلك لأن:

العبرة بعلم المولى وهو هنا الشخص الاعتبارى العلم (الدولة) فلا عبرة بعلم الموظف الذى قام بالصرف وهو عمل مادى على ما قدمنا أو عدم علمه .

كما انه لا محل للبحث فى سوء نية الموظف الذى قبض أو حسن نيته لان المادة لا تشترط سوء النية فى الرد وقد افصحنا عن ذلك المادة ١٨٥ بنصها على انه اذا كان من تسلم غير المستحق حسن النية فلا يلزم ان يرد الا ما تسلم اما اذا كان سوء النية فانه يلزم ايضا يرد الفوائد والارباح التى جنسها .

على ان القسم يلاحظ ان استيفاء المبالغ التى دفعت بغير وجه حق من طريق خصمها من ممتلكات المواطنين المستحقة عليهم غير جائز طبقا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ الذى يشترط لامكان المحرز على المرتب ان يكون الدين بسبب يتعلق باداء الوظيفة اى ناشئا عن تادية الوظيفة كما ورد فى النص الفرنسى الامر الذى لا يوافر فى حالة دفع امانة غلاء غير مستحقة ولذلك يقتضى للحصول عليها عند عدم الدفع اختيارا المطالبة بها قضائيا .

(يتوى : ١٥) — فى ١/٣/١٩٥١)

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

لا يستحق الموظف امانة غلاء عن اية مكافأة تمنح له عن اعمال يقوم بها بالإضافة الى عمله الاصلى سواء ادبت فى الجهة التى يقوم فيها بتعمله الاصلى او فى اية جهة اخرى .

ملخص الحكم :

ان كتاب وزارة المالية الدورى رقم ٢٣٤ — ٢٧/١٣ الصادر فى ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٤١ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى اول ديسمبر سنة ١٩٤١ فى شأن امانة غلاء المعيشة ينص فى البند العاشر منه على ان (لا تتدخل المرتبىات او المكافآت الاضافية ضمن الماهية

التي تصرف عنها اعانة غلاء سواء اكانت تلك المرتبات عينية او نقدية . . .) كما ينص في البند الحادى عشر منه على ان (لا تدخل المبالغ التي تصرف في مقابل الشغل في غير اوقات العمل الرسمية في حساب المرتب الذى يبنى عليه تحديد الاعانة على الغلاء) — ووفقا لهذين النصين لا يستحق الموظف اعانة غلاء عن اية مكافأة تمنح له عن أعماله يقوم بها بالاضافة الى عمله الاصلى سواء ادبت هذه الاموال في الجهة التي يقوم فيها بعمله الاصلى او في اية جهة اخرى .

(طعن ١٨٦٨ لسنة ٦ قى — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤)

اعتقال

٤. — اعتقال طبقاً لحالة الطوارئ

أب — الخطورة

ج — أثر الاعتقال على العلاقة الوظيفية

اعتقال

١ — اعتقال طبقا لحالة الطوارئ :

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

حق رئيس الجمهورية في اصدار اوامر القبض والاعتقال طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ مقصور في نطقه ومداه على من توافرت فيهم حالة الاشتباه المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشربين والمشتبه فيهم ومن قامت بهم خطورة على الامن والنظام العام تستند الى وقائع حقيقية منتجة في الدلالة على هذا المعنى — اعتقال الشخص في غير الحالتين اللتين ابيح من اجلها الاعتقال دون سبب قانوني صحيح يبرره — بطلان القرار الصادر في هذا الشأن مما يسوغ طلب التعويض عن الاضرار المالية والادبية الناجمة من جرائه .

ملخص الحكم :

من حيث ان اساس مسئولية الحكومة من القرارات الادارية الصادرة منها وجود خطأ من جانبها بأن يكون القرار الاداري غير مشروع وأن يترتب عليه ضرر وأن تقوم علاقة سببية بين الخطأ والضرر ، وملتضى ذلك التصدى لمشروعية القرار الجمهوري الصادر باعتقال المدعى واستظهار ما لحقه من الضرر من جرائه .

ومن حيث ان المادة ٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والتي صدر القرار المطعون عليه في اطارها الزمني ، تقضى بأن لرئيس الجمهورية متى اعلنت حالة الطوارئ ان يتخذ بأمر كتابي او شفوي التدابير الاتية :

(١) وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والاطاعة والمرور في أماكن أو أوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على

الامن والنظام العام وامتثالهم والترخيص في تفتيش الاشخاص والامكن
دون التقيد باحكام قانون الاجراءات الجنائية وكذلك تكليف اى شخص
بتادية اى عمل من الامثال ...

ومن حيث ان نظام الطوارئ في اصل مشروعيته نظام استثنائي
يستهدف غايات محدودة ليس فيه ما يولد سلطات مطلقة او مكات غير
حدود ، ولا مناس من التزام ضوابطه والتقيد بموجباته ولا سبيل الى ان
يتوسع في سلطاته الاستثنائية او ان يقدس عليها فهو محض نظام خاضع
للدستور والقانون يتحقق في نطاق المشروعية ويدور في تلك القسانون
وسياذقه ويتقيد بحدوده وضوابطه المرسومة — والثابت في هذا الصدد
ان حق رئيس الجمهورية في اصدار اوامر القبض والاعتقال مقيد قانونا
لا يتناول سوى المشتبه فيهم والخطرين على الامن والنظام العام ، اى انه
مقتصور في نطاقه ومداه على من توافرت فيهم حالة الاشتباه المنصوص
عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشدين .
تستند الى وقائع حقيقية منتجة في الدلالة على هذا المعنى . ونبها
خلا هاتين الحالتين لا يسوغ التدخل على الحريات العامة والمساس بحق كل
مواطن في الامن والحرية وضماناته الدستورية المقررة ضد القبض
والاعتقال التمسنى لكرامة الفرد وحرية دعاية لا غنى عنها في مكانة
الوطن وقوته وهيبته ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المسمى جرى
اعتقاله بقرار جمهورى استنادا الى قانون الطوارئ في غير الحالتين اللتين
أببح من أجلهما الاعتقال ، والحق ظلما بزمرة المشتبه فيهم والخطرين على
الامن والنظام العام حال أن صحيفته ظلت من كل شائبة ولم يقم به سبب
قانونى صحيح يبرر الاعتقال . وليس فيها تطلت به جهة الادارة من
بقولة ايثاره واحدا من اشقاقه باحدى شقق شركة التاجين التى كان يرأسها
ما يقبل سندا — على افتراض صحته التى لا ينهض عليها دليل — في تبرير
اعتقاله في غير الحالتين المنصوص عليهما . وقد كان حريا بجهة الادارة — في
مجال الحريات العامة — أن يكون تدخلها حيث يقوم بمسوغه وتستقيم له
مبررات قانونية مشروعة ، أما وقد انتفت أسباب الاعتقال وموجباته
فانونا فان القرار به يغدو بطلانا ويسوغ من ثم طلب التعويض عن الاضرار
الناجمة من جرائه .

ومن حيث أنه لئن كان المدمى لم يستظهر فيها طالب ينسب إليه من تعويض وجهه الضرر المادى المباشر الذى حاق به متبلا في عناصر الخسارة المالية المحققة التى لحقته من جراء قرار الاعتقال الخاطيء ، الا أنه ليس بخاف في هذا الصدد أن غل يد المدمى نجاة من ادارة شئونه وامواله وترتيب مقتضيات حياته العادية وما انفق في سبيل العمل على ربح ما أصابه من الجور والحيث وتدبر موقفه قاتلونا وتدبر أمر الدفاع عنه والسعى الى انهاء اعتقاله والامراج منه ، كل ذلك من شأنه حثا الاضرار بانديا به واتقله بمبرونات ما كان اغناء عنها لولا القرار الباطل باعتقاله الامر الذى تتدر الحكمة جبرا له المثل المدمى ومن كان في مركزه الاجتهامى ، خمسمائة جنيه على سبيل التعويض عن كافة الاضرار المادية التى لحقته مادام أنه وهو الذى يقع عليه عبء الاثبات ، لم يستظهر من الاسباب الاخرى ما يقيم به عناصر أى ضرر مادى آخر مباشر وبيئت اركانه - أما الاضرار الاخرى التى أصابت شخصه من جراء اعتقاله ومست كرامته واعتباره والالام النفسية التى صاحبته ذلك وما بذله من ذات نفسه لدرء ما حاق بها هو أن اذ صنف في عداد المشتبه فيهم والخطرين على الاين العام سيما وان له من ملفه الوظيفى ومركزه الاجتهامى ما يفرض له الرعية والاحترام وينأى به عن المخلة والامتهان فذلك جديفا من قبيل الاضرار الادبية التى لحقته من جراء القرار الطعن والتى يقتضى له التعويض عنها .

ومن حيث أن تعيب القرار الطعون فيه واعلان فساده وبطلانه وتأكيد أن المدمى يرات مساحته ونصحت صحيفته ولم يتم به قط سبب من الاسباب التى يسوغ من اجلها الزج به في زمرة المعتقلين ، من شأنه حثا جبر جانب من الاضرار الادبية التى لحقته وفناء عن التعويض التقدى منها . ومقتضى ذلك جميعا أن التعويض التقدى لقاء الاضرار الادبية لا يمكن أن يستوى تعويضا كاملا ، بل أن الادبيات في حقيقة الامر اذا ما مست وطالتها يد التعدى لا تلج الماديات مهما تعاضلت في جبرها ورات الصدع فيها ، اذ يتبى بمنئذ أن تعيب القرار واعلان فساده وبطلانه فيه بعض الشفاء من الاضرار الادبية ، بل ولا غنى عنه قط في سبيل جبرها ورد اعتبار المضرور بين الناس ، خاصة اذا ما قرنت ادانة القرار واستظهار مغالبه بمبلغ تعويض تقدى يعزز تلك الادانة ووجه

التي فيها ويتم في ذات الوقت جبرا لجانب من الأذى الأذى الذي أصابه
المشروع وتخفيفا من الآله ، وحتى لا يفتك الضرر الأذى من الجراء المبادئ
المقابل خاصة إذا ما تعلق الأمر بتعويض عن الأضرار المنبثقة من إصدار
الجرية والمساس بها كأعظم ما يعتز به الإنسان . وفي ذلك فإن المدعى وإن
لم يستطع إعتقاله إلا لنحو العشرين يوما إلا أنه تجرّع مرارة الاعتقال
ومحنته الأولى ووطأة الأحساس بالظلم ومعاناته ، وفي ذلكم جميعا
ويراعاه كافة الظروف والمناسبات ومركز المدعى وماضيه الوظيفي ونقاء
صحيته تقدر المحكمة له تعويضا قدره الفدان من الجنيته عن الأضرار
الأذى التي لحقت به نصبح جلة التعويض المستحق له من كافة الأضرار
المادية والأدبية (٢٥٠٠ جنيه) الفين وخمسمائة جنيه وهو ما يتعين
الحكم به .

(طعن ٦٧٥ ، ٧٩٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧)

قاعدة رقم (١٦٢)

المادة :

سلطة مدير عام سلاح الحدود بإصدار قرارات الاعتقال — قرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ . بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء
الجمهورية والقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين
المعلقة والأمر العسكري رقم ٢٩ الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٢ بتعيين
المدير العام لسلاح الحدود حاكما عسكريا للمناطق التابعة له والأمر
العسكري رقم ٦٠ الصادر في ١١ من مارس سنة ١٩٥٢ بتحويل مدير عام
سلاح الحدود بعض السلطات في مناطق الحدود — سلطة مدير عام سلاح
الحدود بإصدار قرارات الاعتقال بالاستناد إلى هذه القوانين والأوامر
العسكرية هي سلطة تنفيذية ناطة بها المشرع لمواجهة ما تقتضيه الظروف
الاستثنائية التي تستدعي إعلان الأحكام العرفية — اختلاف هذه السلطة
عن سلطة الحكومة في الظروف العادية والمأوفة — دخول تدابير الأمر
بالتعويض على ذوي الشبهة أو الخطرين على الأمن أو النظام واعتقالهم من
سلطة مدير عام سلاح الحدود بمقتضى البند (٧) من المادة ٢ من القانون
رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية — ذوو الشبهة في تفسير
هذا النص هم غير المشبوهين الذين عناهم قانون المشتبهين والمتهمين

فيهم - اتساع سلطة مدير علم سلاح الحدود في هذا الخصوص بحيث تشمل كل من تحوم حوله شبهة توحي بأنه خطر على الأمن أو النظام العام - ليس يشترط أن يكون من نتائج هذا الإجراء في حقه قد سبقت ادانته في واقعة بذاتها كما لا يمنع من استعمالها كونه قد برئ جنائيا مما يكون قد نسب إليه من جرائم - استناد قرار الاعتقال الصادر من مدير علم سلاح الحدود إلى أصول ثلاثة هي تحريات إدارة مخبرات بسلاح الحدود - لم يتم من دليل ينقضها بجملة قرارا صحيحا صادرا من سلطة تلك القنونة أصدره .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة الأمر العسكري رقم ٦٤ الصادر في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٩ من السيد مدير علم سلاح الحدود والحكم العسكري للمنطق الحدود باعتقال بعض الأشخاص والتبض عليهم وحجزهم في مكان أمين وعدم الانجراج عنهم إلا بإمر يصدر القرار ومن بينهم المدعى ، أن هذا الأمر قد صدر لدواعي الأمن العام بناء على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء الجمهورية ، وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ، وكذا على الأمر العسكري رقم ٤٩ الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٤ بتعيين المدير العام لسلاح الحدود حاكما عسكريا للمناطق التابعة له ، ويمتضى السلطة المنوطة بالمدير المذكور بالأمر العسكري رقم ٢٠ الصادر في ١١ من مارس سنة ١٩٥٣ بتفويضه بعض السلطات في منطق الحدود فلذا ظهر أن القرار المطعون فيه قد صدر من يملكه في حدود السلطة المخولة قانونا . وهي سلطة تقديرية ناطة بها المشرع لمواجهة ما تقتضيه الظروف الاستثنائية التي تترتب عن إعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمن أو النظام العام في البلاد للخطر ، وما تستتجبه دواعي هذه الحالة من ضرورة اتخاذ تدابير وقائية عاجلة لسلامة المجتمع وضمان أمنه بقصر عنهم وسائله القانون العام الذي يطبق في الأحوال العادية . ومن بين هذه التدابير الإمر بالتبض على ذوي الشبهة أو الخطرين على الأمن أو النظام ووضفهم في مكان أمين وقد عبر المشرع في البند (٧) من المادة ٤ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية عن هذه الفئة

يقوله « الأمر بالقبض واعتقال قوى الشبهة أو الخطرين على الأمن أو النظام العام ووضعهم في مكان أمين » ، وغنى عن البيان أن السلطة المستبدة من هذا القانون تخطف في مداها للحكمة والمبررات التي تقوم عليها من تلك التي تتمتع بها الحكومة في الظروف العادية المألوفة ، وأن قوى الشبهة هم غير المشبوهين الذين عناهم قانون المثربين والمشتبه فيهم ، وحيد لهم أوضاعا خاصة ، وقد غاير الشارع في العبارة التي وضعهم بها استبعادا لتلك التسمية الاصطلاحية مما يدخل على التصرف قصيده إلى المعنى اللغوي للعبارة التي استعملها بحيث تشمل بهذا الوصف كل من تصوم حوله شبهة توحي بأنه خطر على الأمن أو النظام العام ووضعهم في مكان أمين » . وغنى عن البيان أن السلطة ثابتة في الأوراق استند منها بسبب صدوره وهي تصرفات إدارة المخابرات بسلح الحدود التي تضمنت قيام المدمى بضربين من النشاط الضار بالأمن العام وهما تهريب المخدرات بوساطة أمواله والاتجار مع آخرين بالأسلحة وكلاهما من الأعمال التي تشكل خطرا على سلامة المجتمع وأمنه . ولما كانت الشبهات في هذه الحالة كنائية بخص العائون للقبض والاعتقال وكانت السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية هي التي بوصفها الجهاز المسئول المختص تستجيب العناصر والإدلة المكونة لهذه الشبهات والمثبتة لهارة وهي التي تقتدر مدى خطورتها على الأمن أو النظام العام ، وتحديد الوقت المناسب لتدخلها باعتقال هذا التجير ، فليس بلام ان يكون الشخص الذي اتبع في حقته مثل هذا الاجراء قد سبق ادانته في واقعة معينة بذاتها ولا لتفطنت حكمة تخويل الحاكم العسكري سلطة الامر به وغلت يده عن أداء وتطبيقه التي من أجلها هذه السلطة الاستثنائية . ولا ينفي عن المدمى الشبهة التي قامت به والتي سجلها تقريراً كل من إدارة المخابرات بسلح الحدود ومخابرات القناة وشرق الفلقة كونه قد سبق اتهامه في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ بتهريب مخدرات في قضية الجنائية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٥ عليها القنطرة شرق وقضت المحكمة الجنائية ببراءته مما نسب اليه وصديق مدير عام سلاح الحدود على هذا الحكم في ٣ من مايو سنة ١٩٥٨ لان عدم توافر أدلة الإدانة ضده في هذه القضية لا يرفع عنه ما أخاط بسلوكه المسلس بالأمن العام بسبب النشاط المعزو

إليه سواء في تهريب المخدرات أو في الاتجار بالأسلحة من شبهات أخرى. لم تقم على هذا الاتهام وحده ، ولم ينهض دليل كاف لصحتها أو تشكيكها فيها وهي شبهات استخلصها مصدر القرار على وجه سائق من تحريات جنية بنى عليها قراره الذى استهدف به حماية المصلحة العامة وسلامة المجتمع وبخاصة فى مناطق الحدود التى هى منافذ تسرب المخدرات وتهريب السلاح وتصد منه تحقيق الغاية التى حرص عليها الشارع بفخوله سلطة القبض على قوى الشبهة أو الخطرين على الأمن أو النظام العام واعتقالهم . ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون قد قلم علته سبب صحيح يبرره فى الظروف الاستثنائية التى أوجت بإصداره فى ظل الأحكام العرفية التى استلزمت إعلانها مقتضيات سلامة البلاد وضرورات الأمن .

(طعن ١٧٢٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٣) .

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

القرار الصادر بالاعتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارئ — منوط بشروعيته — قيام الشبهة الجنية لا الدليل العاسم — مثال — أجماع التحريات الجنية ، الصادرة من القسم المختص المسئول عن مكافحة المخدرات ، وتواترها على أن للشخص نشاطا كبيرا فى تجارة المخدرات ، وتعاليمها على وقوع ذات تواريخ محددة وملامح واضحة ، تنفى أن يكون سبب اعتقاله وهما أو سوريا .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن التحريات التى قلم عليها قرار الاعتقال المطعون فيه قد تواترت وأجمعت على أن للمدعى نشاطا كبيرا فى تجارة المخدرات ، وهذا التواتر والأجماع ينفى أن يكون سبب القرار وهما أو سوريا كما ينفى ذلك أن التحريات ليست مجرد سرد لأوصاف وإنما هى وقائع ذات تواريخ محددة وملامح واضحة فإذا ذكر أحد التلارير أن المدعى شريك لأحد كبار مهربي المخدرات فانه يقرن ذلك بفكر اسم هذا الشريك وموطنه والجهة التى يجلب منها المخدرات وإذا ذكر تقرير آخر أن أحد

رجال البوليس الملكى يقوم بالتهريب لحصل المدمى وآخرون فانه ينكر اسم رجل البوليس ومكان عمله والطة التى يتطل بها للسفر الى بلدة المدمى للاتصال به وبالاخرين من تجار المخدرات ويذكر أسماء هؤلاء الاخرين ونشاطهم . واذا ذكر تقرير ثالث أن المدمى يستعمل السيارات التى يمتلكها فى تهريب المخدرات فانه يصف هذه السيارات وكيف أن المدمى لشدة حرصه قد استخرج لها رخصا بأسماء بعض السائقين الذين يفاوضون فى التهريب . ثم أن هذه التحريات لم تأت من مصادر غير مسئولة وانما هى صادرة من القسم المسئول الذى خصصه مرقى الابن العام لمكافحة المخدرات وهى محفوظة فى ملفات هذا القسم ومن ثم فإن القرار المطعون فيه اذا استخلص سببه من هذه التحريات يكون قد قلم على سبب استخلص استخلاصا ساقيا من أصول ثبتة تنتج . ولا يخفى من ذلك انكار المدمى لهذه التحريات او تحميله بتجريح شخص أو شخصية من صفات الضباط وصف الضباط فان العبارة بجنية التحريات وهذه الجنية بارزة السيات على ما سلف ايضاحه ، هذا الى أن المجال ليس بمجال محكمة جنائية حتى تستخدم طرق الاثبات على النحو الذى ذهب اليه الحكم المطعون فيه وانما المجال مجال يبسط فيه القضاء الادارى رقابته القانونية على قرار اعتقال صدر استنادا الى اعلان حالة للطوارئ ، ومن ثم توزن مشروعيته بالميزان الذى يستقيم مع طبيعة حالة الطوارئ وما تقتضيه من السلطة القائمة عليها من السرعة والحسم فيما تتخذه من تدابير لمواجهة الاخطار التى تهدد الامن والنظام وكيان المجتمع نهى حالة لا تحتل التمثل او التردد ولا تتاح فيها الفرصة الكافية لاستجماع العناصر الكاملة للاداة البيئية القاطعة بمشروعية القرار فى هذه الحالة مناطها قيام الشبهة الجنية وليس قيام الدليل الحاسم .

(ملعن ١٨٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٣٠)

ب - الخطورة :

قامدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

صنوبر قرار باعتقال شخص لخطورته على الأمن العام — صحة هذا القرار مادام قد بنى على وقائع ثابتة تحمله وتبرر إصداره — عدم صدور حكم جنائي في الوقائع المتسوية اليه لا يعدم ركن السبب في القرار ولا ينهض دليلا ينفي سوء السلوك والسيرة والخطورة على الأمن العام مادام ليس ثبت اساءة لاستعمال السلطة .

ملخص الحكم :

أن رقابة القضاء الإداري لصحة الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب في القرار الإداري، تجد حدها الطبيعي في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهت إليها القرار في هذا الشأن مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول ثابتة في الأوراق تنتجها ماديًا أو قانونًا أم لا . فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها ماديًا لا يؤدي إلى النتيجة التي يتطلبها القانون كان القرار نافذا لركن من أركانه هو ركن السبب ووقع بخالفًا للقانون ، أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصًا سائفاً من أصول تنتجها ماديًا أو قانونًا فإن القرار يكون قائماً على سببه ومطبقاً للقانون .

ولما كانت الوقائع التي قام عليها قرار الاعتقال المطعون فيه والتي تكون ركن السبب في هذا القرار لها — حسبما تقدم — أصل ثابت في الأوراق والتحريات والاستدلالات التي تضافرت على استجبا عفاصرها وتأييد صحتها أجهزة الأمن المختصة وهي المباحث الجنائية بمصلحة الأمن العام والمباحث الجنائية العسكرية (فرع البوليس الحربي — شعبة التنظيم والإدارة والتقسم الفني بإدارة المباحث الجنائية بحكمدارية شرطة القاهرة) . وقد تضمنت التقارير المتقدمة من هذه الجهات بيانات ووقائع محددة مفصلة

تحدثت خطورتها على الأمن واستقبلته لجنة شئون الفطرين بوزارة الداخلية وأقر هذه الخطورة وزير الداخلية بوصفه المسئول عن الأمن العام في ربوع الجمهورية والمنوط به اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لصونه بمقتضى الأمر العسكري رقم ١٧ الصادر في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ والمعدل بالأمر العسكري رقم ٢٤ الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ بتحويل وزير الداخلية بعض السلطات في مناطق معينة والذي نصت المادة الأولى منه على أن : "يعهد إلى وزير الداخلية السلطات الآتية : (١)

(ب) الأمر بالقبض على المتشربين والمشتبه فيهم ومن يقتضى صون الأمن العام القبض عليهم وحجزهم في مكان أمين . . . وذلك في المناطق الآتية :

(١) ، محافظة القاهرة وقد استخلص مجلس القرار النتيجة التي انتهت إليها فيه من الوقائع والأدلة كافة الذكر استخلاصا متأنيا يبرر هذه النتيجة ماديا وقانونيا بعد إذ خوله المشرع بضعة استثنائية في سبيل حماية

الأمن العام وصونه سلطة الأمر بالقبض على المتشربين والمفتظه فيهم بالمعنى القانوني بحسبه بل على أى شخص سواهم بقدر أن صون الأمن العام يقتضى القبض عليه وإيداعه في مكان أمين لدرء شره من الجففسع لومعه من العبث بالأمن والاسترسال في تهديده له ولو لم يسبق صدور

حكم جنائى عليه وبعد إذ ارتأى فيها سجلته أجهزة المباحث المختلفة على المدمى من نشاط إجرامى ساقط التحليل الكافى عليه ما اقتنع عقيدته بسوء ساءة هذا الشخص وانحراف سلوكه فيما يشكل خطرا على الأمن العام

ويدخله في عداد من انصرف اليهم قصد الشارع في الأمر العسكري المتكبرم ذكره فأصدر بناء على هذه الأسباب قراره المظعون فيه بالقبض على المذكور وحجزه في مكان أمين لتضرورة حماية الأمن والنظام من عبثه بوصف بهذا

التدبير هو الوسيلة الوحيدة لمنع خطره بعد إذ حال حرمه ودهله وتجنه وارهابه وماله دون تمكن يد العدالة من الوصول اليه . . . وقد توخى بهذا القرار الذى لم يرق دليل على اتسامه بعيب اساءة استعمال السلطة وجه

المصلحة العامة ولا حجة فيما ذهب اليه الحكم المظعون فيه من التشكيك في جدية الأسباب التى بنى عليها القرار المذكور بقولة أن القضايا التى اشارت

مفكرة المباحث الجنائية إلى اتهام المدمى فيها لا صلة بها إذ أن هذا القول لا يطابق الواقع الذى تشهد به سجلات مكتب المباحث الجنائية العسكرية وأنطبقلة القيمة صورتها بحافظة مستندات الحكومة وهى الخاصة بالمذمى

والموجودة بالمكتب الفنى بالبلد الجناية بحافظة القاهرة فضلا عن ان عدم تقديم هذا الاخير للمحاكمة في هذه القضايا بسبب ما عرف عنه من شدة اليأس وتمرد الحرس وكثرة الاغوان ووفرة المال وبراعة القنن في اساليب الخلاص لا ينهض دليلا ينفي عنه سوء السلوك والسيرة او يفرض من خطورته على الامن ازاء ما هو معزو اليه من نشاط اجرامى ثابت في نواح اخرى متعددة وهو نشاط يكفى في ذاته سببا مبررا لحمل القرار المطعون فيه وتأييد مشروعيته حتى مع استبعاد الاتهامات موضوع تلك القضايا اما بنحو ترخيصا لحمل سلاح فلا يدفع عنه ما علق بسلوكه من ماخذ تجعل منه عنصرا خطرا يهدد الامن العلم بعد الذى ثبت من الظروف التى كشفت عنها البحوث من ان هذا الترخيص انما كان وليد عدم الدقة في التحرى ووفرة المسلوقة بينه وبين بعض رجال البلد بحافظة القاهرة الذين مقد بهم صلات صداقة استفلها في جعلهم يعاونونه في الحصول على الترخيص بطريق غير مشروع ويتفاضون من نشاطه الاجرامى والذين قامت وزارة الداخلية فيها بعد باتصاتهم . ومن ثم فان القرار المطعون فيه الصادر في ١٤ من مارس سنة ١٩٦٠ من السيد وزير الداخلية بالقبض على الدمى وحجزه في مكان أمين يكون لما تقدم من اسباب صحيها سليما قلها على سببها المبرر له ومطلبا للقانون .

(طعن ١٣١٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٤) .

المادة رقم (١٦٥)

المبدأ :

قرار الحاكم العسكري باعتقال شخص للنشاط المعزو اليه في تهريب المخدرات والاتجار بالاسلحة الثابت من تحريات ادارة المخابرات بسلاح الحدود - قبله على سبب صحيح مشروع يبرره في الظروف الاستثنائية التى استدعت اعلان الاحكام العرفية في مناطق الحدود - لا يفرض من ذلك الحكم ببراءة المعتقل مما نسب اليه في جنالية تهريب مخدرات .

ملخص الحكم :

انه بقطع النظر عن ان اتهام الدمى بتهريب مخدرات في قضية الجنائية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٥. عليا القنطرة شرق قد انتهى بصدر حكم من الحدود

قد صدق على هذا الحكم في ٣ من مايو سنة ١٩٥٨ فان انتفاء التهمة عنه يؤيد عدم توافر أدلة الإدانة ضده في هذه القضية بعينها لا يرفع بذاته عنه الشبهات الأخرى التي حلت حول سلوكه الماس بالآمن العام بسبب النشاط المعزى إليه في تهريب المخدرات والاتجار بالأسلحة ، تلك الشبهات التي سجلتها مذكرة إدارة المخابرات بسلاح الحدود ولم تنبها على هذا الاتهام وهذه ، بل استقتها مما تجب عليها من مناهر ومعلومات وصفها الجهاز المسئول المختص بذلك ، والتي صدر امر الاعتقال المطلوب وقف تنفيذها بناء على ما قدره الحكم العسكري من خطورتها ، وهي شبهات استخلصها على وجه سائق من تحريات جديّة لها أصول ثابتة في الأوراق ، تجمعهما القرار المستند إليها قائما على سبب صحيح مشروع يبرره في الظاهر الاستثنائية التي استدعت إعلان الأحكام العرفية وبخاصة في منطلق الحدود ، وذلك بحسب الظاهر من الأوراق ، بوصف القرار المذكور تدبيراً وقائياً عاجلاً اتخذته الحكم العسكري بسلطته التقديرية لمواجهة حالة الجاهة إلى اتخاذها فيها مقتضيات النظام وضرورات الأمن العام يستهدفها بذلك حماية المصلحة العامة وسلامة المجتمع الأمين عليها .

(طعن ٣٢٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/٤/٢٩) .

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

يشترط أن تكون حالة الاشتباه أو الخطورة على الأمن والنظام العام قائمة بالشخص وقت صدور قرار الاعتقال — الاثر المترتب على ذلك : لا يجوز التسليم بأن من قامت به هذه الحالة في وقت معين يفترض أن تستمر معه إلى مالا نهاية ويصبح عرضه للاعتقال كلما أعلنت حالة الطوارئ — يتعين أن توافر الدلائل الجديّة على استمرار الحالة مقرونة بوقائع جديدة تكشف عنها — مثال : في مجال الاشتباه لا يمتد بالحكم الجنائي إذا كان الشخص قد رد إليه اعتباره . وفي مجال الخطورة على الأمن والنظام العام لا يفترض هذه الصفة في جريمة اتين فيها شخص ونفذ العقوبة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه ولئن كان لا يشترط في النشاط التي يضمن على القائم به حالة الاشتباه أو الخطورة على الأمن والنظام العام ، أن يكون متسابقاً على الاعتقال مباشرة ، لأنها حالة تقوم في الشخص بماضيه البعيد والقريب على السواء ، إلا أنه ينبغي أن تكون هذه الحالة قائمة بالشخص وقت صدور قرار الاعتقال ، فلا يمكن التسليم بأن من خالت به هذه الحالة في وقت معين يفترض أن تستمر معه إلى ما لا نهائية ويكون عرضة للاعتقال كلما أعلفت حالة الطوارئ ، وإنما يتعين أن تتوافر الدلائل الجنية على استمرار الحالة المذكورة به بوقائع جديدة تكشف عنها ، وعلى سبيل المثال ، فإنه في مجال الاشتباه لا يعتد بالحكم الجنائي إذا كان الشخص قد رد إليه إعتباره عنه سواء بحكم من المحكمة الجنائية المختصة أو بحكم القائمين ، وفي مجال الخطورة على الأمن والنظام العام لا يفترض هذه الصفة من جريمة أدن فيها شخص نفذ العقوبة المحكوم عليه فيها لأن المفروض أن العقوبة قد حقت غايتها في ردعه وزجره ، وإنما تستشف من وقائع جديدة منسوبة إليه يكون قد ارتكبها بعد تنفيذ العقوبة .

ومن حيث أنه ورد في مذكرة مباحث أمن الدولة من المطعون ضده (١) أنه شيوعي سبق ضبطه بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٣ في القضية رقم ٥١/٦٤ ح أمن الدولة عليا لقيامه بتوزيع منشورات شيوعية (٢) أعيد ضبطه لاتهامه في القضية رقم ٥٣/٢١٧ عسكرية عليا - تنظيم شيوعي (٣) بتاريخ ١٩٥٨/٩/٢٢ صدر قرار جمهوري باعتقاله حيث أنهم في القضية رقم ١٧ عسكرية عليا ١٩٥٨ . وحكم عليه بالسجن ٣ سنوات وغرامة ٥٠ جنيتها ولما أوفى مدة العقوبة في ١٩٦١/١١/١٨ رحل للمعتقل حتى أخرج منه في ١٩٦٤/٤/٤ .

د (٤) أعيد اعتقاله لنشاطه الشيوعي في ١٩٦٩/٥/٢٢ وأخرج عنه في ١٩٧٠/٥/١٧ بتنفيذا للحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا في النظام القديم منه .

ومن حيث أن حاصل ما ورد في مذكرة المباحث المثارة إليها أن المطعون ضده له نشاط شيوعي يتمثل في اشتراكه في تنظيم شيوعي وفي توزيع

منشورات شيوعية ، وهذا النشاط بشقيه لا تنطبق عليه أى من حالات الاستيلاء المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ سواء قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ أو بعده ، فالنشاط الشيوعى مؤثم فى الجنايات والجرح المضر بالحكومة من جهة الداخل (الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات) فى حين أن جرائم الاستيلاء مقصورة على الجنايات والجرح المضر بالحكومة من جهة الخارج المنصوص عليها فى الباب الأول من الكتاب من قانون العقوبات ، فضلا عن ذلك فأن هذه الجنايات والجرح أضيفت الى جرائم الاستيلاء سنة ١٩٨٠ أى بعد اعتقال المطعون ضده والامراج عنه ، ولذا فأن قرارى اعتقاله لا يقومان على اعتباره من المشتبه فيه بالمعنى الذى حدده القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

ومن حيث أن الجهة الادارية استندت فى اعتقال المطعون ضده إلى نشاطه الشيوعى الذى يجعله خطرا على الامن والنظام العام ، ذلك النشاط الذى ثبت فى حقه بالحكم الصادر بالادانة فى القضية رقم ١٧ عسكرية علية سنة ١٩٥٨ بمعاينته بالسجن ثلاث سنوات انتهت فى ١٨/١١/١٩٦١ واذا اعتقل المطعون ضده عقب قضاء مدة العقوبة مباشرة مما يستحيل معه القيام بأى نشاط شيوعى جديد يستدل منه على استمرار خطورته على الامن والنظام العام ، وأعيد اعتقاله بعد ذلك سنة ١٩٦٩ دون أن تبين الجهة الادارية الوقائع الثابتة التى استندت منها على مودته الى النشاط الشيوعى ، بأن اعتقله فى المرتين بوصفه خطرا على الامن والنظام العام يكون غير قائم على سند صحيح من الوقائع ، ويعتبر مخالفا للقانون ، الامر الذى يتحقق به ركن الخطأ فى المسؤولية الادارية .

ومن حيث إنه مما لا ريب فيه أن اعتقال المطعون ضده قد أصابه باضرار مادية تتبطل فر تأخر تخرجه من الجامعة والحيولة دون كسبه رزقه باضرار ايجابية تتبطل فى فقد حريته الشخصية وهى اثن ما يعتر به الإنسان ، فإذا ما قدر له الحكم المطعون فيه تعويضا جزائيا عن هذه الاضرار ببئلب أربعة آلاف جنيه فانه لا يكون قد غالى فى التقدير .

(طعون ٨١٠ و ١٢٦ و ١٢٧١ و ١٤١٠ و ١٤٣٥ لسنة ١٩٨٨ فى - جلسة ١٩٨٥/٣/١٢) .

قائمة رقم (١٦٧)

المقدمة :

لجهة الإدارة سلطة تقديرية في اختيار الأسباب التي تقيم عليها قراراتها ما لم ينها المشرع بتحديد سبب معين لإصدار القرار قرارات الاعتقال التي تصدر في حالة الطوارئ مقصورة على المشتبه فيهم والخطرين على الأمن والنظام العام — المقصود بالمشتبه فيهم في تطبيق القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ هو المعنى الاحتياطي لهذه العبارة الذي حدده المشرع في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشردين والمشتبه فيهم المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ محلة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ حددت الأشخاص المشتبه فيهم — الخطرين على الأمن والنظام العام هم الذين تقوم بهم خطورة خاصة على الأمن والنظام تستند الى وقائع حقيقية منتجة في الدلالة — يجب أن يرتكب الشخص فصلا وشخصيا أمورا من شأنها أن تنمى بهذا الوصف .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن من المسلمت أن لكل قرار إداري سبب يقوم عليه ، فإنما يفرضه تصرفا قانونيا والأصل أن يكون لجهة الإدارة سلطة تقديرية واسعة في اختيار الأسباب التي تقيم عليها قراراتها ، ما لم ينها المشرع بتحديد سبب معين لإصدار القرار كما هو الشأن في قرارات الاعتقال التي تصدر في حالة الطوارئ ، فقد تصرتها المادة ٣ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليها على المشتبه فيهم والخطرين على الأمن والنظام العام .

ومن حيث أن المقصود بالمشتبه فيهم في تطبيق قانون الطوارئ المشار إليه هو المعنى الاصطلاحي لهذه العبارة الذي حدده المشرع في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشردين والمشتبه فيهم ذلك أن هذا القانون استعمل نفس العبارة في عنوانه وفي المادة الخامسة منه التي تضمنت تعريفا للمشتبه فيهم ، فإذا جاء قانون لاحق مستعملا نفس العبارة ، فالأصل أنه قصد معناها الذي أخذ به في القوانين القائمة طالما لم يحدد لها معنى آخر ، ويعزز هذا النظر أن القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام

الغريبة كان يجوز اعتقال ذوى الشبهة ، وهى عبارة تخطف عن عبارة المشبه فيهم التى استعملها القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه ولذلك اخذت المحكمة الادارية العليا فى تفسيرها بالمعنى اللفظى أو اللغوى الذى يشمل كل من تحوم حوله شبهة سواء من ينطبق عليهم القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أو من غيرهم وذلك فى حكمها الصادر بجلسته ١٩٦٣/٣/٢٢ فى الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٦ قضائية أما القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ الذى حل محل القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٤٥ بشأن الاحكام العرفية ، فقد اجاز اعتقال المشبه فيهم ، وهى عبارة تخطف عن عبارة ذوى الشبهة التى وردت فى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه ، وهذه المفارقة لا تمنى سوى أن القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ قصد التزام العبارة الواردة فى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشدين والمشتبه فيهم وادى انه قصد المعنى الاصطلاحي لها دون المعنى اللفظى أو اللغوى وهو ما اخذت به المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر بجلسته ١٩٧٨/٥/٢٧ فى الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٢ قضائية ، ولا خلاف بين الحكيم المشار اليهما لانهما لا يفسران نصا واحدا وانما يفسران عبارتين مختلفتين ويميزان. النظر المتقدم ايضا أن المعنى الاصطلاحي لعبارة المشبه فيهم اضيق من معناها اللفظى أو اللغوى. وكذا فان المعنى الاصطلاحي يرجح المعنى اللغوى وفقا لقاعدة التفسير الضيق للاستثناءات التى يتعين الالتزام بها فى تفسير قانون الطوارئ كما سلف البيان . هذا وقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشدين والمشتبه فيهم معذلة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ على الاتى (يعد مشتبهاً فيه كل شخص تريد سنة على ثمانى سنة حكم عليه اكثر من مرة فى احدى الجرائم الآتية ، أو اشتهر عنه لاسباب مقبولة انه اعتاد ارتكاب بعض الجرائم أو الاممال الآتية :

- ١ — الاعتماد على النفس أو المال أو التهديد بذلك .
- ٢ — الوساطة فى إعادة الاشخاص المخطوفين أو الاشياء المسروقة أو المختلسة .
- ٣ — تعطيل وسائل المواصلات أو المخابرات ذات المنفعة العامة .
- ٤ — الاتجار بالمواد السامة أو المخدرة أو تقديمها للغير .

- ٥ - تزيف النقود أو تزوير أوراق النقد الحكومية أو أوراق البنوك
الجائز تداولها قانوناً في البلاد أو تقليد أو تزوير شيء مما ذكره .
- ٦ - جرائم سرقة المولد التوينية الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع
العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفرومها إذا كان ذلك الغير
الاستعمال الشخصي وإعادة البيع .
- ٧ - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٦ في شأن
مكافحة الدمار .
- ٨ - جرائم المرفعات والرشوة واختلاس المال العام والحدوث عليه
والغدر المنصوص عليها في الأبواب الثاني مكرر والثالث والرابع من الكتاب
الثاني من قانون العقوبات .
- ٩ - الجنائيات والجنح المثمرة بأمر الدولة من جهة الخارج المنصوص
عليها في الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .
- ١٠ - جرائم هرب المجرمين وأخفاء الجناة المنصوص عليها في الباب
الثامن من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .
- ١١ - جرائم الاتجار في الأسلحة .
- ١٢ - اعداد الغير لارتكاب الجرائم أو تزويدهم على ارتكابها ولو لم
تقع جريمة نتيجة لهذا اعداد أو التزويج .
- ١٣ - إيواء المشتبه بهم وفقاً لأحكام هذا القانون بقصد تهديد الغير
أو فرض السيطرة عليه .
- ١٤ - جرائم التتليس والغش المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ بقصد التتليس والغش .

ويلاحظ أن هذه المسادة قبل تعديلها بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٠
لم تكن تنص على البنود من ٦ إلى ١٤ التي أضيفت إليها بالقانون المذكور
الذي عمل به من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية في ٢١/٥/١٩٨٠ .

ومن حيث ان الخطرين على الامن والنظام العام يهدد بهم الانبعاث
الذين تقوم بهم خطورة خاصة على الامن والنظام العام تستند الى وثائق
حقيقية منتجة في الدلالة على هذا المعنى ، ويجب ان تكون هذه الوثائق افعالا
يثبت ارتكاب الشخص لها وربطها ارتباطا مباشرا بها يراد الاستدلال بها
وبمعنى آخر لكي يعتبر الشخص خطرا على الامن والنظام العام يتعين ان
يكون قد ارتكب فعلا وشخصيا اهورا من شأنها ان تفسد هذا بهذا الوصف .

(طعون ٨١٠ و ١٢٦٠ و ١٢٧١ و ١٢٨٠ و ١٢٩٠ لسنة ٢٨ في ٢٨ جلسة

١٩٨٥/٣/١٢ .

(ج) اثر الامتناع على العلاقة الوظيفية :

قاعدة رقم (١٦٨)

المبحث :

موظف — امتناعه — لا اثر له على استحقاقه للمعاشات الدورية ولا على ترقية بالإنعصية عندما يحل عليه الدور .

ملخص الفتوى :

ان الراى فى الفقه والقضاء قد استقر على ان الموظف بالنسبة للدولة فى مركز نظامى ، وان قرار تعيينه هو عمل قانونى يعتبر بمثابة جواز مرور يدخله فى نطاق قانونى معين يحكمه كما يحكم باقى افراد طائفة الداخلين فى ذات هذا النظام ، ويخضع عليهم واجبات معينة يؤدونها ، وجزاءات محددة توقع عليهم ان تصرفوا فى تادية هذه الواجبات ، ويخضعهم لنظام رياسى مقرر ، وفى مقابل ذلك يمنحون اجورا ومنايع شخصية اخرى وفقا للقوانين واللوائح ويعد استيفاء الشروط المحددة فيها ، ومن اهم المنايع الشخصية التى يستفيد بها الموظف نظام المعاشات الدورية ونظام الترفيلات ، ولكل من هذين النظامين قواعد عامة واصول تحكمه ، يرد عليها استثناءات واردة على القواعد الاصولية التى تحكم هذه النظم ، وكل هذه القواعد والاستثناءات تد بينها قانون نظام موظفى الدولة .

١ — بالنسبة للمعاشات الدورية : نص قانون نظام موظفى الدولة فى المواد ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ منه على القواعد العامة فى شأن منح المعاشات ، ونص فى المادتين ٣٢ و ٤٨ منه على ان الاستثناءات التى قد ترد على هذه القواعد العامة . وتتضى هذه القواعد العامة بان الاحمل هو منع المعاشة الدورية بمجرد حلول موعدها ما دام الموظف قائما بعبءه بكناية ، ولا يجوز الحرمان من هذه المعاشة الا فى الحالات الاستثنائية التى وردت على سبيل الحصر والتى تتبثل فى تقديم تقريرين عن الموظف بدرجة ضعيف ، او صدور قرار تأديبى ضده ، او صدور قرار من لجنة شئون الموظفين بحرمانه من المعاشة او تأجيلها . وكل ذلك بالشروط والاوزاع المنصوص عليها فى القانون . واذا كان الاستثناء لا يصح التوسع فيه ولا القياس عليه ، فلا يصح ادخال

خلالة الاعتقال ضمن الاستثناءات السابقة التي تؤدي الى حرمان الموظف من علاوته الدورية . ولما كان الموظف المعتقل لا يقوم بعمل ما لنسبها ما حيل بينه وبين اداء واجبات وظيفته بأمر مصادر من السلطة القائمة على تنفيذ الاحكام العرفية ، فان عدم تنفيذ التزام الموظف المذكور يرجع الى سبب خارجي لا يد له فيه ، وهو فعل الإدارة الذي يصل في خصوصية الحالة المعروضة الى حد القوة القاهرة التي تجعل قيام الموظف بتنفيذ التزامه مستحيلا ، ومن ثم نطالما ان الموظف المعتقل يعتبر في عداد موظفي الدولة فعليه ان يخضع لسائر القواعد المتعلقة بوظيفته ويستفيد بالامتيازات الشخصية المقررة لها ، وتطبق عليه القواعد العامة المقررة في المادة ٢٢ ، فيمنع علاوته الدورية متى حل ميعاد استحقاقها . ولم يتم به سبب يؤدي الى حرمانه منها خلال الفترة السابقة على الاعتقال .

٢٠ - وبالنسبة للترقية : نص قانون موظفي الدولة على القواعد العامة للترقية في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٨ و ٣٩ ، ومقتضى هذه القواعد ان الأصل ان تتم الترقية بالإنشائية ، والاستثناء ان تكون بالاختيار في حدود النسبة المضمومة عليها في القانون . ويؤدي ذلك ان الإدارة ، اذا جلت درجات في كادر الدرجات والوظائف ونشطت لإجراء حركة ترقية فيها ، فعلمتها تجري هذه الحركة في الأصل من واقع كشوف الإنشائية بالمؤازرة مع المصلحة ، بكل موظف حل عليه الدور في نسبة الإنشائية وجبت ترقية ، والتي نصت عليها المواد ٤٠ و ١٠٣ و ١٠٦ من قانون نظام موظفي الدولة . ومن ان يقدم عنه تقريران بدرجة ضعيف ، او ان يوقع عليه جزاء تأديبي ، او ان يكون موقوفا من عمله تطبيقا لاحدى المادتين ٩٥ و ٩٦ من قانون نظام موظفي الدولة . فان كان الموظف المعتقل لم يقدم عنه تقريران متباينين بدرجة ضعيف ولم يوقع عليه جزاء تأديبي ، فانه لا يبقى بعد ذلك من الموانع التي تحول دون ترقية الا ما نصت عليه المادتان ٩٥ و ٩٦ .

ولما كانت المادة ٩٥ الخاصة بحالة وقف الموظف من عمله اذا كان منها بجرمة تأديبية واقتضت مصلحة التحقيق ذلك الوقف ، وكالات المادة ٩٦ خاصة بوقف الموظف الذي يحبس حبسا احتياطيا او تنفيذيا لحكم جنائي ، فان الاعتقال شيء آخر لا يجيز الوقف عن العمل لعدم وجود نص في القانون يبيح ذلك ، ولا يمكن قياسه على حالة الحبس الاحتياطي او الحبس تنفيذيا

لحكم جنائى ، لان نظام الوقف استثناء من القواعد العامة لا يجوز التوسيع
عليه أو القياس عليه .

(فتوى ٢٨٥ — فى ١٠/٤/١٩٥٦)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

مرتب — اعتقال — استحقاق المعتقل مرتبه طيلة مدة اعتقاله — أساس
ذلك — عدم جواز القياس على حالة الحبس الاحتياطى أو تنفيذ
الحكم جنائى

ملخص الفتوى :

يؤخذ من نص المادتين ٦٢ و ١١٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
نظام موظفى الدولة الملغى والمادتين ٤٩ و ٨١ من القانون رقم ٢٦
لسنة ١٩٦٤ بصدار تاتون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، أن الأصل وفقاً
لأحكام هذين القانونين أنه لا يجوز للعامل أن يتغيب عن عمله بدون إذن
سابق من رئيسه وفى حالة انقطاعه عن عمله وعدم موافقه اليه بدون إذن
وبغير مبرر أو حذر مقبول يجرم — فضلاً عن الجزاءات التأديبية المقررة
فى هذه الحالة — من مرتبه عن مدة غيابه باعتبار الاجر لقاء العمل ، ما لم
تقرر السلطة المختصة عدم حرمانه من مرتبه عن مدة الغياب أو الانقطاع
لأسباب معقولة وأذار مبررة قبلها ومن هذا القبيل حالة الاعتقال التى
ترقى الى مرتبه القوة القاهرة وتحول دون الإرادة الحرة للعامل المعتقل
فى الحضور الى مقر عمله خلال أوقاته الرسمية ولا يجوز قياس الاعتقال
على الحبس الاحتياطى أو الحبس تنفيذاً لحكم جنائى اللذين يستوجبان
وقف العامل من عمله بقوة القانون مدة حبسه وفقاً يستتبع عدم صرفه
مرتبه اليه كله أو بعضه بحسب الاحوال الى أن تقرر السلطة المختصة —
عند عودة العامل الى عمله — ما يتبع فى شأن مسؤوليته التأديبية ومرتبه
الموقوف صرفه ، لان هذا الوقف الذى نصت عليه المادة ٩٦ من القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الملغى والمادة ٦٥ منه
قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤

أنها هو استثناء من القواعد العامة يقصر أعماله على مورد النص دون توسع أو قياس . فلا يجرى حكمه على الاعتقال الذى هو تدبير وقائى تتخذه السلطات المسئولة عن الأمن العام فى ظروف استثنائية لا تحتل التجهل بولا نتاج فيها مرحلة استجماع عناصر اتهام تاطلعة فى جرائم محددة يقوم عليها الدليل الحاسم على هذا الاتهام ، وألذى يختلف بهذه المثابة فى طبيعته وأوضاعه من الحبس الاحتياطى والحبس تنفيذاً لحكم جنائى ، وهما الحالان اللتان لا يجوز الوقف فى غيرهما إلا لمصلحة تحقيق يجرى مع العايل ويقرر يصدر من السلطة المختصة طبقاً للمادتين ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٩١ و ٦٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، أو إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك بقرار يصدر من رئيس مجلس الوزراء بناءً على طلب الرقابة الإدارية وطبقاً للمادة السادسة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية . ولما كان لا نمن على الوقف من العمل فى حالة الاعتقال . فإن العلاقة الوظيفية تظل قائمة بما يترتب عليها من آثار ومزايا كالترتيب والعلاوات الدورية إذا توفرت شروط منحها قانوناً ، طالما لم تسند إلى العامل تهمة محددة ولم يحكم بإدانته مما يجعل الاعتقال فى حكم الحبس الاحتياطى بآثاره القانونية ولم يصدر فى حقه قرار بإجراء خاص أو بإنهاء خدمته — ولم يكن انقطاعه من العمل بفعل ارادى من جانبته بل بقوة خارجية من إرادته كما هو الشأن فى الخصوصية المعروضة — وما دام لم يتم به عيب يؤدى إلى حرمانه من هذه الآثار أو من بعضها . أما بقية فى الترقية فمرهون بالأسباب القانونية الموجبة لقيام هذا الحق وعدم التجليولة دونه وكذا بالإجراء الذى يتخذه اللطن على تخطيه فيها . وغنى من البيان — بحكم ما تقدم — أن الجهة التى تنظم بإداء المرتب عن فترة الاعتقال — بوصفه مرتباً لا باعتباره تعويضاً — هى تلك التى يتبعها أصلاً ويعمل فى خدمتها لا الأمرة بالاعتقال .

(فتوى ٨١٣ — فى ١٩٦٦/٨/٤)

قامعة رقم (١٧٠)

المبدأ :

مرتب — استحقاق العمل مرتبه عن المدة التالية لتاريخ الإخراج

عنه وحتى تاريخ تسلمه للعمل - شرطه - عدم جواز فصله بغير رضى وامادة تعيينه .

ملخص الفتوى :

ان نطاق استحقاق العامل لمرتبه عن المدة التالية لتاريخ الانعراج عنه :
وحتى تاريخ تسلمه العمل - وقد زال الحائل دون مباشرته العمل - رهين .
يثبت انه قد باصر فور الانعراج عنه بطلب اعادته الى عمله وتسلمه أياه ،
وان تراخ هذا التسليم لا يرجع الى تباطؤ او تعريض من جانبته ، واكمنه
الى فعل الارادة بعدم تمكنه منه بغير مبرر مشروع لذلك .

وبا من مدى أتمكن اصدار قرار الوزارة بفصل هذا العامل اعتبارا
من تاريخ اعتقاله ثم اعادة تعيينه من تاريخ تسلمه العمل ، فان هذا غير
جائز الآن لعدم تيلم سبب قانونى مبرر لانتهاء خدمته بقرار وزيرى ، او
بقرار اعلى منه مرتبة ، فضلا عما ينطوى عليه مثل هذا القرار من رجعية
الامر بغير نص فى القانون ، وما ينشئ عنه من عدم استهداف تحقيقه .
مصلحة عملة فى هذا الخصوص .

أفتوى ٨١٣ - فى ١٩٦٦/٨/٤

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

اعتقال الموظف - يعتبر من قبيل القوة القاهرة فى مجال منعه من
مباشرة عمله - بقاء العلاقة الوظيفية قائمة بما يترتب عليها من احقية
الموظف لمرتبه وعلاواته وترقياته .

ملخص الحكم :

لما كان اعتقال الموظف يعتبر من الامذار التى ترقى الى مرتبة
القوة القاهرة فى مجال منعه من الحضور اليه مقر عمله ، فتبقى العلاقة
الوظيفية قائمة فى حالة الاعتقال ، طالما لم تسند الى الموظف تهمة محددة
او يحكم بادانته او يصدر بشأنه قرار خاص ، وانه ترتب على استمرار
العلاقة الوظيفية تلبية ومتصلة فأن الموظف يستحق بمرتبه من مسترة

الامتثال باعتباره مرتبا وليس تعويضا كما يكون له الحق في الترقية بالانتمية اذا ما حل عليه الدور .

(طعن ١٣٣٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١)

تعليق :

اطرقت أحكام المحكمة الإدارية العليا على ذلك . وبهذا المعنى ايضا قضت في الطعن رقم ٦٩ لسنة ٢٤ ق بجلسة ١٩٨٣/٥/٢٩ مقرر ان قرار رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للكهرباء بمنح العاملين بالمؤسسة بدل طبيعة عمل موحد بنسبة ٢٥ ٪ من راتبهم جاء من العمومية والتجريد بحيث يلحق بالراتب ويدور معه وجودا وعدبا . ومن ثم متى ثبت ان العامل كان معتقلا مان اعتقاله يرقى الى مرتبة القوة القاهرة ويحصل دون ارادته الحرة في الحضور الى مقر عمله خلال اوقاتة الرسمية وتبقى العلاقة الوظيفية قائمة بما يترتب على ذلك من آثار ومزايا مالية اخرى كالعلاوات وبدل طبيعة العمل ما دام لم يسند الى الموظف تهمة محددة ولم يحكم بادانته .

املاَم ورائة

اعلام وراثية

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

اعلامات الوراثة — قيام الإدارة بالصرف بناء عليها مبرره لاجتهادها
طالما لم يثر اعتراض بشأنها .

ملخص الفتوى :

يستفاد من النصوص التي عالجت مسائل اعلامات الوراثة أن
اعلامات ثبوت الوراثة ليست سوى قرارات تصدر من جهات الاحوال
الشخصية بناء على سلطتها الولائية وتنفذها جهة الادارة تحت مسئولية
صاحبها ، وأنه يجوز الطعن في هذه الاعلامات في أى وقت ، فإذا قام اهل
جهة الادارة اعتراض على احد هذه الاعلامات تعين عليها أن توقف تنفيذ
ما جاء به ، وتكلف المعارض القيام خلال مدة معقولة برفع النزاع الى الجهة
المختصة ، أما إذا لم يقوم اهل جهة الادارة ثمة اعتراض على اعلام الوراثة
المقدم لها ، فاتها تملك الصرف على أساس ما جاء به من بيانات ، وذلك
استنادا الى المادة ٣٣٣ من القانون المدنى التى تنص على انه « اذا كان
الوفاء لشخص غير الدائن أو نائبه فلا تبرأ ذمة المدين الا اذا اقر الدائن
هذا الوفاء أو عادت عليه منفعة منه ويقدر هذه المنفعة أو تم الوفاء بحسن
نية لشخص كان الدين في حيازه » . اذ ان الحالة الاخيرة التى يشير اليها
النص انها تعرض على وجه الخصوص بالنسبة للوارث الظاهر . ولا شك
انه مما يؤكد هذه الصفة عند شخص ما أن يكون بيده اعلام باثبات وراثته .
مطبوقا لهذا النص تبرأ ذمة جهة الادارة اذا تم الصرف بناء على اعلام باثبات
الوراثة ، ولا يمكن بعد ذلك أن تسأل عن أى شيء ، طالما انه لم يقدم لها
اى اعتراض أو حكم أو قرار يلغى ذلك الاعلام أو يعمله .

(فتوى ٧٠ - فى ١٧/١/١٩٥٥)

القبضية

- ١ — ترتيب الاقضية بين المعينين او المرقين بقرار واحد .
- ٢ — ترتيب الاقضية بين المعينين بمسابقة والمعينين من غير طريق المسابقة .
- ٣ — ترتيب الاقضية بين المعينين من طريق القوى العادلة .
- ٤ — مدى استصحاب التناول لاقضيته .
- ٥ — مسائل متنوعة .

١ — ترتيب الاقدمية بين الميعنين او المرقين بقرار واحد :

قامدة رقم (١٧٢)

إليها :

تحديد ترتيب الاقدمية يكون بطريقتين : (١) بقرار يحدد الاقدمية بين المرقين في قرار واحد . (٢) بوضع كشوف ترتيب الاقدميات على اساس قرار تنظيمي عام دون أن يصدر قرار فردي محدد للاسبقية — الطعن في الحالة الاولى يكون في القرار الصادر بإنشاء المركز الذاتي في ترتيب الاقدمية — جواز الطعن في الحالة الثانية في حالة صدور قرار فردي بترقية — سبق صدور القرار التنظيمي وفوات ميعاد الطعن فيه وصدور كشوف بترتيب الاقدمية — لا يصحح به .

ملخص الحكم :

في الطعن في ترتيب الاقدمية يجب التفرقة بين وضمنين : الاول اذا كان القرار قد حدد ترتيب الاقدمية بين المرقين في قرار واحد وكان هذا الترتيب مقصودا لينتج اثره في خصوص الاسبقية بين الزملاء ، فليس من شك عندئذ في أن هذا القرار قد أنشأ هذا المركز الذاتي في ترتيب الاقدمية قصدا ، ويتعين الطعن فيه في الميعاد ، والوضع الثاني الا يصدر مثل هذا القرار الفردي المحدد لاسبقية الاقدمية بين الزملاء ، وانما قد توضع كشوف بترتيب الاقدميات على اساس قرار تنظيمي عام دون أن يصدر قرار فردي محدد لهذه الاسبقية بين الزملاء ، فيجوز لصاحب الشأن اذا ما صدر بعد ذلك قرار فردي بترقية أن يطعن فيه في الميعاد بحون الاحتجاج عليه لا يسبق صدور القرار التنظيمي العام ونوات ميعاد الطعن فيه ولا بكشوف ترتيب الاقدمية ، ما دامت الدعوى تنصب بالذات على إلغاء القرار الفردي المتضمن تحديد الاقدمية بين الاعوان ، كما يجوز الطعن في القرارات التنظيمية العامة بأحد طريقتين : اما بالطريق المباشر ، أي بطلب إلغائها في الميعاد القانوني ، او بالطريق غير المباشر في أي وقت عند تطبيقها على الحالات الفرعية أي بطلب عدم الاعتداد بها لمخالفتها للقانون ، وفلك عند الطعن في القرارات الفرعية بالإلغاء ، كما أن كشوف ترتيب الاقدميات التي لم يصدر بها قرار اداري ينشئ المركز القانوني

في خصوص تحديد الاقدمية من يملكه لا ترقى الى مرتبة القرار الإداري ولا تعدو أن تكون مجرد عمل مادي .

(طعن ٩١٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/١/٣)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

القرار الصادر بالترقية ينشئ مركزا قانونيا من ناحية الموازنة في ترتيب الاقدمية بين ذوي الشأن — الطعن في القرار المذكور يجب ان يقدم في الميعاد والا كان غير مقبول .

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر بالترقية ينشئ المركز القانوني فيها باثارة في نواح عدة ، سواء من ناحية تقديم الموظف الى الوظيفة او الدرجة الاعلى ، او من ناحية التاريخ الذي تبدأ منه هذه الترقية ، او من ناحية الموازنة في ترتيب الاقدمية في الترقية بين ذوي الشأن ، فيجب أن يكون القرار الإداري في هذه النواحي المتعددة للمركز القانوني موزونا بميزان القانون . فيها جميعا ، والا كان مخالفا للقانون ، كما يجب أن يقدم الطعن في القرار المذكور لمخالفته للقانون في أي ناحية من تلك النواحي في الميعاد القانوني . والا كان غير مقبول . ومتى كان الثابت من الاوراق انه وان كان المدعى وزملائه قد رفعوا جميعا في ٩ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ الى وظيفة مساعد مديرى اعمال ووكلاء هندسة من الدرجة الرابعة ، الا انه في ترتيب الاقدمية بينهم وضع المدعى بعد زملائه ، اذ اتجهت نية الإدارة تصدا الى ذلك للموازنة بينهم على اساس هذا الترتيب ، فكان يتعين على المدعى أن يطعن بالانقضاء في هذا القرار فيما ذهب اليه من ترتيب في الاقدمية ، ولو كان مخالفا للقانون ، أما وهو لم يطعن فيه في الميعاد فقد أصبح حصيفا من الالفاء .

(طعن ٩١٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/١/٣)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

موظف — تعيين — خلو قرار التعيين من تحديد الأقدمية — عدم
اقتصار اثره على التعيين — تسهوله تحديد الأقدمية ضمنا من تاريخ صدوره —
عدم جواز التعرض لهذه الأقدمية الا بمخالصة القرار خلال ستين يوما
من تاريخ العلم — مضى هذه المدة يكسب القرار حصة تعصبه من الالفاء
أو السحب بجميع مناحيه ومنها تحديد الأقدمية — مثال بالنسبة للمحامين
المعينين بوظائف وكلاء نيابة ادارية .

ملخص الفتوى :

في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ صدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين
ثمانية من المحامين في وظائف وكلاء نيابة ادارية ، ولم يحدد القرار اقدمية
تلهم في هذه الوظائف فاعتبرت اقدميتهم من تاريخ التعيين بما ترتب عليه
ان سبقتهم في الأقدمية بعض من يلونهم في التخرج بحد تراوح بين سنة
بمئات سنوات .

وقد تقدم هؤلاء المعينون بطلبات لتعديل اقدميتهم في الوظائف التي
عينوا فيها بردها الى تاريخ صلاحيتهم للتعين بها وهو تاريخ مضى سنة
على تقديم محامين امام المحاكم الابتدائية وذلك طبقا لنص المادة ٢٢ من
تعاون السلطات القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ التي احوالت الى
حكمها المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم
النيابة الادارية والمحلكات النيابية ، واستندوا في ذلك الى احكام هذين
القانونين على النحو المفصل بترك الطلبات .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية القسم الاستشاري
بمجلسها المنعقدة في ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ فاستبان لها ان قرار
التعيين — وان خلا نصه من تحديد اقدمية خلسة للبعين — غير قاصر
لاثره على التعيين وانما يشمل مفاحي أخرى منها تحديد اقدمية المعين —
طبقا للقاعدة الصالحة المقررة في المادة ٢٥ من قانون الموظفين —

في الوظيفة من تاريخ تعيينه فيه بموجب في ترتيب الاقدمية بعد زملائه
اثنين سبقوه الي التعيين في هذه الوظيفة.

وطبقا لذلك فانه لا يجوز التعرض لتحديد الاقدمية التي قبلها
قرار التعيين ضمنا — على النحو السابق ، الا بخصامة القرار جنهما
خلال ستين يوما من تاريخ العلم طبقا للقواعد العلية في شأن سحب
وطلب الفاء القرارات الادارية الفردية ، فاذا مضت هذه المدة اكتسب
القرار خصامة ضد السحب او الفاء بجميع مخرجه بما فيها تحديد
الادمية . ومن حيث ان السادة المعينين في الحالة المعروضة لم يطعنوا
على قرار تعيينهم لاي سبب خلال ستين يوما من تاريخ علمهم به ، فان
تعريضهم له الآن — وبعد فوات ذلك الميعاد — فيما تضمنه من تحديد
الادمية يكون تعرضا غير مقبول شكلا ، وذلك دون مناقشة لما أخذهم
على القرار لفوات مناسبة ذلك بانتقضاء ميعاد مخلصتهم له على
ما سبق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اقدمية السادة وكلاء النيابة
الادارية المعروضة حالتهم قد استقرت عند تاريخ تعيينهم في ٧ من اكتوبر
سنة ١٩٥٩ ، ولا يجوز ارجاع هذه الاقدمية الى اي تاريخ سبق لفوات
ميعاد طلب ذلك .

(نئوى ١٧٩ — في ١٩٦٤/٢/٢)

قائمة رقم (١٧٩)

المبدأ :

اقدمية الموظف في الدرجة — تعيينها — اختلافه بالنسبة لقرار
الترقية منه بالنسبة لقرار التعيين الاول — تأكيد ذلك من نصي مفهوم
نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، اذ لا ارتباط بين
مقرئتها — عدم انطباق الفقرة (ب) من هذه المادة في تعيينها
لاقدمية المعينين لأول مرة في درجة واحدة بالترجى على مركز قانوني نشأ
قبل العمل بهذا القانون — تلاقى تطبيق القواعد التنظيمية السارية قبل
العمل بهذا القانون سواء بالنسبة لتحديد اقدمية المعينين لأول مرة او المرقين
مع مودى التطبيق النقي للفقرة (١) من المادة ٢٥ سابقة الذكر .

ملخص الحكم :

نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أن « تعتبر الاقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها فإذا اشتمل مرسوم أو أمر جمهوري أو قرار على تعيين أكثر من موظف في درجة واحدة اعتبرت الاقدمية كما يلي : (١) إذا كان التعيين مقضيا ترقية اعتبرت الاقدمية على أساس الاقدمية في الدرجة السابقة (ب) إذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت الاقدمية بين المعينين على أساس المؤهل ثم الاقدمية في التخرج فإن تساوى تقدم الأكبر سنا ، وذلك مع عدم الإخلال بالقواعد التي تقرها اللائحة التنفيذية في شأن الامتحان » .

وتقصى مفهوم هذا النص الحكم يؤكد أن ما رعى اليه المشرع من تحديد الاقدمية في الدرجة الواحدة يختلف في نطاق قرار الترقية عما رسمه بالنسبة لقرار التعيين الأول إذا اجتمع في كل من القرارين أكثر من موظف في درجة واحدة وهذا التمييز الجلي كلف وحده في تنفيذ القول بأن مقرري المادة ٢٥ من قانون موظفي الدولة متكاملان في التطبيق ومتربطان احدهما بالآخر أوثق ارتباط ، ذلك أن هذا الارتباط المزعوم أن كان يراد به الاقتران أو التلازم النظري في ذاته يتقصه أن الحكم الذي أرساه المشرع بشأن تحديد الاقدمية في حال اجتماع الموظفين في قرار التعيين الأول ، إما أن كان يراد به معنى الارتباط أو التلازم الواقعي على اعتبار أن هاتين الفئتين لابد منطبقتان على واقع الدعوى كل في خصوص الناحية التي عالجتها فإن هذا مردود بأن الفقرة (ب) من المادة ٢٥ المشار إليها تد يستغنى عن تطبيقها كلية ، إذا كان قرار الترقية الآخر مسجوقا بقرار ترقية صادر بعد قرار التعيين الأول وكان واضحا من قرار الترقية هذه ترتيب خاص للاقدمية ينحسم به أمر الاقدمية في الدرجة الأخيرة طبقا لما رسمته الفقرة (٢) من المادة ٢٥ سابقة الذكر ، ومنهوع كذلك .

بأن الفقرة (ب) من المادة ٢٥ من قانون موظفي الدولة في تحديدها للاحدية المعينين لأول مرة في درجة واحدة لا ينبغي تطبيقها بأثر رجعي على مركز قانوني أو وضع ذاتي نشأ للمطعون عليه أو لزميله قبل العمل بقانون موظفي الدولة ، وإنما الذي يتعين تطبيقه هو القواعد التنظيمية العامة التي كلفت من قبل سننوية ومحددة للاحدية المعينين أو المرشحين .

على نحو من الانتحاء لانهم في ظل تلك القواعد قد كسبوا حقوقا ذاتية واستقرت لهم اقدمية لا محل لزعمائها كلها صدر ثلثون جنيف معدل في كيفية تحديثها ما دام المشرع لم يرد صراحة مد سلطان ثلثونه الجديد على اقدمية استقرت لثوبها في قرارات التمييز او الفرضية المتصورة قبيل العمل به .

وعضلا عما تقدم على اعمال القواعد التي كانت تنظم — قبل العمل بتاتون موظفي الدولة — تحديد الاقدمية بين الموظفين المبعينين او الموقين بقرار واحد يفضي الى ذات النتائج السابقة ويتلاقى مع مؤدى التطبيق النقيض للفقرة (١) من المادة ٢٥ من القرار المذكور . ذلك انه يستلزم من كتاب المالية الدوري رقم ٢٢٤ — ١ — ٢٠٥ المؤرخ ٢٤ من يونية سنة ١٩٤١ انه كان يعمل في حساب اقدمية الموظفين على « تاريخ حصولهم على درجاتهم المالية » فاذا ما اتحدث تواريخ الترقية يرجع الى تاريخ منحهم الدرجة السابقة وهكذا الى تاريخ الاتصال بالخدمة سواء اكان هذا الاتصال في الاصل باليومية ام في كادر الخبة المسيرة بشرط ان تكون مدة الخدمة كلها متصلة وفي حالة التساوي يعتبر الاقدم الارقى في المؤهلات الدراسية وفي حالة التساوي يعتبر الاكبر سنا هو الاقدم » .

(طعن ٩١٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/١٠)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

قاعدة ترتيب الاقدمية وفق كتاب المالية الدوري رقم ٢٢٤ — ٢٠٥/١ — المؤرخ في ٢٤ من يونية سنة ١٩٤١ — المعبرة بتاريخ الحصول على الدرجة المالية فالذا اتحدث تواريخ الترقية يرجع الى تاريخ منح الدرجة السابقة وهكذا الى تاريخ الاتصال بالخدمة — في حالة التساوي يعتبر الارقى في المؤهلات الدراسية وفي حالة التساوي يعتبر الاكبر سنا هو الاقدم — ترتيب هذا الاصل بالتقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

(م ٢٥ — ج ٥)

ملخص الحكم :

ان القاعدة التنظيمية التي كانت سارية وقتئذ والتي تضمنها كتاب وزارة المالية الدوري رقم ٢٣٤ - ٢٠٥/١ المؤرخ في ٢٤ من يونيو ١٩٤١ انه كان يصول في حساب اقدمية الموظفين على تاريخ حصولهم على درجاتهم الحالية ماذا اتحدت تواريخ الترقية يرجع الى تاريخ منحهم الدرجة السابقة وهكذا الى تاريخ الالتحاق بالخبرة وفي حالة التساوى يعتبر الارضى في المؤهلات الدراسية وفي حالة التساوى يعتبر الاقدم سنة هو الاقدم .

وقد جاء قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مرددا هذا الاصل ناصا في المادة (٢٥) فقرة (١) على ان تعتبر الاقدمية من تاريخ التعيين ماذا اشتمل مرسوم او قرار على تعيين اكثر من موظف على درجة واحدة اعتبرت الاقدمية كما يلي : اذا كان التعيين يتضمن ترقية امتريت الاقدمية على اساس الدرجة السابقة .

(طعن ١٣٧٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٩)

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

تحديد مركز المسمى بصفة نهائية بتعيينه في الدرجة السادسة اعتبارا من ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ - ليس له اصل حق في الزاوية في حركة ترقية اهريت الى الدرجة الخامسة في اول أكتوبر سنة ١٩٥١ . وان رجعت اقدميته في الدرجة الى تاريخ سبق .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق انه لم يصدر قرار بتحديد مركز المسمى بصفة نهائية من الجهة الادارية الا في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢ . اذا انصحت جهة الادارة في هذا القرار وحده عن تعيين المسمى في الدرجة السادسة وكان هذا القرار بعد العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة الذي تنص المادة (٢٥) منه صراحة على ان

الاعتمادية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها — وكان تحديد مركز المدمى على هذا الوضع بعد صدور حركة الترقيات الى الدرجة الخامسة في أول أكتوبر ١٩٥١ ، ومن ثم فلم يكن للمدمى اصل حق في أن يتراحم في الترقية الى هذه الدرجة مع من كان ينظمهم سلك موظفي وزارة التربية والتعليم من يشغلون فعلا الدرجة السادسة الفنية وقت صدور المخرقة المطعون فيها ، وكان لا بد لكى يكون له هذا الحق أن يكون القرار الصادر بتحديد مركزه قد صدر سابقا على هذه الحركة ، وبذلك ينهار الأساس القانوني الذي يقيم عليه المدمى طعنه في القرار المذكور ، ولا يحتج في هذا الصدد بما ورد في اثن الصرف المؤقت الصادر من مراقب عام مستخفى وزارة التربية والتعليم من أن الوزارة قررت تعيين الطامن مدرسا بمدرسة بنقلاطن الثانوية ذلك أن المقيمن من هذا الاثن أن المدمى كان وقت صدوره في مركز قانوني غير نهائي بوهذا يبدو واضحا بما تضمنه هذا الاثن من قول المراقب « انتظسار لفسوية حالته اعتقدوا صرف ماهية مؤقتة ٧ جنهيات و ٥٠٠ مليم شهريا اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٥١ ، أنه حاصل على شهادة الدراسة الثانوية قسم خلاص وان المراقبة ستقوم بالكتابة الى وزارة المالية في شأن ما يحمله هذا المؤهل » يؤكد هذا النظر ويؤيده أن هذا الاثن ورد خلا من تعين درجة بذاتها لتعيين الطامن عليها ، وكان هذا أمرا يتلق وحكم القانون ذلك أنه لم يكتب بعد عناصر تقدير مؤهله الا بكتاب وزارة المالية في يونيو سنة ١٩٥٢ . واذا صدر اثن التعيين بعد تكامل عناصره ومقوماته في ظل احكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي يحدد الاعتمادية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها ، فانه لا يترتب على ارجاع اعتمادية المدمى في الدرجة السادسة الى أول سبتمبر سنة ١٩٥١ في اثن التعيين بافتراض سلامة هذا الارجاع وجوازه — أن يقع المسلسل بالحقوق التي اكتسبت لذويها من موظفي وزارة التربية والتعليم قبل ارجاع اعتمادية المدمى بأمر التعيين الى ١٩٥١/٩/١ على ما سلف الايضاح .

قاعدة رقم (١٧٩)

المقدمة :

ترتيب الاقدمية بين المرقين في قرار واحد من المراكز القانونية التي تتحدد على مقتضى القانون النافذ وقت حصول هذه الترقية — نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لا يمس المراكز القانونية الذاتية التي تمت قبل نفاذه طبقا للقواعد التي كانت سارية — ترتيب الاقدمية بين المرقين في الازهر قبل نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنظمها الاحكام المنصوص عليها باللائحة الاستخدام في الازهر الصادرة بمرسوم ١٨ من ابريل سنة ١٩٢١ — نص المادة ١٢ من هذه اللائحة على انه عند الاتحاد في نيل الدرجة الواحدة تكون السابقة بحسب اسبقية التعيين الذي جرى عليه حكم الاستقطاع للمعنى — اعتبار الذي اقدم من الخصم الثالث في ترتيب الدرجة الخامسة التي رقي بها معا في تاريخ واحد طبقا للمادة المذكورة — يجعله اهل بالترقية الى الدرجة الرابعة المتنازع عليها ما دامت الترقية اليها قد تمت بحكم الاقدمية .

ملخص الحكم :

ان ترتيب الاقدمية بين المرقين في قرار واحد هو من المراكز القانونية التي تتحدد على مقتضى القانون النافذ وقت حصول هذه الترقية . وما دامت الترقية الى الدرجة الخامسة قد تمت في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ فيحكمها نص المادة ١٣ من لائحة الاستخدام بالازهر الصادر بمرسوم ٨ من ابريل سنة ١٩٢١ ، وليست المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بشأن نظام موظفي الدولة ، لانه ولئن كانت المادة الاولى من القانون الاخير قد نصت على ان احكامه تسري على موظفي الجوامع الازهر والمعاهد الدينية ويلغى كل حكم يخالف هذه الاحكام ، الا انه غنى عن القول ان هذا القانون لا ينفذ بالنسبة لهم الا اعتبارا من اول يولييه سنة ١٩٥٢ . فالمراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تمت واستقرت لذويها قبل هذا التاريخ طبقا للقانون النافذ وقت تمامها ، وهو لائحة الاستخدام المشار اليها ، لا يجوز المساس بها ، ولو كان حكم القانون الجديد ، اي القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، يخلف من حكم القانون السابق في هذا الشأن ، اي لائحة الاستخدام

هي: الأزهر ما دام لم ينص في القانون الجديد على الإثر الرجعي بنص خاص وإلا كانت المادة ١٣ من المرسوم المشار إليه تنص على أن « قاعدة الترقية هي الاقدمية في التعيين . وتاريخ التعيين هو الذي جرى عليه حكم الاستقطاع في المعاش » فإن الظاهر من ذلك أن تلك المادة وضعت ضابطا خلاصا للأسبقية في ترتيب المرتبين إلى درجة واحدة في نمرار واحد ، فنصت على أنه عند الاتحاد في نيل الدرجة الواحدة تكون الأسبقية بحسب أسبقية التعيين ، وأن تاريخ التعيين هو الذي جرى عليه حكم الاستقطاع للمعاش . وهذا الضابط الخاص يختلف عن الضابط العام الذي كان مقررا بالنسبة لسائر موظفي الحكومة وقتذاك ، وهو أنه عند الاتحاد في نيل الدرجة تكون الأسبقية في ترتيب الاقدمية بأسبقية نيل الدرجة السابقة وهكذا ، وهو الضابط العام الذي رضته بعد ذلك المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، هذا القانون الذي لا يسرى على رجال الأزهر إلا اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٢ وبالنسبة للوفائع التي تتم من هذا التاريخ . وعلى مقتضى الضابط الذي قرره المادة ١٣ من لائحة الاستخدام سألقة الذكر يعتبر المدمى أقدم من الخصم الثالث في ترتيب الدرجة الخامسة التي رقيها إليها معا في تاريخ واحد ، ما دام المدمى هو الأسبق في التعيين بالأزهر ، إذا استقطع للمعاش منه اعتبارا من ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ ، بينما استقطع للمعاش بالنسبة للخصم الثالث اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٢٩ ، ومن ثم يكون المدمى على هذا الأساس هو الأحق بالترقية إلى الدرجة الرابعة المتنازع عليها ، ما دامت الترقية إلى هذه الدرجة قد تمت بحكم الاقدمية في الدرجة الخامسة ، وما دام المدمى حسبها سبق يعتبر أسبق منه في ترتيب الدرجة الخامسة ، المرقى منها على أساس الاقدمية .

(طعن ١٣٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٧)

٢ — ترتيب الاقدمية بين المعينين بمسابقة والمعينين عن غير طريق
المسابقة :

قاعدة رقم (١٨٠)

المادة ١٦ :

المادة ١٦ من نظم المعلمين المعينين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قضت بالبند (ب) بأنه اذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت اقدمية بين المعينين على اساس المؤهل ثم الاقدمية في التخرج فان تساوى تقدم الاكبر سناً — اقتصر تطبيق هذه القواعد على المعينين بدون امتحان — اذا كان التعيين بناء على امتحان مسابقة رتب اقدميات المعينين على اساس الاسبقية في ترتيب النجاح بالمسابقة — اساس ذلك نص المادة (١٠) من ذات القانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي تم التعيين في ظل العمل بأحكامه قد نص في المادة ٧ على شروط التعيين في احدى الوظائف . ومن بينها في البند ٨ اجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بالنسبة للوظائف التي يصدر بها قرار الوزير المختص . — كما نصت المادة ١٠ من القانون على ان يعين الناجحون في الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بحسب الاسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان ، وتسقط حقوق من لم يدرجه الدور للتعين بمضى سنة من تاريخ اعلان نتيجة الامتحان — ويجوز التعيين من القوائم التي مضى عليها أكثر من سنة . اذا لم توجد قوائم أخرى صالحة للتطبيق منها وذلك خلال السنة الاشرى التالية لانقضاء السنة ، وعند التساوى في الترتيب يكون للوزير اختيار من يعين من بين المتساوين ويكون التعيين في الوظائف التي يتم التعيين فيها دون امتحان وفقاً لاحكام اللائحة التنفيذية ونصت المادة ١٦ من القانون ذاته على انه وتعين الاقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها . فلذا استعمل قرار التعيين على أكثر من عامل في الدرجة الواحدة اعتبرت الاصلية كما يلي :

(١) إذا كان التعيين متضمنا ترقية ..

(ب) إذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت التقديمية بين المعينين على أساس المؤهل ثم التقديمية في التخرج فإن تساويا تقدم الأكبر سنا .

ومن حيث أن الواضح من النصوص الثلاثة المتقدمة أن الأصل في التعيين وفقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أن يتم بغير امتحان ، واشترط القانون اجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بالنسبة للوظائف التي يصدر بها قرار من الوزير المختص ، فإذا لم يصدر مثل هذا القرار وتم التعيين بغير امتحان ، وترتبط على ذلك فإن الحكم الوارد في المادة ١٦ من القانون الخاص بترتيب تقديم المعينين لأول مرة على أساس المؤهل ثم التقديمية في التخرج فإن تساويا تقدم الأكبر سنا ، هذا الحكم يسرى في جميع الحالات التي يتم التعيين فيها بغير امتحان باعتبار أن ذلك هو الأصل كما سبق البيان وأما إذا تم التعيين بامتحان فقد أورد المشرع حكما خاصا لمعينين الناجحين في الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بحسب الأسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان ، وبما أن ذلك تصدد التقديمية هؤلاء الناجحين حسب تلك الأسبقية ، ولا مطعن في القول أن المادة ٢٥ مفعلة ب من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إذ حددت التقديمية بين المعينين على أساس المؤهل فالتقديمية في التخرج فإن تساويا يقدم الأكبر سنا قرنت ذلك الحكم بأنه مع عدم الإخلال بالقوانين التي تسررها اللائحة التنفيذية في شأن الامتحان وهي عبارة لم ترد في الفقرة ب من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ذلك أن عدم ورود هذه العبارة في المادة الأخيرة ليس له المخلول الذي يشير إليه الطاعن لأنه بالرجوع إلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه نجد أنها نصت في المادة ٧ على أن يرتب الناجحون في كل امتحان في قوائم بحسب درجة الأسبقية فيه .. أي ٤ وهو حكم يقابل المادة ١٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتعيين الناجحين في الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بحسب الأسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان ومن ثم ليس هناك مغايرة في هذا الشأن بين ترتيب اقدم الناجحين في الامتحان في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من ترتيبهم في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وغاية ما هنالك أن المشرع في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ نص على هذا

الترتيب في اللائحة التنفيذية للقانون اكتماء بالاشارة الى حكم هذه اللائحة في المادة ٢٥ مقبرة ب من القانون بينما ارتأى في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أن ينص على هذا للترتيب في صلب القانون ذاته وفي المادة ١٠ منه .
(طعن ٥٩٦ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٥)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

ترتيب الأقدمية فيما بين المعينين في إحدى الوظائف بعد اجتياز مسابقة ، وفي حالة التعيين بدون إجراء امتحان — وجوب التزام ترتيب النجاح في المسابقة عند التعيين حسبما نصت على ذلك المادة ١٦ من القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ — التزام معايير ترتيب الأقدمية المنصوص عليها في المادة ٢٥ من هذا القانون — في حال تنظيم أقدمية المعينين عن غير طريق المسابقة

ملخص الحكم :

لا جدال في أن المشرع قيد سلطة الإدارة بنص المادة ١٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة في التعيين في الوظائف العامة يجعل اجتياز امتحان المسابقة شرطا لازما للتعين في هذه الوظائف ، وذلك كإكمال عام من الأصول التي قام عليها قانون التوظيف ورتب على هذا الشرط اثره الطبيعي ونتيجته المنطقية وهي وجوب التزام ترتيب النجاح في المسابقة عند التعيين ، وهو الأمر الذي يقتضى تحديد أقدمية المعينين في قرار واحد من الناجحين في امتحان واحد بحسب الترتيب الذي امتد به المشرع عند التعيين وهو ترتيب النجاح في الامتحان ، وهذا ما هدف الى قراره نص المادة ١٦ من القانون المذكور ، أما من المعايير المنصوص عليها في المادة الخامسة والعشرين من قانون الموظفين فهي خاصة بتنظيم أقدمية المعينين من طريق غير طريق امتحان المسابقة دون غيرهم ممن يعينون من طريق الامتحان ، ولذلك يكون ترتيب أقدمية الموظفين المعينين في قرار واحد من الناجحين في مسابقة واحدة على أساس ترتيب النجاح في امتحان المسابقة وفقا لحكم المادة ١٦ من قانون موظفي المولة .

(طعن ١١٧٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/١٢)

قاعدة رقم (١٨٢)

المادة :

ترتيب الاقدمية بين المعينين في قرار واحد أو في وقت واحد على درجة واحدة — يتم على أساس نص المادة ١٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إذا كان التعيين بين الناجحين في درجة واحدة — وعلى أساس نص المادة ٢٥ من القانون المذكور إذا كان التعيين بين الناجحين في أكثر من مسابقة .

ملخص الحكم :

أن المادة ١٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة تنص على أن « يعين الناجحون في الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بحسب درجة الاسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان التحريري أو الشخصي » وتنص المادة ٢٥ من هذا القانون على أنه « ... طالما كان التعيين لأول مرة اعتبرت الاقدمية بين المعينين على أساس المؤهل ثم الاقدمية في التخرج فان تساويا تقدم الأكبر سناً ، وذلك مع عدم الإخلال بالقواعد التي تقرها اللائحة التنفيذية في شأن الامتحان » . وتنص المادة ٧ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على أن « يرقب الناجحون في كل امتحان في قوائم بحسب درجة الاسبقية فيه ، وإذا تساوى اثنان أو أكثر في الترتيب تقدم صاحب المؤهل الأعلى فالأقدم في التخرج فالأكبر سناً ، ويرسل الديوان الى الوزارة أو الهيئة المختصة بالتعيين صورة من قوائم الناجحين مع ترشيح العدد الكافي منهم لتتولى تعيينهم بحسب رتبهم الواردة في هذه القوائم .

ومن حيث أن الاستفادة من النصوص المتقدمة أن ما تضمنته المادة من قانون نظام موظفي الدولة خاص بأفضلية التعيين بين الناجحين في مسابقة واحدة بحسب درجة اسبقية النجاح في امتحان هذه المسابقة ، أما المادة ٢٥ فانها تتضمن القاعدة العامة في تنظيم ترتيب الاقدمية في الوظيفة بين المعينين في قرار واحد أو في وقت واحد على درجة واحدة ، ويتم الترتيب على أساس المؤهل ثم الاقدمية في التخرج فان تساوى اثنان في ذلك يقدم الأكبر سناً ، على أنه استثناء من هذه القاعدة يراعى ترتيب الاسبقية في النجاح إذا كان التعيين عن طريق الامتحان في المسابقة

التي يجريها ديوان الموظفين ، وذلك حسبما هو وارد في المادة السابعة من اللائحة التنفيذية من القانون المذكور تنفيذا للعبارة الأخيرة من المادة ٢٥ سالفة الذكر .

ومن حيث ان مجال تطبيق المادة السابعة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ انها يكون أمياله حيث توجد مسابقة واحدة وعندئذ يقوم ديوان الموظفين بترتيب المرشحين للتميين في قائمة واحدة بحسب اسبقية نجاحهم في امتحان هذه المسابقة ، وفي هذه الحالة لا يثور أي خلاف اذ يتم التعيين طبقا للترتيب الوارد في هذه القائمة غير ان الامر ينفذ اذا ما أجرى الديوان مسابقتين مختلفتين ، ووضع الناجحين في كل مسابقة في قائمة مستقلة عن الأخرى وأريد تعيين الجميع معا في وقت واحد وفي درجة واحدة ، اذ يتعذر في هذه الحالة وضع أي الفريقين قبل الآخر في قرار التعيين أو ايفار احدهما على الآخر عند ترقيتهم فيما بينهم في اقدمية الدرجة طالما لا يجمع افراد الفريقين امتحان واحد ، ولم تنظمهم قائمة واحدة ، ويستحيل لذلك اكمال قاعدة الاسبقية في النجاح ، وأنه لا مناص اذن من اللجوء الى القاعدة التي حوتها المادة ٢٥ من القانون المذكور ، باعتبارها الاصل العام في كيفية ترتيب الاقدمية في الدرجة خاصة وأن الاستثناء الذي جاءت به المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه فضلا عن انه لا وجه لاماله الا حيث يسوغ تطبيقه بغير اخلال بقاعدة المساواة بين المرشحين جديما في كلا المسابقتين مادام انه قد ضمههم قرار تعيين واحد على درجات متماثلة لوظائف غير مخصصة في الميزانية أو غير متميزة بطبيعتها مما تتطلب تعيين يشغلها تأهيلا خاصا أو صلاحية معينة ، ومن ثم يغدو في هذه الحالة اثر المسابقة مقصورا على الكشف عن صلاحية المرشحين للتعيين في الدرجات المراد شغلها .

(طعن ٦١٤ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) .

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

تقرير القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ مبدا الامتحان كشرط للتميين —
وجوب مراعاة ترتيب النجاح في الامتحان سواء عند التعيين أو عند ترتيبه.
الاقدمية — الاعفاء من الامتحان بنوعيه بقرار من مجلس الوزراء بشروط.
الالتزام ترتيب التخرج في التعيين طبقا للمادة ١٧ مكررا — وجوب تحديد.
الاقدمية في هذه الحالة على اساس ترتيب التخرج دون المعايير الواردة.
بالمادة ٢٥ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام موظفي الدولة نص في المادة ١٥ منه على أن « يكون التعيين بالامتحان في الوظائف الآتية : وظائفه.
الدرجة السادسة في الكادرين الفني العالى والادارى » ونص.
في المادة ١٦ على أن « يعين الناجحون في الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بحسب درجة الاسبقية الواردة في الترتيب النهائى لنتائج الامتحان التحريرى والشخصى » ونص في المادة ١٧ منه على أنه « يجوز الاستغناء عن الامتحان التحريرى في الاحوال الآتية :

(١) (٢) اذا كانت الوظائف الخالية من الوظائف الفنية.
التي لا يجوز التعيين فيها الا من الحاصلين على نوع واحد من الدرجات.
والاجازات العلمية (٣) » ونص في المادة ٢٥ منه على أنه « تعتبر الاقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها فاذا اشتمل مرسوم أو امر جبهوى أو قرار على تعيين أكثر من موظفى في درجة واحدة اعتبرت الاقدمية كما يلى :

(١) اذا كان التعيين متضمنا ترقية اعتبرت الاقدمية على اساس الاقدمية في الدرجة السابقة .

(ب) اذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت الاقدمية بين المعينين على اساس المؤهل ثم الاقدمية في التخرج فان تساويا تقدم الاكبر سنا وذلك.

مع عدم الاخلال بالقواعد التي تقرها اللائحة التنفيذية في شأن الامتحان » . ونصت المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بالمرسوم الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩٥٢ على انه « يربط الناجحون في كل امتحان بحسب درجة الاسبقية فيه ، وإذا تساوى اثنان أو أكثر في الترتيب تقدم صاحب المؤهل الأعلى ، فالأقدم في التخرج ، الأكبر سناً . ويرسل الديوان الى الوزارة أو الهيئة المختصة بالتعيين صورة من قوائم الناجحين مع ترشيح العدد الكافي منهم لتعيينهم بحسب ترتيبهم الوارد في هذه القوائم » . وبتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٥٣ جرد القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٢ بأضلة مادة جديدة برقم ١٧ مكررا الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على انه « يجوز بقرار من مجلس الوزراء الاعفاء من الامتحان بنوعيه في الحالتين الثانية والثالثة من المادة السابقة اذا التزم في التعيين بترتيب التخرج » ثم اضيفت فقرة ثانية الى المادة ١٧ مكررا بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ هذا نصها « ومع هذا فيجوز بقرار من مجلس الوزراء عدم التقيد في التعيين بترتيب التخرج اذا كان المرشح موظفا بالفعل ويراد تعيينه في وظيفة من وظائف الكادر الفني العالي والاداري مستظرف مسوفت خاصة ولا يفيد الامتحان في الكشف عنها » . وقد بينت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٣ بأضلة المادة ١٧ مكررا في فقرتها الاولى حلة اصدار هذا القانون والغرض الذي استهدفه المشرع من اصداره فقد جاء فيها « تقضى المادة ١٥ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بأن يكون التعيين في وظائف الدرجة السادسة في الكادرين الفني العالي والاداري بامتحان ، كما نصت المادة ١٦ على أن يعين الناجحون في الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بحسب درجة الاسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان التحريري والشخصي ، كما نصت المادة ١٧ بجواز الاستغناء من الامتحان التحريري في حالات معينة حددتها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ومن بينها الحاصلون على درجة بكالوريوس كلية الهندسة وأن ديوان الموظفين هو الذي يتولى الاعلان عن الوظائف الخالية المرخص بالتعيين فيها ثم اجراء الامتحانات التحريرية والشخصية واخطار الوزارات والمصالح بالصالحين للتعيين

حسب درجة الاسبقية في الامتحان . ولما كانت وزارة الاشغال قد درجت على شغل الوظائف الفنية الخالية بها بالتعيين من خريجي كليته الهندسة بالكادر الفني العالي على أساس المؤهلات العلمية ويتفضل بها الحاصلين على درجة ممتاز مجيد جدا — مجيد — فأوائل المقبولين . فقد اعترض ديوان الموظفين على التعيينات التي تمت أخيرا بالوزارة . وطلب الى الوزارة عدم التعيين في هذه الوظائف لان الديوان هو وحده الذي يتولى الاعلان عن الوظائف الخالية وعمل الامتحان التحريري والاختبار الشخصي واخطار الجهات المختصة بأسماء الناجحين المرشحين . ولما كانت المصلحة قد تدمو الى العدول عن الامتحان بنوعيه . التحريري والشفوي اكتفاء بترتيب التخرج حسب الدرجة التي حصل عليها المرشح ، لذلك أعد مشروع القانون المرافق باضافة مادة جديدة برقم ١٧ مكررا الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفي الدولة تخول لمجلس الوزراء الاعفاء من الامتحان بنوعيه التحريري والشفوي في الخاتين الثانية والثالثة من المادة ١٧ اذا التزم في تعيين المتقدمين للوظائف ترتيب التخرج ، وتنفيذا لهذا القانون أصدر مجلس الوزراء في ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٣ قرارا يقضي باعفاء المهندسين الجامعيين الذين يمينون بالكادر الفني العالي بالوزارات والمصالح الحكومية الخفية من الامتحانات المذكورة بقتون التوظف اذا التزم في التعيين ترتيب التخرج » .

ومما تقدم يفسح أن سبب الاعفاء من امتحان المسابقة بواسطة ديوان الموظفين بالنسبة لهذا النوع من الوظائف انما هو الاكتفاء بترتيب التخرج حسب الدرجة التي حصل عليها المرشح في امتحان التخرج ، أي أن يكون ترتيب التخرج حل محل ترتيب الاسبقية في امتحانات ديوان الموظفين — ومؤدى ذلك كله أن يتقدم السابق في ترتيب التخرج من يليه . في هذا الترتيب كما يتقدم السابق في امتحان المسابقة من يليه في الترتيب . والقول بغير هذا يؤدي الى أن يتقدم آخر المتخرجين اولهم اذا زادت سنه عنه ولو بيوم . وأجد وهذا امر غير معقول لا يتصور أن المشرع قد قصد اليه بما نص عليه في المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من أن

تتكون الاقدمية بين الميعين في قرار واحد بحسب السن عند التساوى في المؤهل والتخرج ذلك ان هذه المادة نفسها نصت في مجزها على ان يكون ذلك سبب عدم الاخلال بالقواعد التي تقرها اللائحة التنفيذية في شأن الامتحان .

ولما تقدم يكون القرار المطعون فيه اذ راعى ترتيب التخرج في تحديد الاقدمية التي جرت على اساسها الترقية مطابقا للقانون .
(طعن ٨٩٧ لسنة ٥ في — جلسة ١١/٢٦ / ١٩٦٠) .

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

ترتيب اقدمية الموظفين الميعين في قرار واحد من الناجحين في مسابقة واحدة — يكون بحسب ترتيب النجاح في الامتحان — فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها في ١٥ من يونية سنة ١٩٦٠ — تطبيق هذه الفتوى على المراكز القانونية للموظفين الحاليين الذين رتبتم اقدمتهم عند التعمين على اساس الضوابط الاخرى المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون نظام موظفى الدولة — فيود ترد على هذا التطبيق — هي عدم المساس بالمراكز الذاتية التي اكتسبها زملاء هؤلاء الموظفين بمقتضى قرارات ادارية فرعية صدرت بتحديد اقدمتهم .

ملخص الفتوى :

سبق أن رأت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٥ من يولية سنة ١٩٥٩ ، أنه في ترتيب اقدمية الميعين على قرار واحد من الناجحين في مسابقة واحدة ، يتمين التزام الضوابط المنصوص عليها في المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، اى على اساس المؤهل ثم الاقدمية في التخرج ، فان تساوى تقدم الاكبر سنا . وبتاريخ ١٥ من يونية سنة ١٩٦٠ ، عرض ذات الموضوع على الجمعية فارتأت فيه رأيا مخالفا ، حيث انتهت الى أنه في ترتيب اقدمية هؤلاء الموظفين ، يتمين الاعتراف بالترتيب الذى اعتمد به الشرع عند التعمين ، وهو ترتيب النجاح في الامتحان وذلك تأسيسا على أن الاستفادة

من نصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، ان المشرع قيد سلطة الادارة في التعيين في الوظائف العامة ، لجعل اجتياز الامتحان شرطا لازما للتعيين فيها ، وقد اراد المشرع بهذا الشرط اقرار مبدأ المساواة أمام الوظائف العامة ، ومن ثم رتب على هذا الشرط اثره الطبيعي ونتيجته المنطقية ، وهو وجوب التزام ترتيب النجاح في المسابقة عند التعيين (١٦٢ من القانون والمادة ٧ من اللائحة التنفيذية) وهو الامر الذي يقتضى حتما تخديد اقدمية المعينين في قرار واحد من الناجحين في امتحان واحد على اساس الترتيب الذي اعتمد به المشرع عند التعيين وهو ترتيب النجاح في الامتحان . اما عن المعايير المنصوص عليها في المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فانه لما كان المشرع قد استثنى بعض الحالات من شرط الامتحان ، فقد كان من الطبيعي تنظيم موضوع الاقدمية لمن يعينون في هذه الحالات . ومن اجل ذلك وضع المشرع في المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المتقدم ذكرها عدة معايير يلجأ اليها في هذا الصدد . فهي معايير خاصة بالمعينين من غير طريق امتحان المسابقة دون غيرهم ممن يعينون من طريق الامتحان . وقد ثار التساؤل عن اثر تطبيق الفئوى الاخيرة على المراكز القانونية للموظفين الحاليين ممن رتب اقدميتهم عند التعيين على اساس الضوابط المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون التوظيف .

ويقع في هذا الصدد طبقا لما اشارت اليه فئوى الجمعية الصادرة بتاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ التفرقة بين فرضين .

الاول - ان يكون ترتيب الاسبقية بين هؤلاء الموظفين قد تم وفقا للضوابط المنصوص عليها في المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه بمقتضى قرار فردى صخر بقصد تحديد الاقدمية بينهم على نحو مقصود .

الثاني - ان يكون هذا الترتيب قد تم بوضع كشوف ترتيب الاقدمية على اساس القاعدة العامة التي تضمنتها المادة ٢٥ سالفة الذكر ، دون ان يصدر قرار فردى محدد للاقدمية .

فى الحالة الاولى ينشأ القرار الفردى المحدد للائقمة مركز ذاتية
للموظفين لا يجوز المساس بها الا فى الميعاد المقرر قانونا لتسوية
القرارات المخالفة للقانون ، ومقتضى ذلك انه لو فاك هذا الميعاد ، وتضمن
قرار ترتيب اللائقمة ، امتنع الامانة من فتوى الجمعية العمومية الصادرة
بتاريخ ١٥ من يونية سنة ١٩٦٠ ، يستوى بعد ذلك ان يكون هؤلاء الموظفين
ملزوا فى درجة بداية التعيين او رقا الى درجات األى ، وذلك حرصا على
المراكز الذاتية وحماية لها من الزعزعة بعد ان استقرت بمقتضى قرارات
ادارية ، وان كان قد شابهها البطلان لمخالفتها لحكم القانون ، الذى كشفت
عن وجهه الصحيح ، فتوى الجمعية العمومية سالفة الذكر ، الا انه وقد
فك الميعاد المقرر قانونا لسحب القرارات الباطلة ، تكون قد تصنت وذلك
مراعاة للتوفيق بين ما يجب أن يكون للادارة من حق فى اصلاح ما تنطوى
عليه قراراتها من مخالفة قانونية وبين وجوب استقرار المراكز الذاتية
المرتبة على هذه القرارات .

اما فى الحالة الثانية ، وهى حيث يكون ترتيب اللائقمة قد تم بغير قرار
فردى استهدف ترتيب اللائقمة ، ففى هذه الحالة لا ينشأ للمذكورين أى
مركز قانونى من هذا الترتيب ويكون من الواجب قانونا تعديله وفقا لحكم
القانون ، ولما دأبوا فى درجة التعيين المبدأ ، أما اذا اكانوا قد رقا الى درجة
أألى ، فانه لا يجوز تعديل ترتيب ائقمتهم فى هذه الدرجة ، على مقتضى
ما يكشف عنه ترتيب اللائقمة فى الدرجة السابقة وفقا لفتوى الجمعية
الصادرة بتاريخ ١٥ من يونية سنة ١٩٦٠ الا اذا كان قرار الترقية لم
يتضمن بفوات ميعاد الطعن فيه .

ويخلص مما تقدم ان تطبيق فتوى الجمعية العمومية الصادرة بتاريخ
١٥ من يونية سنة ١٩٦٠ ، والتى قررت مبدأ التزام ترتيب النجاح فى
الامتحان فى تصديق ائقمية المعينين فى قرار واحد ، حيث يكون التعيين
بامتحان مسابقة — أن تطبيق هذه الفتوى مقيد بالأى يكون من مسألة
المسلس بالمراكز الذاتية للموظفين الحاليين على النحو المشار اليه .

لهذا انتهت الجمعية العمومية الى أن افادة الموظفين الحاليين من فتاها
الصادرة بتاريخ ١٥ من يونية سنة ١٩٦٠ ، والتى رأت فيها أن ترتيبه

أقدمية الموظفين المعيّنين في قرار واحد من الناجحين في مسابقة واحدة ،
يكون على أساس ترتيب النجاح - هذه الإضافة ونقطة بعدم المساس بالمراتب
الذاتية لزملاء هؤلاء الموظفين على النحو المشار إليه .
(متمى ٢٧٧ - في ٢ / ٥ / ١٩٦٤) .

تعليق :

تعتبر الأقدمية من عناصر المركز الذاتي الذي يوضع فيه العامل بقرار
التعيين . فهو كما يوضع في مركز ذاتي ، في وظيفة معينة ، من درجة معينة ،
يوضع كذلك في مركز ذاتي في أقدمية معينة ، يستبدها مباشرة من القانون ،
وتتحدد بتاريخ قرار التعيين . فمن تاريخ صدور هذا القرار ، الذي ينشأ
به مركز العامل في الوظيفة والدرجة ، ينشأ له كذلك أقدمية فيها .

وقد يشمل قرار التعيين على أكثر من عامل في درجة واحدة ، ومن ثم
تتوز مشكلة ترتيب الأقدمية فيها بينهم . وقد نظمت المادة ١٦ من قانون
الماملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قواعد ترتيب الأقدمية في هذه الحالات .
وفرت بين حالات التعيين التي تتم لأول مرة ، وبين حالات التعيين التي
تتضمن ترقية .

أما حالات التعيين لأول مرة ، فإن أقدمية المعيّنين في درجة واحدة
ويقرار واحد ، تتحدد على أساس المؤهل ، أي قيمة المؤهل من حيث
مستواه العلمي ، فإن تساؤوا في المؤهل ، فتتحدد الأقدمية على أساس
الأسبقية في التخرج ، فإن تساؤوا قدم الأكبر سناً في الأقدمية .

أما حالات التعيين التي تنطوي على ترقية ، فهي ما تتم بالنسبة
للعاملين الموجودين في الخدمة ، والذين يرتقون من درجة إلى أخرى أعلى
منها . فهذه الترقية ، تنطوي على تعيين في الدرجات والوظائف التي رتقوا
إليها . هؤلاء المرتقون إلى درجة واحدة ويقرار واحد ، تتحدد أقدميتهم
فيها بينهم ، على أساس الأقدمية في الدرجة السابقة . ومن البديهي أن
أقدمية الدرجة السابقة ، تتحدد أقدمية الدرجة الأسبق عليها ، وهكذا
حتى أعلى درجات التعيين ، التي تتحدد الأقدمية فيها بقرار التعيين ، وعلى
الأسس وقواعد الترتيب المشار إليها فيما تقدم .

وبهذا فإن العامل تلحق به منذ دخوله الخدمة ، ائتمنية تتحدد بقرار تعيينه . وهذه الائتمنية لمسيقه به ، وتحدد دوره بين زملائه الذين يرتقون معه الى الدرجة التالية . ثم ان ائتمنيته في هذه الدرجة الجسيدة ، تحدد ائتمنيته بين زملائه الذين يرتقون معه الى الدرجة الاعلى . وهكذا فإن الائتمنية في كل درجة تحدد الائتمنية في الدرجة التالية لها ، كما انها تتحدد بالائتمنية في الدرجة السابقة عليها .

وفي ضوء ما تقدم ، ينبغي التفرقة بين ترتيب الاسبقية في الامتحان ، وترتيب الائتمنية في الدرجة .

ببالنسبة للوظائف التي يتقرر شغلها بالامتحان ، يرتب الناجحون في قائمة بحسب الدرجات التي حصل عليها كل منهم في الامتحان ، وتتبدد سلطة الادارة في الاختيار براماة هذا الترتيب ، طبقا لما هو وارد بالقائمة النهائية لنتيجة الامتحان . وعلى ذلك فان اسبقية الناجحين في الامتحان ، تحكم الاختيار بين المتقدمين ، وتحدد معيار المفاضلة بينهم في التعيين .

اما من يعين من هؤلاء الناجحين بحسب دورهم في قائمة نتيجة الامتحان بقرار واحد ، فهؤلاء ترتب الائتمنية فيما بينهم في الدرجة التي عينوا فيها ، لا على أساس قاعدة الاسبقية في الامتحان التي استغفحت غرضها يحصل الاختيار على مقتضاها ، وانما على أساس قواعد الائتمنية المشار اليها في المادة ١٦ آتفة الذكر ، ومن ثم يقدم صاحب المؤهل الاعلى ، وفي حالة التساوى يقدم الاسبق في الخرج ، وفي حالة التساوى يقدم الأكبر سنا .

وعلى مقتضى هذا النظر ، ذهبت محكمة القضاء الادارى - في ظل القانونين السابق الذي كان يتضمن قواعد مماثلة لما أورده قانون العاملين الجديد في الخصوصية محل البحث - الى ان ترتيب الائتمنية بين المعينين يحكمها معايير ثلاثة هي : المؤهل والائتمنية في الخرج والسن . وليس من بينها درجات الامتحان التي لا شأن لها في ترتيب الائتمنية بعد التعيين .

غير ان المحكمة الادارية العليا نقضت هذا الحكم ، واتجهت وجهة اخرى ، احلت فيها قواعد الاسبقية في الامتحان محل قواعد ترتيب

«الاقدمية في الدرجة . وكانت ظروف الدعوى تخلص في انه كان قد صدر القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٣ باضافة مادة جديدة برقم ١٧ مكررا الى القانون السابق رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنص على انه « يجوز بقرار من مجلس الوزراء الاعفاء من الامتحان بنوعيه . . . اذا التزم في التعيين ترتيب التخرج » وعلى ذلك يكون ترتيب التخرج ، قد حل محل الترتيب في اسبقية الامتحان بالنسبة للوظائف التي يتقرر اعفاؤها من الامتحان ، وهو امر اقرته المحكمة الادارية العليا في حكمها المذكور . وترتبا على ذلك ، كان ينبغي القول ، بأن ترتيب التخرج — كالاسبقية في ترتيب الامتحان — لامل له الا بالنسبة للاختيار في التعيين بين المتقدمين ، فيقدم السابق في ترتيب التخرج على من يليه ، شأنهما كما يقدم السابق في امتحان الوظيفة على من يليه . وكان ينبغي كذلك ، ان يقتصر اعمال معيار ترتيب التخرج على المجال الذي شرع ليدور فيه ، وهو نطاق الاختيار بين المتقدمين لشغل الوظائف ، الا ان المحكمة الادارية العليا نظمت معيار ترتيب التخرج ، لتعمله كذلك في مجال ترتيب الاقدمية بين المعينين . وبذلك قضت بالامتداد بترتيب التخرج في تحديد الاقدمية بين المعينين .

ويرى الدكتور السيد محمد ابراهيم ان مانع المحكمة الادارية العليا الى اخذ الاتجاه ربما كان ميبا استظهرته في معايير تحديد الاقدمية . وهي المؤهل واسبقية التخرج والسن . وعلى ذلك فانه اذا ما تساوى المعينون في المؤهل وفي اسبقية التخرج فانه لا يجوز الامتداد بترتيب التخرج بل يجب التعويل على السن ، فيقدم الاكبر سنا على الاصغر منه . وبذلك فان عنصر السن السن كعنصر مرجح في هذه الحالة ، سوف يؤدي كما تقول المحكمة الادارية العليا الى ان يقدم آخر المتخرجين في عام معين على اولهم ، اذا زادت سنة . ولو بيوم واحد منه ، وهو امر غير معقول ، ولا يتصور ان يكون المشرع قد قصد اليه .

ومع التسليم بجدية العيب الذي اظهرته المحكمة الادارية العليا في قواعد تحديد الاقدمية ، فان قضاء هذه المحكمة سوف يؤدي الى اهدار هذه القواعد وتعطيل تطبيقها وذلك بالنسبة الى الوظائف التي تشغل بالامتحان . وهذا ما ذهبت اليه الجمعية العمومية للقسمة الاستشاري والتشريع صراحة ، اذ رأت انه في ترتيب اقدمية المعينين في قرار واحد من الناجحين في مسابقة

واحدة ، يتمين الاعتماد بالترتيب الذي اعتمد به الشرع عند التعيين وهو ترتيب النجاح في الامتحان ، اذا كان التعيين بناء على امتحان مسابقة . أما معايير الأقدمية التي نص عليها الشرع فلها لا تسرى الا بالنسبة للمعينين من طريق الامتحان .

وظن الدكتور السيد محمد ابراهيم الى أن ترتيب النجاح في امتحان الوظائف ، أو ترتيب النجاح عند التخرج ، له مجاله الذي لا يختلط بمجال ترتيب الأقدمية بين المعينين ، ولكل منهما قواعده الواجب تطبيقها في المجال الذي يدور فيه ، وأن قواعد الأقدمية هي قواعد عامة تسرى على كل التعيينات ، ايا كانت وساقها ، بالامتحان أو بغيره ، إذ ورد النص بشأنها مطلقا وبغير تخصيص . وأن العيب الذي يمكن أن يوجه الى هذه القواعد ، يمكن أن يكون سببا يهدو الى تعديلها ، ولكنه لا يكون سببا يؤدي الى اهدارها ما بقيت قائمة ، وينصون صريحة تدمو الى التقيد بها . وإذا كانت المحكمة العليا قد استندت فيها اتجهت اليه من الاخذ بترتيب التخرج — الذي يحل محل ترتيب المسابقة — في تحديد الأقدمية الى نص ورد في احكام تحديد الأقدمية في القانون القديم ، مؤداه عدم الاخلال بالقواعد التي تقرها اللائحة التنفيذية في شأن الامتحان ، فإن هذا النص قد حلف من القانون الجديد . ويحتمل تنسقط كل حجة في الاعتماد بترتيب الامتحان عند ترتيب الأقدمية ، ويتمين اعمال المعايير العامة في ترتيب الأقدمية التي حددتها المادة ١٦ آتفة الذكر وهي المؤهل والأقدمية في التخرج والسن . وذلك في كل حالات التعيين المبدا أو سواء أتم اختيار المعينين عن طريق امتحان أم بغير امتحان . (راجع الدكتور السيد محمد ابراهيم — شرح نظام العاملين المدنيين بالقولة الصاندر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — طبعة ١٩٦٦ ص ٢٠٠ وما بعدها) .

مساعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

تقيم جهة الإدارة بتمين بعض المتقدمين في امتحان المسابقة وترتيب أفضيتهم بقرار التعيين دون الاعتماد بترتيب الأقدمي بين المتقدمين في امتحان المسابقة بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي

الدولة — صدور قرار بترقية المعينين الى الدرجة السابعة بالاقدمية المطلقة
بنفس ترتيب الاقدمية الذي تضمنه قرار التعيين وعدم قيام المدعى بالطعن
في قرار الترقية — تحصن هذا القرار لعدم الطعن فيه خلال المواعيد
المنظمة للطعن بالالفاء — عدم جواز قبول الدعوى التي يرفعها المدعى بعد
ذلك طعنا على قرار ترفيعهم الى الدرجة السادسة نظرا لتحسن ترتيب
اقداميه بين زملائه طالما ان جهة الادارة وهي بصدد ترتيب الاقدمية كان
اتجاه بنتها الى تاويل رايه في تطبيق القانون لم تخرج فيه على حكم قطعي
بمخالفة حجية نظر قرارها معدوما .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن ينمى على هذا الحكم الخطأ في تطبيق القانون
وتأويله ، ذلك ان قرار الترقية لا تكون له حجية فيها تضمنه من ترتيب
الاقدمية الا اذا كان الترتيب في الصورة التي صدر بها يفصح عن اتجاه
نية الادارة الى احداث هذا الترتيب او كان للادارة سلطة تقديرية في
الترتيبات التي اجرتها كان تكون هذه الترتيبات بالاختيار ، اما حيث تضمن
الموازنة بين المرتبين بان تكون الترقية بالاقدمية المطلقة ، فان قرار الترقية
لا يكون له اية حجية في ترتيب المرتبين ، ولا يجوز ان تثبت له هذه الحجية
حيث يخالف الترتيب صراحة نصا قانونيا ورد في النظام العام للتوظيف ،
والمادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنص على ان تعتبر الاقدمية
في الدرجة من تاريخ التعيين فيها ، فيكون قرار الجهاز بالاعتداد بتاريخ
استلام العمل في تحديد الاقدمية قرارا معدوما ، كما ان المادة ٧ من اللائحة
التنفيذية للقانون المذكور نصت على ان يرتب الناجحون في كل امتحان
في قوائم حسب درجة الاسبقية فيه ، واذا تساوى اثنان او اكثر في الترتيب
تقدم صاحب المؤهل الاعلى للاقدم في التخرج فالأكبر سنا ولا يكون
الترتيب الوارد في القرار الوزاري رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٠ بالترقية على
اساس الاقدمية المطلقة مقصودا بذاته لينتج اثره في خصوص الاسبقية
بين الزملاء ، ولا تنصب الدعوى بالذات على إلغاء ذلك القرار .

ومن حيث ان جهة الادارة اذ وضعت الطامع في ترتيب المعينين
بالتقارن رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ بعد السيد / تطبيقا منها
بالحكم المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بغير اعتداد بترتيب

٤٠ الطاعن بين الناجحين في امتحان مسابقة التعمين ، واذا هي تد وضعت .
مرة أخرى في القرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٠ بين المرقين الى الدرجة السابعة .
بعد السيد / الذي عين بعد الطاعن بالقرار رقم ٣٠
لسنة ١٩٥٦ ولكنه تسلم العمل معه في يوم واحد ، وهو متخرج معه في
علم واحد ولكنه اكبر من الطاعن منا ، فجاه ترتيب الاقدمية بينهما على
اساس اعتبار تعيينها في تاريخ واحد وليس معينين في تاريخين متعلقين ،
وانتخبت السن اساس السبق بينهما كالذي استند اليه الترتيب في قرار
التعمين من قبل ، فان في الامر دليلا على قصد الادارة الى تحديد اقدمية
الطاعن بالترتيب الذي صدر به القرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٠ ، وكان اتجاه
قيمتها مستندا الى تاويل رآته في تطبيق القانون لم تخرج فيه على حكم .
تطعي بخالفه جسيمة تفر قرارها معدوما ، وبما يكون للطاعن من ثم ان
يثير ما يجده في ترتيب اقدميته بذلك القرار من مخالفة للقانون الا من
طريق الطعن بالالفاء في المواعيد المقررة له . واذا استند الطاعن الى انعدام
القرار للتحلل من تلك المواعيد ولم يمار في انتقضاتها على علمه بالقرار
الذي ثبت انه غير منعدم ، فانه لا يقبل منه طلب الفاء قرار ترتيب الاقدمية
الذي صدر متضمنا مسبق زميليه المشار اليها عليه ، ولا يكون في
ترتيبها الى الدرجة السادسة بالقرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ من دون الطاعن
تخط له ، ويكون الحكم المطعون فيه صحيحا اذ رفض طلبه الفاء هذا
القرار ، ويتعين رفض الطعن والزام الطاعن بالمصروفات .
(طعن ٨٠ لسنة ١٦ في — جلسة ١٩٧٩/٤/١) .

قائمة رقم (١٨٦)

المبدأ :

القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تعيين خريجي الكليات والمعاهد
العلمية النظرية — تحديد اقدمية الخاضعين لاحكامه بالتاريخ الذي حددته
اللجنة الوزارية وهو ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ — تقدم بعض الخريجين
لمسابقة ديوان الموظفين والتجاح فيها وترشيح الديوان لهم في تاريخ لاحق
لتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ لا يقرب عليه استبعادهم من تطبيق .

أحكامه عليهم - أثر ذلك - تحديد أقبنتهم في نفس التاريخ المذكور دون
تاريخ القرار الصادر بتعيينهم فعلا في تاريخ لاحق .

ملخص الفتوى :

في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ رشح ديوان الموظفين بكتابه رقم
٤/١/١٠٤ السيد الحاصل على ليسانس الحقوق لشغل وظيفة
من الدرجة السادسة بالكادر الفني المالي (سابقا حاليا) بمصلحة
التسويق الداخلي بناء على نجاحه في المسابقة رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ ومصدر
القرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ بتعيينه بهذه
الدرجة اعتبارا من تاريخ صدور القرار وبالكسر عمله بالمصلحة في ١ من يناير
سنة ١٩٦٤ - وأنه بالاستعلام من مصلحة التسويق الداخلي بالوزارة عن
تاريخ حصول الموظف المذكور على مؤهله العالي ومن الدرجة التي كان
يشغلها قبل حصوله على هذا للأهل امتدت بكتابه رقم ٥٩٤ المؤرخ ٢٣
من فبراير سنة ١٩٦٧ بأن السيد المذكور لم يكن معينا بهذه المصلحة
قبل حصوله على ليسانس الحقوق وقد حصل على الليسانس دور يونيو
سنة ١٩٦٣ ويوجد بملف خدمته لقرار بأنه ليس له مدة خدمة سابقة
بالحكومة .

ولما كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تعيين خريجي الكليات والمعاهد
العليا النظرية تنص على أن يعين خريجو الكليات النظرية بالجامعات
والأزهر والمعاهد العليا النظرية التي يبتاعهم بوظائف الدرجة السادسة
بلكادرين الفني العالي والإداري في الوزارات والمصالح والهيئات العامة
والمحافظات والبلديات المعاملة لها في المؤسسات العامة وذلك في الوظائف
الخالية حاليا أو التي تنشأ بقرار جمهوري .

١ - الخريجون الذين حصلوا على مؤهلاتهم في المدة من أول يناير
سنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

٢ - خريجو مدرسة اللسان العليا والمعاهد العليا للخدمة الاجتماعية
الذين لم يشملهم حكم قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦٣ المشار
إليه .:

٢ - الخريجون الذين تقدموا بطلبات للتعيين وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية السابق فكره ولم تتسع لهم الوظائف المنشأة بمقتضاه .

ويستبعد من الاختيار للتعيين وفقا لحكم هذه المادة الخريجون الذين يشغلون وظائف بالوزارات أو المصالح أو المحافظات أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو بالشركات التابعة لها وعلى كل مرشح أن يقدم اقارارائه لا يعمل في إحدى الوظائف المذكورة ماذا ثبت بعد ذلك عدم صحة قراره فصل من الوظيفة التي عين فيها أخيرا - كما تنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن تتولى حصر الخريجين واختيارهم وتوزيعهم وتعيينهم بالجهات المناسبة لمؤهلاتهم لجنة ... ولجنة تنسيق أحكام هذا القانون وتغيير قراراتها في هذا الشأن تسيرا تشريعا ملزما وتنشر في الجريدة الرسمية - ونصت المادة الخامسة من القانون المذكور على أن يعمل به من تاريخ نشره وقد تم نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ العدد ٣٦١ .

ولما كان القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ قد صدر لمواجهة خريجي الكليات والمعاهد العليا النظرية الذين عدتهم المادة الأولى منه والذين لا يعملون وقت نفاذ حكم القانون المذكور فإن من يخضع لاحكامه من هؤلاء الخريجين تحدد أقيمتهم بالتاريخ الذي حددته اللجنة الوزارية المشار إليها وهو ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

وبن حيث أن تقدم بعض هؤلاء الخريجين لسابقة ديوان الموظفين والنجاح فيها وترشيح الديوان لهم وتعيينهم في تاريخ لاحق لتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ الذي حددته اللجنة الوزارية لتحديد أقيمتهم المعينين وفقا لأحكام هذا القانون - لا يترتب عليه استبعادهم من تطبيق احكامه عليهم مما يستتبع تحديد أقيمتهم في نفس التاريخ المذكور دون تاريخ القرار الصادر بتعيينهم فعلا في تاريخ لاحق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للتقوى والتشريع الى أن خريجي الكليات والمعاهد العليا النظرية الذين رشحوا من قبل ديوان الموظفين صدور القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ المتواصر في شأنهم شروط تطبيقه تحدد أقيمتهم في وظائفهم من تاريخ ١٦ من

هيسبر سنة ٢٩٦٣ التاريخ الموحد الذي حددته اللجنة الوزارية لتشغيل خريجي الكليات والمعاهد العليا النظرية وليس من تاريخ صدور القرار بتعيينهم من تاريخ لاحق .

(فتوى ٦٢١ - في ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ صدر لتنظيم نقل العاملين الموجودين بالخدمة في ١/٧/١٩٦٤ الى الدرجات الجديدة الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ العامل الممن في احدى الجهات بعد هذا التاريخ مع رد اقدميته الى ٢٧/٥/١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ بتعيين خريجي الكليات والمعاهد العليا النظرية - اعتباره في هذه الحالة موجودا وجودا فعلياً بالخدمة منذ التاريخ المحدد بقرار اللجنة المشار اليها ولا يعدو القرار الصادر من الجهة الادارية بتعيينه ان يكون قرارا تنفيذيا لا يرقى الى مرتبة العمل الاداري الذي اسند الى العامل المركز الوظيفي - احقية المائل في هذه الحالة من الافادة من قواعد النقل الحكمي المنصوص عليها بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه حتى ولو ادعت هذه القواعد الى ترقية الى درجة اعلى - لا يغير من ذلك انه لم يكن قد انتهى بعد فترة الاختبار المقررة في القانون - اسلم ذلك التفسير التشريعي الصادر من اللجنة العليا لتفسير احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ والذي انتهى الى ان وجود العامل في فترة الاختبار لا يحرمه من الافادة من قواعد النقل الحكمي الى درجة اعلى وفقا لاحكام القرار الجمهوري ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان الطعن يستند في مجوع اسبابه على ان الحكم المطعون فيه اخطا في تطبيق القانون فيها قال به من انه قد توافرت في شأن المدعية الشروط التي يتطلبها القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لنقلها الى الدرجة السابعة من درجات القانون رقم ٦ لسنة

١٩٦٤ اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ ذلك أن المادة الأولى من هذا القرار الجمهوري تنص على أن يعمل بأحكام المواد التالية اعتباراً من أول يوليوس سنة ١٩٦٤ كما ينص في صدر مادته الثالثة على أن ينقل العاملون المدنيون الموجودون في الخدمة إلى الدرجات الجديدة وفقاً للأوضاع التالية : ... وواضح من صريح النص في هذه المادة الثالثة أن القرار الجمهوري سالف الذكر لا ينطبق إلا على العامل الموجود فعلاً في الخدمة وقت العمل بهذا القرار في تاريخ ١٩٦٤/٧/١ على ما قضت به مادته الأولى ولكنت المطعون ضدها - المدعية - لم تكن موجودة بالخدمة في ذلك التاريخ ، فإن هذا القرار لا ينطبق عليها إطلاقاً لانها عينت بالقرار الإداري رقم ٥٦١ في ١٩٦٤/٨/٣ واستلمت عملها في الهيئة بعد هذا التاريخ ولا ينال من ذلك أن تعيينها ككن اعتباراً من ١٩٦٤/٥/٢٧ لأن العبرة في مفهوم القرار الجمهوري المشار إليه وفي تطبيقه على المطعون ضدها بوجودها الفعلي في الخدمة في ١٩٦٤/٧/١ الأمر الذي لم يتوانر في شأنها ومن ناحية أخرى فانها كانت في فترة اختبار مما يقف حائلاً دون ترقيتها ترقية حتمية إلى الفئة السادسة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من تاريخ سابق على استلامها العمل بالهيئة وما أخذ به الحكم المطعون عليه في هذا الخصوص يهدر نظام الاختبار ويتعارض مع ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث أنه من وجه الطعن القائم على أن المطعون ضدها - المدعية - لم تكن موجودة في الخدمة عند تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية وذلك في أول يوليوس ١٩٦٤ فإن هذا الوجه مردود بأن الثابت من الأوراق أن قرار مدير عام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦٤ صدر في ١٩٦٤/٨/٣ بتعيين المطعون ضدها في وظيفة من الدرجة السادسة بالكاثر العالي بالهيئة اعتباراً من ١٩٦٤/٥/٢٧ واستنفذ القرار في ذلك على ما هو مخرج في ديبلجته على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ بتعيين خريجي الكليات والمعاهد العليا النظرية وعلى كتاب وزارة العمل المؤرخ في ١٩٦٤/٧/١٨ بترشيحها للتعيين اعتباراً من ١٩٦٤/٥/٢٧ وقرار

رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٦ ، لسنة ١٩٦٢ المشار اليه عهد اليه لجنة حدها الاختصاص بتعيين الخريجين الذين بينهم في الجهات المناسبة لمؤهلاتهم ومن ثم يرتد تعيينهم الى القرار الصادر بذلك من تلك اللجنة ولا يعد قرار الجهة التي يعين فيها أحدهم كشأن المطعون ضدها . ان يكون اجراء تنفيذ بالقرار اللجنة بالتعيين وعلى هذا الوجه فان قرار الهيئة السلف ذكره لا يعتبر العلق الإداري الذي اسند اليها المركز الوظيفي بمقتضاه ويكون ما تضمنه هذا القرار من رد تعيينها الى ١٩٦٤/٥/٢٧ باعتبار تاريخ القرار الصادر من اللجنة بذلك التعيين بحسب المستفاد من ظاهر الامر في عناصر النزاع هو وضع صحيح ومطبق لاحكام القانون ومن ثم علاقة المطعون ضدها بالهيئة تكون قائمة قانونا في ١٩٦٤/٥/٢٧ ، ويتحدد مركزها القانوني من التعيين على هذا الوجه وبالتالي فانها تكون قائمة بالخدمة وموجودة فيها من الناحية القانونية في اول يولية سنة ١٩٦٤ التالي لتاريخ تعيينها في ١٩٦٤/٥/٢٧ وبمها لهذا لا يكون سديدا ما افتره الطعن بالمخالفة لذلك ويكون غير مطبق للوائح أو القانون مما يتعين معه الالتفات منه .

ومن حيث انه مما ساقه الطعن مطلقا بأن المطعون ضدها كانت على أى حال — في فترة الاختبار مما لا يجوز معه نظها الى درجة بالية — اعلى طبقا لاحكام الفقرة (ب) من المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ مما يعد في حقيقته ترقية لا تصح في مدة الاختبار فان ذلك الذي قال به الطعن غير صائب لان المادة السابعة من قرار التفسير رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين بالدولة (رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩) تنص على أن يسرى حكم الفقرة: الفقرة (ب) من المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ على من تتوافر في شأنه المحدد المنصوص عليها في الجدول الثاني المرافق لهذا القرار ولو كان تحت الاختبار في ١٩٦٤/٧/١ وعلى مقتضى هذا القرار التفسيري وهو تفسير تشريعي ملزم عملا بالمادة ٩٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — فان وجود العامل في فترة الاختبار منذ اول يولية سنة ١٩٦٤ لا يحول دون اتمادته من احكام النقل انحكى الى درجة اعلى طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وبالتالي فان قيام المطعون ضدها

حتى فترة الاختبار بتاريخ اول يولية سنة ١٩٦٤. لا يشكل عقبة قانونية
تحتون تطبيق تلك الاحكام عليها وسرياتها في شأنها الامر الذي يكون معه
ما ابداه الطعن على خالته غير قائم على اساس سليم من القانون .

ومن حيث انه في ضوء ذلك يكون الطعن غير صائب في جميع اوجهه
بما ان كان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من تسوية حالة المطعون ضدها
على الدرجة السادسة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ طبقا للقرار الجمهوري
برقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وما يترتب على ذلك من اثار استنادا الى توافر
شروط تلك التسوية في حقها قد جاء مطبقا للقانون ومن ثم لانه يسكون
تطبيقا للتأييد مع الحكم برفض الطعن والزام الجهة الادارية بمصرفاته .

(طعن ٧٠٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٢)

٣ - ترتيب الاقضية بين المعيينين عن طريق القوى العاملة :

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

اقضية المرشحين للمعين طبقا لاحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ -
تحدد أولا : من تاريخ الترشيح في حالة اخطار العامل بقرار التعيين
طبقا للاجراءات المنظمة لذلك وبإخطاره الى تسلم العمل ، وكذلك في حالة
عدم اخطاره بقرار التعيين بسبب تراخي جهة الادارة في الالتزام بالاجراءات
المنظمة لذلك .

ثانيا : اذا تم اخطار المرشح بالترشيح والمعين طبقا للاجراءات المقررة
وامتنع عن تسليم العمل لرغبته في تعديل ترشيحه ، فلذا تعدل ترشيحه
الى جهة اخرى وحدد قرار تعيينه بها فتحدد اقصيته من تاريخ الترشيح
الجديد المعدل .

اما اذا لم يتم تعديل ترشيحه فيكون الترشيح الاول قد سقط .
فالذا سلطته جهة الادارة العمل رغم ذلك واعتبرت قرار تعيينه لازال قائما
فان امتناعه عن تسليم العمل كان بسبب راجع اليه وهذه ومن ثم تحدد
اقصيته من تاريخ تسلمه العمل .

ملخص الفتوى :

استبانت الجمعية العمومية لتسوى الفتوى والتشريع ان القانون
رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ ببعض الاحكام الخاصة بالمعينين في الحكومة والهيئات
العامة والقطاع العام اجاز تعيين الخريجين في الوظائف الخالية او التي
تخلو في الوزارات والمصالح العامة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة
والوحدات الاقتصادية التابعة لها دون اجراء الامتحان او الاختبار المنصوص
عليه في قوانين هذه الجهات وذلك بقرار من اللجنة الوزارية للخصيات بناء
على اقتراح وزير القوى العاملة على ان تحدد اقصيات العاملين الذين يتم
اختيارهم للمعين وفقا لاحكام هذا القانون من تاريخ الترشيح .

كما استظهرت الجمعية العمومية الاجراءات التي اوردها المادة ٣٤
من اللائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون

مرقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حيث نصت على أن يخطر العامل بالقرار الصادر بتعيينه بخطاب موصى عليه تحدد فيه مهلة لتسلم العمل لا تقل من خمسة عشر يوما ولا تزيد على شهر والا اعتبر قرار تعيينه كأن لم يكن وذلك ما لم يقدم عفرا تقبله السلطة المختصة : مما يفيد التزام الجهة الادارية المختصة باخطار العامل كتابة بالقرار الصادر بتعيينه مع منحه مهلة محددة لتسلم العمل ، فلذا ما تقاضت الجهة المختصة من اخطار المرشح بالقرار الصادر بتعيينه ، فلا يضار العامل بذلك .

وتطبيقا لذلك فالاصل أن من يرشح بمعرفة القوى العاملة للتعيين في احدى الوظائف طبقا لاحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ سلف الذكر تتحدد اقدميته من تاريخ هذا الترشيح ، اذا ما صدر القرار بتعيينه من السلطة المختصة واخطر به بالطريق الذى رسمته اللائحة التنفيذية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ويادر الى تسليم عمله . اما حيث تتراخى جهة الادارة في اخطار العامل بقرار التعيين ، مما يؤدى الى عدم تحقق عمله بالقرار السبب لا نخل فيه بل يرجع الى خطأ الادارة ، فانه اذا ما علم بالقرار علما يقينا ويادر الى تسليم عمله فعينئذ تتحدد الاقدمية من تاريخ الترشيح حتى لا يضار العامل بسبب تراخى الادارة في اخطاره بقرار تعيينه . اما من يخلو بقرار بتعيينه بعد ترشيحه من طريق القوى العاملة ثم يمتنع عن تسليم العمل لرغبته في تعديل الترشيح الى جهة اخرى ، فانه يكون قد امتنع بغير ارادى من جانبه عن تنفيذ قرار التعيين وتسلم العمل استجابة الى الترشيح : فلذا ما تحققت رغبته وغفل ترشيحه تحدثت اقدميته من تاريخ الترشيح الجديد . اما اذا لم يتمكن من تحقيق رغبته في تعديل الترشيح فان الترشيح يكون قد سقط بسبب عدم قبوله اياه .

ولكن اذا ما عينته جهة الادارة رغم ذلك وتسلم العمل فان اقدميته تكون من تاريخ هذا التعيين الجديد . اما اذا لم تصدر قرارا جديدا بالتعيين واحتكت بالقرار السابق - الذى امتنع هو عن قبوله في بادى الامر وقبلت منه تنفيذه بتسلم العمل فعينئذ تتحدد الاقدمية من تاريخ تسلمه العمل .

(ملف ٢٩٧/٦/٨٦ بجلسة ١٩٨٥/٥/١٥)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

استحقاق المرشحين للتميين من اللجنة الوزارية للقوى العاملة
مرتباتهم من تاريخ ترشيحهم ، ولا تصرف لهم الا من تاريخ تسلمهم العمل .

ملخص الفتوى :

استبان للجمعية العمومية لنشر الفتوى والتشريع أن القانون رقم
٨٥ لسنة ١٩٧٢ ببعض الاحكام الخاصة بالتميين في الحكومة والهيئات
العامة والقطاع العام نص في مادته الثانية على أنه « مع مضم الاخلال
بالاقدمية المقررة للمجندين تحدد اقدمية العاملين الذين يتم اختيارهم طبقا
للمادة الاولى من هذا القانون من تاريخ الترشيح . وتنص المادة الثالثة
منه على أن « تعتبر صحيحة الاقدميات التي سبق تحديدها بقرارات من
اللجنة الوزارية للقوى العاملة » أما في الحالات التي لم تحدد فيها اللجنة
اقداميات لتكون الاقدمية من تاريخ الترشيح » .

وبناءً على ما تقدم ران القانون المشار اليه قد منح القوى العاملة حق
تجديد اقدمية العاملين الذي تتولى في توزيعهم وهم بذلك يستفيدون مركزهم
القانوني من ذلك القانون طبقا للتاريخ الذي تحدده لهم لوضع الفتوى
العامة .

ومن حيث أن اللجنة الوزارية العاملة قررت تعيين الاطباء
البيطريين المعروضة حالانهم في الدرجة الثالثة التخصصية من ١٩٨١/٤/١ .
أي حددت اقدميتهم في هذه الدرجة اعتبارا من ذلك التاريخ ، وقد صدر
قرار تعيين المذكورين من الجهة المختصة محدد تاريخ تعيينهم بالتاريخ
المشار اليه . ولما كان من المسلم به أن قرار التعيين هو الذي تقتض به
العلاقة الوظيفية بين العامل وجهة العمل بهذا اعتبارا من تاريخ صدور
اقداميتها عليها وتتحدد بتوجيه الحقوق الوظيفية الاخرى ومنها تحديد
الراتب الذي يستحقه العامل ، وأن كان صرف هذا الراتب اعتبارا من
تاريخ تسلم الشخص عمله في الجهة التي يعين فيها تطبيقا لقاعدة أن الاجر

مقابل العمل ، وعلى ذلك يستحق هؤلاء الاطباء مرتبات شهرية قدرها ٤٦
جنيها لتوافر شرط الوجود في الخدمة في ١٩٨١/٦/٢٠ .
(ملف ٩٣٢/٤/٨٦ جلسة — ١٩٨٢/١٢/١٥)

قاعدة رقم (١٩٠)

المادة :

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة — الاصل هو
الفصل بين الكادرين — تميز الادمية في وظائف الكادر العالي عن الادمية
في وظائف الكادر المتوسط ولو كانت درجاتها متماثلة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة اذ قسم
الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين عالية ومتوسطة على ان تتضمن
الميزانية بياناً بكل نوع من هذه الوظائف واذا نص على انه لا يجوز بغير اذن
من البرلمان نقل وظيفة من فئة الى اخرى او من نوع الى آخر واذا وضع
لكل فئة من هاتين الفئتين احكاماً خاصة من حيث التعيين والترقية تختلف
في كل واحدة من الاخرى لانه قد جعل الاصل هو الفصل بين الكادرين
مما يترتب عليه ان الادمية في وظائف الكادر العالي تتميز عن الادمية
في وظائف الكادر المتوسط ولو كانت درجاتها متماثلة .
(طعن ٣٩٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٢)

قاعدة رقم (١٩١)

المادة :

كادر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة — الكادر
العالي ينقسم الى نوعين متميزين من الوظائف لكل منهما اقدمية مستقلة .

ملخص الفتوى :

ان الكادر العالي ينقسم الى نوعين متميزين من الوظائف ، النوع
الاول منها الفني العالي والثاني الاداري ، ولكل من هذين للنوعين اقدمية
مستقلة عن اقدمية النوع الاخر . وقد حظر القانون ترقية موظف يشغل

وظيفة من نوع من هذين النوعين الى وظيفة من النوع الاخر ، كما منح نقل وظيفة من فئة الى اخرى لو من نوع الى آخر دون أن يصدر تصريح بذلك ، كما في حالة اجماع الوظائف .

(طعن ٩٢٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (١٩٩)

المادة :

المادة ٢٥ من قانون نظام موظفي الدولة - نصها على ان الاقدمية في الدرجة تكون من تاريخ التعيين فيها وحسبها على السلم الاقدمية في الدرجة السابقة اذا كان التعيين مضمنا ترقية - سبق نقل المدمى والمطمعون في توقيته من الكادر الإداري الى الكادر التقني وبالعكس - لا يخل ذلك بتطبيق المادة ٢٥ المذكورة بحكم التوضيح قد استقر بها امرا في الكادر الإداري .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظم موظفي الدولة تنص على أن « تعتبر الاقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها فإذا اشتبه مرسوم أو أمر جمهوري على تعيين أكثر من موظف في درجة واحدة اعتبرت الاقدمية كما يلي :

١ - إذا كان للتعين مضمنا ترقية اعتبرت الاقدمية على السلسل الاقدمية في الدرجة السابقة . . . » ، وانتهى أن المدمى والمطمعون في ترقية رتبها الى الدرجة الرابعة الإدارية في تاريخ واحد ، كما أن القبطه انتهى رتبها الى الدرجة الخامسة الادارية في تاريخ واحد ، فلزم - والحالة هذه الرجوع الى الاقدمية في الدرجة السابقة الى الدرجة السادسة . وظاهر من الاوراق أن المطعون في ترقيته بعد اذ أرجعت اقدميته في الدرجة السادسة الى ١٩٢٩/١١/٢١ بناء على ضم نصف مدة المحابة الى مدة خدمته يعتبر أقدم فيها من المدمى الذي ترجع اقدميته فيها الى ١٩٣٦/١١/١١ تاريخ تعيينه فيها . ولا يغير من ذلك ما سبق اتخاذه من

(م ٢٧ - ج ٥)

قرارات سواء في حق المدعى أو في حق المطعون في ترقيته بنقل أيهما من الكادر الإداري إلى الكادر الكتابي. وبالعكس ، مادام قد استقر بهما الوضع أخيراً في الكادر الإداري . أما المدعى فنفذاً للحكم الصادر من القضاء الإداري بإلغاء نقله من الكادر الكتابي إلى الكادر الإداري وإلغاء هذا القرار يعتبر وكأنه لم يكن وأنه كان وما زال في هذا الكادر ، كما أن المطعون في ترقيته وإن كان قد نقل في وقت ما إلى الكادر الكتابي ، إلا أنه أعيد بعد ذلك وقبل الترقية المطعون فيها إلى الكادر الإداري . وبذلك استقر بهما الوضع قانوناً في هذا الكادر ، وأصبح لا مناص — عند تحديد أيهما أقدم في الدرجة المذكورة ، — وقد رقياً إليها في تاريخ واحد — من تعقب ترقيتهما إلى الدرجات الإدارية السابقة لتحديد أسبقيتهما في الدرجة الأخيرة ، وذلك نزولاً على حكم المادة ٢٥ المشار إليها . وعلى هذا الأساس يعتبر المطعون في ترقيته أقدم من المدعى ، لانهما وإن كانت ترقيتهما إلى الدرجة الخامسة الإدارية تمت اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٦ ، أي في تاريخ واحد ، إلا أن المطعون في ترقيته أقدم في الدرجة السادسة .

(طعن ٨٨٥ لسنة ٣ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٥٨)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

المفاضلة بين أقدميات من اتحد تاريخ ترقيتهم إلى درجة مالية — الرجوع إلى أقدمية كل منهم في الدرجة السابقة — مشروط بقيام وحدة الكادر التي تنتمي إليه الدرجة السابقة — تباين الكادر نوعياً — ثبوت أن أحد المترشحين أسبق في الحصول على الدرجة السابقة بالكادر المتوسط في حين أن منافسه متأخر عنه في الحصول على هذه الدرجة مع انتسابه إلى الكادر الفني العالي — وجوب التحويل على أقدميات الكادر العالي وحدهما .

ملخص الحكم :

إن المعيار الذي أرسنه الفقرة (١) من المادة ٢٥ من قانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ينفي في حالة المفاضلة بين أقدميات من اتحد تاريخ ترقيتهم إلى درجة مالية ما بأن يرجع إلى أقدمية كل منهم في الدرجة

السابقة ، الا ان التقدم هو الذى يتقدم على غيره فى مجال الترقية بالاعتماد على الدرجة الاعلى ولا ريب فى ان هذا الاصل مشروط بقيام وحدة الكادر الذى تنتهى اليه الدرجة السابقة ، فاذا تباين الكادر نوعيا بحيث كان احدى المتزاحين اسبق فى الحصول على الدرجة السابقة بالكادر المتوسط فى حين كان مثله متأخرا عنه فى الحصول على هذه الدرجة مع انتسابه الى الكادر الفنى العالى ، فلا جدل فى لزوم التعويل على اقدميات الكادر الفنى العالى وجدها ، وتعين من ثم ايثار الاحداث تعيينا لانه كان قبل كل حال اسبق فى التعيين فى احدى درجات الكادر الفنى العالى من زميله الذى لم يظهر اصلا بالتعيين فى الدرجة السانسة بهذا الكادر . ولو قيل بغير هذه لاهدرت قاعدة فصل الكادرات ولساغ ان تعقد مقارنة بين اقدميات من يلحقون بالكادر المتوسط واقدميات من ينتسبون الى الكادر العالى وهو ما لا يتسق مع الاسس التى قلم عليها قانون تنظيم موظفى الدولة .

(طعن ١٣٦٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٣)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

لا يسوغ حساب اقدمية الموظف المقتول تبعا لنقل وظيفته الا من تاريخ شغله اياما قبل نقلها .

ملخص الحكم :

انه وان كان السيد / قد شغل وظيفة مفتش ادارى قبل العمل بميزانية وزارة التكوين عن سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ وبالتالي يكون نقله قد تم مطابقا للقانون الا انه لم يشغل الوظيفة المشار اليها والى نقلت الى الكادر العالى الا من يوم ١٩٥٧/٦/٢٩ كما سلف بيانه وبهذه المثابة - وعملا بحكم المادة ٤٧ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - فان اقدمية الموظف المذكور فى الدرجة الخامسة الادارية العليا لا تصب الا من يوم ١٩٥٧/٦/٢٩ وذلك اعتبارا

- بأن نقل الموظف إلى الكادر نتيجة لنقل الوظيفة التي يشغلها إلى ذلك الكادر
 أثناء الفترة التي لا تتعدى الخمس لتعديل نوع الكادر الذي تنتمي إليه الوظيفة
 ونظراً لطبيعة العمل المتوطناً بها ومن لم فلا يسوغ حساب التسمية الموظفة
 المنقول تبعاً لنقل تلك الوظيفة إلا من تاريخ شغله إياها قبل نقلها ، فمنذ
 هذا التاريخ وليس قبله يتحقق اتخاذ طبيعة العمل في الوظيفة قبل النقل
 ومن بعده ومن ثم يغدو متشعباً مع طبيعة الأمور ألا يبدأ حساب الانتدبية
 في الدرجة المنقول بعد نقلها إلا من تاريخ شغل الوظيفة المخصصة لها
 الدرجة المنقولة ، وقد رند المشرع هذا الحكم صراحة في القانون رقم
 ٣١ لسنة ١٩٥٦ الذي أجاز لوزير التكوين نقل الموظف شاغل الدرجة
 المنقولة إلى الكادر العالي — أو نقل غيره من موظفي الوزارة إلى الدرجة
 المنقولة إلى الكادر العالي في نفس درجته بشرط أن يكون حاصله على
 الكوثر اللازم للتميين في الكادر المنقول إليه . أو تسوية حالته على درجة
 خالية من نوع درجته ومعادلة لها ، وأن تعتبر انتدبية الموظف في الكادر
 العالي المنقول إليه من تاريخ حصوله على الدرجة المائلة للدرجة المنقول
 إليها في ذلك الكادر ، وذلك بشرط أن يتفق عمل الوظيفة المنقول إليها مع
 عمل الوظيفة المنقول منها في طبيعتها ، والا اعتبرت الانتدبية في الكادر
 المنقول إليه من تاريخ النقل .

(طعن ١٨٩ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٤)

٤ — مدى استصحاب القول لأقدميته :

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أجازت للوزير المختص — في حالة نقل درجة بالميزانية من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي — أن ينقل الموظف الذي يشغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي — استصحاب الموظف أقدميته في تلك الدرجة منوط باتحاد طبيعة عمل الوظيفة التي كان يشغلها بالكادر المتوسط وطبيعة عمل وظائف الكادر العالي — تخلف هذا الشرط يرتب عليه عدم احتفاظ الموظف المنقول إلى الكادر العالي بأقدميته التي كان قد بلغها في درجته بالكادر المتوسط . تطبيق : عدم جواز احتفاظ العاملين بمصلحة الضرائب الحاصلين على مؤهلات عليا والذين نقلت درجاتهم من الكادر الكتابي إلى الكادر الفني العالي تبعاً لنقل درجاتهم بميزانية المصلحة بأقدميتهم التي وصلوا إليها في درجاتهم منذ نقلهم للكادر الفني العالي تحديد أقدميتهم في هذه الحالة من تاريخ نقلهم إلى الكادر العالي .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي صدر القراران المطعون فيهما طبقاً لأحكامه قسمت نصوصه الوظائف الداخلة في الهيئة فئتين عالية ومتوسطة وتضم الفئة العالية نوعين أو كادرين أحدهما فني والآخر إداري وكذلك المتوسطة منها نوع فني وآخر كتابي وتختلف الوظائف باختلاف فئتها أو نوعها في اختصاصاتها ومسئولياتها وأحكام التعيين أو الترقيّة إليها وتحدد الميزانية كل نوع منها ولا تنقل وظيفة من فئة أخرى ولا من نوع إلى آخر إلا بأذن السلطة التشريعية ، فكان الأصل في ذلك القانون هو الفصل بين الكادرين العالي والمتوسط بحيث يعتبر الموظف الذي ينتقل من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي معينا ابتداء في هذا الكادر ولا يستصحب ما كان له من أقدمية في الكادر المتوسط ولا التي قضيت في درجته التي نقل إليها بالكادر العالي ويجيء ترتيبه في أقدمية هذا الكادر من تاريخ نقله إليه ، ولا يسبق أحداً ممن يكون بهذا الكادر قبل نقله ، وإنما أجّل المشرع استثناء من ذلك الأصل ترقية الموظف

من أعلى درجة في الكادر الفني المتوسط إلى الدرجة التالية لها في الكادر الفني العالي أو من أعلى درجة في الكادر الكتابي إلى الدرجة التالية لها في الكادر الإداري بالشروط التي بينها المادة ٤١ من ذلك القانون ، كما أجازت المادة ٤٧ منه بفقرتها الأخيرة في حالة نقل درجة بالميزانية من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي للوزير المختص أن ينتقل الموظف الذي يشمل الدرجة المنقول إلى مثلها بالكادر العالي ، وحكمه هذا الاستثناء فيما تضمنت به هذه المحكة ظاهرة تقوم على أساس من العدالة والصالح العام لأن نقل الوظيفة بمرجئها إذا اقتضته طبيعة عملها التي تتفق وعمل الكادر العالي فيتم الاندماج على هذا الأساس ولا تثار اقدمية الموظف المنقول إلى الكادر العالي بهذا النقل الذي لم يصحبه تغير في طبيعة العمل الذي ، هو قائم عليه . وإذا يخطئ عن ذلك نقل الدرجات من الكادر الكتابي إلى الكادر الفني العالي ببيزانية مصلحة الضرائب ، لاختلاف طبيعة الوظائف الكتابية من أعمال وظائف الضرائب الفنية ، ويكون الأمر في الحقيقة إلغاء لوظائف الكادر الكتابي التي نقلت درجاتها وإنشاء وظائف بعد تلك الدرجات في الكادر الفني العالي ليشغلها أصحاب المؤهلات الجامعية والعالية الذين كانوا على الوظائف المغفاه ولا يكون ثم وجه من اتحاد طبيعة الوظائف يسوغ استصحاب أولئك الذين صدر القرار المطعون فيه بنقلهم لآدمياتهم في الكادر الكتابي . ويمتدحون معينين في الكادر الفني العالي ابتداء ويكون هذا القرار قد خلف القانون إذ سلك من نقلهم قبل من سبقهم إلى الكادر الفني العالي من المدعين ويتمين إلغاء القرار فيما تضمنه من هذا الترتيب الخاطئ لآدمية المنقولين بالنسبة إلى المدعين ، ويكون للمدعى سبق على المنقولين في آدمية الدرجة المنقولين ، إليها يذر قرار ترقية المنقولين إلى الدرجة الخامسة والرابعة بالآدمية قبل المدعين ، مخالفا القانون بمقتضى الفأله فيما تضمنه من تخطي هؤلاء المدعين في الترقية وإذا اقتصر الحكم المطعون فيه على إلغاء قرار النقل بالنسبة إلى طائفة من المنقولين دون طائفة أخرى ولم يقض بشيء في طلب إلغاء وترقية المنقولين ، فإن هذا الحكم يكون حقيقيا بالإلغاء ويتمين الحكم بإلغاء قرار الترقية ! المطعون فيه فيما تضمنه من ترتيب آدمية المنقولين قبل المدعين بالدرجة الفنية العالية المنقولين إليها وإلغاء قرار ترقيته المطعون في ترقيته فيما تضمنه من تخطي

المدمين مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام جهة الإدارة ، المصروفات .
(طعن رقم ٢١٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٠)

قاعدة رقم (١٩٦) :

المبدأ :

النقل من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى — الاصل عدم استصحاب اقدمية الدرجة في الكادر الأدنى — استثناء حالة ما اذا تم النقل تبعاً لنقل الوظيفة بدرجةها الى الكادر الأعلى .

ملخص الفتوى :

انه وان كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة قد قسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين (عالية ومتوسطة) ووضح لكل فئة منها أحكامها خاصة من حيث التعيين والترقية مما يترتب عليه أن الأقدمية في وظائف الكادر العالي تميز عن الأقدمية في وظائف الكادر المتوسط حتى ولو كانت درجتهما متساوية ، فإذا نقل الموظف من الكادر الأدنى الى مثل درجته في الكادر الأعلى فلا يستصحاب معه عند النقل أفضليته في الكادر الأدنى ، لأن كان ذلك هو الأصل الا أنه اذا كان النقل مترتباً على نقل الوظيفة بدرجةها من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى بإناء على ما رؤى لصالح العمل ولحسن سير المرفق العام فإن الموظف يستصحاب أفضليته في الكادر الأدنى عند نقله وحكمه ذلك تقوم على أساس من المساواة والصالح العام ، لأن نقل الوظيفة بدرجةها من الكادر المتوسط الى الكادر الأعلى لا يستتبع حتماً ويقوة القانون نقل من يقوم بعملها من أحد الكادرين الى الكادر الآخر فقد لا يكون الموظف صالحاً للقيام بوظيفته في الكادر الأعلى سواء من حيث الكفاية أو المؤهل ولذلك أجاز لكل وزير في وزارته سلطة الترخص في نقل أو عدم نقل كل موظف نقلت وظيفته بدرجةها الى الكادر الأعلى (المادة ٤٧/٤ من قانون التوظيف) ومن ثم فإن الموظف الذي تثبت صلاحيته للنقل الى الكادر العالي في تلك الوظيفة ينبغي ألا تتأثر أفضليته في الدرجة المنقولة بنقله الى الكادر العالي ما دام هذا النقل قد تم تبعاً لنقل الوظيفة بدرجةها لتنظيمها للاوضاع في الوزارة أو المصلحة على الأساس المتقدم ، وما دامت جدارة الموظف المنقول وأهليته للنقل الذي هو موظفي الخولة تحدد من تاريخ شغل درجته في الكادر المتوسط .

لذلك انتهى الرأى الى أن اقسامية الموظف المنقول من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بالتطبيق لنص المادة ٤٧ فقرة رابعة من قانون نظام موظفى الدولة تحدد من تاريخ تسفل درجته فى الكادر المتوسط .

(ملوى ٦٢١ — فى ١٩٦٠/٧/٢٨)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبحث : —

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر — الاصل فيه هو الفصل بين الكادرين الأدنى والأعلى — استصحاب الموظف المنقول من كادر أدنى الى كادر أعلى لاقيته فى الدرجة المنقول منها — هو استثناء من الاصل العام مشروط بأن يكون النقل قد تم تبعاً لنقل الوظيفة بدرجة من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى للمصلحة العامة — اجراء تعديلات بمرتبات الهيئة العامة للشئون سكك حديد مصر لعام ١٩٦٢/٦٢ متضمنة إلغاء الدرجات السادسة فما فوقها التى يشغلها موظفون فى الكادر المتوسط حصلوا على مؤهلات عالية واتشاء عدد مماثل لها فى الكادر العالى — هو اجراء يختلف المقصود به عن مجال تطبيق المادة ٤٧/٤ من قانون الموظفين مما لا تنهض معه بهرات الاستثناء .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٦ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر والجدول الملحق به قد قسم وظائف الهيئة الى وظائف رئيسية ووظائف عالية ووظائف متوسطة ومرتبات ترقية للوظائف المتوسطة ، وقد وضع القرار المذكور لكل من الوظائف العالية والمتوسطة كادراً مستقلاً وأحكامها خاصة بهذه الوظائف من حيث التعيين والترقية تختلف فى كل منها من الأخرى — وبذلك جعل الاصل هو الفصل بين هاتين الفئتين مما يترتب عليه أن الاقدمية فى الوظائف العالية يتميز عنها فى الوظائف المتوسطة ولو تماثلت درجتاهما ، ومن ثم فإذا نقل موظف من الكادر الأدنى الى مثل درجته فى الكادر الأعلى فإنه لا يستصحب معه عند النقل اقدميته فى الكادر الأدنى ، بل تعتبر اقدميته بين من ينظمهم الكادر الأعلى

من جاريخ.نقله الى هذا الكادر ، على أساس أن هذا النقل هو نقل نوعي
بجلبلة التعمين في الكادر الاعلى وقد نصت المادة ١٣ من قرار رئيس
الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه على أن « تعتبر الاقضية
في الوظيفة من تباريح التعمين فيها أو الترقية اليها » .

وإذا كان هذا هو الأصل ، إلا أنه استثناء من هذا الأصل إذا كان
النقل مترقياً على نقل الوظيفة بدرجةتها من الكادر الأدنى الى الكادر الاعلى
بناء على ما رأى لصالح العمل ولحسن سير المرفق العنام
من أن طبيعة العمل في الوظيفة واختصاصاتها واحدة فقد يؤخذ
من مفهوم النصوص انصراف القصد الى أن الموظف الذي نقلت وظيفته
بدرجةتها الى الكادر العالي ونقل الى هذا الكادر تبعاً لذلك يحتفظ له
بأقدميته التي كانت له في هذه الوظيفة في الكادر الأدنى ويستصبحها
معه في الكادر الاعلى ، وهذا هو ما سبق أن انتهى اليه رأى الجمعية
المعموية للنسب الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدتين
في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٩ و ٢٩ من يونيو سنة ١٩٦٠ وما قضت به
المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر بجلسة ١٢ من يولية سنة
١٩٥٨ في الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤ القضائية العليا وذلك بصدد الحالة
المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التي كانت تجرى بالاتي « وفي حالة
نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالي ببيزانة احدى
الوزارات أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شافلاً
الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي في نفس درجته
أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته المعادلة
لها » وقد افسح المشرع في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٢
الذي اضمك نص هذه الفقرة عن الحكمة التي حدثت به الى وضعها ،
أذ ورد بهذه المذكرة « تستدمى حالة العمل والمصلحة العامة نقل وظيفة
ما بدرجة في الكادر المتوسط الى الكادر العالي وإن يتم هذا النقل في قانون
البيزانة نفسه » .

ومن حيث أنه يخلص من رأى الجمعية العمومية وقضاء المحكمة الإدارية العليا أتبنى الذكر أن استصحاب اقدمية الموظف المنقول من كادر احدى الى كادر أعلى هو استثناء من الاصل العام ، وأن المناط في أعمال هذا الاستثناء هو أن يكون نقل الدرجة قد تم تبعا لنقل الوظيفة من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى باعتبار الدرجة مصرفا ماليا وأجرا مقررًا للوظيفة وأن يستهدف لهذا النقل صالح العمل وحسن سير المرفق العام تنظيميا للاوضاع في الوزارة أو المصلحة حسب ما تقتضيه طبيعة العمل واختصاصات الوظيفة ومسئولياتها وما تتطلبه من صلاحية ومؤهله مما يجب أن يتوفر في الموظف المنقول تبعا لنقل وظيفته بدرجةها لا مكان استصحاب اقدميته فيها .

ومن حيث أن التعديلات التي أجريت في ميزانية الهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ والتي تضمنت إلغاء الدرجات السادسة فما فوقها التي يشغلها موظفون في الكادر المتوسط حصلوا على مؤهلات مالية وإنشاء عدد مماثل لها في الكادر المالي لم تتم على أساس مراعاة الاعتبارات التي دعت الى تقرير الاستثناء المتقدم بل كانت اجراءا عاما اتبع في ميزانية الهيئة واقتضته اوضاع الميزانية وما تضمنته من اعتمادات مالية وذلك لتعيين حمله المؤهلات المالية الشاغلة لموظفي في الكادر المتوسط تبشيا مع ما استهدفه قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦٢ بفتح اعتماد اضافي قدره ٤٨٧٥٠٠ جنيها في ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣ لتعيين الراغبين في العمل من خريجي الكليات النظرية وتسوية حالة الموجودين منهم في الخبة الامر الذي يخلط بمجمله من مجال تطبيق المادة ٤٧/٤ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ويفسره أساسا وموضوعا ، مما لا تنهض معه مبررات أعمال الإستثناء الخاص باستصحاب الاقدمية ولا تتحقق فيه اسبابه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الماليين بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية الذين تم نقلهم من الكادر المتوسط الى الكادر المالي في ميزانية الهيئة عام ١٩٦٢/١٩٦٣ بعد إلغاء الدرجات التي

كانوا يشغلونها في الكادر المتوسط وانشاء مئلات لها في الكادر العالي
لتحدد اقدميتهم في هذا الكادر الاخير من تاريخ القرار الصادر بفتحهم
اليه باعتبارهم تعيينا جديد ولا يستصحبون معهم الاقدميت التي
كانت لهم في الكادر الادنى .

(ملف ١٨١/١/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/١١/١٧)

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

نقل الموظف من الكادرات الخاصة الى الدرجة المعادلة بالكادر العالي
استصحاب اقدمية الموظف المنقول — لا يجوز الا اذا كان النقل جائزا
بين هذه الدرجات المعادلة .

ملخص الفتوى :

ولئن كانت رتبة لواء ووظيفة وزير مفوض تتماثلان مع درجة
وكيل وزارة في الجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة
١٩٦٧ في شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العلمي
الا ان استصحاب الاقدمية التي تؤدي اليه هذه المعادلة لا يمكن الا اذا
كان النقل جائزا أصلا بين هذه الدرجات المعادلة ، لهذا حرصت المسادة
الثانية من هذا القرار على النص بأنه « في حالة النقل من أحد الكادرات
الخاصة الى الكادر العام أو العكس في الحالات التي يجوز فيها ذلك ،
يوضع المنقول في الدرجة المعادلة للدرجة المنقول منها طبقا للجدول
المرافقة » . وبهذا وضع القرار ذاته تحفظا بأن يكون النقل جائزا .

(نتوى ١٧٥ — في ١٩٧٠/٢/١١)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

اقدمية أحد العاملين في وظيفة وكيل وزارة بين وكلاء الوزارة تتحدد
بتاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية بتعيينه في هذه الوظيفة — لا يغير من
هذا النظر استصحاب هذا العامل عند نقله الى الوزارة لا اقدميته في فئة

وكيل وزارة التي تقررت له قبل النقل — أساس ذلك أن وظيفة وكيل وزارة تتميز بوضع خاص بالنسبة لغيرها من الفئات وليس ثمة تلازم بين الإقضية في هذه الوظيفة وبينها في أية وظيفة أخرى ولو كانت من ذات الفئة المالية .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧١ أنه ينص في المادة ١٢ على أن تعتبر الإقضية في كل فئة من الفئات التي يخصصها المستوى الواحد من تاريخ التعيين فيها ، وينص في المادة ١٥ منه على أن يكون شغل الفئة الوظيفية بطريق الترقية من الفئة الوظيفية التي تسبقها مباشرة أو بالقمعيين أو النقل . وقضت المادة ٢٦ من هذا القانون بأنه يجوز نقل العامل من وحدة إلى أخرى من الوحدات التي تطبق أحكام هذا القانون ، إذا كان النقل لا ينوت عليه دوره في الترقية بالإقضية أو كان النقل بناء على طلبه ، ولا يجوز نقل العامل من وظيفة إلى أخرى تحتها أهل .

والمستفاد من هذه الأحكام أن النقل لا يعدو أن يكون وسيلة لشغل الفئات الوظيفية شأنه في ذلك شأن التعيين والترقية وهو بهذه المثابة ينصرف إلى جميع الفئات الوظيفية المنصوص عليها في جدول المرتبات المرافق لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ومدى ذلك أن الأصل هو استصحاب من ينقل من إحدى هذه الفئات أتميته في الفئة المنقول منها بوصف أن الأمر يتعلق بنقل لا تعيين .

ومن حيث أن وظيفة وكيل الوزارة وإن كانت من الفئات المالية المنصوص عليها في جدول المرتبات المشار إليه ، إلا أنها في ذات الوقت تتميز بوضع خاص بالنسبة لغيرها من الفئات يمثل فيها قررتة القوائين والوأنع من اختصاصات وسلطات محددة لها ترتبط في ممارستها بشغل هذه الوظيفة دون ارتباط بالفئة المالية المقررة لها ، فقد يشغل هذه الفئة طبقا لقطعات الادارية من لا يقوم بهذه الوظيفة ولا يصنف عليه . وصف وكيل الوزارة بالمعنى السابق بيانه . ومن ثم فليس ثمة تلازم بين الإقضية في هذه الوظيفة وبينها في أية وظيفة أخرى ولو كانت من ذات الفئة المالية .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فإن السيد /
وان استصحب معه بعد نقله الى وزارة الاوقاف تقديمه في فئة وكيل
وزارة التي تقررت له قبل النقل الا انه يعتبر شاغلا لوظيفة وكيل
وزارة الاوقاف الا اعتبارا من تاريخ تعيينه فيها فعلا بالقرار الجمهوري
رقم ٦١٣ لسنة ١٩٧٣ .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية المعممة الى ان تقديم السيد /
بين وكلاء وزارة الاوقاف ترجع الى ٢ من مايو سنة ١٩٧٣، تاريخ صدور
القرار الجمهوري رقم ٦١٣ لسنة ١٩٧٣ بتعيينه في هذه الوظيفة .

(ملف ٦١٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧)

٥ - ميسائل متنوعة :

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

نقل أحد العسكريين الى وظيفة مدنية في ظل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ - تحديد اقامته في الدرجة المدنية من تاريخ بلوغ مرتبه الاساسي في الدرجة العسكرية اول مربوط الدرجة المدنية المنقول اليها - اساس ذلك نص الفقرة الاولى من المادة ١٢١ من هذا القانون .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الاولى من المادة ١٢١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ :
'في شأن شروط الخدمة والترقية لشباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة تقضى بانته في حالة نقل أحد العسكريين الى وظيفة مدنية ينقل في الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لراتبته او درجته العسكرية في مربوطها وتحسب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على اول مربوطها' .

فاذا كان الموظف قد نقل بعد العمل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ من رتبة رقيب الى الدرجة التاسعة المدنية التي يدخل الراتب المقرر لرتبة الرقيب في مربوطها فان اقدميته في الدرجة التاسعة المنقول اليها تتحدد من تاريخ بلوغ مرتبه الاساسي في الدرجة او الرتبة العسكرية اول مربوط الدرجة التاسعة المنقول اليها .

ولئن كانت بداية ربط الدرجة التاسعة في جدول المرتبات المرافق لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام الصالحين للمدنيين بالدولة هو ١٢ اثنى عشر جنيها .

الا ان هذه الدرجة هي التي عودلت بها الدرجة الثامنة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة الملقى وفقا للجدول الاول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل الصالحين الى الدرجات المصادلة لدرجاتهم الحالية .

ومن حيث أن بداية وربط الدرجة الثامنة في الجدول المرافق لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سبألف الذكر هو تسعة جنهات شهريا .

ولما كان المذكور حتى صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ لم يكن قد بلغ راتبه في الرتبة العسكرية مبلغ تسعة جنهات شهريا بداية ربط الدرجة الثامنة في القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فلا يمكن أرجاع اقدميته في الدرجة التاسعة المنقول اليها في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الى تاريخ سابق على رفع مرتبه الاساسى من ٧٠ سبعة جنهات ونصف الى ١٣٠ ثلاثة عشر جنهيا ونصف بمقتضى احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن العبرة في تحديد اقدمية المنقولين من الوظائف العسكرية المنظمة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ الى الوظائف المدنية في الدرجات التى تدخل الرواتب المقررة لراتبهم أو درجاتهم العسكرية في مربوطها هو بتاريخ حصولهم على أول مربوط الدرجات المدنية المنقولين اليها في راتبهم أو درجاتهم العسكرية .

(مضى ١٢٣٧ - فى ٢١/١١/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

مجلس وكلاء الوزارة - لا اثر لادمية الوكلاء فى رئاسة هذا المجلس .

ملخص الفتوى :

نميا يتعلق بانر هذه الاتدبية على رئاسة مجلس الوكلاء فانه يبين من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٦٢ فى شأن اختصاصات وزارة الشؤون الاجتماعية وتنظيمها وترتيب مصالحها انه ينص فى المادة الثانية على أن تشكل أجهزة وزارة الشؤون الاجتماعية على الوجه الآتى :

(أولاً : مكتب الوزير .

(ثانياً) وكالة الوزير وتشرف على ادارة الاعمال العامة للوزارة
ويتبعها :

أ - الإدارة العامة للتخطيط الاجتماعي .

ب - الإدارة العامة للتدريب .

ج - الإدارة العامة للصنوع المناعية والادارية .

د - ادارة المتابعة والتقييم .

ويشكل بقرار من الوزير مجلس الوكلاء برئاسة وكيل الوزارة
يختص بدراسة ما يحال اليه من مكتب الوزير متعلقا بسياسة الوزارة ،
والقضايا المالية ، هذا الشأن ، ومراجعة مشروعات القوانين والقرارات
قبل اتخاذ اجراءات استصدارها ، ومتابعة اعمال الوزارة وأوجه نشاطها
والنظر في اقتراحات الوكلاء المساعدين فيما يتعلق بتحديد الاختصاصات
والعمل على التنسيق بين اختصاصات الادارات المختلفة .

(ثالثاً) وكالة الوزارة للمساعدات العامة وتختص

(رابعاً) وكالة الوزارة للنشاط الاهلي . . .

(خامساً) وكالة الوزارة لرعاية الشباب

(سادساً) المناطق الاقليمية

ومن حيث انه يبين من هذا النص أن مجلس الوكلاء هو مجلس
يختص بدراسة ما يحال اليه من مكتب السيد الوزير متعلقا بسياسة
الوزارة ومتابعة اعمالها في كافة المجالات والتنسيق بين اختصاصات
الادارات المختلفة ، لذلك جاءت الاشارة اليه والى رئاسته وتشكيله في
صدد وكالة الوزارة العامة التي تشرف على ادارة الاعمال العامة للوزارة
ولم يرد في صدد غيرها من وكالات الوزارة أو المناطق الاقليمية بالمخلفات
للحكمة المستفادة من اختصاصات هذا المجلس وهي اختصاصات تتعلق
بسياسة العمل للوزارة ومتابعة اعمالها والتنسيق بين مختلف المجالات
والادارات فيها ، ومن ضرورة قرب رئاسة هذا المجلس من مكتب الوزير

التي يتولى اليه هذه الامتيازات كدراستها ، معتمداً مجلس استشاري
الوزير .

ولم يرد في القرار المذكور أى حكم خاص بالاعتماد بالجمعية في
رئاسة هذا المجلس فتكون الرئاسة لوكل الوزارة الذي يشرف على
إدارة الأعمال العامة بالوزارة . أما وقد تمديد الوكلاء الذين يشرفون على
إدارة الأعمال العامة بالوزارة فانه لا يكون فيه تفرغ على السيد وزير
الشئون الاجتماعية في اختياره السيد الدكتور رئيساً للمجلس
الوكلاء بالقرار الوزاري رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٩ إذ هو من وكلاء الوزارة
الذين يشرفون على إدارة الأعمال العامة بالوزارة حيث يختص سياسته
بالتخطيط الاجتماعي والتدريب وهي من الأعمال العامة بالوزارة طبقاً
لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية التأسيسية لقسم الفتوى والتشريع
الى :

أولاً - ان الجمعية السيد / في درجة وكيل وزارة
تكون اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ تاريخ رفع مرسوم وزير محو الى ما يعلق
ربط وكيل وزارة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ .

ثانياً - حجة قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٩
بتشكيل مجلس الوكلاء فيما تضمنه من عقد رئاسة هذا المجلس للسيد
الدكتور

(ملف ٢٣١/١/٨٦ - جلسة ١٩٧٠/٢/٤)

مساعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٤ نصها على حساب
الجمعية الطبيب نصف الوقت المتقو الى وظيفة طبيب كل الوقت اعتباراً من
تاريخ نفيه الى هذه الوظيفة الأخيرة - تحديد الجمعية على هذا الاساس
بعد استثناء من القواعد العامة في تحديد الجمعية - لايجوز التوسع في تفسيره

أو القياس عليه - اثر ذلك - حسب التقدمية من تاريخ القرار الصادر بالتدب والسبق مباشرة على القرار الصادر بالنقل الى وظيفة طبيب كل الوقت دون اعتداد بقرارات التدب الاخرى الصادرة قبل ذلك .

ملخص الفتوى :

كيفية حسب التقدمية الاطباء المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٤ في شأن حسب تقدمية بعد الإطباء لانه لما كانت المادة الاولى من ذلك القانون تنص على انه « تحسب تقدمية الاطباء المبرح لهم بمزاولة المهنة في الخارج الذين ينقلون الى وظائف تقتضى التفرغ طبيا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتقرير بدل تفرغ للأطباء البشريين .

الاستاذ من تاريخ تدبهم اليها » .

ومن حيث ان المذكرة الايضاحية لهذا القانون تقرر انه طبقا للقواعد التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ والتي تنظم معالجة الاطباء الشاغلين لوظائف تقتضى التفرغ فانه يجوز عند نقل الطبيب من وظيفة لا تقتضى التفرغ الى اخرى تقتضى التفرغ ترقيةه درجة او مرتبتين ونقا للشروط التي اوردها القرار المشار اليه وذلك خوفا له من حرمانه من ممارسة المهنة خارج نطاق الوظيفة وتزغيبا له في التفرغ الكامل للخدمة بالوزارة .

ومن حيث ان العمل قد جرى على تدب الطبيب للوظيفة التي تقتضى التفرغ حتى يتم استصدار قرار جمهوري بتعيينه فيها ، ولما كان استصدار هذا القرار يستغرق مدة غير قصيرة وكان تدب الاطباء المشار اليهم يؤدي الى منهم من ممارسة المهنة من تاريخ تدبهم الى الوظيفة المذكورة بينها تتحدد تقدمياتهم في هذه الوظائف من تاريخ صدور القرار الجمهوري بتعيينهم الامر الذي يترتب عليه الاضرار بهم وقد ظهر ذلك واضحا عند تطبيق قواعد الرسوب الوظيفي لسنة ١٩٧١ حيث ان فئة هؤلاء الاطباء تم تدبهم لوظائف اطباء كل الوقت في ديسمبر سنة ١٩٦٨ ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٦٩ بتعيينهم في هذه الوظائف ولم تحسب مدة التدب في تقدمية الدرجة وبالتالي حرما من الترقيات لان حسب مدة الرسوب في الوظيفة يتم من تاريخ التعيين فيها وليس من تاريخ التدب في حين تمت ترقية زملائهم الشاغلين لوظائف لا تقتضى التفرغ

حلقيا لقواعد الرسوب الوظيفي المشار اليهم لاستيفائهم المدد المخصوص عليها في تلك القواعد وبذلك تفقد الترقيات الاستثنائية التي حصل عليها المعينون بوظائف كل الوقت بعد نجبهم اليها تعويضاً لهم عن ممارسة المهنة بالخارج كل اثر لها .

لما كان ذلك فان ما قضت به المادة الاولى من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه من حساب اقدمية الطبيب نصف الوقت المنقول الى وظيفة طبيب كل الوقت اعتباراً من تاريخ نديه الى هذه الوظيفة الاخيرة هو في حقيقته استثناء من القواعد العامة في تحديد الاقدمية والتي كان يجب تطبيقاً لها تحديد اقدمية الاطباء الشاغلين لوظائف اطباء كل الوقت من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم او بنقلهم الى هذه الوظائف ومتى كان حساب الاقدمية اعتباراً من تاريخ النذب للطبيب المنقول الى وظيفة كل الوقت يعد استثناء من القواعد العامة فانه لا يجوز التوسع في تفسيره ولا القياس عليه حسبما تنص بذلك القواعد الاسولية في التفسير .

وحيث انه في ضوء ما تقدم ولما كان مؤدى القرار الجمهوري رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ هو جواز نذب اطباء نصف الوقت للعمل بوظائف اطباء كل الوقت مع عدم امتداد النذب الا الى نهاية السنة المالية للسنة التي تم فيها النذب فان النذب يعد ينتهياً بانقضاء هذا الاجل ويتمين اصدار قرار جديد اذا ما روى الاستمرار في نذب الطبيب وبالتالي فان تحديد تاريخ النذب الذي يتم حساب الاقدمية على مقتضاه وفقاً لاحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه انما يكون اعتباراً من تاريخ القرار الصادر بالنذب والسابق مباشرة على القرار الصادر بالنقل الى وظيفة طبيب كل الوقت دون اعتداد بقرارات النذب الاخرى الصادرة قبل ذلك . من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية التعميمية الى ما ياتي :

اولاً : احقية كل من الاطباء الشاغلين لوظائف كل الوقت بصفة اصلية واطباء نصف الوقت المنتدبين الى وظائف كل الوقت وكذلك الشاغلين من هذه الفئة لالاخيرة (اطباء نصف الوقت) لوظائف يتمتع على شاغلها مزولة المهنة في الخارج في الامادة من حكم البند (١) من الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العلم -

تاليا : وجوب الاعتماد بتاريخ قرار الترقية السابق مباشرة على التحويلات المستندة بالتقدم الى وظيفة طبيب كل الوقت عند حساب الترقية الاخرى وتحت قيادة الاولى من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٤ السلف التحويلات .

(ملك ٧١١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٧/١١/٢)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المادة :

تحديد تاريخ التعيين في عقد الاستخدام المبرم بين الوزارة والموظف -
المرة بهذا التاريخ لحساب الترقية المدعى في الدرجة - عقد الاستخدام
يجب ما سبقه من مكاتبات تتعلق بتاريخ تعيين الموظف .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن تاريخ تعيين المدعى قد حدد في العقد المبرم بينه وبين الوزارة صراحة ولم يبد أي اعتراض على هذا التاريخ وقت إبرام العقد معه وهذا العقد يجب ما سبقه هو ما جاء من مكاتبات تتعلق بتعيينه .
لذلك يكون التاريخ الصحيح اعتباراً منه لتسمية المدعى في الدرجة التمهيدية من قبلها .

(طعن ١٧٢ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١٤)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المادة :

ترتيب الترقية فيما بين المرتبين ترقية عادية والمرتبين طبقاً لقواعد التنسيق - الاسبقية لن يرقى ترقية عادية .

ملخص الحكم :

طبقاً لقواعد ترتيب الترقية عند تنفيذ قواعد التنسيق إذا ما اتفق تاريخ الترقية لن يرقى ترقية عادية مع من يرقى بقواعد التنسيق تكون الاسبقية لن يرقى ترقية عادية .

(طعن ٤٨٣ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٧)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المادة :

تصحیح الإدارة قرارها الخاطئ — يكون بإرجاع الترقية إلى تاريخ صدور القرار المسحوب — سحب القرار دون إرجاع الترقية إلى هذا التاريخ — يعتبر سحبا جزئيا له .

ملخص الحكم :

إذا ثبت أن الإدارة قد أصدرت قرارها بالترقية على نحو خاطئ، فإن تصويب هذا القرار يقتضى رد الأمور إلى وضعها للصحيح باعتبار ترقية المدمى راجعة إلى وقت صدور القرار المسحوب ومن ثم فإنه إذا سحبت الإدارة قرارها المظنون فيه بأن استجابت إلى ترقية المدمى دون إرجاعها إلى تاريخ الحركة الأولى فإنها تكون قد سحبت سحبا جزئيا . فيتمين والحالة هذه تصويب الوضع بإرجاع إتمية المدمى إلى تاريخ تلك الحركة .

(طعن ٥٣٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المادة :

صدور قرار من وزير التربية والتعليم بتقرير الترقية اعتبارية لخريجين بمعنى الكليات — اعتباره منعدما .

ملخص الحكم :

إن صدور قرار وزاري متضمن منح إتميات إعتبارية لخريجي بعض الكليات والمعاهد — والذي يستند إليه المدمى في طلب ترقيته بالاتموية — إنما يعتبر من القرارات المنعقدة لاتطوئه على عيب عدم المشروعية المبدورة من وزير التربية والتعليم الذي لا يملك سلطة التقرير في هذا الشأن . ومن ثم فلا وجه لاستسلاك المدمى بالمعتمدة التي سندها هذا القرار .

(طعن ٤٠٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٦)

مناقشة رقم (٢٠٧)

البيان :

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظم موظفي الدولة — نصه على جعل اساس الاقدمية من تاريخ التعيين في الدرجة بصفة علمية وليس من تاريخ الحصول على المؤهل — اثر ذلك القضاء على قاعدة تسعير الشهادات تسعيرا الزاميا وما صاحبه من تحديد اقدميات معينة — سقوط ما قضى به قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٥/٢ من اعتبار الاقدمية في الدرجة من تاريخ الالتحاق بمدرسة الحركة والتطفراف باعتباره انصافا بتسعير مؤهل خريجي هذه المدرسة .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٥/٢ (في ضوء المذكرة المرفوعة من مدير عام مصلحة السكة الحديد الى مجلس الادارة) ان ما قرره من رفع ملاوة الحركة والتطفراف من ٥٠٠ م الى ٥٠٠ و٥٠٠ ج ، واعتبار الاقدمية في الدرجة من تاريخ الالتحاق بمدرسة الحركة والتطفراف انصافا بتسعير مؤهل خريجي هذه المدرسة ، ولما كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، قد نص في اولى مواد اصداره على الفاء كل حكم يخالف الاحكام الواردة فيه وكان من اهم ما استحدثه من احكام في نظم التوظيف ، تحديد اجر الموظف لا على اساس ما يحل من مؤهلات علمية بل على قدر ما يؤدي للدولة من عمل وجهذا بعد تعرف ملاهيته لهذا العمل ، وقد ضمن هذا الحكم المادة ٢١ منه ، كما بين في المادة ٢٥ منه اساس الاقدمية ، بان جعلها من تاريخ التعيين في الدرجة بصفة علمية وليس من تاريخ الحصول على المؤهل ، وبذلك تقضى على قاعدة تسعير الشهادات تسعيرا الزاميا وما صاحبه من تحديد اقدميات معينة على خلاف ما ارساه على اساس ثابتة من قواعد التوظيف ، ومن ثم نقضت قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ في مجاله . للتطبيق القانوني اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

(طعن ٢٥٣ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

يدلوم مدرسة الحركة والتفراغ — احتساب اقدمية الحاصلين عليه في الدرجة الثامنة من تاريخ التحاقهم بتلك المدرسة وذلك طبقا لقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٠/٥/٣ — سريته على من كان طالبا وقت نفاذ القرار على ان تحتسب اقدميته من تاريخ نفاذه — عدم سريته على من تخرج من المدرسة قبل نفاذه .

ملخص الحكم :

يبين من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ (في ضوء المذكرة المرفوعة من مدير عام مصلحة السكة الحديد الى مجلس الادارة) انه ، اذ حسب مدة الاقدمية في الدرجة الثامنة من تاريخ الالتحاق بمدرسة الحركة والتفراغ ، انما قصد ان يفيد من ذلك من ينظم في سلك الدراسة في ظل هذا القرار ، للاعتراف التي انصحت عنها تلك المذكرة . وهي تشجيع الاتبال على هذه المدرسة . وغنى عن البيان انه يفيد في الوقت ذاته من هذه المزية بحكم الانتضاء من كان طالبا بالعمل وقت نفاذ هذا القرار ، وبما دام لم ترايله صفة الطالب فيها ، ولكن لا تحتسب له الاقدمية عندئذ الا من تاريخ نفاذه ، دون ارجاعها الى تاريخ التحاقه بالمدرسة ، وهو تاريخ اسبق ، والا كان ذلك تطبيقا للقرار بتاريخ سابق بغير نص واضح منه ، ومن باب أولى لا ينطبق هذا القرار على من سبق ان تخرج من المدرسة قبل نفاذه وانقطعت صلته بها وزايلته صفة الطالب قبل هذا التاريخ .

(ملعن ١٢٦١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

أقدمية موظفي الدرجة الثامنة الفنية — اعتبارها بعد مضي ٧ سنوات من تاريخ تعيينهم في وظائف خارج الهيئة او بالنيابة او بمكافاة او بربوط ثابت او على درجة تاسعة وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ — اشتراطه ان تكون اعمالهم مماثلة لاعمال وظائفهم

في الدرجة الثامنة الفنية — عجم توأفر هذا الشرط إذا كان العمل السابق هو مساعد كمسارى بالهيئة العامة للسكك الحديدية وعمل الوظيفة بهذه الدرجة مساعد مخزنجى .

ملخص الحكم :

أن الاختصاصات الموكولة الى مساعد الكمسارى تنحصر في تسليم وتسليم البضائع لموظفى المحطة بعد تفريغها وانضاء عددها ومراقبة سلامة اختتام العربات وادراج كافة الرسائل في دفتر خاص ، وترحيل البريد المصلح من وإلى المحطات المختلفة وتدوين اوقات سير القطارات في الجدول وبين التأخير واعطاء اشارة القيام للسائق بعد تبادل اشارة اليد مع الكمسارى ، اما عمل المخزنجى ومساعدته فيقتضون تسليم البضائع من الجمهور ووزنها وتقدير اجور نقلها وتسليم بوالص شحنها واجراء ختم العربات وتسليم مهنها الى الكمسارى وفتح العربات في محطة الوصول ومراجعة محتواها ، ثم تسليمه بعد تفريغه الى ذوى الشأن وجرى الايراد المحصل من اجور نقل البضائع ثم ضمان ارسال هذا الايراد الى الخزانة أو البنك .

ويتضح من مقارنة اختصاصات كل من هاتين الوظيفتين أن عمل مساعد الكمسارى يختلف اختلافاً بيناً عن عمل مساعد المخزنجى ولا يقدح في هذا التفاوت الواضح أن يقوم بينهما اتصال أسيان في ناحية من نواحي اختصاصاتهما المتباينة ، هي ناحية تسليم أو تسليم مساعد المخزنجى لمحتوى العربات بحضور مساعد الكمسارى . لأن هذا الارتباط العارض الذى يحتمه منطق اتصال عمليتي التسليم والتسلم في ناحية وحيدة من نواحي الاختصاصات المتعابلة لا يتحقق به بداهة شرط التماثل المطلوب بين عمل الوظيفة السابق ، واختصاص وظيفة المدعى بالدرجة الثامنة اللاحق ولا شبهة في أن الارتباط الحاصل في مجال تنفيذ بعض الاختصاصات لا يستتبع قيام المماثلة بين وظيفتى مساعد الكمسارى ومساعد المخزنجى .

وهذا النظر القويم هو الذى قامت عليه عملاً القاعدة التنظيمية التى ابرستها لجنة شئون الموظفين بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية بطلبها المنعقدتين في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، ٢١ من فبراير سنة

١٩٥٤ في شأن تطبيق مفهوم المماثلة على وظائف قسم الحركة على هدى
الفرش الذى توخاه قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من اغسطس
سنة ١٩٥١ ، فقد قطعت هذه القاعدة المشار اليها بانتهاء المماثلة بين عملى
مساعد الكمسارى ومساعد المخزنجى .

وليس أدل على انتهاء المماثلة بين أعمال الوظيفتين السابقتين مما
ورد فى صحيفة دعوى المطعون عليه واكتفه سائر الاوراق من انه بعد
تعيينه ابتداء فى وظيفة مساعد كمسارى فى سنة ١٩٣١ ، ظل يتطلب فى
مدارج سلكها حتى اتفحت عدم لياقته للنهوض بأعباء وظيفته فى ٢ من يونيه
سنة ١٩٤٥ فنقل على الفور الى وظيفة مساعد مخزنجى ويستفاد مما
تقدم انه لو كان التباثل قائما حقا بين اختصاصات الوظيفتين ما دعت
الحاجة الى تقرير لياقته لوظيفة مساعد المخزنجى واستبعاد صلاحيته
لوظيفة مساعد الكمسارى التى سلخ عنها اذ هذا الامر حاسم الدلالة
على أن معيار الصلاحية لكل من هاتين الوظيفتين متفاوت ولا جدال فى أن
تفاوت مناط الصلاحية بالنسبة الى هاتين الوظيفتين انما نشأ من فقدان
التباثل بينهما .

وبناء على ما تقدم فان المطعون عليه بعد اذ انتفى شرط المماثلة بين
عمل وظيفته السابقة ووظيفته اللاحقة كمساعد مخزنجى التى عين فيها
بالدرجة الثامنة الفنية اعتبارا من ٢٠ ابريل سنة ١٩٥٠ لا يكون على حقي
المطالبة بالامادة من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من اغسطس سنة
١٩٥٣ الذى يقضى بأن « تعتبر اقدمية موظفى الدرجة الثامنة الفنية الحاليين
من ذوى المؤهلات الدراسية التى تجيز التعيين فى هذه الدرجة وغير ذوى
المؤهلات بعد مضي سبع سنوات من تاريخ تعيينهم فى وظائف خارج الهيئة
او باليومية او مكافاة او بمربوط ثابت او على درجة تاسعة اذا كانت مدة
العمل بها غير منقطعة ، وكانت أعمالهم مماثلة لأعمال وظائفهم بالدرجة
الثامنة الفنية » .

(طعن ١٠٩١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠)

الكلية الفنون

قاعدة رقم (٢١٠)

المادة ٢١٠ :

يشترط فحين يشغل وظيفة نائب رئيس أكاديمية الفنون أن يكون قد شغل وظيفة استاذ بالأكاديمية أو باحدى الكليات أو المعاهد العاليية للفنون مدة خمس سنوات على الأقل ضرورة توفر هذا الشرط فحين يشغل هذه الوظيفة سواء شغلها بطريق التعيين المبتدأ أو بطريق النقل من وظيفة أخرى أو بطريق التنسب .

ملخص الفتوى :

نص القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ بتنظيم أكاديمية الفنون في المادة (١٨) منه على أن يكون للأكاديمية نائب لرئيسها يعاونه في إدارة شئونها العملية والإدارية والمالية ويقوم مقامه عند غيابه . ويكون تعيين نائب رئيس الأكاديمية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الثقافة بمسند أخذ رأى رئيس الأكاديمية ويشترط أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفة استاذ بالأكاديمية أو باحدى الكليات أو المعاهد العاليية للفنون . ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلا لوظيفة استاذ على سبيل التفكير .

ومن حيث أن مناد هذا النص أن المشرع قد حدد شروطا معينة ينبغي توافرها فحين يشغل وظيفة نائب رئيس أكاديمية الفنون من بينها أن يكون قد شغل وظيفة استاذ بالأكاديمية أو باحدى الكليات أو المعاهد العاليية للفنون لمدة خمس سنوات على الأقل الامر الذى يتضمن معه توافر هذا الشرط فحين يشغل هذه الوظيفة سواء شغلها بطريق التعيين أم بطريق التنسب لاسيما وأن القواعد العامة تقضى بتوافر الشروط اللازمة لشغل الوظيفة فحين يشغلها يستوى في ذلك أن يكون شغل الوظيفة بطريق التعيين المبتدأ أو بطريق النقل من وظيفة أخرى أو بطريق التنسب .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أنه قد صدر القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٢ بترشيح الدكتور نائب رئيس أكاديمية الفنون في حين أنه ثم يشغل وظيفته استاذ لمدة خمس سنوات وتختلف في حقه شروط شغل

الوظيفة المذكورة ومن ثم يكون ندبه اليها قد وقع مخالفاً لمصحيح حكم القانون .

٢ عدوى ٨١/٢/٦١٠ جلسة - ١٠/١/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢١١)

المبحث :

القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء أكاديمية الفنون أتى بتنظيم للمعاهد الفنية التكوينية للأكاديمية يمثل التنظيم المصوب به في الجامعات - اثر ذلك - أنه لشغل وظيفة هيئة التدريس بالمعاهد المذكورة يجب توافر الشروط التي تطلبها هذا القانون دون أعمال الاحتكام التي تضمنتها اللوائح الفنية الصادرة بتنظيم بمعاهد الأكاديمية - عدم توافر هذه الشروط - اعدام القرار الصادر بتعيين من لم توافر فيه دون التقيد بمعاد .

ملخص الفتوى :

ان المشرع عندما اصدر القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء أكاديمية الفنون قضى بإلغاء كل ما يخالف احكامه ولم يجز العمل بأحكام اللوائح والقواعد التي كانت تتناول بالتنظيم المعاهد الفنية التي تبعت للأكاديمية الا في الحدود التي تتفق فيها احكامها مع احكامه ، ومن المشرع بموجب هذا القانون تنظيم تلك المعاهد يمثل التنظيم المصوب به في الجامعات وعلى ذلك خول الأكاديمية حق منح البكالوريوس والمجستير والدكتوراه في الفنون واشترط لتعيين المعيدين بمعاهدنا الحصول على تقدير جيد جداً على الاقل في درجة البكالوريوس كما الزمهم بإجراء دراسات علمية او عملية والحصول على الدرجات العلمية اللازمة لتأهيلهم لوظائف هيئة التدريس على ان تحدد اللوائح الداخلية للمعاهد تلك الدراسات وكذلك الحد الاقصى لمدة البقاء بوظيفة معيد التي يتعين خلالها الحصول على الدرجة العلمية المطلوبة والا تعين ابعاده من الوظيفة واشترط المشرع لتعيين بوظيفة مخرس بمعاهد الأكاديمية الحصول على اعلى الدرجات التي خول الأكاديمية منحها أى على الدكتوراه واشترط لتعيين بوظيفة استاذ مساعد أن يكون للمرشح انتاجا واملا فنية وبحوثا تؤهله لشغل تلك الوظيفة ووضع اللوائح بالتدريس بمعاهد الأكاديمية في تاريخ العمل بالقانون والذين لا توافر فيهم شروط

لشغل وظائفه حكما وقتيا اهلهم بمقتضاه خمس سنوات تبدأ من هذا التاريخ للحصول على الدرجات العلمية التي اشترطها فإذا انتضت تلك المهلة بغير أن تتوافر لهم الشروط التي تطلبها أوجب ابعادهم عن تلك الوظائف ومن تم فلا يجوز اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ الصادر بإنشاء أكاديمية الفنون ، شغل وظائف هيئة التدريس بمعاهدها الا بمن تتوافر فيه الشروط التي تطلبها هذا القانون ومن بينها الحصول على اعلى درجة علمية قررها القانون أى الحصول على الدكتوراه ولا يجوز في هذا الصدد إعمال الأحكام التي تضمنتها اللوائح القديمة الصادرة بتنظيم معاهد الأكاديمية لأن المشرع اشترط لتطبيقها عدم تعارض أحكامها مع أحكام القانون ، ولا يغير مما تقدم أن الأكاديمية أو معاهدها لم ينشأ بها درجات علمية تعلو درجة البكالوريوس أو أنها لم تنظم دراسات للحصول على درجة الماجستير ودرجة الدكتوراه لأن ذلك يمثل في الحقيقة جزءا من تطبيق نصوص القانون ليس من شأنه أن يبرر تعطيل أحكامه ، كما أنه لا يعنى عدم وجود تنظيم لتلك الدراسة لأن المشرع تناولها فعلا بالتنظيم والتعيين بنصوص صحيحة في القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ وليس من شك في أن الاكتفاء بدرجة البكالوريوس للتعيين بوظائف هيئة التدريس إنما يعنى الاكتفاء بأدنى المؤهلات لشغل الوظائف التي اشترط القانون لشغلها أعلى المؤهلات ولما كان شرط الحصول على المؤهل العلمى يعد شرطا من شروط الصلاحية لشغل الوظيفة فإن عدم توافره من شأنه اعدام القرار الصادر بتعيين من يخلف في حقه هذا الشرط وعليه يتم سحب القرار الصادر بتعيين كلا من السيدين / بوظيفة مدرس دون التقيد بميعاد لعدم حصولهما على الدكتوراه .

انتهت الجمعية العمومية لتسى الفتوى والتشريع الى أنه يشترط للحصول على الدكتوراه لشغل وظائف هيئة التدريس بالمعاهد التأسيسية الأكاديمية الفنون وأنه يتم سحب القرار الصادر بتعيين السيدين المعروضة حالتهما دون التقيد بميعاد .

قائمة رقم (٢١٢)

المبحث

القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ بتنظيم أكاديمية الفنون — لم يشترط الحصول على الدكتوراه للتميين في وظيفة مدرس بالنسبة للتخصصات التي لم يتم في شأنها دراسات عليا للماجستير أو الدكتوراه — أثر ذلك — جواز تعيين غير الحاصلين على الدكتوراه بوظيفة مدرس في التخصصات التي لم يتم في شأنها تنظيم دراسات عليا اعتبارا من ١٩٨١/٩/١٨ تاريخ العمل بالقانون المذكور تخلف شرط الصلاحية للتميين في وظيفة مدرس شأنه ان يعد قرار التعيين ولا يجوز تصحيح ذلك بمقتضى حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ التي أجازت التعيين — أسس ذلك — عدم أعمال القانون على الواقع السابقة عليه بأثر رجعي نص يقرره .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ بتنظيم أكاديمية الفنون قضى في المادة الاولى من مواد اصداره بالفام القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ الذى صدرت الفتوى السابقة في ظله وقرر في المادة الثالثة اعمال احكامه اعتبارا من ١٩٨١/٩/١٨ — اليوم التالى لتاريخ نشره — ولقد نص القانون في المادة ٣٦ على أنه « يشترط تبين تعيين عضوا في هيئة التدريس ما يأتى :

١ — ان يكون حاصلا على درجة الدكتوراه من أكاديمية الفنون أو من إحدى الجامعات المصرية في مادة تؤهله لشغل الوظيفة أو أن يكون حاصلا من جامعة اجنبية أو معهد اجنبى على درجة يعتمدها مجلس الاكاديمية معادلة لذلك أو تؤهله لتدريس تلك المادة في هذه الجامعة أو المعهد مع مراعاة احكام القوانين واللوائح المعمول بها .

٢ — وبالنسبة للتخصصات التي لم يتم في شأنها تنظيم دراسات عليا للماجستير أو الدكتوراه بالاكاديمية أو بإحدى الجامعات المصرية يشترط تبين تعيين مدرسا ان يكون حاصلا على أعلى الدرجات التي تمنحها الاكاديمية أو الجامعات المصرية في ذلك التخصص ، وان يكون قد مارس العمل الفنى في تخصص الوظيفة مدة ست سنوات على الأقل واسمهم فيه بالتناج فنى أو بحث على » .

ومفاد ذلك إنه أمملاً لفائدة الأثر المبذول لحكم القانون أصبح من الجائز اعتباراً من ١٩٨١/٩/١٨ تعيين غير الحاصلين على الدكتوراه بوظيفة مدرس بالأكاديمية في التخصصات التي لم يتم في شأنها تنظيم تراسات عليا، بشرط أن يتكون المرشح حصلاً على أعلى درجة علمية في التخصص وأن يكون قد مكرس العمل الفنى فيه لمدة ست سنوات وليس فيه أية نتائج فنى أو بحث علمى .

ومن ثم فإن قرارات التعيين المتممة لتخلف شرط المصلحة المتعلق فى الحصول على الدكتوراه والتي صدرت فى ظل القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦ لا يلحقها التحكم الفنى نفسه المادة ٣٦ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ وإلا كان ذلك أمملاً للقانون على الوثائق السابقة باثر رجعى يغير نصها بغيره وبالتالي يجب التمسك بالسنتين فى الحالة الماثلة لوظيفة مدرس بالأكاديمية اصدار قرار جديد بذلك على أن يتواءم فيها الشروط المقررة فى الفقرة ٢ من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن اعتماد القرار الصادر بتعيين السيد / و بوظيفة مدرس فى ظل القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦ لا يصححه صدور القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ وأنه يجب التمييزاً فى تلك الوظيفة بالتطبيق لاحكم القانون الاخير صدور قرار جديد وفقاً لحكم الفقرة ٢ من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ .

جلف ٥٨١/٣/٨٣ — جلسة ١٩٨٢/١/٢٠

قاعدة رقم (٢١٣)

المبحث :

للمرشحين الحصول على الدكتوراه للتعين بوظائف الاساتذة المساعدين والاساتذة من داخل الأكاديمية — التعيين من داخل المعهد ذاته يتم بقرار إعلان وأنه يجب الاعلان عند التعيين من خارج المعهد سواء كان من داخل الأكاديمية بمعهد آخر أو من خارج الأكاديمية — يشترط للتعين من الخارج أن يكون المرشح حاصلاً على الدكتوراه .

ملخص القانون :

ان قانون تنظيم الأكاديمية الفنون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٥ ينص في المادة ٣٦ على أنه « يشترط تعيين معين عضوا في هيئة التدريس ما يأتي :

١ — أن يكون جليلا على البكواراه من أكاديمية الفنون أو من إحدى الجامعات المصرية في مادة تؤهله لشغل الوظيفة أو أن يكون حاصلا من جامعة أجنبية أو من معهد أجنبي على درجة يعترفها مجلس الأكاديمية معادلة لذلك أو تؤهله لتدريس تلك المادة في هذه الجامعة أو المعهد مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المعمول بها .

٢ — بالنسبة للتخصصات التي لم يتم في شأنها تنظيم دراسات عليا للمجستير أو الدكتوراه بالأكاديمية أو بإحدى الجامعات المصرية يشترط تعيين معين مدرسا أن يكون حاصلا على أعلى الدرجات التي تمنحها الأكاديمية أو الجامعات المصرية في ذلك التخصص وأن يكون قد مارس العمل الفني في تخصص الوظيفة مدة ست سنوات على الأقل وأسهم فيه بإنتاج فني أو بحث علمي .

٣ — أن يكون محمود السيرة حسن السمعة » .

وتنص المادة ٣٧ على أنه « مع مراعاة حكم المادة السابقة يشترط تعيين معين مدرسا أن تكون قد مضت بست سنوات على الأقل على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها فإذا كان من بين المدرسين المساعدين أو المعيّنين بالأكاديمية فيشترط فضلا عما تقدم أن يكون ملتزما في عمله ومسلكه منذ تعيينه معيدا أو مدرسا ببرنامج أو إجاباته بجسديا أدائها وبالنسبة لغيرهم يشترط توافر الكفاءة المطلوبة للتدريس » .

وتنص المادة ٣٨ على أنه « مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين يكون التعيين في وظائف المدرسين أو المعيّنين في ذات المعهد ويجرى الإعلان عنها إذا لم يوجد من بينهم من هو مؤهل لشغلها » .

وتنص المادة ٣٩ على أنه « (أولا) مع مراعاة حكم المادة ٣٨ يشترط تعيين معين أستاذا مساعدا ما يأتي :

١ — أن يكون قد شغل وظيفة مدرس خمس سنوات على الأقل في أحد المعاهد التابعة للأكاديمية أو فيها يعادله من المعاهد والجامعات المصرية .

٢ — أن يكون قد قام في مادته وهو مدرس بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو قلم بأعمال فنية ممتازة مما يؤهله لشغل الوظيفة .

٣ — أن يكون ملتزما في عمله ومسلكه منذ تعيينه مدرسا بواجبات أعضاء هيئة التدريس ومحسنا أدائها .

(ثانيا) مع مراعاة حكم المادة ٣٦ من هذا القانون يجوز استثناء تعيين أساتذة مساعدين من خارج الأكاديمية إذا توافرت فيهم الشروط الآتية :

(أ) أن تكون قد مضت خمس سنوات على الأقل على حصوله على المؤهل المنصوص عليه في البند (١) من المادة ٣٦ .

(ب) أن تكون قد مضت ثلاثة عشر سنوات على الأقل على حصولهم على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .

(ج) أن يكونوا قد قبلوا بإجراء بحوث مبتكرة أو ممارسة أعمال فنية إبداعية متعلقة بتخصص الوظيفة .

(د) أن تتوافر فيهم الكفاءة المطلوبة للتدريس .

ونص المادة ٤٠ على أنه « (أولا) مع مراعاة حكم المادة ٣٨ يشترط تبيين تعيين أستاذ ما يأتي :

١ — أن يكون قد شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل في أحد المعاهد التابعة للأكاديمية أو فيها يعادله من المعاهد والجامعات المصرية .

٢ — أن يكون قد قام في مادته وهو أستاذ مساعد بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو قلم بأعمال فنية ممتازة مما يؤهله لشغل الوظيفة .

٣ — أن يكون ملتزما في عمله ومسلكه منذ تعيينه أستاذا مساعدا . بواجبات أعضاء هيئة التدريس ومحسنا أدائها .

ويدخل في الاعتبار في تعيينه مجموع انتاجه العلمى ونشاطاته الفنية منذ حصوله على الدكتوراة او ما يعادلها وما يكون قد اشرفه عليه من رسائل الماجستير والدكتوراه التى تمت اجازتها . .

(ثالثا) مع مراعاة حكم المادة ٣٦ من هذا القانون يجوز استثناء تعيين اساتذة من خارج الاكاديمية اذا توافرت في المبرر الشرح الآتية :

(١) أن يكون قد مضت عشر سنوات على الاقل على حصوله على المؤهل المنصوص عليه في البند (١) من المادة ٣٦ .

(ب) أن يكون له من أعماله الفنية ابداعية او بحوثه فى تخصص الوظيفة ما يؤهله لشغلها .

(ج) أن يكون قد مضت ثمان عشر سنة على الاقل على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .

(د) أن يكون قد قام خلال السنوات الخمس السابقة على تقبله للتعيين فى وظيفة استاذ ببحوث مبتكرة ونشرها أو بأعمال فنية ابداعية ممتازة فى مجال التخصص .

(هـ) أن يكون لديه الكفاءة المطلوبة للتدريس ويدخل فى الاعتبار منذ تعيينه مجموع انتاجه العلمى والفنى .

وتنص المادة ٤١ على انه (يكون التعيين فى وظائف الاساتذة والاساتذة المساعدين دون اعلان من بين الاساتذة المساعدين والمدرسين فى ذات المعهد وذلك بمراعاة الاحكام والشروط المنصوص عليها فى المواد ٣٦ ، ٣٩ / أولا ، ٤٠ / أولا)

وحاصل تلك النصوص بعد أن اشترط المشرع الحصول على الدكتوراه للتعيين فى وظائف هيئة التدريس بالاكاديمية استثنى من هذا الشرط التعيين بوظيفة مدرس فى التخصصات التى لم تنظم فى شئانها دراسات عليا واشترط بصفة ملية للتعيين فى تلك الوظيفة بخمسة سنوات على الحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس ، واكتفى للتعيين من داخل الاكاديمية فى وظيفة استاذ مساعد باسقاط شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات للتعيين من داخل الاكاديمية فى وظيفة استاذ

مباشرة مدة خمس سنوات فلذا كان التعيين في وظائف هيئة التدريس من
بين العاملين بذات المعهد ثم التعيين دون اعلان وان كان من خارج المعهد
وجب اجراء الاعلان سواء كان المعين من داخل الاكاديمية او من الخارج ،
وبالنسبة للتعيين من الخارج اوجب المشرع مضي خمس سنوات على
الحصول على درجة الدكتوراه المنصوص عليها في البند (١) من المادة
٣٦ عند التعيين بوظيفة استاذ مساعد ومضى عشر سنوات على الحصول
على هذا المؤهل عند التعيين بوظيفة استاذ . ومن ثم يكون المشرع قد
استثنى التعيين بوظائف الاساتذة المساعدين والاساتذة من داخل الاكاديمية
من شرط الحصول على الدكتوراه واستبعد الاعلان عند التعيين من بين
العاملين بذات المعهد واوجبه عند التعيين من داخل الاكاديمية
في معهد آخر واشترط الحصول على الدكتوراه وعلان للتعيين بوظائفه
الاساتذة المساعدين والاساتذة من خارج الاكاديمية .

(ملك ٥٨٥/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)

فصل دوم - روش تحقیق

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

بين من الرجوع الى نصوص قانون الإجراءات الجنائية رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، أن الجهة المختصة بتنفيذ الاحكام الصادرة بالفرامة وبالمصاريف وغيرها مما هو مستحق للحكومة بسبب الجريمة هي النيابة العمومية وهي التي تستصدر امر الاكراه البدنى عند عدم النفع وهي التي تستبدل بالاكراه البدنى العمل البدوى او الصناعى بناء على طلب المحكوم عليه وفقا لحكم المادة (٥٢٠) من هذا القانون . وعلى ذلك فان الوزير المختص بتعيين جهات واتواع هذه الاعمال ، المشار اليه في المادة (٥٢١) من هذا القانون ، هو الوزير الذى تتبعه الجهة المتوط بها التنفيذ وهي النيابة العمومية اى وزير العدل .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً بجلسته المنعقدة في ١٦ من مارس سنة ١٩٥٢ طلب الرأى في من هو الوزير المختص باصدار قرار تعيين الجهات وأنواع الاعمال التى يجوز فيها تشغيل المحكوم عليهم الذين ينسذ عليهم الحكم - بطريق الاكراه البدنى طبقا لقانون الإجراءات الجنائية .

وتبين ان قانون الإجراءات الجنائية الصادر به القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ينص في المادة ٥٢٠ على أن :

« للمحكوم عليه أن يطلب في اى وقت من النيابة العامة قبل صدور الامر بالاكراه ابداله بعمل يدوى او صناعى يقوم به » .

وتنص المادة ٥٢١ على أن :

« يستغل المحكوم عليه في هذا العمل بلا مقابل لاحدى جهات الحكومة او البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الاكراه التى يجب التنفيذ عليه بها ، وتعين اتواع الاعمال التى يجوز تشغيل المحكوم عليه فيها والجهات الادارية. التى تقرر هذه الاعمال بقرار يصدر من الوزير المختص » .

« ولا يجوز تشغيل المحكوم عليه خارج المدينة السكن بها أو المركز التابع له ، ويرامى في العمل الذى يفرض عليه يوميا أن يكون قادراً على اتبائه في ظرف ست ساعات بحسب حالة بتيته » .

ولمعرفة الوزير المختص باصدار القرار المشار اليه في هذه المادة يتمين معرفة الجهة التى تتهم على التنفيذ بالغرامة أو بالإكراه البدنى .

وبالرجوع الى أحكام قانون الإجراءات الجنائية في هذا الشأن يتبين أن التنفيذ بالإكراه البدنى إنما يكون عند عدم دفع المحكوم عليه للبالغ المستحقة للحكومة من الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف ، والجهة المنوط بها تنفيذ الأحكام الصادرة بهذه المبالغ هى النيابة العمومية (المادة ٥٠٥) .

لماذا لم يدفع المتهم هذه المبالغ تصدر النيابة العامة أمرا بالإكراه البدنى على النموذج الذى يقرره وزير العدل (المادتين ٥٠٧ و ٥١١) .

ويجوز للمحكوم عليه أن يطلب من النيابة العامة قبل صدور الامر المشار اليه ابدال الإكراه البدنى بعمل يدوى أو صناعى (المادة ٥٢٠) .

ويبين من ذلك أن الجهة المختصة بتنفيذ الأحكام الصادرة بالغرامة والمصاريف وغيرها مما هو مستحق للحكومة بسبب الجريمة هى النيابة العمومية وهى التى تصدر الامر بالإكراه البدنى عند عدم الدفع وهى التى تستبدل بالإكراه البدنى العمل اليدوى أو الصناعى بناء على طلب المحكوم عليه .

وعلى ذلك فإن الوزير المختص بتعيين هذه الاعمال هو الوزير الذى تتبعه الجهة المنوط بها التنفيذ وهى النيابة العمومية أى وزير العدل .

ولا وجه للقول بأن الوزير هو وزير الداخلية لانه ليس منوطا به التنفيذ من الوجهة القانونية كما أنه ليس الوزير الذى تتبعه مصلحة السجون .

لايج المحكوم عليه الذي ينفذ عليه بالاكراه البتني المنتقل به عمل يسدوى
أو مطلق لا يعتبر مسجوناً. إذ أن الاكراه البتني ليس بدوره الا سديلا
من الغرامة وهي العقوبة الأصلية .

لذلك انتهى بعض البراءى الى أن الوزير المختص باصدار قرار بتعيين
الجهات والخواص الإجمال التي يجوز فيها تعسفيل المحكوم عليهم الذي ينفذ
عليهم الحكم بالاكراه البتني طبقا لقانون الاجراء الجنائية هو وزير العدل .

(فتوى ١٩٥٥ — ٢٤/٤/١٩٥٤)

میرزا

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

امر جنائى — مدى حجته — صيرورته بمثابة حكم نهائى بعدم الاعتراض عليه — اقتصار حجته عن المخالفة التى صدر بشأنها — عدم جواز الاعتداد بهذه الحجة فى واقعة أخرى مستقلة — مثال بالنسبة لصنوبر امر جنائى بتفريم سائق سيارة لارتكابه مخالفة اشارات واوامر المرور — عدم الاعتداد به فى واقعة حدوث تلف لوابية مزلقان عند اجتيازها .

ملخص الفتوى :

لا يجوز الاستناد الى صدور امر جنائى بتفريم سائق سيارة الشرطة. ذلك انه لئن كان الامر الجنائى المشار اليه قد أصبح — بعدم اعتراض السائق عليه وتياه باءاء قيمة الغرامة — بمثابة الحكم النهائى ، الا ان المخالفة التى صدر بشأنها هذا الامر هى ان السائق المذكور لم يتبع اشارات واوامر المرور ، وهى واقعة مستقلة عن واقعة اطلاق المزلقان ، التى نشأ عنها الضرر الذى أصاب هيئة السكك الحديدية ، ومن ثم فان الامر الجنائى لا يكون حجة — بما قضى به من تفريم السائق المذكور عن الواقعة الاولى — فى اثبات خطأ السائق عن الواقعة الثانية. التى لم يصدر بشأنها هذا الامر ، وما كان ليصدر بشأنها ، اذ ان الاتلاف لا يعد جريمة الا اذا كان مبدا .

(نفوى ٢٨٩ — فى ١٩٦٤/٣/٢٥)

أحكام الدولة العامة والخاصة

الفصل الأول : أحكام الدولة العامة

الفصل الثاني : الإحكام العامة ذات الصلة بالقوى والصرف

الفصل الثالث : أحكام الدولة الخاصة

الفصل الرابع : الأراضي الصحراوية

الفصل الخامس : التصرف في أملاك الدولة

الفصل الأول

أحكام الدولة العامة

قاعدة رقم (٢١٦)

المادة :

شروط اعتبار المال عاما - نص الفقرة الأولى من المادة ٨٧ من القانون المدني الجديد في هذا الشأن - البرك والمستغلات المتصلة بالبحر مباشرة أموال عامة - مثال لمنفعة الملاحة نور غواد .

ملخص الحكم :

أنه بعد إذ كانت المادة ٩ من التقنين المدني السابق تنص في البند (رابعا) منها على أن « البرك والمستغلات المتصلة بالبحر مباشرة أو بالبحرات المملوكة للميرى ، تعتبر من الأملاك الميرية المخصصة للمنايع العمومية التي لا يجوز تملكها بوضع يد الغير عليها بالمدة المستطيلة ، ولا يجوز حجزها ولا بيعها ، وإنما للحكومة دون غيرها التصرف فيها بمقتضى قانون أو أمر » صدر التقنين المدني الجديد ونفى في الفقرة (٢١) من المادة ٨٧ منه على أن « تعتبر أموالا عامة المقارنات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة » ونفى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالمفصل أو بمقتضى قانون أو مرسوم . وقد اشترطت هذه المادة في المال العام شرطين : (أولهما) أن يكون عقارا كان أو مقولا ، ملوكا للدولة أو للأشخاص المعنية العامة كالمدريات والمدن والقرى . والثاني أن يكون هذا المال مخصصا لمنفعة عامة بالعمل أو بمقتضى قانون أو مرسوم (قرار جمهوري) . فأوردت بذلك تعريفا عاما تعين بمقتضاه الأموال العامة ، ويغنى عن البيان المطول الذي كانت تتضمنه المسائلان ٩ ، ١٠ من التقنين المدني القديم . وقد أخذ المشرع في هذا التعريف بمعيار التخصيص بالمنفعة العامة ، وهو المعيار الذي يأخذ به الرأي الراجح في الفقه والقضاء . وقد جرت مناقشات لمشروع هذه المادة في لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ قيل فيها إن حكمها لا ينسحب على بعض ما يعتبر من الأموال الصلبة ونفا للمادة ٩ من التقنين المدني القديم مثل

للبرك والمستنقعات المستلحة المتصلة بالبحر مباشرة والبحر المتصل
بالمملكة للمرى اذ ان تخصيصها للمنفعة العامة غير واضح . ولكن انتهى
الرأى إلى ان المعيار العلم الذى وضعه النص سليم ، وأن التزام هذا
المعيار يغنى عن ايراد الامثلة ولنه يكفى ان يقرر التقنين المدنى القاعدة
العامة فى هذا الشأن ، أما التفصيل فهو أدخل فى نطاق التقنين الإداري .
ومعيار التخصيص للمنفعة العامة الذى أوردته المادة ٨٧ من التقنين
المدنى الجديد هو ذات المعيار الذى كان مقررا بنص المادة ٩ من
التقنين المدنى القديم ، مما يدل على أن المشرع لم يرد الخروج عن
الأوضاع التى استقرت فى ظل هذا التقنين ، ولم يقصد إلى التغيير
من نطاق الاموال العامة التى كانت معتبرة كذلك فى ظل النصيص
القديمة ، بل عمد إلى الإبقاء لها على هذه الصفة ما دامت مخصصة
لخدمة الجمهور مباشرة أو لخدمة المرافق العامة سواء كانت قد أوجدتها
الطبيعة بدون تدخل الإنسان ، أو كانت من تهيئة الإنسان ، وغنى عن
البيان أن الاموال العامة الطبيعية التى هيأتها صفاتها التى أوجدتها
الطبيعة دون أن تتدخل فيها يد الصنعة للانتفاع بها انتفاعا هو أوسع
صور الاموال العامة ، ويمكن أن تعد من هذا القبيل ملاحه بور مواد
موضوع الجسد مثل النزاع التى هى متصلة بالبحر مباشرة ، ومملوكة
للدولة ومخصصة لمنفعة عامة ، والتي يفسح بن موقعها وتحديثها
وأوصافها المبينة بالمعقد إخبار إليه أنها تتوافر لها خصائص المالك
المعلم .

(طعن ٢٤٨٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١٩)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

مفاد نص المادة ٨٧ من القانون المدنى أن المال العام يكتسبه
هذه الصفة من بين الاموال المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة
ملكية خاصة اذا خصص بالفعل للمنفعة العامة أو تم هذا التخصيص
بمقتضى قانون - نتيجة ذلك - اعتبار قطعة الأرض المملوكة ملكية
خاصة لاهد مجلس المدن مال عام بوضع احد التيكلت العامة يدها عليها .

واستغلالها لتفزين معداتها الهندسية فيها — اثر ذلك — أن النزاع بين الجهتين المذكورتين يتمخض عن نزاع حول تخصيص هذا المال العام لأي منهما — أحقية الهيئة في الانتفاع بقطعة الأرض في اغراضها مع بقائها على ملك الدولة ولا يجوز لمجلس المدينة أن يتعرض لها في ذلك .

ملخص الفتوى :

أن الثابت من الاوراق ان قطعة الأرض محل النزاع كانت تحت يد الهيئة العامة للطرق البرية والمساقية (مصلحة الطرق والكبارى من قبل) اعتباراً من سنة ١٩٤٦ ، وظلت وأضعفت اليد عليها الى أن نشب هذا النزاع حولها سنة ١٩٧٨ وأن الهيئة المذكورة ليس لديها من المستندات ما يؤيد ملكيتها لهذه الأرض كذلك الامر بالنسبة الى مجلس مدينة مرسى مطروح الذى تبسك بأن هذه القطعة تقع داخل كردون المدينة .

ومن حيث أن مرسى مطروح من البلاد التى خرجت من اختصاص سلاح الحدود وأصبحت من ضمن محافظات ومدن الجمهورية الخامسة لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظم الادارة المحلية .

ومن ثم فإن القطعة محل النزاع كانت في تاريخ وضع يد مصلحة الطرق والكبارى عليها أى في سنة ١٩٤٦ تدخل ضمن امتلك الدولة الخاصة وتنام مصلحة الطرق والكبارى بوضع اليد عليها واستغلالها لتفزين معداتها الهندسية فيها حولها الى مال عام وذلك بمقتضى حكم المادة ٨٧ من القانون المدنى الذى تنص على أن « تعتبر أموالاً عامة المقارنات والمنقولات التى للدولة او للأشخاص بالاعتبارية العامة والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم ، وهذه الاموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها . أو تملكها بالتقادم » ومن ثم فإن المال العام يكتسب هذه الصفة من بين الاموال المملوكة للدولة او للأشخاص الاعتبارية العامة ملكية خاصة اذا خصص بالفعل للمنفعة العامة أو تم هذا التخصيص بمقتضى قانون والثابت أن مصلحة الطرق والكبارى قد خصصت هذه القطعة للمنفعة العامة اذ أدخلها في نطاق أعمالها العامة التى تضطلع بها كجهة عامة تقوم على مرقى عام يتوخى المنفعة العامة بطبيعته وينبنى على ذلك أو حتى بمعد

اتشاء مجلس المدن ومنها مجلس مدينة مرسى مطروح طبقا لإحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ودخول هذه القطعة في دائرة كردون مدينة مرسى مطروح فان مجلس المدينة ليس له من حقوق عليها لكونها مالا عاما اختصت به مصلحة الطرق والكبارى (الهيئة العامة للطرق البرية والمائية) ذلك ان ما كان يقرره القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ في المادتين ٢٩٠ و ٤٤ منه من جعل حصيلة ايجار الميالى الحكومية ونصف ثمن بيعها يدخل في إيرادات المجالس المحلية انما ينطبق على الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة دون غيرها .

ومن حيث انه لا وجه للقول بان الهيئة العامة للطرق البرية والمائية قد اكتسبت ملكية هذه القطعة بالتنازل ، ذلك اننا وقد اصبحت مالا عاما لا يجوز ان تكتسب ملكيتها بالتنازل وانما تختص بالانتفاع بها مع بقائها على ملك الدولة بامتيازها جزء من الدومين العام وعليه فان النزاع بين الجهتين ، المذكورتين يتمخض عن نزاع حول تخصيص هذا المال العام (قطعة الارض المتنازع عليها) لاي منها ولا حاجة لهيئة الطرق البرية والمائية للسمى الى هذا التخصيص وقد اختصت بالفعل بهذه المساحة ..

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى احقية الهيئة العامة للطرق البرية والمائية في الانتفاع بقطعة الارض محل النزاع في اغراضها وانه لا يجوز لمجلس مدينة مرسى مطروح ان يتعرض لها في ذلك ..

(ملف ٦٨٦/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٨ بتخصيص الاراضى اللازمة لانشاء مركز السادات لحضارة الانسان في مصر — نص القرار على تخصيص الاراضى المملوكة للدولة بمنطقة ارض المعارض لانشاء المشروع على ان تضم الى وزارة الثقافة — هذا القرار لم يجعل هذا الضم فوريا وانما جعله متوقفا على اتشاء هذا المشروع .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٨ بتخصيص الاراضى اللازمة لانشاء مركز السادات لحضارة الانسنان فى مصر تفس على أن : تخصص الاراضى المملوكة للدولة بمنطقة أرض المعارض والموضح بيانها وموقعها بالخريطة المرفقة بهذا القرار لانشاء مشروع مركز السادات لحضارة الانسنان فى مصر ، على أن تفس الى وزارة الثقافة) .

وتوجب المادة الثانية من هذا القرار « على الوزراء كل نميا يخصه اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القرار » .

ويبين من ذلك ان القرار للشيلر الى صدر ناجزا نميا يتعلق بتخصيص الاراضى البينة بالخريطة المرفقة وبمنا أرض حديقة الانسنان (رقم ١٩ بالخريطة) لانشاء مشروع مركز السادات لحضارة الانسنان ولم يجعل القرار ضم تلك الاراضى الى وزارة الثقافة بوريا مصاحيل للتجسيم وانما جعل هذا الضم متوقفا على إنشاء هذا المشروع وذلك بان استخدم عبارة (على أن تفس الى وزارة الثقافة) وهذه عبارة تفيد عدم الفورية وانما التأجيل لحين التنفيذ . ولقد كان فى وسع واضع القرار استخدام عبارة تفيد التنفيذ فى ضم الارض للوزارة كأن يقول مع ضمها للوزارة ومن ثم فان تسليم الارض لوزارة الثقافة يكون مرهونا بالبدء فى تنفيذ المشروع وهو ما يتحقق باعداد الضرائط والرسوم والدراسات المتعلقة بالمشروع وإدراج الاعتمادات اللازمة للتنفيذ بميزانية الوزارة ، يضاف الى ذلك انه لا وجه لمطالبة الوزارة بتعجيل التسليم اذ انه فى استطاعتها اعمالا للقرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٨ المشار الى دخول الحديقة وأجراء ما تراه من شيلسات ودراسات بأرضها خاصة وأن المحافظة لم تعارض فى ضم أرض الحديقة الى الوزارة نزولا على أحكام هذا القرار على أن يكون ذلك مفد بدء التنفيذ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقبى الفتوى وللشريع الى أن للمقرم المحافظة بتسليم أرض حديقة الانسنان لوزارة الثقافة مرهون بالبدء فى تنفيذ مشروع مركز السادات لحضارة الانسنان فى مصر .

(ملف ٧٢٢/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠)

ملصقة رقم (٢١٩)

المبدأ :

مرسوم تقسيم الأراضي المعدة للبناء — يترتب عليه إلحاق الطرق والميادين والحدائق والمنزهات بأموال الدولة العامة — صدور مرسوم بتقسيم أرض وقف على ألا ينفق لوزارة الأوقاف من مساحات الطرق والميادين والحدائق والمنزهات في حدود تلك مساحة الأرض — إذا انتهت الدولة تخصيص هذه المساحات كلها أو بعضها للمنفعة العامة أصبحت من أموال الدولة الخاصة ولا تعود إلى جهة الوقف — ليس لوزارة الأوقاف إلا أن تتقاضى ثمن الجزء الزائد على الثلث — يقدر هذا الثمن طبقاً لاحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له .

ملخص الفتوى :

إن المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء معدلاً بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ توجب على المقيم أن يخصص ثلث جيلة مساحة الأرض المعدة للبناء للطرق والميادين والحدائق والمنزهات العامة ولغيرها مما يشبه ذلك من الأراضي الخالية . وأجازته للسلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تأذن بتخصيص مساحة أقل من الثلث كما يجوز لها أن تشترط مساحة أكبر .

فإذا ما رأت السلطة المذكورة تقرير مساحة تزيد على الثلث وجب في هذه الحالة دفع ثمن المساحة الزائدة ويكون تقدير الثمن وفقاً لقانون نزع الملكية للمنافع العامة .

وقضت المادة التاسعة من القانون المذكور بأن تثبت الموافقة على التقسيم بمرسوم ينشر في الجريدة الرسمية ويلتزم على صدور هذا المرسوم إلحاق الطرق والميادين والحدائق والمنزهات العامة بإملاكه للدولة العامة .

ولما كان المرسوم الخاص بتقسيم أرض وقف سنان باشا، ومحمد باشا التابعة لوزارة الأوقاف وأرض مصلحة الأملاك الأميرية الواقعة بالبر (م ٣٠ - ج ٥)

الغربي لمدينة القاهرة الصادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ قد نص في المادة الرابعة منه على أن لا ينفذ مقابل لوزارة الأوقاف عن مساحة الأرض المخصصة للطرق والميادين والحدائق العميلة وذلك في حدود ثلث جملة مساحة أرض التقسيم أما المساحات الزائدة عن هذه النسبة فينفع منها لوزارة الأوقاف ويكون تقدير الثمن وفقا لقانون نزع الملكية للمنافع العامة - كما نص في المادة الخامسة عشر منه على أنه يقترب على إصدار مرسوم التقسيم سواء كانت الثلث أو أقل أو أكثر منه خرجت من ملك التقسيم وألت إلى ملك الدولة العام ولا يكون لجهة الوقف بناء على المادة التاسعة إلا الحق في ثمن القدر الزائد من تلك المساحة من الثلث مقدرا وفقا لقانون نزع الملكية للمنفعة العامة - وغنى عن البيان أن الأثر المترتب على صدور مرسوم التقسيم من الحاق المساحة المخصصة للمنفعة العامة بالأموال العامة للدولة لا يرتبط بدفع ثمن الجزء الزائد من تلك المساحة من الثلث وذلك أصلا لنص المادة التاسعة المشار إليها فإذا رأت الدولة - بعد صدور مرسوم التقسيم - انتهاء تخصيص هذه المساحة كلها أو بعضها للمنفعة العامة زالت عنها صلة المال العام وأصبحت من أملاك الدولة الخاصة ولا تعود إلى جهة الوقف . وليس لوزارة الأوقاف إلا أن تتقاضى ثمن الجزء الزائد من الثلث الواجب تخصيصه للمنفعة العامة من أرض التقسيم ويقدر هذا الثمن وفقا لأحكام القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له .

لهذا انتهى رأى الجمعية إلى أن المساحة المقطعة من ميدان الإميرة فتحية سابقا يفتضى قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٢٥٦ لسنة ١٩٦١ لا تعود إلى جهة الوقف وإنما تعود إلى ملك الدولة الخاص وأن لوزارة الأوقاف الحق في ثمن المساحة الزائدة على الثلث الواجب تخصيصه للمنفعة العامة سواء أنهى تخصيصه من هذه المساحة للمنفعة العامة أو بقي مخصصا لها وأن تقدير ثمن تلك المساحة الزائدة على الثلث يكون وفقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له .

قاعدة رقم (٢٢٠)

إلى : —

المادة الثانية من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ والمادة الثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ في شأن الإبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الأراضي المعدة للبناء — يلحق بالمتافع العامة دون مقابل الشوارع والطرق والميادين والمتزهات التي تحدثت على الطبيعة في التقسيم أو أجزاء التقسيم التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء — قيام أحد المواطنين بتقسيم الأرض المملوكة له وخط فيها شارع — قيام المشتري بالبناء دون أن يصدر باعتقاد التقسيم قرار من السلطة المختصة — شراء المدعى من المالك قطعة أرض لتوسط الشارع المذكور — الشارع يعتبر بحكم القانون ملحقا بالمتافع العامة بدون مقابل لا يجوز أن يرد عليه تصرف بالبيع ويعتبر أي تصرف من هذا القبيل باطلا بطلانا مطلقا لوروده على مال عام — قرار مجلس المدينة بتحديد خط تنظيم بهذا الشارع والمطعون فيه لا يعتبر قرارا إداريا نهائيا — عدم قبول طلب الفاعل — أسس ذلك : اعتباره مجرد توصية بتحديد خطوط التنظيم ولم تستكمل إجراءات اعتباره من المحافظ طبقا لحكم المادة ١٢ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم الجاني .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المنازعة المطروحة أمام هذه المحكمة تتعلق فقط بالشق الأول من طلبات المدعى في دعواه التي اتبناها ابتداء أمام محكمة نسوق الجزئية والتي أحيلت بعد ذلك إلى محكمة كفر الشيخ الابتدائية — والتي غضت المحكمة الأخيرة بإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري للاختصاص . وصدر فيها الحكم المطعون فيه ، وهذا الشق خاص بطلب المدعى الفاعل القرار رقم ٤/ب الصادر من مجلس مدينة نسوق بتاريخ ١٩٧١/٢/٢١ والذي ينص على أنه (قرر المجلس الموافقة على ما جاء بتقرير لجنة الإسكان والمرافق وتخفيف خطوط التنظيم للشوارع الآتية بعرض عشرة أمتار :

١ — ٢ —

٣ — ٤ —

٤ - الشارع الذي يقع بتقسيم يمتد حتى
منشأة

ومن حيث للبيدي من جماع الاوراق والرسومات والخرائط المرافقة
إن بمصلحة المدعى في طلب الغاء القرار المشار اليه بمنعها أن قطعة الأرض
التي اشتراها بالمقصد الابتدائي المؤرخ ١٩٧٠/١١/١٥ تتوسط الشوارع
المذكور في ذلك القرار ، وأن أصحاب المياني والأراضي المطلة على هذا
الشارع يعتبرون تلك القطعة جزء من الشارع ومن ثم قاموا بفتح محلاته
عليها واستطروها للبرور وشغلوها بتسوينات وأشغالات .

ومن حيث إن الثالث من الأوباق - وهو ما يتفق وما ورد بتقرير
الخبر المنتجب بالحكم التهدي الصادر من محكمة كبر الشيخ الابتدائية
السليمة الإشارة اليه - أن قطعة الأرض موضوع الدوى هي جزء من
الشارع الذي يقع بتقسيم ويمتد حتى منشأة
وإن الدمو وقد قام بتجزئة الأرض المملوكة له بتقسيمها
وخط بينها الشارع المذكور واستطرق هذا الشارع للبرور وأنه قام ببيع
قطع الأرض التي قسمها وقام المشترون ببناء عليها دون أن يصدر باعتياد
قرار من السلطة المختصة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠
بتقسيم الأراضي المعدة للبناء .

وقد أثبت الخبر في تقريره أنه يوجد عبود أضواء لائلا الشارع على
رأس قطعة الأرض التي اشتراها الدمو . كما وأن ثمة محاضر قد حررت
أن قام بالبناء فعلا على قطع الأرض لمخالفتهم أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة
١٩٤٠ المشار اليه ، ومن بينهم الطامن السيد ويرجع
تاريخ بعض هذه المحاضر إلى سنة ١٩٦٥ .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن الشارع المذكور في قرار مجلس مدينة
دمشق رقم ٤/ب المطعون فيه موجود في التقسيم الذي أجراه الدمو
..... بمعرفة ، ومن ثم فإن قرار مجلس المدينة لم يستجده
اتشاء هذا الشارع ، وإنما كان المجلس يصعد الموافقة على تقرير لجنة
الاسكان والأرفاق بتحديد خط تنظيم لبعض الشوارع بعرض عشرة أمتار
ومنها الشارع المذكور . وقد أفاد مدير الإدارة الهندسية بالوجود المطية

تؤكد ومثبتة نسوق بكتابه المؤرخ ١٩٨١/٢/٣ - والمودع بأوراق الذموى - أن قرار مجلس المدينة المشار اليه اعتبره مجرد توصية ومن ثم لم يصدر قرار باعتماد خطوط التنظيم لهذه الشوارع ، كما أكد ذلك في مذكرته المؤرخة ١٩٨١/١٢/٢٩ - المودعه في أوراق الطعن - وأضاف بأن الشارع المذكور يعتبر طبقاً لأحكام القوانين أرقام ٣٢ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ، ١٣٥ لسنة ١٩٨١ ملحقاً بالمنافع العامة دون مقابل ومن ثم لم يستدعى الأمر إصدار قرارات باعتماد خطوط تنظيم للشارع أو نزع اية ملكية له .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن الابنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم المبنى وتنظيم الأراضي المعدة للبناء وتنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم قد نصت على أنه « يلحق بالمنافع العامة بدون مقابل الشوارع والطرق والميادين والمنزهات المنشأة في التقسيم أو أجزاء التقسيم التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المحددة للبناء في الفترة المبينة بالمادة الأولى (وهي الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ في ١٩٦٦/٧/٧) والتي ترى السلطة القائمة على أعمال التنظيم أنها تحدثت على الطبيعة بإقامة مبان عليها بكيفية يتعذر معها تطبيق القانون المشار اليه . . . » .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ في شأن الابنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الأراضي المعدة للبناء ، ونصت المادة الثالثة منه على أن « يلحق بالمنافع العامة دون مقابل الشوارع والطرق والميادين والمنزهات التي تحدثت على الطبيعة في التقسيم أو أجزاء التقسيم التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء في الفترة المبينة بالمادة الأولى » . وهي الفترة من ٦ يوليو سنة ١٩٦٦ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ في ١٩٨١/٧/٣١ .

ومن حيث أنه بالتطبيق لأحكام هذه النصوص فإن الشارع المذكور الذي تجدد في الطبيعة في تقسيم الأرض ملك يعتبر بحكم القانون ملحقاً بالمنافع العامة دون مقابل ، ومنى كان ذلك فإنه لا يجوز أن يرد على

جزء من هذا الشارع تصرف بالبيع ، ويعود أى تصرف من هذا القبيل بإطلا بطلانا مطلقا لوروده على مال عام .

ومن ثم لا يعتد بعقد شراء المدعى لقطعة الأرض محل النزاع والتي تتوسط الشارع المذكور لذلك فإن مجلس مدينة بسوق — حسبما ذهب إليه بحق مدير الإدارة الهندسية للمجلس في كتابه ويذكره المشار إليهما — لم يكن بحاجة إلى استصدار قرار بإنشاء هذا الشارع أو نزع أية ملكية خاصة لإنشائه ، الأمر الذي دعا إلى اعتباره قراره في هذا الشأن مجرد توصية بتعديد خطوط التنظيم ، ولم تستكمل إجراءات اعتياده من المحافظ طبقا لحكم المادة ١٢ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني التي نصت على أنه « يصدر باعتياد خطوط التنظيم للشارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المختص » . وكذا المادة ١٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ التي ردت ذات النص السابق .

ومن حيث أنه متى ثبت ما تقدم أن الشارع الوارد ذكره بقرار مجلس مدينة بسوق رقم ٤/ب المطعون فيه الحق بالمنافع العامة بحكم القانون ، وأن قرار مجلس المدينة بتحديد خط تنظيم بهذا الشارع لا يعتبر قرارا ادائيا نهائيا لوجوب اعتياده من المحافظ المختص ، وهو الأمر الذي لم يتم ، ومن ثم لا يقبل طبقا لأحكام قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ طلب الغائه .

ومن حيث أنه وقد قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ما تقدم ببيانه . بقبول الدعوى شكلا وبإلغاء القرار المطعون فيه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق صحيح أحكام القانون ، ويتعين القضاء بالغائه ، وبعدم قبول الدعوى مع الزام المدعى (المطعون ضده الثالث) بالمصاريف .

(طعن ٨٥٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٢٦)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

مفاد الفقرة الثانية من المادة ٨٧ من القانون المنني عدم جواز التصرف في المال العام — عدم جواز إصدار قرار بنزع ملكية عقار مملوك

للدولة: أو لشخص عام للنفعة العامة — لا يسوغ القول باستحقاق الشخص العام تعويضا عن استرداد الدولة للعقار — أساس ذلك — أن يد الشخص العام على العقار المملوك للدولة ملكية عامة هي يد ملكية الا انه يبقى للدولة أن تخرج من ثمنه هذا العقار في أى وقت وفقا لما تراه محققا للمصالح العام وذلك لتخصيصها لخدمة أخرى بذات الاداة التي آل اليها بها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧ من القانون المدني تنص على أن « تعتبر اموالا عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لخدمة عامة بالعمل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ... » .

ومن حيث أنه بناء على نص تلك المادة فإنه يدخل في نطاق المال العام الاموال المملوكة للدولة وللأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة للخدمة العامة .

ومن حيث أنه مع التسليم بأن يد الشخص العام على الارض المملوكة للدولة ملكية عامة والتي ادخلت في حوزته بمقتضى قرار جمهوري هي يد ملكية الا انه يبقى للدولة أن تخرج من ثمنه هذه الارض في أى وقت وفقا لما تراه محققا للمصالح العام وذلك لتخصيصها لخدمة عامة أخرى بذات الاداة التي آلت اليه الارض بها ، وفي هذه الحالة لا يسوغ القول باستحقاق الشخص العام تعويضا عن استرداد الدولة للارض اذ ليس الامر هنا أمر بمبادلة بين شخص عام وآخر وانما ينطوى على تعديل للتخصيص الذى كان مقررا لها من قبل بواسطة الدولة التي منحت هذه الارض أصلا للشخص العام ومن ثم يكون لها أن تستردها منه لتحقيق نفع عام آخر بعد أن تدفع لها عوضا ، وهذا النظر يتفق مع الفقرة الثانية من المادة ٨٧ من القانون المدني التي لا تجيز التصرف في المال العام وبالتالي تقاضى مقابل منه وطالما أن الارض تخرج من الدومين العام بغير مقابل فإنه يكون من المنطقي أن تعود اليه بغير مقابل .

ومن حيث أنه تطبيقا لما تقدم فإنه لما كانت الارض موضع البحث من الاملاك العامة المخصصة لوزارة الري في نطاق الدومين العام ثم آلت

الى هيئة الزاوى الثرى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٤ لسنة ١٩٧١ ويعد ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٧٢ الذى أدخل تلك الأرض شتين مشروع تخطيط وتسمى منطقة شركس ببولاق فان هذه الأرض تكون قد عادت الى الدومين العام للدولة وخرجت من ملك الهيئة لتخصيصها لتفيع عام آخر بواسطة الدولة وبذات الاداة التى قررت تخصيصها للهيئة أصلا .

وبن حيث أنه لما كانت هذه الأرض من الاملاك العامة نانه من غير التجازر إصدار قرار بنزع ملكيتها للهيئة العامة لان مثل هذا القرار انما يهدف الى ادخال عقار ما فى املاك الدولة او احد الاشخاص العامة وعليه فان هذا القرار لا يجد له مجالا ان كان العقار مملوكا أصلا للدولة او لشخص عام نهنا لا يصلح العقار ليكون محلا لقرار نزع الملكية .

وبن حيث أنه لذلك فان الطريق الذى كان يجب اتباعه فى الحالة المعروضة هو انتهاء التخصيص واستبداله بغيره وهو الاثر الذى نتج عن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٧٢ الذى أعاد الأرض الى الدومين العام لاستخدامها فى المشروع الذى تفسنه ومن ثم فلم يكن لمحافظة القاهرة ان تصدر قراراً بنزع ملكية الأرض وان تعوض عنها لانها تجرى بهذا الاجراء تصرفا ليس من شأنه ان ينقل الملكية اليها حتى تدفع عنها تعويضا .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الأرض رقم ٢٨ بشارع الجبلية الاهلية ببولاق خرجت من ذمة الهيئة العامة لورش الرى بناء على قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٧٢ وان ملكيتها لم تنتقل للشركة العامة لورش الرى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨ لسنة ١٩٧٦ وأنه لم يكن لمحافظة القاهرة ان تصدر قرار بنزع ملكيتها وان تدفع عنها تعويضا وأنه ليس للهيئة ومن بعدها الشركة ان تطلب المحافظة بمثل هذا التعويض .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

ملكية خاصة — عدم زوالها بالتترك ما لم يكتسبها الغير — تداخلها في المنافع العامة لا يكفى بذاته سببا لاعتبارها من الأموال العامة ما لم تكتسب للدولة ملكيتها بأحد أسباب كسب الملكية .

ملخص الفتوى :

بالنسبة للأراضي التي تركها الأفراد وحازوا بدلها من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة فإنها تظل على ملكيتهم ويلتزمون بإداء الضريبة منها ما لم ترع وقتا لاحكام القانون الخاص بالضريبة ذلك أن الملكية لا تزول بالتترك ما لم يكتسبها الغير ومجرد تدافيل ملك الأفراد الذي تركوه في المنافع العامة لا يكفى بذاته سببا لاعتبارها من الأموال العامة بما لم تكتسب الدولة ملكيتها بأحد أسباب كسب الملكية ومنها التنازل المكسب أو ينزع ملكيتها للمنفعة العامة وفقا لاحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٤٥ .

(فتوى ٤١٦ — في ١٥/٤/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

الانتفاع بالأموال العامة يكون وفقا لأوضاع وإجراءات القانون العام — أساس ذلك وأثره — لإدارة أن تخص شخصا بجزء من المال العام لاكتفائه الخاص ما دام لا يتعارض مع المنفعة العامة التي خصص لها المقار — الرجوع في هذا التصرف أو تعديله لإداعي المنفعة العامة من حق الإدارة .

ملخص الحكم :

أن ملكية الأموال العامة هي من الموضوعات التي يستقل بها القانون العام ، وقد استقر الفقه الإداري على أن الدولة هي المالكة للأموال العامة ومن حقوق الملكية حق استعمال المال واستثماره والتصرف فيه بإمارة وجهة المنفعة العامة المخصص لهذا المال ، ويخول هذا

للخصيص دون التصرف في المال العام الا اذا انطوى ذلك على نية تجريده من صفة العمومية فيه ، ومن ثم فترتيب سبل الانتفاع بالمال العام يجرى وفقا لاوزاع واجراءات القانون العام ...

وعلى وفق ما تقدم يكون من حق الحكومة أن تخصص فردا أو مؤثرا بجزء من المال العام لانتفاعه الخاص ما دام أن ذلك لا يتعارض مع المنفعة العامة التي تخصص لها العقار ولا يكون من شأنه أن يحد من حرية الشخص الإداري في الرجوع فيه أو تعديله لداهي المنفعة العامة .

والحكومة ، اذ خصت مورث المدي عليها بجزء من العقار بوصفه من الاموال العامة المملوكة للدولة ، لئلا تكون قد أجرت تصرفا يحكمه القانون العام الذي يوافق طبيعة المال العام .

(طعن ١٩٦٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢١)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

ملك عام — شغل كمسكن بصفة مؤقتة — لا يتغير به وجه تخصيصه للخدمة العامة .

ملخص الفتوى :

ان المقارنات التي كانت تشغلها المدارس الأولية والتي كلفت مملوكة لمجالس المديرية قد انتقلت ملكيتها لوزارة (المعارف) طبقا لاحكام المادة الاولى من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ . فاذا كان مجلس المديرية قد قام بشراء المبنى لكي يستعمله مدرسة في الاصل ، فان ما حدث من تاجر الخبز الثاني لهذا المبنى كمسكن خاص ، يكون من قبيل الاشغال المؤقت لمال عام ، ولا يترتب عليه تغيير وجه تخصيص المبنى للخدمة العامة ، بأن يكون مدرسة على الدوام ، فهذا الوقت المؤقت للدور العلوي من المبنى لا يمكن بحال أن يؤثر في تحديد صفة هذا الدور وعدم اعتباره مدرسة بالدور الاول منه ، اذ تظل له هو الآخر صفة المدرسة طالما ان حاجة مرفق التعليم تتطلب استعماله في الحاضر أو المستقبل ، ما دام أن وجه تخصيصه للخدمة

العامة لم يتغير . ومن ثم فهذا المبنى ينتقل — بدوريه السفلى والعلوى .
من مجلس المديرية الى وزارة (المعارف) .
(مئوى ٨٥ — فى ١٩٥٥/٢/٢)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

التصرف فى الاموال العامة بتفصيل جزء من العقار للانتفاع الخاص .
لأحد الأفراد مقابل مبلغ معين ، بشروط معينة تخرج عن نطاق القواعد .
المحررة فى القانون الخاص — اعتباره عقدا اداريا — لا يغير من ذلك وصفه .
المعد بأنه ترخيص أو أن مقابل الانتفاع رسم .

ملخص الحكم :

أن القرار الإدارى هو انصاح الإدارة عن ارادتها الملزمة للأفراد .
بناء على سلطتها العامة بمقتضى القوانين واللوائح حين تتجه ارادته
الإدارة لإنشاء مركز قانونى يكون جائزا ومكنا قانونا ويباحث من المصلحة .
العامة التى يتيقها القانون . وأما المعد الإدارى فهو الاتفاق الذى تبرمه .
الإدارة مع أحد الأفراد يتحدد فيه حقوق والتزامات كل من الطرفين .
ويخضع للقانون العام ويبين من الاطلاع على السند الذى قامت عليه .
أساسه هذه الدعوى أن الحكومة خصصت لمورث المدعى جزءا من الملك
العام لاتنقاهم الخاص مقابل مبلغ معين بشروط معينة تخرج عن نطاق
القواعد المحررة فى القانون الخاص ، وبذلك قد اصطبغ هذا السند بصيغة .
العقد الإدارى لا القرار الإدارى بحسب لتعريف المثار اليه ولا يغير من .
ذلك وصف هذا المعد بأنه ترخيص أو أن المبلغ المقابل للانتفاع هو رسم .
فلا وجه له لأن الحكومة حين خصت مورث المدعى عليها بجزء من الملك .
العام فاتها مستغلة لهذا الجزء باعتبارها مالكة له ملكية تحكمها
قواعد القانون العام على النحو السالف ذكره ، ولم يكن ذلك انفصاحا عن
ارادة الإدارة الملزمة بل نتيجة لاتفاق تبادل فيه الطرفان الحقوق
والواجبات ، وغنى عن البيان أن المعد الذى يكون محله الانتفاع بماله
عام هو بطبيعته من العقود التى تخضع لاحكام القانون العام لانها توافقت
طبيعة المال العام والاتصالها الوثيق بمقتضيات النفع العام .

ولذلك يكون الحكم المطعون فيه - اذ قضى بعدم الاختصاص لان الترخيص المعطى لمورث المذمى عليها لا يرقى الى مرتبة العقد الادارى - يمد استكمال الشروط الواجب توافرها في العقود الادارية - قد جانبه الصواب .

(طعن ١٩٦٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٣١)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

الاصل في الانتفاع بالمال العام المخصص له المرفق ان يكون دون مقابل .

ملخص الفتوى :

ان الاصل في الانتفاع بالمال العام المخصص له المرفق ان يكون دون مقابل ، لانه لا يخرج من كونه استعمال للمال العام فيها اعد له ، وذلك بخلاف الاستعمال الخاص للمال العام فالاصل فيه انه بمقابل لانطوائه على حرمات الغير من الانتفاع بالمال العام ، فضلا عن انه ينطوى على استعمال المال العام في غير ما خصص له .

ومع ذلك اذا اتفقت جهتان على مقابل اسمى للانتفاع بالمال العام فلا يجوز لاحدهما زيادة هذا المقابل بلزادتها المنفردة ، اى بقرار يفرض منها باعتبار ان قاعدة الانتفاع بالمال العام المخصص له المرفق يكون دون مقابل هي قاعدة من قواعد القانون الادارى ، ولا يجوز مخالفة هذه القاعدة بأداة ادنى ، اى بقرار صادر من احدى الجهات الادارية .

كما يقترب على ما تقدم ان الجهة الادارية التى تشغل المال العام المخصص له المرفق لا تخضع لاحكام قانون ايجار الامكن ، ولا تلزم من القيمة الاجارية طبقا لما تنتهى اليه لجنة تقدير الاجارات .

(ملف ٩٦٠/٢/٢٢ - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)

ملحوظة :

استقر هذا المبدأ في اقتضاء الجمعية العمومية بنفسى الفتوى والتشريع وفى ذلك فتواها بجلسته ١٩٦٧/١٢/٢٧ و ١٩٧٤/٤/١٣ و ١٩٧٧/٥/٣١ ملف ٢٣٧/٢/٣٢ و بجلسته ١٩٨٢/١٠/٧ ملف ٢٩٥٩/٢/٢٢ .

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

الأصل فى الانتفاع بالمال العام المخصص له المرفق أن يكون دون مقابل باعتباره استعمالاً للمال العام فيما أعد له — الاستعمال الخاص للمال العام كما أنه ينطوى على استعمال المال العام فى غير ما خصص له — عدم التزام وزارة السياحة بسداد مقابل تشغيل موظفيها للأماكن التى يشغلونها بميناء القاهرة الجوى — أسس ذلك أن تشغيلها لهذه الأماكن إنما يتم لإداء ما هو منوط بها من خدمات فى هذا المجال بوصفها سلطة عليا .

ملخص الفتوى :

أن الأصل فى الانتفاع بالمال العام المخصص له المرفق أن يكون دون مقابل لأنه يخرج عن أن يكون استعمالاً للمال العام فيما أعد له ، وذلك على خلاف الاستعمال الخاص للمال العام فالأصل فيه أنه بمقابل لاتطوأنه على حرمان الغير من الانتفاع بالمال العام ، كما أنه ينطوى على استعمال المال العام فى غير ما خصص له .

ومن حيث أنه يبين من الرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة ميناء القاهرة الجوى أنه نص فى مادته الأولى على أن « تنشأ هيئة عامة بإقليم هيئة ميناء القاهرة الجوى تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الدولة لشئون الطيران والمدنى ومقرها مدينة القاهرة » ، ونص فى المادة الثانية منه على أن « تختص الهيئة العامة المشار إليها بادارة ميناء القاهرة الجوى والتنسيق بين أنشطة الأجهزة التى تباشر

الخدمات والإجراءات فيه ولها في سبيل ذلك اتخاذ ما تراه مناسبا من الإجراءات وعلى الأخص ما يأتى :

١ - تنسيق العمل بين كافة الأجهزة التابعة للجهاز الإدارى للدولة والهيئات والمؤسسات العامة التى تعمل داخل المنشآت بما يحقق تبسيط الإجراءات وحسن أداء الخدمات « وأخيرا نصت المادة الرابعة من هذا القرار على أن « يكون مجلس إدارة الهيئة هو السلطة المختصة برسم السياسة العامة التى تسير عليها الهيئة وإقرار الخطط التى تحكم سير العمل بها واتخاذ القرارات الكفيلة بتحقيق أهدافها والتنسيق بين أنشطة القطاعات المختلفة وله في سبيل ذلك اتخاذ ما يأتى :

٢ - تنظيم تحصيل جميع الفرائض ومقابل الإجراءات التى تستأديها الهيئة نظير استعمال ميناء القاهرة الجوى ومنشآته وجميع مصادره وذلك وفقا للسياسة العامة التى يقرها المجلس الأعلى للطيران المدنى وبالتنسيق مع الهيئة العامة للطيران » .

ومن حيث أن الواضح من هذه النصوص أن الغرض من إنشاء هيئة ميناء القاهرة الجوى هو إدارة هذا الميناء والتنسيق بين أنشطة الأجهزة التى تباشر الخدمات والإجراءات فيه بما يحقق تبسيط الإجراءات وحسن أداء الخدمات ، وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف فإن المادة الخامسة من قرار إنشاء الهيئة السالف الإشارة إليه تمنح رئيس مجلس الإدارة سلطة تنسيق العمل بين الأجهزة والوحدات التى تعمل بالميناء بما يحقق تكاملها وتحسن سير العمل وانتظامه فى حدود القرارات الصادرة فى هذا الخصوص .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكانت وزارة السياحة قد شغلت بعض الأماكن بميناء القاهرة الجوى ليعمل بها بعض موظفيها وعدد من العاملين بشرطة السياحة لتقديم كافة التسهيلات والخدمات السياحية المتعددة للسياح والزوار والمواطنين على السواء وبلا مقابل ، ومن ثم فإن شغل وزارة السياحة لهذه الأماكن إنما تم لأداء ما هو منوط بها من خدمات فى هذا المجال بوصفها سلطة عامة ، ولا يعد ذلك من قبيل الاستعمال

الخاص تحقيقا لمصلحة خاصة للوزارة وانما يعتبر مساهمة من الوزارة في تحقيق الغرض الذى انشئ من أجله الميناء المذكور الامر الذى يقتضيه معه التزام الوزارة بدفع مقابل اشغالها لهذه الاماكن .

ومن حيث انه لا وجه للحجاج بموافقة اللجنة الوزارية للخطة بفارخ ١٣/٦/١٩٧١ على أن تقوم الهيئة العلمية للطيران المدنى بتحصيل الايجار من المصالح المخططة نظير شغلها لبعض الاماكن بميناء القاهرة الجوى ، اذ ان هذه الموافقة ليس من شأنها أن تنشئ حقا على خلاف القانون ، ولا وجه كذلك للاستدلال في هذا المقام بنص المادة (١١) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ والتي تعاقبها المادة ١٣/٣ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٣ والتي تنص على انه « لا يحصل مقابل ما من الهيئات التى تؤدى خدمات طبية مجانية او تقوم بعمل اسعافات بالمطارات عند مباشرتها تلك الخدمات فى المجانى التى تخصص لها بمعرفة السلطات الرسمية » والقول بأن الاعفاء من مقابل اشغال الاماكن فى الميناء مقصور على الهيئات المشارة اليها ولا يمتد الى غيرها — لا وجه لهذا الاستدلال — لان مرجع النص على اعفاء هذه الهيئات صراحة هو انها فى الاغلب الأعم من الهيئات الخاصة ولا يعد استعمالها للبال العنتم المخصص له المرفق استعمالا له فيها أعذ من أجله ، ومن ثم كان لابد من نص خاص يفرد المشرع فى القانون لاعفائها من هذا المقابل . كما إن الاستناد الى نص المادة (١٤) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٣ والتي تحول وزير الحربية الحق فى تخفيض فئات الاشغال الواردة بالبيان المرافق للقانون بالنسبة للمؤسسات العامة والهيئات العامة وشركات القطاع العام هو استناد فى غير محله لان وزارة السياحة ليست من الجهات التى عددها النص حتى يمكن القول بأنها تلتزم برسوم الاشغال ما لم يقرر وزير الحربية تخفيضها اذ انها ليست من الجهات المخاطبة بالنص ولا تلتزم أصلا بسداد رسوم الاشغال .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم التزام وزارة السياحة بسداد مقابل اشغال الاماكن التى تشغلها بميناء القاهرة الجوى .

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبحث :

محطة ركاب الاسكندرية البحرية — هي مال عام مخصص لخدمة عامة — حتى الدولة بمصلحتها المختلفة مع الأفراد في استعمال هذه المحطة استعمالاً عاماً بدون مقابل — عدم التزام مصلحة الجمارك بمقداد مقابل شغل موظفيها للحجرات والمصالات التي يشغلونها بالمحطة — استفسر ذلك ان عملهم يتداخل في الاعمال التي انشئت من اجلها المحطة — لا يغير من هذا الحكم نقل ملكية المحطة مع غيرها من الاصول الاخرى الى مؤسسة ميناء الاسكندرية ثم حلول الهيئة العامة لميناء الاسكندرية محل المؤسسة .

ملخص الفتوى :

ولئن كان القرار الجمهورى رقم ٤١٧ لسنة ١٩٦٥ قد نقل ملكية محطة ركاب الاسكندرية مع غيرها من الاصول الاخرى الى مؤسسة ميناء الاسكندرية الا انه لا يترتب على ذلك تغيير الطبيعة القانونية لهذه المحطة من انها تظل مالا عاماً مخصصاً لخدمة عامة تشمل كافة الجهات اللازمة لتنفيذ الاجراءات الادارية الخاصة ببغادرة المسافرين واستقبالهم وانها في حدود هذا الغرض الذى خصصت من اجله يقرر حق الدولة بمصلحتها المختلفة مع الأفراد في استعمال هذه المحطة وانه لما كان الموظفون الشاغلون لحجرات ميناء المحطة المذكورة بصرف النظر عن الجهات الادارية المختصة التي يتبعونها ويتضافرون على تنفيذ كافة الاجراءات التي يستلزمها القانون بالنسبة لجمهور المسافرين والاشراف عليها فمن ثم يكون وجودهم مستنداً من تنفيذ الغرض الذى قامت عليه هذه المحطة وان الاصل في الانتفاع العام بالمال العام المخصص له المرفق ان يكون بدون مقابل لانه لا يخرج عن ان يكون استعمالاً للمال العام المخصص لها اعد له وذلك على خلاف الاستعمال الخاص للمال العام فالاصل فيه انه بمقابل لانه يتطوى على حرفة الفير من الانتفاع بالمال العام كما يتطوى ايضا على استعمال المال العام في غير ما خصص له — ومتى كان ما تقدم وكان وجود موظفى مصلحة الجمارك ضمن غيرهم من موظفى الهيئات والمصالح الاخرى التي يتداخل عملهم في الاعمال والاجراءات التي من اجلها انشئت هذه المحطة على النحو المتقدم شرحه فمن ثم لا يعد هذا من قبيل الاستعمال الخاص الذى يستأثر به موظفو

ولما كانت المؤسسة المصرية العامة لبناء الاسكندرية لا تستحق قبل الجهات الحكومية المحتفظ لها باختصاصاتها مقابل شغل الامكن التي كانت تشغلها قبل صدور القرار الجمهورى ٢٢١٠ لسنة ١٩٦٣ على ما سلفه البيان فان الهيئة العامة لبناء الاسكندرية باعتبارها خلفا للمؤسسة المذكورة وحلت محلها فيها لها من حقوق وما عليها من التزامات لا تستحق قبل مصلحة الجمارك مقابل شغل الامكن المخصصة لها والتي تبشر فيها اختصاصها في محطة الركاب البحرية .

ولا يغير من هذا الرأى أن منشور وزارة الخزانة رقم ١ لسنة ١٩٦٦ من تقديرات الميزانية للسنة المالية ١٩٦٨/٦٧ قد أوجب مراعاة جميع الوزارات والمصالح التي تستخدم مبان مملوكة أن ترفع بقاتون الميزانية بيانا يوضح الايجار المقرر لهذه المباني على أساس ايجار المثل وذلك لانه فضلا عن أن هذا المنشور قد اشار الى بيان الايجار الفرضى لهذه المباني على أساس ايجار المثل فان هذا المنشور لا يغير الرأى القانونى الواجب التطبيقى .

(مئوى ٢٥ - فى ١١/١/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

أموال عامة — استعمالها — صورتها — استعمال مشترك واستعمال خاص — استنزاف الحصول على ترخيص ونفع مقابل الانتفاع فى الصورة الثانية دون الاولى .

ملخص الفتوى :

ان استعمال الافراد المال العام يكون على احدى صورتين : الاولى استعمال مشترك يقوم على اشتراك كافة الافراد فيه بصفة عارضة دون أن يفضل انتفاع أحد الافراد انتفاع الآخر ، ومثال ذلك السير فى الطرق العامة والملاحة فى الانهار ، والثانية استعمال خاص يقوم على شغل شخص معين أو أشخاص معينين جزما من المال العام ، ويختلف استعمال المال العام فى احدى الصورتين عنه فى الأخرى ، فلك لان الاستعمال المشترك

(م ٢١ - ج ٥)

يتميز بحرية المتنافسين والمساواة بينهم ، ومن ثم لا يلزم الترخيص فيه ، مصلحة خاصة لخدمة خاصة تفرج المال العام عما خصص من أجله أنها هو استعمال عام تتضارب فيه خدمات موظفي مصلحة الجمارك مع غيرهم على تحقيق الغرض الذى يقوم على تحقيقه هذا المرفق وبالتالي لا يكون على مصلحة الجمارك فى هذه الحالة أن تدفع مقابل لاستعمال موظفيها لحجرات هذا المبنى والا لكان القول بغير ذلك معناه تحميل المصلحة لمعباء مالى نظير ادائها لخدمات عامة للجمهور الامر الذى لا يمكن الاخذ به .

ولما كانت المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة برقم ٢١١٠ لسنة ١٩٦٣ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة لميناء الاسكندرية تنص على أنه مع عدم الاخلال باختصاصات مصلحة الجمارك واختصاصات مصلحة الموانئ والمنائر بالنسبة للمساحة المائية فى ميناء الاسكندرية تتولى المؤسسة ادارة الميناء وذلك وفقا للسياسة العامة الموضوعة لموانئ الجمهورية - وأن المادة (٢٣) من هذا القرار تنص على أنه مع عدم الاخلال باختصاصات الجهات الحكومية المختصة لا يجوز شغل أى جزء من الاراضى الواقعة داخل الميناء الا بعد موافقة المؤسسة .

وان مقتضى هذين النصين استبعاد هذه الجهات الحكومية ومن بينها مصلحة الجمارك فى مباشرة الاختصاصات التى كانت تباشرها قبل صدور هذا القرار ولا يؤدي النص فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٧ لسنة ١٩٦٥ الصادر فى ١٦ فبراير سنة ١٩٦٥ على أن تؤول الى المؤسسة المصرية العامة لميناء الاسكندرية الاصول الثابتة والمنقولة المملوكة للحولة المبنية بالجداول المرافقة له نقلا من الجهات المبنية بهذه الجداول ومن بينها المحطة البحرية وملحقاتها - لا يؤدي هذا النص الى أن تلتزم الجهات الحكومية التى احتفظ لها القرار الجمهورى رقم ٢١١٠ لسنة ١٩٦٣ باختصاصاتها بأن تؤدى الى المؤسسة المصرية العامة لميناء الاسكندرية معقل شغلها الا يمكن التى كانت تشغلها قبل صدوره .

ولقد طلت الهيئة العامة لميناء الاسكندرية بمقتضى المادة ١٠ من القرار الجمهورى رقم ٣٢٩٣ لسنة ١٩٦٦ الذى انشى القرار الجمهورى ٢١١٠ لسنة ١٩٦٣ محل المؤسسة المصرية العامة لميناء الاسكندرية فيما لها من حقوق وما عليه من التزامات واعتبرت خلفا عاما لها .

لأنه ينطوى على ممارسة حرية من الحريات العامة المذكولة بمقتضى الدستور ولا يحد من هذه الحرية إلا دواعى الأمن العام أو المحافظة على المال العام وصيانتة ، والأصل فى استعمال المال العام فى هذه الصورة أن يكون بغير مقابل إلا إذا نص المشرع على خلاف ذلك — أما استعمال المال العام استعمالاً خاصاً — فالأصل فيه أن يكون بترخيص وأن يكون بمقابل قد يحدده المشرع ابتداءً ، وقد يترك تحديده للسلطة الإدارية المختصة .

(نقوى ٢٠٩ — فى ١٩٦٠/٣/٥)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

أن كازينو الحكومة المخصص لإقامة الفعلات الرياضية والتجارية هو من الملاك العامة فإذا أجرت الحكومة هذا الكازينو بأجر اسمى فلا تكون العلاقة ناشئة عن عقد إيجار معنى ، بل عن ترخيص بحكم طبيعته معين الأجل غير ملزم للسلطة العامة .

ملخص النقوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ٧ من يوليو سنة ١٩٤٨ موضوع إخلاء الكازينو المؤجر من الحكومة الى اتحاد الملاك بطوان الذى يتلخص فى أن الحكومة تملك بمدينة طوان كازينو مخصصا لاقامة الفعلات الرياضية والتجارية أجرته مصلحة التنظيم بموافقة وزارة المالية الى اتحاد ملاك طوان بإيجار اسمى قدره جنيه واحد فى السنة لمدة ثلاث سنوات انتهت فى سنة ١٩٤١ ثم جددت لمدة ثلاث سنوات أخرى انتهت فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ولم تجدد بعد ذلك . وقد رفض للاتحاد فى الإيجار من الباطن وقام الاتحاد بمسحاً بتأجير الكازينو من الباطن الى أحد الأشخاص .

ونظرا الى قيام خلاف بين الاتحاد والمستأجرين من الباطن أدى الى رفع الامر الى القضاء استطلعت وزارة المالية الرأى فيها اذا كان يجوز للحكومة أن ترفع دعوى إخلاء على الاتحاد أم أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم العلاقات بين الملاك والمستأجرين يحول دون ذلك .

وقد انتهى رأى القسم الى ان الكازينو من الاموال العامة بحكم تخصيصه للمنفعة العامة والعلاقة التي تربط الحكومة بالاتحاد ليست علاقة ناشئة من عقد ايجار مخفى وان سعى كذلك بل هو ترخيص فى استقلال منفعة عامة ، لان تصرف السلطات الادارية فى الاملاك العامة لا يكون الا بترخيص والترخيص بحكم طبيعته معين الاجل غير ملزم للسلطة القائمة .
وهذه العلاقة لا تفسخ لاحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لان هذا القانون قد وضعت قصد تنظيم العلاقات بين افراد تربطهم رابطة مدنية ، ولا يقصد بهم تنظيم الانتفاع بالاملاك العامة .

ولذلك فانه يجوز للحكومة ان ترفع دعوى على اتحاد الملاك بطوان لاخلاد الكازينو المخصص للمنفعة العامة .
(متى ١٤ — فى ١٧/٢/١٩٤٨)

قاعدة رقم (٢٣١)

المبحث :

عقد الانتفاع بمال عام تسرى عليه القواعد العامة فى العقود .

ملخص الفتوى :

الاصل فى الانتفاع بالمال العام ان يكون بدون مقابل ، متى كان استعمال المال العام فيها امد له . فاذا اربأت جهة عامة ان يكون الانتفاع بالمال العام فى الغرض الذى امد له بمقابل تحدده مع المنتفع فى اتفاق بينهما فان هذا الاتفاق لا يعد تاجيرا يخضع لاحكام قوانين الاجارات بل هو عقد انتفاع بمال عام تسرى عليه القواعد العامة فى العقود من ضرورة الالتزام بها وعدم جواز تعديل العقد وزيادة مقابل الانتفاع الا بامارة الطرفين .

(ملك ١٠٤٩/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٣/١٠/١٩)

قاعدة رقم (٢٣٢)

المادة ١٠

في حالة اذا ما رخصت الجهة المختصة بائصال الطريق العام يستحق عن تلك رسم تحصله هذه الجهة ويخل هذا الرسم في نطاق الوحدات الخفية ضمن مواردها المالية ويسرى عليه ما يسرى على هذه الموارد من القوانين واللوائح المالية المطبقة في الحكومة والمتعلقة بالابول العامة لايجوز للجهة المختصة القابلة على رعاية الطرق العامة وصيانتها والحفاظ على اعتبارات النظام العام والامن العام بحلولاته المختلفة ان تفرض فيها القاه القانون على عاقبتها من اختصاصات وسلطات في هذا الشأن او ان تنزل عنها الى احد الافراد او الهيئات فتخوله الحق في اقتضاء رسوم ائصال الطريق من المخالفين — كل تصرف او اتفاق او قرار يقضى بذلك يعتبر ولا شبه تصرفا او اقرارا باطلا بطلانا مطلقا ينزل به الى درجة الانعدام لانه والحالة هذه ينطوى على نزول عن المال العام وعن حق اصيل للدولة في حيابة الضرائب والرسوم والايرادات العامة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة الاولى من قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في الاسواق العامة تنص على انه « يجب توافر الاشتراطات العامة للمحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المظقة للراحة والمضرة بالصحة والخطورة الواردة بالقرار الوزاري رقم ٤٦٦ لسنة ١٩٥٧ في الاسواق العامة بنون مواشى او التي بها قسم لبيع المواشى ، كما يجب توافر الاشتراطات الاتية :
.....

— ان يحاط موقع السوق بسور متين من المباني بالطوب الاحمر او البش او الخرسانة او الحديد او اى مادة اخرى مماثلة سواء كانت مصممة او على هيئة درابزين بارتفاع مترين على الاقل ويمنع مرور الانراد او الحيوانات منه ويجب فصل قسم بيع المواشى بسور ينشأ من المواد المذكورة في هذا البند مع عمل مدخل خاص لهذا القسم

— يحظر مزاوله عمليات البيع والشراء خارج حدود السوق بالمنطقة المحيطة به .

ومعاد ذلك أنه يحظر مباشرة عمليات الشراء والبيع وما تستتبعه من وضع البضائع وعرض المواد خارج المنطقة المرخص بها كسوق عمومي .
وأن القانون واللوائح قد عنيت بتحديد الاشتراطات الواجب توافرها في الاسواق المعسلة بما يكفل المحافظة على الصحة العامة والامن العام وللاسكنة العامة . كما عني المشرع بهذا الامر الى المدعى الذي حدا به اليه سن القانونين المتعلقيه لتجريم اشغال الطرق العمومية دون ضرورة أو اذن .
ترخيص من جهة الاقتضاء (القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ يمنع اشغال للطرق العامة والمادة ٣٧٦ من قانون العقوبات معلة بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨١) وفي حالة للترخيص بشيء من ذلك فان ثمة رسما تحصله الجهة المختصة عن اشغال الطريق .

ومن حيث أن المادة ٤٠ من قانون نظام الإدارة المحلية للصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « لمجلس المدينة أن يفرض في دائرته رسوما على :

— أعمال التنظيم والمجاري واشغال الطرق والحدائق العامة .

وتنص المادة ٤٨ من القانون المشار اليه على أن « تشمل موارد المجلس القسوى :

— الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي التي يفرضها المجلس على النحو المقرر لمجالس المدن .

كما تنص المادة ٥١ من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ على أن تشمل موارد المدينة ما يأتي :

— الرسوم التي يفرضها المجلس المحلي للمدينة في نطاقه في حدود القوانين واللوائح على ما يأتي :

— أعمال التنظيم والمجاري واشغال الطرق والحدائق العامة .

وتنص المادة ٦٩ من القانون المشار اليه على أنه « تشمل موارد القرية ما يأتي :

— الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي التي يفرضها المجلس المحلي للقرية طبقا للقواعد والاجراءات المقررة لمجالس المدن » .

وتنص المادة ١٣٠ من القانون المشار اليه على أنه « نيبا عناً ما ورد بشأنه نص خاص :

» تسرى على الوحدات المحلية القوانين واللوائح المالية المطبقة في الحكومة ، وتسرى على اموال الوحدات المحلية القواعد المقررة لاسوال الحكومة » .

ومناد ما تقدم ان اشغال الطرق العامة هو من حيث الاصل امر محظور قانونا ، وانه في حالة ما اذا رخصت الجهة المختصة باشغال للطريق العام يستحق عن ذلك رسم ، تحصله هذه الجهة ، وينهل هذا الرسم في نطاق الوحدات المحلية ضمن مواردها المالية ، ويسرى عليه ما يسرى على هذه الموارد من القوانين واللوائح المالية المطبقة في الحكومة والمتعلقة بالاموال العامة .

ومن حيث انه متى استبان ذلك لزم القول بانه لا يجوز للجهة المختصة القائمة على رعاية الطرق العامة وصيانتها والحفاظ على اعتبارات النظام العام والامن العام بهنلولاته المختلفة ، أن تفرط فيما ألغاه القانون على عاتقها من اختصاصات وسلطات في هذا الشأن ، او أن تنزل عنها الى احد الامراد أو الهيئات ، فتخوله الحق في اقتضاء رسوم اشغال الطريق من المخالفين . وكل تصرف أو اتفاق أو قرار يقضى بذلك ، يعتبر ولاشك تصرفا أو قرارا باطلا بطلانا مطلقا ينزل به الى درجة الانعدام لانه والحالة هذه ينطوى على نزول عن المسال العام وعن حق اصيل للدولة في جباية الضرائب والرسوم والايرادات العامة .

وحيث أنه متى كان البادئ بوضوح سواء من قرار مجلس قروى الميئون الصادر بجلسة ١٩٦١/٨/٥ ، أو الاتفاق المبرم بين هذا المجلس والمطعون ضده بتاريخ ١٩٧٠/٨/١١ أن المجلس انما ينزل بمقتضى هذا الاتفاق للمطعون ضده عن اختصاص أصيل للمجلس متعلق بالسلطة العامة ومخول له بالقانون في جباية رسوم اشغال الطريق في المنطقة ائواقسة خارج سوق الميئون العمومى ، نظرا اقتضاء المجلس من المذكور مائة وأربعين قرشا من كل يوم خميس من الاسبوع .

ومن ثم يكون هذا الاتفاق — ومن قبله قرار المجلس في ١٩٦١/٨/٥ — باطلا بطلانا مطلقا ، وعدم الالتر قانونا ، فلا يجوز لاحد طرفيه التمسك به أو التعميل عليه . فاذا كان المجلس قد تنبه بعد ملاحظة الجهاز المركزى للحاسبات والادارة القانونية لحافظة بنى سوف ، الى مدى ما وقع فيه من مخالفة قانونية في اقراره للاتفاق المؤرخ ١٩٦٠/٨/١٣ المشار اليه ، وياندر الى ابلاغ المطعون ضده في ١٩٧٧/٦/٢ بان المجلس سيقوم اعتبارا من ١٩٧٧/٦/٩ بتحصيل اشغال الطريق من المنطقة المشار اليها ، فان المجلس انما يصحح بذلك موقفه التزاما بحكم القانون واستردادا لاختصاصه الاصيل في جباية الرسوم والايرادات العامة ، ومن ثم فلا مطعن عليه في ذلك ، ولا أساس لتحدى المطعون ضده بالاتفاق المبرم معه بتاريخ ١٩٧٠/٨/١٣ والتمسك به .

ومن حيث أنه لا حجاج بما ساقته الشركة المطعون ضدها في صحيفة دعواها من انها لا تحصل من المنطقة خارج السوق رسوم اشغال طريق وانما تحصل الرسوم المقررة على النشاط التجارى الذى كان يجب ان يتم داخل السوق — ذلك أن صريح عبارات الاتفاق المؤرخ ١٩٧٠/٨/١٣ تنفد أن موضوع هذا الاتفاق هو التصريح للشركة المذكورة في استقرار تحصيل اشغال الطريق في هذه المنطقة امتدادا لموافقة المجلس القروى بتاريخ ١٩٦١/٨/٥ . على أنه يفرض التسليم جدلا بصحة ادعاء الشركة انها تحصل من المتعاملين خارج السوق الرسوم المقررة للتعامل وداخله . فانه ليس للمجلس القروى أن يصرح لها بذلك ، لان مؤداه التصريح بامتداد نشاط السوق خارج المكان المحدد له وهو أمر محظور قانونا بمقتضى البند (١) من المادة الاولى من قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٦٦.

المشار إليه ، والذي لا يجوز للمجلس أن يخالفه لاتصاله بالنظام والصالح العام — كذلك فلا مفتح فيما ذهبت اليه الشركة من أن قيام الإدارة بتحصيل رسوم اشغال الطريق خارج السوق مؤداه ان الوحدة المحلية تقوم بعقد سوق أخرى في ذات اليوم منافسة للسوق العمومية المرخص بها للشركة — لا مفتح في ذلك لأن الاصل الا تسمح جهة الإدارة لاحد من التجار أو المتعاملين معهم في شغل الطريق العام خارج السوق أو مزاوله عمليات البيع والشراء خارج حدوده ومن ثم فان تحصيل رسوم اشغال الطريق فيها لو وقعت من الأفراد مخالفة لهذا الحظر ، لا يعنى السماح من حيث المبدأ بشغل الطريق العام لأنه كما سبق القول أمر حظره القانون وجرمه ، وأنا معنى بملاحقة المخالف والزامه بما كان ينبغي عليه أدائه فيها لو حصل على ترخيص بشغل الطريق حتى لا يبيد المخالف من مخالفته ، هذا فضلا عن العقوبات الجنائية المقررة ، وإزالة المخالفة بالطريق الإدارى .

ومن حيث أنه وقد ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف ما تقدم ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وجانبه الصواب ، ومن ثم يتعين الحكم بإلغائه والقضاء برفض الدعوى ، والزام راعمها بكامل المصاريف اعمالا لحكم المادة ١٨٤ من المرافعات .

(طعن ٣٣٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١/١/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ :

تعدى على اهلاك النولة العامة — ازالة التعدى واجب على الجهة الإدارية طبقا للمادة ٨٧ من القانون المدنى — التزام الإدارة حدود القانون — طلب التعويض عن الاضرار التى ترتبت على ازالة التعدى — غير قائم على أسس سليم .

بمخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على أن للجهة الإدارية اعمالا لحكم المادة ٨٧ من القانون المدنى ، واجب دفع التعديت الواقعة على اهلاك الدولة العامة والمخصصة للخدمة العامة ، واذا نطقت ذلك فلا تثريب عليها ، طالما :

أن المستندات المقدمة من طرفي الدعوى لا تشكل في ملكية الدولة للسلطان العام وتخصيصه للمنفعة العامة .

ومن حيث أنه على مقتضى ذلك لا يكون الهدمى (الطاسان) حق في طلب التعميم من إزالة التعدي الذي أقبله متجاوزا أية حدود ملكيته الخاصة إلى التعدي على الأملاك العامة .

{ طعن ٦٦٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٦ }

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ :

لا تعتبر أملاك المجالس البلدية الخاصة بأموال عامة ومن ثم تخضع لمعوائد المباني ولا تعفى المجالس من رسوم الشهر الخاصة بما يضيع منها بالتنظيم .

ملخص الفتوى :

لا عبرة بما ورد في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقروية التي تنص بتطبيق القواعد المتبعة في إدارة الأموال العمومية على الأموال الخاصة بهذه المجالس التي يجب اعتبارها من جميع الوجوه أموالا عامة لأن المقصود بالأموال هنا هو النقود فقط .

يدل على ذلك أن المادة ٣٤ جاءت مرددة ما تضمنه كل من المادة ١٢ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بتنظيم مجالس المديرية والمادة ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتعديل تشكيل قوميون بلدى الاسكندرية وتنص الاولى على أن « تعتبر أموال مجالس المديرية أموالا عامة ويتبع بشأنها القواعد الخاصة بحفظ وصرف الأموال العامة وتنص الثانية على أن « تعتبر أموال البلدية أموالا عامة ويتبع بشأنها القواعد الخاصة بحفظ وصرف الأموال العامة » .

وظاهر من ذلك أن المقصود هو نقود تلك المجالس وكل ما في الامر أن المشرع استعمل في القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ عبارة « إدارة الأموال

العمومية » بدلا من عبارة « حفظ وصرف الاموال العامة » الواردة في القانونين السابقين ويؤكد ذلك ان المادة ٣٤ تلى مباشرة المواد ٢١ الى ٢٣ التي نظمت ايرادات ومصروفات وميزانية المجالس .

والقول بان الاملاك الخاصة بالمجالس البلدية والقروية تعتبر اموال عامة مع عدم تخصيصها لمنفعة عامة يؤدي الى الخروج على المبادئ العامة في القانون ويترتب عليه تمتع هذه الاملاك الخاصة بحماية لا تتمتع بها الاملاك الخاصة للحكومة .

لذلك انتهى رأى القسم الى انه طبقا للتشريع القائم لا تعنى المجالس البلدية والقروية من رسوم شهر العقود النافذة للملكية الخاصة بالمعقارات الضائعة بالتنظيم ولا من رسوم الشهادات والدفعة الخاصة بهذه العقود وان المعقارات المبنية لتلك المجالس وغير المخصصة لمنفعة عامة لا تعنى من عوائد المباني .

(فتوى ٣٣٦ - في ١٩٥١/٥/٢١)

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

خروج اموال الدولة العامة المخصصة للمنفعة العامة — حالاته —
زوال تخصيصها للنفع العام سواء بقانون أو بقرار جمهوري أو بقرار من الوزير المختص — زوال تخصيصها بالفعل بان يوقف استخدامها في الغرض العام الذي كانت مخصصة له أو انتهاء هذا الغرض اثر ذلك — تحويلها الى اموال خاصة للدولة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٨ من القانون المدني تنص على أن (تعدد الاموال العامة صفتها بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وينتهي التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الاموال للمنفعة العامة) .

ولمباد هذا النص أن يملك الدولة العابة المخصصة للمنفعة العامة تتحول إلى املك خاصة للدولة فتخرج من نطاق احكام الاموال المخصصة لمنفعة عامة وتخضع لاحكام المنظبة لاملاك الدولة الخاصة بزوال تخصيصها للنفع العام سواء تم ذلك بقانون أو بقرار من رئيس الجمهورية أو من الوزير المختص وكذلك بزوال تخصيصها بالفعل بأن يقف استخدامها في الغرض العام الذي كانت مخصصة له وأيضا بانتفاء هذا الغرض .

ولما كانت قطعة الأرض في الحالة الماثلة قد زال تخصيصها كسكن للعاملين بالرى الذى روعى فيه قربه من ترعة المنصورية وذلك بهنم المبنى المقام عليها إثر ردم الترعة مانها تكون قد دخلت في نطاق الاملاك الخاصة بالدولة ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ المفضل بالقرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ قد خول وزارة الاسكان سلطة الاشراف على الأرض المملوكة للدولة ملكية خاصة داخل المدن والقرى وكان وزير الاسكان قد مؤض المحافظين في بيع تلك الاراضى وفى الاشراف عليها بمقتضى قراره رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦١ مان بيع قطعة الأرض في الحالة الماثلة والذي تم في سنة ١٩٧٥ في ظل تلك القواعد من طريق الادارة المحلية يكون مطبقا لاحكام القانون وبما لذلك لا يكون لوزارة الرى أن تطعن في هذا التصرف .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن قطعة الأرض في الحالة المعروضة فقدت تخصيصها للمنفعة العامة واصبحت مملوكة للدولة ملكية خاصة ومن ثم فان تصرف مجلس المدينة فيها بالبيع يكون متققا وصحيح حكم القاتون ولا يكون لوزارة الرى أن تطالب بإستردادها أو بثمنها .

(فتوى ٥٧٣ - فى ١٩٨٢/٥/٤)

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

اموال عامة - فقداتها لصفتها كمال عام - اثره - دخولها في نطاق املك الدولة الخاصة وخضوعها لوزارة الاسكان أو من تفوضه في هذا الشأن .

ملخص القنوى :

ان المادة ٨٨ من القانون الحنى تنص على أن « تفقد الاموال العامة صفتها بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وينتهى التخصيص بمقتضى قانونه . أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء الفرض الذى من أجله خصصت تلك الاموال للمنفعة العامة » . كما تبين للجمعية أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ ينص فى المادة الثالثة على أن « ينقل الاشراف على الاراضى الواقعة فى داخل المدن والقرى الى وزارة الشؤون البلدية والقروية » وبعد ان آلت اختصاصات وزارة الشؤون البلدية والقروية الى وزارة الاسكان والمرافق بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥٦ لسنة ١٩٦١ ، اصدر وزير الاسكان القرار رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦١ بالتفويض فى الاختصاصات المتعلقة باشراف الوزارة على املاك الحكومة بالمدن والقرى والمعدل بالقرار رقم ١٥٦٠ لسنة ١٩٦٥ ونص فى المادة الاولى على أن « يفوض المحافظون بعد موافقة مجالس المحافظات فى اختصاصات وزير الاسكان والمرافق المتعلقة بالاشراف على املاك الحكومة بالمدن والقرى وتشمل :

- ١ - البيع بالمزاد أو الممارسة الى الامراء والهيئات الخاصة .
- ٢ - تسليم الاملاك اللازمة لاغراض المنفعة العامة الى الوزارات والهيئات العامة ... »

ونص فى المادة ٢ على أن يفوض المحافظون فى اختصاصات وزير الاسكان والمرافق المتعلقة بالاشراف على املاك الحكومة والمدن والقرى وتشمل :

- ١ - اتخاذ جميع الاجراءات الخاصة بنقل ملكية الاملاك المبيعة . والتوقيع على العقود .

- ٢ - اعمال الادارة الخاصة بالاملاك المذكورة ... » .

وعندما صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ، اخرج من نطاق تطبيق احكامه من

المادة الاولى العقارات التى تشرف عليها وزارة الاسكان والمرافق ونفا
لحكم المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ .

ومناد ما تقدم أن العقارات المخصصة للمنفعة العامة تتعد صلتها
كمال عام بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة الذى قد يتم بقانون أو قرار
أو بالنقل أو بانتهاء الغرض الذى خصصت من أجله ، وأن وزارة الاسكان
اختصت بموجب قرار تنظيمها رقم ١٣٥٦ لسنة ١٩٦١ بالاشراف على
الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة فى نطاق المدن والقرى ، وقد فوض
المحافظون فى هذا الاختصاص ، فمن ثم فإن استغناء احدى الوزارات عن
مقرر كانت تشغله يؤدى الى دخول هذا العقار فى نطاق أملاك الدولة
الخاصة ، وبالتالي خضوعه لاشراف المحافظين ، فيزول ما للوزارة عليه
من سلطان ، ويكون للمحافظة أن تسلمه الى احدى الهيئات العامة لتستخدمه
فى تحقيق غرض ذى نفع عام .

وعلى ذلك فإنه اذا قامت المحافظة بتسليم هذه الأرض لهيئة الأوقاف
لبناء مسجد ووحدة سكنية عليها ، فإنها تكون قد تصرفت فى حدود
مقتضى المرسوم المقرر لها ، وليس لوزارة الصحة بعد ذلك أن تطالبها بأداء ثمن
لكللك الأرض ..

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى التشريع الى أنه
لا حق لوزارة الصحة فى المطالبة بثمن الأرض فى الحالة الماثلة .

(ملف ٢٢/٣٢ - جلسة ١٠/٢١/١٩٨١)

قاعدة رقم (٢٣٧)

البيان :

القصور المملوكة للأسرة الملكية فى مصر أصبحت بعد مصادرتها
لمصلحة الشعب وأيولة ملكيتها للدولة من الأموال العامة ولا يجوز الانتفاع
بها على أى وجه من الوجوه إلا بموجب ترخيص من السلطة الإدارية العامة
صاحبة الولاية قانونا فى اصدار تراخيص الانتفاع بهذه القصور — المنازعة
حول احقية الإدارة فى إنهاء الترخيص بقتناع الجمعية بجزء من ملحقات

تجهر المنتزه من الاختصاص الولاىى لحكمة القضاء الادارى طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه تبين من الاوراق أن محافظ الاسكندرية اصدر فى ١٩٨٠/٦/٢٤ القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بناء على قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١٦٣ لسنة ١٩٨٠ بشأن اخلاء مبنى المطابخ بمنطقة المنتزه من شاغليه اداريا وتسليم المبنى المذكور بعد اخلائه الى رئاسة الجمهورية . ويتضى قرار المحافظ بأن يقوم حى شرق بالاشتراك مع شرطة المرافق ومديرية الامن بتنفيذ الاخلاء الادارى لمبنى المطابخ بمنطقة المنتزه من شاغليه السعادة (المدعية) وتسليمه بعد اخلائه الى رئاسة الجمهورية وعلى رئيس حى شرق الاسكندرية وقائد شرطة المرافق تنفيذ القرار بالاشتراك مع مديرية الامن وتسليم المبنى بعد اخلائه الى رئاسة الجمهورية . ويتضح من هذا القرار أن وزير السياحة والطيران المدني قد إستهدف من قراره رقم ١٦٣ لسنة ١٩٨٠ تحويل مبنى مطابخ الحرمك بالمنتزه الى مرعى عام تبدره رئاسة الجمهورية ، وقد اصدر وزير السياحة والطيران المدني هذا القرار — لا بوصفه أحد اطراف عقد الايجار المبرم بين شركة المنتزه والمطعم وبين مورث المدعية بشأن تاجير الدور الارضى المالحق بمبنى مطابخ الحرمك القديمة لغرض السكن — لان الادارة ليست طرفا فى هذه العلاقة الاجارية — ولكن بوصفه سلطة ادارية عامة فى شأن من شئون ادارة حرمق عام هو قصر المنتزه وما يتصل به من مباني ملحقة ومجاورة ثم صدر قرار محافظ الاسكندرية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٠ تنفيذذا لقرار وزير السياحة والطيران المدني . وعلى ذلك يكون طعن المدعية واردا على قرار ادارى صادر من سلطة ادارية فى شأن من شئون ادارة مال عام هو قصر المنتزه ووصفه بأكمله مع ملحقاته تحق ادارة رئاسة الجمهورية . وبهذه الصفة يكون القرار الادارى المطعون فيه قرارا اداريا بالمعنى الاصطلاحي للقرار الادارى فى تطبيق قانون مجلس الدولة وفى فقه القانون الادارى ويكون طلب المدعية الحكم بوقف تنفيذه بصفة مستعجلة وفى الموضوع الحكم بالخائه مما يدخل فى الاختصاص الولاىى والنوعى لحكمة القضاء الادارى طبقا لقانون مجلس الدولة . ويضاف الى ذلك أن القصور التى كانت ملكا

خاصا للأسرة الملكية في مصر أصبحت بعد مصادرتها لمصلحة الشعب وإيلولة ملكيتها للدولة من الأموال العامة وهي بهذه الصفة لا ترد الإجارة التي يقتصر ورودها على المال المملوك ملكية خاصة والقصور المذكورة مخصصة بقوة القانون للمنفعة العامة للشعب ولا يجوز الانتفاع بها على أى وجه الا بموجب ترخيص من السلطة الادارية العامة صاحبة الولاية قانونا في اصحار تراخيص الانتفاع بهذه القصور ويسرى ذلك على عقود الإيجار التي صدرت بعض الأفراد ومنهم المدعية للانتفاع بجزء من مبنى المطبخ الملحق بالحرملك الكائن بجذائق المنزه والملحق بقصر المنزه اذ أن التكييف القانوني لهذه الإجارة أنها تقتضى ترخيصا بالانتفاع بجزء من أموال الدولة العامة وعلى ذلك تكون المنازعة حول أحقية الإدارة في إنهاء الترخيص بانتفاع المدعية بجزء من ملحقات قصر المنزه من الاختصاص الولائي لمحكمة القضاء الإدارى طبقا لأحكام قانون مجلس الدولة وتكون محكمة القضاء الإدارى بالاسكندرية هي المحكمة المختصة بنظر هذه المنازعة . واذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص محكمة القضاء الإدارى بالاسكندرية بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة الاسكندرية الابتدائية فإنه يكون مميبا في القانون وفي غير محله ، الأمر الذى يوجب الحكم بإفائه وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر الدعوى وباختصاص دائرة القضاء الإدارى بالاسكندرية بنظرها وبإعادتها إليها للفصل في موضوعها مجددا .

ومن حيث أنه لما تقدم فإنه بتعيين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر الدعوى وبإعادتها الى دائرة القضاء الإدارى بالاسكندرية للفصل فيها ، ولا مصروفات من الطعن المقام من رئيس هيئة مفوضى الدولة .

(طعن ١٠٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٢)

الفصل الثاني

الإملاك العامة ذات الصلة بالرئى والصرف

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

هيئة وزارة الأشغال التابعة على الإملاك العامة ذات الصلة بالرئى والصرف — المنشآت التى تقيها لهذا الغرض — عدم خضوعها لترخيص خاص من الجهة القائمة على أعمال التنظيم — خضوع المنشآت الأخرى

بمخلص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص قانون الرئى والصرف رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ أن المشرع وإن كلن قد أفرد وزارة الأشغال العمومية — بحكم وظيفتها ومسئوليتها الخاصة على عائلتها دون سائر الوزارات الأخرى — بالهيئة التابعة ومطلق الإشراف على الإملاك العامة ذات الصلة بالرئى والصرف المشار إليها ، وخولها نوما من الارتفاق على إملاك الأفراد المحصورة بين الجسور العامة ، إلا أن هذه الهيئة الممنوحة للوزارة يجب أن تؤخذ معلولة بعلتها ، وأن تنفس فى ضوء حكمتها ، وهى على ما يبين من مواد القانون ومن مذكرته التفسيرية ، موازنة مياه الرئى والصرف ، ووقاية الجسور والمنشآت العامة ذات الصلة بالرئى والصرف وصيانتها وترميمها ، ووقاية الأراضى والقرى من خطر التآكل وغوائل الفيضان ، وتنظيم استعمال الكافة لطريق الرئى والصرف استعمالا يتجلى فيه العمل وتسان به المصلحة العامة . ويتفرع عن ذلك أن جميع المنشآت التى تقيها وزارة الأشغال العمومية فى سبيل تحقيق غرض من هذه الأغراض كبناء تقيها لأعمال الموازنة ، أو مستعمرة تنشئها من أجل الشروع فى إقامة سد أو خزان — مثل هذه الإنشاءات التى تجريها الوزارة على الإملاك العامة ذات الصلة بالرئى والصرف لا تحتاج إلى ترخيص خاص من الجهة القائمة على أعمال التنظيم ، ذلك أن اللجوء فى هذه الحالات إلى جهة التنظيم يقتضى لفكرة الهيئة التابعة والإشراف المطلق المخولين للوزارة على هذه الأموال ،

وفيه تعويق لها عن أداء مهمتها ، فقد يتسم العمل بطابع السرعة والاهمية ، أو يترتب على تأخير تنفيذه خطر داهم قد يتعذر تداركه . وفيما عدا هذه الاعمال المتصلة بموازنة المياه وكفالة استعمالها أو بوقاية وصيانة وترميم الجسور العامة ، فانه يلزم وزارة الاشغال العمومية في مباتيها الخارجة عن هذا النطاق أن ترجع — كأي شخص آخر — الى السلطة القائمة على أعمال التنظيم للترخيص لها بإجراء العمل خضوعا لاحكام قانون المباني رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ الذي ينص في أولى مواده على أنه لا يجوز لاحد أن ينشئ ببناء أو . . الخ الا بعد الحصول على ترخيص . . وهو نص عام ينطبق على جميع الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنوية الخاصة أو العامة . ولم يرد عليه ما يحدده أو يقيد سوى هذا النص الوارد في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ خاصا بتهيئة الاشغال على الأموال العامة ذات الصلة بالرى والصرف .

(فتوى ٤٤٥ — في ٢٨/٦/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

عدم جواز إجراء أى عمل خاص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف ولا أحداث تعديل فيها بغير ترخيص من وزارة الرى وبالشروط التى تقررها وبعد أداء الرسم الذى يعينه وزير الرى بقرار منه — كما لا يجوز لتفتيش المناجم والمحاجر داخل حدود هذه الاملاك أن يبرم عقودا أو يعطى تراخيص باستغلال الرمال أو الطمي أو الاتربة الا اذا عهدت اليه وزارة الرى بذلك وبمراعاة الشروط التى يتفق عليها بينه وبين الوزارة المذكورة — أساس ذلك من احكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف والقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن المناجم والمحاجر ^{م. ٨٨}

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف تنص على ان الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف هي :

(١) مجرى النيل وجسور الحياض والحوش العامة وجسورها وتدخل في مجرى النيل جميع الاراضى الواقعة بين الجسور .

(ب) جنيح الترع والمصارف العمالة وجسورها وجميع الاراضى والمنشآت الواقعة بين تلك الجسور .

وتنص المادة الخامسة على أن لوزارة الاشغال العمومية (الرى) الهيئة الثامنة ومطلق الاشراف على الاملاك العمالة المنصوص عليها فى المادة الاولى .

ومع ذلك وبدون اخلال لاحكام هذا القانون يجوز لوزارة الاشغال العمومية (الرى) أن تعهد بأى جزء من هذه الاملاك العمالة الى اية مصلحة حكومية او الى أى من مجالس المديرية او المجالس البلدية أو الى اية هيئة أخرى بناء على طلبها .

ولهذه المصالح أن تصدر تراخيص من أى شرع كان بمعريتها وبالشروط التى يتفق عليها بين وزارة الاشغال العمومية والجهة المسلم اليها تلك الاملاك العمالة بما يكفل الغرض الاصلى منها ويسرى هذا الحكم على جميع ما سبق تسليمه الى هذه الهيئات .

وتنص المادة الثامنة على أنه لا يجوز زراعة الاراضى المملوكة للدولة الواقعة داخل جسور النيل او مسطحيه . . أو استعمالها لآى غرض بغير ترخيص من وزارة الاشغال العمومية (الرى) التى لها أن تقيّد الترخيص بالشروط التى تراها لازمة لمنع الاضرار بمصالح الرى والصرف .

وتنص المادة ٢٢ على أنه مع مراعاة ما جاء بالمادة الخامسة لا يجوز اجراء أى عمل خاص داخل حدود الاملاك العمالة ذات الصلة بالرعى والصرف ولا احداث تعديل فيها بغير ترخيص من وزارة الاشغال العمومية وبالشروط التى تقررها وبعد اداء رسم يقيّنه وزير الاشغال بقرار منه ولا يجوز أن تزيد مدة الترخيص على عشر سنوات ؛ ومع ذلك فلوزارة الاشغال العمومية عند انتهاء مدة الترخيص أن تعطى ترخيصا جديدا بالشروط التى تراها .

وتنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالنجم

والمحاجر على أن تؤدي اقلية من مواد المحاجر في نهاية كل ستة أشهر مباشرة بالفلتات الآتية :

٢. مليا من المتر المكعب من الرمال والطمي والأتربة (ما عدا ناتج تطهير النيل والترع والمصارف .

ومن حيث أنه يستلزم من هذه النصوص أن لوزارة الري الهيئة ومطلق الاشراف على جميع الاملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف التي حددتها المادة الاولى من القانون السالف ذكره وأنه لا يجوز احداثه اى عمل داخل هذه الاملاك بغير ترخيص من وزارة الري وبالشروط التي تقرها وبعد أداء الرسم المقرر ، وأن لوزارة الري أن تعهد بجزء من الاملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف الى اية مصلحة حكومية او هيئة عامة أخرى بناء على طلبها وذلك بما لها من سلطة تقديرية خولتها : لها المادة الخامسة من قانون الري والصرف . ولجهة التي عهد اليها بجزء من الاملاك العامة أن تصدر تراخيصا بالشروط انى يتفق عليها بين وزارة الري والجهة المسلمة اليها تلك الاملاك العامة .

ولا يغير من هذا النظر أن قانون المناجم والمحاجر قانون علم يكتفى لتطبيقه وجود مادة المحاجر في اى مكان من اراضي الجمهورية المصرية المتحدة او مياهها الإقليمية فان هذا العموم لا يترتب عليه الغاء ما نصه عليه القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ بالنسبة للاملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف بل أن قانون المحاجر ذاته رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ قد استثنى من الاتاة المنصوص عليها فيه ناتج تطهير النيل والترع والمصارف .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز اجراء اى عمل خاص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف . ولا احداثه تعديل فيها بغير ترخيص من وزارة الري وبالشروط التي تقرها وبعد أداء الرسم الذى يعينه وزير الري بقرار منه .

ولا يجوز داخل حدود هذه الاملاك لتفتيش المناجم والمحاجر ان يبرم عقود او يعطى تراخيص باستغلال الرمال او الطمي او الأتربة الا اذا

عهدت اليه وزارة الري بذلك وبالشروط التي يتفق عليها بينه وبين
الوزارة المذكور بما يكفل المحافظة على الغرض الاصلى منها .

(مئوى ٥٤٥ — فى ١٨/٥/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

جسور النيل — تعتبر مالا علما .

ملخص الفتوى :

كانت المادة الاولى من الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٢ من مبرابر
سنة ١٨١٤ بشأن الترع والجسور ، تنص بأن الترع العمومية وهى
المعدة لرى اراضى بلدين او اكثر تعد من المنافع العمومية ، وتنص المادة
الاولى لمرة (١) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الرى والصرف ،
بأن مجرى النيل وجسوره يعتبر من الاملاك العامة ذات الصلة بالرى
والصرف .

ويستفاد من هذين النصين أن جسر النيل يعتبر من الاموال العامة
المشار اليها فى المادة ٩ من القانون المحلى السابق والمادة ٨٧ من
القانون المحلى الحالى .

(مئوى ٢٠٩ — فى ٥/٣/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

جسور النيل — استعمالها — مقابل الانتفاع الخاص بها — سرد
لتشريعات المنظمة لذلك — الاستعمال المشترك لهذه الجسور يكون بالمرور
عليها او بشحن المراكب وتغريفها فى المراسى المعدة لذلك — الاستعمال
الخاص بقرار وزير الاشغال الصادر فى ٢٨/١٢/١٩٥٧ وبالتقانون رقم ٦٨
لسنة ١٩٥٢ وبالتقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المراسى وتنظيم الرسو

في المياه الداخلية — مثال بالنسبة لمصر شركة اسمنت بورتلاند بحلوان
على شاطئ النيل .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ تنص على ان « يراد بالترعة مجرى معد لرى اراضى اكثر من بلدين كلها أو بعضها ، وتعتبر جميع الترع من هذا القبيل . صومية وثقة انشائها وصيانتها في الغالب على الحكومة ، وهى تعد من الاموال الصومية وليس التسويغ للأفراد باستعمال جسورها واشغال تلك الجسور الا من باب التساهل وذلك عملا بأحكام المادة الإحدى والعشرين من امرنا هذا » . وقد نصت المادة الحادية والعشرون من هذا الامر على انه « يجوز زراعة الجسور غير المعدة للمرور ، وأنواع التربة النيلية على نحو العادة المألوفة غير انه لا يجوز للزارع فيها مطالبة الحكومة بشيء عن التلف الذى يحصل لزراعته بسبب اعمال الإصلاحات والطبهرات اللازمة » ونصت المادة السابعة والعشرون على انه يسوغ لأصحاب المراكب في كل حين شحن مراكبهم وتزويدها في جميع الموارد المعدة لذلك سواء كانت على جسور النيل أم على جسور الترع بشرط الا يحدث عن ذلك ضرر ما يهدد الجسور ، ولا يمنع من السير عليها . ونصت المادة الثانية والثلاثون (فقرة ب) على عقاب من يقيم بناء من الابنية أو دولا ب هدير أو ساقية أو ما شاكل ذلك على جسور النيل أو الترع أو المصارف الصومية . . . وكل بناء أو آلة تقام على هذه الكيفية تزال حالا (ويجوز اقامة الشادوف والنطالة والطبورة بشرط الا تحدث أدنى قطع أو ظف في الجسر) وينص القضاة رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الرى والصرف والذى اتى الامر العالى سالف الذكر في المادة الاولى فقرة (د) على أن الاملاك العامة ذات الصلة بالررى والصرف هى مجرى النيل وجسورها ، وينص في المادة الثانية والعشرين على انه « لا يجوز اجراء أى عمل خلص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالررى والصرف ولا احدثات تغير فيها بغير ترخيص من وزارة الاشغال وبالشروط التى تقررها ، وبعد اذام رسم يعينه وزير الاشغال بقرار منه ، ولا يجوز ان تزيد مدة الترخيص على عشر سنوات . . . » وتنص المادة التاسعة والستون ، على انه لا يجوز لاية ذهبية أو عوامة أو رفاص أو أية عاثمة ان ترسو على شاطئ النيل أو

فروعه أو الترع أو المصارف أو أى مجرى عام ، وكذلك على معدية تستعمل للنقل إلا بعد أن تحصل على تصريح بذلك من وزارة الأشغال العمومية نظير جعل معين تعيينه الوزارة ، على ألا يخل ذلك بما يجب اتخاذه من الإجراءات الأخرى طبقاً للقوانين واللوائح » وتنص المادة السبعون على أنه « لا يجوز لاية عاتمة كانت أن ترسو ولو بصنة مؤقتة على الشواطئ المذكور آنفاً إلا في المراسى التى تعين لذلك بمعرفة وزارة الأشغال العمومية وإلا كان لتفتيش الرى الحق في نقل هذه العاتمة على نفقة صاحبها ... » وتنص المادة الحادية والسبعون على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يكون لأصحاب المراكب في كل وقت شحن مراكبهم وتفريغها في المراسى التى تعين لذلك بمعرفة وزارة الأشغال العمومية » . وينص القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المراسى وتنظيم الرسو في المياه الداخلية في المادة الأولى على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يتقدم بالمرسى كل ميناء أو رصيف أو اسكلة (سقالة) أو ساحل أو شاطئ أو حوض للمراكب أو قزق أو برطوم أو أية منشأة أخرى أحدثت لتستقر عليها المراكب في المياه الداخلية » وتنص المادة الرابعة من هذا القانون على أنه « يجوز لوزارة الأشغال العمومية الترخيص في إنشاء مراسى خاصة على ألا تستعمل هذه المراسى كاسواق » وتنص المادة الخامسة على أن يؤدى لوزارة الأشغال العمومية رسم رسو يعينه وزير الأشغال العمومية بقرار منه بحيث لا يجاوز الحدود الآتية :

— عن المراسى الخاصة جنيته واحد عن كل متر طولى في السنة .

ويستفاد من هذه النصوص أن المشرع يرى أن استعمال جسور النيل بصفتها من الأموال العامة — استعمالاً مشتركاً يكون بالمرور عليها أو بشحن المراكب وتفريغها في المراسى المعدة لذلك في هذه الجسور ، وبما عدا هذه الحالات يكون الاستعمال خاصاً ، وقد أشار الأمر العالى الصادر في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ إلى أمثلة لهذا الاستعمال الخاص وهى « اقامة بناء من الابنية أو دولايب هدير أو ساقية بشرط عدم الأضرار بالجسر ، ورمه القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الرى والصرف بأنه أى عمل خاص داخل حدود الإهلاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف »

وقد صدر القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المراسى وتنظيم الرسوم في المياه الداخلية منطبقا نوعا معينا من انواع الاستعمال الخاص وهو الرسوم على شواطئ المياه الداخلية .

هذا الى ان الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ بلاثحة الترع والجسور لم يعرض لموضوع مقابل استعمال جسور النيل استعمالا خاصا باى تنظيم . اما قانون الرى والصرف رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فقد نص على اداء مقابل لهذا الاستعمال يحدد مقداره وزير الاشغال ثم حدد القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المراسى وتنظيم الرسوم في المياه الداخلية مقابل الاستعمال الخاص في احدى صوره وهو المرسى بجنيته واجد عن كل متر طولى من المرسى في السنة .

وانه وان كان الامر العالى سالف الذكر لم ينص على مقابل اقامة المرسى الا انه لم يحظر على الجهة الادارية فرض هذا المقابل ، اعمالا لحقها الاصيل الذى يؤولها ان تستأدى الافراد مقابل لا انتفاعهم بالمسال المصام انتفاعا خاصا ، ومن ثم يكون قرار وزير الاشغال الصادر بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ بتحديد قيمة الانتفاع بجسر النيل عن طريق وضع سقاي (مراسى) على اساس جنيته عن كل متر طولى أو كسرة قرارا صحيحا مطابقا للقانون ، وعلى مقتضى ذلك يكون للجهة الادارية حق مطالبة الافراد الذين يستعملون جسور النيل كمراسى خاصة باداء المقابل الذى فرضه هذا القرار .

وعلى هدى ما تقدم تكون شركة اسمنت بورتلاند بحلول اذ اقامت دون ترخيص مرسى على شاطئ النيل مسئولة عن اداء المقابل المنصوص عليه في قرار وزير الاشغال الصادر بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ .

(فتوى ٢٠٩ - في ١٩٦٠/٣/٥)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف — سلطة وزارة الرى في وضع شروط منح تراخيص اقامة منشآت داخل الاملاك العامة

ذات الصلة بالرى والصرف — التزام المؤسسة المصرية العامة للكهرباء بإداء رسوم وإيجار التراخيص التى منحت لها لمد كابلات بترعة المحمودية .

ملخص الفتوى :

أن المادة (١) من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف تنص على أن « الأملاك العامة ذات الصلة بالصرف والرى هي :
(١) (ب) الترع العامة والمصارف العامة وجسورها وكذلك الاراضى والمنشآت الواقعة بين تلك الجسور وذلك ما لم تكن مملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها » .

وتنص المادة (٤) من هذا القانون على أن « تشرف وزارة الرى على الأملاك العامة المنصوص عليها في المادة (١) ومع ذلك يجوز للوزارة أن تفهم بالإشراف على أى جزء من هذه الأملاك الى احدى جهات الادارة المركزية أو وحدات الادارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة بولا يجوز لهذه الجهات أن تقيم منشآت أو تفرس اشجارا في هذه الأملاك أو أن ترخص في ذلك الا بعد موافقة وزارة الرى » .

وتنص المادة ٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه على انه « لا يجوز زراعة الاراضى المملوكة للدولة والواقعة داخل جسور النيل أو داخل جسور الترع العامة والمصارف أو استعمالها لاي غرض الا بترخيص من وزارة الرى وطبقا للشروط التى تحددها » .

وتنص المادة (٢٠) من قانون الرى والصرف على انه « لا يجوز اجراء أى عمل خاص داخل حدود الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف أو اجداث تعديل فيها الا بترخيص من وزارة الرى وطبقا للشروط التى تحددها وينع الترخيص لمدة لا تزيد على عشر سنوات قابلة للتجديد بعد اداء رسم يصدر بتحديد قرار من وزير الرى على ألا يتجاوز مقداره جنيهان ويستحق الرسم ذاته على تجديد الترخيص » .

ومن حيث انه بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢٦ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء مؤسسة عامة تسمى المؤسسة المصرية

العلبة الكهربائية وتعتبر مؤسسة عامة في تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ وتلحق بوزارة الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء وتتبع وزير الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء ويكون مركزها مدينة القاهرة .

ويتأريخ ١٩٧٦/٢/٤ صدر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر ونص في المادة (١) على أنه « تنشأ هيئة عامة تسمى « هيئة كهرباء مصر » تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الكهرباء ويكون مركزها مدينة القاهرة وتخضع الهيئة للأحكام الواردة في هذا القانون » .

ومن حيث أنه باستقراء نصوص قانون الرى والصرف رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ السابق ذكرها فإن الترع تعد من الاملاك العلبة ذات الصلة بالرئ والصرف ولذلك فانها تخضع لاشراف وزارة الرى فلا يجوز اقامة منشآت بجراها الا بترخيص من تلك الوزارة وبالشروط التى تحددها وبعد اداء الرسم المنصوص عليه بالبادء (٢٠) من هذا القانون .

ومن حيث أن مرفق الكهرباء قد قام بمد الكيلبات بترعة المحمودية واستصدر التراخيص الخاصة بذلك من وزارة الرى فى وقت كان فيه مدارا بواسطة مؤسسة عامة سنة ١٩٧٢ ، ولما كان قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ قد قرر فى المادة (٢٧) الغاء المؤسسات العامة من بعض الضرائب والرسوم وليس من بينها الرسوم المنصوص عليها فى قانون الرى والصرف رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن قانون الرى والصرف رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ قد حول وزارة الرى سلطة وضع شروط منح تراخيص اقامة منشآت داخل الاملاك العلبة ذات الصلة فانه يكون من حق هذه الوزارة أن تشترط لمنح الترخيص سدادها ايجار محدد كمقابل للانتفاع بهذه الاملاك واداء تأمين مؤقت لضمان سداد الاجار والرسوم كما يكون لها أن تشترط اداء تأمين دائم لضمان استمرار تنفيذ المواصفات الهندسية ولواجهة أى اضرار قد تلحق بأمالك الرى .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم تكون المؤسسة المصرية العامة للكهرباء ملزمة بإداء رسوم وإيجار التراخيص التي منحت لها لمدة كبلات بترعة المحمية ويكون على وزارة الري أن ترد لها ما يتبقى من التأمين المؤقت بعد خصم ما عليها من إيجار ورسوم وليس للمؤسسة أن تطالب برد التأمين الدائم طالما أنه مخصص لمواجهة الأضرار التي قد تصيب التربة نتيجة لمد الكبلات بها ولضمان استمرار تنفيذ المواصفات الهندسية وإزالة الكبلات عند الاستغناء عنها » .

(فتوى ٥١١ — في ١٩٧٧/٧/٤)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

وجوب أعمال أحكام قانون نزع الملكية رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ عند تحويل المصرف الخاص أو المسقاة الخاصة إلى مجرى عام بقرار من الوزير سواء بالنسبة للمساحة التي يشغلها المجرى أو المساحات اللازمة له — أساس ذلك — أن المشرع في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف أتى بأحكام مغايرة عن تلك التي تضمنها القانون القديم للري .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف كان ينص في المادة الرابعة على أنه « يجوز بقرار من وزير الأشغال العمومية أن تعتبر أية مسقاة أو مصرف خاص ترعة عامة أو مصرفا عاما إذا كانت هذه المسقاة متصلة مباشرة بالنيل أو بترعة عامة وتستبد المياه من أيهما » أو إذا كان المصرف الخاص متصلا مباشرة بالنيل أو بمصرف عام أو بحيرة ويصب في أي منهما .

ولا تدفع الحكومة تعويضات عن الأرض المشغولة بالمسقاة أو المصرف قبل اعتباره عاما .

على أنه إذا استلزم اعتبار المجرى الخاص — بمسقاة أو مصرف — مجرى عاما أهلت مساحات أخرى من الأراضي المجاورة لتوسيعه فيؤدى

حق هذه الحالة تعويض عن المسطح بأكمله مع مراعاة احكام الفقرة السابقة .

كما تبين للجمعية العمومية أن القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف تضى في المادة ٨٦ بلفاء القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ .
مؤلف الذكر ونص في المادة الثالثة على أنه « في غير اخلال بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه يجوز بقرار من وزير الرى أن تعتبر أية مسقاة خاصة أو مصرف خاص ترعة عامة أو مصرف عام إذا كانت هذه المسقاة أو ذلك المصرف متصلا مباشرة بالنيل أو بترعة عامة أو بمصرف عام أو بحيرة ، كما يجوز بقرار منه نزع ملكية المسطحات الأخرى اللازمة لاستكمال المنفعة العامة » .

وحاصل ما تقدم أن المشرع اتحه في قانون الرى القديم رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ الى عدم تعويض ملاك المسقاة أو المصرف الخاص عن المساحة التى يشغلها أى منها عند تحويلها الى مجرى عام بقرار من وزير الرى .
وقصر حكمهم فى التعويض على المسطحات المجاورة التى تضاف الى المجرى لتوسيعه . بيد أنه فى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ المعمول به حاليا سلك مسلكا آخر اذ تضى بداءة بوجوب اعمال احكام قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ عند تحويل المصرف الخاص أو المسقاة الخاصة الى مجرى عام بقرار من الوزير سواء بالنسبة للمساحة التى يشغلها المجرى أو المساحات اللازمة له . ومن ثم فإن تلك المخيرة فى النصوص والاحكام -تكتشف بجلاء عن وجوب اتباع اجراءات وقواعد قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ عند تحويل المصرف الخاص أو المسقاة الخاصة الى مجرى عام بقرار من وزير الرى وفقا لحكم المادة ٣ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى وجوب اتباع اجراءات واحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه عند تحويل المسقاة الخاصة الى مجرى عام بقرار من وزير الرى .

(ملف ٨٢/٢/٧ — جلسة ١٩٨١/١٢/٢)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف أن مجرى النيل وجسوره وجميع الاراضى الواقعة بين الجسور تعتبر بحكم القانون من الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف. الفقرة الثانية من المادة الأولى استلقت كل ارض او منشآت تكون مملوكة ملكية خاصة للدولة او مملوكة لغيرها - هذا الاستثناء وارد على خلاف القرينة القانونية الواردة بالفقرة الأولى - يتعين على من يدعى انه يملك ملكية خاصة لارض او منشأة داخل حدود الاملاك العامة ان يثبت بنيل قانونى قطع وجود ملكية خاصة داخل هذه الاملاك العامة - المادتان ٧ و ٢٠ من القانون المذكور قد اجازتا لوزارة الرى الترخيص بلجراو عمل خاص داخل الاملاك العامة طبقا للشروط والقيود الواردة بالمواد من ٢٠ الى ٢٩ من القانون - ادعاء استئجار ارض اقيم عليها مصنع دون نيل او اثبات وعدم سبق الحصول على ترخيص من وزارة الرى بقلعة المصنع - قرار الجهة الادارية بإزالة المصنع واعادة الشيء الى اصله قرارا. صحيح يتفق وحكم القانون .

ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف تنص على ان الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف هي :

- مجرى النيل وجسوره وتدخل فى مجرى النيل جميع الاراضى الواقعة بين الجسور . ويستثنى من ذلك كل ارض او منشأة تكون مملوكة ملكية خاصة للدولة او مملوكة لغيرها .

- الترع العامة والمصارف العامة وجسورها وكذلك الاراضى والمنشآت الواقعة بين تلك الجسور وذلك ما لم تكن مملوكة ملكية خاصة للدولة او غيرها وتنص المادة ٤ من القانون المذكور على انه « تشرف وزارة الرى على الاملاك العامة المنصوص عليها فى المادة (١) ومع ذلك يجوز للوزارة ان تتعهد بالاشراف على أى جزء من هذه الاملاك الى احدى جهات الادارة المركزية او وحدات الادارة المحيطة او الهيئات العامة او

المؤسسات العامة ، ولا يجوز لهذه الجهات أن تقيم منشآت أو تفسر
أشجار في هذه الأملاك أو أن ترخص في ذلك إلا بعد موافقة وزير الري
وتنص المادة ٩ من ذات القانون على أن « تعتبر الأراضي المملوكة للأفراد
سواء للأشخاص الاعتبارية الخاصة أو الداخلة في الملكية الخاصة للحكومة أو
غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والمحصورة بين جسور النيل أو
جسور الترع والمصارف العامة والأراضي الواقعة خارج تلك الجسور
لمساحة ثلاثين مترا بالنسبة إلى جسور النيل وعشرين مترا خارج منافع
الترع والمصارف محلة بالقيود الآتية لخدمة الأغراض العامة للري والصرف
حتى ولو سلمت تلك الجسور إلى إحدى الجهات المبينة في المادة ٤ .

— لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الري إجراء أى عمل بالأراضي
المذكورة أو أحداث خطر بها من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر أو
التأثير في التيار تأثيرا يضر بهذه الجسور أو بأراضي أو منشآت أخرى . .

وتنص المادة ٧ من ذات القانون على أنه « لا يجوز زراعة الأراضي
المملوكة للدولة والواقعة داخل جسور الترع والمصارف العامة أو استعمالها
لأى غرض إلا بترخيص من وزارة الري طبقا للشروط التي تحددها . . » .

وتنص المادة ٢٠ من القانون على أنه « لا يجوز إجراء أى عمل
خاص داخل حدود الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف أو أحداث
تعديل فيها إلا بترخيص من وزارة الري طبقا للشروط التي تحددها ، وبمنح
الترخيص لمدة لا تزيد على عشر سنوات قابلة للتجديد . . » . ومناد ما تقدم
أنه طبقا لحكم المادة الأولى من القانون المذكور فإن مجرى النيل وجسوره
وجميع الأراضي الواقعة بين الجسور تعتبر بحكم القانون من الأملاك
العامة ذات الصلة بالري والصرف وإذا كانت الفقرة الثابتة من هذه المادة
تقد استثنت من ذلك كل أرض أو منشآت تكون مملوكة ملكية خاصة للدولة
أو مملوكة لغيرها ، إلا أن الاستثناء ، وهو وارد على خلاف قرينة قانونية
باعتبار مجرى النيل وجسوره وجميع الأراضي الواقعة بين الجسور من
الأملاك العامة ، منوط بإثبات الملكية الخاصة للدولة أو لغيرها للأرض
أو المنشآت الواقعة في حدود تلك الأملاك العامة أى أن عبء الإثبات والحالة
هذه ، ملقى على عاتق من يدعى أنه يملك ملكية خاصة لأرض أو منشأة .

داخل حدود الاملاك العامة المشار اليها ، فان لم يثبت بدليل قانونى قاطع وجود ملكية خاصة داخل هذه الاملاك العامة فالاصل هو ما قرره القانون من اعتبار مجرى النيل وجسوره وجميع الاراضى الواقعة بين الجسور من الاملاك العامة ، وان وزارة السرى او غيرها من جهسات الادارة لا تملك ان تقر لاحد بملكية او بحق عينى خاص له على هذه الاملاك وعلى خلاف حكم القانون ، ذلك انه لا يجوز التصرف فى الاموال العامة طبقا لحكم المادة ٨٧ من القانون المدنى ، وان يد الوزارة على هذه الاملاك طبقا لتصریح المادة ٤ من قانون الرى والصرف المشار اليه هى يد اشراف ، غاية الامر ان كلا من المادتين ٧ و ٢٠ من هذا القانون قد اجازتا لوزارة الرى الترخيص باجراء عمل خاص داخل الاملاك العامة المشار اليها طبقا للشروط والمواد المنصوص عليها فى المواد من ٢٠ الى ٢٩ من القانون .

ومن حيث انه ولئن قرر المطعون ضده فى دعواه انه يستاجر الارض التى اقيم عليها المصنع ، موضوع هذه المنازعة من ملكها الا انه لم يقوم اى دليل او اثبات على صحة هذا الزعم ، بل ان مهندس الرى المختص قرر انهم هذه المحكمة ان تلك الارض تقع فى املك الدولة العامة وقدم رسماً كروكيا يبين منه ان المصنع قد اقيم على مسطح النيل اى على الارض التى تقع بين مجرى النيل وجسره الغربى والتى تعتبر من الاملاك العامة للدولة طبقا لحكم المادة الاولى من قانون الرى والصرف طالما لم يقيم الدليل بسند قاطع على عكس ذلك .

ومن حيث انه متى كان الثابت ان المصنع موضوع المنازعة ، قد اقيم على مسطح النيل الذى يعتبر بحكم القانون أرضا تدخل فى الاملاك العامة ذات الصلة بالرئى والصرف .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده لم يحصل على ترخيص من وزارة الرى بلقابة المصنع موضوع المنازعة ، على الاملاك العامة ذات الصلة بالرئى والصرف حسبما تقتضى به المادة ٢٠ من القانون

من ثم فإن القرار المطعون فيه فيما تضمنه من الزام المطعون ضده بإزالة المصنع وإعادة الشيء الى أصله يكون قد قام على سبب صحيح يتفق وحكم القانون ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب لانه يكون قد خالف حكم القانون وخطأ في تطبيقه ويتعين من ثم القضاء بإلغائه ويرغض دموى المطعون ضده .

(طعن ٩٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٤)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبحث :

عدم اجراء أى عمل داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف الا بترخيص من وزارة الرى - عدم استصدار ترخيص من جانب افراد واقامة منشآت بالمخالفة لذلك - مخالفة القانون - ازالة .

ملخص الحكم :

من حيث أن القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف ينص في المادة الاولى منه على أن « الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف هى :

(١) مجرى النيل وجسوره وتدخل فى مجرى النيل جميع الاراضى الواقعة بين الجسور . ويستثنى من ذلك كل أرض او منشأة تكون مملوكة ملكية خاصة للدولة او مملوكة لغيرها .

(ب) الترع العامة والمصارف العامة وجسورها وكذلك الاراضى والمنشآت الواقعة بين تلك الجسور ، واذ لم تكن مملوكة ملكية خاصة للدولة او لغيرها « وعلى ذلك . فالاصل أن مجرى النيل وجسوره وكل الاراضى الواقعة بين الجسور ومنها مسطح النيل تعتبر بحكم المادة الاولى من قانون الرى والصرف رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ من الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف التى تخضع لاحكام قانون الرى والصرف ، الا انه يستثنى من ذلك كل أرض مملوكة ملكية خاصة للدولة او للافراد .

ومن حيث أن المسألة ٢٠ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « لا يجوز إجراء أى عمل داخل حدود الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف أو أحداث أى تعديل فيها إلا بترخيص من وزارة الرى وطبقا للشروط التى تحددها ويمنح الترخيص لمدة لا تزيد على عشر سنوات قابلة للتجديد . ومتى كان أرض مسطح النيل المقام عليها مصنع الطوب المملوك للمدعى من الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف فانه يكون من المتعين حظر القيام بأى عمل داخلها أو أحداث أى تعديل فيها إلا بترخيص من وزارة الرى ، فلا يجوز تشغيل مصنع الطوب فيها وتشوين انتاج من الطوب فيها إلا بترخيص من وزارة الرى .

والثابت — فى خصوص هذه المنازعة — أن المدعى لم يصدر له قط ترخيص بتشغيل مصنع الطوب الخاص به المقام على مسطح النيل المملوك بلكية عامة للدولة وذات الصلة بالرى والصرف ومن ثم يكون تشغيل هذا المصنع على مسطح النيل مخالفا لاحكام قانون الرى والصرف واجب الازالة ولا يشترط لتبرير قرار الازالة أن يكون من شأن تشغيل المصنع تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير فى التيار تائرا يضر بجسور النيل أو بأراخى أو بهنشات أخرى .

ولكل ما تقدم يكون القرار الصادر من ادارة الرى بالجيزة بازالة مصنع الطوب قد جاء مطابقا لاحكام قانون الرى ، ويكون الحكم المطعون فيه إذا قضى بإلغاء قرار ازالة مصنع الطوب فى غير محله ، وعلى غير اساس سليم من القانون ، الامر الذى يتعين معه الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى بشقيها من طلبى وقف التنفيذ والالغاء .

(طعون ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٦١، ٩٦٢ لسنة ٢٦ فى — جلسة ١٩٨٣/٤/٣)

الفصل الثالث

املاك الدولة الخاصة

قائمة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

تخصيص امتلك الدولة لا يكون الا للأشخاص العامة - تحويل
المؤسسة المصرية العامة للسياسة والفنادق الى شركة مساهمة مصرية -
أثر ذلك - لا يجوز للشركة أن تضع يدها على أرض مملوكة للدولة .

ملخص الفتوى :

أن المادة (٧) من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام
الخاصة بشركات القطاع العام تنص على أن « يصدر قرار من رئيس
مجلس الوزراء بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطها بذاتها في
تاريخ العمل بهذا القانون ، وتستمر هذه المؤسسات في مباشرة هذا
النشاط وفي مباشرة اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة
لها وذلك لمدة لا تتجاوز ستة شهور يتم خلالها بقرار من الوزير المختص
تحويلها الى شركة عامة أو ائراج نشاطها في شركة قائمة بما لم يصدر
بشأنها تشريع خاص أو قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من
الوزير المختص بإنشاء هيئة عامة تحل محلها أو بأبولة اختصاصاتها
الى جهة أخرى .

وتطبيقا لهذا النص أصدر وزير السياحة القرار رقم ٥٠
لسنة ١٩٧٦ بتحويل المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق الى
شركة مساهمة مصرية تسمى الشركة العامة للسياحة والفنادق .

ولما كان مقتضى ذلك زوال الشخصية المعنوية للمؤسسة المذكورة
ونشأة شخصية معنوية جديدة هي شخصية الشركة ، وكان تخصيص أموال
الدولة لا يكون الا للأشخاص العامة ويدور وجودا وعدمها مع
ببوت تلك الشخصية العامة ، ومن ثم فانه بزوال الشخصية تمد

انتهى في الحالة المعروضة ولا يجوز للشركة ان تضع يدها على أموال الدولة الخلسة الا وفقا لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن قواعد التصرف في المقاربات المملوكة للدولة اذا ما توافرت شروطه . وعليه فان الشركة تسلمت الارض بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣ فانها تلزم بتسديد متبل الاستغلال طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى الزام الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق باداء اجسار الاراضى المخصصة للاستغلال السياحى بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٦ من تاريخ تسليمها لهذه الاراضى .

(ملف ١/٤/٤٢ - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبحث :

ملكية الدولة للأراضى التى لا مالك لها - مثال بقطعة أرض مقام عليها مبنى محطة الارصاد الجوية بجهة موط بالوحدات الداخلة وقيام مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات بوضع يدها على هذه الارض منذ سنة ١٩٣٦ - عدم اكتسبها ملكية هذه الارض لان وضع اليد كان نيابة عن الدولة ولحصولها اذ ان ميزانيتها كانت جزءا من ميزانية الدولة فى عام ١٩٥٧ ، ولما انفصلت ميزانية هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية عن ميزانية الدولة لم ترد تلك الارض ضمن اصول الهيئة .

ملخص الفتوى :

وضعت الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية يدها على الارض المقام عليها مبنى المحطة المذكورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة دون عقد ، وكانت تؤجر هذا المبنى الى محطة الارصاد الجوية حتى ٩ من مارس سنة ١٩٦٠ ثم ابنت مصلحة الارصاد الجوية فى ١٩٦٠/٨/٨ . رغبتها فى شراء المبنى المذكور . وقد استطلعت الهيئة رأى ادارة الفتوى والتشريع المختصة فيما اذا كان البيع يشمل الارض والمباني أم يقتصر

على تعويض الميساني دون الأرض على ضوء أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تلك الأراضي الصحراوية غرات هذه الإدارة بكتليها رقم ٢٧١ في ٣١ من يناير سنة ١٩٦١ أحقية الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية في أن تباع الأرض - المذكورة وما عليها من مبان لمصلحة الارصاد الجوية . وقد قامت المؤسسة العامة لتعجير الصحاري بدورها بعرض الامر على المستشار القانوني للمؤسسة فالتى بكتلية رقم ١ - ٩١/ ف / ٦١ في ١١/١١/١٩٦١ الى أن الأرض المشار اليها ملكة المؤسسة العامة لتعجير الصحاري ولا حق لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية في بيعها ، ومن ثم أصبح النزاع قائما بين الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية وبين المؤسسة العامة لتعجير الصحاري بما يستوجب عرض الامر على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للتوى والتشريع طبقا للمادة ٤٧ « ج » من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للتوى والتشريع رأت بجلستها المنعقدة في ١٩٦٢/٩/٢٦ أنه يظهر من استعراض المراحل التاريخية للوضع القانوني للأراضي الصحراوية الكثيرة في المناطق المعيرة خلع الزمام ، أن هذه الأراضي كإن يطلق عليها الأراضي المباحة ، وقد عرفت المادة ٢٢ من المجموعة المدنية المخططة والمادة ٨ من المجموعة الاهلية ووضعت قيود التملك عليها نصت عليها من أن : « الإموال المباحة هي التي لا ملك لها . ويجوز أن تكون ملكا لأول واضح يذ عليها ، ولا يجوز وضع اليد على الأراضي التي من هذا القبيل الا باذن الحكومة على حسب الشروط المقررة في اللوائح المتعلقة بذلك » كما ردت المسائل ٥٧ ، ٨٠ من هذه المجموعة القيود السابقة بالنسبة للأراضي غير المزروعة المطوكة شرعا للميرى . وجاء في المنشور رقم ٧ لسنة ١٩٦٨ للجنة المراقبة أن الاصل هو أن الحكومة هي المالكة لجبيع الأراضي التي لا يمكن لأحد أن يثبت ملكيتها . ثم صدر القانون المدني الجديد مؤكدا للاتجاه السابق في ملكية الحكومة لهذه الأراضي حيث نص في المادة ٨٧٤ على أن :

- الأراضي غير المزروعة التي لا ملك لها تكون ملكا للدولة .

ولا يجوز تلك هذه الاراضى او وضع اليد عليها الا بترخيص من الدولة وفقا للوائح . وقد وضع الامر العسكري رقم ١٢ في ٢٢ من يونية سنة ١٩٤٠ ثم القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ ، القى على الاذن بتلك هذه الاراضى .

ومناد بما تقدم ان الدولة كانت تعتبر قانونا هى المالكه للاراضى التى لا مالك لها ، وعلى ذلك فان ملكية الاراضى المقام عليها مبنى محطة الارصاد الجوية الكثيفة بجهة موط بالواحات الداخلة ، وهى من الاراضى المعتبرة خارج الزمام قد ثبتت قانونا للدولة باعتبارها من الاراضى التى لا مالك لها .

وتقام بمصلحة السكك الحديدية والظفرانات والظيفونات بوضع يدها على تلك الاراضى منذ سنة ١٩٣٦ وانما كان نيابة عن الدولة بصحبان انها مصلحة من مصالحها ، تدرج ايراداتها ومصروفاتها في الميزانية العامة للدولة ، وهو ما يبين من تتبع التطور التاريخى للنفقات والايرادات الخاصة بمصلحة السكك الحديدية والظفرانات والظيفونات بميزانية هذه المصلحة قد انفصلت عن الميزانية العامة للدولة منذ سنة ١٩٢٣/١٩٢٤ ثم عادت واندمجت فيها اعتبارا من سنة ١٩٤٠/١٩٤١ - ولما قسمت المصلحة في سنة ١٩٥٣ الى مصلحتين هما مصلحة السكك الحديدية ومصلحة الظيفونات والظفرانات ظلت مصروفاتها واراداتها مندمجة في الميزانية العامة للدولة كمرمين من مروع وزارة المواصلات السلكية واللاسلكية . بتاريخ ٢٦ من اغسطس سنة ١٩٥٧ صدر قرار من رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ باتشاء مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية بجمهورية مصر وقضى في المادة التاسعة منه على ان « توضع للهيئة ميزانية مستقلة طبق بميزانية الدولة تراعى في وضعها القواعد المتبعة في المشروعات او الهيئات التجارية وتعتمد بقرار من رئيس الجمهورية » . كما نصت المادة ١٥ بان يعهد الى لجنة تعيين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير المواصلات بتقويم اصول المواصلات السلكية واللاسلكية في مدة لا تجاوز اول يونية سنة ١٩٥٨ .

ولما كانت الارض محل النزاع لم تدخل ضمن التقرير العام للجنة.
تقييم اصول الهيئة اى انها لم تعتبر من اصول الهيئة وهو ما يفيد ان
الدولة لم تنازل عن ملكيتها الثابتة على هذه الارض للهيئة الفنية.
للمواصلات السلكية واللاسلكية فلا تدخل ضمن اصول الهيئة اذن غير
قيمة المباني المقامة على هذه الارض .

(فتوى ٧٠٤ - فى ١٠/١/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

املاك الدولة الخاصة - جواز نقل تخصيصها من وزارة او مصلحة.
الى وزارة او مصلحة اخرى - الاراضى التى تملكها الهيئة العامة للسكك.
الحديدية - تعتبر ملكا للدولة وتفيد بسجلات املك الدولة .

ملفص الفتوى :

انه ولئن كان القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة
عامة لشئون سكك حديد مصر قد نص فى مادته الاولى على ان لهذه
الهيئة شخصية اعتبارية مستقلة ، ونص فى المادة التاسعة منه على ان
توضع للهيئة ميزانية سنوية مستقلة تلحق بميزانية الدولة الا أن هذه
المادة نصت على أن يحدد رأس مال الهيئة بمجموع قيمة الاصول التى
تعتمد لهذا الغرض بقرار من رئيس الجمهورية .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن
تقييم اصول السكك الحديدية ، وقد حدد صافي الاصول بعد استبعاد
قيمة الاراضى التى تشغلها الهيئة ، وجاء بالذاكرة المرافقة له ولاحظت
اللجنة (لجنة تقييم اصول الهيئة) أن تشريعات اعادة تنظيم المرفق لم
تخرج عن كونه ملكا للدولة ولهذا الاعتبار فضلا عن اعتبارات اخرى
ضمنتها تقريرها ، رأت أن تفيد الاراضى التى تشغلها الهيئة بسجلات
مصلحة الاملاك الاميرية وأن يتم استلام الهيئة لها بمحضر تسليم وتسلم
بمعرفة لجنة تشكل من مندوبين يمثلون الهيئة والمصلحة المذكورة وأن
يكون استغلال الهيئة للاراضى عن طريق ايجار اسمى قدره جنيه واحد

سنويا لمدة ٩٩ سنة قابلة للتجديد وأن ينطبق ذلك على ما يستجد من
اضافات مستقبلا ، وبذلك تظل الاراضى التى تشغلها الهيئة ملكا
للدولة .

وقد وافق السيد رئيس الجمهورية على هذه المذكرة فى ١٠ من
ينيلير سنة ١٩٥٨ .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن الاراضى التى تشغلها الهيئة
العامة للسكة الحديد ومن بينها الارض التى كان مقلا عليها مدرسة
الصناعات الزخرفية والتى تم استلامها بعد صدور قرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٨ تعتبر ملكا للدولة وتفيد بسجلات املاك الدولة
وعلى هذا الوضع فانه يجوز نقل تخصيصها من وزارة التربية والتعليم
الى الهيئة العامة للسكة الحديد بما لا يجوز معه لوزارة التربية والتعليم
التي انتهت تخصيص قطعة الارض المذكورة بها تقاضى ثمنها من الهيئة
العامة للسكة الحديد وتلتزم برد ما تقاضته من الهيئة وقدره خمسون ألف
جنيه الى هذه الهيئة بحكم استقلال الاخيرة بشخصية اعتبارية وبإزانية
مستقلة من ميزانية الدولة .

كما تلتزم الهيئة العامة للسكة الحديد ترتيبا على ذلك برد ثمن
بيع انقاض المدرسة المذكورة الى ادارة املاك الحكومة بوزارة الاسكان .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى :

١ - احقية الهيئة العامة للسكك الحديدية فى استرداد مبلغ
الخمسين ألف جنيه التى سبق أن دفعتها لوزارة التربية والتعليم كجزء
من ثمن ارض وبناء مدرسة الصناعات الزخرفية ببولاق .

٢ - التزام الهيئة العامة للسكك الحديدية بأن تؤدى الى الادارة
العامة للملاك الحكومية مبلغ ٨٨٠٠ جنيه قيمة انقاض المدرسة
المذكورة والتى بيعت بمعرفة الهيئة .

(فتوى ٤٩١ - فى ٢٦/٤/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٤٩).

المبدأ :

الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية - الاراضى التى كانت مخصصة اصلا لاحدى الوزارات ورئى ان تشغلها الهيئة - انتقلها يتم بنقل تفصيلها - عدم جواز تقاضى ثمنها من الهيئة - اساس ذلك ان ما انتقل الى الهيئة ليست ملكية هذه الاراضى وانما تفصيلها .

ملخص الفتوى :

ان الاراضى التى كانت مخصصة اصلا لاحدى الوزارات ورئى ان تشغلها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية فانه يتم ذلك بنقل تفصيلها الى هذه الهيئة ولا يجوز للوزارة التى انتهت تخصيص قطعة الارض لها تقاضى ثمنها من هذه الهيئة لان ما انتقل الى الهيئة ليست ملكية هذه الاراضى وانما تفصيلها ..

وعلى هذا الوضع فان اراضى البرك والمستنقعات التى تلت الدولة بردها وتجنيفها فى ظل العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ وقبل صدور القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ وانتقلت ملكيتها الى الدولة بهذا القانون الاخر ثم اقامت عليها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية مشروع التحكم المركزى وتعديلات محطة اسبوط انما ينتقل تفصيلها الى هذه الهيئة دون ملكيتها ولا تكون ملزمة بسداد ثمن هذه الاراضى قبل الردم والتجنيف الذى دفعته الدولة وتحملته وزارة الاسكان من الاعتمادات المدرجة لها بميزانية الدولة وانما تدخل هذه الاراضى فى مجوع الاراضى التى تمنع عنها الهيئة ايجارا اسبيا قدره جنيه واحد فى السنة طبقا لما اورده المذكرة المشار اليها من ان يكون استغلال الهيئة للاراضى عن طريق ايجار اسبى قدره جنيه واحد سنويا ..

من اجل ذلك انتهى راءى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم التزام الهيئة العامة للسكة الحديد باداء قيمة الاراضى التى تسلمتها من وزارة الاسكان بنذر اسبوط لمشروع التحكم المركزى وتعديلات محطة اسبوط وكذا ما عساه ان تكون هذه الوزارة قد دفعته لاصحاب هذه الاراضى من تعويض لان هذه الاراضى تبقى مملوكة للدولة وتفيد بسجلات

مصلحة الأملاك الأميرية ويكون استغلال الهيئة لها بالإيجار الاسمي بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٥٨ .

(ملك ٢٢٥/٢/٢٢ - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٢)

قامدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

تفصيل قطعة أرض من أملاك الدولة غرب أوتوستراد حلوان لاقامة مشروع الاسكان المنخفض التكاليف عليها يتم دون مقابل وينقل الاشراف الإداري عليها الى محافظة القاهرة « الجهاز التنفيذي للمشروعات المشتركة » .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٥ صدر قرار محافظ القاهرة رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٨ بتفصيل قطعة أرض من أملاك الدولة مساحتها ٢٦٥ فدانا غرب أوتوستراد حلوان لاقامة مشروع الاسكان المنخفض التكاليف عليها ، وتفصيل قطعة أرض أخرى مساحتها ١٠٨ فدانا بذات المنطقة لاقامة منطقتين وملاعب لخدمة المنطقة السكنية ، كما تضمن القرار تحديد مناطق كمر الطلو ورائد وغنيم وصنقى (حدائق حلوان) وزين بمنطقة حلوان ومنطقة عين شمس ضمن مناطق تنفيذ المرحلة الاولى من مشروع تطوير المناطق السكنية واستكمال المرافق والخدمات بها . ولتنفيذ ذلك المشروع تم بتاريخ ١٩٧٨/٨/٢٦ توقيع اتفاقية منحة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الامريكية ووزارة الاسكان والصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٩ . وقد نص بلحق هذه الاتفاقية في خصوص هذا المشروع على انشاء ٧٢٠٠ وحدة سكنية على مساحة ١٥٠ هكتارا بناحية حلوان . . كما قضت الاتفاقية انشاء جهاز يتولى تنفيذ الاتفاقية من الجانب المصرى - وتضمنت تحديد ان وزارة الاسكان هي الجهاز التنفيذي ، ثم صدر قرار من وزير الاسكان رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بانشاء الجهاز التنفيذي للمشروعات المشتركة بالوزارة ليتولى متابعة الاتفاقية وقد ثار خلاف بين وزارة الاسكان « الجهاز التنفيذي للمشروعات المشتركة » ومحافظة القاهرة حول قيمة الارض المخصصة للمشروع بقرار المحافظ رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٨ : اذ ترى

الوزارة أن التخصيص تم دون مقابل ، بينما ترى المحافظة أن التخصيص تم بمقابل تلزم الوزارة بإدائه للمحافظة .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع غيبين أن قرار محافظ القاهرة رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٨ نص على تخصيص قطعة أرض من أملاك الدولة الخاصة تبلغ مساحتها ٣٧٣ فدان لتنفيذ مشروع الإسكان بنخض التكاليف ولأقامة ملاعب ومنزهات لخدمة تلك المنطقة السكنية وذلك بالتنسيق مع المحافظة ووزارة الإسكان ودون أن يتضمن القرار ثمن لهذه الأرض : ولما كان نقل الانتفاع بالأموال المملوكة للدولة بين أشخاص القانون العام يتم بنقل الإشراف الإدارى على هذه الأموال بدون مقابل ودون أن يعتبر ذلك نزولا عن أموال الدولة أو تصرفا فيها ، ومن ثم لا تمتد إليه الإجراءات التى نظمها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن قواعد التصرف بالملح فى العقارات المملوكة للدولة أو النزول عن أموالها المنقولة ، ولا الإجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الحكم المحلى « وعلى ذلك فإن تخصيص قطعة الأرض المشار إليها من أملاك الدولة يترتب عليه نقل الإشراف الإدارى عليها من محافظة القاهرة الى وزارة الإسكان « الجهاز التنفيذى للشروعات المشتركة » وهو ما يتم دائما بغير مقابل « وهو ما يتفق مع قرار التخصيص المشار إليه .

(ملف ١٠٤/٢/٧ — جلسة ١٩٨٥/٥/١٥)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

أموال الإدارة — وقوع مصرف بأكمله داخل نطاق محافظة الدقهلية يؤدى الى اعتباره من الأموال المملوكة للشخص الاعتبارى الذى يقع فى نطاقه — أيا كان وصف هذه الملكية خاصة أو عامة فإنه بتجفيف هذا المصرف فإن ملكية المحافظة له تكون ملكية خاصة شأنها فى ذلك شأن الأفراد — أثر ذلك أن محافظة الدقهلية تكون هى مالكة الاسمك التى تخلفت عن تجفيف هذا المصرف ويؤول إليها الثمن المباع به — ليس للمؤسسة المصرية العامة للثروة المائية حق فى قيمة الاسمك المتخلفة عن تجفيف هذا المصرف — أساس ذلك أن المصارف لا تعد من الأموال المملوكة للمؤسسة المذكورة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن الحكم المحلى تنص على أن « المحافظات والمدن والقرى هى وحدات الحكم المحلى ويتم انشاؤها والغاءها بقرار من رئيس الجمهورية ، ويكون لكل منها شخصية الاعتبارية ويحدد نطاق المحافظة بقرار من رئيس الجمهورية ونطاق المدينة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس الشعبى بالمحافظة ونطاق القرية بقرار من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبى بالمحافظة ويجوز أن يقتصر نطاق المحافظة على مدينة واحدة » .

ومن حيث أن اموال الإدارة ، منها ما تملكه بملكية عادية كملكية الأفراد لاموالهم ، ولا يخصص المال مباشرة للنفع العام ، بينما يعد الآخر مالا عاما ، وقد نصت المادة ٨٧ من القانون المدنى على أن « تتمتع اموالا عامة العقارات والمنقولات التى للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة : والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص » .

ونصت المادة ٨٨ على أن تفقد الاموال العامة صفتها بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وينتهى التخصيص بقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل ، أو بانتهاء الغرض الذى من اجله خصصت تلك الاموال للمنفعة العامة .

ومن حيث أن المصرف المخور يقع باكله داخل نطاق محافظة الدقهلية . وهو لا يعد من البحيرات أو المسطحات المائية التى يتجاوز فى مساحتها وأهميتها أكثر من اقليم ، فمن ثم ، فانه يكون من الاموال المملوكة للشخص الاعتبارى الذى يقع فى نطاقه وهو محافظة الدقهلية ، وايا كان وصف هذه الملكية ، خاصة او عامة فانه بتجفيف هذا المصرف ، فان ملكية المحافظة له ، تكون ملكية خاصة ، شأنها فى ذلك شأن الأفراد ، وإذا كانت القادمة أن مالك الشيء يملك ثماره ، فان محافظة الدقهلية تكون هى مالكة الاسماك التى تخلف من تجفيف هذا المصرف ، ويؤول اليها الثمن المباسة به ، ويترجع الى نص المادة (٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٣ لسنة ١٩٦١ . بتشاء المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية ، يبين أنها تنص على

أن تكون أموال المؤسسة من أولا : رؤوس أموال الشركات التي يصدر بتحديثها قرار رئيس الجمهورية . ثانيا : أرباح مشروعات المؤسسة . ثالثا : المبالغ التي ترصد في ميزانية الدولة لأجهزة المؤسسة . رابعا : القروض والإعانات التي تتسلمها الدولة . خامسا : الهبات التي يقررها مجلس إدارة المؤسسة قبولها . ومن هذا يتضح أن المصارف لا تعد من الأموال المملوكة للمؤسسة المذكورة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن ثمن بيع الاسياك الناتجة عن تخفيف مصرف الطويل من حق محافظة العقبة وحدها .

(ملك رقم ٣٦٨/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المادة :

نص المادة ٩٧٠ من القانون المنى معدلا بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٩ ثم بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ — استهدف المشرع من تعديل هذه المادة هدفين : (١) حماية الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وكذا أموال القطاع العام والأوقاف الخيرية من تملكها أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم — (٢) حماية هذه الأموال من التعدي عليها وتخويل الوزير المختص حق نفع هذا التعدي بإزالته بالطريق الإدارى — ادعاء محافظة القاهرة ملكيتها لقطعة أرض ملكية خاصة دون مغازعة من جانب المدعين الذين تشبخوا بمجرد حيازتهم لهذه الأرض — قرار المحافظ بإزالة تعدي المدعين على قطعة الأرض المذكورة إداريا — سلامته قانونا على اعتبار أن وزير الإسكان والمرافق المقتضى قانونا بإزالة التعدي قد فوض المحافظين بنفع التعدي على أموال الحكومة وإزالته — سبق صدور حكم من محكمة القاهرة للأمر المستعجلة وتأييده استثنائيا بتمكينهم من استرداد حيازتهم لها دون التمرض لدى ثبوت ملكيتهم لها — ليس لهذا الحكم حجية تمنع الجهة الإدارية من حماية ملكيتها لهذه الأرض بإزالة التعدي عليها بالطريق الإدارى — لا وجه للاحتجاج كذلك بما تقضى به المادة ٩٦٤ من القانون المنى من أنه من كان حائزا للحق اعتبر صاحبه حتى يقوم الدليل على العكس

للقول بوجوب احترام حيازة المدعى وأنه كان على المحافظة أن تلجأ إليه.
القضاء لا يثبت ملكيتها للمدين مثار النزاع .

ملخص الحكم :

ان المادة ٩٧٠ من القانون المدني معذلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ تنص في الفقرة الثانية منها على أنه لا يجوز تلك الاموال الخاصة المملوكة للدولة والاشخاص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الاوقاف الخيرية أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم كما لا يجوز التعدي عليها — وفي حالة حصول التعدي يكون للجهة صاحبة الشأن حق ازالته اداريا بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة — وقد اوضحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ من حكمة هذا التعديل بان تعديل هذه الفقرة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ لم يمنع من التعدي على اراضي الحكومة والادباء بملكيتها عن طريق ونزع اليد وان النيلة العامة كثيرا ما تصدر قرارات بمنع التعرض لواضعى اليد وتدخل الحكومة نتيجة لذلك في دماوى واشكالات لا حصر لها صلاوة على شل يدها عن استغلال الارض وتنفيذ مشروعاتها وتعرض حقوقها للضياع — واضافت المذكرة الايضاحية أن الغرض من صدور هذا التعديل هو حماية ملكية ارض الحكومة من ادعاءات الملكية وبالتالي حمايتها من التعديات وأن النص المعدل بشكله الحالي لا يحقق بصفة قاطعة منع التعديات اذ أنه يترك التقرير بازلتها للمحكم مما يفتنى معه الغرض العام الذى يهدف اليه المشرع — ثم سبل المشرع هذه المادة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ فأصبحت « في جميع الاحوال لا تكسب حقوق الارث بالتقادم الا اذا انقضت الحيازة مدة ثلاث وثلاثين سنة — ولا يجوز تلك الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو للهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لايها والاوقاف الخيرية أو كسب أي حق عيني على هذه الاموال بالتقادم ولا يجوز التعدي على الاموال المشار اليها بالفقرة السابقة وفي حالة حصول التعدي يكون للوزير المختص حق ازالته اداريا » واوضحت المذكرة الايضاحية لهذا القانون الحكمة من هذا التعديل فقالت أنه نظرا لكثرة حوادث التعدي من الخطيرين على املاك الوحدات الاقتصادية.

المملوكة للقطاع العام ووضع اليد عليها والاضطرار الى لجوء الشركات للقضاء لرفع دعاوى تثبيت الملكية ضد المعتدين بما يصاحب ذلك من اشكالات لا حصر لها - وهو طريق شاق طويل ، خصوصا وأن هؤلاء المعتدين بوسائلهم واساليبهم يعتمدون الى اصطناع الغليل لتأييد موضعهم مما قد يعرض هذه الاموال للضياع .

وبيين من استعرا ضلت التمديلات السالفة الذكر في ضوء الاعمال التحضيرية لهذه التعديلات أن المشرع استهدف من تعديل المادة ٩٧ من القانون المدني غايتين هما : ١ - حماية الاموال الخاصة المملوكة للدولة او للاشخاص الاعتبارية العامة وكذا اموال القطاع العام والاقواف الخيرية من تملكها أو كسب حق عيني عليها بالتقادم عن طريق وضع اليد عليها . ٢ - حماية هذه الاموال من التعدي عليها بحظر هذا التعدي وتخويل الوزير المختص حق نفع هذا التعدي بزالته بالطريق الادارى تساهيا من الدخول مع واضعى اليد أو المقتصبين في دعاوى واشكالات اذا ما ترك امر تشدير الازالة لجهات القضاء ، وعلى من يدعى ملكية هذه الاموال أن يلجأ الى القضاء لاثبات ملكيته لها .

ومن حيث أن محافظة القاهرة وقد ادمت ملكيتها لقطعة الارض محل النزاع باعتبارها من زوائد التنظيم الناتجة من جسر ترعة الاسماعيلية المروية وأن هذه الارض من الاموال الخاصة المملوكة لمحافظة القاهرة بحون ثمة منازعة من جانب المدعين الذين تشبثوا بمجرد حيازتهم لهذه الارض على ما قضت به محكمة القاهرة للامور المستعجلة في حكمها الصادر بجلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٥ في الدوى رقم ١٢٤٥٥ لسنة ١٩٦٥ . بتعيينهم من استرداد حيازتهم للعين محل النزاع المؤيد بالحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية في ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٦ في الاستئناف برقم ٩٤٧ لسنة ١٩٦٦ القضائية - واذ كان الامر كذلك فان قرار محافظ القاهرة الصادر في ٢٤ من يناير سنة ١٩٧٣ بازالة تصدى المدعين على قطعة الارض مثالي المنازعة اداريا يكون قد التزم صحيح حكم المادة ٩٧ من القانون المدني على ما سلف بيانه ولا مطعن عليه في الواقع أو القانون أخذا في الحسبان أن وزير الاسكان والمرافق المختص بالتقادم بزالته

التعدى فوض السادة المحافظون بالإشراف على أموال الحكومة
بالمخزن والقرى ويمنع التعدى عليها وأزالته .

ولا حجة في الاستناد الى الحكم الصادر من محكمة القاهرة للامور
المستعجلة في ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٥ المشار اليه المؤيد استثنائيا
بتعيين المدعين من استرداد حيازتهم للارض موضوع النزاع ، وذلك لان
هذا الحكم لم يتناول الا وضع يد المدعين على هذه الارض في السنة
السابقة على صدور وقضى بتعيينهم من استرداد حيازتهم لها دون
التمرض لدى ثبوت ملكيتهم لها من عنده — وبهذه المثابة فان هذا الحكم
ليس له ثمة حجية تمنع الجهة الادارية من حماية ملكيتها لهذه الارض
بازالة التعدى عليها بالطريق الادارى اعمالا لحقتها المقرر في المادة ٩٧٠
من القانون المدنى .

ولا غناء والامر كذلك في الاستناد الى ما تقضى به المادة ٩٦٤ من
القانون المدنى من انه من كان حائزا للحق امتهن صاحبه حتى يقوم الدليل
على العكس ، للقول بوجوب احترام حيازة المدعين وانه كان على المحافظة
ان تلجأ الى القضاء لاثبات ملكيتها للمعين مثار المنازعة لا غناء في ذلك لما
يقتضى عليه هذا النظر من تعطيل لحكم المادة ٩٧٠ من القانون المدنى
فيما رخصت فيه للوزير المختص في دنع الاعتماد على الاموال الخاصة
الملوكة للدولة والاشخاص الاعتبارية العامة وما في حكمها بالطريق
الادارى دون الالتجاء الى القضاء شأنها في ذلك شأن الاموال العامة ،
وما يترتب على ذلك من اصدار للمزايا التى اسبغها المشرع على الاموال
الخاصة المذكورة بازالة التعدى عليها اداريا ، وبان تكون السلطة الادارية
وما في حكمها في منازعاتها مع المعتدين على أموالها في مركز المدمى
عليه . وان يحتل هؤلاء المعتدون عبء رفع الدعاوى امام القضاء
المختص طلبا للانصاف فيها يدعونه بدورهم من ملكية لهذه الاموال
دون سواهم .

قاعدة رقم (٢٥٣) .

المبدأ :

الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وكذا أموال الأوقاف الخيرية — نص المادة ٩٧٠ من القانون المدني معدلة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن هذه الأموال — الحكمة التشريعية من هذين التعديلين — هي تحقيق غايتين : هما حماية هذه الأموال من تملكها أو كسب حق عيني عليها بالتقادم عن طريق وضع اليد عليها وحمايتها من التعدي عليها بحظره وتخويل أزالته بالطريق الإداري تفاديا لبحول الإدارة مع واضعي اليد أو المفتصبين في مصاوى والشكالات إذا ما ترك أمر تقرير الإزالة لجهات القضاء .

ملخص الحكم :

أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدلة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، نص في الفقرة الثانية من مادته الأولى على أنه « لا يجوز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة ، وكذلك أموال الأوقاف الخيرية أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم كما لا يجوز التعدي عليها . وفي حالة حصول التعدي يكون للجهة صاحبة الشأن حق إزالته إداريا بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة » . وقد قصد بهذا التعديل التشريعي حماية ملكية الأموال الخاصة المملوكة للحكومة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وكذا أموال الأوقاف الخيرية حماية مزدوجة من كل من التقادم المكسب للغير ومن التعدي بحيث تصبح ، من جهة في مأمن من تملكها أو كسب للغير لها عن طريق وضع اليد عليها . ومن جهة أخرى بمنجاة من التعدي عليها الذي أن وقع أمكن رده بالطريق الإداري ، وذلك أسوة بالحماية التي شرعتها الفقرة ٢ من المادة ٨٧ من القانون المدني بالنسبة إلى الأموال العامة التي للدولة وللأشخاص الاعتبارية العامة إذ نصت على عدم جواز تملكها بالتقادم المكسب ، وقد انصحت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ عن حكمة التعديل الذي تضمنه هذا القانون والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذي سبقه ، إذ جاء بها أن التعديل

الذى صدر به هذا القانون الأخير قد ثبت في حالات كثيرة انه « لم يمنع من التعمدى على اراضى الحكومة والادعاء بملكيتها عن طريق وضع اليد . . وان النيابة العامة كثيرا ما تصدر قرارات بمنع التعرض لوامضى اليد ، وتدخل الحكومة نتيجة لذلك في دعاوى وإشكالات لا حصر لها ، علاوة على شل يدها عن استغلال الارض وتنفيذ مشروعاتها وتعرض حقوقها للضياع ، ونظرا لان الفرض من دستور هذا التعديل هو حماية ملكية ارض الحكومة من ادعاءات الملكية ، وبالتالي حمايتها من التعديت ، وأن النص المعدل بشكله الحالي لا يحقق بصفة قاطعة منع التعديت ، اذ انه يترك التقرير بازالتها للمحاكم مما ينتهى معه الفرض الصام الذى يهدف اليه المشروع فقد رأت الوزارة (وزارة الزراعة) استكمالا للمقادة من هذا التعديل ان تجرى تعديلا جديدا في نص المادة ٩٧ ساقلة الذكر (من القانون المدنى) يقضى بحظر التعمدى على اراضى الحكومة وتخويل الجهات الحكومية المختصة حق ازالة التعديت بالطريق الادارى » .

ويؤخذ مما تقدم ان التعديل الاخير للمادة ٩٧ من القانون المدنى بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ، بمعد سبق تعديليها بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ ، انما يقوم على حكمة تستهدف تحقيق غايتين هما :

١ - حماية الاموال الخاصة المملوكة للدولة او للأشخاص الاعتبارية العامة ، وكذا اموال الاوقاف الخيرية ، من تملكها أو كسب حق عينى عليها بالتقادم عن طريق وضع اليد عليها . وهذه هى الحماية التى قررها القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ .

٢ - حماية هذه الاموال من التعمدى عليها بحظر هذا التعمدى وتخويل الجهات الحكومية المختصة حق دفع هذا التعمدى بازالته بالطريق الادارى تباديا لدخولها مع وامضى اليد أو المقتصبين في دعاوى واشكالات اذا ما ترك أمر تقرير ازالة لجهات القضاء . وهذه هى الحماية التى اضافها القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ .

(طعن ١٦٦٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٥)

(م ٣٤ - ج ٥)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

مؤدى نص المادة ٩٧ من القانون المدنى معلة بالقوانين ارقام ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ، ٥٥ لسنة ١٩٧٠ حق الجهة الادارية فى ازالة التعمدى الواقع على مالها الخاص بالطريق الادارى — سلوك هذا الاسلوب فى ازالة التعمدى يعتبر خروجاً على القواعد المألوفة التى تقضى بأن حق الدولة وغيرها من الجهات المصلحة فى اموالها الخاصة هو حق ملكية مدنية محضة شأنها فى ذلك شأن الافراد بحيث اذا وقع نزاع بشأن هذه الاموال تحتم اللجوء الى القضاء لاستصدار حكم قابل للتنفيذ — يتمين على الجهة الادارية فى استعمالها لحقوقها فى ازالة التعمدى الواقع على مالها الخاص بالطريق الادارى أن تتأكد من ملكيتها لهذا المال أو أن يكون سند ادعائها بملكيتها هو سند جدى له أصل ثابت فى الأوراق والا كان قرارها غامضاً فتركن من أركانها وهو ركن السبب ويقع مخالفاً للقانون خليفاً بالإلغاء ويتحقق به ركن الخطأ الموجب للمسئولية عن تعويض الأضرار الناشئة عنه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٩٧ من القانون المدنى معلة بالقوانين ارقام ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ، ٥٥ لسنة ١٩٧٠ تنص على أنه « لا يجوز تلك الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو للهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة ليهما والوقف الخيرية أو كسب أى حق عيني على هذه الاموال بالتقادم — ولا يجوز التعمدى على الاموال المشار اليها بالفقرة السابقة ، وفى حالة حصول التعمدى يكون للوزير المختص حق ازالته ادارياً » ومؤدى هذا النص ، فى ضوء المخبرات الايضاحية لتعديلاته ، أنه مراعاة لكثرة وتوسع حالات الادعاء بالملكية وحوادث التعمدى على أملاك الحكومة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لاي من هذه الأشخاص العامة وكذلك شركات القطاع العام وجهات الوقف الخيرية ، فقد اقتضى الأمر اضفاء حصة خاصة على تلك الاموال فى مواجهة كل من التقادم المكسب

الغير. والتعدي. ، وذلك نأيا بها عن مجال تملكها أو كسب أى حق عينى عليها بالتقادم عن طريق وضع اليد عليها ، وتأمينا لها من خطر التعدي عليها بحيث اذا وقع مثل هذا التعدي كان من حق الجهة الادارية المختصة نازلته بالطريق الإدارى .

ومن حيث انه يؤخذ مما تقدم ان المشرع لم يشأ أن يقتصر حمايته لأموال الخاصة المملوكة للدولة ولجهات الوقف الخرى وغيرها من الجهات التى حددتها فى النص المشار اليه ، على مجرد حظر تملك هذه الاموال او كسب أى حق عينى عليها بالتقادم ، وانما بسط هذه الحماية لتشمل منع أى تعد عليها ، وأعطى فى ذات الوقت الجهات المذكورة حق دفع هذا التعدي ورده بازالته اداريا وذلك تقاديا لحصولها مع وأسمى اليشد من المعتدين فى دعاوى ومنازعات اذا ما ترك أمر تقدير الإزالة لجهات القضاء ، وغير ما يستفرقه الفصل فى هذه الاشكالات من وقت وجه مما يعوق تلك الاموال عن أداء الدور السياسى المنوط بها فى خدمة الاقتصاد القومى ويفعل يد الإدارة من استغلالها وتنفيذ مشروعاتها .

ومن حيث انه بناء على ذلك ، فان سلوك هذا الاسلوب فى ازالة التعدي يعتبر خروجاً على القواعد المألوفة التى تقتضى بأن حق الدولة وغيرها من الجهات العامة فى أموالها الخاصة هو حق ملكية مدنية حقة ، شأنها فى ذلك شأن الأفراد ، بحيث اذا وقع نزاع بشأن هذه الاموال تحتم اللجوء الى القضاء لاستصدار حكم قابل للتنفيذ . ومن هنا يجمعين على جهة الإدارة فى استصدارها لحقها فى ازالة التعدي الواقع على مالها الخاص بالطريق الإدارى ، أن تتأكد من ملكيتها لهذا المال ، أو أن يكون سند ادعائها بملكيتها هو سند جدى له أصل ثابت فى الاوراق ، وذلك حتى يمكن القول بأن القرار الصادر بازالة التعدي على هذا المال قائم على سبب يبرره ، واذا كان الفصل فى دعاوى الملكية هو ما يحتل فى حدود ولاية القضاء المدنى وحده دون غيره ، فمن ثم فان القضاء الادارى عند نظره بى مشروعية قرار ازالة التعدي لا يقضى فى منازعة حكمة بين الطرفين المتنازعين بشأن الملكية ، حيث لا يتولى بالبحث

والتحجيص المستندات المقدمة من كل منهما وإنما يقف اختصاصه في هذا الشأن عند حد التحقق من أن سند ملكية الجهة الادارية له أصليه ثابت في الأوراق ، أو يكون ادعائها في هذا الشأن هو ادعاء جدى له من الشواهد والدلائل ما يبرر إصدار القرار بإزالة التعدي اداريا .

ومن حيث أنه بتطبيق القواعد والاحكام المتقدمة على واقعة الطعن يبين أن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١١ من أغسطس سنة ١٩٧٤ أعلنت هيئة الاوقاف المصرية بالصنف السيارة ، بأنه توافرت لديها المستندات المؤيدة للملكيتها لوقف سيدى محمد الانصارى الخيرى الشهير بوقف سيدى كيرى بناحية مريوط غرب الاسكندرية ، حيث صدر قرار من محكمة الاسكندرية الشرعية بتاريخ ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ في الدعوى رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٤٣/٤٢ بتعيين الاستاذ وزير الاوقاف وقتذاك ناظرا على هذا الوقف الخيرى ، وتقوم الهيئة حاليا باستلام أميان الوقف البالغ مساحته ٢٨٠٤٢ فداناً والتي تمتد طولاً على طريق الاسكندرية - مرسى مطروح ابتداء من الكيلو متر ٣٠ حتى الكيلو متر ٤٧ وتبعد عرضاً من جبل السباخ حتى شاطئ البحر الابيض المتوسط ونوهت الهيئة في الاعلان بأن اى تصرف يقع على هذه المساحة يعتبر باطلاً وغصباً ، وأن على كل من له حق في هذا الخصوص تقديم المستندات المثبتة لحقه ، وتم اخطار مكاتب الشهر العقارى المختصة لايقاف التعامل على تلك المساحة الا بعد الرجوع للهيئة . وفي الختام من يونيو سنة ١٩٧٧ أجرت الهيئة الى فدان تقريبا من اراضى الوقف المذكورة الى مؤسسة تنمية الخبيلت البترولية لاقامة مجمع بترولى (منطقة حرة خالصة) عليها ، وتقع المساحة المؤجرة بين الكيلومتر ٢٢ والكيلومتر ٢٦ بطريق الاسكندرية مرسى مطروح . وكانت الهيئة قد أصدرت قبل ذلك في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٧ القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ بإزالة التعدي الواقع على تلك المساحة ، وفعلنا نفذ هذا القرار في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٧٧ بإزالة وضع يد الجمعية الطامنة على مسطح ١٠ س ٣ ط ٢٤٥ ف من المساحة المذكورة وكذا وضع يد بعض المواطنين على أحدى البساتين وثبتت أن الجمعية كانت تستند في وضع يدها على هذا المسطح الى تملكها له بطريق الشراء من بعض المستحقين في وقف وورثتهم بموجب عقدين مسجلين بهامورية الشهر

العقارى والتوثيق بالدخيلة (الاسكندرية) اولهما تحت رقم ١٣٠٨
فى ١٩٧٦/٣/٢٩ عن مساحة ١ س ١٥ ط ١٩٢ ف والاخر برقم ٣٤٦٣ فى
١٩٧٦/٨/١٨ عن مساحة ٩ س ١٢ ط ٥١ ف ويشترك هذان العقدان
فى بعض ملاحظات حاصلها ان الارض موضوعها بعيدة عن اطيان اصلاح
الزراعى والاملاك الاميرية ، وانها خارج بنطاق التحسين ، كما انها آلت
الى اليقطين بطريق الاستحقاق فى وقت الذى تم الاعتماد
بملكيتها لمساحة ٥٠٢٨ سدانا ، وأن مجلس ادارة الجهاز التنفيذى
للمشروعات الصحراوية وافق بجلسته المنعقدة فى ١٥/٥/١٩٧٢ على السير
فى اجراءات شهر التصرفات الصيادر فى هذه المساحة ، وجرى التامير
بذلك على حجة الوقت . اما العقد الاول المشهر برقم ١٣٠٨ لسنة ١٩٧٦
فقد انفرد بذكر مدة ملاحظات أهمها ان حجة الوقت تصل رقم ١٢٣
وهى مؤرخة ٩ من رجب سنة ١٢٦٧ هـ ، وأنه ثبت أن اعيان هذا الوقت
بعيدة عن ملكية الدولة على ما انتهى اليه الحكم الصادر من محكمة
استجدية الاهلية بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٣٨ فى الدعوة رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٣٥
المقامة ضد الحكومة وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا بجنسية
١٩٤٠/١٢/٣١ ، كما انه حرر محضر بمعرفة مديرية اصلاح الزراعى
بالاسكندرية فى ١٩٧٥/٦/٩ يفيد بأن الارض محل العقد هى من الاطيان
التي احتفظ بها وريثة المرحوم طبقا لاحكام قانونى
الاصلاح الزراعى رقمى ١٢٧ لسنة ١٩٦١ و ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ولقرار الفرز
رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٣ وتقع هذه الاطيان ضمن مساحات وقف
بناحية العجى والدير المستفيد / ١٦ ، وتوافق المحيرية على السير فى
اجراءات تسجيل الطلب الخاص بالعقد ، وتضمن هذا العقد ما يفيد ورود
كتاب هيئة الاوقاف المصرية (الادارة العامة للملكية العقارية) رقم ٦٢٧
فى ١٩٧٥/٨/٢٥ بالموافقة على السير فى اجراءات الطلب المذكورة بالنسبة
للخاضعين لتشريعات اصلاح الزراعى على ان يكون التعامل فى القدر
المحتفظ به للخاضع وبالنسبة لغير الخاضعين ينص فى العقد على
علم المتعاقدين بوجود حكر للهيئة لصالح الحرمين الشريفين مع تعهد
المشتري بسداد قيمة الحكر حسب تقدير الهيئة . كما تضمن ذات العقد
انطباق كل من حجة الوقت وحكم القسمة وشهادات الاحتفاظ هندسيا على
التعامل ، وأنه بطلان هذه الحكم تبين انه صادر من محكمة القاهرة

الابتدائية للاحوال الشخصية بجملة ١٩/٢/١٩٥٩ في القضية رقم ٩٨٢ لسنة ١٩٥٩ المرفوعة من بعض المستحقين في وقف حيث اوقف بطلب القصة. وبرز انصياتهم وان وزارة الاوقاف ملكت في هذه القضية. ولم يتعرض الماهر عنها على الفرز والتجنيب .

ومن حيث ان الواضح من كل اولئك ان الجمعية للطاعة بطلب الارض محل النزاع بموجب عقدين مسجلين في سنة ١٩٧٦ ، وان الملتزمين للجمعية كانوا يتكون بدورهم هذه الارض عن طريق الاستحقاق في وقف الاصل الذي تم الفلأه يقتضى الرسموي بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، وان ملكية الوقف تثبت بموجب حجة مؤرخة ٩ من رجب ١٢٩٧ هـ وان الارض بعيدة عن الارض الخاصة بالاصلاح الزراعي وكذلك الاراضي المملوكة للدولة والتابعة للجهار التنفيذي للشروعات الصحراوية ، وان هيئة الاوقاف نفسها وافقت على المس في اجراءات تسجيل العقدين المشار اليهما . ومن ثم تكون ملكية الارض المذكورة ثابتة للجمعية ، وبالتالي يكون القرار الصادر باعتبار حيازتها وانتفاعها بهذه الارض من قبيل التصدي على ارض مملوكة للهيئة غير قائم على سببه الصحيح المبرر لاصداره .

ومن حيث انه لا يقدح في ذلك ما ورد في مذكرتي هيئة الاوقاف ومؤسسة تنمية الخنيات البترولية خلاصا بان تحقيقات النيابة الادارية قد اسفرت على ان الجمعية تكتب من تسجيل عقديها مسالفي الفكر بالقواطع مع بعض موظفي الشهر العقاري بالخفيلة ، استنادا الى كتاب نسب زورا الى الهيئة وان الامر قد احيل الى النيابة العامة لتحقيقه ، وان هذا الكتاب لا يهدر بذاته ملكية وقف سيدي كريب الخيري للارض التي اجري عليها التعامل ، هذا فضلا عن ان الهيئة سارمت الى رفع دعاوى امام محكمة الاسكندرية الابتدائية طالبة ابطال هذين العقدين وغيرها مما لا شك انه طالبا ان العقدين المذكورين مسجلان في سنة ١٩٧٦ ، فانه يترتب عليهما انتقال ملكية الارض موضوعهما الى الجمعية المشترية سواء فيما بين المتعاقدين او بالنسبة للغير لا سيما وان الارض كانت وقت البيع مملوكة للباثمين باعتبارهم مستحقين في وقف الذي انشئ بموجب حجة شرعية ثابت انها صادرة من محكمة

الاسكندرية الشرعية رقم ١٢٣ متتابعة ٥٣ صحيفة ٥٤ سجل. مبانيات سنة ١٢٦٧ هـ ، وان بعض هؤلاء المستحقين وجهوا انذارا الى الهيئة في ١٦/٩/١٩٧٤ يحذرونها فيه من استمرار الاعلان في الصحف عن ان ارض هذا الوقف تدخل في وقف سيدى كرير الخيرى ، ويطلبون اليها وقف التعامل في هذه الارض ومع ذلك اصدرت الهيئة قرارها المطعون فيه بدموى تزوير كتاب منسوب لها موجه الى مأمورية الشهر العقارى. وبحجة تواطؤ موظفى هذه المأمورية بقصد خدمة الجمعية وانها لهذا قبلت برفع دموى ابطال العقدين وليس من شك في ان لبعوث التزوير في هذين العقدين رهين بصدور حكم جنائى وأن تقرير بطلانها انما يتوقف على صدور حكم من القضاء المدنى ، مما لا وجه معه لاهدار حجية العقدين وايقاف أثرهما قبل ان يقول القضاء المختص كلمته النهائية بشأنهما ، بل يبطل الوضع على ما هو عليه من حيث ملكية الجمعية للأرض الى ان يتصور في امرها .

ومن حيث أنه من ناحية أخرى ، فان ما اورده الحكم المطعون فيه من ان ادماء الجهة الادارية بملكية ارض النزاع له ما يسانده من الاوراق . أمر يفتر الى السقعة والاستخلاص السالخ من واقعات النزاع ومستنداته . وآية ذلك أنه كان تحت نظر المحكمة رأى مسبب للجمعية العمومية لعمسى الفتوى. والشرع بمجلس الدولة أصدرته بطمسها المنعقدة بتاريخ: ٢٨ من يونية سنة ١٩٧٨ في النزاع الذى ثار بين كل من هيئة الاوقاف المصرية والهيئة العامة لمشروعات التعبير والتنمية الزراعية حول ملكية الاراضى الواقعة على الشريط الساحلى بطريق الاسكندرية - مرسى مطروح بين الكيلو متر ٢٠ والكيلو متر ٤٧ والتي تدخل ضمنها ارض النزاع . ، وهي: النزاع الذى قام بعرضه على هيئة الجمعية السيد وزير الزراعة . ، والذى انتهى فيه الرأى بعد استعراض كافة المستندات والاحكام المقعدة من الهيئة ومناقشتها وتنفيذها وهي بذاتها المقعدة في المنازعة المسئلة ، الى ان الارض المذكورة ليست من اراضى وقف سيدى كرير وانها تدخل في ملكية الدولة الخاصة ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ أغفل الاشارة الى هذا الرأى ويبين مدى تعيد الجانبين المتنازعين به والتزامهما بمؤاماة طبقا لنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بقانون رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٢ ، فانه يكون قد بنى على غير أساس سليم من القانون واستخلص النتيجة التى انتهى اليها استخلاصا غير سليم من اصول الاوراق .

ومن حيث انه يجب التنبه الى ان ما انتهت اليه الجمعية العمومية من عدم ملكية اراضى النزاع الذى كان مطروحا امامها لوقف سيدى كيرير الخيرى ودخولها فى ملكية الدولة الخاصة لا يعنى بطريق اللزوم عدم ملكية وقف للمساحات المؤقعة والتى تقع ضمن تلك الاراضى ، فالوقف المذكور لم يكن مثالا فى النزاع وبالتالي لم تتم له فرصة تقديم ما يتوافر لثبته من حجج واسانيد ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان ما سبقت الاشارة اليه من صدور حكم ابتدائى تأيد استئنافيا فى ١٩٤٠/١٢/٣١ بأن تلك المساحات بعيدة عن ملكية الدولة كما ان ما يبين من الاطلاع على الاوراق من صدور حكم من محكمة القاهرة الابتدائية للاحوال الشخصية بجلسة ١٩٥٩/٢/١٩ فى الدعوى رقم ٩٨٢ لسنة ١٩٥٦ المبثقة فيها وزارة الاوقاف ، يقضى باعتبار هذه المساحات امتلاكاً لوقف الاهلى وبغرز وتجنب انصباء المستحقين فى هذا الوقف ومن بينهم البائعون الى الجمعية الطاعنة . بالاضافة الى ما تضمنه عقدى البيع المسجلين الصادرين الى هذه الجمعية من موافقة الجهة القائمة على شئون الاراضى الصحراوية المملوكة للدولة وهى الجهاز التنفيذي للشروعات الصحراوية بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٥ على السير فى اجراءات شهر الضمرات الواردة على ذات المساحات . والى خضوع اجزاء من هذه المساحات لاحكام الاستيلاء المقررة بمقتضى تشريعات اصلاح الزراعى على اساس انها زائدة لدى بعض المستحقين فى الوقف على الحد الاقصى للملكية الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية . والى اطمئنان هذه المحكمة الى النتيجة التى انتهت اليها الجمعية العمومية على الوجه المبين فيما سبق . كل اولئك يفيد بأن المساحات المذكورة لا تقع فى وقف سيدى كيرير الخيرى ، وانما تعتبر على ملك المستحقين فى وقف الاهلى ثم الجمعية الطاعنة فى حدود القدر المبيع اليها من هذه المساحات . وغنى عن البيان ان ذلك كله لا يصدق على ملكية تلك المساحات الا فى خصوصية الغرار المطعون فيه أى دون الخوض فى تحقيق مستندات الملكية والمناضلة بينها ، فهذه الامور هى مما تختص به المحاكم المدنية .

... ومن حيث أنه تجدر الإشارة الى ما شاب الحكم المطعون فيه من خطأ ،
حاصلة ماورد في أسبابه ،خاصا بأن ملكية جمعية العاشر من رمضان
للإسكان التعاوني للأرض محل النزاع ، وأن دل عليها عقدى البيع المسجلين
برقمى ١٣٨٠ ، ٣٤٦٣ لسنة ١٩٧٦ وغيرهما من المستندات التى تناولتها
والهيئت الدعوى ، إلا أن هذه الملكية انتقلت محلة بحق الحكر المنصوص
عليه صراحة فى العقد الاول وهو حق عينى ينتص من حق الملكية التامة ،
ويحول دون انتفاع الجمعية بالأرض المحكرة ووضع اليد عليها — ذلك أن
الثابت من مطالعة عقد البيع المسجل تحت رقم ١٣٠٨ أن هيئة الاوقاف
قضت حق الحكر للحريين الشرعيين على اولئك الذين لا يخضعون لقوانين
الاصلاح الزراعى ، مما لا يصدق على البائعين نظرا لخضوعهم لاحكام هذه
القوانين وأن تصرفهم بالبيع انها يتصلق بقدر احتفاظهم تطبيقا لهم ،
كما لا يصحقي علي البائعين فى العقد الثانى لعدم وروده فيه وحتى يفرض
وجود مثل هذا الحق ، فان ما اشترطته الهيئة فى هذا الشأن ، على ما هو
ثابت بكتيبها المشار اليه فى العقد الاول لا يعدو إن يكون مجرد طلب أخذ
جمعهم من المشتري بإداء قيمة الحكر حسب تقديرها ، مما يبيد عدم وجود
ملكية محلة بحق حكر يقيد بها ويعوق استقلالها . ومن ثمة القول
القنوية بأن حق الحكر على الاميان الموقوفة قد تم انهاءه بموجب القوانين
رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ ثم اعيد تنظيم انهاء هذا الحق بالقانون رقم ٩٢
لسنة ١٩٦٠ وفق هذا وذاك . فغير خاف ما وقع فى الحكم المطعون فيه
من تضارب ، وآية ذلك أنه بينما ذكر أن ملكية الارض انتقلت الى الجمعية
محلة بحق حكر ، اذا به ينتهى الى نتيجة عكسية مؤداها أن ادعاء الجهة
الادارية بملكية هذه الارض له ما يستنده من الاوراق .

ومن حيث أنه يبين من جماع ما تقدم ، أن الارض موضوع النزاع
لا تدخل فى وقف سيدى كزير الخسرى . وأن الجمعية الطامنة كانت تضع
اليد عليها بصفتها مالكة لها بموجب عقدين مسجلين وأن البائعين للجمعية
كثكوا بدورهم يضعون اليد على هذه الارض ، بوصفهم مستحقين فى
وقف الاهلى ، مما كان يقتضى من هيئة الاوقاف وهى يصدد
استخدامها لحقها المنصوص عليه فى المادة ٩٧ من القانون المدنى ، أن
تثبتت أولا من الارض التى تباشر عليها هذا الحق بازالة التعدى الواقع
عليها بالطريق الادارى مملوكة لها ، اما وإنها أصدرت قرارها رقم ٥٥

لسنة ١٩٧٠ بإزالة التعمد الواقع على الأرض إدارياً رغم عدم ثبوت ملكيته لجهة الوقف الأخرى فإن قرارها هذا يكون نافذ لزكن من أركنته هو ركن النسب ، وبالتالي يقع مخالفاً للقانون خليقاً بالإلغاء . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى خلاف ذلك ، فلنه يكون قد جالب الصواب ويتمين لذلك الفأوه في هذا الشق . أما الشق الخـاص بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدموى وباختصاصها فإن الحكم المطعون فيه قد أصاب وجه التحقيق في قضائه بالنسبة إلى هذا الشق من الدموى ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه طالما أن المشرع حول الجهة الإدارية سلطة إزالة التعمد الواقع على أملاكها الخاصة بالطريق الإدارى ، فإن قرارها الصاهر في هذا الشأن بعد قرار إدارى له كل مقومات القرار الإدارى .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى الطلب الخاص بالتعويض ، غلب مناهض مسؤولية الإدارة من القرارات الإدارية التى تصدرها ، هو كسالم خطأ من جانبها بأن يكون القرار الإدارى غير مشروع أى يشوبه عيب من التسيب المنصوص عليها في المادة العالثرة من قانون مجلس الدولة وإن يحق بصاحب الشأن ضرر ، وإن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث أن الجمعية الطامنة تقيم طلب التعويض ، على أن القرار المطعون فيه قد أصابها بأضرار تبثت في زعزعة الثقة في ملكيتها المشهورة قانوناً ووقف التعامل في الأرض التى تملكها بما يضره لهذا حق الملكية طبقاً للقانون ، فاته ولئن كان القرار المذكور متمين الألفاء لمناشله من مخالفة للقانون على الوجه المبين فيها تقدم ، مما يتحقق به ركن الشطأ الموجب للمسؤولية عن تعويض الأضرار الناشئة منه والمتبثلة في غل يد الجمعية من الانتفاع بظك الأرض اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٣ تاريخ تنفيذ ذلك القرار إلا أنه مراعاة لطبيعة هذه الأرض ، وظروف استقلالها بحصانها من الأراضى الصحراوية ، ولذا في الاعتبار أن ملكيتها للجمعية متنازع عليها ومرفوع بشأنها دعوى أمام القضاء المحنى ، وأن هذه المحكمة لم تقسم بفحص مستندات طرفى النزاع في هذا الشأن للفصل في ثبوت الملكية لايهما تازكة ذلك لجهة القضاء المختصة ، مكتفية وهى بصدد بحث مدى مشروعية القرار المطعون فيه من حيث مطابقتها للقانون بالوقوف عند حد المنازعة الإدارية والتحويل على ظاهر الأمور فيها يتعلق بملكية الأرض

محل النزاع ، وما يقتضيه ذلك من الاعتداد بمعدى بيعها المسجلين ، مع ترك تحقيق المطامع الموجهة الى هذين المتقدمين لجهة القضاء ذات الاختصاص ، فإنه في ضوء هذه الاعتبارات مجتمعة ، ترى المحكمة القضاء للجمعية الطاعنة بمبلغ ألف جنيه جبرا للاضرار التي حلت بها نتيجة تنفيذ القرار الصادر بإزالة تعديدها على الأرض المذكورة بالطريق الإداري .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب مذهباً مخالفاً لما تقدم ، بأن قضى برفض الدعوى البغاء وتمويضا مجانباً بذلك صحيح حكم القانون ، فمن ثم يمتنع القضاء بغضائه والحكم بالبغاء القرار المطعون فيه رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ الصادر من هيئة الاوقاف المصرية والزام الهيئة بأن تؤدي الى الجمعية الطاعنة بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض جبرا للاضرار التي أصابها نتيجة للقرار المذكور ، مع الزايمها المصروفات ،

(طعن رقم ٧٢٤ ، ٢٤٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢١)

قائمة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

التمدى على مال خاص ملك للدولة — قيام الحكومة بربط الأرض المنتسبة بالإيجار واقتضاء هذا المقابل بالقول من التمدى بقسمة صادرة من مصلحة الاموال المقررة — هو إجراء متبع عادة للمحافظة على حق الحكومة لقاء التمدى على أرضها المنتسبة دون ان ينطوى فيه معنى الإقرار بالتمدى أو تصحيح الوضع القائم على الفسب مما يجعله علناً مشروعاً أو إنشاء علاقة ناجية عقدية ممتدة أو مستمرة تحكمها نصوص اتفاقى رفضى ، متبادل لعدم إمكان افتراض هذا الاتفاق افتراضاً من مجرد اقتضاء مقابل الانتفاع بسبب بقاء التمدى الى ان يزول — أساس ذلك وأثره — أنه لايسوغ ان تنقلب المحافظة على حق الحكومة في مقابل الانتفاع الحاصل غصباً للملك سبباً لتبرير الاعتداء على هذا الملك أو لاسقاط حقها الاصيل في التخلص من هذا الاعتداء بإزالته إدارياً أمالاً لحكم القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم :

ان قيام الحكومة بربط الأرض المنتسبة بالإيجار واقتضاء هذا المقابل بالنقل من التمدى بقسمة صادرة من مصلحة الاموال المقررة انما تصد .

فيه حصر اعتدائه وقطع التقادم الذى كان يمكن أن يكسبه ملكية الأرض المتعدى عليها فى سنتى ١٩٥٤ و ١٩٥٥ وقت أن كانت الخشية من هذه النتيجة تائية قبل صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذى منسح كسب الملكية فى هذه الحالة بالتقادم . وهذا اجراء متبع عادة للمحافظة على حق الحكومة لقاء التعدى على أرضها المفتصة دون أن ينطوى فيه معنى الاقرار بالتعدى أو تصحيح الوضع القائم على الغصب يجعله عملا مشروعاً أو انشاء علاقة تأجير عقدية ممتدة أو مستمرة تحكمها نصوص انطلق رضائي متبادل لعدم وجود مثل هذا الاتفاق الذى لا يمكن أن يفترض انقراضاً من مجرد اقتضاء مقابل الانتفاع بسبب بقاء التعدى الى أن يجوزون وقنى عن البيان أن الاجراء المذكور وانما يستهدف غرضاً مستقلاً عن فكرة التأجير ويعيداً عنها إذ لا يتجه فيه القصد الى ايجاد رابطة تعاقدية مع التعدى على أرض الحكومة تسبغ له الاستقرار فى شغلها لها ببنائه أو الى توطيد اعتدائه عليها ، بل الغرض منه هو المحافظة على حق الحكومة من الناحية المالية بالنسبة الى ما قضى من اعتداء تحقق بالفعل واستوجب اداء المقابل ، لا التعامل على أساس استمرار هذا الاعتداء مستقبلاً . وهذا المفهوم يدور فى مجال غير المجال الذى يمكن أن يدور فيه الارتباط العقدي ولا يسوغ أن تنقلب المحافظة على حق الحكومة فى مقابل الانتفاع الحاصل غصباً للملكية. وبسبب لتقرير الاعتداء على هذا الملك أو لاسقاط حقها الاصيل فى التخلص من هذا الاعتداء بازالته بالطريقة التى نص عليها القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ .

(طمى ١٦٦٧ لسنة ٧ ق ، ١٥٤٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٥٦)

١٣٠٠ —

التعدى على مال خاص مملوك للدولة فى تاريخ سابق على القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ — لا يحرم الجهة الادارية من مزاولة الرخصة التى تجررها فى ازالته ادارياً ما دام هذا التعدى لم يزيله طابع الغصب ، كما انه واقعة مستمرة ومتجددة تحققت فى ظل هذا القانون ذات عناصرها التى كانت قائمة قبل صدورهما — سيئاته عليها باثرة الحال الجائز .

ملخص الحكم :

ان التعدى الحاصل من المدمى على ارض الحكومة بوصف كونه لم، يزايله طابع الفسب هو واقعة مستترة ومتجددة تحققت في القانون، رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ذات عناصرها التي كانت قائمة قبل منوره وبهذا التكيف يدركها اثره الحال المباشر ويجرى عليها حكمه باثره الفوري، لا الرجعى ، وهو يخول الجهة الادارية صاحبة الشأن حق ازالة التعدى، اداريا بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة.

(طعن ١٦٦٧ لسنة ٧ ق ، ١٥٤٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٥)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

المادة ٩٧٠ من القانون المبنى — حظر تلك الاموال الخاصة المملوكة للدولة او الاشخاص الاعتبارية العامة او كسب حق مبنى عليها بالتقادم، او التعدى عليها — في حالة حصول التعدى يكون للجهة صاحبة الشأن حق ازالة التعدى اداريا .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٩٧٠ من القانون المبنى — لا يجوز تلك الاموال الخاصة المملوكة للدولة او الاشخاص الاعتبارية العامة او كسب اى حق مبنى عليها بالتقادم ، ولا يجوز التعدى عليها ، وفي حالة حصول التعدى يكون للجهة صاحبة الشأن حق ازالة التعدى اداريا بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة .

فالنص المشار اليه حظر حظر كلياً تلك الاموال الخاصة المملوكة للدولة او الاشخاص الاعتبارية العامة او كسب اى حق مبنى عليها بالتقادم، اما اذا كانت من الاموال العامة فانه لا يجوز تملكها بالتقادم بصفة مطلقة لانها تكون مخصصة للمنفعة العامة وترتبا على ذلك فان للجهة الادارية حق التنفيذ المباشر ومن ضمن امتيازات الادارة الاصلية — فضلا عن ان هذا الامتياز الى نص ٩٧٠ مبنى بالنسبة للاموال المملوكة للدولة او الاشخاص الاعتبارية العامة بازالة التعدى الواقع على الاموال العامة بالطريق الادارى .

(طعن ٢٠٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/٣/٥)

قاعدة رقم (٢٥٨)

البدا :

املاك الدولة الخاصة — عدم جواز تملكها بالتقادم بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ في ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ — جواز ذلك قبل هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧ من القانون المحدث تنص على أن تعتبر أموالاً عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم — كما تنص المادة ٩٦٨ من القانون المذكور على أن من حاز منقولا أو عقارا دون أن يكون مالكا له أو حاز حقا عينيا على منقول أو عقار دون أن يكون هذا الحق خاصا به كان له أن يكسب ملكية الشيء أو الحق المبنى إذا استمرت حيازته دون انقطاع خمس عشرة سنة .

ومن حيث انه ولئن كانت المادة ٩٧٠ من القانون المحدث بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ تنص على أنه في جميع الأحوال لا تكسب حقوق الارث بالتقادم الا اذا دامت الحيازة مدة ثلاث وثلاثين سنة — ولا يجوز تملك الأموال الخاصة بالملوك للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك أموال الاوقاف الخيرية أو كسب أى حق عينى عليها بالتقادم — وقد قبل بأحكام هذا القانون من تاريخ نشره في ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ . الا ان هذا النص لا يسرى على ما أوضحته مذكرته الايضاحية على ما تم تملكه بالتقادم عملا قبل العمل بأحكام هذا القانون بان توافرت في الحائز لارض الحكومة شروط الحيازة التي تتطلبها المادة ٩٤٩ من القانون المحدث بان كانت هائلة ظاهرة لا لبس فيها واستمرت المدة المقررة قانونا لكسب الملكية بالتقادم قبل نفاذ أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ — مخالف الذكر وتمسك الحائزون بهذه الملكية بالتقادم .

ولما كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم لتأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها تنص على

ميراثان أحكامه على العقارات الداخلة في ملكية الدولة الخاصة عدا ما عدته المادة سبغة الذكر وبينت بآلى أحكام هذا القانون كيفية التصرف فى أملاك الدولة الخاصة وتجرها .

فإذا كانت الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة قد تملكها الأسراد الحائزون لها بالتقادم قبل نفاذ أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ينقل تكليفها بأسماء الحائزين لها الذين تملكوها بالتقادم والا تبقى على الملكية الخاصة ولا يجوز تملكها بمد نفاذ أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ سلف الذكر مهما طالت مدة الحيازة بمد نفاذ أحكامه فى ١٣ يولية سنة ١٩٥٧ تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ويترتب على ثبوت الملكية للأسراد الحائزين شروط الحيازة سلفة البيان قبل نفاذ أحكام القانون المذكور الزام الأسراد بالبيع أو بالضرية علم الاطيان على حسب الأحوال .

(انتهى ٤١٦ — فى ١٥/٤/١٩٦٧)

قائمة رقم (٢٥٩)

المادة :

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل المادة ٩٧ من القانون المذى — عدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة ولشركات القطاع العلم بالتقادم — للوزير المختص حق إزالة التمدى بالطريق الإدارى — عدم تنفيذ استعمال هذا الحق بأن تكون الملكية ثابتة للجهة الإدارية دون ثمة نزاع جدى — عبء الإثبات فى هذه الحالة يكون على عاتق الأفراد .

مخلص الحكم :

ان المادة ٩٧ من القانون المذى معدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ تنص على أنه « لا يجوز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للتوسيسات العامة أو الهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لهما والأوقاف الخيرية أو كسب أى حق مبنى على هذه الأموال بالتقادم — ولا يجوز التمدى على الأموال المشار إليها بالفقرة السابقة . وفى حالة حصول التمدى يكون للوزير المختص حق إزالته إداريا » . وجاء فى

المذكورة الإيضاحية للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ تطبيقاً على هذا النص أنه : نظرًا لكثرة حوادث التعدي من الخطرين على أملاك هذه الوحدات ووضوح اليد عليها والاضطرار إلى لجوء الشركات للقضاء لرفع دعاوى تكمين الملكية ضد المعتدين بما يصاحب ذلك من اشكالات لا حصر لها ، وهو طريق شاق طويل ، خصوصاً وأن هؤلاء المعتدين بوسائلهم وأساليبهم يعمدون إلى اصطناع الدليل لتأييد وضعهم ، مما قد يعرض هذه الأموال للضياع . لذلك فقد أمد مشروع القانون المرافق بإضافة المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية للجهات الواردة في النص . وغنى عن البيان أنه وإن كان الأصل بالنسبة لأموال أشخاص القانون الخاص أن تحكمها قواعد هذا القانون وما ينظمها - في هذا المجال - من نكر قانوني مبناه جواز تملك هذه الأموال واكتساب الحقوق العينية عليها بالتقادم كحالة استقرار الملكية والأقلال من ترمزع المعاملات ، وعدم جواز التجه أشخاص القانون الخاص إلى القوة لتنفيذ أرائهم لاستخلاص حقوقهم إذ لابد من اللجوء إلى القضاء في حالة وقوع النزاع لاستصدار حكم قابل للتنفيذ ، إلا أن هذه الاعتبارات تتضال في مواجهة ما ينبغي أن يتوفر لأموال شركات القطاع العام والوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة وللهيئات العامة من حماية خاصة تمكنها من القيام بالدور الخطير الذي ينط بها .

ومن حيث أن الواضح مما تقدم أنه في سبيل حماية الأموال الخاصة والملوكة للدولة ولشركات القطاع العام وغيرها من الجهات التي ورد بياتها في النص ، لم يقف الشارع عند حد حظر تملك هذه الأموال أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم ، وإنما خول هذه الجهات ميزة إزالة التعدي بالطريق الإداري ، وأغناها بذلك بمؤونة الوقوف موقف المدعي في دعوي النزاع على الملكية ، ملقياً على الأفراد ، للاعتبارات التي كشفت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون ، عبء اثبات في هذا النزاع ، ومن ثم ليس صحيحاً ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن استعمال جهة الإدارة لسلطة إزالة التعدي إدارياً بقيد بأن تكون الملكية ثابتة للجهة الإدارية دون ثمة نزاع جدى ، ذلك أن المشرع افترض قيام هذا النزاع بين الحائز للمال وبين الجهات المشر إليها في المادة ٩٧ من القانون المعنى التي تدمى أن هذا المال من أملاكها الخاصة على ما أشرت إليه

المذكرة الايضاحية سالفة البيان من ان المعتدين يعمدون الى اضطناع الدليل لتأييد وضع يدهم ، واستهدف ادماء الجهات المذكورة من ان تكون البياضة بالالتجاء الى القضاء لتثبيت ملكيتها ضد المعتدين والتي هذا السبب على الحائز بعد انتزاع المسال من حيازته بالطريق الادارى اذ رأت تلك الجهات وجهها لذلك .

ومن حيث ان القرار المسادر بازالة التعدى اداريا يجب ان يكون قائما على سبب يبرره ، وهو لا يكون كذلك الا اذا كان سند الجهة الادارية في الادعاء بملكيتها للمال الذى تتدخل بازالة التعدى الواقع عليه اداريا ، سند جدى له اصل ثابت في الاوراق . والقضاء الادارى في فحصه لمشروعية هذا السبب في الحدود المتقضية ، لا يفصل في النزاع القائم على الملكية بين الطرفين المتنازعين ، ولا يتغلغل بالتالى في فحص المستندات المقدمة من كل منهما بقصد الترجيح فيها بينها ، لان ذلك كله من اختصاص القضاء المدنى الذى يملك وحده الحكم في موضوع الملكية . وانما يقف اختصاص القضاء الادارى عند حد التحقق من ادماء الجهة الادارية بالملكية ادماء جدى له شواهد المبررة لامصدار القرار بازالة التعدى اداريا .

(طعن ٢٣ لسنة ١٧ قى — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

التملك بطريق الاستيلاء اما يتناول الاراضى المجاعة المملوكة للدولة ملكية اعتبارية ولا تكون داخلة ضمن زمام البلاد .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة في ١٠ من اغسطس سنة ١٩٥٠ موضوع تطبيق المادة ٨٧٤ من القانون المدنى التى تنص على أن :

١ — الاراضى غير المزروعة التى لا ملك لها تكون ملكا للدولة .

٢ — ولا يجوز تملك هذه الاراضى أو وضع اليد عليها الا بترخيص من الدولة وفقا للوائح .

(م ٣٥ — ج ٥)

٣- أنه إذا زرع مصرى أرضا غير مزروعة أو غرسها أو بنى عليها تملك في الحال الجزء المزروع أو المغروس أو المبنى ولو بغير ترخيص من الدولة ، ولكنه يفقد ملكيته بعدم الاستعمال مدة خمس سنوات متتالية خلال الخمس عشر سنة التالية للتخليك .

وهذه المادة وردت تحت عنوان « الاستيلاء على عقار ليس له مالك »

وقد ورد في الأعمال التحضيرية للقانون المنى تعليقاً على هذه المادة أن المال المباح الذي لا يجوز الاستيلاء عليه يشمل الأراضي غير المزروعة التي ليست ملكاً لها ولا ملكاً خاصاً كالصحارى والجبال والأراضي المتروكة لأن القانون وأن اعتبر هذه الأراضي مملوكة للدولة ، لكن قد رأى أن ملكيتها لها ملكية ضعيفة فأجاز الاستيلاء عليها .

نمحل تطبيق هذه المادة إذا هي الأراضي المباحة التي ليست مملوكة للدولة ملكاً خاصاً وإنما ملكيتها لها ملكية اعتبارية .

وطبقاً للمادة الثانية من الأمر العالى الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٨٨٢ لا يدخل في هذا النوع من الأراضي « كافة الأراضي الداخلة ضمن زمام البلاد » وذلك لأن ملكية الدولة لهذه الأراضي ملكية حقيقية لا تختلف في شيء عن ملكية الأفراد .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن المقصود بالأراضي التي يجوز تملكها بمطريق الاستيلاء طبقاً للمادة ٨٧٤ من القانون المنى هي الأراضي غير المزروعة التي لا يملك لها والتي اعتبرها القانون حكماً مملوكة للدولة ، فيخرج من نطاق تطبيق هذه المادة الأراضي غير المزروعة المملوكة للدولة ملكية خاصة .

(متوى ٢٧٣ — في ٢٦/٨/١٩٥١)

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

تملك الأراضي غير المزروعة بالبناء أو الفرس فيها — مصدر التملك

في هذه الحالة لا يكون الاستيلاء وانما يكون الغرض أو البناء بقصد التعمير والاستصلاح — انصراف ارادة الفارس أو الباقي الى تلك الأرض — تلك هذه الاراضى يبدأ من تاريخ تعمير الأرض أو استصلاحها — ايجار الاراضى من الحكومة — الحيازة القابلة على أساس الإيجار — مناط اعمال حكم المادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تلجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها — ضرورة توافر ارادة التملك ونيته والمقصود اليه — لا وجه للقول بأن الحائز الذى تقوم حيازته على أساس الإيجار أنه قد غي نيته وقصد التملك في أى وقت اذ لا يجوز لأحد أن يكتسب ملكيته على خلاف سنده ولا يستطيع أحد أن يغير سبب حيازته ولا الاصل الذى تقوم عليه هذه الحيازة وفقا للحكم المصمم الوارد بالمادة ٩٧٢ من القانون الجنى .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧٤ من القانون الجنى تنص على أنه « الاراضى غير المزروعة التى لا مالك لها تكون ملكا للدولة ولا يجوز تملك هذه الاراضى أو وفتح اليد عليها الا بترخيص من الدولة وفقا للوائح » .

الا انه اذا زرع مصرى أرضا غير مزروعة أو غرس أو بنى عليها تملك في الحال الجزء المزروع أو المقروس أو المبنى ولو بغير ترخيص من الدولة ، ولكنه يفقد ملكيته بعدم الاستعمال مدة خمس سنوات متتالية خلال الخمس عشر سنة التالية للتبليك .

ثم صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك الاراضى الصحراوية ونص في المادة الاولى منه على أنه « يحظر على أى شخص طبيعى أو معنوى أن يملك بأى طريق كان — عدا الميراث — عقارا كائنا باحدى المناطق المعتبرة خارج الزمام وقت صدور هذا القانون . . . » ، وبتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٤ عمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ونص في المادة ٧٥ منه على أنه « يمتد في تطبيق احكام هذا القانون بحقوق الملكية أو الحقوق العينية الاخرى الواردة على عقارات في احدى المناطق المعتبرة خارج الزمام في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه

والمسببتة الى عقودهم تم شهرها او احكام نهائية سابقة على هذا التاريخ او الى عقود صدرت من الحكومة وتم تنفيذ الشروط الواردة فيها ولم تشهر بعد . .

كما يعتد ايضا بالقرارات النهائية الصادرة ونفا لاحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه والتي تضمنت تقرير التملك لبعض الأشخاص بالنسبة الى ما كانوا يحوزونه من عقارات .

ويعد مالكا بحكم القانون :

١ - كل غارس أو زارع فعلى لحسابه لارض محرواية لمدة سنة كاملة على الاقل سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وذلك بالنسبة الى ما يقوم بزراعته بالفعل من تلك الاراضي في تاريخ العمل بهذا القانون وبما لا يجاوز الحد الاتصى للملكية العقارية. المفعلة ثانونا . .

٢ - كل من اتم قبل العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه اقامة بناء مستقر بحيزة ثابت فيه ولا يمكن نقله منه - وذلك بالنسبة الى الارض المقام عليها البناء والمساحة المناسبة التى تلحق به وتعد مرفقة له بحيث لا تزيد على المساحة المقام عليها البناء ذاته على الاكثر وذلك بشرط بقاء البناء قائما حتى تاريخ العمل بهذا القانون » .

وبين مما تقدم ان الاستيلاء فى القانون المدنى هو وضع شخص يده على شيء غير مملوك لاحد بنية تملكه ويؤدى الى اكتساب المستولى ملكية هذا الشيء فور وضع يده ، وعلى ذلك فان الاستيلاء لا يعتبر واقعة قانونية خالصة وانما هو واقعة مختلفة (اذ يخلط فيه عنصر الحيازة بعنصر ارادة التملك فى الحال وتكون الحيازة قرينة على هذه الارادة) ، وعلى الرغم من أن القانون المدنى اعتبر الاراضى غير المزروعة والتي لا يملك لها ملكا للدولة وبالرغم من أن الاستيلاء لا يرد الا على شيء غير مملوك لاحد فان هذا القانون اجاز تملك الاراضى غير المزروعة بقبضاء أو الغراس فيها وبذلك فان مصدر التملك فى هذه الحالة لا يكون الاستيلاء وانما يكون الغراس أو البناء بقصد التعمير والاستصلاح مع انصاف ارادة

الفائزين أو البائى الى تملك الارض وما يدل على ذلك ان تملك هذه الاراضى
 لا يبدأ من وقت وضع اليد المجرى وانما يبدأ من وقت البدء فى تعمير الارض
 أو استصلاحها وعلى اى حال فان هذه الملكية كانت معرضة للسقوط -
 خروجا على مبدأ دوام الملكية - اذ يقضى القانون المدنى بان الممتلك على هذا
 الوجه يفقد ملكيته بعدم الاستعمال مدة خمس سنوات متتالية خلال الخمس
 عشر سنة التالية للتليك ، ولذلك كانت هذه المدة شرطا زمنيا لبقاء الملكية
 ولم تكن مدة تقادم مكتسب ، وعندما صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨
 قضى على هذه الوسيلة من التملك اذ حظر على اى شخص طبيعيا كان
 أم معنويا ان يكتسب باى طريق كان عدا الميراث ملكية عقار كائن باحدى
 المناطق المعتبرة خارج الزمام الا بترخيص يصدر بذلك من وزير الحربية
 بل انه لم يقر كل الملكيات والحقوق المكتسبة قبل نفاذه على هذه الاراضى
 وانما اقر منها وفقا لحكم مادته الخامسة « الملكية التى تستند الى عقود
 بسجلة أو أحكام نهائية سابقة على العمل به أو الى عقود صدرت من
 الحكومة ولم تسجل اذا كانت شروطها قد نفذت ، وبذلك لفى هذا
 القانون « نية تطبيق بالاراضى خارج الزمام » الفقرة الثالثة من المادة
 ٨٧٤ من القانون المدنى التى كانت تقر طريق تملك اراضى الدولة غير
 المأروعة بالبناء أو الغراس . ونظرا لما ترتب على تطبيق أحكام القانون
 رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ من انكار للحقوق المشروعة المكتسبة وفقا لنص
 المادة ٨٧٤ من القانون المدنى قبل العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ ،
 فان المشرع اعد الامر الى نصليه عندما اصدر القانون رقم ١٠٠ لسنة
 ١٩٦٤ فاعتمد بتلك الملكيات بشرط ان يتم الغرس أو البناء قبل سنة من
 تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ وأن يستمر فيه حتى تاريخ
 العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فلان الحكم الذى أتى به
 القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ لا يكون منبث الصلة بحكم المادة ٨٧٤
 من القانون المدنى اذ هو لم يأت بحكم جديد وانما اضاف شروط زمنية
 جديدة اليه وبما لذلك يضمن اشتراط توافر ارادة التملك ونيته والقصد
 اليه عند اعمال حكم المادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

وتطبيقا لما تقدم فانه لما كانت حيازة السيدين /
 قائمة على اساس الايجار فان مناط اعمال حكم المادة
 ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ يتخلف بالنسبة لهما لفقدانها نية

التملك واراسته ولا وجه للقول بأن أيا منهما قد غير نيته وقصد التملك في
أى وقت اذ لا يجوز لاحد أن يكتسب ملكية على خلاف سنده ولا يستطيع
احد أن يغير سبب حيازته ولا الاصل الذى تقوم عليه هذه الحيازة وفقا
للحكم العلم الوارد بالمادة ٩٧٢ من القانون المدنى .

لذلك انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عسلى
تلك المعروضة حالتهما للارض المستأجرة من الحكومة .

(ملف ٧٤/٢/٧ - جلسة ١٦/٤/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

ان كلا من القانون المدنى القديم والجديد الحالى يفرق في معرض بيان
اسباب كسب الملكية بين الاستيلاء وبين التقادم المكسب - لا يشترط أن
تتوافر نية التملك لدى المستولى أسوة بمن يملك الاراضى بوضع اليد (التقادم
المكسب) اذ يكفى أن يكون الاستيلاء مضمونيا بالتعمير الذى من شأنه أن
يحمى الاراضى وأن يدل على نية صاحبه من أنه اخذ في اسباب استغلالها والمضى
في هذا السبيل - يترتب على ذلك تفسير معنى المادة ٧٥ من القانون رقم
١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجر المقاربات المملوكة للدولة ملكية خاصة
والتصرف فيها على أنه جاء عليها مقاما كل فرد غرس أو زرع أو اقام بناء
أى لكل من قام بأعمال التعمير حق التملك - المشرع لم يستبعد المستأجر
من ذلك ومن ثم فإن المستولى بمجرد تملكه الارض الذى استولى عليها ينقض
عقد ايجاره من تاريخ التملك اذ أن الشخص لا يستأجر ما يملك .

ملخص الفتوى :

أن كلا من القانون المدنى القديم والجديد (الحالى) يفرق في معرض
بيان اسباب كسب الملكية بين الاستيلاء وبين التقادم المكسب ، وقد نص
القانون المدنى الملقى على الاستيلاء فى المادة ٥٧ - تحت عنوان فى التملك
ووضع اليد - فقال « أما الاراضى الغير مزروعة المملوكة شرعا للبرى
فلا يجوز وضع اليد عليها الا باذن الحكومة ويكون اخذها بصفة ابعادية
تطبيقا للوائح ، انها كل من زرع أرضا من الاراضى المذكورة أو بنى عليها

أو غرس فيها غراسا يصير مالكا لتلك الاراضى ملكا علما لكنه يسقط حقنه
فيها بعدم استعماله لها بسدة خمس سنوات في ظرف الخمس عشر سنة
التالية لاول وضع يد عليها « وعالج القانون المبنى الحالى الاستيلاء على
عقار ليس له ملك في المادة ٨٧٤ منه التى نصت على أن :

١ — الاراضى غير المزروعة التى لا ملك لها تكون ملكا للدولة .

٢ — ولا يجوز تملك هذه الاراضى أو وضع اليد عليها الا بترخيص
من الدولة وفقا للوائح .

٣ — الا أنه اذا زرع مصرى أرضا غير مزروعة أو غرسها ، أو بنى
عليها تملك في الحال الجزء المزروع أو المغروس أو المبنى ولو بغير ترخيص
من الدولة . ولكنه يفقد ملكيته بعدم الاستعمال مدة خمس سنوات متتالية
خلال الخمس عشرة سنة التالية للتملك « .

ثم ألغيت المادة ٨٧٤ المشار اليها بالمادة ٨٦ من القانون رقم ١٠٠
لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجر المعاملات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف
فيها الذى نص كذلك في المادة ٧٥ منه على أن : « يعد ملكا يحكم
القانون :

١ — كل غرس أو زارع يعطى لحسابه لارض صحراوية لمدة سنة
كاملة على الاقل سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨
المشار اليه .

٢ — كل من اتم قبل العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار
اليه اقامة بناء مستقر بهيئة ثابت فيه ولا يمكن نقله منه وذلك بالنسبة الى
الاراضى المقام عليها البناء والمساحة المناسبة التى تلحق به وتعد
مرفقا له « .

وقد جاء في المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المبنى
« يشمل المسال المباح الاراضى غير المزروعة التى ليست ملكا علما ولا ملكا
خالصا وذلك كالصحارى والجبال والاراضى المتروكة وتعتبر هذه الاراضى
ملكاً للدولة ولكنها مملوكة لها ملكية ضعيفة اذ يجوز الاستيلاء عليها «

كما جاء بها « وللاستيلاء على المال المباح طريقتان : طريق الترخيص الذى يصدر من الدولة وفقاً للوائح المقررة وطريق الاستيلاء الحر وشرطه التعمير » .

ونظام الاستيلاء المشار اليه مأخوذ عن الشريعة الإسلامية فيما استته احياء الموات أو التحجير . ومن ثم تعتبر الشريعة السبعاء هى المصدر التاريخى لذلك النظام يرجع اليه عند الخلاف فى تفسير النصوص المتنبية .

ويستفاد من نص المادة ٨٧٤ مدنى أن المادة المذكورة وضعت شروطاً ثلاثة للتملك بطريق الاستيلاء هى :

١ - أن تكون الأرض المعتبرة ملكاً للدولة غير مزروعة ويقصد بها الاراضى الصحراوية خارج الزمام .

٢ - أن يكون الشخص الذى يستولى على الأرض مصرى الجنسية ولزم يكن هذا الشرط مطلوباً فى القانون المدنى الملقى .

٣ - أن يكون الاستيلاء مصحوباً بالتعمير بأن يزرع الأرض أو يفرسها أو يقيم عليها بناء .

ولا يشترط الى جانب هذه الشروط الثلاثة أى شرط آخر (الوسيط للسنة ٩ من ٦٢) ومن ثم لا يشترط أن تتوافر نية التملك لدى المستولى اسوة بمن يملك الاراضى بوضع اليد (التقادم المكسب) اذ يكفى أن يكون التعمير جدياً من شأنه أن يحيى الأرض وأن يدل على نية صاحبه من أنه أخذ فى أسباب استغلالها والمضى فى هذا السبيل (نفس المرجع) .

وقد عبر الشرعيون عن ذلك بقولهم « ويعتبر فى ثبوت الملك بهذه الاشياء تمسك الفعل فى الاحياء لا قصد التملك اذ أنه لا يعتبر ، فلو حرق الشجر أو قصه وصلح للزرع أو بنى أو حفر ملك بذلك وإن لم يقصد الملك » (شرح الزهار جزء ٣ ص ٣١٩ وص ٣٥ الجزء الرابع من موسوعة الفقه الإسلامى) .

ومما يؤكد ذلك أن التملك بالاستيلاء يتحقق لا بتصرف ثباتوني بل
بواقعة مادية هي واقعة التمير (الوسيط ص ٦٤) فلا يشترط أن يقترن
بها نية التملك كما هو الحال في التقادم المكسب .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يكون صحيحا في القانون ما تروته
اللجنة للقضائية في أسباب قرارها من أن « نص المادة ٧٥ من القانون
برقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قد جاء عاما مانحا كل من غرس أو زرع أو أقام
بناء أي لكل من قام بأعمال التمير حق التملك » ، والنص نادما قد جاء مانحا
لمؤخذ على عمومه ، وكلمة (كل) هي كلمة خاطئة الجميع أي كل فرد قام
بمعملا بعمل مادي سواء كان زارعا أو غارسا أو مشيدا ، ولم يستبعد الشارع
المستأجر من ذلك ، ومن ثم يكون هذا النص منطبقا على المستأجر وغير
المستأجر ؟ ومقتضى هذا أن المستولى بمجرد تملكه الأرض الذي استولى
عليها ينقضى عقد إيجاره من تاريخ التملك إذ أن الشخص لا يستأجر
ما يملك شأنه في ذلك شأن من يشتري عقارا يستأجره .

ومن حيث إنه تأسيسا على كل ما سبق بيانه يكون السيد /
قد تملك الأرض موضوع النزاع بالاستيلاء طبقا لنص المادة ٧٥ من
القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وذلك لثبوت استيلائه عليها وتميرها
بالبناء قبل صدور القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ وحتى صدور القانون
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى تأييد قرار اللجنة
القضائية التنفيذية للمشروعات المنعراوية فيما انتهى اليه من الاعتماد
بملكية السيد / للأرض محل الاعتراض المشار إليها وبمساحتها
١٢٠٠ مترا مربعا بحافظة مرسى مطروح .

(ملف ٧٤/٢/٧ — جلسة ١٩٧٥/١١/٢)

قاعدة رقم (٢٦٢)

للإسناد :

نص المادة ٧٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم
تأجير الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها على التزام كل ذي

تشان من اصحاب حق الملكية والحقوق العينية الاخرى بان يقدم خلال موعده اقتصاء آخر ديسمبر سنة ١٩٦٩ اخطارا بحقه الى المحافظة التى يقع فيه دائرتها العقار الوارد عليه حقه والى المؤسسة المصرية العامة لتعظيم الاراضى — التزام كافة المخططين باحكام هذا القانون بضرورة تقديم هذا الاخطار فى الميعاد الذى حدده المشرع — اعتبار هذا الميعاد من قبيل المواعيد التنظيمية — مقتضى ذلك ان يكون من المناسب للجهة الادارية منع القائلين على الاديرة المقلبة على الصحراء مهلة اخرى للتقدم بالاخطار عما تدعيه من حقوق بحيث اذا لم تتقدم به فى الموعد المناسب الذى يحدد لها كان للجهة الادارية الحق فى ممارسة السلطات المخولة لها بمقتضى القانون المذكور .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ، أنه ينص فى المادة ٧٥ منه على أن « يعتد فى تطبيق احكام هذا القانون بحقوق الملكية العينية الاخرى الواردة على عقارات كثنة فى احدي المناطق المعتبرة خارج الزلما فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه والمستندة الى عقود تم شهورها او احكام نهائية سابقة على هذا التاريخ او الى عقود صخرت من الحكومة وتم تنفيذ الشروط الواردة بها ولم تنشر بعد . كما يعتد ايضا بالقرارات النهائية الصادرة وفقا لاحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه والتي تضمنت تقرير التملك لبعض الاشخاص بالنسبة الى ما كانوا يحوزونه من عقارات » ويعد مالكا بحكم القانون : (١) كل فارس أو زارع فعلى لصابه لأرض صحراوية لمدة سنة كاملة على الاقل سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وذلك بالنسبة الى ما يقوم بزراعته بالفعل من تلك الاراضى فى تاريخ العمل بهذا القانون وبما لا يجاوز الحد الاقصى للملكية العقارية المقررة قانونا (٢) كل من اتم قبل العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه اقامة بناء مستقر بحيزة ثابتة فيه ولا يمكن نقله منه وذلك بالنسبة الى الاراضى المقام عليها البناء والمساحة المناسبة التى طحق به وتعد مرفعا له بحيث لا تزيد على المساحة المقام عليها البناء ذاته على الاكثر وذلك بشرط بقاء البناء قائما حتى تاريخ العمل بهذا القانون » ونصت المادة ٧٦ من هذا القانون

على أنه « يجب على كل ذى شأن من اصحاب حق الملكية والحقوق العينية الأخرى المنصوص عليها في المادة السابقة أن يقدم خلال موعد اقتصاه آخر ديسمبر سنة ١٩٦٩ أخطارا الى المحافظة التى يقع فى دائرتها العقار الوارد عليه حقه والى المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى » .

ونصت المادة ٧٨ بأنه « اذا قرر مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى عدم الامتداد بحق من الحقوق العينية المبينة فى الاخطارات المشار اليها فى المادة ٧٦ أو اذا تنازع على حق واحد منها اشخاص متمعدون - نرفع المنازعات المتعلقة بالحقوق المشار اليها الى اللجان القضائية المنصوص عليها فى المادة ٢٩ للبهل فيها » . ثم نصت المادة ٨٠ على أنه « يجوز لشاغلى الاراضى الصحراوية بالبنام أو الغرس الذين لا يعتبرون ملاكا فى حكم هذا القانون أن يطلبوا شراء هذه الاراضى أو استجارها لمدة لا تزيد على تسع سنوات . فبأذا لم يتقدموا بهذا الطلب خلال موعد اقتصاه آخر ديسمبر سنة ١٩٦٩ أو طلبوا ذلك ورفض طلبهم فيكون للمؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى الحق فى ازالة المبلى والغراس القائمة فى الاراضى المشار اليها أو استيفائها أو اعتبارها مملوكة للدولة » .

ومن حيث أنه يتضح من استعراض هذه النصوص أنه بعد أن أبان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فى مادته الخامسة والسبعين من الحالات التى يعتد فيها قانونا بحقوق الملكية والحقوق العينية الأخرى ، أوجب فى مادته السادسة والسبعين ، على كل ذى شأن من اصحاب هذه الحقوق أن يقدم خلال موعد اقتصاه آخر ديسمبر سنة ١٩٦٩ أخطارا بحقه الى المحافظة التى يقع فى دائرتها العقار الوارد عليه حقه والى المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى ، ومن ثم فإنه لا مناص من النزول على حكم القانون بالنسبة لالتزام كالة المخطئين بأحكامه بضرورة تقديم هذا الاخطار فى الميعاد الذى حدده الشارع . كما لا يسوغ لاصحاب الشأن النكول عنه لما فى ذلك من تهويف فرصة ممارسة الدولة لاختصاصها فى خصوص التحقق من ثبوت ملكيتهم أو ما يكون لهم من حقوق عينية أخرى ، وهو بذاته الإبر الذى يمرضهم

خطر المنازعة من جانب الدولة ومعاملتهم معاملة غير الملك بنا ينطوى عليه من إمكان الاستيلاء على تلك العقارات طبقا لحكم المادة ٨٠ من القانون سالف الذكر وذلك الى ان تثبت ملكيتهم بالطرق المقررة قانونا .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم فانه استنادا الى اعتبار الميعاد الذى اشترطه الشارع من قبيل المواعيد التنظيمية يكون من المناسب منح الاديرة المنوه عنها مهلة اخرى للتقدم بالاعطال عما تدعيه من حقوق بحيث اذا لم تتقدم به فى الموعد المناسب الذى يحدد لها كان للجهة الادارية الحق فى ممارسة السلطات المخولة لها بمقتضى القانون المذكور .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لوزير الزراعة واستصلاح الاراضى منح القائمين على الاديرة الغلبة بالصحراء مهلة اخرى مناسبة لتقديم الاعطال المنصوص عليه فى المادة ٧٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وذلك تنفيذا لمقتضى احكامه .

(ملك ٢٩/١/٧ — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٢٦٤)

الاجتماع :

المادة الاولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها — نصها على خروج الاراضى الفضاء المملوكة للدولة والواقعة فى نطاق المدن والقرى والعقارات التى تشرف عليها وزارة الاسكان والتعمير وفقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ من نطاق تطبيق هذا القانون — الاشراف على الاراضى والعقارات المشار اليها معقود لوزارة الاسكان والتعمير — تفويض وزير الاسكان للمحافظين فى الاشراف على هذه الاراضى — اثر ذلك — اختصاص محافظة القاهرة ووزارة السياحة بالاشراف على الاراضى الواقعة بين فندق الميرديان وكوبرى الجامعة خلف مستشفى القصر العينى الجديد .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العقارات الداخلة في ملكية الدولة الخاصة عدا ما يأتي :

١ —

٢ — العقارات التي تشرف عليها وزارة الاسكان والمرافق وفقا لحكم المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ المشار اليه والعقارات المبنية والاراضى المخصصة للبناء التي تسلم الى هذه الوزارة وفقا للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه

٥ — الاراضى الفضاء المملوكة للدولة الواقعة في نطاق كردون المدن والقرى عدا ما يكون لازما منها لتففيذ مشروعات الاصلاح والتعمير والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى بالاتفاق مع وزير الاسكان والمرافق بمعد أخذ رأى مجلس المحافظة المختصة « وان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٥/٣/١٩٥٨ قضت بالحقاق مصلحة الاملاك الاميرية بوزارة الزراعة مع نقل الاشراف على الاراضى الواقعة في نطاق المدن والقرى الى وزارة الشؤون البلدية والقروية ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ بتعديل القرار الصادر في ١٥/٣/١٩٥٨ ونص في المادة الاولى منه على أن يستبدل بنص المادة الثالثة منه النص الاتى : « تلحق بمصلحة الاملاك الاميرية بكتب وزير الاصلاح الزراعى (للتعليم المصرى) على أن ينقل الاشراف على الاراضى الواقعة داخل المدن والقرى الى وزارة الشؤون البلدية والقروية « وأخيرا صدر قرار وزير الاسكان رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦١ بالتقويض في الاختصاصات المتعلقة باشراف الوزارة على املاك الحكومة بالمدين والقرى ونص في المادة الاولى منه على تقويض المحافظين بعد موافقة مجالس المحافظات في اختصاص وزير الاسكان والتعمير المتعلقة بالاشراف على املاك الحكومة بالمدين والقرى بما في ذلك من :

- ١ - « البيع بالمزاد أو الممارسة الى الافراد والهيئات الخاصة .
 - ٢ - تسليم الاملاك اللازمة لاغراض المنفعة العامة الى الوزارات والهيئات العامة .
 - ٣ - التاجر للاغراض التى يقرها المحافظ ومنها التاجر لاغراض إقامة المصانع طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢٦ لسنة ١٩٥٧ .
 - ٤ - تقدير الثمن الاساسى فى حالة البيع وتفسير القيمة الاجارية فى حالة الإيجار » .
- كما نصت المادة الثانية من هذا القرار على تفويض المحافظين فى اختصاصات وزير الإسكان المتعلقة بالإشراف على املاك الحكومة بالمدن والقرى بما فى ذلك :

- ١ - اجراء جميع التصرفات القانونية الخاصة بنقل الملكية والتوقيع على عقود البيع .
- ٢ - القيام بأعمال الإدارة وتحصيل الانسلاط ومباشرة المنازعات وممنع التعدي وإزالته .

وبين ما تقدم أن الاشراف على املاك الدولة الخاصة الواقعة فى نطاق المدن والقرى محقود لوزارة الإسكان والتعمير والنقطة موضعت المحافظين كل فى دائرة اختصاصه لمزاولة كافة ما يقتضيه هذا الاشراف من صلاحيات واختصاصات وزارة الإسكان والتعمير ثم المحافظين فى الاشراف على تلك الاراضى مستمد من قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٥/٣/١٩٥٨ بالمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ الذى قضى بالحق مصلحة الاملاك الاميرية بكتب وزير الاصلاح الزراعى ونقل الاشراف على املاك الدولة الخاصة فى نطاق المدن والقرى الى وزارة الإسكان وقد جاءت أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ مؤكدة لنا استقرار عليه العمل بتبيل نفاذها اذ اخرجت بمقتضى المادة الاولى منها من نطاق انطباق احكامه المقارنات التى تشرف عليها وزارة الإسكان والمرافق وفقا لحكم المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ المشار اليه والمقارنات المبينة والاراضى المخصصة للبناء التى تسلم الى هذه الوزارة

وفقا للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ وبالتالي فان هذه الاراضى المستثناة لا تخضع لاشراف الادارة العامة للملاك وطرح النهر وانما تخضع لاشراف المحافظ المختص طبقا للتفويض الصادر من وزير الاسكان على النحو السالف بيانه .

ومن حيث ان الاراضى محل النزاع لا تستغل في الاغراض الزراعية منذ مدة طويلة ولا ادل على ذلك من انه ليس في نطاق مدينة القاهرة اراضى زراعية على الوجه الذى قررته اللجنة العليا للبت في طلبات الترخيص لاعامة مباني ومنشآت في الاراضى الزراعية بوزارة الزراعة وذلك بصدد اعمال احكام المادتين ١٠٧ مكرر ، ١٠٧ مكرر (١) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، اذ ان هذه اللجنة قررت بالنسبة لمشروعات التقاسيم المقصحة عن الاراضى الكفنة بين المصادى وطوان باجتماعها العشرين المنعقد في ١٩٧٦/٨/١٧ ان :

١ - موضوع تقسيم هذه الاراضى يخرج عن اختصاص اللجنة لكون هذه الاراضى داخلة في كردون المدينة وانه يمكن اعتماد مشروعات تقسيم هذه الاراضى دون الرجوع لوزارة الزراعة وان ارض فندق الميرديان كان مقام عليها كازينو الفونتانا وكان ملكا لمحافظة القاهرة وهم واقم مكانه بهذا الفندق وانه يوجد على هذه الاراضى المطلة على النيل كثير من الكازينوهات الترفيهية وجب معها مملوكة لمحافظة القاهرة وانه صدر قرار وزير السياحة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٥ باعتبار نهر النيل والمناطق المطلة عليه بالقاهرة الكبرى من المناطق السياحية ونص في المادة الاولى منه على ان « يعتبر نهر النيل والمناطق المطلة عليه والجزر الواقعة نيه بالقاهرة الكبرى من المناطق السياحية الخاضعة لاشراف وزارة السياحة وفقا لاحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وذلك وفقا للتقسيمات والحدود المبينة في هذا القرار » .

ويستفاد مما تقدم ان الاراضى محل النزاع لا تستغل في اغراض الزراعة وانما رصدت لاجراض التعمير والسياحة مما يجعلها من قبيل الاراضى النضاء التى تخضع لاشراف المحافظ طبقا للتفويض الصادر من وزارة الاسكان والسالف الاشارة اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى اختصاص محل النزاع
القاهرة بالإشراف على الاراضى موضوع النزاع .
(ملف ٧٧/٢/٧ — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

تلك الدولة لما يقام من بيان على املاكها الخاصة بموجب حكم الانتحاق .
— أثر ذلك — احقية الوحدة المحلية في ايجار الارض المملوكة للدولة والمباني .
القائمة عليها — خضوع هذه الاراضى لادارة او اشراف المؤسسات والهيئات .
العامة لا اثر له في اقتضاء الإيجار .

ملخص الفتوى :

ولما كانت الارض محل النزاع من املك الدولة الخاصة فان الدولة .
تلك ما يقام عليها من بيان بموجب احكام الانتحاق فلا تؤول تلك المباني
الى الهيئة ولا تعتبر من املاكها وبالتالي فانه وقد دخلت الارض في كردون
مدينة . وادى النطرون بمقتضى قرار وزير الحكم المحلى رقم ٣٥١ لسنة .
١٩٦٦ يكون الاشراف عليها قد انتقل الى مجلس المدينة امهالا لاحكام
القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ بتصديق احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة
١٩٦٤ اعتبارا من اول سبتمبر سنة ١٩٦٧ — تاريخ العمل به — والذي
استثنى الاراضى النضاء المملوكة للدولة والواقعة في نطاق كردون المدن
من الخضوع لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

واذا كانت المادة ٧١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قد قضت
بالإبقاء على التصرفات التى ثبت قبل العمل بهذا القانون وكانت المادة ٧٥
قد قررت الاعتماد بحقوق الملكية والحقوق العينية الاخرى التى ثبتت في
تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ فان ذلك ليس من شأنه تغيير
طبيعة العقد المسائل وطبيعة حق الاشراف المقرر للهيئة على الاراضى التى
خولها المشرع مباشرة اختصاصات معينة بالنسبة لها لتحقيق هدف محدد .
ومن ثم فان هذين الحكيم لا يؤثران في اعمال قواعد نقل الاشراف .
واستحقاق الربيع المقررة بموجب القوانين والقواعد الاخرى وفيها يتعلق .
بالعلاقات بين الجهات المعنية .

ولما كانت المادة ٤٤ من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٠ والمادة ٥١ من قانون نظام الحكم المحلي رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ والمادة ٥١ من قانون نظام الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ قد أدخلت في موارد مجلس المدينة حصيلة الحكومة وإيجار المباني والأراضي الفضاء الداخلة في أملاك الدولة الخاصة بمان مجلس مدينة وادي النطرون يستحق إيجار الأرض في الحالة المسألة والمباني المقامة عليها ولا يخفى من ذلك أن الفقرة ٤ من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قد أخضعت لأحكام هذا القانون العقارات التي تديرها أو تشرف عليها المؤسسات والهيئات التابعة للإصلاح الزراعي لأن هذا الخضوع مرهون باستمرار حق الإشراف المستمر لتلك الهيئات والا يكون قد نقل إلى غيرها بأداة قانونية مشروعة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى تأييد فتاها السابقة الصادرة بجلسة ١٨/٤/١٩٧٩ باستحقاق مجلس مدينة وادي النطرون لقبية إيجار قطعة الأرض المقامة عليها استراحة وادي النطرون اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٦٧ .

(فتوى ٢٥٥ — في ٢٧/٧/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ٣٦٠٤ لسنة ١٩٦٦ — نصه على تخصيص الأراضي الفضاء المملوكة للدولة التي حدها للخدمة العامة لأغراض التعمير والشئون السياحية — يخرج من هذا التحديد كل أرض مشغولة ببناء أو غراس وكذلك الأراضي غير المملوكة للدولة — الأراضي الفضاء التي يضع الغير يده عليها يسرى عليها التخصيص متى ثبت عدم ملكية واضح البلد وفقا للإجراءات المتصوص عليها في القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولثبتت ملكيتها للدولة — عدم وجود حجة لصدور قرار جمهوري جديد بتفويضها للخدمة العامة .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٤ لسنة ١٩٦٦ ينص في المادة الاولى منه على تخصيص الاراضى الفضاء المملوكة للدولة — الكتلة بناحية العجى البحرية — والشريط السطلى على شاطئ البحر الابيض المتوسط حتى كيلو ٤٥ بزماء برج العرب غربا بحفاظتى الاسكندرية ومطروح ، المبينة الحدود والمعالم بالخريطة وكشف التحديد المرافق له ، للمنفعة العامة لافراض التعمير والشتون السياحية .

وهذه المادة تشترط في الاراضى التى خصصت للمنفعة العامة أن تكون ارضا مملوكة للدولة فيخرج منها كل ارض مشغولة ببناء أو غراس كما يخرج منها الاراضى غير المملوكة للدولة .

ومن حيث ان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قد نظم قواعد الفصل في المنازعات المتعلقة بملكية الاراضى الصحراوية والجهة المختصة بالفصل فيها واحال على اللائحة التنفيذية له في اجراءات التقاضى كما احال على قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص خاص في هذه اللائحة .

عان كل ارض فضاء تحت يد الغير يثبت عدم تملك واضع اليد لها وانها مملوكة للدولة طبقا للقواعد والاجراءات التى رسمها القانون المذكور ولائحته التنفيذية فانه يحق للشركة العامة للتعمير السياحى تسليها شأنها في ذلك شأن الاراضى الفضاء الاخرى المملوكة للدولة والتى لا يضع احد يده عليها ولا يحتاج الامر لصدور قرار جمهورى جديد بتخصيصها للمنفعة العامة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٤ لسنة ١٩٦٦ لا يمتد الى غير الاراضى الفضاء المملوكة للدولة والمبينة في المادة الاولى منه وفي الخريطة وكشف التحديد المرافق له .

ويندرج فيها الاراضى الفضاء التى يضع الغير يده عليها بعد ثبوت عدم ملكية واضع اليد عليها وفقا للاجراءات التى نص عليها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بثبوت ملكيتها للدولة ولا يحتاج الامر اصدار قرار جمهورى جديد بتخصيصها للمنفعة العامة .

(فتوى ١٨٩ — في ١٩/٢/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

الاقطاعات الزراعية — العقود المبرمة وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٢/٣/٢٦ بين مصلحة الاملاك الاميرية وخريجي المعاهد الزراعية في شأنها — تكييفها القانوني — هي عقود ايجار مقترنة ببيع معلق على شرط واقف .

ملخص الفتوى :

نص البند الثالث من مذكرة وزارة الزراعة التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٣ يقضى بأن تمنح الاقطاعات لخريجي المعاهد الزراعية بطريق الايجار لمدة ست سنوات تنتهى بالتبليك لمن يثبت صلاحيته للاستمرار في الاقطاعية وحسن قيامه بتمهيداته ويحدد الايجار في كل سنة من الست السنوات الاولى بما يوازي قيمة القسط السنوي الذي يستحق على المنتفع مضاعفا اليه قيمة الاموال الاميرية وذلك على اساس ان الثمن وتكاليف المباني مقسط على ثلاثين عاما بفائدة ٢ ٪ ويحتسب ما يدفع من ايجار في الست السنوات الاولى كجزء من الثمن والتكاليف ثم يقسط الباقي بعد ذلك على ٢٤ عاما .

ومناد هذا النص ان العقد الذي يبرم بين مصلحة الاملاك الاميرية وبين خريجى أحد المعاهد الزراعية في شأن انتفاعه باقطاعية زراعية هو في التكييف القانوني السليم عقد ايجار مقترن ببيع معلق على شرط واقف وهو التحقق من صلاحية المنتفع لاستغلال الاقطاعية خلال المدة المعتبرة ايجارا وحسن قيامه بالتزامه فاذا تحقق الشرط تم البيع مستندا الى وقت انعقاد العقد .

ان نص البند الثالث من مذكرة وزارة الزراعة التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٣ يقضى بأن تمنح الاقطاعات لخريجي المعاهد الزراعية بطريق الايجار لمدة ست سنوات تنتهى بالتبليك لمن يثبت صلاحيته للاستمرار في الاقطاعية وحسن قيامه بتمهيداته ويحدد الايجار في كل سنة من الست سنوات الاولى بما يوازي قيمة القسط السنوي

الذى يستحق على المنتفع بضائما اليه قيمة الاموال الاميرية وذلك على اساسه ان الثمن وتكاليف المباني مقسطة على ثلاثين عاما بغلثة ٢ ٪ ويحسب ما يدفع من ايجار فى الست السنوات الاولى كجزء من الثمن والتكاليف ثم يقسطن الباقي بعد ذلك على ٢٤ عاما .

ومعاد هذا النص ان العقد الذى يبرم بين مصلحة الاملاك الإمبرية وبين خريجي أحد المعاهد الزراعية فى شأن انتفاعه باقطاعية زراعية هو فى التكيف القانونى السليم عقد ايجار مقترن ببيع معلق على شرط واقف وهو التحقق من صلاحية المنتفع لاستغلال القطاعية خلال المدة المقررة ايجارا وحسن قبليه بالتزامه فاذا تحقق الشرط تم البيع مستندا إلى وقت انعقاد العقد .

ومن حيث ان السيد / (. . . .) قد نفذ التزامه المعلق عليه فى العقد المبرم بينه وبين مصلحة الاملاك سنة ١٩٤٤ وقبلت منه مصلحة الاملاك مبلغ ٦٠٢ جنيهات من ثمن القطاعية عن المدة من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥١ اما باقى الثمن فيؤدى على اقتساط ومن ثم يكون الشرط الواقف الذى كان البيع معلقا عليه قد تحقق ويعتبر البيع تبعا لذلك قد انعقد فى سنة ١٩٤٤ .

ومن حيث انه وان كان السيد / (.) يعتبر مشتريا لأرض المزرعة السابق الاشارة اليها الا ان ملكية هذه المزرعة لم تنتقل اليه ذلك لانه طبقا لاحكام قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ والقانون المدنى الذى ابرم العقد - محل البحث - فى ظل العمل بأحكامه لا تنتقل ملكية العقارات الا بالتسجيل ، والغابت فى الاوراق ان هذا المقد لم يسجل حتى الان .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يكون واقع الحال فى شأن الجزء الذى خصص من أرض المزرعة لمشروع الوحدة المبيعة بناية النوين ان هذه الأرض لا تزال على ملك الدولة ومن ثم يكون الاجراء الذى اتبع ليس نزاعا على ملكية هذا الجزء من الأرض ولكن تخصيصه للمنفعة العامة .

ومن حيث أن تخصيص هذا الغدان للمنفعة العصابة يترتب عليه استحالة نقل ملكيتها الى المشتري تنفيذا للالتزام بالبيع بنسب ملكية العقار المبيع الى المشتري (المادة ٤٢٨ من القانون المدني) .

ومن حيث انه اذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينيا حكم عليه بالتعويض لصدم الوفاء بالتزامه ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ نشأت من سبب اجنبي لا يذ له فيه (المادة ٢١٥ من القانون المدني) ومن ثم يقع على مصلحة الاملاك أن تعوض السيد / (.) من عدم تنفيذ التزامها نحوه . ولا يغير من هذا القول أن التخصيص للمنفعة العصابة قد تم لحساب جهة أخرى غير هذه المصلحة ذلك لأن كل من الجهتين لا تعدو أن تكون فرع لجهة أعلى وهي الادارة المركزية .

ومن حيث أن تعويض الدائن يكون مما لحقه من خسارة وما فاته من كسب (المادة ٢٢١ من القانون المدني) ، ولما كانت الخسارة في الحالة المعروضة من الثمن الذي دفع وقت الشراء وكان المكسب الثلاث هو الزيادة في قيمة العين الى حين تخصيصها للمنفعة العصابة أو مجموع هذين العنصرين هو القيمة الفعلية للأرض وقت هذا التخصيص .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تعويض السيد / من تخصيص جزء من المزرعة رقم ٩ بزراعة الجزائر بتفتيش بلقاس للمنفعة العصابة يكون على أساس قيمتها الفعلية وقت تخصيصها لهذا الغرض .

(غتوى ٧٥ - في ١٩٦٢/١/٢٤)

الفصل الرابع

الأراضي الصحراوية

قاعدة رقم (٢٦٨)

المادة :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتملك الأراضي الصحراوية والقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تلك العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها - الاصل العلم ان الأراضي الصحراوية تدخل ضمن ملكية الدولة الخاصة ما لم يثبت حق ملكية للغير بالطريقة التي نظمتها القانون - طرق الاعتماد بحق ملكية الغير على الأراضي الصحراوية .

ملخص الفتوى :

ان الاصل العام طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تلك الأراضي الصحراوية والقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تلك العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ان الأراضي الصحراوية تدخل ضمن ملكية الدولة الخاصة فقد قضت المادة الاولى من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على ان الأراضي الصحراوية تعتبر من املاك الدولة الخاصة ، ونصت المادة ٤٧ منه بأنه لا يجوز لاي شخص طبيعي أو معنوي ان يحوز أو يضع اليد بأية صفة كانت على العقارات الداخلة في ملكية الدولة الخاصة التي تسرى عليها احكام هذا القانون الا وفقه لهذه الاحكام .

وقد ورد هذا الحكم في المادة ٨٧٤ من القانون المخني التي نصت -على أن الأراضي غير المزروعة التي لا يملك لها تكون ملكا للدولة ولا يجوز تلك هذه الأراضي أو وضع اليد عليها الا بترخيص من الدولة وفقا: للوائح .

وقد نظم القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في المادة ٧٥ وما بعدها طريق الاعتماد بحقوق الملكية على الأراضي الصحراوية ، ونص على حالات:

معينة يعدد فيها بالملكية ونظم طريقة التقدم بطلبات الاعتراف من أصحابه .
الحقوق على تلك الاراضى وكيفية الفصل فى هذه الطلبات .

ومن حيث أن ارض النزاع من الاراضى الصحراوية الداخلة فى ملكية الدولة الخاصة بحسب الاصل العلم ما لم يثبت حق ملكية للغير بالطريقة التى نطلبها .القانون ، كما أنه كان يتعين على وقف سيدى كرير اذا كانت له حقوق ملكية فى تلك الاراضى أن يقدم بطلب الاعتراف بملكيته ، خاصة وان الوقف باقرار طرفى النزاع من اشخاص القاتون وعلى جهة الوقف تقديم المستندات الدالة على انشاء الوقف وملكته حتى تنظر هيئة التمييز فى الاعتراف به من عدمه .

ولا يعنى الوقف من تقديم طلب الاعتراف بملكته ان وزارة الاوقاف تتولى النظر عليه وادارته وأنه بذلك لا تسرى عليه احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ طبقا للفقرة الرابعة من المادة الاولى منه اذ أنه على هذه الاستثناء كما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ :

ان الدولة كثيرا ما تمهد الى الوزارات والمصالح الحكومية والى المؤسسات والهيئات العملة بأراضى زراعية أو بور أو صحراوية لتشرع عليها وتقسم على ادارتها واستغلالها أو تسند اليها ملكية بعض تلك الاراضى وفقا لاحكام التشريعات المنظمة لسنونها المنوطة بها أو تبكينها لهذه الجهات فى القيام بالمسؤوليات والواجبات المنوطة بها أو تبكينها من حسن ادارة المرافق العامة التى تقوم عليها ، ومثل هذه العقارات تنأى بطبيعتها من أن تخضع لذات الاحكام الواردة فى القانون المرافق » .

ومجال تطبيق هذا الاستثناء قاصر على الحالات التى تكون فيها ملكية الاراضى ثابتة للدولة وتمهد بإدارتها والإشراف عليها الى احدى الوزارات . والمصالح أو نقل ملكية بعض تلك الاراضى الى الوزارات ، والمصالح والهيئات ، فلا جدوى فى هذه الحالات والملكيات ثابتة للدولة من تطبيق احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ كشأن اراضى الدولة التى تديرها مصلحة الاملاك ، والحال مختلف فى واقعة النزاع التى يدمى فيها الوقف الخيرية

ملكته لأراضى تدخل أصلا فى ملكية الدولة الخاصة فانه يتعين على جهة
الوقت التقدم بإدعاء الملكية ونفا لاحكام القانون .

(ملف ٣٤/١/٧ — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

الملكية الثابتة للدولة خارج الزمام داخل الصحراء — بقاء هذه الملكية
ثابتة للدولة دون الهيئة العامة لتعمير الصحارى المنشأة بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٩ اذ تقتصر سلطات هذه الهيئة على تنظيم
الأراضى الصحراوية واستصلاحها واستغلالها وتعميرها .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء الهيئة
العامة لتعمير الصحارى والذى قضت المادة الثانية منه على أن
« تختص الهيئة بما يأتى : أولا : ١ — حصر الأراضى الصحراوية القابلة
للاصلاح ورسم السياسة العامة لاستصلاح هذه الأراضى وزراعتها
واستغلالها وتعميرها والتصرف فيها .. » هذا القرار لم يكسب الهيئة
العامة لتعمير الصحارى ملكية الأراضى المعتبرة خارج الزمام داخل
الصحراء التى تظل ثابتة للدولة ، ولا تعدو سلطات هذه الهيئة التنظيم
والنخطيط والإشراف على هذه الأراضى .

(فتوى ٧٠٤ — فى ١٩٦٢/١٠/٢٧)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

المناطق خارج الزمام فى مفهوم القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ —
المقصود بها المناطق الصحراوية التى يشرف عليها سلاح الحدود — الأراضى
الصحراوية داخل كردونات المجالس البلدية بمحافظات الحدود . دخولها
فى المناطق المعتبرة خارج الزمام — سريان احكام هذا القانون على هذه
الأراضى منوط بصنوع قرار من وزير الحربية بالتطبيق للمادة ١١ منه .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك الاراضى الصحراوية على أن « يحظر على أى شخص طبيعى أو معنوى أن يملك بأى طريق كان - عدا الميراث - عقارا كائنا بأحدى المناطق المعتبرة خارج الزمام وقت صدور هذا القانون . وكذلك يحظر تقرير أى حق من الحقوق العينية على هذه العقارات . كما يسرى هذا الحظر أيضا على عقود الإيجار التى تزيد مدتها على سبع سنوات .

ولوزير الحربية كذلك أن يحدد بقرار منه مناطق معينة لا يشملها الحظر المشار اليه فى الفقرة الاولى من هذه المادة » . وتنص المادة الحادية عشرة على أن « تنرى أحكام هذا القانون أيضا على العقارات والاراضى خارج الزمام بالبلاد ذات الحدود التنظيمية بالمحافظات التابعة الان لسلح الحدود والتي يصدر ببيئتها قرار من وزير الحربية » .

ويستفاد من هذين النصين أن المشرع يحظر تملك العقارات فى المناطق المعتبرة خارج الزمام أو اكتساب حقوق عينية عليها واستثنى من هذا الحظر المناطق التى يحددها وزير الحربية ، كما انه يحظر ذلك أيضا بالنسبة الى العقارات خارج الزمام فى البلاد ذات الحدود التنظيمية بالمحافظات التابعة لسلح الحدود والتي يحددها وزير الحربية .

ومن حيث وأنه وإن كان القانون المشار اليه قد أغفل تحديد مدلول عبارة خارج الزمام الا أنه يمكن استجلاء هذا المدلول من استقضاء التشريعات السابقة على هذا القانون .

وبين من نصى التشريعات المنظمة لموضوع تملك الاراضى الصحراوية أنه فى سنة ١٩٤٠ صدر الامر المسمى رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تملك العقارات فى أقسام الحدود لمحظرت المادة الاولى منه على كل شخص طبيعى أو معنوى اجنبى الجنسية أن يملك بأى طريق كان - عدا الميراث - عقارا كائنا بأحد الأقسام التى تقوم على ادارتها مصلحة الحدود ونصت المادة الثانية على أنه « فى الجهات التى يسرى عليها الحظر فى المادة الاولى يجب فى كل تملك لعقار لمصلحة شخص طبيعى أو معنوى ممتزى الجنسية أن يؤذن به مقدما من وزير الدفاع » ، وصدر بحكمه ذلك المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بأحكام

الامر العسكرية المشار اليه ، ثم صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ وحظر على غير المصريين اكتساب ملكية الاراضى الزراعية والاراضى القابلة للزراعة والاراضى الصحراوية ، ولما زادت أهمية اراضى الصحراء من الناحية العسكرية والعمرائية صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ وقضى بحظر تلك العقارات فى المناطق المعتبرة خارج الزمام أو اكتسابه حقوق معينة عليها ، وذلك فيما عدا المناطق التى يحددها وزير الحربية .

ويخلص من ذلك ان ثبت اعتبارات هامة اقتضت منذ سنة ١٩٤٠ حظر تلك العقارات فى مناطق معينة فى الاقليم المصرى ، وقد عبر الشارع عن هذه المناطق فى الامر العسكرية رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ بأنها « الاقسام التى تقوم على ادارتها مصلحة الحدود » وعبر عنها القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ بأنها المناطق الصحراوية ، وأخيرا عبر عنها القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بأنها المناطق المعتبرة خارج الزمام ، ومن ثم يكون المقصود بالمناطق خارج الزمام فى مفهوم القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ ، وعلى هدى التفسيرات السابقة هو المناطق الصحراوية التى يشرف عليها سلاح الحدود .

وعلى مقتضى ما تقدم تعتبر الاراضى الصحراوية داخل كردونات المجالس البلدية بمحافظات الحدود من بين العقارات الكفنة بأحدى المناطق خارج الزمام بالمعنى المقصود فى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ .

ومن حيث أنه وأن كانت الاراضى المشار اليها تعتبر من بين العقارات التى يسرى عليها هذا القانون الا أن سريانه عليها بالفعل منوط بمصدر قرار من وزير الحربية وذلك حسب المفهوم المخالف لحكم المادة الحادية عشرة منه .

(مئوى ٥٤١ — فى ١٩٦٠/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

تقسم القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الاراضى المملوكة للدولة الى انواع ثلاثة من الاراضى ومنها الصحراوية — الارض الصحراوية هى التى

تقع خارج الزمام لمسافة كيلو مترين — اثر ذلك — من تتوافر فيه شروط:
تملك اراضى صحراوية يتعين الاعتماد بملكية — خروج الاراضى الواقعة -
داخل المدن والقرى من نطاق تطبيق القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ — اثر -
ذلك — لا ينطبق في شأن هذه الاراضى حكم الاعتماد المتخصص عليه بالمادة
٧٥ من القانون المشار اليه .

ملخص القنوى :

ان المشرع في القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ اخرج الاراضى المملوكة:
للدولة والى تشرف عليها وزارة الاسكان بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية
رقم ١٠١٠ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ من الخسوع
لاحكامه وتسم الاراضى المملوكة للدولة التى تنطبق عليها تلك الاحكام اليهم
انواع ثلاثة هى الاراضى الزراعية ، والبور ، والصحراوية وعرف الاخيرة
بانها تلك التى تقع خارج الزمام لمسافة كيلو مترين ، ومن ثم فان حكم المادة:
٧٥ سالف الذكر الذى اعتبر غارس الارض الصحراوية ملكا بشروط خلسة -
انها ينطبق على الاراضى الصحراوية التى يصنف عليها هذا التعريف والى
لا تتدخل فيها بطبيعة الحال الاراضى التى تشرف عليها وزارة الاسكان
بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٠ لسنة ١٩٥٨ والى تشمل
الاراضى الواقعة فى المدن والقرى ، واذا اعتد القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨١
بملكية من توافرت في شأنه شروط الملكية وفقا لاحكام القوانين السابقة عليه -
فان من تتوافر فيه شروط تملك ارض صحراوية بالتطبيق لحكم المادة ٧٥ من
القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ يتعين الاعتماد بملكيته .

ولسا كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٠ لسنة ١٩٥٨ الصادر في:
١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ قد خول وزارة الاسكان الاشراف على الاراضى
الواقعة فى داخل المدن والقرى فانه طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة الاولى
من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ اخرج تلك الاراضى من نطاق تطبيق
احكام هذا القانون وبالتالي لا ينطبق في شأنها حكم الاعتماد بالملكية المتخصص
عليه بالمادة ٧٥ منه واذا اعتبرت مدينة مرسى مطروح عاصمة محافظة مرسى
مطروح بقنوى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ فان الاراضى
الواقعة داخلها لم تخضع فى اى وقت لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

سما في ذلك حكم المادة ٧٥ الذي استحدث التملك بفراش الارض الصحراوية
سوف الشروط المحددة بها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى ما ياتى :

اولا : الاعتراف بملكية من ثبتت له ملكية أرض صحراوية خارج كردون
المدن والقرى طبقا لحكم المادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

ثانيا : عدم سريان حكم المادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤
على الاراضى الواقعة في كردون مدينة مرسى مطروح .

(ملف ٤٥/١/٧ — جلسة ١٩٨٢/٤/٢١)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

وضع اليد على اراضى صحراوية مملوكة للدولة ملكية خاصة — عدم
ثبوت بيعها او تاجرها الى المدعين من السلطة المختصة بذلك طبقا للمواد
٢٢ ، ٢٣ ، ٢٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجر المقاربات
المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها — اعتبار وضع اليد تعدى على
ملك من املك الدولة يخول الجهة الادارية صاحبة الشأن حق ازالته
اداريا — طبقا للمادة ٩٧٠ من القانون المقتضى — لا يجدى القول بان ربط
ايجار على هذه الاراضى وتفصيله من جهة لا تتبعها هذه الاراضى بقيم
علاقة ايجارية صحيحة بين واضعى اليد وبين الجهة الادارية لا يجوز معها
وصف حياتهم بالتعدى — اى تاجر على خلاف ما ورد بالحكم القانون رقم
١٠٠ لسنة ١٩٦٠ يعد باطلا طبقا لنص المادة (٤٧) من القانون سالف
الذكر .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يؤخذ مما تقدم ، ان مثار النزاع في هذا الطعن يدور حول
طبيعة الارض محل النزاع وهل هى من الاراضى البور او من الاراضى
الصحراوية ، وكذلك حول طبيعة وضع يد المدعين على هذه الارض هل

هو وضع يد مشروع تجب حمايته أو وضع يد غير مشروع يتسم بالتعدي ويخول للجهة الإدارية صلاحية الشأن حق ازالته اداريا .

ومن حيث ان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ينص في مادته الاولى على ان :

« تسري احكام هذا القانون على العقارات الداخلة في ملكية الدولة الخاصة عدا ما ياتي ... » وينص في مادته الثانية على ان :

(ا) الاراضى الزراعية وهى الاراضى الواقعة داخل الزمام والاراضى المتاخمة الممتدة : خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين التى تكون مزروعة بالفعل وكذلك اراضى طرhc النهر وهى الاراضى الواقعة بين جسرئ نهر النيل ونرميه التى يحولها النهر من مكانها او يتكشف عنها والجزائر التى تتكون فى مجراه .

(ب) « الاراضى البور » وهى الاراضى غير المزروعة الواقعة داخل الزمام والاراضى المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين .

(ج) « الاراضى الصحراوية » وهى الاراضى الواقعة فى المناطق المحيطة خارج الزمام بعد مسافة الكيلو مترين المشار اليها فى البندين السابقين سواء اكانت مزروعة بالفعل أو غير مزروعة أو كانت مشغولة بعبان أو منشآت ثابتة أو غير ثابتة .

ومن حيث ان المستفاد من ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قد أوردت التعريفات القانونية لاتواع الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة ، وهى الاراضى الزراعية والاراضى البور والاراضى الصحراوية الا أنه لم يرد بهذه المادة أو بغيرها من مواد القانون تحديد للمقصود بعبارة « حد الزمام » وهو حد لا وجود له على الطبيعة ولكنه مبين على الجرائط المساحية . وقد تضمنت حافظة المستندات المقدمة من ادارة قضايا الحكومة امام محكمة القضاء الادارى خريطة مساحية (لوحة رقم ٨١/٦١٥ مصر — كرداسة) معتبرة من مخير مخيرية المساحة بالجيزة فى ١٩٧٤/٤/٩ ، مبينة

«عليها حد الزمام ، والأراضي المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين ، وموقع التعميدات التي ثبت ازالتها بالقرار المطعون فيه وتقع خارج حد الزمام بعجز مسافة الكيلو مترين المشار اليها . ويتضح من ذلك أن الأرض محل النزاع تعتبر من الأراضي الصحراوية طبقا لاحكام المادة الثانية من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ولا محل للاحتجاج بما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ من تحديد للمقصود بعبارة « الأراضي الواقعة داخل الزمام » . والأراضي الواقعة خارج الزمام لانطواء ما ورد بالمذكرة الإيضاحية على حكم جديد ، لم يرد بالقانون بل ويتعارض مع نصوصه . أما ما قدمه المدعون من مستندات للتخليل على أن الأرض محل النزاع من الأراضي البور ، فانتهى لا تنض على تغيير حقيقة طبيعة هذه الأرض وكونها من الأراضي الصحراوية . بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على النحو السابق بيانه ، ولم ينكر المدعون ذلك في صحيفة دموامهم اذ افروا بأن كلامهم يضع يده على قطعة أرض صحراوية فضلا مما جاء بمذكرة الجهاز التنفيذي للمشروعات الصحراوية من احالة بعض موظفي الجهاز الى النيابة الادارية للتحقيق معهم فيما نسب اليهم من تصرفات حول بعض المستندات المشار اليها والتي يركز عليها دفاع المدعين .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدني - السابق تعديلها بالقانونين رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ - ينص في الفترتين الثانية والثالثة من مادته الاولى على انه :

ولا يجوز تلك الاموال الخاصة المملوكة للدولة او للأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة وللهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لايها والاوقاف الخيرية او كسب أى حق مبنى على هذه الاموال بالتقادم .

« ولا يجوز التمدى على الاموال المشار اليها بالفقرة السابقة ، وفي حالة حصول التمدى يكون للوزير المختص حق ازالته اداريا » .

كما تنص المادة (٤٧) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على انه :

« لا يجوز لاي شخص طبيعى أو معنوى أن يحوز أو يضع اليد بآية صفة
تكتسب، على المعقارات الداخلة في ملكية الدولة الخاصة التي تسرى عليها
احكام هذا القانون الا ونفا لهذه الاحكام ومع مراعاة ما تقضى به المادة ٩٧٠
من القانون المبنى يقع باطلا كل تصرف أو تقرير لاي حق عيني أو تأجير
يتم بالخالفه لاحكام هذا القانون . »

ولا يجوز شهره ويجوز لكل ذى شأن طلب الحكم بهذا البطلان وعلى
المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق انه بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة
١٩٧٣ ، أصدر وزير استصلاح الاراضى القرار رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٧٣ ،
وقد نصت المادة الاولى منه على أن :

« يعهد الى السيد محافظ الجيزة — في حدود المحافظة — بإزالة
التعديت التي تقع على الاراضى الصحراوية الخاضعة لاحكام القانون رقم
١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه طبقا لحكم المادة ٩٧٠ من القانون المبنى » .

وبتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٧٤ أصدر محافظ الجيزة — استنادا
الى التفويض الصادر اليه من وزير استصلاح الاراضى — القرار رقم ٨
لسنة ١٩٧٤ وقد نصت المادة الاولى منه على أن : « يزال اداريا التصدى
الواقع على املك الدولة اشراف الاصلاح الزراعى والجهاز التنفيذى
للشروعات الصحراوية عند الكيلو ٢٢ من طريق مصر — اسكندرية
الصحراوى بعد مصنع رمسيس للسيارات على يسار الطريق ، وعند
الكيلو ٢٦ شرق هذا الطريق ، وعند الكيلو ٢٧ على يمين الطريق المذكور » .

وقد صدر قرار محافظ الجيزة سالف الذكر بناء على مذكرتى مدير
عام الاصلاح الزراعى بالجيزة ورئيس مجلس ادارة الجهاز التنفيذى
للشروعات الصحراوية بشأن وجود بعض التعديت على اراضى الدولة
بطريق مصر — اسكندرية الصحراوى .

وبتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٤ توجهت اللجنة الادارية التي نيط بها تنفيذ هذا القرار وقامت بازالة جميع التعميمات . ولما كان الثابت ان الارض محل النزاع من الاراضى الصحراوية المملوكة للدولة ملكية خاصة ، والتي تخضع لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تجار العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها . ولم يثبت انه تم بيعها او تأجيرها الي المدعين من السلطة المختصة بذلك طبقا للمواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٧ من هذا القانون المنظمة لبيع الاراضى الصحراوية وتأجيرها . ومن ثم فان قيام المدعين بوضع يدهم على تلك الارض ، وذلك بغرس بعض كموفتين شوكى وشتلات جاوزتين وفسائل نخيل واقامة حوض مياه تنقل اليه المياه محمولة على دواب وبعض الجبانى ، يكون مخالفا لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ومنطويا على تعد على ملك من املاك الدولة يخول الجهة الادارية . صلاحية الشأن حق ازالته اداريا طبقا للمادة ٩٧ من القانون المحنى .

ولا يجدى الطاعن القول بان ربط ايجار على هذه الارض وتحميله من المدعين معناه قيام علاقة ايجارية صحيحة بين المدعين وبين الجهة الادارية لا يجوز معها وصف حيازتهم بالتعدى ، اذ فضلا عن ان هذا الاجراء صدر من جهة لا تتبعها الارض محل النزاع ، فان تأجير هذه الارض وهى ارض صحراوية لا يكون الا من السلطة المختصة وطبقا لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ، واى تأجير على خلاف ذلك يعد باطلا طبقا لما نصت عليه المادة (٤٧) من القانون المذكور . كما انه لا محل لامادة الطاعن من الحكم الوارد بالمادة (١٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ، ذلك ان هذه المادة تنظم الشروط الواجب توافرها فى التصرف اليهم فى الاراضى الزراعية طبقا للمادة (١٠) من القانون المذكور ، والحال ان الارض محل النزاع من الاراضى الصحراوية ومن ثم فانها تخرج عن مجاله صريان الحكم الوارد فى المادة (١٤) من اللائحة التنفيذية ، فضلا عن ان المادة (١٠) من القانون المشار اليه قد ألغيت بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٩ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث انه لما تقدم ، يكون القرار المطعون فيه قد صدر صحيحا . مطبقا للقانون ، ويكون الطعن والحالة هذه على غير اساس سليم من . القانون متعينا رفضه .

(طعن ٣٢٨ لسنة ٢٢ قى — جلسة ١٢/١٢/١٩٨١)

الفصل الخامس

اكتصرف في املك الدولة

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

املاك الدولة الخاصة — حظر بيعها بالممارسة لموظفي الحكومة الا في الحدود الضيقة التي اشار اليها قرار مجلس الوزراء في ١٨/٣/١٩٤٢ — البيع بالمخالفة لهذا القرار — وقوعه باطلا معدوم الاثر .

ملخص الفتوى :

ان لائحة شروط بيع املك الميرى الخاصة الصادرة في سنة ١٩٠٢ كانت قد اجازت البيع بالممارسة على خلاف الاصل في الحالات الضمنية المبينة بالمادة الثانية منها وحسبما تستصويه وزارة المالية في الحالات الاخرى، وذلك بالنسبة للأفراد والموظفين على السواء . ثم ماد مجلس الوزراء وحظر بقراره الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٤٢ بيع املك الميرى الخاصة الى الموظفين بوجه عام بالذات وبالواسطة من غير طريق المزاد ، الا في الاحوال الخسبة التي حصرتها المادة الثانية من لائحة شروط بيع املك الميرى الصادرة في عام ١٩٠٢ ، لما يلائس البيع بالممارسة للموظفين من مظنة ، وعنى بالنص على الجزاء على مخالفة ذلك ، ويتبطل في بطلان البيع ، فضلا عن المواخذة التأديبية ، على حين انه لم يرتب جزاء البطلان بالنسبة للأفراد ، مما يفهم منه انه ترقى في المعاملة بين الافراد وبين الموظفين في هذا الشأن ، اذ وضع للأفراد حكما وللموظفين حكما آخر وان اتحدت الحالات التي يجوز فيها البيع بالممارسة استثناء بالنسبة لهم على السواء . وقد تلذعت بعد ذلك وزارة المالية الى مجلس الوزراء بمذكرة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ فكرت فيها أن هناك حالات أخرى تتوافر فيها مبررات البيع بالممارسة غير الاحوال التي وردت على سبيل الحصر في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٣/١٩٤٢ وفي لائحة شروط بيع املك الميرى الخاصة ، وطلبت الترخيص لها بتباع قاعدة البيع بالممارسة استجابة (م ٣٧ — ج ٥)

للضرورات الاجتماعية ، وحصرتها في تسع حالات : أولا بيع الاراضى التى لا تتجاوز عشرين فدانا لمستاجريها من صغار الزراع تشجيعا لانتشار الملكية الصغيرة وعدم اخراج الاهالى من اراضى يكون قد استوطنوا فيها مدة سنين وزرعوها ، وثانيها : الاراضى البور التى تؤجر للانفراد لاصلاحها بشرط الا تتجاوز المساحة عشرين فدانا لذات السبب الذى روعى في الحالة الاولى — فاقراها مجلس الوزراء على ما طلبت بقراره الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٤٣ .

وقد اقر من استقراء مذكره وزارة المالية في هذا الصدد انها قصدت التوسعة على صغار الزراع في الحالتين السالفة الاشارة اليهما لدواع اجتماعية بحثة لا تقاوم في حالة الموظفين ، ولو شاعت ان تسوى في هذا الشأن بين الموظفين والامراء من صغار الزراع لما اعوزتها المراحة في النص على ذلك . وفاد ذلك ان التوسعة في الحالات التى يجوز فيها البيع بالممارسة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٤٣ محصور امرها على الامراء من صغار الزراع ، ولا يقصد بها الموظفين الذين رأى مجلس الوزراء في قراره الصادر في ١٨/٣/١٩٤٢ حظر بيع املاك الميرى لهم بالممارسة الا في الحدود الضيقة التى حصرتها لانتفعة شروط بيع املاك الميرى ورددها القرار المذكور ، وعلى مقتضى ذلك يبقى امر الموظفين بالنسبة لشراء املاك الميرى بالممارسة خاضعا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٣/١٩٤٢ دون اناعتهم من التوسعة التى تضمنها قرار مجلس الوزراء في ٣١ من يناير سنة ١٩٤٣ . وينبنى على ذلك ان البيع خارج الحدود السالفة الذكر يقع باطلا محذوم الاثر .

(انتهى ١٥ — في ١/٥/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

مدى التزام الحكومة ببيع الاراضى المؤجرة بشروط بيع المصانع الى مستاجريها بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١/١/١٩٤٣ واحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٥٧ — الادارة ملزمة بالالتزم المقرر للارض وقت التاجير ولا يكون لها خيار في ذلك اذا ما طلب

المستأجر شراء الأرض بعد مضي سنتين من تاريخ إقامة المصنع واعداده أعدادا كاملا وحتى نهاية العشر سنوات الاولى للتأجير — أساس ذلك — قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٥٧ ، هدف الى تقصير المدة التي يكون من حق المستأجر بعدها أن يبدى الرغبة في الشراء بأن جعلها بعد سنتين من إقامة المصنع واعداده كاملا بعد أن كان حق الشراء للمستأجر طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٣/١/٢١ بعد العشر سنواته الاولى لبداية عقده .

ملخص النقوى :

أن المذكرة التي رفعت الى مجلس الوزراء والمؤرخة في ١٩٤٢/١٢/٢٦ من وزارة المالية ، جاء بها ما يأتى « يستأجر بعض الأفراد مساحات من الاراضى الحكومية لغرض إقامة مصانع ، وقد خصصت وزارة المالية بعض الاراضى بمدينة القاهرة لإنشاء مناطق صناعية فيها ووضعت شروطا لتأجير هذه الاراضى أو لتأجير الاراضى لاقامة المصانع لمدة ١٠ سنوات قابلة للتجديد .

محتين آخرين وأن يكون التاجر بالفئة التى تساويها الأرض فعلا وقت التأجير ، ويشترط على المستأجر تخصيص الأرض لغرض إقامة المصنع الذى يرغب انشاءه دون سواء من الاغراض وأن يستمر المصنع مدارا بصفة مستديرة ، وقد أعطت الوزارة فيها مضي لبعض المستأجرين حق شراء الأرض المقامة عليها بمصانعهم بالممارسة فى نهاية العشر سنوات الاولى ، واشترطت عند البيع أن تستمر مخصصة للمصنع ، فإذا تقرر استعمالها كان للحكومة حق مسح البيع واسترداد الأرض بها عليها من منشآت بدون مقابل سوى رد ثمن الأرض الذى دفعه المشتري .

وتقترح وزارة المالية أن يكون بيع الاراضى المقامة عليها المصانع بالممارسة للمستأجرين وذلك فى نهاية العشر سنين الاولى لتأجيرها على الأقل ، ويشترط استمرار تخصيص الأرض للمصنع على أن يكون البيع بالفئة الذى تساويه الأرض وقت بداية التأجير . . . وذلك لان الاساس المقترح أكثر تشبها مع العدالة بالنسبة الى صاحب المصنع الذى يكون فقط تتكلف مصاريف كبيرة فى إنشاء المصنع » .

ومن حيث ان الواضح من هذه المذكرة — التي وافق عليها مجلس الوزراء انه تصد من ورائها اعطاء المستأجر حق شراء الأرض التي استأجرها لابانة مصنع عليها اذا توافرت شروط معينة حددها القرار وهذا الحق لم يكن ثابتا للمستأجر قبل موافقة مجلس الوزراء على هذه المذكرة بل كانت وزارة المالية تبيع لبعض المستأجرين في نطاق سلطة تقديرية واسعة تجيز ثلها أنبيع او عدم البيع وفق ما تراه ، كما ان هذه المذكرة تخول المستأجر حق الشراء بالثمن المقرر للأرض وقت التأجير وهو ما لم يكن متبعا من قبل ، وليس من شك ان وزارة المالية لم تكن في حاجة الى التقدم الى مجلس الوزراء بهذه المذكرة لاعطاء المستأجر لاراضى حق الشراء بالثمن المقرر وقت التأجير لو كانت ترغب في الإبقاء على سلطتها التقديرية في اجراء البيع بالثمن العادى ، متى بالقطع قصدت الى الزام الادارة بأجراء البيع بثمن الأرض وقت التأجير وهدئت الى اعطاء المستأجر هذا الحق بحيث تلزم الادارة بلبيع اذا ما طلب منها ذلك وتوافرت باقى الشروط الأخرى .

يضاف الى ذلك ان تخويل المستأجر حق الشراء بالثمن المقرر وقت التأجير تصد من ورائه تشجيع الأفراد على إقامة المصانع ، وتشجيع المصانع المختلفة في البلاد ، وهذا القصد لا يمكن أن يحقق إذا كان لجهة الادارة أن تمتنع عن البيع للمستأجر ، او تلزمه بالشراء بالثمن العادى للأرض .

ومن حيث انه اذا كانت المذكرة التي رفعت الى رئيس الجمهورية في يناير سنة ١٩٥٧ من وزير المالية والاقتصاد ، ووافق عليها بقراره رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٥٧ في ١٤/٩/١٩٥٧ اذا كانت قد نصت على ان « تؤجر مصلحة الاملاك الاميرية بعض أراضيها لاقامة مصانع عليها لمدة عشر سنوات تتجدد بشروط تخول للمستأجر حق شراء الأرض بعد مرور العشر سنوات الاولى من مدة التأجير . . . وهذه الشروط مقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١/١/١٩٤٣ ، وتقدم اتحاد مصانع النسيج المتوسطة والصغيرة ، بطلب الى وزارة الصناعة ، ترفو فيه تقصير مدة العشر سنوات وحيث ان الشرط المطلوب تعديله قد وضع منذ ما يزيد على ربع قرن بحيث لم يعد جلائيا للوضاع الصناعية القائمة فان الوزارة ترى تحقيقا لسياسة تصنيع البلاد والتي تأخذ الحكومة بأسبابها ، تعديل شروط بيع الاراضى المؤجرة

المصانع المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٣/١/٣١ على الوجه الآتي (أن يكون للمستأجر الحق في طلب شراء الأرض بعد مرور سنتين من تاريخ اقامة المصنع واعداؤه اعدادا كايلا من الآلات وإدارة وتشغيل وأن يتم البيع بالثمن المقرر للأرض وقت بداية التأجير) إذا كان هذا التمجيل قد تم على هذا النحو ، فاتها يهدف الى مجرد تمجيل المدة التي يملك بعدها المستأجر الحق في الانسحاب من ارادته واستعمال حقه في شراء الأرض وهو في حقيقة الامر ، زيادة على الميزة التي يتمتع بها هذا المستأجر ، دون أن ينال ذلك من حقه الثابت بمقتضى قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

غير أنه يجدر التنصويه الى أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٣/١/٣١ المشار اليه ، جعل حق الشراء للمستأجر بعد العشر سنوات الأولى لبداية مقده ، بينما القرار الصادر من رئيس الجمهورية سنة ١٩٥٧ ، جعل من حق المستأجر أن يبدي الرغبة في الشراء ويرتب له حق الشراء بعد سنتين من اقامة المصنع واعداؤه اعدادا كايلا وذلك تيسيرا على المالك وتعميلا في استقراره كمالك ، وتقصيرا للمدة أن رغب في ذلك وعبارة بعد سنتين تقيد البعدي التي تمتد الى نهاية العشر سنوات الأولى للإيجار . وبذلك يكون حقه في الشراء واقعا بين حدين أقصرهما . انقضاء سنتين بعد اقامة المصنع واعداؤه اعدادا كايلا ، وانقضاء نهاية العشر سنوات الأولى لبعث الإيجار ، ويتمين أن يكون طلب الشراء — كي تلتم به جهة الإدارة بالثمن المقرر عند بداية التأجير — قد قدم خلال المدة المشار اليها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الإدارة ملزمة بالبيع المقرر للأرض وقت التأجير ، ولا يكون لها خيار في ذلك إذا ما طلب المستأجر شراء الأرض بعد مضي سنتين من تاريخ اقامة المصنع واعداؤه اعدادا كايلا وحتى نهاية العشر سنوات الأولى للتأجير ، وتوافرت في شأنه الشروط الأخرى للبيع بشروط المصانع .

مساعدة رقم (٢٧٥)

المبحث :

المستفاد من احكام قرار رئيس الوزراء الصادر في ١٩٤٢/١/٢١ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٥٧ ان الادارة ملزمة بالبيع بالتقنين المقدر للاراضى وقت التاجير — لا يكون لها الخيار في ذلك اذا ما طلب المستاجر شراء الارض بعد مضي سنتين من تاريخ اقامة المصنع واعداه اعدادا كاملا وحتى نهاية العشر سنوات الاولى للتاجير الوعد بالبيع بالتقنين وقت بداية التاجير لا يمتد اذا امتدت الاجارة او تجددت — جواز ذلك في الحالة التى يثبت فيها ان المتعاقبين قصدا صراحة اعطاء المستاجر رخصة الشراء بهذا التقنين طالما بقي مستاجرا — اذا لم يثبت ذلك تعين تقسيم الانتفاع لمصلحة المؤجر الملتزم بالوعد واعتبار مدة التزامه مقصورة على مدة الاجارة الاصلية .

ملخص الفتوى :

ان وزارة المالية عرضت على مجلس الوزراء مذكرة مؤرخة في ١٩٤٢/١٢/٢٦ في شأن اراضى الحكومة الاميرية المؤجرة للترداد لفرض اقامة مصانع عليها ، جاء بها ما يأتى : يستاجر بعض الافراد مساحات من الاراضى الحكومية لفرض اقامة مصانع ، وقد خصصت وزارة المالية بعض الاراضى ببحينة القاهرة لانشاء مناطق صناعية فيها ووضعت شروطا لتاجير هذه الاراضى منها ان تؤجر الاراضى لكتابة المصانع لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد متتين آخرين وان يكون التاجير بالفئة التى تساويها الارض فعلا وقت التاجير ، ويشترط على المستاجر تخصيص الارض لفرض اقامة المصنع الذى يرغب في انشاؤه دون سواه من الأغراض وان يستمر المصنع مدارا بصنة مستديرة وقد اعطت الوزارة فيما مضى لبعض المستاجرين حق شراء الارض القائمة عليها مصانعهم بالممارسة في نهاية العشر سنوات ، واشترطت عند البيع ان تستمر مخصصة للمصنع ، فإذا تغير استعمالها كان للحكومة حق فسخ البيع واسترداد الارض بما عليها من منشآت بدون مقابل سوى رد ثمن الارض الذى دفعه المشتري .

واقترحت وزارة المالية في مذكرتها ان يكون بيع الاراضى القائمة عليها

المصالحات بالممارسة للمستأجرين وذلك في نهاية العشر سنوات الأولى لتأجيرها على الأقل. ويشترط استقرار تخصيص الأرض للمصنع ، على أن يكون البيع بالثمن الذي تساويه الأرض وقت بداية التأجير. ويصرف النظر عما دخل عليها من تحسينات بسبب إقامة المصنع عليها أو تحسين وتوسيع المنطقة الواقعة بها المصنع وذلك لأن الأسس المقترحة أكثر تشبهاً مع نظام البيع العادي وكذا مع العدالة بالنسبة لصاحب المصنع الذي يكون قد صرفه مصاريف كبيرة في إنشاء مصنعه وقد وافق مجلس الوزراء على ما جاء بهذه المذكرة بجلسته المنعقدة في ١٩٤٣/١/٣١ .

ومن حيث أنه بتاريخ ١٩٥٧/٩/١٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٥٧. بللوافقة على مذكرة وزارة المالية والاقتصاد بتطبيق شروط بيع الأراضي المؤجرة للمصالحات الصادر بها قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٤٢/١/٢١ بحيث يكون للمستأجر الحق في طلب شراء الأرض بعد مرور سنتين من تاريخ إقامة المصنع وأعداده اعداداً كاملاً من الآلات والادوات. تشفيل ، وأن يتم البيع بالثمن المقرر للأرض وقت بداية التأجير .

ومن حيث أن الجمعية العمومية لمجلس القنوى والتشريع قد انتهت بجلسته ١٩٧٣/٦/٢٧ الى أن الإدارة ملزمة بالبيع بالثمن المقرر للأرض وقطعة التأجير ولا يكون لها الخيار في ذلك. إذا ما طلب المستأجر شراء الأرض بعد بض سنتين من تاريخ إقامة المصنع وأعداده اعداداً كاملاً وحتى نهائية العشر سنوات الأولى للتأجير وتوافرت في شأنه الشروط الأخرى للبيع بشروط المصالحات .

ومن حيث أن الجمعية العمومية أتمت هذه الفتوى على أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٣/١/٣١ جعل حق الشراء للمستأجر بعد العشر سنوات الأولى لبداية عقده بينما القرار الصادر من رئيس الجمهورية برقم ٨٣٦ لسنة ١٩٥٧ جعل من حق المستأجر أن يبدى الرغبة في الشراء ورفض له حق الشراء بعد سنتين من إقامة المصنع وأعداده اعداداً كاملاً وذلك تيسيراً على الملك وتعجيلاً في استقراره كمالك ، وتقصيراً للمدة التي يرغب في ذلك - وبعبارة بعد سنتين تنفيذ البعدي التي تمتد الى نهاية العشر سنوات الأولى للأيجار - وبذلك يكون حقه في الشراء واقعاً بين حدين : انصرها انقضاء سنتين بعد إقامة المصنع وأعداده اعداداً كاملاً وانقضاء

نهاية العشر سنوات الاولى لعقد الايجار ويتمين أن يكون طلب الشراء —
كما يلتزم به جهة الادارة بالثمن المقرر عند بداية التأجير — قد قدم خلال
المدة المشار اليها .

ومن حيث أن الجمعية لاتزال عند نقواها السالبة للأسباب التي
قالت عليها .

ومن حيث أن الطلب المقدم من السيد / بتاريخ
١٩٧٤/١١/٢٨ بشأن قطعة الأرض السالف ذكرها قد قدم بعد نهائية
العشر سنوات الاولى لعقد الايجار التي تنتهي في ١٩٧٣/٢/١٦ فانه طبقا
للقوى الجمعية العمومية المشار اليها تكون الادارة غير ملزمة ببيع الأرض
للسيد المذكور بالثمن المقرر لها عند بداية التأجير .

ومن حيث أنه بالإضافة إلى ما تقدم فإن البلد العادي عشر من العقد
الذي يحكم للحالة المعروضة ينص على أن « للمستأجر الحق في طلب شراء
هذه الأرض بالممارسة بعد مرور سنتين من تاريخ اقبالة المصنع واعداده
بالثمن الذي تساويه الأرض وقت بداية التأجير . . » وهذا النص يفسح
الفرق على صاحب المالك بالبيع للمستأجر بشرط محدّد هو الثمن وقت بداية
التأجير ومن ثم يجب تفسيره تفسيراً ضيقاً فلا ينصرف الالتزام بالبيع بهذا
الثن إلا إلى المدة الاولى للايجار دون المجددة .

ومرد ذلك أن مدة الوعد بالبيع بالثمن وقت بداية التأجير لا تمتد إذا
امتدت الاجارة أو تجددت إلا في الحالة التي يثبت فيها أن المتعاقدين تصدا
حرارة اعطاء المستأجر رخصة الشراء بهذا الثمن طالما بقي مستأجراً ناداً
لم يثبت ذلك تعين تفسير الاتفاق لمصلحة المؤجر الملتزم بالوعد واعتبار مدة
الالتزام مقصورة على مدة الاجارة الاصلية .

ومن حيث أن الذي يبين من نصوص العقد موضع البحث أن نية
الطرفين لم تتجه إلى منح المستأجر حق طلب الشراء في المدة الثانية للايجار
بذات سعر البيع المتفق عليه خلال المدة الاولى فانه لا يكون للسيد /
الحق في طلب الشراء بالسعر المحدّد للأرض وقت بداية التأجير ولا تكون

الحكومة ملزمة بإجابتة لطلبه نظرا لان الوعد بالبيع لم يعد قائما بعد انتهاء
المدة الاولى للايجار في ١٦/٢/١٩٧٣ .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم فانه لا حجة في القول بأن مدة الوعد
بالبيع بالثمن وقت بداية التأجير يجب أن تظل بغير حد أقصى حتى لا تقع
التمترقة بين من يتقدم بطلب الشراء في مدة الاجارة الاولى ومن يتقدم به
بعدها ذلك لان تلك التمترقة لها ما يبررها فمن يتقدم بطلب الشراء في المدة
الاولى يستخدم رخصة خولها له العقد خلال فترة تكوين واعداد المصنع المقام
على الارض المؤجرة والتي يكون خلالها في حاجة الى العون والمساندة إما
من يتقدم بالطلب بعد انتهاء مدة الاجارة الاولى أى بعد عشر سنوات من
بداية التأجير وبعد أن أصبح المصنع قائما ومردا لربح جز وفق تفسير
المفترض فلن يكون بحاجة لمثل هذا العون أو تلك المساندة وعليه أن يدفع في
الارض أن رغب في شرائها فلنا مناسبا بحسب سعرها وقت البيع .

ومن ناحية اخرى فانه لا يجوز القول بأن المصلحة العامة تقتضى بيع
الارض بعد انتهاء مدة الاجارة الاولى بالسعر المحدد لها منذ بداية التأجير
تسجيما لأقلمة المصانع لانه وإن كان هذا القول يصدق خلال المدة الاولى
للايجار باعتبار أن فيه دعما للمصنع المقام على الارض وحثا لصاحب رأس
المال لتوجيه أمواله لإنشاء المصنع فانه لا يصدق بعد أن أصبح المصنع
قوة اقتصادية قادرة على المنافسة ومواجهة أعباء الانتاج ومالكة لعناصره .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
ما ياتى :

أولا : تأييد ما انتهت اليه بجلستها المنعقدة في ٢٧/٦/١٩٧٣ من أن
جهة الادارة ملزمة بالبيع بالثمن المقدّر للارض وقت التأجير ولا يكون لها
الخيار في ذلك اذا ما طلب المستأجر شراء الارض بعد مضي سنتين من تاريخ
أقلمة المصنع واعداده اعدادا كاملا وحتى نهاية العشر سنوات الاولى
للتأجير ، وتوافرت في شأنه الشروط الاخرى للبيع بشروط المصانع .

ثانيا : عدم أحقية السيد / في شراء قطعة الارض رقم ٢٣
جنول الوابلى بالثمن المقدّر لها وقت بداية التأجير .

(ملف ٢٨/١/٧ - جلسة ٢٩/٦/١٩٧٧) .

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

تعقد شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير مع الجمعية العمومية لبناء المساكن لضبط القوات المسلحة على بيع قطع اراضي تملكها الدولة مع تمتع الجمعية بخفض في السعر الاساسي لاراضي البناء وسعر الفائدة السنوية بشرط التزامها بالبناء على الارض المبيعة خلال فترة خمس سنوات. — مقتضى ذلك ان الجمعية التعاونية هي الملتزمة بتحقيق هذا الشرط من تاريخ ابرام العقد مع الشركة وليس لافضاء الجمعية التعاونية شأن في هذه العلاقة ، باعتبارهم بمسعين منها — عدم قيام الجمعية بتنفيذ الشرط المتفق عليه يسقط الميزة التي حصلت عليها بخفض الثمن والفوائد وذلك بالرغم — يجوز لمجلس ادارة الشركة طالما ان تحديد مدة الخمس سنوات المشار اليها كان بقرار منه ان يزيد هذه المدة اذا رأى في ذلك تحقيقا لمصالح الشركة واهدافها ويعتبر ذلك تمديلا لشروط العقد بما يحقق مصلحة الطرفين — لا يعتبر قرار مجلس ادارة الشركة بزيادة المدة تبرعا من جانب الشركة للجمعية التعاونية المشار اليها — جمعيات تعاونية — عدم جواز قصر الافادة من مد المدة المشار اليها على الجمعية التعاونية لبناء المساكن لضبط القوات المسلحة وانما تفيد من مد المدة كلفة للجمعيات التعاونية المتعاقدة مع شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير او التي يتم التعاقد معها في المستقبل — اساس ذلك ان قصر الاستثناء على الجمعية التعاونية لبناء المساكن لضبط الشرطة يعتبر خروجا على القاعدة التي وضعتها مجلس ادارة الشركة بتحديد المدة اللازمة للبناء بخمس سنوات — التذرع بالظروف الاستثنائية الخاصة بالجمعية التعاونية ساقفة الذكر وحدها يحتاج الى بحث هذه الظروف على ضوء حكم المادة ١٢٧ من القانون المدني — في حالة عدم توافر شروط تطبيق هذه المادة لا يمكن القول باستثناء هذه الجمعية وحدها دون غيرها .

ملخص الفتوى :

ان مجلس الوزراء وافق في ١٩٦٥/١٢/٦ على مذكرة وزارة الاسكان والمرافق بشأن سياسة الاسكان والتعمير التي تضمنت بالجزء « ثانيا » فيها تحديد لسياسة بيع الاراضي ، وجاء بها مجلس الوزراء وافق على اتباع السياسة الآتية : — « ان يكون تحديد سعر بيع الاراضي التي

تملكها للدولة بطريقة تمنع التفرغ في أسعارها بمراعاة ظروف كل منطقة من مختلف النواحي التخطيطية والاجتماعية والاقتصادية ونواحي الاستخدام (اقتصادى / متوسط / فوق المتوسط / سىاحى) ويكون البيع فى المناطق السياحية بالزاد العلنى لامتناس أكبر قدر من المخدرات التى تتجمع فى هذا النوع من النشاط ذى الصيفة الترويحية والتى تقبل على الاستثمار فيها الطبقات القادرة نسبياً ، ويكون البيع فى المناطق على الأسعار المحددة لكل منطقة على أن تخضع سياسة التسعير لنوع من الرقابة المركزية وأن تنبش سياسة التسهيل فى البيع بالنسبة للأراضى مع سياسة الدولة للإسكان والتعمير . وفى حالة البيع النورى وعند الالتزام بسياسة الدولة فى الإسكان والتعمير بخضم ١٠ ٪ من السعر الأساسى المحدد ، وفى حالة البيع بالتقسيت يكون مقدم الثمن فى حدود الثلث بشرط ألا يقل عن متوسط تقديرى للتكاليف المباشرة لثمن القطعة (أرض + مرافق صلبة مطية) مع منح الميزات الآتية عند خفض مدة التقسيت : - ١٥٠٠ يكون سعر الفائدة فى حدود ٥ ٪ سنوياً على أساس القواعد السائدة والتى عمل بها عند بيع الشقق المملوكة للقطاع العام (ويقسط الباقى على ١٥ سنة بفائدة ٥ ٪) ويكون للمشتري الحق فى تخفيض مساو لسعر الفائدة من كل قسط يدفعه قبل موعد استحقاقه بسننه على الأقل . ويكون للجمعيات التعاونية والبيوع الجماعية الحق فى تخفيض ١٠ ٪ من السعر الأساسى و ١٠ ٪ من سعر الفائدة السنوية بشرط الالتزام بالبناء فى فترة معينة والا الفيت للمزايا الممنوحة .

وبتاريخ ١٧/١٦/١٩٦٦ وافق مجلس إدارة شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير على مذكرة بشأن سياسة بيع الأراضى الجديدة وأعمال القواعد التنظيمية المترتبة عليها ، وجاء بها أنها تهدف الى وضع القواعد التى أقرها مجلس الوزراء موضع التنفيذ . وقد ورد بالبند (٦) من هذه المذكرة ما يلى :

« زيادة على الميزات العامة السابقة ، فإن الجمعيات التعاونية لها الحق فى تخفيض ١٠ ٪ من السعر الأساسى و ١٠ ٪ من سعر الفائدة السنوية إذا قبلت الالتزام بالبناء فى فترة معينة ترى تحديدها بخمس سنوات . والا الفيت هذه الميزة ويكون الإلغاء باثر رجعى من تاريخ توقيع المقترح الابتدائى .

: وفند تمسكت شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير في
١٩٦٦/٤/١٣ مع الجمعية التعاونية لبناء المسكن لضباط القوات المسلحة
على بيع سبع قطع اراضى بالبيع رقم ٥٤١ ومنحت الجمعية الميزات الاتية :

١ — تخفيضاً بنسبة ٣٠٪ من الثمن بناء على قرار مجلس ادارة الشركة
اتى ١٩٦٥/١١/٢٠ .

٢ — تخفيضاً في سعر الفائدة بنسبة ١٪ تطبيقاً لقرار مجلس
الوزراء فى ١٩٦٥/١٢/٦ .

: وقد تم تسجيل هذا العقد فى ١٩٦٦/٦/١٦ ونص البند الاول منه
على ما يلى :

« باع الطرف الاول بصفته بمقتضى هذا العقد الى الطرف الثانى
بصفته عند ٧ قطع اراضى فضاء ضمن المربع رقم ٥٤١ تقسيم مصر الجديدة
للساحية مصر الجديدة مساحتها ١٠٢٠١ متراً مربعاً بشئ اجمالى
تقدره ٦٢٣٨٠ جنيهها و ١٤٠ ملياً بفائدة قدرها ٥٪ سنوياً على الرصيد
المبقى أى أن ثمن المتر المربع ستة جنيهات تقريباً ، ونظراً لكون الطرف
« الثانى » جمعية تعاونية « وتتعهد بلقاة المبنى على قطع الاراضى البيعة
بموجب هذا العقد فى خلال خمس سنوات من تاريخ ١٩٦٦/٤/١٣ فمقد
منحت تخفيضاً قدره ٣٠٪ من الثمن الاساسى ، وكذا ١٪ من سعر الفائدة
على الرصيد المتبقى بحيث اذا اخلت الجمعية بشرط البناء فى خلال المدة
المذكورة تكون ملزمة برد قيمة التخفيضين المذكورين باثر رجعى من تاريخ
١٩٦٦/٤/١٣ وذلك بالنسبة للقطع التى تظل بشرط البناء فى المدة
المذكورة .

ومن حيث انه يبين مما تقدم أن التسهيلات التى منحت للجمعية
التعاونية لبناء المسكن لضباط القوات المسلحة ، انها منحت لها بناء على
ما اوصى به مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٦ — وهو
يمسند بحث سياسة الاسكان والتعمير — حيث قرر منع الجمعيات التعاونية
تخفيضاً مقداره ١٠٪ من السعر الاساسى لاراضى البناء و ١٪ من سعر الفائدة
السنوية ، بشرط التزام الجمعيات المذكورة بالبناء على الارض المباعة خلال

فترة معينة ترك امر تحديدها للجهات القائمة على البيع وتنفيذا لهذه التوصية أصدر مجلس ادارة شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير قرارا بتحديد هذه المدة بخمس سنوات . وقد علقّت توصية مجلس الوزراء وقرار مجلس ادارة الشركة المذكورة لاستمرار التمتع بهذه الميزة على شرط اتمام البناء على هذه الاراضى خلال الخمس سنوات المشار اليها ، فان لم يتحقق هذا الشرط ، زالت الميزة المذكورة بأثر رجعى من تاريخ ابرام عقد البيع الابتدائى ، واصبح من حق الشركة استرداد ثمة الخفض فى الثمن والفوائد ، وهو ما نص عليه صراحة فى عقد البيع بين شركة مصر الجديدة والجمعية التعاونية سائلة الذكر .

ومن حيث أن العقد المبرم بين الطرفين المذكورين انما ينشأ بينهما التزامات متعاقبة ، تحديدها شروط التعاقد واحكام القوانين واللوائح المعمول بها فى هذا الشأن ، ومن ثم فماننا عند بحث تطبيق هذه الشروط او تلك الاحكام على طرفى العقد ، فان الامر يقتصر عليهما فقط ولا يتعداهما الى من ليس طرفا فى العقد .

ومن حيث انه على هذا الهدى ، فان الجمعية التعاونية لبناء المساكن لضباط القوات المسلحة هى الملتزمة بتحقيق شرط البناء خلال خمس سنوات من تاريخ ابرام العقد بينها وبين شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير وذلك حتى يمكنها التمتع بالخفض فى الثمن المتفق عليه فى العقد ، فان اخلت بهذا الالتزام — وهو مقرر أصلا لصالحها فانها هى وحدها التى تكون مسئولة أمام الشركة عن هذا الإخلال ، وهى وحدها ، التى تتحمل بنتائجه ، ولا يكون لأعضائها شأن فى هذه العلاقة ، باعتبار أنهم بعيدين عنها ، ولا شأن لشركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير بهم ، إنما العلاقة قائمة بينهم وبين الجمعية التى ينتمون اليها ، والتى تستطيع أن تطبق عليهم ما اشترطته من شروط فى عقود البيع التى أبرمتها معهم فى شأن هذه الأرض اذا ما اخلوا بالتزاماتهم المتفق عليها وعلى ذلك فليس للجمعية المذكورة أن تدفع أمام الشركة بأن الإخلال بالالتزام ببناءها خلال الخمس سنوات المشار اليها انما يرجع الى ظروف أعضائها ووجود الكثيرين منهم فى جبهة القتال ، وتأخر تسليمهم قطع الأرض المباعة اليهم منها . لان المسئول عن تنفيذ هذا الالتزام أمام الشركة هى الجمعية باعتبارها

شخصاً معنوياً ، وليس أعضائها ، وكل ما هنالك أن الجمعية تستطيع الرجوع على أعضائها إذا كانوا قد أخلوا بهذا الالتزام — إذا كان مشروطاً عليهم — وعليها أن تبحث طرف كل عضو منهم على حدة لبيان ما إذا كان ثمة خطأ تعاقبياً تد ارتكبه أم أن لديه من الأساليب ما يعنيه من هذه المسؤولية .

ومن حيث أنه ، وقد ثبت عدم قيام الجمعية التعاونية لبناء المساكن تضباط القوات المسلحة ، تنفيذ شرط البناء خلال خمس سنوات ، فإن الميزة التي حصلت عليها بخفض الثمن والفوائد تسقط بأثر رجعى ، سيكون من حق الشركة إلغاء هذه الميزة من تاريخ إبرام العقد . غير أنه طالما أن تحديد مدة الخمس سنوات المشار إليها إنما كان بقرار من مجلس إدارة شركة مصر الجديدة للسكان والتعمير بعد موافقته على المذكرة التي عرضت عليه في هذا الشأن ، فإنه يجوز لهذا المجلس أن يزيد هذه المدة إذا رأى في ذلك تحقيقاً لمصالح الشركة وأهدافها ، مراعيًا في ذلك ظروف الجمعيات التعاونية لبناء المساكن ، والظروف الحالية التي تتر بها أزمة الإسكان ومواد البناء ، دون أن يكون في ذلك أى خروج على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٦٥/١٢/٦ لأن التوصية التي أصدرها في هذا الشأن لم تحدد مدة معينة لانهاء البناء وإنما ترك تحديدها للجهات القائمة على بيع أراضى البناء ، تحددها بحسب ظروف كل منها ، وليس من شك ، أن قيام الشركة برعاية الظروف الحاضرة بالنسبة الى أزمة مواد البناء ، يحقق نوعاً من المشاركة في تحمل الأعباء ، حتى لا يكون هناك عنت على الجمعيات التعاونية المذكورة وعلى أعضائها ، وهى التي تهدف أساساً الى توفير المساكن تخفيفاً لحدة الأزمة .

فإذا ما رأت الشركة ذلك ، فإنه يمكن أن يفيد من زيادة المسدة لجميع الجمعيات التعاونية المتعاقدة معها والتي ستتعاقد في المستقبل تحقيقاً للمساواة بينهما ، ويعتبر ذلك بمثابة تعديل لشروط العقد بما يحقق مصلحة الطرفين .

ولا يعد ذلك تبرعاً من جانب الشركة للجمعيات التعاونية المشار إليها ، إنما هو من قبيل المساهمة في التخفيف من حدة الأزمة القائمة في

الاسكان بعدم تحميل الجمعيات التعاونية بالتزامات تتعوق اداء رسالتها أو تنفيذها بشروط قد تعوق أعضائها عن قيامهم بالبناء بشيء من اليسر . ومكرة التبرع بمنتج هذا لان التبرع يقتضى تنازل عن اموال غير منازع في احقية المتبرع فيها ، ويكون تنازله عنها بلا مقابل ، غير ان الثابت في الحالة المعروضة ، ان الميزة التي منحت للجمعيات التعاونية كان الهدف الاول منها تعمير ضاحية مصر الجديدة في اسرع وقت ، نهى ميزة في مقابل ميزة أخرى تتحقق للشركة ، والاصلاح والافوق للشركة ان يتم التعمير من ان تحصل على الخفض الذى سبق ان منحه للجمعيات التعاونية .

انه لا يجوز قصر الامادة من مد المدة على الجمعية التعاونية لبناء المساكن الضباط القوات المسلحة فقط ، لان الاستثناء هنا سوف يكون خروجا على القاعدة العامة التي وضعها مجلس ادارة الشركة بتحديد المدة اللازمة للبناء بفيس سنوات ، وليس ثمة ما يجيز هذا الاستثناء اما التذرع بالظروف الخاصة بهذه الجمعية ، فان الامر فيه يحتاج الى بحث هذه الظروف وبيان ما اذا كانت خارجة عن ارادة الجمعية ولا يد لها فيها ، وعندئذ تكون بصدد تطبيق المادة ١٤٧ من القانون المدني التي تنص بان « العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين او للاسباب التي يقرها القانون . ومع ذلك اذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الواسع توقعها وترتب على حدوثها ان تنفيذ الالتزام التعاقدى ، وان لم يصبح مستحيلا صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة . جاز للقاضي تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين ان يرد الالتزام المرهق الى الحد المعتول . ويتع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك .

وبديهى ان تطبيق هذا النص بالنسبة الى الجمعية التعاونية المشار اليها يحتاج الى توازن جميع الشروط المستقر عليها في هذا الشأن بالنسبة الى هذه الجمعية ، وفي غير ذلك فانه لا يمكن القول باستثناء هذه الجمعية وحدها دون غيرها . والامر في ذلك مرجعه الى ظروف كل عضو على حدة ، دون ان يكون للشركة شأن في ذلك .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الآتى :

اولا : انه لا يجوز لشركة مصر الجديدة للسكان والتعمير ان تزيد المدة المقررة لانتهاج البناء خلالها بقرار من مجلس ادارة الشركة ، اذ با اثرات ان ذلك يحقق مصلحتها والصالح العام ، دون حاجة الى الرجوع الى مجلس الوزراء فى هذا الشأن .

ثانيا — انه لا يجوز للشركة ان تقصر الامادة من مد المدة المشار اليها على الجمعية التعاونية لبناء المسكن لضباط القوات المسلحة وحدها ، وانما تنقذ منها كلفة الجمعيات التعاونية المتصادمة معها او التى يتم التماثل معها فى المستقبل .

(ملف ١٩٧٢/٢/٧ — جلسة ١٩٧٣/٥/١٦)

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

املاك الدولة — بيعها لضباط الجيش وجنوده — القاعدة ان بيع املك الميرى الحرة يكون بالزاد العلنى او بواسطة عطادات طبقا لاحكام لائحة شروط بيع املك الميرى الحرة الصادرة فى ٢١ من اغسطس سنة ١٩٠٢ — بيعها بالممارسة لا يكون الا استثناء فى الاحوال التى عرفت هذه اللائحة — قرارا مجلس الوزراء الصادران فى ٢٥ مارس ١٩٥٢ و ٢٥ من ابريل سنة ١٩٥٦ باحكام بيع اراضى املك الحكومة المخصصة للبناء على ضباط الجيش وجنوده المصابين بسبب الحرب والذين اعتزلوا الخدمة لعدم اللياقة الطبية — جواز البيع بالممارسة طبقا لاحكام هذين القرارين — اعتبار ذلك تمهيدا للائحة بيع املك الميرى الحرة — يؤيد ذلك ما قضى به القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن عدم سريان الاحكام الخاصة بالاشتماع على ما يباع من املك الدولة لطوائف معينة وبشروط خاصة .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كانت لائحة شروط وقيود بيع املك الميرى الحرة الصادرة فى ٢١ من اغسطس سنة ١٩٠٢ بمجلة تنص على ان بيع املك الميرى الحرة يكون اما بالزاد العلنى او بواسطة عطادات داخل مظاريق مختوم عليها

بالشعاع الاصر بغشروط والاضاع التى نرس عليها فى الثلاثة ولجارت
استفتاء البيع بالممارسة فى الاحوال التى عدتها المادة الثالثة من اللائحة
الا ان مجلس الوزراء قد وافق فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٣ على ان يبيع
الحكومة الى ضباط الجيش والجنود المصابين بسبب الحرب والذين اغتزلوا
الخدمة لعدم اللياقة الطبية قطعاً من الاراضى المخصصة للبناء بمعدل
١٠٪ من الثمن مع تقسيط الباقى على ٣٠ سنة بالشروط المتقدمة فى
مثل هذه الاحوال وذلك بمساعدة لهم على تحمل اعباء الحياة — وقد موثت
على مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٥ من ابريل سنة ١٩٥٦ مذكورة.
وزير المالية والاقتصاد التى جاء فيها انه حدث ان أحد الجنود المصابين
بالميدان بحملة فلسطين والذي رقت من الخدمة لعدم اللياقة الطبية تقدم
بطلب لشراء قطعة من الارض بمدينة الاسكندرية وبطلابته بسداد
قيمة معجل الثمن اعجز من الوفاء به لعدم تكسبه بسبب اصابته وطلبه
تقسيطه خصماً من معاشه وقدره ٢٥٠ره جنيه بواقع ٢ جنيه شهرياً وان
اقتراضه يتعارض مع القواعد التى رسبها مجلس الوزراء بقراره الصادر
بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٣ القاضى بتخصيل ١٠ ٪ من الثمن معجلاً
وافه نظراً لما اداه هؤلاء الضباط والجنود من خدمة ممتازة وقضية كبيرة
السمتتهم من العمل فان الوزارة ترى معالجة الضباط والجنود المصابين
فى الميدان من دفع معجل الثمن بواقع ١٠ ٪ من الاراضى التى يشترونها
من املاك الحكومة والالتزام بتقسيط الثمن على ثلاثين سنة . وقد وافق
مجلس الوزراء بجلسته المذكورة على رأى وزارة المالية الواردة فى هذه
المنكرة وبهذا يكون القراران المشار اليهما قد اجازا البيع بالممارسة
الى هؤلاء الضباط والجنود الذين اغتزلوا الخدمة لعدم اللياقة الطبية مما
يعتبر تعديلاً صحيحاً لللائحة شروط ومقود بيع املاك الميرى الحرة ويؤكد
هذا النظر القانونى رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن عدم سريان الاحكام
الخاصة بالشعاع على ما يباع من املاك الدولة لطوائف معينة ويشروط
خاصة الذى صدر بعد الاطلاع على شروط وتقيود بيع املاك الميرى الحرة
الصادرة فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٠٢ والقرارات المعدلة له . والذي نص
فى مادته الاولى على انه لا يجوز الاخذ بالشعاع فيما يباع من املاك الدولة
الى الضباط والجنود المصابين بسبب الحرب بالشروط المبينة بقرارى
مجلس الوزراء الصالدين . فى ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ و ٢٥ أبريل سنة

١٩٥٦ - والمهم من اصدار هذا القانون ان ما يباع من املاك الدولة الى الضباط والجنود المصابين بسبب الحرب انها يتم بطريق الممارسة دون المزايا المثلنى - اذ لا يجوز الاخذ بالشعنة في حالة البيع بالمزاد العلنى طبقا لما تنص به المادة ٤٣٩ من القانون المحدث .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الإستشارى الى جواز بيع اراضى الحكومة بالممارسة لضباط الجيش والجنود المصابين بسبب الحرب والذين اعتزلوا الخدنة لعدم اللياقة الطبية بالشروط والقيود المنصوص عليها بقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٣ و ٢٥ من ابريل سنة ١٩٥٦ .

(انتهى ١٠٤٩ - فى ١٦/١٠/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم وزارة الخزانة نقل الاشراف على الاراضى الواقعة فى داخل المدن والقرى الى وزارة الشؤون البلدية والقروية (وزارة الاسكان) واكد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ - تفويض وزير الاسكان المحافظين بقراره رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦١ فى بيع املاك الحكومة بالمدن والقرى واشترطه فى قراره رقم ١٥٦٠ لسنة ١٩٦٥ موافقته قبل اتخاذ اجراءات البيع بالمزاد او الممارسة - مؤدى ذلك ان التعبير عن رادة الدولة فى بيع اراضيها الواقعة داخل المدن والقرى يجب ان يتم فى هذا الاطار أى بموافقة المحافظ دون اعتراض من وزير الاسكان اذ بذلك يتم التعبير عن ارادة الدولة فى البيع - اساس ذلك - ان عقد البيع لا يتم الا اذا اتفقت ارادة المتماثلين على محل العقد ولئنه فبذلك يتحقق ركن الرضا الذى هو اساس العقد الاتفاقية - هذا الركن يوجد بتلقى الايجاب بالقبول وتطبيق ارادته البائع والمشتري على هذا النحو انما يتم وفقا للنظام الذى يخضع له كل منهما فى التعبير عن ارادته .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٨٩) من القانون المحدث تنص على ان لا يتم العقد بمجرد ان يتبادل الطرفان التعبير عن ارادتين متطابقتين مع مراعاة

ما يقرره القانون فوق ذلك من أوضاع معينة لاتعتمد العقد » وتنص المادة (٤١٨) من القانون على أن « البيع عقد يلتزم به البائع أن ينقل للمشتري شيء أو حقا ماليا آخر في مقابل ثمن نقدي » .

ومناد ذلك أن عقد البيع لا يتم الا اذا اتفقت ارادة المتعاقدين على محل العقد وثمنه فبذلك يتحقق ركن الرضا الذي هو أساس العقود الاتفاقية وهذا الركن يوجد بتلاقي الإيجاب بالقبول وتطابق ارادتي البائع والمشتري على هذا النحو انها يتم وفقا للنظام الذي يخضع كل منهما في التعبير عن ارادته ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم وزارة الخزانة قد نقل الاشراف على الاراضي الواقعة في داخل المدن والقرى الى وزارة الشؤون البلدية والقروية (وزارة الاسكان) واكد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ ، وكان وزير الاسكان قد فوض المحافظين بقراره رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦١ في بيع أملاك الحكومة بالمدن والقرى واشترط في قراره رقم ١٥٦٠ لسنة ١٩٦٥ موافقته قبل اخذ اجراءات البيع بالمزاد بالممارسة فان التعبير عن ارادة الدولة في بيع اراضيها الواقعة داخل المدن والقرى يجب أن يتم في هذا الاطار أي بموافقة المحافظ دون اعتراض من وزير الاسكان اذ بذلك يتم التعبير عن ارادة الدولة في البيع .

وبناء على ما تقدم مانه ولئن كانت الجمعية العمومية التعاونية للعاملين بجهة قناة السويس قد اقصحت من ارادتها في شراء قطعة الارض المشار اليها منذ عام ١٩٦٦ الا أن ايجابها هذا لم يلق قبولا لدى المحافظة بغير اعتراض من وزير الاسكان على البيع الا في ١٩٧٥/٧/٢ تاريخ موافقة وزير الاسكان على بيع قطعة الارض للجمعية المذكورة بمبلغ ٩٠ جنيه للمتر المربع ، ففي هذا التاريخ تلافيت ارادة الجمعية التي وافقت على السعر المذكور بإرادة المحافظة التي تم التعبير عنها بالطريق الذي رسمه القانون .

ولا وجه لما تطالب به الجمعية من اعتبار الارض بباعة لها بسعر المتر ٤٠ جنيه لانها اذا كانت محد أنت بمبلغ ٤٠ جنيه على أساس هذا السعر لئن اداء هذا المبلغ شرط بأن يكون البيع لمستوفى

المعاملات الخاص بالمعاملين بالهيئة وليس للجمعية وهو الامر الذى لم يلق قبولا من المحافظ بسبب امتراض مصلحة الاملاك عليه واذا ظن ذلك سكوت الجمعية عن التعامل مع المحافظة حتى تم تقدير سعر المتر ببلغ ٩٠ جنيه حيث وافقت الجمعية وثلاثت ارادتها مع ارادة المحافظة بموافقة وزير الاسكان على البيع بهذا السعر فان المقدد بينهما يكون قد تم على اساس هذا السعر في ١٩٧٥/٧/٢ كما سبق القول .

لذلك قررت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن التعامل مع تم بين الجمعية التعاونية لبناء المسكن للمعاملين بهيئة قناة السويس وبين محافظة الجيزة بتاريخ ١٩٧٥/٧/٣ بسعر قدره ٩٠ جنيه للمتر المربع .

(ملف ٢٨/١/٧ — جلسة ١٩٨٠/٤/٢)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

تقسيم الليدو ببرسي مطروح — اعتباره من الاراضى الفضاء المملوكة للدولة الداخلة في نطاق كردون المدن والقرى — خروجه من نطاق تطبيق القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ — اختصاص وزارة الإسكان والمرافق بالاشراف على هذا التقسيم — اساس ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية وبإحفال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات — ايلولة حصيلة بيع هذه الاراضى الى المجالس المحلية بواقع التصفى لمجلس المحافظة والتصفى الآخر لمجلس المدينة — اساس ذلك احكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كانت الجمعية العمومية قد أتمت جلستها المنعقدة في ١٦ من مارس سنة ١٩٦٦ بأن الاراضى الصحراوية التى تملكها الدولة ملكية خاصة تشمل جميع الاراضى الواقعة في المناطق المتبيرة خارج

الزمام سواء كانت داخلة في حدود اختصاص المجالس المحلية أو خارجه ،
ويشملها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة
للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ، وأن المؤسسة المصرية لتعمير
الصحارى قد أصبحت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٧
لسنة ١٩٦٢ تتبعت ببطل الحقوق المخلوكة للمالك على الاراضى
الصحراوية .

الا أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل
بعض أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وقد استثنى
من الخضوع لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه الاراضى
الفضاء المملوكة للدولة الواقعة في نطاق كردون المدن والقرى عدا ما يكون
لازما منها لتنفيذ مشروعات الاستصلاح والتعمير والتي يصدر بتصديقها
قرار من وزير الزراعة واستصلاح الاراضى بالاتفاق مع وزير الاسكن
والمرافق بعد أخذ رأى مجلس المحافظة المختص .

ومن حيث أن تقسيم الليدو يرسى مطروح حسبما يبين من الاوراق
هو من الاراضى الفضاء الداخلة في نطاق كردون المبن والقرى تخرج
من نطاق تطبيق القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن يرسى مطروح من البلاد التى خرجت من اختصاص
سلح الحدود وأصبحت من ضمن محافظات ومدن الجمهورية الخاضعة
لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية بمقتضى قرار
رئيس الجمهورية رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم الجنوبي
الى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات .

ومن حيث أن الاشراف على الاراضى المملوكة للدولة داخل حدود
المدن والقرى قد نقل من مصلحة الاملاك الامرية الى وزارة الشؤون
البلدية والقروية (وزارة الاسكن والمرافق حاليا) اعتبارا من ١٥ من
مارس سنة ١٩٥٨ تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١
لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة
بواخلاق بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات في الاقليم المصرى ،

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

أراضي منطقة أبيس — استعراض النصوص التشريعية المتعلقة بهذه الأراضي — تحديد الجهة المالكة لها — هذه الأراضي قد آلت الى المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة بما عليها من منشآت وما يملك بها من حقوق والتزامات وأصبحت جزءا من أصول المؤسسة ومكونا من مكونات رأس مائها — اثر ذلك — خروج تلك الأراضي من نطاق الحكم النوارى في المادة ٩ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ملخص القوى :

انه باستعراض النصوص التشريعية المتعلقة بأراضي منطقة أبيس يبين انه صدر في بديء الامر القانون رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٥٣ بالموافقة على الاتفاقية المعقودة بين الحكومتين المصرية والأمريكية للتعاون الفنى لتنمية وتمصر مديرتى البحيرة والفيوم التى استحدثت تنفيذ برنامج نسوذجى واسع النطاق لرفع مستوى الحياة الريفية بهاتين المديريتين . وكان محل البرنامج مشروع منطقة ترعة أبيس ومشروع منطقة غرب الفيوم .

ثم صدر القانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٥ بشأن توزيع الأراضي التى قامت الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف باستصلاحها مفضى بتوزيع الأراضي المستصلحة بحيث يكون لكل منتفع ملكية لا تقل عن مئائتين ولا تزيد على خمسمائة فدانة وهذا الى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى باتخاذ صندوق خاص للمعاملات المالية يتولى تنظيم الحسابات وتحصيل الامتلاك السنوية من المنتفعين .

وبتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٦٧ صدر القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٧ الذى قضى فى المادة الاولى منه بأن يتولى وزير الدولة للإصلاح الزراعى الاختصاصات التى كانت مخولة للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى لرئيسه بمقتضى الاتفاقية الصادرة بالقانون رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٥٣ وبمقتضى القانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٥ المشار اليها .

وعندما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة تبعت الهيئة العامة للتنمية والتعمير بالبحيرة والفيوم — الهيئة المصرية الأمريكية لأصلاح الريف سابقا — إلى المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي .

وبتاريخ ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي فمضى في المادة ٢ منه بأن تتبع المؤسسة الهيتان الاتيان (١) الهيئة العامة للتنمية والتعمير بالبحيرة والفيوم . (٢) هيئة بحيرية التحرير . ونصت المادة ٦ على أن يتكون رأس مال المؤسسة من الأموال الآتية :

١ — الأموال الثلثة والمنقولة المملوكة للمؤسسة والأموال التي تقوم بإدارتها واستغلالها . ٢ — رؤوس أموال كل من الهيئة العامة للتنمية والتعمير بالبحيرة والفيوم وهيئة بحيرية التحرير .

وأخيرا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٢ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة فمضى في المادة ٤ بأن « تؤول الأراضي المستصلحة التي تتولى المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي وهيئة التنمية والتعمير بالبحيرة والفيوم استغلالها حاليا إلى المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة بما عليها من مبان ومنشآت وما يخصها من آلات ومعدات ومهمات ومواد وكذلك كل ما يتعلق بهذه الأرض من حقوق والتزامات » . وقضى في المادة ٥ بتشكيل لجنة تتولى تقييم المعدات المشار إليها في المادة السابقة التي تؤول ملكتهما للمؤسسة . وقضى في المادة ١٧ بإلحاق هيئة التنمية والتعمير بالبحيرة والفيوم في المؤسسة المذكورة .

ومن حيث أنه يتضح من هذا العرض أن الأراضي التي كانت تقوم عليها الهيئة المصرية الأمريكية لأصلاح الريف ثم الهيئة العامة للتنمية والتعمير بالبحيرة والفيوم من بعدها ، ومن بينها أراضي منطقة ابيس ، قد آلت إلى المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة بما عليها من منشآت وما يتعلق بها من حقوق والتزامات وبهذه المثابة أصبحت جزءا من أصول المؤسسة ويكونا من مكونات رأس مالها .

ومن حيث أنه لا محل للاحتجاج بأن المستند من نص المادة ٥ المشار إليها أن ما آل إلى المؤسسة تليكاً هو المعدات والآلات وحدها بطليل ما قضت به من تشكيل لجنة لتقييم تلك المعدات والآلات دون أن ينص فيها على تقييم الأرض أيضاً . ذلك أن هذا القول يتعارض مع ما قضت به نصوص القرار الجمهوري من أيولة الأرض إلى المؤسسة بكل ما يتعلق بها من حقوق والتزامات وإمجاك هيئة التنمية والتعمير لحافظتي البحيرة والفيوم في المؤسسة المذكورة بما يقطع في دخول الأرض ضمن أصولها ، فضلاً عن أن المادة ٤ من القرار لم تقض بأيولة كافة الآلات والمعدات إلى المؤسسة وإنما قضت بأن يؤول إليها « ما يخص الأرض » من تلك المعدات والآلات ومن ثم اقتضى الأمر تشكيل لجنة تختص بتقييم ما يؤول إلى المؤسسة جنبها وليس الوضع على هذا النحو بالنسبة إلى الأرض التي آلت جميعها جون تخصيص ، إلى المؤسسة بصريح النص .

ومن حيث أنه يخلص من جباة ما تقدم أن أراضي منطقة أبيس بإيلولتها إلى المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة قد أصبحت جزءاً من رأس مالها ومن ثم تخرج من نطاق الحكم الوارد في المادة ٩ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ويتمين إذا روى نطلها إلى جهة أخرى صدور قرار من رئيس الجمهورية بذلك .

من أجل ذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن تسليم أراضي منطقة أبيس من المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي يستلزم صدور قرار من رئيس الجمهورية لعدم كفاية القرار الوزاري في تحقيق هذا الغرض .

(ملف ٢١٨/٢/٣٢ — جلسة ١٩/١١/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

القرارات الجمهورية المنظمة للهيئة العامة لتعمير الصحاري ناطت بها الإختصاصات المتعلقة باستصلاح الأراضي الصحراوية وزراعتها وتعميرها

وسلخت هذا النشاط من الاجهزة الاخرى التي كانت متصلة به - من بين موارد الهيئة حصيلة استثمار أموالها وسائر إيراداتها الاخرى - المشرع نقل الى الهيئة جميع الموارد التي تنتج من ممارسة الهيئة لنشاطها في استصلاح وتعمير الاراضي الصحراوية - القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨. بتنظيم تلك الاراضي الصحراوية الذي اشارت اليه القرارات الجمهورية المنظمة للهيئة لم يتضمن تعريفا لما يعد من الصحارى أو الاراضي الصحراوية - هذا القانون استعمل تعبير « الاراضي خارج الزمام » دون ان يحدد مدلوله - ورود هذا التحديد في القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤، ومذكرته الايضاحية - ليس ثمة ما يمنع من الاخذ به في مجال اعمال القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ - اساس ذلك - ليراد هذا التحديد في المذكرة الايضاحية قصد به ازالة الغموض الذي اهلور نصوص القانون السابقة عليه ولا يعتبر استحداثا لحكم جديد - وقت العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ كان يجرى العمل بذات التحديد لتعبير « الاراضي خارج الزمام » - هذه الاراضي محددة على هذا النحو هي التي تستحق الهيئة العامة لتعمير الصحارى مواردها والمبالغ المحصلة عنها خلال الفترة من ١٩٥٩/٧/٢١ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ان الهيئة العامة لتعمير الصحارى انشئت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٩ ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٥ لسنة ١٩٥٩ بغناء نفقش غام رى الصحارى بوزارة الاشغال وادارة الصحارى والواحات بمصلحة الاملاك الاميرية وقسم استغلال الصحارى بمصلحة البساتين بوزارة الزراعة وينقل اختصاصاتها وايلولة جميع متعلقاتها وموجوداتها الى الهيئة العامة لتعمير الصحارى وقد عمل بهذا القرار اعتبارا من ٢١ من يولية سنة ١٩٥٩ ، كما اضيف الى الهيئة بعض الادارات الاخرى المتصلة بتعمير الصحارى وذلك بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٠ لسنة ١٩٥٩ ، ثم اعيد تنظيم الهيئة حيث اطلق عليها اسم المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٦١ ومن بعده بالقرار رقم ٣٣١٧ لسنة ١٩٦٢ .

وأنه باستعراض النظام القانوني لظك الهيئة طبقا للقرارات التي نظمتها يبين أن المشرع أولاها الاختصاصات المتعلقة باستصلاح الاراضي الصحراوية وزراعتها وتعميرها ، وسلخ هذا النشاط من الاجهزة الاخرى التي كانت متصلة به وقد تحدثت موارد الهيئة بنذ انشائها فيها ياتي :

(ا) الاعتمادات التي ترصد في ميزانية الدولة وتخصص لتحقيق أغراض الهيئة .

(ب) حصيد استئثار أموالها وسائر إيراداتها الاخرى .

(ج) الهيئات التي يقبلها مجلس ادارتها والقروض والسندات التي تصدرها . ويخلص مما تقدم أن المشرع منذ انشاء الهيئة العامة لتعمير الصحاري وبصفة خاصة منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٥ لسنة ١٩٥٩ الذي ألغى المصالح والادارات الحكومية التي تعمل في تعمير الصحارى — قد خص الهيئة وحدها بهذا النشاط ونقل الى ميزانيتها دونذ ميزانية الدولة جميع الموارد التي تنتج من ممارسة الهيئة لنشاطها في استصلاح وتعمير الاراضي الصحراوية .

وأن القرارات الجمهورية التي تولت تنظيم الهيئة تضمن كل منها الإشارة في ديباجته الى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم تلك الاراضي الصحراوية ، ولم يتضمن تعريفا لما يعد من الصحارى او الاراضي الصحراوية التي يعتمد في نطقها اختصاص الهيئة وكذلك الإيرادات الناتجة منها والتي تشكل عنصرا من إيرادات الهيئة .

وأن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه والذي اسند اليه تنظيم الهيئة العامة لتعمير الصحارى استعمل تعبير « الاراضي خارج الزمام » ، ولكنه أغفل تحديد مخلول هذه العبارة ، غير أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها تضمن في نصوصه وفي مذكرته الايضاحية تعريفا محددا للاراضي خارج الزمام فنصت المادة الثانية من هذا القانون على أن « تنقسم الاراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة الى مائتي :

(١٠) الاراضى الزراعية - وهى الاراضى الواقعة داخل الزمام
والاراضى المتاخمة الممتدة خارج الزمام الى مسافة كيلو مترين ..

(ب) الاراضى البور - وهى الاراضى غير المزروعة الواقعة داخل
«الزمام والاراضى المتاخمة الممتدة خارج الزمام الى مسافة كيلو مترين .

(ج) الاراضى الصحراوية - وهى الاراضى الواقعة فى المناطق المعبرة
خارج الزمام بعد مسافة الكيلو مترين المشار اليها فى البندين السابقين سواء
كانت مزروعة بالفعل او غير مزروعة او كانت مشغولة ببيلان او منشآت
ناطقة او غير ثابتة .

كما ورد فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون ان « المقصود بمساحة
الارض الواقعة داخل الزمام .. الاراضى التى ثبتت مساحتها بمساحة
تفصيلية وحصرت فى سجلات مصلحة المساحة وفى سجلات المكلفات بمصلحة
الاموال المقررة والتى تخضع تبعا لذلك للضريبة العقارية على الاطيان . .
اما عبارة الاراضى الواقعة خارج الزمام فتشمل الاراضى التى لم تسمح
بمساحة تفصيلية ولم يتم حصرها لا فى سجلات مصلحة المساحة ولا فى
سجلات المكلفات بمصلحة الاموال المقررة والتى لا تخضع للضريبة العقارية
على الاطيان » .

ويخلص مما ورد فى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وفى مذكرته
« الايضاحية ان المشرع اخذ بعبارة موضوعى فى تحديد الاراضى داخل الزمام
وخارج الزمام أساسه هو مدى خضوع الاراضى للضريبة العقارية على
الاطيان تبعا لمساحتها مساحة تفصيلية وحصرها فى سجلات مصلحة المساحة
وفى سجلات المكلفات بمصلحة الاموال المقررة .

كما انه يبين من تقصى نصوص التشريعات الخاصة بضريبة الاطيان
ان المقصود « بالاراضى داخل الزمام » فى تطبيق قانون ضريبة الاطيان
هو الاراضى الزراعية او القابلة للزراعة التى تم مسحها وحصرها وتحديد
مساحتها من حيث القطعة والحوض والقرية والمخيرية او المحافظة وأن

الأراضي « خارج الزمام » هي تلك الأراضي التي لم تتم عملية مسحها وحصرها في نطاق تحديد مجال سريان ضريبة الاطيان .

وأن تحديد المقصود بالأراضي داخل الزمام والأراضي خارج الزمام على النحو السابق وأن كان قد ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ سلف الذكر ، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ به في مجال أعمال القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ وذلك لأن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ إذ أوردت هذا التعريف فإنها تصدت إلى إزالة الغموض الذي ائتور بنصوص القانون السابق عليه ، مما يمكن معه القول أن أيراد هذا التعريف بالمذكرة الإيضاحية لا يعتبر استحداثاً لحكم جديد وإنما هو تجلية لمصدر المشرع من ملول عبارة الأراضي داخل وخارج الزمام وما يعزز ذلك أنه وقت سريان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ كان العمل يجري طبقاً للتعريف الذي أوردته القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وذلك حسبما جاء في كتاب إدارة الملكية بالإدارة العامة للملاك الموجه إلى ديوان الحسابات حسبها سلف ذكره .

وبناء على ما تقدم فإن الأراضي خارج الزمام في مفهوم القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ هي الأراضي التي لم تبسح مساحة تفصيلية ولم يتم حصرها في سجلات مصلحة المساحة ولا في سجلات المكلفات بمصلحة الأموال المقررة والتي لا تخضع للضريبة العقارية على الاطيان ، وهذه الأراضي هي التي تستحق الهيئة العامة لتعمير الصحارى مواردها والمبالغ المحصلة عنها خلال الفترة من ٢١ يوليو سنة ١٩٥٩ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الأراضي خارج الزمام في مفهوم القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ هي تلك الأراضي التي لم تبسح مساحة تفصيلية ولم يتم حصرها في سجلات مصلحة المساحة ولا في سجلات المكلفات بمصلحة الأموال المقررة والتي لا تخضع للضريبة العقارية على الاطيان .

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

أراضي مستصلحة ... كيفية التصرف فيها - القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تلجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها - المادة التاسعة من هذا القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ - نصها على تحديد طرق التصرف في الأراضي البور التي تعهد الدولة باستصلاحها للأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة وتخويلها وزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي تقدير الطريقة الملائمة بقرار منه - السلطة المخولة للوزير بمقتضى هذا النص - انصرافها الى الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والتي تعهد الدولة باستصلاحها الى المؤسسات أو الهيئات دون الأراضي التي دخلت ضمن رأس مال إحدى هذه المؤسسات أو الهيئات . مطبقا للقرار الجمهوري الصادر بشأنها .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٩ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تلجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها كانت تنص على أن الأراضي البور التي تعهد الدولة باستصلاحها الى الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة تسلم بعد اتمام اصلاحها الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لتتولى توزيعها على صغار الفلاحين وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي .

وطبقا لهذا النص كان تسليم تلك الأراضي بعد اتمام اصلاحها وتمهيرها موزعاتها الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي يتم امعالا لنص القانون . ومن ثم فإن صدور قرار بالتسليم من نائب رئيس الوزراء أو من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي لا يعدو أن يكون قرارا تنفيذيا لا يعتبر بذاته منشئا لالتزام الشخص الاعتباري العام بالتسليم .

ثم عدل النص المذكور بمقتضى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ فاصبح يفتضى بأن « يتم التصرف في الأراضي البور التي تعهد الدولة باستصلاحها للأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة إما بتسليمها الى المؤسسات

والهيئات العامة التي يعهد اليها بزراعتها واستغلالها وإدارتها أو توزيعها أو تسليمها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لتوزيعها على صغار الفلاحين وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له أو يتم التصرف فيها بالبيع طبقا للقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية وذلك بناء على قرار من وزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي طبقا لما تقرره الدولة من خطط وبرنامج » .

ويبين من النص المعدل أن المشرع قد أتى بأحكام تغاير ما كان ثابتا بالنص قبل تعديله فيعبد أن كان مآل هذه الأرض جديدا بعد إصلاحها وتعميرها وزراعتها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وجوبا أصبح التصرف فيها يتم بأحدى طرق ثلاث هي إما تسليم الأراضي إلى المؤسسات والهيئات العامة بقصد زراعتها واستغلالها وإدارتها أو توزيعها . وإما تسليمها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لتوزيعها على صغار الفلاحين . وإما التصرف فيها بالبيع وفقا لما تقرره اللائحة التنفيذية . وناط المشرع بوزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي تقدير الطريقة الملائمة بقرار يصدر منه .

ومن حيث أن السلطة المخولة للوزير بمقتضى النص المتقدم لا تنصرف بطبيعة الحال إلا إلى الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والتي تعهد بإصلاحها إلى المؤسسات أو الهيئات . أما إذا كانت الأرض قد دخلت ضمن رأس مال إحدى هذه المؤسسات أو الهيئات طبقا للقرار الجمهوري الصادر بإنشائها فمن ثم يخرج التصرف فيها من نطاق تلك السلطة . ويتمين إذا روى إخراجها من ذمة المؤسسة أو الهيئة المذكورة صدور قرار بذلك من رئيس الجمهورية من ذات السلطة التي أدخلت الأرض ضمن رأس مال الشخص الاعتباري العام .

(فتوى ١٠٨٥ — في ٢٩/١١/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

أراضي بور — نقل الزمام — لا يغير من ملكية أصحابها .

ملخص الفتوى :

بالنسبة للأراضي البور التي نقلت من حوض الرمال الى زمام ناحية البحينة فشاؤها شأن الأراضي الأخرى سواء كانت مملوكة للدولة ملكية خاصة أو ملكا للأفراد إذ أن نقل أرض من زمام بلد الى زمام بلد آخر لا يغير من ملكية أصحابها .

وبالنسبة لأراضي طرح البحر فإن المادة ٩١٩ من القانون المدني تنص على أن الأرض التي ينكشف منها البحر تكون ملكا للدولة ولا يجوز التمدد على أرض البحر إلا إذا كان ذلك لاعادة حدود الملك الذي طفى عليه البحر .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى :

١ — أن أراضي حوض الرمال المكونة لزمام ناحية ادكو مركز رشيد بما كان منها مملوكا للدولة ملكية خاصة ومحصورا في سجلات مصلحة الاملاك باعتبارها كذلك والتي هي في حيازة بعض الافراد بدلا من الأرض المملوكة لهم في الحوض المذكور والتي طفت عليها الرمال لا تكلف بأسمائهم الا اذا كانوا قد اكتسبوا ملكيتها بالتقادم قبل نفاذ القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدني أو بيعت لهم وفقا للشروط والاوضاع والاجراءات التي رتبها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية ويلتزمون بداء الضريبة منها .

وفي غير هاتين الحالتين تبقى هذه الأراضي على ملك الدولة الخاص ويلتزم الحائزون لها ببيعها .

٢ — الأراضي المملوكة للأفراد والمكلفة بأسمائهم في الحوض المذكور والتي تركوها بعد أن طمستها الرمال وحازوا غيرها من املاك الدولة الخاصة لا تعتبر ملكا للدولة ولا تضاف الى تكليفها وانما تظل على ملك أصحابها ويلتزمون بداء الضريبة منها الا اذا رفعت وفقا لاحكام القانون وذلك كله ما لم تكن الدولة قد اكتسبت ملكيتها بأحد اسباب كسب الملكية .

٣ — الأراضي المملوكة للأفراد والمكلفة بأسمائهم في الحوض المذكور والتي تداخلت في المنافع العامة لا تعتبر ملكا للدولة أو من أموالها العامة

الا اذا نزع ملكيتها وفقا للاجراءات والاحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ او اكتسبت الدولة ملكيتها باى سبب من اسبابه كسب الملكية .

٤ — الاراضى البور غير المملوكة للانفراد والتي نقلت من حوض الرمال الى زبلم ناحية الجنية وكذلك الملاحات وارضى طرح البحر الابيض المتوسط: تعتبر كلها ملكا للدولة ولا يجوز التعمد على اراضى البحر الا اذا كان ذلك لاعادة حدود الملك الذى طغى عليه البحر .

(فتوى ٤١٦ — فى ١٥ من ابريل سنة ١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

المادة ٨٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتلجيم المقررات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها — نصها على اعفاء بعض مشترى الاراضى الزراعية والاراضى البور والمصراوية التى تسرى عليها احكام القانون من فوائد التأخير المستحقة حتى تاريخ العمل به — تسيطها المتأخر من الثمن على أقساط سنوية متساوية خلال المدة الباقية المتفق على الوفاء بالثمن فيها — تعديل هذه المادة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ وايراده تنظيمًا جديدًا لكيفية أداء الثمن — جعله التسيط على أقساط سنوية متساوية مقدارها محدد بحيث لا يعاوزه أجل التسيط بمعاملا محددًا — هذا التنظيم يترتب عليه امكان وجود جزء من الثمن قد يبقى بعد المدة المحددة — وجوب أداء هذا الباقي بعد انتهاء أجل التسيط — عدم وجود نص على الاعفاء من اى جزء من الثمن قد يبقى يمنع من القول بالاعفاء — أساس ذلك ان الاعفاء من الدين هو ابراء منها اى تبرع والتبرع لا يفترض .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأخير المقررات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها كانت تنص على ان يعفى من فوائد التأخير المستحقة حتى تاريخ العمل بهذا القانون مشترى الاراضى

الزراعية والأراضي البور والصحراوية التي تسرى عليها أحكام هذا القانون من تطل الملكية الخاصة لكل منهم وما تم التصرف اليه من تلك الأراضي - عن خمسة أفدنة من الأراضي الزراعية أو خمسة عشر فداناً من الأراضي البور والأراضي الصحراوية - ويؤدي ما تأخر على هؤلاء المشترين حتى تاريخ العمل بهذا القانون من الثمن على أقساط سنوية متساوية خلال المدة الباقية المتبقية على الوفاء بالثمن فيها - ثم عطلت هذه المادة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ فأصبح نصها « يعني من فوائد التأخير المستحقة حتى تاريخ العمل بهذا القانون مشترى الأراضي الزراعية والأراضي البور والصحراوية التي تسرى عليها أحكام هذا القانون ممن لا تجاوز المساحة المتصرف فيها لكل منهم عشرة أفدنة من الأراضي الزراعية أو خمسة عشر فداناً من الأراضي البور والصحراوية » .

ويؤدي هؤلاء المشترين باقي الثمن وملحقاته على أقساط سنوية متساوية مقدارها مثلاً الضريبة العقارية الأصلية المربوطة والمقدرة على الأرض المبيعة للفدان الواحد أو القسط الحالي أي المبلغين أقل بحيث لا يجاوز أجل التقسيط ثلاثين سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

فإذا كانت المساحة المتصرف فيها تزيد على عشرة أفدنة من الأراضي الزراعية أو خمسة عشر فداناً من الأراضي البور والصحراوية ولا تجاوز الخمسة والعشرين فداناً من الأراضي البور والصحراوية بالنسبة لكل فئة - فيؤدي المشترين باقي الثمن وملحقاته على أقساط سنوية متساوية مقدارها أربعة أمثال الضريبة العقارية المربوطة أو المقدرة على الأرض المبيعة للفدان الواحد أو القسط الحالي أي المبلغين أقل بحيث لا يجاوز أجل التقسيط عشرين سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

وفي كلتا الحالتين المنصوص عليهما في هذه المادة تخفض الفوائد السنوية المستحقة على أقساط الثمن إلى $\frac{1}{3}$ % سنوياً وتحسب الفائدة باعتبارها فائدة بسيطة وبما لا يتعارض مع الأحكام السابقة .

وبذلك يكون المشرع بهذا التعديل الذي أدخله على المادة ٨٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه أعطى المشترى أرضاً زراعية أو بوراً أو صحراوية بما تسرى عليها أحكام هذا القانون ممن لا تجاوز

المساحة المتصرف له فيها عشرة افدنة من الاراضى الزراعية أو خمسة عشر فداناً من الاراضى البور والصحراوية من فوائد التأخير المستحقة عليه حتى تاريخ العمل بهذا القانون في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٧ ونظم كيفية أداء باقى ثمن تلك الاراضى وملحقاته محدد بآسقاط سنوية متساوية بمقدارها مثلاً الضريبة العقارية الاسمية المربوطة أو المقررة على الارض المبيعة للفدان الواحد أو القسط الحالى أى المبلغين أقل بحيث لا يجاوز أجل التقسيط ثلاثين سنة من تاريخ العمل بهذا القانون (٣١ من أغسطس ١٩٦٧) ، أما بالنسبة للمتصرف لهم في مساحة تزيد على عشرة افدنة من الاراضى الزراعية أو خمسة عشر فداناً من الاراضى البور والصحراوية بولا تجاوز الخمسة والعشرين فداناً من الاراضى البور والصحراوية بالنسبة لكل فئة فانهم يؤدون باقى الثمن وملحقاته على أسس سنوية متساوية بمقدارها أربعة أمثال الضريبة العقارية المربوطة أو المقررة على الارض المبيعة للفدان الواحد أو القسط الحالى أى المبلغين أقل بحيث لا يجاوز أجل التقسيط عشرين سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

ولم ينص القانون على اعفاء المشترين من أى جزء من الثمن قد يتبقى بعد أداء الاقساط التى حددها خلال المدة المقررة .

ولما كان الاعفاء من الديون باعتبار أنه إبراء منها هو من قبيل التبرع فلا يمكن افتراضه بل يجب أن يكون بنص صريح واضح يدل على إرادة صاحب الشأن في الإبراء . وهذا هو ما فعله المشرع نفسه في ذات التعديل عندما أراد الاعفاء من فوائد التأخير حتى تاريخ العمل بهذا التعديل نفس على ذلك صراحة في الفقرة الاولى من ذات المادة ولو أراد الاعفاء مما عساه أن يتبقى من الثمن وملحقاته بعد نهاية الاجل الذى مئنه لاداء الاقساط لما أعجزه النص على ذلك .

ونتيجة ذلك أن الباقى من الثمن بعد انتهاء التيسير الذى حدده المشرع في المدة المقررة يكون واجب الاداء لانتهاء أجل التيسير ويقمن اداؤه كإبراء مما لم يتدخل المشرع ويعين طريقة جديدة لتيسير ادائه .

والقول بغير ذلك يؤدى الى نتيجة غريبة وهى أنه كلما زاد ما على المشترى من متأخرات قبل نفاذ هذا القانون كلما نقص ما يجب عليه اداؤه .

من الثمن وملحقاته مما يترتب عليه أن يختلف ثمن الأرض المتسبوبة
القيمة بحسب مقدار ما تأخر المشتري في أدائه قبل صدور هذا القانون
ويكون المشتري الأكثر عطلا في أداء التزاماته في موقف أفضل من الأقل
عطلا وهذا أحسن من ذلك الذى أدى ما عليه من التزامات أولا حاول بللم
يبقى عليه متأخرات قبل التعديل وهذه نتيجة لا هى مقبولة ولا معقولة وليس
في نصوص هذا التعديل ما يوحى بأن المشرع هدف الى هذه النتيجة .

إذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للنسوى
والتشريع الى أن التعديل الذى أدخل على المادة ٨٤ من القانون رقم ١٠٠
لسنة ١٩٦٤ بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ لم ينص على إعفاء المشتريين
من باقى الثمن وملحقاته اذا لم تكف الاقساط المؤداة خلال المدة التى عينها
لوفاء بكامل الثمن وملحقاته كما نص على إعفائهم من فوائد التأخير السابقة
عليه .

وعلى ذلك فإن ما يتبقى من كامل الثمن وملحقاته بعد انتهاء أجل
التسيط المنصوص عليه في القانون يتعين أدائه دفعة واحدة بعد انتهاء
المدة ما لم يتدخل المشرع وينظم تيسير أداء هذا الباقي بطريقة أخرى .

(فتوى ١٣٧ — في ١٩٦٨/٢/٨)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة
للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها وقانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٩ — الاختصاص بالتصرف في الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة
أصبح موزعا بين كل من وزارة الزراعة التى تتبعها الهيئة العامة للإصلاح
الزراعى ووزارة استصلاح الاراضى والمحافظات — تخض وزارة الزراعة
وهيئة الإصلاح الزراعى ككلص عام بالاشراف على الاراضى الزراعية داخل
الزمام وخارجه لمسافة كيلو مترين وعلى الاراضى البور الواقعة في هذا
التطابق — تخض وزارة استصلاح الاراضى والجهات التابعة لها بالاشراف
على الاراضى الصحراوية الواقعة خارج هذا التطابق — تخض المحافظات
بالاراضى غير المزروعة الواقعة داخل الزمام أى الاراضى البور التى تقوم

بإستصلاحها - قرار محافظ الجيزة الصادر في ١٩٨٢/٤/٥ بتخصيص ارض زراعية تابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي لاقامة مركز لشباب شبرامنت عليها - صوره عن جهة غير مختصة قانونا بالتصرف في هذه الاراضى - جنود القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بعد ذلك ونصه في المادة الاولى على أن تعتبر الاراضى الواقعة في املك الدولة الخاصة التابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي أو الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية التي تصرف فيها المحافظات أو صندوق اراضى الإستصلاح حتى ١٩٨٢/٢٠/٢٩ مملوكة لتلك المحافظات أو الصندوق في تاريخ التصرف فيها - اعتبار قطعة الارض المتنازع عليها بحكم القانون مملوكة لمحافظة الجيزة .

ملخص الحكم :

من حيث أنه بتاريخ ١٩٨٢/٤/٥ صدر قرار محافظ الجيزة رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ يشير في ديباجته الى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى ، والى قرار المجلس الشعبى المحلى لمركز الجيزة الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١/٣ بتخصيص قطعة ارض لمركز شباب شبرامنت ، والى قرار المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الجيزة بجلسته ١٩٨٠/١/٢٦ بالموافقة على هذا التخصيص . وينص القرار فى مادته الاولى على تعديل تخصيص قطعة الارض المشار اليها من املك دولة خاصة الى منافع عامة ، وينص فى مادته الثانية على تخصيص الارض لمركز شباب شبرامنت لاقامة ما يلزمه من منشآت وملعب لمزاولة الانشطة الشبابية من رياضة وتعلمة .

ومن حيث أن المادة الثانية من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ (محلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) تنص على أن تتولى وحدات الحكم المحلى فى حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها ، كما تتولى هذه الوحدات كل فى نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بتفويض القوانين واللوائح المعمول بها - وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية الخ .

وتنص المادة ٢٧ من القانون المذكور على أن « تتولى المحافظة بالنسبة الى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلي وفقا لاحكام هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزارة بقتضى القوانين واللوائح ويكون المحافظ في دائرة اختصاصه رئيسا لجميع الاجهزة والمرافق المحلية .

وتكون للمحافظ السلطة المقررة بالنسبة للقرارات الصادرة من مجالس ادارات الهيئات العامة التي تتولى مرافق عامة للخدمات في نطاق المحافظة ..

ويتولى الاشراف على المرافق القومية بدائرة المحافظة وكذلك جميع مروع الوزارات التي لم ينتقل اختصاصها الى الوحدات المحلية وذلك فيما عدا الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها وذلك بابداء الملاحظات واقتراح الطول اللازمة في شان الانتاج وحسن الاداء ، كما يتولى بالنسبة لجميع المرافق اتخاذ التدابير اللازمة لحماية امنها » .

وتنص المادة ٢٨ من القانون المذكور على أنه « يجوز للمحافظ بمعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وفي حدود القواعد العامة التي يسمها مجلس الوزراء — أن يقرر قواعد الصرف في الاراضى المعدة للبناء الملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلي في نطاق المحافظة وقواعد التصرف في الاراضى القابلة للاستزراع داخل الزمام والاراضى المتاخمة والمتحدة لمسافة كيلو مترين التي تتولى المحافظة استصلاحها بعد اخذ رأى وزارة استصلاح الاراضى ، على أن تعطى الاولوية في هذا التصرف لانباء المحافظة المقيمين فيها العاملين في دائرتها ويجوز أن تنظم هذه القواعد الحالات التي يتم فيها التصرف في هذه الاراضى دون مقابل لافراض التعمير والاسكن واستصلاح الاراضى وتهيتها للزراعة .

ولها يتعلق بالاراضى الواقعة خارج الزمام فيكون استصلاحها وفق خطة قومية تتولى تنفيذها وزارة استصلاح الاراضى والجهات التي تحددها بالتنسيق مع المحافظة المختصة ويكون التصرف في هذه الاراضى وتحديد نصيب المحافظة في قيمتها طبقا لاحكام والقواعد والاجراءات المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن .

وتنص المادة ٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير المعارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها على أن « تؤول إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الأراضي الزراعية الخاضعة لاحكام هذا القانون ... الخ » .

ومن حيث أن مفاد النصوص القانونية المتقدمة أن المشرع وضع بمقتضى أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ تنظيمها للتصرف في الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة ، واختص الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالأراضي الزراعية المملوكة للدولة ملكية خاصة وخولها سلطة التصرف فيها طبقا للأحكام والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون . ثم صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ (المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) فأجاز للمحافظين بموافقة المجالس الشعبية المحلية وضع قواعد التصرف في الأراضي غير المزروعة داخل الزمام وخارجه لمسافة كيلو مترين (أي الأراضي البور وفقا لتعريف القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤) والتي تتولى المحافظات استصلاحها وذلك بعد أخذ رأى وزارة استصلاح الأراضي . كما أجاز للمحافظين وضع قواعد التصرف بالمجان في هذه الأراضي لأغراض محددة . ومن ثم فإن الاختصاص بالتصرف في الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة أصبح موزعا بين كل من وزارة الزراعة التي تتبعها الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ووزارة استصلاح الأراضي والمحافظات . تختص وزارة الزراعة وهيئة الإصلاح الزراعي كإصل عام بالإشراف على الأراضي الزراعية داخل الزمام وخارجه لمسافة كيلو مترين وعلى الأراضي البور الواقعة في هذا النطاق بينما تختص وزارة استصلاح الأراضي والجهات التابعة لها بالإشراف على الأراضي الصحراوية الواقعة خارج هذا النطاق ، أما المحافظات فإن اختصاصها يقتصر على الأراضي غير المزروعة الواقعة داخل الزمام أي الأراضي البور التي تقوم باستصلاحها .

ومن حيث أنه ولئن كان يؤدي أعمال الأحكام المتقدمة على الحالة المعروضة أن تقرر محافظة الجيزة رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ النظر إليه وقد انصب على تخصيص أرض زراعية تابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي لآتية مركز لشباب شبراخيت عليها — قد صدر من جهة غير مختصة قانونا بالتصرف في هذه الأرض الأمر الذي كان من المفروض أن يبطله وأن

الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - حسبها يبين من الأوراق - ظلت حتى بعد صدور قرار المحافظ - متبسكة بالامتياز عليه وبحقها في التصرف في هذه الأرض - ولئن كان ذلك ألا أنه صدر بتاريخ ١١/٣/١٩٨٤ القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ ينقل ملكية بعض الأراضي الواقعة في أملاك الدولة الخاصة إلى المحافظات وصندوق أراضي الاستصلاح ، ونصت المادة الأولى من هذا القانون على أن « تعتبر الأراضي الواقعة في أملاك الدولة الخاصة التابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي أو الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية التي تصرف فيها المحافظات أو صندوق أراضي الاستصلاح حتى ٢٩/١٠/١٩٨٢ مملوكة لتلك المحافظات أو الصندوق في تاريخ التصرف فيها .

لأن مؤدى حكم هذا القانون أن قطعة الأرض محل النزاع تعتبر بحكم القانون مملوكة لمحافظة الجيزة في تاريخ صدور قرار المحافظ رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ في ٥/٤/١٩٨٢ ، الأمر الذي من شأنه تصحيح هذا القرار فيما سبق أن اعتبره من عيب عدم الاختصاص في التصرف في هذه الأرض . ومتى استقبل ذلك فقد زال عن هذا القرار ما وجه إليه من مطاعن في هذا الخصوص .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالنعمى على القرار المشار إليه مخالفته لأحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ - والقوانين المعدلة له - لما ينطوى عليه من اقلية مبان ومنشآت لمركز شبلب على أرض زراعية . فانه باستعراض أحكام القانون في هذا الشأن يبين أن المادة ١٠٧ مكرراً من قانون الزراعة المشار إليه - والواردة بالكتاب التاسع من القانون المضاف بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ - كانت تنص على أنه « يحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة اقلية أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية هذا الأراضي التي تقع داخل كردون المدن ، وتلك المخصصة لخدمتها أو مسكناً لملاكها » .

ويصدر مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الزراعة قرار يحدد شروط وأوضاع منح الترخيص والمناطق الجائز منحه فيها .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني والذي عمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في ١٩٨٢/٢/٢٦ منعت المادة ٢ منه على أن « تحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي . ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية . ويستثنى من هذا الحظر :

(أ) الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ .

(ب) الأراضي الواقعة داخل الحيز العمراني للقرى ...

(ج) الأراضي التي تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بقصد خدمة أغراض الزراعة أو الري أو النقل .

(د) الأراضي التي تقام عليها مشروعات تخدم الانتاج الزراعي أو الحيواني ضمن إطار الخطة التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الزراعة .

(هـ) الأراضي الواقعة بزيام القرى التي يقيم عليها المالك مسكناً خاصاً به أو مبنى يخدم أرضه وذلك في الحدود التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بالزراعة .

ويشترط في الحالات الاستثنائية المشار إليها في البنود ج ، د ، هـ صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في اقامة مبان أو منشآت أو مشروعات وذلك في إطار التخطيط العام . ويصدر بتحديد شروط وإجراءات منح هذا الترخيص قرار من الوزير المختص بالزراعة بالاتفاق مع الوزير المختص بالتمميم .

وبتاريخ ١٩٨٢/٨/١ صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وميل به اعتباراً من ١٩٨٣/٨/١٢ - ونصت المادة الاولى منه على أن يضاف الى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ كتاب ثالث عنوانه « عنم المسلس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها » . يشتمل على المواد التالية :

مادة ١٥٢ يحظر اقامة اية بستان او منشآت في الاراضى الزراعية او اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيم الاراضى لاقامة بستان عليها .

ويعتبر في حكم الارض الزراعية الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية . ويستثنى من هذا الحظر :

(ا) الارض الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة حتى ١٢/١/١٩٨١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات على الكردون اعتبارا من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء .

(ب) الاراضى الداخلة في نطاق الحيز العمرانى للقرى والذى يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

(ج) الاراضى التى تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بشرط موافقة وزير الزراعة .

(د) الاراضى التى تقام عليها مشروعات تخزن الانتاج الزراعى او الحيوانى ...

(هـ) الاراضى الواقعة بزمان القرى التى يقيم عليها الملك مسكنا خاصا به او » .

كما نصت المادة الثالثة من هذا القانون على ان « تلغى المادتان ٧١ مكررا ، ١٠٦ مكررا والباب التاسع من الكتاب الاول من قانون الزراعة المشار اليه وكل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون .

ومن حيث انه ولئن كان المستند مما تقدم أن المادة ٢ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمرانى — وهى التى كانت سارية في تاريخ صدور قرار المحافظ الجيزة المطعون فيه — كانت تقتصر الاستثناء المقرر للاراضى التى تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام من حظر اقامة بستان او منشآت في الاراضى الزراعية ، على المشروعات التى تقام بقصد خدمة اغراض الزراعة او الرى أو النقل ، مما كان ينافى بالغرض الذى من اجله صدر قرار المحافظ المشار اليه — وهو اقامة مركز للشباب — عن نطاق الاستثناء المنصوص عليه في البند (ج) من المادة ٣.

المشار إليها ، وبالتالي يخضعه للحظر المنصوص عليه في القانون من عدم جواز البناء في الاراضى الزراعية ولئن كان ذلك الا أنه وقد صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ السالف الذكر مضاف كتاب ثالث الى قانون الزراعة . رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ مشتملا على اضافة المادة ١٥٢ الى هذا القانون والتي عطلت من حكم الاستثناء الخاص بالاراضى الزراعية التى تقيم عليها الحكومة . مشروعات ذات نفع عام فأطلقت هذا الاستثناء بالنسبة لكافة المشروعات . ذات النفع العام التى تقيمها الحكومة على الاراضى الزراعية — خلافا لنص البند (ج) من المادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر ولم تشترط لأعمال هذا الاستثناء الا موافقة وزير الزراعة . ومن ثم فإن حكم المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . — يلحق بقرار محافظ الجيزة المطعون فيه ، فيصحح ما كان قد شابه من مخالفة لحكم المادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٣ على الوجه السابق بيانه .

ومن حيث انه لما تقدم جميعه يبين بحسب الظاهر بالقدر اللازم لبحث الطلب المستعجل من الدموى — أن طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه يفتقد لركن المشروعية ، لصدور قوانين من شأنها تصحيح ما أعتوره القرار من عيوب . ومن ثم يتعين القضاء برفض هذا الطلب .

ومن حيث انه ولئن لم تأخذ هذه المحكمة بالاسباب التى أقيم عليها الحكم المطعون فيه فضائه برفض طلب وقف تنفيذ القرار المشار اليه — الا انه وقد انتهت هذه المحكمة الى ذات النتيجة التى انتهى اليها الحكم المطعون فيه ، فمن ثم يتعين والحالة هذه الحكم برفض الطعن .

ومن حيث انه متى كان الاساس القانونى الصحيح لرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ورفض الطعن المائل هو صدور قوانين لاحقه لرفع الدموى والطعن كان من شأنها رفضها لذا فان الجهة الادارية المطعون ضدها تكون هى الملزمة بالمصاريف .

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبحث :

نظم القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ التصرف في الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة عدا تلك التي أخرجها القانون من نطاق تطبيق أحكامه — اختصاص هيئة الإصلاح الزراعي بالتصرف في الأراضي الداخلة في الزمام لمسافة كيلو مترين خارجه — اختصاص وزارة استصلاح الأراضي بالتصرف في الأراضي الخارجة عن النطاق السابق — اختصاص المحافظات بالتصرف في الأراضي غير المزروعة داخل الزمام لمسافة كيلو مترين التي تقسم باستصلاحها بالقيود الواردة في المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ . وتعديلاته .

ملخص الفتوى :

ان المشرع وضع بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ تنظيميا عاما للتصرف في الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة عدا تلك التي أخرجها من نطاق تطبيق أحكام هذا القانون ينص في مادته الاولى ، وقسم المشرع الأراضي سلفة الذكر الى ثلاثة انواع اولها الأراضي الزراعية الواقعة داخل الزمام ويمده لمسافة كيلو مترين ، وثانيها الأراضي البور غير المزروعة الواقعة داخل ذات النطاق ، وثالثها الأراضي الصحراوية الواقعة بعد هذا النطاق ، وخول المشرع في الأراضي الزراعية ، وأسند ووسع قواعد التصرف في الأراضي البور والأراضي الصحراوية لوزارة الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي . وبمقتضى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ان المشرع الاحكام المتعلقة بالأراضي الصحراوية الواقعة خارج الزمام بعد كيلو مترين والتي تضمنها الفأوه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ووضع لها تنظيميا خاصا أسند فيه الاشراف عليها والتصرف فيها الى وزارة استصلاح الأراضي والتصرف فيها بفرض الاستزراع والاستصلاح الى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية .

وبموجب قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ أجاز المشرع للمحافظين بموافقة المجلس الشعبية في الحدود التي يصفها مجلس الوزراء وضع قواعد التصرف

في الاراضى غير المزروعة داخل الزمام وبعمده لمسافة كيلو مترين اى البور ونفسا لتعريف القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ والتي تتولى المحافظة استصلاحها وذلك بمصد اخذ رأى وزارة استصلاح الاراضى بالمجان في هذه الاراضى كما اجاز للمحافظين وضع قواعد التصرف بالمجان في هذه الاراضى لاغراض محددة واسند المشرع في هذا القانون الاشراف على الاراضى الصحراوية وفق تعريف القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ لوزارة استصلاح الاراضى وذلك بالتنسيق مع المحافظات ، ومن ثم فان الاختصاص بالتصرف في الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة اصبح موزعا بين كل من وزارة الزراعة التى تتبعها هيئة اصلاح الزراعى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٦ لسنة ١٩٦٣ ، ووزارة استصلاح الاراضى التى يتبعها صندوق الانتصلاح . وهيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٨ والمحافظات منتخب وزير الزراعة وهيئة اصلاح الزراعى بالاشراف كاصل علم على الاراضى الزراعية والاراضى البور الواقعة داخل الزمام وبعمده لمسافة كيلو مترين بنسب تختص وزارة استصلاح الاراضى والجهات التى تتبعها بالاشراف على الاراضى الصحراوية الواقعة خارج هذا النطاق . أما المحافظات فان اختصاصها يقتصر على الاراضى غير المزروعة الواقعة داخل الزمام وبعمده لمسافة كيلو مترين الى الاراضى البور بشرط أن يقوم باستصلاحها وبالقيود المنصوص عليها بالمادة ٢٨ من قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل . بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ولا يغير مما تقدم النص في القرار رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٨ على اعتبار وزير استصلاح الاراضى الوزير المختص . في تطبيق احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ لان هذا القرار ليس من شأنه التأثير فيما تضمنته نصوص القانون من توزيع للاختصاص .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

اولا : اختصاص هيئة اصلاح الزراعى بالتصرف في الاراضى الداخلة في الزمام ولمسافة كيلو مترين خارجه .

ثانيا : اختصاص وزارة استصلاح الاراضى بالتصرف في الاراضى الخارجة عن النطاق السابق .

ثالثا : اختصاص المحافظات بالتصرف في الاراضى الغير مزروعة داخل الزمام ولمسالة كيلو مترين التى تقوم باستصلاحها بالقيود الواردة فى المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ .

(ملف ٥٤/١/١٠٠ — جلسة ١٦/٦/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

اعفاء الاراضى المملوكة للدولة والواقعة في نطاق كردون المدينة من الخضوع لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ — وبالتالى نقل الاشراف عليها الى مجالس المدن بما ترتب على ذلك من اثر .

ملخص الفتوى :

استثنت المادة الاولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ — بتنظيم تاجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها والمعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ — الاراضى الفضاء المملوكة للدولة والواقعة في نطاق كردون المدن والقرى من احكامه الا ما كان لازما من هذه الاراضى لتنفيذ مشروعات الاستصلاح والتعمير فتخضع لاحكامه بعد صدور قرار من وزير الزراعة واستصلاح الاراضى بتصديق هذه الاراضى بالاتفاق مع وزير الاسكان والمرافق بعد اخذ رأى مجلس المحافظة المختص .

ولما كانت المادة (٤٤) من قانون نظم الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والمادة ٥١ من قانون نظام الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ والمادة ٥١ من قانون نظم الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، قد ادخلت في موارد مجلس المدينة حصيلة الحكومة من ايجار المباني والاراضى الفضاء الداخلة في اهلاك الدولة الخاصة فان مجلس مدينة وادى النطرون يستحق ايجار الارض في الحالة المثالية ، ولا يغير من ذلك أن الفقرة ٤ من المادة الاولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قد اخضعت لاحكام هذا القانون العقارات التى تديرها أو تشرف عليها المؤسسات والهيئات التابعة للاستصلاح الزراعى لان هذا الخضوع

مرهون باستمرار حق الاشراف المقرر لتلك الهيئات ، والا يكون قد نقل الى غيرها بأداة قانونية مشروعة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى تأييد عنوانها السابقة الصادرة بجلسة ١٨/٤/١٩٧٩ واستحقاق مجلس مدينة وادى النطرون لقيمة ايجار قطعة الارض المقام عليها استراحة وادى النطرون اعتبارا من اول سبتمبر ١٩٦٧ .

(ملف ٢٢/٢/٥٩٤ — جلسة ٢٠/١/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

مطالبة مجلس بلدى القنطرة شرق بمصلحة ايجار الاراضى الصحراوية الواقعة فى دائرة اختصاصه استنادا الى المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ — فى غير مجالها — اسفلس ذلك ان هذه الاراضى ليست من اراضى البناء القضاء التى عنها نص المادة ٤٠ — لتكيد هذه التفرقة فى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تجزير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها .

ملخص الفتوى :

لما كان الاشراف على الاراضى المملوكة للدولة داخل حدود المسكن والقرى قد نقل من مصلحة الاملاك الاميرية الى وزارة الشئون البلدية والقروية (وزارة الاسكان والمرافق حاليا) اعتبارا من ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة وادخال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات فى الاقليم المصرى — كما سلخ عن المصلحة المذكورة اختصاص الاشراف على الاراضى الصحراوية والواحات ونقل الى الهيئة العامة لتعمير الصحارى تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر بإلغاء تفتيش علم رى الصحارى بوزارة الاشغال وادارة الصحارى والواحات بمصلحة الاملاك الاميرية وتسمم استغلال الصحارى بمصلحة البساتين بوزارة الزراعة والمعمول به اعتبارا

من ٢١ من يولية سنة ١٩٥٩ - وكان مجلس بلدى القنطرة شرق يطالب بحصيلة ايجار اراضى الدولة التى كانت تديرها مصلحة الاملاك الاميرية ثم نقلت ادارتها الى الهيئة العامة لتعمير الصحراء فانه والحالة هذه يعنى حصيلة ايجار الاراضى الصحراوية الواقعة فى دائرة اختصاصه والتى آلت ادارتها الى الهيئة المذكورة - واذ كانت هذه الاراضى تغاير اراضى البناء الفضاء التى عنها نص المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ آتف الذكر سلا حجة لمجلس بلدى القنطرة شرق فى المطالبة بحصيلة ايجارها استنادا الى هذا القانون . ومن حيث انه يبحث الموضوع فى ضوء التشريعات المنظمة لادارة الاراضى الصحراوية المملوكة للدولة واستغلالها استقبا للمجعية العمومية ان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك الاراضى الصحراوية قد نص فى مادته الاولى على ان « يحظر على اى شخص طبيعى او معنوى ان يملك باى طريق كان - عدا الميراث - عقرا كائنا باحدى المناطق المعتبرة خارج الزمام وقت صدور هذا القانون ... » كما نص فى المادة ١١ منه على ان « تسرى احكام هذا القانون ايضا على العقارات والاراضى خارج الزمام ببلبلاد ذات الحدود التنظيمية بالمحافظات التابعة الآن لسلح الحدود التى يصدر ببلبائها قرار من وزير الحربية » . وقد سبق للمجعية العمومية ان انتهت بجلستها المتعقدة فى ٣١ من مايو سنة ١٩٦٠ الى « ان المقصود بالمناطق خارج الزمام فى مفهوم القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ وعلى هدى التشريعات السابقة عليه ، هو المناطق الصحراوية التى يشرف عليها سلاح الحدود وعلى مقتضى ما تقدم تعتبر الاراضى الصحراوية داخل كردونات المجلس البلدية بمحافظات الحدود من بين العقارات الكائنة باحدى المناطق خارج الزمام بالمعنى المقصود فى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ الا ان سريانه عليها بالفعل منوط بصدر قرار من وزير الحربية وذلك حسب المفهوم المخالف لحكم المادة ١١ منه » .

وقد انشئت الهيئة العامة لتعمير الصحارى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٩ ثم صدر قرار وزيرى الحربية والازراعة رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه . وقد عهبت هذه اللائحة الى الهيئة العامة لتعمير الصحارى بطلبى طلبات الشراء والتأجير واتمام اجراءاتها ووضع الشروط اللازمة لضمان استصلاح الاراضى الصحراوية التى تباع بقصد الاستصلاح - وصدر بعد ذلك قرار

رئيس الجمهورية رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٦١ بإتشاء المؤسسة العامة لتعجير الصحارى — ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن المؤسسة المصرية العامة لتعجير الصحارى وإتباعها لوزارة الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى وقضت بإختة المشروع بطلوها محل المؤسسة السابقة فيها لها من حقوق وما عليها من التزامات — كما نصبت المدة الثانية من هذا القرار على إختصاصات المؤسسة ومنها « حصر الأراضى الصحراوية القابلة للإصلاح ورسم السياسة العامة لإستصلاح تلك الأراضى وزراعتها وإستغلالها وتعميرها والتصرف فيها ووضع البرامج المتعلقة بذلك » . كذلك نصت المادة الثالثة فقرة (١) من القرار ذاته على أن « يتكون رأس مال المؤسسة من الأموال الآتية :

١ — الأموال الثابتة والمنقولة المملوكة للمؤسسة والأموال التى تقوم بإدارتها وإستغلالها » .

وأخيرا صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ونص فى مادته الأولى على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العقارات الداخلة فى ملكية الدولة الخاصة صدا ما يأتى :

١ —

٢ — العقارات التى تشرف عليها وزارة الإسكان والمرافق ونفا لحكم المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ المشار اليه والعقارات المبنية والأراضى المخصصة للبناء التى تسلم الى هذه الوزارات ونفا للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه (يفتن . التركات الشاغرة التى تتخلف عن الموقوفين من غير وارث) .

٣ — المبنى الإستغلالية والأراضى الفضاء والأراضى الزراعية التى تقع داخل نطاق المدن والتى تتولى المجالس المحلية إدارتها وإستغلالها والتصرف فيها وإستثمار أموال البذل الخاصة بها ونفا لحكم القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ... » .

كما نص في مادته الثانية على أن « تنقسم الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة الى ما يأتى :

(أ) (الاراضى الزراعية) : وهى الاراضى الواقعة داخل الزمام والاراضى المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين التى تكون مزروعة بالفعل .

(ب) (الاراضى البور) : وهى الاراضى غير المزروعة الواقعة داخل الزمام والاراضى المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين .

(ج) (الاراضى الصحراوية) : وهى الاراضى الواقعة فى المناطق المعبرة خارج الزمام بعد مسافة الكيلو مترين المشار اليهما فى البندين السابقين سواء اكانت مزروعة بالفعل أو غير مزروعة او كانت مشغولة ببيان او منشآت ثابتة أو غير ثابتة » .

وقد بينت المفكرة الايضاحية لهذا القانون حكمة استثناء العقارات الواردة بالبندين ٢ ، ٣ من المادة الاولى منه بقولها انه « رأى أن تستلزم تنظيم قانونى خاص بها ونظرا لما تقتضيه طبيعتها باعتباره من اراضى البناء ونظرا لما تتمتع به المجالس المحلية من الشخصية الاعتبارية العامة والذمة المالية المستقلة » — كما جاء فى هذه المفكرة أن المادة الثانية من القانون أوردت التعريفات القانونية للعقارات المختلفة التى تسرى أحكامها عليها وهى الاراضى الزراعية البور والاراضى الصحراوية وعرفت الاراضى الصحراوية بأنها « تشمل الاراضى المزروعة بالفعل وغير المزروعة والمشغولة ببيان او منشآت ثابتة أو غير ثابتة الواقعة فى المناطق المعبرة خارج الزمام بعد مسافة الكيلو مترين الممتدة خارج حد الزمام والتى تعتبر الامتداد الطبيعى لاراضى داخل الزمام — الزراعية البور » وفكرت أن « المقصود بمعبارة الاراضى الواقعة داخل الزمام — الواردة فى هذه المادة الاراضى التى تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت فى سجلات مصلحة المساحة وفى سجلات المكلفات بمصلحة الاموال المقررة .. لما عيبرة الاراضى الواقعة خارج الزمام فتمثل الاراضى التى لم تسمح مساحة تفصيلية ولم يتم حصرها لا فى سجلات مصلحة المساحة ولا فى سجلات المكلفات بمصلحة الاموال المقررة ... » .

ولما كان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قد جيع في تشريع موحد القواعد القانونية المنظمة لتأجير املاك الدولة الخاصة على اختلاف أنواعها والتصرف فيها فقد نصت المادة ٨٦ منه على إلغاء التشريعات السابقة التي كانت تتناول هذه الأمور ومنها القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الأراضي الصحراوية — وجاء في مذكرته الإيضاحية « وقد شملت عملية التتبيين التي يتضمنها القانون المرافق تعديل أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ نزع امتياز هذه الأحكام ضمن هذا التشريع الموحد » .

ونخلص من جماع ما تقدم أن الأراضي الصحراوية التي تملكها الدولة ملكية خاصة تشمل جميع الأراضي الواقعة في المناطق المعتبرة خارج الزمام على إطلاقتها دون تفرقة بين ما إذا كانت تقع داخل حدود دائرة اختصاص المجلس المحلية أو البلدية أو خارجها — وأن ملكية هذه الأراضي ظلت ثابتة للدولة بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء الهيئة العامة لتعمير الصحارى — وأنه يصدر قرار رئيس الجمهورية برقم ٢٣١٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى وتضمنه الأحكام السالف بيانها أصبحت هذه المؤسسة تتبع بمثل الحقوق المخولة للمالك على الأراضي الصحراوية بعد ادخالها بالتشريع المذكور في مكونات رأس مالها — وأن التصنيف الذي أورده المادتان ١ و ٢ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ لأنواع العقارات الداخلة في الملكية الخاصة للدولة يتطوع بالتفرقة بين أراضي البناء الفضاء الواقعة داخل حدود اختصاص المجلس المحلية والمجالس البلدية وبين الأراضي الصحراوية موما سواد بوقعت داخل الحدود أو خارجها ويؤكد قصر مدلول عبارة « أراضي البناء الفضاء » الواردة في المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية على هذا النوع من الأراضي وحده دون الأراضي الصحراوية ولو كانت هذه الأخيرة واقعة في دائرة اختصاص المجلس المحلي أو البلدي .

لذلك انتهى الرأي الى أن مجلس بلدى القنطرة شرق ليس له اصل حق في حضيصة ايجار الاراضى الصحراوية المملوكة للدولة والواقعة في دائرة اختصاصه وأنه لا سند له من أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥

بتنظيم المجالس البلدية ولا من احكام التشريعات المنظمة لاستغلال الاراضي
البحرانية في المطالبة بهذه الحصيلة .

(ملف ١٧٨/٢/٣٢ - جلسة ١٩٦٦/٣/١٦)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

لا يجوز لاحد الوزراء ان يستأجر املاك الحكومة أثناء تولية الوزارة
فلذا ما تركها اجاز تأجيرها له .

ملخص الفتوى :

استعرضت هيئة تشسم الرأي مجتمعا بجلسته ١٩٤٩/٨/٢٢
وقائع موضوع الاطيان التي استأجرها حضرة بشروط خصوصية
من المدة من اول نوفمبر سنة ١٩٤٥ لغاية اكتوبر سنة ١٩٤٨ والاطيان
التي رسا مزاد تأجيرها عليه بالشروط العادية قبل اختيار معاليه وزيرا
ومن طلبت حضرته تجديد تأجير المقعد الاول له واعتماد تأجير المقعد الاخر
اليه ويتلخص الموضوع في أن بحيرية الجيزة اشتهرت بمزادة عن ارض
للتأجيرها بشروط خصوصية عن المدة من ١/١١/١٩٤٥ لغاية
١٩٤٨/١٠/٢١ بواقع ايجار الفدان جنيها واحدا في السنة وقد رسا
مزادها على حضرة قبل اختياره وزيرا واعتمد التأجير الى معاليه
ومن بين الشروط الخصوصية شروط تقضى بجواز تجديد التأجير للمستأجر
مدتين اخريين كل منهما ثلاث سنوات بالفئة والشروط التي تراها لجنة
الايجازات بالخيرية وتعتبدها المصلحة اذا قام المستأجر بتنفيذ الشروط على
الوجه الاكمل ، وقبل انتهاء هذه المدة ولم يكن قد تم اختيار معاليه وزيرا فتم
طلبا بتاريخ ١٩٤٨/٧/٢٠ برغبته في تجديد تأجير هذه الاطيان له وفيه
اتناء اجراءات المباشرة والمعلنة تم اختياره وزيرا .

وفي تاريخ سابق على ١٩٤٥/٩/٦ أعلنت مصلحة الاملاك عن
تأجير اطيان اخرى بالفئحة ذاتها وقد رسا مزاد تأجيرها على حضرته قبل
اختياره ولم يعتمد تأجيرها اليه الى الان .

ونظرا لان المادة ٦٤ من الدستور تنص على انه لا يجوز للوزير ان يشتري او يستأجر شيئا من املاك الحكومة الا انه من ناحية اخرى ثلثت ان حضرة لم يعد بعد وزيرا ينطبق عليه الوصف الوارد بالمادة ٦٤ بالمنكورة ونظرا لان العقد الاول ينتهى بانتهاه مدته لان تجديد التاجر بعد انتهاء المدة طبقا للمقد امر جوازى للمصلحة فضلا عن ان لها ان تفرض على المستأجر ما تشاء من الشروط بحيث لا يعدو ان يكون هذا التجديد تاجر جديد .

لذلك قررت الهيئة بجلستها المنوه عنها انه ما كان يجوز لحضرة انشاء توليه الوزارة ان يستأجر الصفقتين سلفى الذكر اما وقد خرج من الوزارة فانه يجوز للحكومة ان توجرها له .

(انتهى ١٤/٢/٢٤٩ — فى ٢٩/٨/١٩٤٩)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

يجب الحصول على موافقة البرلمان مقدما على كل تاجر لاجل الدولة بايجار اسمى او بثل من اجر المثل ايا كانت مدة هذا الاجار .

ملخص للنقوى :

بالرجوع الى المادة ١٣٧ من الدستور الملقى يتبين ان الفقرة الاخيرة منها تنص على انه يشترط اعتماد البرلمان مقدما فى انشاء أو ابطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر اعمال البرى التى تهتم اكثر من مديرية — وكذلك فى كل تصرف مجانى فى املاك الدولة .

وقد رأت لجنة قضائى الحكومة عند وضع قواعد تسير عليها الحكومة فى تطبيق حكم العبارة الاخيرة من هذا النص ان عقود التاجر لمد قصيرة تعد بحسب الاصول القانونية العامة من اعمال الادارة بينما تأخذ عقود التاجر لمد طويلة حكم التصرف ، ولكى تضع حدا فاصلا بين ما يعتبر من عقود التاجر من اعمال الادارة وما يأخذ منها حكم التصرف رأت اللجنة الاستهداء بحكم المادة الثانية من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص

بالتسجيل التي توجب تسجيل عقود أيجار العقارات التي تزيد مدتها على تسع سنوات فتعطىها بذلك حكم التصرف لما يترتب عليها من حيازة المستأجر للعين لمدة طويلة . وتطبيقا لذلك رأت لجنة القضايا أن عقود تأجير أملاك الدولة التابعة بإيجار اسمى أو بأقل من أجر المثل لمدة تزيد على تسع سنوات هي التي تعتبر تصرفا في حكم العبارة الأخيرة من المادة ١٣٧ المشار إليها .

ويرى القسم أن هذا الذي ذهبت إليه لجنة قضايا الحكومة ينطوى على اجتهاد في التفسير لا يحتله نص العبارة الأخيرة في المادة ١٣٧ وأن المقصود بأملاك الدولة في حكم هذا النص هو أموالها عقارية كانت أو منقولة. لأن الملة في وجوب استئذان البرلمان في كل تصرف مجافى في أموال الدولة. قائمة سواء كان المال محل التصرف عقارا أو منقولا لا سيما وأن النص الفرنسي قد عبّر عن ذلك بلفظ (بنز) وهي بحسب المستقر قانونا اصطلاح شابل للأموال المنقولة والعقارية - وعلى مقتضى ذلك فإن الدولة إذ تؤول بعض أملاكها العقارية بإيجار اسمى أو بأقل من أجر المثل أنها تؤول عن حقها في مقابل المنفعة أو عن جزء منها وهي بهذه المتناسبة تتصرف بغير مقابل في ذلك الحق الذي هو مال منقول يكون عنصرًا دائمًا في ثمنها المالية . ومتى تقرر ذلك فاته يجب استئذان البرلمان كلما أريد تأجير شيء من أملاك الدولة بإيجار اسمى أو بأقل من أجر المثل أيا كانت مدة الإيجار لأنطواء هذا التأجير على نزول الدولة بغير مقابل من حق ثابت لها هو في ذاته مال منقول مهما خولت قيمته .

لذلك انتهى قسم الرأى مجتمعا الى أن مقتضى حكم العبارة الأخير من المادة ١٣٧ من دستور ١٩٢٣ هو وجوب الحصول على موافقة البرلمان مقدما على كل تأجير لأملاك الدولة بإيجار اسمى أو بأقل من أجر المثل أيا كانت مدة هذا الإيجار .

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان في أموال الدولة — مناط تطبيق نص المادة الأولى توافر شرطين : أن يكون التصرف بالمجان في مال ثابت أو منقول من أموال الدولة وأن يكون ذلك بقصد تحقيق فرض ذي نفع عام — جواز القبول من مبلغ مستحق للهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية قبل جمعية الوفاء والأمل — سلطة تقرير القبول من هذا المبلغ من اختصاص رئيس الجمهورية لتجاوز قيمة المال المتنازل عنه ألف جنيه .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية قد حدد في المادة (٤) منه اختصاصات مجلس إدارة الهيئة ، ولم يجعل لهذا المجلس حق القيام بأى تصرف أو ميل لا تقتضيه الأغراض التى أنشئت من أجلها ، ومن ثم لا يجوز له التنازل عن الأموال المستحقة للهيئة أو التبرع بها .

الا أنه لما كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئة العامة ينص في المادة (١٤) منه على أن « تعتبر أموال الهيئة أموالا عليه وتجرى عليها القواعد والاحكام المتعلقة بالأموال العامة ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر بإنشاء الهيئة » فإن هذه الأموال تكون محلا لتطبيق القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان في أموال الدولة إذا توافرت شروط تطبيقه .

ولما كانت المادة الأولى من القانون المذكور تنص على أنه « يجوز التصرف بالمجان في مال من أموال الدولة الثابتة أو المنقولة أو التاجر به بإيجار أسى أو بائق من أجر المثل الى أى شخص طبيعى أو معنوى بقصد تحقيق فرض ذي نفع عام ، ويصدر بالتصرف أو التاجر قرار من رئيس الجمهورية إذا جاوزت قيمة المال المتنازل عنه ألف جنيه » .

ولما كان مناط تطبيق هذا النص توافر شرطان ، أولهما أن يكون التصرف بالمجان في مال ثابت أو منقول من اموال الدولة ، وثانيهما أن يكون ذلك بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام .

ولما كانت المادة (٨٢) من القانون المعنى قد نصت على أن « كل شيء مستحق بحرية خاصة به لا يمكن نقله فهو عقار وكل ما عدا ذلك من شيء من هذا جنسها » ، فإن حقوق الدائنية تدخل في عدد الاثبيات المقولة وفقا لهذا التفسير . وبالحال يجوز التصرف فيها بالمجان وفقا لحكم القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المذكور عن طريق النزول عن مبلغ مستحق للدولة في ثمة الغير ، وهو ما ينطبق على المبلغ المستحق للهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية قبل جمعية الوفاء والامل .

اما بالنسبة لغرض التنازل من المبلغ المذكور ، فإن رعاية مصالح المصالحات العربية هي من أسس مراتب تحقيق النفع العام ، ذلك أن رعاية هؤلاء تعتبر واجبا وطنيا قبل أن تكون مهمة انسانية ، ولاشك أن رفع عبء مالي من كاهل الجمعية التي تقدم هذه الرعاية من شأنه أن يوفر لها مصيدا تنفق في رعاية أبطال مصر الذين تحملوا عن شعبها أبلغ تضحية ولطك منورة بارزة لاغراض النفع العام .

ولما كان يبين مما تقدم توافر شرطي انطباق نص المادة الاولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

ولما كان المبلغ المستحق على جمعية الوفاء والامل للهيئة تد تجوز مقداره ألف جنيه فإن سلطة تقرير التنازل عن هذا المبلغ تكون من اختصاص رئيس الجمهورية وفقا لما نصت عليه المادة الاولى المشار اليها .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى جواز اعفاء جمعية الوفاء والامل من أداء المبلغ المستحق عليها للهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية ومقداره ٩٣٣٧ جنيه و ٥٠٠ ملهم وفذلك بقرار من رئيس الجمهورية تطبيقا لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ .

(ملف ٢٠٦/٢/٣٧ - جلسة ١٩٧٧/٤/١٣)

قاعدة رقم (٢٩٢) .

المبدأ :

مقررات الدولة وأموالها المنقولة — التصرف فيها بالمجان والنزول عنها — القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في هذا الشأن — انطباق أحكامه على جميع أموال الدولة والهيئات والمؤسسات العامة ذات الخواص المستقلة — مثال بالنسبة للهيئة العامة لقناة السويس .

بمخص التقيوي :

نصت المادة ٩٨ من دستور سنة ١٩٥٦ على أن ينظم القانون القواعد والإجراءات الخاصة بمنح الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة . كما يبين أحوال التصرف بالمجان في المقررات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة والقواعد والإجراءات المنظمة لذلك . واستنادا إلى هذا النص صدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ ونص في مادته الأولى على أنه « يجوز التصرف بالمجان في مال من أموال الدولة الثابتة أو المنقولة أو تأجيرها بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل إلى أي شخص طبيعي أو معنوي بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام » .

ويكون التصرف أو التأجير بناء على اقتراح الوزير المختص وبمصاد موافقة اللجنة المالية بوزارة الخزانة ويصدر بالتصرف أو التأجير قرار من رئيس الجمهورية إذا جاوزت قيمة المال المتنازل عنه ألف جنيه ومن الوزير المختص إذا لم تجاوز القيمة المذكورة » .

وظاهر من هذا النص أنه ينظم أحوال التصرف بالمجان في أموال الدولة الثابتة أو المنقولة أو تأجيرها بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل ، وأنه يجيز هذا التصرف إلى أي شخص طبيعي أو معنوي بشرط أن يكون القصد منه تحقيق غرض ذي نفع عام وبشرط اتباع الإجراءات والضوابط التي نص عليها . وقد جاءت صيغة النص من العموم بحيث تتناول أي تصرف مجاني في مال من أموال الدولة الثابتة أو المنقولة أو تأجيرها بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل ، وسواء أكان هذا المال مأخذا بملكية في الذمة العامة للدولة أو كان داخلا في الذمة المالية لأحدى الهيئات أو المؤسسات العامة

ذات الميزانيات المستقلة ، ذلك لان المقصود بلفظ الدولة هنا معناه الصمام الشامل الذى يتناول الدولة وفروعها المختلفة كما يتناول الائتلاف المعنوية العامة وهى الهيئات المحلية والمؤسسات والهيئات العامة التى تقوم على مرافق الدولة نيابة عنها وحكمة هذا التشريع هى حفظ أموال الدولة وصونها من العبث وسوء التصرف حتى لا توجه الا وجهة النفع العام عند التصرفه فيها .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظم هيئة قناة السويس على أن « تنشأ هيئة عامة يطلق عليها هيئة قناة السويس » وتنص المادة الثانية على أن « يكون لهيئة قناة السويس شخصية اعتبارية مستقلة » كما حددت المادة الخامسة الغرض الذى انشئت من اجله الهيئة بأنه « القيام بشئون مرفق القناة وادارته واستغلاله وصيافته وتحسينه .. وإنشاء ما يقتضى الامر من المشروعات المرتبطة او المتصلة بمرفق القناة او أن تشترك في انشائها او تعمل على تشجيع ذلك » .

ويستتد من هذه النصوص أن الهيئة العامة لقناة السويس قد توافرت فيها كافة مقومات المؤسسات العامة فقد أضفى عليها المشرع شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة وما تستتبعه هذه الشخصية من استقلال ميزانيتها وتقوم على مرفق من أهم مرافق الدولة وهو مرفق الملاحة في قناة السويس ، وعلى مقتضى ما تقدم فإن أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه تسرى عليها بوصفها مؤسسة عامة .

(فتوى ٧٨٠ - فى ١٤/١١/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

تصرف بالمجان فى أموال الدولة - توزيع مصلحة الاستفادة الزراعية
الكتب والخطوط والنشرات الزراعية بالمجان - عدم خصومه للقيود
والشروط المقررة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن التصرفات بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن اموالها المنقولة على مساهم ياتى : - « يجوز التصرف بالمجان في مال من اموال الدولة الثابتة أو المنقولة أو تاجيره بايجار أسبى أو باقل من اجر المثل الى اى شخص طبيعى أو معنوى بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام .

ويكون التصرف أو التاجر بناء على اقتراح الوزير المختص وبموافقة اللجنة المالية بوزارة الخزانة . ويصدر بالتصرف أو التاجر قرار من رئيس الجمهورية اذا جاوزت قيمة المال المفاضل عنه ألف جنيه ومن الوزير المختص اذا لم تجاوز القدر المذكور » .

ويؤخذ من هذا النص أن نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ يتحدد بالتصرف بالمجان في اموال الدولة بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام .

والمقصود بالتصرف هو اتجاه الادارة الى احداث اثر قانونى سواء بانشاء حق أو بتعديله أو بإلغائه وتترتب عليه انشاء علاقة جديدة بين شخصين ، ومن ثم تقوم فكرة التصرف القانونى على وجود شخصين مختلفين ، المتصرف والمتصرف اليه غير أنه لا يشترط أن يكون المتصرف اليه موجودا في الحال مادام سيوجد في المستقبل . ولما كان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ انما ينظم احوال التصرف بالمجان في اموال الدولة . فعلى مقتضى ما تقدم يشترط لقيام هذا التصرف تعدد اشخاص العلاقة التى ترتبط به وهم في هذا الصدد ، الدولة والمتصرف اليه . فاذا لم يكن هناك غير شخص واحد فان التصرف لا يقوم وتكون الاجراءات التى من شأنها نقل الاشراف على مال من اموال الدولة من جهة الى اخرى داخل نطاق الشخص الاعتبارى العام غير منطوية على اى تصرف قانونى . ويشترط في التصرف أن يكون بالمجان سواء اكان ذلك كليا أم جزئيا ويعتبر التصرف كذلك اذا كان بدون مقابل أو بمقابل دون ثمن المثل .

وبالنسبة الى الاموال التى يرد عليها هذا التصرف فان عبارة النص قد جاءت في صيغة عامة مطلقة بحيث تتناول اموال الدولة كافة ثابتة

حقوقه منقولة والمقصود بالدولة في هذا الصدد هو الدولة بمعناها العام السدى .
تطوئ فيه في نطاق كافة الهيئات العامة . وذلك أن الحكمة التشريعية
لهذا القانون تقوم على المحافظة على أموال الدولة من العبث والحيولة دون
الاخلال مبدأ مساواة الأفراد أمام القانون وهو مبدأ تكفل الدساتير احترامه
ويقوم هذا المبدأ على شقين : مساواة الأفراد أمام الاعباء العامة ومساواتهم
أمام المزايا وتكافؤ الفرص . وذلك يقتضى الا تمنح الدولة بعض الأفراد دون
البعض مزايا خاصة في صورة تصرفات بالمجان .

وهذه الحكمة تتواءم سواء أكلن المال مملوكا للحكومة المركزية او
لاحدى الهيئات او المؤسسات اذ ان هذه الهيئات تتدخل في تكوين الدولة
بمعناها المصم .

وبالنسبة الى الهدف المقصود من التصرف فان المشرع يشترط في
شأنه ان يكون محققا لنفع عام . ويعتبر هذا الشرط حجر الزاوية في ذلك
التشريع وهو يقتضى ان يكون شخص المتصرف اليه من اشخاص القانون
الخاص ، وذلك لان الأصل في تصرفات اشخاص القانون العام انها تستهدف
النفع العام دون حاجة من المشرع الى النص عليه ، ومن ثم يكون النص
عليه شرط لنفع العام . ملصحا عن غرض الشارع في أن يكون التصرف
مستهدفا للهيئات الخاصة او للأفراد والا كان هذا الشرط تزييدا او نافلا وهو
ما ينزه عنه الشارع .

وتمت شرط آخر يستفاد ضمنا من التنظيم القانوني للتصرف بالمجان
في أموال الدولة وهو الا يقتضى نشاط الجهة الادارية النزول عن أموال
المجان تحقيقا لرسالتها فاذا كان الشارع قد وضع الضوابط والاجراءات
المشار اليها لتنظيم التصرف بالمجان في أموال الدولة كى يحول دون العبث
بيها واحدار المساواة القانونية بين الأفراد فان هذا التنظيم لا يسرى على
الجهات التى تنشأ أصلا لتنظيم الخدمات بالمجان والنزول عن بعض الاموال
مجانا او بائنا مخفضة ومثل ذلك المستشفيات الحكومية التى تقبوم
العلاج ومنح الاموية مجانا للمرضى .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ لا تنسرى في شأن توزيع الكتب والمطبوعات والمنشورات التي تقوم به مصلحة الثقافة الزرامية تحقيقا لاهدائها .

(غنوى ٨٠٩ — في ١٩٥٩/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة — عدم امتداد أحكامه الى تخصيص أموال الدولة ثابتة او منقولة لجهة من الجهات الحكومية او الهيئات والمؤسسات العامة — امتداد أحكامه الى حالة تخصيص هذه الأموال لشركات القطاع العام .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة في الاقليم المصرى تنص على أن يجوز التصرف بالمجان في مال من أموال الدولة الثابتة او المنقولة أو تاجيره ببيع أو سمس أو بأقل من أجر المثل الى أى شخص طبيعى أو معنوى بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام — ويكون التصرف أو التاجر بناء على اقتراح الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة الوزارية بوزارة الخزانة — ويصدر بالتصرف أو بالتاجر قرار من رئيس الجمهورية اذا جاوزت قيمة المال المنقول عنه ألف جنيه ومن الوزير المختص اذا لم تجاوز القيمة للقرار المذكور .

ولما كان التصرف في العقارات والمنقولات الذى يتم بين الأشخاص العامة وبين الدولة والأشخاص الادارية العامة الاقليمية والمحلية والمرقبة لا يخضع لأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ سالف البيان — وذلك لان أحكام هذا القانون لا تمتد الى تخصيص أموال الدولة ثابتة كانت او منقولة لجهة من الجهات الحكومية او الهيئات والمؤسسات العامة .

ولما كان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذى نظم الاحكام الخاصة بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام قد نص فى المادة الثالثة منه على أن تختص المؤسسة العامة بسلطة الاشراف والرقابة والتنسيق وتقييم الاداء بالنسبة الى الوحدات الاقتصادية التابعة لها دون تدخل فى مشئونها التنفيذية .

كما نص فى المادة الرابعة منه على أن تعتبر وحدة اقتصادية فى حكم هذا القانون شركات القطاع العام والجمعيات التعاونية والمنشآت التى تتبع المؤسسات العامة .

ونص فى المادة ٣٢ منه على أن شركة القطاع العام وحدة اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادى وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة تحقيقا لاهداف الوطن فى بناء المجتمع الاشتراكى ويشمل المشروع الاقتصادى فى حكم الفقرة السابقة كل نشاط صناعى أو تجارى أو مالى أو زراعى أو عقارى أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادى .

ونصت المادة ٣٣ على أن تعتبر شركة قطاع عام : (١) كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة . (٢) كل شركة يساهم فيها شخص عام أو أكثر مع أشخاص خاصة أو يمتلك جزءا من رأس مالها وذلك اذا صدر قرار من رئيس الجمهورية بإعقارها شركة قطاع عام متى اقتضت مصلحة الاقتصاد القومى ذلك . ويجب أن تتخذ هذه الشركات جميعها شكل شركة المساهمة .

ولئن كانت شركة القطاع العام تعتبر وحدة اقتصادية تقوم بنشاط صناعى أو تجارى أو مالى أو زراعى أو عقارى أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادى وذلك وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة تحقيقا لاهداف الوطن فى بناء المجتمع الاشتراكى - وتتبع المؤسسة العامة التى يصدر قرار جمهورى بتحديددها للاشراف والرقابة عليها ، كما أن صافي أرباح شركة القطاع العام يؤول الى المؤسسة العامة الذى يعود فائض مجموع الاعتمادات المخصصة لها الى الميزانية العامة للدولة - الا انه تنظرا لان لهذه الشركات رأس مالها المستقل عن ميزانية الدولة وتبشأشر

تشاطرها في حدوده فان التصرف لها بالمجان في العقارات المملوكة للدولة أو النزول لها من أموالها المنقولة أنها يكون وفقا للاوضاع والاجراءات التي نظمها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقمم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أنه ولئن كان تخصيص اموال الدولة ثابتة كانت أو منقولة لجهة من الجهات الحكومية أو الهيئات أو المؤسسات العامة لا تعتبر نزولا من اموال الدولة ولا تحت الاجراءات التي نظمها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨. في شأن قواعد التصرف في العقارات المملوكة للدولة أو النزول من أموالها المنقولة الى مثل هذا التخصيص — الا أنه بالنسبة لشركات القطاع العام فانها وإن آلت أموالها في النهاية الى الدولة فان لها رأس مالها المستقل من ميزانية الدولة وتباشر نشاطها في حدوده وعلى ذلك فان التصرف لهذه الشركات بالمجان في العقارات المملوكة للدولة أو النزول لها من أموالها المنقولة أنها يكون للاوضاع والاجراءات التي نظمها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

(فتوى ٤٩٨ — في ٣٠ من ابريل سنة ١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٩٥)

المادة :

التجاوز من تحصيل الفروق المالية المترتبة على تسوية خاطئة أو ظنى مصلحة الضرائب — اعتباره نزولا عن مال مستحق للدولة — خضوعه لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة — وجوب استصدار قانون بذلك .

ملخص الفتوى :

ان التجاوز من تحصيل الفروق التي صرفت الى موظفى مصلحة الضرائب نتيجة التسويات الخاطئة يعتبر نزولا عن مال مستحق للدولة يخضع لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن التصرف بالمجان في العقارات المنقولة للدولة والنزول من أموالها المنقولة في الاقليم المصرى ،

وتتضمن المادة الأولى منه بجواز التصرف بالمجان في مال من أموال الخولة
الطالبة أو المقولة أو تاجرهم ببيعهم اسمى أو بأقل من أجر المثل الى أى
شخص طبيعى أو معنوى بقصد تحقيق غرض نفع عام ، وغنى عن
البيان أن وجهة النفع لا تتوارى في التجاوز عن تحصيل الفروق ، ومن ثم
ينصن للتجاوز عن هذه الفروق استصدار قانون بذلك .

(نوى ٧١١ — في ١٩٦٠/٨/٣٠)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

قيام الهيئة باستئجار قطعة أرض من وزارة الإصلاح الزراعى لشراء
مكتب بريد نمونى عليها — خضوع هذا الإيجار للقرار الجمهورى رقم
٨٦٣ لسنة ١٩٥٨ بتقويم أصول هيئة البريد دون القانون رقم ٢٩ لسنة
١٩٥٨ بشأن التصرف في أموال الدولة بالمجان أو تاجرهم ببيعهم اسمى —
السند في ذلك أن محل هذا القانون هو التصرفات الصادرة للأفراد أو
الهيئات الخاصة فلا يسرى على التصرفات التى تتم الى هيئات القانون
العام .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٢٠ من
يونية سنة ١٩٥٨ بتقويم أصول هيئة البريد قد قرر الموافقة على أن تقيد
الأراضي التى تشغلها الهيئة المذكورة بسجلات مصلحة الأبنك الاسرية ،
وأن يكون استغلال الهيئة للأراضي عن طريق إيجار اسمى قدره جنيه واحد
سنويا لمدة ٩٩ سنة قابلة للتجديد ، وأن يطبق ذلك على ما يستفاد من
احتياجات مستقبلا ، وبذلك تظل الأرض ملكا للدولة ، وأما المباني فتنسب
تحتها الى رأس مال الهيئة .

وعلى ذلك فإن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٥٨ المشار
اليه قد نظم كيفية استلام هيئة البريد الأراضي التى تلزمها من مصلحة
الإبنك واستغلالها بأبناء ، وذلك نظرا إيجار اسمى مقداره جنيه واحد سنويا
ومن ثم فإن العلاقة بين الهيئة ووزارة الإصلاح الزراعى في شأن استئجار

الأرض اللازمة لاقباله مكتب البريد بلناحية المذكورة انها تخضع لاحكام
هذا التنظيم الخاص بالهيئة .

ولا محل لتطبيق احكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالتصرف
في اموال الدولة بالجلان او تاجيرها بايجار اسى في خصوص هذا الموضوع ،
ذلك ان الجمعية العمومية سبق ان رأت بجلستها المنعقدة في ٤ من نوفمبر
سنة ١٩٥٩ ان محل تطبيق القانون المشار اليه هو التصرفات المنسوبة
للهيئات الخاصة والامراء ، دون تلك التصرفات التي تتم الى هيئات
القانون العام . ولما كتبت هيئة البريد تعتبر — وفقا لقانون انشائها —
مؤسسة عمية ، فانها بذلك تخرج من مجال تطبيق احكام القانون رقم ٢٩
لسنة ١٩٥٨ .

(فتوى ٢٩٣ — في ١٨/٢/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

تختص هيئة الاصلاح الزراعي بالتصرف في الاراضي الداخلة في الزمام
وبمسافة كيلو مترين خارجة — وتختص وزارة استصلاح الاراضي بالتصرف
في الاراضي الخارجة عن النطاق السابق — وتختص المحافظات بالتصرف
في الاراضي غير المزروعة داخل الزمام والتي تقوم باستصلاحها بالقيود
الواردة بالمادة ٢٨ من قانون نظام الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ .

ملخص الفتوى :

اصدر وزير استصلاح الاراضي القرار رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٨ بقواعد
وشروط تلك اراضي الدولة البور والصحراوية لواضعي اليد عليها .
وبناء على ذلك اعلن صندوق اراضي الاستصلاح عن فتح باب الترخيم
بطلبات الشراء لواضعي اليد يقصد الاستغلال الزراعي في محافظات
الشرقية والقفلية والاسماعيلية كما تولت لجان المعايمة المشكلة طبقا
لقرار وزير استصلاح الاراضي رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٩ معايمة الاراضي

المشألو إليه ، وبعد انتهاء تلك اللجان من عملها اعترفت بمخافضة الاسماعلية على تلك الاجراءات ، وطلبت موافقتها بجميع الاوراق الخاصة بواضعى اليد فى نطاق دائرة المحافظة وبالمبالغ التى ادوها للصندوق لتتولى المحافظة وحدها اتمام اجراءات البيع لهم استنادا الى احكام قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ واذا يرى الصندوق أن الاراضى التى اتخذت اجراءات بيعها تخرج من نطاق اختصاص المحافظة باعتبار أن المخافضة لم تستصلحها وأن واضعى اليد قبلوا بذلك دون تدخل منها ، ولأن اجراءات البيع قد اكتملت بالتطبيق لقرار وزير الاستصلاح رقم (١٦٤) لسنة ١٩٧٨ قبل العمل بقانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فقد طلب الرأى من الجمعية العمومية لعننى الفتوى والتشريع مبين لها أن القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها يقضى فى مادته الاولى بتطبيق احكامه على العقارات الداخلة فى ملكية الدولة الخاصة وذلك فيما عدا الاراضى المستولى عليها تطبيقا لاحكام قوانين اصلاح الزراعى لتوزيعها على هنتار التلاحين والعقارات التى تشرف عليها وزارة الاسكان وطك التى تشرف عليها المجلس المحلىة وكذلك التى تشرف عليها الوزارات والمصالح والهيئات العامة الأخرى .

ونفى هذا القانون فى مادته الثانية على أن (تقسم الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة الى ما يأتى :

(أ) الاراضى الزراعية وهى الاراضى الواقعة داخل الزعم والاراضى المتاخمة والممتدة خارج حد الزعم الى مسافة كيلو مترين التى تكون مزروعة بالفعل وكذلك اراضى طرح النهر وهى الاراضى الواقعة بين جسرى نهر النيل وقرميه التى يحولها النهر من ملكها أو ينكشف عنها وأنجزائر التى تتكون فى مجسراء .

(ب) الاراضى البور — وهى الاراضى غير المزروعة الواقعة داخل الزعم والاراضى المتاخمة الممتدة خارج حد الزعم الى مساحة كيلو مترين .

(ج) الاراضى الصحراوية — وهى الاراضى الواقعة فى المناطق المعتبرة خارج الزعم بعد مسافة الكيلو مترين المشار اليها فى البندين السابقتين سواء اكتشفت مزروعة بالفعل أو غير مزروعة أو كانت مشغولة بمبان أو منشآت أو غير ثلثة .

وينص القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في المادة (٨) على أن يتم التصرف بالبيع في الأراضي الزراعية وملحقاتها الخاضعة لأحكام هذا القانون بمعرفة الهيئة العامة للاستصلاح الزراعي . . .) .

وينص هذا القانون في المادة ٩٢ على أن (تحدد بقرار من وزير الاستصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي المناطق التي يجوز أن تباع فيها الأراضي البور والأراضي الصحراوية غير المزروعة لاستصلاحها . . .) .

ويُشار إلى أن القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية ونص في مادته على أنه (في تطبيق أحكام هذا القانون يعتمد بالأراضي الصحراوية الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة خارج الزمام بعد نسالة كيلو مترين ويتحدد بالزمام حد الأراضي التي تبث ممتلكاتها متساحة تقصيلية وحشرت في سجلات (-) المساحة وفي سجلات الملكيات وحفظت للضريبة العقارية على الأعيان . . .) .

وينص في المادة ٩ على أن لا يكون إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام هذا القانون وفقاً للأوضاع والإجراءات المبينة في قانونه .

(٢) ينظر وزير الدفاع قراراً بتحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضي الصحراوية التي لا يجوز تملكها . . .) .

(ب) وفيما عدا الأراضي المنصوص عليها في البند (أ) يصدر الوزير المختص باستصلاح الأراضي قراراً بتحديد المناطق التي تشملها خطة المشروعات استصلاح الأراضي وتكون الهيئة العامة للمشروعات القصور أذاعة هذه الأراضي ويكون التصرف فيها واستغلالها بمعرفة الهيئة بعد أخذ رأي وزارة الدفاع . . .) .

وينص في المادة (٣) على أن يكون استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية وكسب ملكيتها والاعتداد بها والتصرف فيها وإدارتها والانتفاع بها وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له وتكون الهيئة العامة لمشروعات القصور والتنمية الزراعية هي جهاز الدولة المسئول عن

التصرف واستغلال وإدارة هذه الأراضي في أغراض الاستصلاح والاستزراع دون غيرها من الأغراض ١٠٠ .

وينص في المادة ٢٧ على أن (تُلغى الأحكام المتعلقة بالأراضي الصحراوية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تاجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها) ١٠٠ .

وينص المادة ٢٨ من قانون نظام الحكم المحلي رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ على أنه (يجوز للمحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وفي حدود القواعد العامة التي يسميها مجلس الوزراء - أن يقرر قواعد التصرف في الأراضي المعدة لبناء المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلي في نطاق المحافظة وقواعد التصرف في الأراضي القابلة للاستزراع داخل الزمام والأراضي المتاخمة والممتدة لمسافة كيلو مترين التي تتولى المحافظة لاستصلاحها بعد أخذ رأي وزارة استصلاح الأراضي على أن تمنح الأولوية في هذا التصرف لبناء المحافظة المقيمين فيها الجاهلين في دائرتها ، ويجوز أن تنظم هذه القواعد الحالات التي يتم فيها التصرف في هذه الأراضي دون مقابل لأغراض التعمير والإسكان واستصلاح الأراضي وتهيتها للزراعة وبما يتطابق بالأراضي الواقعة خارج زمام نيكون استصلاحها وفق خطة قومية تتولى تنفيذها وزارة استصلاح الأراضي - والجهات التي تحددها بالتنسيق مع المحافظة المختصة ويكون التصرف في هذه الأراضي وتحديد نصيب المحافظة في قيمتها طبقاً للأحكام والقواعد والإجراءات المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن) .

وحاصل ما تقدم أن المشرع وضع بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ تنظيمياً عاماً للتصرف في الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة منها تلك التي أخرجها من نطاق تطبيق أحكام هذا القانون بنص مادته الأولى :
وتقسم المشرع الأراضي مسلفة الذكر إلى ثلاثة أنواع أولها الأراضي الزراعية الواقعة داخل الزمام ويعدده لمسافة كيلو مترين ، وثانيها الأراضي البور غير المزروعة الواقعة داخل ذات النطاق وثالثها الأراضي الصحراوية الواقعة بعد هذا النطاق وخول المشرع الهيئة العامة للصالح الزراعي

التصرف في الأراضي الزراعية وأسند ومنع قواعد التصرف في الأراضي البور والأراضي الصحراوية لوزارة الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي . وبمقتضى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ألغى المشرع الأحكام المنطقتة بالأراضي الصحراوية الواقعة خارج الزمام بعد كيلو مترين والتي ضمنها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ . ووضع لها تنظيما خاصا وأسند فيه التشريعات إليها الى وزارة استصلاح الأراضي والتصرف فيها بفهم جبرض الاستزراع والاستصلاح الى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية .

وبموجب قانون نظام الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ أجاز المشرع للمحافظين بواقعة المجالس الشعبية المحلية وفي المحدود التي يضمنها مجلس الوزراء وضع قواعد التصرف في الأراضي غير المزروعة داخل الزمام وتمده لمسافة كيلو مترين في البور وفقا لتعريف القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ والتي تنص على المحافظات استصلاحها وذلك بعد أخذ رأى وزارة استصلاح الأراضي كما أجاز للمحافظين وضع قواعد التصرف بالجآن في هذه الأراضي لأغراض محددة ، وأسند المشرع في هذا القانون الإشراف على الأراضي الواقعة خارج الزمام بالمحافظات وهي الأراضي الصحراوية وفق تعريف القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ لوزارة استصلاح الأراضي وذلك بالتنسيق مع المحافظات . ومن ثم فإن الاختصاص بالتصرف في الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة أصبح موزعا بين كل من وزارة الزراعة التي تتبعها هيئة الإصلاح الزراعي بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٦ لسنة ١٩٦٣ ووزارة استصلاح الأراضي التي يتبعها صندوق الاستصلاح وهيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٨ والمحافظات فتخص وزارة الزراعة بوهيئة الاستصلاح الزراعي كاصل عام بالإشراف على الأراضي الزراعية الواقعة داخل الزمام لمسافة كيلو مترين وفي الأراضي البور الواقعة في هذا النطاق بينما تختص وزارة الاستصلاح والجهت التي تتبعها بالإشراف على الأراضي الصحراوية الواقعة خارج هذا النطاق . أما المحافظات فإن اختصاصها يقتصر على الأراضي غير المزروعة الواقعة داخل الزمام أي الأراضي البور التي تقوم باستصلاحها ولا يفرض مما تقدم أن قرار رئيس

الجمهورية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٨ جعل من وزير استصلاح الاراضى الوزير المختص في تطبيق القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ذلك لان هذا القرار لا يقوى على التأثير على قواعد الاختصاص المنصوص عليها بالقانون .

اذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى ما ياتى :

اولا : اختصاص هيئة اصلاح الزراعى بالتصرف فى الاراضى المأخوذة فى الزمام ومسافة كيلو مترين خارجه .

ثانيا : اختصاص وزارة استصلاح الاراضى بالتصرف فى الاراضى الخارجة عن نطاق السليق .

ثالثا : اختصاص المحافظيات بالتصرف فى الاراضى غير المذبوعة داخل الزمام والتي تقوم باستصلاحها بالقيود الواردة بالمادة ٢٨ من قانون تنظيم الحكم الجبلى رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ .

(ملك ٢٦/٢/١٨ - جلسة ١٩٨٢/٦/١٦)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

تعني المقارنات المملوكة للبحاسن البلدية والقروية من عوائل :
الاملاك المبنية منى كلفت مخصصة لمنفعة عامة سواء اكثت الخشبة المخصصة لها تؤدى بالبحاسن ام بتقليل اما املكها الخاصة فنضع لهذه العوائل .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً موضوع خضوع المبنى المملوكة للبحاسن البلدية والقروية لعوائد المبنى بجلسته المنعقدة فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ . وتبين أن الامر العالى الصادر فى ١٢ من مارس سنة ١٨٨٢ الخاص بعوائد الاملاك المبنية قد فرض ضريبة المبنى على جميع ابنية القطر المصرى والجاثين التابعة لها سواء كلفت مسكونة باصحابها او باصحاب المنفعة فيها او غيرهم باجرة او بدون اجرة .

ثم جاء في المادة الثانية من هذا الامر بيان التفويضات التي تمنح من هذه الجرائم ومنها المعفوات ملك الحكومة المدة للجمعية العمومية .

ومنذ صدور هذا الامر لم تكن هناك مجالس بلدية تتمتع بالشمسية الجمهوية المستقلة عن شخصية البلدية ولم يكن هناك بلديات ملكية للدولة وملك عام للإقليم أو البلدة بل أن هذه البلديات أصبحت محو شئها حتى أكدها القانون المدني الجديد في المادة ٨٧ منه إذ كانت المجالس البلدية والقروية معقولة أجزاء ونزوعها من الحكومة غير منفصلة عنها حتى بعد صدور الدستور في سنة ١٩٢٣ والقص فيه على أن المديريات والمخاضين والقرى تعتبر أشخاصا معنوية ونفا للقانون العام وقد انتهى بذلك رئيس لجنة قضايا الحكومة في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ .

فيما يخص في المادة الثانية من الامر العالي السابق الإشارة إليه على المعفوات ملك الحكومة (أو ملك الدولة كما ورد في النص الفرنسي) المدة لمصلحة عمومية لم يقصد به إزاحة التفرقة بين المال العام المملوك للحكومة والمال العام المملوك للإقليم أو البلدة بل كل ما قصد به الإبراء إعفاء المبالغ المخصص للخدمة العامة .

يضاهي إلى ذلك أن الحكومة المركزية وهي التي كانت تقوم بجميع المرافق العامة في البلاد والمجالس البلدية والقروية أثناء تقوم بذلك بالبلدية عنها ولا تزال الحكومة تقوم بهذه المرافق في البلاد التي ليست بها مجالس بلدية أو قروية والسبب في إعفاء المعفوات المخصصة للخدمة العامة من ضريبة المبنى وهو مخصص لهذه المنفعة متوافر سواء كانت هذه المعفوات مملوكة للحكومة المركزية أو للهيئات الإقليمية .

فإذا ما تقرر ذلك كان فيصل التفرقة بين ما يخضع لضريبة المبنى وما يعني منها هو كون المقار ملكا خاصا فإذا ما ثبت أنه ملك عام أمضى من الضريبة المذكورة ولو كان يمر إيرادا للجهة التي يتبعها (الحكومة أو الهيئة الإقليمية) لأن الملك العام لا يفقد هذه الصفة ولو كانت الشخصية التي يوردها تتنازع عنها الحكومة أو الهيئة الإقليمية مقابل كالمبنى المدة لأبواب المياة والانتارة وغيرها .

لها المبنى غير المخصصة للخدمة العامة والتي تعتبر ملكا خاصة
للمجالس البلدية والقروية فلا سند لامتلاكها من ضريبة المبنى ولا عبء بما
ورد في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس
البلدية والقروية التي تقضى بتطبيق القواعد الخاصة في ادارة الاموال
الصومية على الاموال الخاصة بهذه المجالس التي يجب اعتبارها من جبين
الوجه اموالا عامة لان المقصود بالاموال هنا هو النقود فقط .

يدل على ذلك ان المادة ٣٤ جاءت مرددة بما تضمنته كل من المادة ٢٢
من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بتنظيم مجالس المديرية والمادة
٤٤ من المرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتعديل تشكيل قوميون
بلدى الاسكندرية وتنص الاولى على ان — تعتبر اموال مجالس المديرية
اموالا عامة ويتبع بشأنها القواعد الخاصة بحفظ وصرف الاموال العامة
وتنص الثانية على ان تعتبر اموال البلدية اموالا عامة ويتبع بشأنها القواعد
الخاصة بحفظ وصرف الاموال العامة .

وظاهر من ذلك ان المقصود هو نقود تلك المجالس وكل ما في الاثر ان
المرجع استعمال في القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ عبارة « ادارة اموال
الصومية » بدلا من عبارة « حفظ وصرف الاموال العامة » الواردة في
القانونين السابقين ويؤكد ذلك ان المادة ٣٤ تلى مباشرة المواد من ٢١ الى
٢٣ التي نظمت ايرادات ومصروفات وميزانية تلك المجالس .

والقول بان الاملاك الخاصة بالمجالس البلدية والقروية تعتبر اموالا
عامة مع عدم تخصيصها لخدمة عامة يؤدي الى الخروج على المبادئ
العامة في القانون ويترتب عليه تباع هذه الاملاك الخاصة بحماية لا تتبع
بها الاملاك الخاصة للحكومة .

(ملوى ٤٠١ — في ١٧/١٢/١٩٥٠)

قاعدة رقم (٢٩٩)

الجدد :

جواز تغيير عقود ايجار بعض الوحدات السكنية المملوكة للوحدات

المحلية من ايجار بسبب الوظيفة الى ايجار للصفة الشخصية .

ملخص الفتوى :

لما كان من المسلم به أن الترخيص الإداري بالانتفاع بنقل مملوك للدولة لا يرد إلا على الأموال العامة ، وهي المخصصة لخدمة الجمهور مباشرة ولخدمة رفق عام ، ويكون الغرض من الترخيص في هذه الأحوال تمكين المرخص له بشروط معينة من الانتفاع بالأموال العامة انتفاعاً خاصاً يظهر انتفاع الكافة .

ومن حيث أن المقارات التي تنشأها مجالس المدن لاسكان بعض المواطنين بقصد تخفيف أزمة المسكن لا تعتبر - طبقاً لما ذهب اليه المحكة العليا في الدهوى رقم ١٢ لسنة ٤ ق (تنازع) بجلسة ١٩٧٦/٤/٣ أموالاً عامة في حكم المادة (٨٧) من القانون المدني ، وأنها تتدخل في الملكية الخاصة لمجلس المدينة ، ومن ثم فإن الخصائص السابق ذكرها بشأن الترخيص الإداري غير متوافرة في شأن انتفاع الأفراد بالمقارات السكنية التي تبنيها الهيئات المحلية وغيرها بقصد المساهمة في تخفيف أزمة السكن ، وعليه تكون العلاقة في هذا المجال علاقة تعاقدية ايجارية وليست ترخيصاً افتراضياً . ولا يغير من هذا النظراً وصفت به العلاقة في العقود المشار اليها بأنها تراخيص ، إذ أن العبرة في هذا الشأن بحقيقة العلاقة وفقاً للتكييف القانوني الصحيح .

ومن حيث أنه يؤيد هذا القرار أن التفسيران رقم ١ لسنة ١٩٦٥ ، لسنة ١٩٧٢ الصادران من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . حيث يقضى القرار الأول بأن يسرى القانون المشار اليه على المسكن المملوك للحكومة والهيئات والمؤسسات العامة بمجالس المحافظات والمدن التي توجرها ، ويقضى القرار الثاني بعدم سريان هذا القانون على المسكن المملوك للحكومة والهيئات العامة ومجالس المحافظات والمكن المخصصة لمعامل معينين بحكم وظائفهم - ومن ثم فإن المسكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية والمخصصة لسكنى العاملين في هذه المرافق تعتبر بحكم تبنيها للرفاق العامة وتخصيصها لسكنى العاملين من

الاموال العامة التي يجرى الانتفاع بها طبقا لقواعد القانون العلمى اجبرية
الترخيص او يقتضى عقد ادارى ، اما ما عدا ذلك من المسكنات المملوكة
للجهات المذكورة ملكية خاصة فتسرى عليها - طبقا للقرار رقم ١ المشار
اليه قواعد قانون ايجار الاجن باعتبار ان العلاقة التي تقوم بين هذه
الجهات والمبتاعين بهذه المباني علاقة اجارية .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لجمعية القويى والتشجيع الزراعى
اعتبار الترخيص الصادر من مجلس مدينة المحلة - في غير المسكنات المملوكة
بالمرافق والمنشآت والمخصصة لسكنى المالكين بقصد انتظام العمل في
هذه المرافق - عقد ايجار تحكمه قواعد قوانين العلاقة بين المالك
والمستأجر .

(تنوى ١٤/٥ - جلسة ١١ يونية ١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المادة :

التزام وحدات الحكم المحلي بداء مقابل انتفاعها بالارض القبلية
عليها مرافق مما تدخل في دائرة اختصاصها .

ملخص الفتوى :

لما كانت القرى هي احدى وحدات الحكم المحلي التي منحه المشرع
الشخصية الاعتبارية ونابذ بها لتثبيات وتجهيز وإدارة المدارس الامدادية
والايدئانية ومراكز التدريب المحلية الواقعة في دائرتها وفق خطة وزارة
التربية والتعليم في هذا الشأن .

ولما كان الثابت - في خصوص الموضوع للمثال - ان المدرسة
الابتدائية بقرية شبرا باسى بمحافظة المنوفية قد اقيمت على قطعة ارض
مملوكة لهيئة الاوقاف المصرية ، ومن ثم يضمن التزام الوحدة المحلية لقرية
شبرا باسى بداء مقابل انتفاعها بهذه الارض - باعتبارها الجهة المنوطة

بها إنشاء وإدارة وتجهيز المدرسة المشار إليها - إلى هيئة الإقانة المصرية .

(ملف ٣٤/٢/٢٩ — جلسة ١٩٨٢/١١/١٧)

قائمة رقم (٢٠١)

المجلس :

سلطة المجلس المحلية ومن بعدها السلطات الإدارية التالية لها في الموافقة على التصرف بالملح في الأهوال للثابتة والمتنوعة إتباعاً على لموال المحافظة وحدها — إذا كان هذا المال مملوكاً لشخص معنوى آخر فلهذا هذا التصرف لا ينفذ في حقه .

ملخص الفتوى :

من حيث أن سلطة المجلس المحلي ومن بعده السلطات الإدارية التالية له في الموافقة على التصرف بالملح إنما تلصب على أهوال المحافظة وحدها ، فإذا كان هذا المال مملوكاً لشخص آخر كما هو الحال في شركة مدينة نصر في الحالة المعروضة فإن التصرف لا ينفذ في حق الشركة وقد كانت اللجنة التنفيذية لمحافظة القاهرة في قرارها رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٦ الذي أصدره كل من المجلس المحلي لمحافظة القاهرة واللجنة الوزارية للحكم المحلي عليها .

أيضاً هذه الحقيقة بنصها في قرارها على وجوب عمل مقاصة بين هذا الموقع الذي صدر بشأنه قرارها وبين المواقع الأخرى التي تتعامل معها . المحافظة مع الشركة حتى تصبح الأرض ملكاً للمحافظة تتصرف فيها بمعرفةها . وجب الحصول على موافقة الجهات المعنية .

ومن حيث أن شركة مدينة نصر أكدت في أكثر من خطاب أن المقاصة التي اقترحت سواء بمبادلة هذا الموقع بالمنطقة الصناعية المتاخمة ، أو في بلوك الاسكان الإداري لم تتحقق ومن ثم فإن الشرط الذي علق عليه قرار المجلس المحلي لمحافظة القاهرة لم يتحقق كما أن الشرط الذي اشترطته شركة مدينة نصر للموافقة على هذا التصرف لم يتحقق كذلك ، وخلاصته . أن تتولى المحافظة أداء نصف ثمن هذه الأرباح مساهمة منها في هذا المشروع القومي . ومن ثم لا يكون لقرار المجلس المحلي لمحافظة القاهرة أثر في مواجهة شركة مدينة نصر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتقسى الفتوى والتشريع الى :

اولا : عدم التزام شركة مدينة نصر بالإيجار الاسمى الذى ورد فى
قرار المجلس المحلى لمحافظة القاهرة رقم ١٦٨ لسنة ١٩٧١ .

ثانيا : عرض الاقتراح الوارد فى كتاب المصرف العربى الميـثـرخ
١٤٠/٥/١٩٨٣ المشار اليه على الجهات المعنية للاختصاص .

(ملك ٨٧/٢/٧ - جلسة ١٨/٥/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٣٠٢)

المبحث :

عدم اختصاص المحافظين باصدار قرارات بسريان احكام الباب
الاول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على القرى الواقعة فى دائـرة
المحافظة . وذلك قبل او بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة
١٩٨٢ ونتيجة لذلك فليس للمحافظين ان يفوضوا غيرهم فى مباشرة اختصاص
غير ثبت لهم .

ملخص الفتوى :

بمـصـور قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ثم صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة
١٩٨٢ بشأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى ، ثار التساؤل
عما اذا كان اختصاص وزير الاسكان والتعمير الوارد فى المادة ١ من القانون
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن تأجير
وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد نقل الى المحافظين
كل فى دائرة محافظته ، وبما اذا كان يجوز لهم تفويض رؤساء المراكز والمدن
فى مباشرة هذا الاختصاص .

وقد انتهت ادارة الفتوى لوزارتي الاسكان والتعمير بناء على طلب
وزارة الاسكان بمقتواها الصادرة فى ١/٦/١٩٧٩ الى ان الاختصاصات التنفيذية
التعلقة بالرائق المحلية تنتقل الى المحافظين من تاريخ العمل بالقانون

رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه ولو كان منحوصا على غير ذلك في قوانينه سابقة عليه ، وان الاختصاص بمد نطاق سريان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه يعد اختصاصا تشريعيا لا ينتقل الى المحافظين .

كما انتهت ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية بناء على طلب محافظة القليوبية بفتاوها في ١٩٨٣/١/٥ الى أن قرار محافظ القليوبية رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٨٠ بتقويض رؤساء الوحدات المحلية للبراكن في اخضاع القرى الواقعة في نطاق كل منهم لاحكام الباب الاول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - وبالتالي قرار رئيس الوحدة المحلية لمدينة ومركز بنها رقم ٣ لسنة ١٩٨١ - بسريان احكام الباب الاول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على قرية بطا مركز بنها - وتعا مخالفين لاحكام القانون فيبطل ما يترتب عليها من آثار ، اما اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه فللمحافظ أن يفوض رؤساء المراكز في اصداق القرارات اللازمة لسريان احكام الباب الاول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على القرى الواقعة في دائرة اختصاص كل منهم بناء على اقتراح المجلس الشعبي المحلي للمحافظة .

وبعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع استجابت من الفقرة الاولى من المادة ١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير الامكن وبيع وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر أن المشرع حدد نطاق تطبيق سريان القانون من حيث المكان ناخضع عواصم المحافظات والبلاد المعتمدة مدنا بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ باصدار قانون نظام الحكم المحلي والقوانين المعدلة لاحكامه من تاريخ العمل به . اما بالنسبة الى القرى فقد فوض المشرع وزير الاسكان والتعمير في مد سريان نطاق احكام القانون كلها او بعضها عليها بناء على اقتراح المجلس المحلي للمحافظة ، على أن يعمل بهذا القانون في شأنها من تاريخ العمل بقرار الوزير المفوض ، وبذلك فان اختصاص وزير الاسكان بمد سريان احكام القانون بقرار منه على جهات لم يكن يسرى عليها عند نفاذه هو تحديد لجمال النفاذ المكتبي للقانون مما يستأثر به المشرع وحده لأن تحديد مجال نفاذ القانون من حيث المكان هو جزء من صميم العمل التشريعي الذي يستقل به المشرع وحده ، واذا فوض المشرع وزير الاسكان في ممارسة

هذا الاختصاص على نحو حدة ، انحصارية ولم يجر لغيره ان يزاوله
سولم يجر له هو نفسه ان يفوض غيره لية اذ لم يجر له المشرع هذا
التفويض .

ولما كانت جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء
في القوانين والتوائح قد نقلت الى المحافظين بمقتضى المادة ٢٧ من قانون
نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٢ ،
فمن ان هذه الاختصاصات لا تشمل الاختصاصات ذات الطبيعة التشريعية
التي هى أصلا من اختصاص المشرع نفسه ثم فوض احد الوزراء في
ممارستها .

ومن ثم فان الاختصاص التشريعى المقرر لوزير الاسكان والتعمير بنص
المادة ١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا ينتقل الى المحافظين .

ولا يغير من ذلك صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة
١٩٨٢ في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى متى تبين ان
الاختصاص المقرر لوزير الاسكان والتعمير هو بحسب الاصل اختصاص
تشريعى يملكه المشرع وحده وفوض فيه وزير الاسكان وحده فهو لا يدخل
فى حلول تنظيم المرافق العامة او ترتيب المصالح العامة المخولة لرئيس
الجمهورية بحكم المادة ١٤٦ من الدستور بالاضافة الى ان هذا القرار
لا يمكن ان يعدل نص القانون فلا يمكن نقل الاختصاص التشريعى الذى فوض
فيه المشرع وزير الاسكان الى غيره بخلاف نصيح النص . ومن ثم يمكن
نقل الاختصاص من وزير الاسكان الى المحافظين والمحافظين الواردة
بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه يقتصر على الاختصاصات التنفيذية
لكن تلك ذات الطبيعة التشريعية . وعلى ذلك فان الاختصاص التشريعى
المفوض فيه وزير الاسكان والتعمير والوارد بالمادة ١ من القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٧ لا ينتقل الى المحافظين بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم
٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ وبالتالي لا يجوز للمحافظين وهم غير مختصين او مفوضين
أصلا سواء قبل او بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه ان
يفوضوا غيرهم في ممارسة هذا الاختصاص .

وإذا حدد القانون الاختصاص لوزير الاسكان والتعمير فانما قصد جعلك الوزير المختص بشئون الاسكان ، وإذا تضمن التشكيل الوزارة الاخير عتزل وزارة التعمير عن وزارة الاسكان فيتعهد الاختصاص خالياً لوزير الاسكان .

١٠١/٧/١ - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠

تعليق :

١ - تضمن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها معداً بالعوانين رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ ورقم ١٧ لسنة ١٩٦٦ ورقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٤ **باباً اولاً :** عن الاراضى الزراعية مقسماً الى فصل اول في تأجير الاراضى الزراعية ونصل ثانياً في التصرف فى الاراضى الزراعية **وباباً ثانياً :** في طرح النهر وأكله **وباباً ثالثاً :** في الاراضى البور والاراضى الصحراوية مقسماً الى فصل اول في التصرف في الاراضى البور والاراضى الصحراوية لاستصلاحها ونصل ثان في تأجير الاراضى الصحراوية ونصل ثالث في التصرف في الاراضى الصحراوية المستصلحة **وباباً رابعاً :** في الاراضى الفضاء والعقارات المبنية **وباباً خامساً :** تضمن أحكامها عامة **وباباً سابعاً :** تضمن أحكامها عامة وانتقالية . وقد نصت المادة ٨٦ على أن لا تلغى الفقرة الثالثة من المادة ٨٧ من القانون الحالى . كما يلغى المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٨ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١٥ لسنة ١٩٦٠ كما يلغى كل نص آخر يخالف أحكام هذا القانون . ولا تسرى القواعد المنظمة لتأجير أملاك الميرى الحرة ولاحقة فيود وشروط بيع أملاك الميرى الخسرة المنتفزة في ٢١ من اغسطس ١٩٠٢ على العقارات الخاضعة لأحكام هذا القانون . وقد حددت هذه الاراضى احكام الباب التمهيدى من القانون المنقح المادة (١) منقحة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٧ على أن لا تسرى أحكام هذا القانون على العقارات الداخلة في ملكية الدولة الخاضعة مسداً ما يأتى :

١ - العقارات المستولى عليها تنفيذا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى ، والعقارات التى تسلم الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى لتوزيعها على صغار الفلاحين وفقا للقوانين السارية .

٢ - العقارات التى تشرف عليها وزارة الاسكان والمرافق وفقا لحكم المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٥ من مارس ١٩٥٨ فى شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة ، والعقارات المبنية والاراضى المخصصة للبناء التى تسلم الى هذه الوزارة وفقا للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة التى تتخلف عن المتوفين من غير وارث .

٣ - المباني الاستغلالية والاراضى الفضاء والاراضى الزراعية التى تقع فى نطاق المدن والتى تتولى المجالس المحلية ادارتها واستغلالها والتصرف فيها واستثمار اموال البذل الخاصة بها وفقا لحكم القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الاميان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى والمجالس المحلية .

٤ - العقارات التى تديرها وتشرف عليها الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة او تدخل فى ملكية اى منها وذلك فيما عدا المؤسسات والهيئات العامة التابعة لوزارة الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى .

٥ - الاراضى الفضاء المملوكة للدولة الواقعة فى نطاق (كردون) المدن والقرى عدا ما يكون لازما منها لتنفيذ مشروعات الاصلاح والتعمير والتى يصدر بتحديدها قرار وزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى بالاتفاق مع وزير الاسكان والمرافق بعد اخذ رأى مجلس المحافظة المختص .

كما نصت المادة (٢) من الباب التمهيدى للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على ان : « تنقسم الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة الى ما يأتى :

(١) **الأراضي الزراعية :** وهي الأراضي الواقعة داخل الزمام والأراضي المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين التي تكون مزروعة بالنمل وكذلك أراضي طرح النهر ، وهي الأراضي الواقعة بين جسرى نهى النيل وفرعيه التي يحولها النهر من مكاتها أو ينكشف عنها والجزائر التي تتكون من مجراه .

(ب) **الأراضي البور :** وهي الأراضي غير المزروعة الواقعة داخل الزمام والأراضي المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين .

(ج) **الأراضي الصحراوية :** وهي الأراضي الواقعة في المناطق المعتبرة خارج الزمام بعد مسافة الكيلو مترين المشار إليها في البندين السابقين سواء أكانت مزروعة بالفعل أو غير مزروعة أو كانت مشقولة ببشائر أو منشطات ثابتة أو غير ثابتة « وأضافت المادة (٣) النص على أن « يعلم تاجير أملاك الدولة الخاضعة والتصرف فيها بطريق التوزيع أو بالبيع بطريق الممارسة أو المزااد العلنى وفقا لأحكام مواد القانون رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ » .

٢ - ثم صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية ونص في المادة ٢٧ منه على أن « تلغى الأحكام المتعلقة بالأراضي الصحراوية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تاجير التفرعات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ، كما يلغى كل نص يخالف هذا القانون . وبينت المادة (١) من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالأراضي الصحراوية ، الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة ، والواقعة خارج الزمام بعد مسافة كيلو مترين . ويقصد بالزمام الأراضي التي تمت مساحتها بمساحة تمصيلية وجصرت في سبيل تاجير المساحة وفي سجلات المكلفات وخضعت للضريبة العقارية على الاطمين وبالنسبة للمحافظات الصحراوية يعتبر زماما كردون المدن والقرى القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون والتي تمام مستقبلا وحتى مسافة كيلو مترين . ويعتبر رئيس مجلس الوزراء قرارا بتحديد ما يعتبر من المحافظات الصحراوية في تطبيق أحكام هذا القانون . وتعتبر في حكم الأراضي الخاضعة لهذا القانون أراضي البحيرات التي يتم تجفيفها أو الداخلة في خطة التجفيف لإغراض الاستصلاح والاستزراع » .

٢. نصبت المادة ٢ من القانون رقم ٤٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه على
من لا يمكن إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية الخاضعة
لحكم هذا القانون وفقا للأوضاع والإجراءات المبينة فيما يلي :

(أ) يصدر وزير الدفاع قرارا بتحديد المناطق الاستراتيجية ذات
الاهمية العسكرية من الأراضي الصحراوية التي لا يجوز تملكها ويتضمن
القرار بيان القواعد الخاصة بهذه المناطق والجهات المشرفة عليها ، ولا
يجوز استخدامها في غير الأغراض العسكرية الا بموافقة وزير الدفاع
وبالشروط التي يحددها .

(ب) وفيما عدا الأراضي المنصوص عليها في البند (أ) يصدر
الوزير المختص باستصلاح الأراضي قرارا بتحديد المناطق التي تسهلها
خطه لمشروعات استصلاح الأراضي ، وتتولى الهيئة العامة لمشروعات
التصميم إدارة هذه الأراضي ويكون التصريف فيها واستغلالها بمعرفة الهيئة
بعد أخذ رأى وزارة الدفاع وبمراعاة ما تقرره في هذا الشأن من شروط
وقواعد تتطلبها شؤون الدفاع من الدولة . ويحظر استخدام هذه الأراضي
في غير الغرض المخصصة من أجله الا بموافقة الوزير المختص بالاستصلاح
وبالشروط التي يحددها . وبعد أخذ رأى وزارة الدفاع .

(ج) الأراضي غير الواقعة في المناطق العسكرية او في مواقع
الاستصلاح المشار إليها في الفقرتين السابقتين يتم استغلالها وإدارتها
والتصرف فيها بمعرفة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالتنسيق
مع وزارة الدفاع وبمراعاة ما تقرره في هذا الشأن من شروط وقواعد
تتطلبها شؤون الدفاع من الدولة .

(د) لمجلس الوزراء بناء على طلب وزير الدفاع نزع ملكية الأراضي
الصحراوية والمعارف التابعة عليها أو الاستيلاء عليها أو الاستيلاء مؤقتا ،
إذا اقتضت ذلك مزايا المحافظة على سلامة الدولة وأمنها القومي
الخلوي أو الداخلي أو المحافظة على الآثار ، ويعوض أصحابها كالاتي :

١ - إذا كان نزع ملكية ، يرد اليهم ما انتفوه في استصلاح الارض
واقبلية الجبلى .

٢ - اذا كان استيلاء مؤقتا ، يدفع لهم مبلغ يساوى ما كانت تُدبره عليهم هذه الأرض طوال فترة الاستيلاء .

٣ - تحدد قيمة التعويض لجنة تشكل لهذا الغرض من هيئـة المجتمعات العمرانية يمثل فيها مندوب عن الملك ومندوب عن وزارة الدفاع .

اما استصلاح واستزراع الاراضي الصحراوية وكسب ملكيتها والاعتماد بها والتصرف فيها وإدارتها والانتفاع بها فيكون ايضا وفقا لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه والقرارات المنفذة له ، وذلك طبقا للمادة ٣ من القانون المذكور .

وتجب المحافظة على ما قد يوجد بالأرض من مناجم وحاجر وفروات معدنية أو بترولية وما تحويه من آبار أو تراث تاريخي. وذلك وفقا للقوانين والنظم المعمول به .

وتكون الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية هي جهاز الدولة المسئول عن التصرف واستغلال وإدارة هذه الأراضي في أغراض الاستصلاح والاستزراع دون غيرها من الأغراض ويخضع فيها في هذا القانون « بالهيئة » .

ومع عدم الاستغلال بنا يخصمن لمشروعات الدولة ، تختص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة دون غيرها بالاستغلال والإدارة والتصرف الغير اغراض الاستصلاح والاستزراع ويتم ذلك لحسابها ويعتبر موردا من مواردها ويكون تصرف الهيئة في الأراضي الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ، أو تأجيرها أو استغلالها لغرض استصلاحها واستزراعها فقط ، ووفقا للقواعد والشروط والأوضاع التي يسمها مجلس إدارة الهيئة وتتضمنها المرسوم المبرمة مع ذوى الشأن . وتشمل هذه القواعد ما يكل منح الحماية في هذه الأراضي وحصول الهيئة على منسحقاتها والمشاركة في نموذج الاسعار في حالة التصرف في الاراضى بنا يغطى نصيبها في المراتب الأساسية التي اتتتها الدولة .

وفي جميع الأحوال يكون استغلال الأرض من طريق تأجيرها لمدة ثلاث سنوات فإذا ثبتت الجدية في الاستصلاح خلالها تملك الأرض لاستأجرها

بقيتها قبل الاستصلاح والاستزراع مع خصم الفية الاجبارية المسبدة من ثمن الارض ، واذا لم تثبت الجنية اعتبر مقد الاجار مبسوخة من تلقاء ذاته دون حاجة الى اجراءات وتسرد الارض اداريا ممن كان قد استأجرها .

المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ .

يجوز لرئيس الهيئة طبقا للمادة ١٤ من القانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ان يرخس في التصرف بغير المزداد العلني في الاراضي المستصلحة وذلك طبقا للأسس والقياسات وأوجه الرعاية والتواهد والإجراءات التي يضعها مجلس ادارة الهيئة في الحالات التالية وبمراعاة منح اولوية لأبناء المحافظة .

(أ) المسرحين وأسرى الشهداء ومصابي العمليات الحربية .

(ب) صغار الزراع .

(ج) تخرجين الكليات والمعاهد .

(د) العاملين بالدولة أو القطاع العام عند تركهم الخدمة أو انتهاءهم

كما يجوز التصرف أو التاجر بغير طريق المزداد العلني للمشروعات التي تفيد بحسب طبيعتها أو حجمها في تنمية الاقتصاد القومي ، وذلك بموافقة مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة .

— يحدد مجلس ادارة الهيئة بنقطة المادة ١٥ من القانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ الثمن الاراضي التي يتم التصرف فيها بالتطبيق لاحكام هذا القانون .

ويتم هذا التحديد بعد استطلاع رأى لجان فنية تبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون تشكيلها وأسس العمل بها .

وتودع في صندوق خاص المصلحة الناتجة عن التصرف في الاراضي المخصصة للاستصلاح والاستزراع وادارتها ، كما تودع فيه كافة الموارد والاعتبارات التي تنقرر لهذه الاراضي وفقا لاحكام هذا القانون .

كما يلتزم المتصرف اليه باستصلاح الارض المبيعة باستزراعها خلاله

المواعيد وطبقا للبرامج والشروط والأوضاع التي يحددها مجلس إدارة الهيئة ويتضمنها العقود المبرمة في هذا الشأن .

ويحظر استخدام الأراضي المبيعة في غير الغرض المخصصة من أجله ، كما يحظر التصرف في هذه الأراضي أو جزء منها أو تقرير أي حق عيني أصلي أو تبعي عليها أو تكوين الفير منها ، إلا بعد استصلاحها واستزراعها أو موافقة مجلس إدارة الهيئة على التصرف قبل الاستصلاح والاستزراع للأسباب التي يقرها بعد ضمان حصول الهيئة على كامل حقوقها .

ولا يجوز شهرة ولكل ذي شأن بالتسك بالبطان أو طلب الحكم به ، وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

وفي حالة مخالفة أحكام هذه المادة يكون لمجلس إدارة الهيئة أن يقرر إزالة أسباب المخالفة اداريا على نفقة المخالف واسترداد الأرض محل المخالفة إذا لم يتم المخالف بازالتها خلال المدة التي تحددها له الهيئة بكتاب موصى عليه يعلم الوصول .

— مع براءة الحد الأقصى للبلدية المنصوص عليه في هذا القانون بعد مائة للأراضي الخاضعة لاحكامه طبقا للمادة ١٨ منه :

١ — بين توافرت في ثمانية شروط الاعتداد بالبلدية وفقا لاحتكام القوانين النافذة قبل العمل بأحكام هذا القانون .

٢ — من تلك بسند مشهر صادر من إحدى الجهات المختصة قانونا بالجغرافيا في الأراضي الخاضعة لاحكام هذا القانون .

٣ — من استلحق واستزرع حتى تاريخ العمل بأحكام هذا القانون أرضا داخلية في خطة الدولة للاستصلاح وغير مخصصة للمشروعات العامة وغير لها مصدر رى دائم وذلك بالنسبة لما يقوم بزراعته بمصفة فطرية ومستمرة ، ودون التزام الجهات المختصة بالحفاظة على حالة الأرض ، أو بتوفير مصادر أخرى للرى اذا تبين عدم صلاحية المصدر الذي وعده المستلحق .

٤ - شركات القطاع العام بالنسبة لما دخل في رأس مالها من مساحات تم تقويمها كأصول رأسمالية أو التي لم يتم تقويمها وخصصت لمنفعتها أو شغلها بالفعل حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

كما يعتد بالتصرفات غير المشهورة الصادرة من الجهات المختصة قانونا حتى تاريخ العمل بأحكام هذا القانون لصالح :

(أ) صفار الزراع وأسر الشهداء وخريجي الكليات والمعاهد الزراعية .

(ب) الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضي .

(ج) المشتريين بطريق المزاد العلني .

(د) المشروعات المنشأة طبقا لقانون استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة وتبين اللائحة التنفيذية أوضاع ومواعيد إخطار الهيئة من الحالات المنصوص عليها في هذه المادة والإجراءات التي تتخذ لإقرار الملكية إن توافرت في شانهم شروط الاعتماد بها .

ونصت المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية أيضا على أنه مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يصدر رئيس الجمهورية قرارا بزيادة حالات أخرى للاعتماد بالملكية بما يتفق مع ظروف وأوضاع وطبيعة الأراضي الواقعة في كل من شبه جزيرة سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر والصحراء الغربية أو أية مناطق تروى من مياه الأمطار أو عيون أو آبار طست أو تناقصت مياهها قبل العمل بهذا القانون ويتضمن القرار بيان الحالات المضافة والشروط والأوضاع والإجراءات التي يتم على أساسها الاعتماد بالملكية .

كما نصت المادة ٢٠ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ على أنه مع عدم الإخلال بحكم المادتين السابقتين يجوز لمجلس إدارة الهيئة تنفيذًا لخطة الدولة في مجال الأراضي الخاضعة لأحكام هذا القانون وبما يتفق مع أهدافه ، أن يتصرف أو يقرر أي حق عيني أصلي أو تبعي أو يؤجر

أرض وذلك بالنسبة التي من اشغلت لصالحهم. إن المالك المصروف سواء من طريق الاملاك أو الخصيص أو الطريقة أو غير ذلك من الاجراءات التي لن يتخذ حتى تاريخ العمل بالحكم. هذا القانون أو المصلحة ولم يحد شعبه سند للملكية المدهر .

ويقدم فوق الشار إلى الهيئة في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون طلبا للانتفاع بالحكم هذه المادة وعلى مجلس ادارة الهيئة البت في هذه الطلبات خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها .

لذا لم تقدم هذه الطلبات ، أو كتبت ورفضت بقرار مسبب بإزالة وضع اليد وفقا لأحكام المادة العاشرة من هذا القانون .

ويصدر الوزير المخصص بحـ أخذ. وأن وزير الري، اللوائح التنظيمية بالرى والصرف في الاراضي القابلة للاستصلاح المخصصة بالحكم. حسبة القانون وعلى شؤنها يتم ادارة واستغلال والتصريف في تلك الاراضي .

ويحظر حفر أية آبار سطحية أو عميقة بالأراضي الصحراوية إلا بعد موافقة الهيئة طبقا للشروط والافاض التي تحددها وبعد أخذ رأى الجهات المختصة ، ولا يسرى هذا الحكم على ما تقوم بحفره القوات المسلحة للأغراض العسكرية أو ما يقرر من آبار لحسابها وما تقوم به وزارة الري من تجارب وتكثيف الدولة بتوفير مصدرى رى دائم بالنسبة للأراضي الزراعية والمفروسة والأراضي القوية التي تروى على مياه الأنهار والمياه الثقيلة حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

(المادة ٢١ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٨١)

— تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ من تطبيق أحكام هذا القانون ، وترفع الدعوى إلى المحكمة الابتدائية المختصة .

(المادة ٢٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١)

— مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، يعاقب كل من يتعدى على أرض من الأراضي الخاضعة

لإحكام هذا القانون بالجس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسين ألفاً جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ومع عدم الإخلال بأية عقوبة أهدى خصم عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يهتلك بزيادة العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل من يقدم إقرارات أو بلى ببيانات غير صحيحة مع علمه بذلك يترتب عليها انتفاع أو انتفاع غيره دون وجه حق بالأرض من الأراضى الخاضعة لأحكام هذا القانون. سواء كان ذلك بانتشاء تفويض لا يستحقه أو باستلجاز أو بتليك هذه الأراضى ، وذلك فضلاً عن التكم على المخالف برد قيمة ما قبضه بغير حق علاوة على بطلان التصرف ومصادرة المبالغ التى يكون المخالف قد أداها للدولة . وتتمدد العقوبات بتعدد المخالفات وتضاعف في حالة الجود .

ومعنى من العقوبة كل من قام بتسليم الأرض المعتدى عليها ، كما يعنى من العقوبة كل من باور من لقاء نفسه بتفويض البتاتك غير الصحيحة التى يكون قد أعلن بها أو اشترك في الإدلاء بأى وجه من الوجوه .

(المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١)

ويتأريخ ٢٧ مارس ١٩٨١ مسير القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٤ في شأن بعض القواعد الخاصة بالتصريف في أملاك الدولة الخاصة ونص في بابته الأولى على أنه مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضى الصحراوية ، ويجوز الدولة في إزالة التعديت التى تقع على أملاكها بالطريق الإدارى ، يجوز للجهة الإدارية المختصة التصرف في الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة الى واضح اليد عليها قبل نفاذ هذا القانون ، وذلك بالبيع بطريق الممارسة مع جواز تقسيط الثمن متى طلب شراءها خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به . وفقاً للقواعد والشوابط التى يقررها مجلس الوزراء لامتحانات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية .

ونصت المادة الثانية على أنه تضمن عقود البيع النص على ضرورة التزام المشتري باستخدام الأرض واستغلالها في الغرض الذى بيئت من أجله ، وفي حالة مخالفة هذا الشرط يعتبر العقد مفسوخاً من لقاء نفسه دون حاجة الى اتخاذ أى إجراء مع التعويض ان كان له مقتضى .

« أما فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون فتسرى على التعريفات التي تتم وفقاً لأحكامه باقى الشروط والقواعد المنظمة للتصرف في أملاك الدولة الخاصة . كما لا تخل أحكام هذا القانون بالأحوال الأخرى والشروط والقواعد التي يتم فيها التصرف في أملاك الدولة الخاصة بطريق الممارسة . ويعنى من العقوبة المقررة للتمدى على الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة كل من يتم التصرف له وفق أحكام هذا القانون . وقد عمل بأحكامه من اليوم التالي لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية الذى حدث بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٦ .

كما تضمن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة أحكاماً على جانب من الأهمية بشأن موضوع الأملاك الخاصة للدولة وتضمن المادة الأولى من هذا القانون على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يتخذ بالمجتمعات العمرانية الجديدة ، كل تجهيز بشرى متكامل يستهدف خلق مراكز حضرية جديدة ، يحقق الاستقرار الاجتماعى والرخاء الاقتصادى (الصناعى والزراعى والتجارى وغير ذلك من الأغراض) . بقصد إعادة توزيع السكان عن طريق اعداد مناطق جذب مستجدة خارج نطاق المدن والقرى القائمة . يكون انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

وتنشأ هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة طبقاً لأحكام الباب الثانى من هذا القانون ، تكون دون غيرها - جهاز الدولة المسئول عن انشاء هذه المجتمعات العمرانية ويعبر عنها فى هذا القانون « بالهيئة » . ويحظر انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة فى الأراضى الزراعية .

ويجب المحافظة على ما قد يوجد بالأرض التى يقع عليها الاختيار من ثروات معدنية أو بترولية أو ما تحويه من آثار أو تراث تاريخى ، وفقاً للتشريعات النافذة فى هذا الشأن . (المادة ٣) .

يجوز للسلطة المحلية المختصة أن تستعين بالهيئة ، طبقاً لما يتم الاتفاق عليه بينها لانشاء أحياء جديدة كلية أو إزالة أحياء قائمة لإعادة تخطيطها وتعميرها ، وفى هذه الحالة تسرى أحكام التشريعات المنظمة لانشاء وإزالة الأحياء .

وإذا تدأخلت في مشروعات إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة أو الطرق الموصلة إليها ، أراض مملوكة للأفراد أو للجهات الخصة ، فيكون التصديق عليها بالطريق التودى بالثنى والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين الهيئة والمالك فإذا تعذر الاتفاق تنزع الملكية وفقاً للقانون المنظم لنزع ملكية العقارات للمصلحة العامة أو التصديق ويكون التصديق نقداً كما يجوز أن يكون عيناً بموافقة المالك .

ويكون تقرير المنفعة العامة ونزع ملكية العقارات اللازمة وفقاً لأحكام هذا القانون بقرار من مجلس الوزراء (المواد ٤ ، ٥ ، ٦) .

وبالنسبة للتخطيط واختيار المواقع لتشمل المجتمعات العمرانية الجديدة تتولى الهيئة اختيار المواقع اللازمة لإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وأعداد الخطط العامة والتفصيلية لها ، وذلك طبقاً للخططة العامة للدولة .

ويتم الاختيار والاعداد بمعرفة الهيئة أو بواسطة الأجهزة التابعة أو عن طريق التعاقد مع الأشخاص والشركات وبيوت الخبرة والهيئات المحلية والأجنبية ، وذلك طبقاً للأحكام الواردة في هذا الشأن .

— وتخصص مسافة من الأرض لا تزيد على خمسة كيلو مترات حول المجتمع العمراني الجديد من جميع الجهات ، تحدها الهيئة ، يحتفل التصريف فيها بأى وجه من الوجوه أو استغلالها أو استعمالها أو احتلالها في تخصيص أو إقامة أية منشآت أو مشروعات أو أبنية عليها بأى شكل من الأشكال إلا بموافقة الهيئة .

كما تخصص مسافة من الأرض مقدارها مائة متر على جانبيه وبطول الطرق العامة الموصلة إلى المجتمعات العمرانية الجديدة تخضع لذات القيود المنصوص عليها بالفقرة السابقة .

— ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس بتخصيص الأراضي المملوكة للدولة التي يقع عليها الاختيار لإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة والطرق الموصلة إليها وكذلك الأراضي المنصوص عليها في المادة

السابقة ، وذلك بغية ميسرة ، ويكون هذا القرار ملزماً لجميع الوزارات ، والجهات والهيئات والاجهزة المعنية بأسلاك الدولة على اختلاف اتواعها وتعتبر هذه الاراضى من اراضى البناء ، وكذا الاغراض الاخرى التى يقوم عليها المجتمع العمرانى الجديد .

ويحظر على اى شخص طبيعى او معنوى بعد صدور هذا القرار ان يجوز او يبيع البنى او يمتدى على اى جزء من اجزاء الاراضى التى تخصص لافراشى هذا القانون ، كما يحظر اجراء اية اعمال او اقامة اية منشآت او اغراس او ايفعال باى وجه من الوجوه الا بغير اذن من الهيئة .

— ويتع بطلا كل تصرف او تقرير لاى حق عينى أصلى او تبعى او تجرير او تمكين باى صورة من الصور على الاراضى التى تخصص وفقاً لهذا القانون يتم بالمخالفة لاحكامه ، ولا يجوز شهره ولكل ذى شأن التمسك بالباطل ان طلب الحكم به ، وعلى المحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها .

ويزال بالطريق الادارى بقرار من مجلس ادارة الهيئة ما قد يوجد على هذه الاراضى من تعديلات او وضع يد او اشغالات ايا كان سندها او تاريخ وقوعها ، وتكون الازالة مقابل تعويض عادل فى حالة الاشغالات التى يثبت اقامتها بسند قانونى (المواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠)

— وبالنسبة لتنفيذ المشروعات للهيئة فى سبيل تحقيق اهدافها ، ان تجرى جميع التصرفات والاعمال التى من شأنها تحقيق البرنامج والاولويات المقررة ولها ان تعاقب مباشرة مع الاشخاص والشركات والمصارف والهيئات المحلية والاجنبية وذلك طبقاً للقواعد التى تحددها اللائحة الداخلية للهيئة .

واستثناء من احكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن منح الامتيازات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز يجوز تقرير التزامات ومنح التزامات المرافق العامة والمشروعات بالاجتماع للمعراية الجديدة وفقاً للقواعد والاجراءات الآتية :

١٠٠ (١) احتياطي الملزم في إطار من المنافسة والغالبية ،
١٠٠ (ب) ألا تزيد مدة الالتزام على أربعين سنة من تاريخ التعاقد ،
١٠٠ (ج) ألا تتجاوز حصة الملزم السنوية في صافي الأرباح ٢٠ ٪ من رأس
المال الموظف والمخصص له .

١٠٠ (د) أن يستخدم ما زاد عن صافي الأرباح عن ٢٠ ٪ في تكوين احتياطي
خامس للسندات التي يقل فيها عن ذلك ، ويستخدم: القدر الزائد بعد ذلك في
تحسين وتوسيع المرفق أو المشروع وتخفيض الأسعار ونقعا لما تمسده
الهيئة .

١٠٠ (هـ) تحديد وسائل رقابة الملزم بنيا وماليا بما يكفل حسن سير
المرفق بانتظام وإطرام .
١٠٠ (و) تحقيق المساواة بين المنتفعين بالمرفق أو المشروع .

ويصدر بمنح الالتزام طبقا للقواعد والاجراءات السابقة قرار من
مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة إذا لم يجاوز رأس المال
الموظف والمخصص به ١٠ ملايين من الجنيهات .
وفي غير هذه الحالات يصدر بمنح الالتزام أو الامتياز قانون .

١٠٠ ويجوز لمجلس إدارة الهيئة التنازل عن حق الانتفاع لمدة أو مبد لا تتجاوز
في مجموعها أربعين عاما وذلك من بعض المقارنات اللازمة لتنفيذ المشروعات
المطبقة بتنمية الاقتصاد القومي ، أو لدعم المشروعات القائمة منها ، أو
لاتمام مشروعات ذات نفع عام وذلك وفقا للشروط والاوزاع التي يصدر
بها قرار من مجلس الوزراء .

١٠٠ وعلى جميع الجهات المختصة بأقامة المشروعات والصناعات أيا كانت
طبيعتها أو مجالاتها ، وسواء كانت حكومية أو غير حكومية ، أن تخطر
الهيئة لإبداء الرأي في موافقتها ، والعمل على أن يتم انشاؤها في المجتمعات
العمروانية الجديدة ، وذلك بما يتفق مع التخطيطات المقررة لها والافراض

التي. أنشئت من أجلها وعلى الهيئة أن تفيدي رأيا في موعد لا يتجاوز
شهرًا من تاريخ إخطارها .

وفي حالة الاختلاف بين الجهات المختصة وبين الهيئة حول مواقع
هذه المشروعات والصناعات يجب عرض الأمر على رئيس مجلس الوزراء
ويكون قراره في هذا الشأن ملزمًا لجميع الجهات والهيئة .

— إلى أن يتم تسليم المجتمع العمراني الجديد إلى الحكم المطلق طبقًا
لاحكام المادة ٥٠ من هذا القانون ، يكون للهيئة وللجهزة والوحدات
التي تنشئها في سبيل مباشرة اختصاصها المنصوص عليه في هذا القانون
جميع السلطات والصلاحيات المقررة قانونًا بالوحدات المحلية كما يكون
للهيئة الموارد المالية المقررة للمحليات .

كما تختص الهيئة بالموافقة وإصدار التراخيص اللازمة لإنشاء وإقامة
وإدارة وتشغيل جميع ما يدخل في اختصاصها من أنشطة ومشروعات
وأعمال وأبنية ومرافق وخدمات كذلك ومقا للقوانين واللوائح والقرارات
السارية (المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣)

— وبالنسبة للالتزامات المنتهين بالأراضي يكون الانتفاع بها وبالمشكلات
الداخلية في المجتمعات العمرانية الجديدة طبقًا للأغراض والأوضاع ووفقًا
للقواعد التي يضمنها مجلس إدارة الهيئة وتنشئها العقود المبرمة مع ذوي
الشان . وفي حالة المخالفة يكون لمجلس إدارة الهيئة إلغاء تراخيص الانتفاع
أو حقوق الامتياز ، إذا لم يتم المخالف بإزالة المخالفة خلال المدة التي تحددها
له الهيئة بكتاب موصى عليه يعلم الوصول ، وينفذ قرار الإلغاء بالطريق
الإداري .

— ويحظر على كل من تملك أرضًا أو منشأة داخلية في مجتمع عمراني
جديد ، التصرف فيها بأي وجه من وجوه التصرفات الناقطة للملكية إلا بعد
إداء الثمن كاملاً وملحقاته وفي حدود ما تتضمنه العقود المبرمة مع ذوي

التي لا يتعارض مع أحكام القانون المدني . ويقع بإسلا كل تصرف
يخالف هذا الحظر ، ولا يجوز شمله ، مع حفظ حق الهيئة في الرجوع على
المخالف بالتعويض ان كان له مقتضى .

ويكون للمبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز
على أموال المدين في مرتبة المبالغ المستحقة للخزانة العامة المنصوص
عليها في المادة ١١٣٩ من القانون المدني ، وسابقة على أى امتياز آخر
بمدا المصروفات القضائية والفرائب والرسوم . وللهيئة في سبيل اقتضاء
مخفوقها اتخاذ اجراءات الحجز الإدارى طبقا لأحكام القانون المنظم لذلك .

(المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦)

المقدمة

الفصل الأول : انتخابات مجلس الشعب

الفصل الثاني : الانتخابات لمفوضية المجالس الشعبية المحلية أو
لرئاسة أو مفوضية مجالس إدارة المنظمات
الثقافية أو الاتحادات أو الأندية أو الهيئات
أو الشركات العامة أو المؤسسات المصرفية
أو الجمعيات .

الفصل الثالث : مسائل متنوعة

الفصل الأول

انتخابات مجلس الشعب

قائمة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

النفخ بعدم قبول الطعن في قرار اللجنة المؤقتة الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٨٢ بإجراء الانتخابات لرفضه قبل الأوان — هذا القرار ليس قرارا مستقلا قلما بذاته بل هو اثر لقرار تشكيل اللجنة المؤقتة المطعون فيه يسرى عليه ما يسرى على هذا القرار الاخير من آثار — الامر الذي يكون معه كل ما أثاره الطعن في شأن هذا النفخ لا محل له .

ملخص الحكم :

ان الحكم في رفضه النفخ بعدم قبول الدعوى قد قام على اسباب صحيحة يستغنى مع ما انتهى اليه ، وما كان للطعن ان يعاود الخلق بهذا النفخ بعد ان اثير الحكم المطعون فيه قرار اللجنة المؤقتة الصادر في ١٩ من مايو سنة ١٩٨٢ بإجراء الانتخابات بصفة مبدئية في الاسبوع الاول من شهر سبتمبر سنة ١٩٨٢ اثرًا من الآثار المترتبة على قرار تشكيل اللجنة المؤقتة ، الذي اظهرت المحكمة ان الحكم يوقف تنفيذه وما يترتب على ذلك من آثار ، ولم تعتبره قرارا مستقلا قائمًا بذاته ، بلية اثر لقرار تشكيل اللجنة المؤقتة يسرى عليه ما يسرى على ما يترتب على هذا القرار الاخير من آثار . الامر الذي يكون معه كل ما أثاره الطعن في شأن هذا النفخ لا محل له .

(طعن ٢٧٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٤)

قائمة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

الترشيح لانتخابات مجلس الشعب — الطعن على قرار لجنة الاعتراضات برفض اعتراض أحد المرشحين لانتخابات مجلس الشعب على تعديل صفته من فلاح الى فئات — قرار لجنة الاعتراضات سالف الذكر يعد

قراراً إدارياً صادراً من اللجنة بما لها من اختصاص طبقاً للقانون — اختصاص محكمة القضاء الإداري في الفصل في الطعن عليه — لا يسوغ القول بأن اختصاص المحكمة بنظر المعارضة قد زال بسبب حصول واقعة الانتخاب وإعلان نتائجها إذ أنه من شأن ذلك حرمان المدعى من الانتخاب إلى قاضيه الطبيعي وفقاً لما تقضى به المادة ٦٨ من الدستور — أساس ذلك — أن المادة ٦٧ من الدستور تنص على أن يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصها وينظم طريقة تشكيلها — مقتضى ذلك أنه لا يجوز تعديل اختصاص إحدى الجهات القضائية أو إلغاءه إلا بقانون .

ملخص الحكم :

حيث أن المادة ٩٣ من دستور مصر الدائم تقضى باختصاص مجلس الشعب بالنظر في صحة عضوية أعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه وتعرض نتيجة التحقيق على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ عرض نتيجة التحقيق ، ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس — كما تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب على أنه « يجب أن يقدم طلب الطعن بإبطال الانتخاب طبقاً للمادة ٩٣ من الدستور إلى رئيس مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً التالية لإعلان نتيجة الانتخاب — ومن ناحية أخرى تقضى المادة الثانية من هذا القانون معدلاً بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ بأن يتولى نَحْص طلبات الترشيح والبت في صحة المرشح وأعداد كشوفه المرشحين لجنة أو أكثر في كل محافظة برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة رئيس محكمة وعضوية أحد أعضاء هذه الهيئات من درجة قاض يختارها وزير العدل وممثل لوزارة الداخلية ويصدر بتشكيل هذه اللجان قراراً من وزير الداخلية — كما تقضى المادة التاسعة منه بأن يعرض كشف المرشحين في الدائرة الانتخابية خلال خمسة أيام التالية لغلق باب الترشيح ، ويحدد في هذا الكشف أسماء المرشحين والصفة التي تثبت لكل منهم . ولكل مرشح لم يرد اسمه بالكشف المذكور أن يطلب من اللجنة المنصوص عليها في هذه المادة إدراج اسمه بطوال مدة عرض الكشوف ، كما أن لكل مرشح أن يعترض أمامها على إدراج اسم أي من المرشحين أو على إثبات صحة غير صحيحة أمام اسمه أو اسمه غير المرشحين ، وتفصل في هذه الاعتراضات (م ٤٢ — ج ٥)

لجنة أو أكثر تشكل بقرار من وزير الداخلية في كل محافظة برئاسة أحد أعضائها الهيئات القضائية من درجة مستشار وعضوية أحد أعضاء هذه الهيئات من درجة قاض يختارهما وزير العدل (وممثل) لوزارة الداخلية يختاره وزيرها .

ومن حيث أن المنازعة المسئلة ليست طعنا في صحة عضوية أحد أعضاء مجلس الشعب ، إنما يختص مجلس الشعب بالفصل فيه طبقا للمادة ٩٣ من الدستور وبمقتضى الاجراءات الواردة بها وبالمادة ٢٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، وليس فيها يسفر عنه وجه الحكم في هذه المنازعة ما يبطل عضوية أحد أعضاء المجلس ، إذ أن إبطال العضوية لا يكون الا بقرار من مجلس الشعب يصدر بأغلبية ثلثي أعضائه ، وواقع الأمر أن المدعى إنما يطعن في قرار لجنة الاقتضات بوصفها لجنة إدارية بحكم تشكيلها وطبيعة نشاطها — برفض طعنه في الصفة التي تم وضعه فيها « مثلك » متسكبا بأن صفته — فلاح . وليس من ريب هنا أن قرار اللجنة يرفض امتراضه على تعديل صفته من فلاح الى فئات — وهو القرار محل الطعن — يعتبر قرارا إداريا صادرا من اللجنة بما لها من اختصاص طبقا للقانون — مما أسند الاختصاص بالتعقيب عليه الى مجلس الدولة بحكم اختصاصه الاصيل في المنازعات الادارية الثابت له بنص المادة ١٧٢ من الدستور وما خول بصريح نص المادة العاشرة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة من اختصاص محكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون في القرارات الادارية النهائية .

ومن حيث ان الدستور ينص في المادة ٦٧ على أن « يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصها وينظم طريقة تشكيلها » فإن مقتضى ذلك انه لا يجوز تعديل اختصاص إحدى الجهات القضائية أو الغاؤه الا بالقانون . ولما كان القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد حدد اختصاصات محكم مجلس الدولة وقضى في المادتين ١٠ ، ١٧ منه بأنه من بين ما تختص به محكمة القضاء الإداري — الفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات الادارية النهائية وهو ما ينطبق على القرار المطعون فيه في الطعن المسئل — على ما سلف البيان — فلا يسوغ كذلك مذهب الحكم المطعون فيه التمسك باختصاص المحكمة بنظر هذه المنازعة قد زال بسبب حصول

حوافئة الانتخاب وعلان نتيجتها — لا يسوغ ذلك انه فضلا على ان تعديل اختصاص جهات القضاء لا يكون الا بقانون فان المدعى لم يطلب في دعواه التي صدر بشأنها الحكم محل الطعن — ابطال عضوية احد اعضاء مجلس الشعب بل طلب الغاء قرار بها يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة طبقا للقانون ، ومن ثم فان قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى للسبب الذي استند اليه في ذلك من شأنه ان يحجبها في اختصاصها الذي مينه لها القانون وان يحرم المدعى من اللجوء الى قاضيها الطبيعي وفقا لما تقضى به المادة ٦٨ من الدستور .

١٠ طعن ١٥٣٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨١/١١/٧

قاعدة رقم (٢٠٥)

المادة :

مؤدى التصوص الواردة في القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب معدلا — بالقانونين رقمي ١٦ لسنة ١٩٧٤ ، ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ — ان اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائي التي انبثقت عنها الفصل في الاعتراضات المرفوعة من المرشحين باعراج اسم اي منهم او لاثبات صفة غير صحيحة ايام اسمه انما تستند وجودها كلية من احكام القانون — القرار الصادر من وزير الداخلية بشأن تشكيلها لا يعدو ان يكون قرارا تنفيذيا جزائريا باعمال احكام القانون — اللجان المشار اليها لا تعدو فروعا للجهزة المحلية او تابعة لها — تحديد اختصاصاتها بمراعاة الاطار المحلي للمحافظة وليس من شأنه ان ينعكس على طبيعتها المركزية — انعقاد الاختصاص بالنسبة للطعن في قراراتها لمحكمة القضاء الاداري بالقاهرة — نص قانون المرافعات المدنية والتجارية على ان يكون الادعاء بالتزوير بقرار يقدم الى قلم الكتاب تجديد فيه مواضع التزوير كلها وان يعلن الخصم خلال المباشرة ايام التسمية بالقرار بذكره بين فيها شواهد التزوير واجراءات التحقيق التي يريد اثباتها بها ولا جازر الحكم بسقوط ادعائه — متى حصلت المرافعة على اساس المذكرة المبينة نظرت المحكمة فيها اذا كان الادعاء بالتزوير منتجا في النزاع فان وجبته منتجا ولم يجد في وثائق الدعوى وابوابها ما يكفيها في تكوين اقتناعها بصحة الورقة وتزويرها امرت بإجراء التحقيق الذي طلبه مدعى

التزوير — يتعين الالتزام باتباع هذه الإجراءات التي نص عليها قانونه
المرافعات في مجال الادعاء بالتزوير امام محاكم مجلس الدولة .
ملخص الحكم :

من حيث انه من النفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري
بالقاهرة محليا واختصاص محكمة القضاء الإداري بالمنصورة استنادا الى
أن القرار محل الطعن قد صدر من لجنة إدارية تابعة لمديرية أمن الشرقية
مما يخضع في اختصاص المحكمة الأخيرة طبقا لاحكام قرار رئيس مجلس الدولة
رقم ١٧٥ لسنة ١٩٧٨ فان الثلاث أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن
مجلس الشعب بعدلا بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٤ ، ١٠٩ لسنة ١٩٧٦
قد نص في المادة ٨ على أنه « يقولى محض طلبات الترشيح والبت في صحة
المرشح من واقع المستندات . . . لجنة أو أكثر في كل محافظة برئاسة
أحد أعضاء الهيئات القضائية وممثل لوزارة الداخلية . . . ويصدر بتشكيل
هذه اللجان قرار من وزير الداخلية — » وتنص المادة ٩٦ على أنه « . . .
لكل مرشح الاعتراض على ادراج اسم أى من المرشحين أو لاثبات صحة غير
صحيحة امام اسمه وتصل في الاعتراضات المشار اليها في الفترتين السابقتين .
. . . لجنة أو أكثر تشكل بقرار من وزير الداخلية في كل محافظة برئاسة
أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة مستشار أو ما يعادلها وعضوية أحد
أعضاء الهيئات القضائية من درجة قاض أو ما يعادلها على الأقل يختارها
وزير العدل وممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها . » ومؤدى تلك النصوص
أن اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي التي أنشأت بها الفصل في
الاعتراضات المشار اليها إنما تستند وجودها كلية من احكام القانون وأن
القرار الصادر من وزير الداخلية بشأن تشكيلها لا يعدو أن يكون قراراً
تنفيذياً مركزياً بإبطال احكام القانون ومن ثم فإن اللجان المشار اليها لا تفي
بمروما للإجهزة أو تابعة لها وأن تحديد اختصاصاتها بمراجعة الاطراف المطرو
للمرافعات ليس من شأنه أن ينعكس على طبيعتها المركزية وانتمائها
الاختصاص — بالنسبة للطعن في قراراتها — لمحكمة القضاء الإداري
بالقاهرة . . ويكون الحكم المطعون فيه وقد خلص الى رفض الدفع بجميع
الاختصاص قد أصيب الحق والقرم بصحيح حكم القانون .

ومن حيث أن دستور مصر الدائم الصادر سنة ١٩٧١ قد نص على المادة ٨٧ على أن يحدد القانون الدوائر الانتخابية التي تضم إليها الدولة ، وعند أعضاء مجلس المنتخبين على ألا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضواً نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين . . . وبين القانون تعريف العامل والفلاح . لذلك فقد صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ونصت المادة الثانية منه على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالفلاح من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسى . ويكون مقبلاً في الريف . ويشترط ألا يحوز هو وزوجته وأولاده القصر ملكاً أو أيجاراً أكثر من عشرة أفدنة

ويعتبر عاملاً من يعمل عملاً يدوياً أو ذهنياً في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات

ولا يعدد بتفسير الصفة من فئات إلى عمال وفلاحين إذا كان ذلك بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ .

ويعتد في تحديد صفة المرشح من العمال أو الفلاحين بالصفة التي تثبت له في ١٥ مايو ١٩٧١ أو بصفته التي رشح على أساسها لعضوية مجلس الشعب .

ولما كان دستور مصر الدائم قد اعتد — كدعامة أساسية للسلطة التشريعية أن يكون نصف عدد أعضائها على الأقل من العمال والفلاحين . ليكون مجلس الشعب تعبيراً صادقاً أميناً عن إرادة الشعب ومن ثم جاءت أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه معبرة عما يهدف إليه الدستور بأن تضمن من الأحكام ما يكفل تحديد من تتوافر فيهم صفة العامل أو الفلاح على نحو منضبط قاطع فأوجببت بالنسبة لاكتساب صفة الفلاح أن تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسى وأن يكون مقبلاً في الريف . ولا يجوز هو وزوجته وأولاده القصر أكثر من عشرة أفدنة على الأيتمتع بتفر الصفة إذا كان ذلك بعد ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ — كما أوجب على المرشح لعضوية مجلس الشعب أن يتقدم باقرار بصفته — والمستندات الدالة عليها . ومنس على أن تعتبر المستندات المقدمة في هذا الشأن مستندات رسمية في تطبيق أحكام قانون العقوبات — وأوجب عرض الكشوف المتضمنة أسماء

المرشحين وصنابلهم. وإجازة لأصحاب الشأن الاعتراض عليها وأنشط بلجنه مشكلة برئاسة أعضاء من الهيئة القضائية نحصى طلبات الترشيح والبحث في. الاعتراضات التي تقدم بشأنها — ابتداء الوصول الى تقنية ما قد يشوبها. سفلت المرشحين وحتى يكون مجلس الشعب على الصورة التي تتسق. وأحكام الدستور نصا وروحا .

ومن حيث أن المسلم به أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من قبله. أن يفتح الباب أمامها لقزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون غير مقيدة. بطلبات الخصوم أو الأساليب التي يبدونها إذ المراد هو مبدأ المشروعية. وسيادة القانون في روابط القانون العام بحسباتها خاتمة المطلق في نظام. التفرج القضائي — وأنه متى كان ذلك — وكان الثابت أن الطاعن والمطعون. ضده قد قضا للترشيح لعضوية مجلس الشعب عن الدائرة رقم ٦ بخلفه. الشرقية ومقرها مركز شرطة كفر صقر وقد وافقت اللجنة المختصة بخصم. طلبات الترشيح على ادراج اسم الطاعن بين المرشحين بصفته (ملاح) . فتقدم المطعون ضده (.) باعتراض أمام اللجنة المختصة. المشكلة طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه على أساس. أن الطاعن يملك ويحوز من الأرض الزراعية ما يزيد على عشرة أفدنة الا أن اللجنة قررت بجلستها المعقودة في ١٩٧١/٥/٢٢ « قبول الاعتراض. شكلا ورفضه موضوعا وتأييد القرار المطعون فيه » وأقامت قرارها على أنه. « من حيث أن الطاعن حصر طعنه في أن المطعون ضده يحوز هو وأولاده. القصر بناحية أولاد صقر مساحة تزيد على النصاب المقرر قانونا وقد ثبت. من الاطلاع على سجلات ٢ خفيلت بناحية أولاد صقر أنه لا توجد حيلزة كما. ورد أنه توجد له حيلزة بناحية الشواقين وثبت أنها لا تجاوز النصاب المقر. قانونا وكان يتعين عليه خلال مدة عرض الكشوف أن يقدم دليل البات انصداهم. صفة المطعون ضده وطبقا لنص المادة التاسعة فقرة ٢١ من القانون رقم. ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ وقد صدر الحكم. محل الطعن بإلغاء قرار اللجنة المشار اليه استنادا الى ما تضمنه تقرير. الإدارة العامة للمتابعة الميدانية والرقابة بمكتب وزير الزراعة بشأن نتيجة. بحثها للشكوتين المتقدمين من الطاعن (.) والمطعون ضده. (.) الى وكيل وزارة الزراعة لشئون المتابعة رقمي. ١٢٥ و ١٢٧ لسنة ١٩٧١ ضد مديرية الزراعة بالشرقية والذي خلص الى

مطبوع سجل الحيازة (٣ زراعة خدمات) المودع ملف الدعوى بناء على طلب هيئة مفوض الدولة يطبق مطبوع الحصر الحياري الشامل خلال الفترة من ١٩٦٩/٦٨ حتى ١٩٧١/٧٠ وأن حيازة الطامن خلال تلك الفترة حوالي ٤٢ مدانا بالشراء من عقب صدور قانون حظر تلك الأجناب للأراضي الزراعية تقع بزماء ناحية شبط الهوى مركز كمر صتر بحوض ابو عمران وأنه قد تصرف فيها على دفعات انتهت سنة ١٩٧٣ وأنه كان يتعامل مع بنك التنمية والائتمان الزراعي على حيازة ٣ فدانا خلال آلمدة من ١/١/١٩٧٠ حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ وأن ما تضمنه كشف حساب الطامن المقدم من بنك التنمية والائتمان الزراعي (مزرع كمر صتر) عن معاملات الطامن مع البنك من ١/١/١٩٧٠ حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ والذي ورد به أنه كان يتعامل خلال تلك الفترة عن حيازة قدرها ١٩ ط ٣١ ف وقد أرفق به صورة طبق الأصل من الاستمارة ٤ زراعة خدمات الواردة للبنك من تفتيش زراعة كمر صتر الخلسة بحيازة الطامن حتى ١٩٧١/٦/٣٠ عن السنة الزراعية ١٩٧١/٧٠ الخاصة بالصفحة التي تحصل اسم العميل (الطامن) والتي ورد بها أنه حائز لمساحة ١٤ ط ٣١ ف . واستخلصت من ذلك أن حيازة (الطامن) في ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ تزيد على عشرة أبننة وأبانت أن (الطامن) لم يدخل ما يخص ذلك وأنه كان قد طلب إحالة الدعوى الى مكتب خبراء وزارة العدل للاطلاع على سجلاته الجمعية التعاونية الزراعية لمطابقة المستندات الا ان المحكمة رأت انه لا محل لذلك مطبئة الى المستندات والمطابقات التي أجرتها جهتان حكوميتان .

ومن حيث أن الطامن قد طلب أثناء نظر الطعن أمام دائرة محصن الطمون لدى المحكمة الادارية العليا — بجلسة أول مارس سنة ١٩٨٢ التصريح له بالطمن بالتزوير على كشف الحساب المقدم من (الماطمون ضده) أمام محكمة القضاء الاداري الصادر من بنك التنمية وسجل الحيازة رقم ٢ خدمات — وطلب ضم اصول الايصالات المتعامل بها بين الطامن والبنك والتي صدر على أساسها كشف الحساب الذي يفكره الطامن كما طلب مناقشة محرر التحقيق حيث لم ينتقل لمضاهاة السجل بسجلات أخرى سوى سجل واحد كان موجودا في عقار التفتيش والمسلم به أن الادعاء بالتزوير لا يعمد أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى وأن المبرر لمعد مطلب خاص بالتزوير هو الاعتراف ببعض الاوراق بحجية

خاصة بحيث لا يكفى لدفعها مجرد انكار الورقة الا انه وحتى يوفق المشرع بين رعاية تلك الحجية وعدم تعطيل الفصل في الدعوى فقد نص قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن يكون الادعاء بالتزوير بتقديم مقدم الى قلم الجباج تحدد فيه مواضع التزوير كلها وأن يطلق الخصم خلال الثمانية أيام التالية للقرار بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير واجراءات التحقيق التي يريد اثباته بها والا جاز الحكم بسقوط ادعائه وأنه متى حصلت المرافعة على اساس المذكرة الميينة نظرت المحكمة فيهما اذا كان الادعاء بالتزوير منتجا في النزاع فان وجته منتجا ولم تجد في وقائع الدعوى وأوراقها ما يكتفيها نفي تكوين افتناعها بصحة الاوراق أو تزويرها أمرت باجراء التحقيق الذي طلبه دعى التزوير — وفي مجال أعمال تلك الاصول فان الثابت أن الطامن لم يتبع الاجراءات التي نص عليها قانون المرافعات في مجال الادعاء بالتزوير والتي بتعين الالتزام بها أمام محاكم مجلس الدولة كما أن ما قرره دائرة محص الطعون بجلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٨٢ من رفض الادعاء بالتزوير لان المستندين المدعى بتزويرهما غير منتجين في الفصل في الطعن تقدم في اطار اختصاص دائرة محص الطعون المحدد في المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لبيان ما اذا كان الطعن جديرا بالعرض على المحكمة الادارية العليا أو رفضه وأنه متى تقررت احالة الطعن يكون لهذه المحكمة ان تنظر الطعن برمته شاملا لما تقدم به أصحاب الشأن أمام دائرة محص الطعون بحسبانها المحكمة التي ناط بها المشرع الفصل في الطعن ويكونها خاتمة المطاف في مقام التدرج القضائي وبهذه المثابة ولما كان معطى النزاع في مشروعية القرار الصادر من لجنة الاعتراضات المشكلة طبقا لاحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ برفض الاعتراض المقسم من المطعون ضده ضد الطامن بشأن تحديد صفته ينحصر في بيان مدى توافر الشروط التي اوجبها القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه بالنسبة للطامن في ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ بحسبان ان المادة الثانية قد نصت في فقرتها الثالثة على أنه « لا يمتد بتغيير الصفة من فئات الى مجال أو فلاحين اذا كان ذلك بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ » — لذلك ولما كان الثابت من الاوراق — والتي تطعن لها المحكمة وتعمل عليها في قضائها — الكشف الرسمي المستخرج من سجلات مصلحة الضرائب العقارية والمودع في ملف لجنة الاعتراضات والذي تضمن وجود مكلية باسم ، يرقم ٢٢٥/٢٦٥ من سنة ١٩٦٦ حتى الان — ١٩/٥/١٩٧١ بمساهمة

٢، س ١١ ط ٤١ ف — كما أن وأنه وإن كان الطامن قد تقدم بشهادة صادرة من صراف أولاد صقر يفيد أنه تصرف بالبيع في كامل هذه المساحة ١٣ س ٧ ط ٢٥ ف فقط هي التي تم بيعها بموجب عقد مسجل أما باقى المساحة وقدره ١٢ س ٣ ط ٦ ف فقد ذكر بالشهادة أنها بيعت بمقود ابتدائية لم يتم تسجيلها ، وإذا كان من المسلم قانونا أن التسجيل شرط لانتقال ملكية المنعزلات وأنه ما لم يتم هذا الاجراء يظل العقار المبيع مملوكا للبائع ، فإن مقتضى ذلك ولازمه انه أن الطامن كان في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ لا يزال مالكا لهذا القدر من الاراضى الزراعية والذي تبلغ مساحته ١٢ س ٢ ط ٦ ف ، بهذا ما اضيف هذا القدر الى العشرة ائفئة التي يحوزها الطامن بناحية الشوانين وفقا للشهادة المقدمة منه للجنة الطعون والصادرة من الجمعية التعاونية بناحية أولاد صقر بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٠ مائة بذلك يكون — وبحسب المستندات المقدمة منه — قد ملك وحاز في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ أكثر من عشرة ائفئة وانلت عنه بالتالى صفة الفلاح في مفهوم قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ كما أن التقرير الذى اعتمدته الادارة العامة للمتابعة الميدانية والرقابة بشأن بحث الشكويين المقدمتين من الطامن والمطعون ضده برقى ١٢٥ ، ١٢٧ لسنة ١٩٧٩ قد أثبت أن مطبوع سجل الحيازة ٢/ زراعة خضبت المودع ملك الدعوى بناء على طلب هيئة مفاوضى الدولة ومطابق مطبوع الحصر الحيازى الشامل خلال الفترة من ١٩٦٩/٦٨ حتى ١٩٧١/٧٠ وأن حيازة الطامن المدرجة في هذا السجل هي ١٢ ط ٣٨ ف — وإن دلل المساحة بالناحية ومدير الجمعية قد اقرا بأن الطامن كان يملك مساحة حوالى ٤٢ هكتارا بالشراء من الخواجة عقب صدور قانون حظر تلك الاجانب الزراعية وأنه تصرف فيها بالبيع على دفعات انتهت سنة ١٩٧٦ — كما أن الثابت من الاستمارة رقم ٤ خضبت المودعة ضمن المستندات المقدمة من بنك التنمية والائتمان الزراعى — والذي أدخل في الدعوى بناء على طلب الطامن — وهى الاستمارة التى تعد طبقا لاحكام قرار وزير الزراعة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٨ — والتى تشمل بيانات الحيازة عن الذين تقدموا بالاستمارة رقم ٣ زراعة خضبت أو الذين تخلفوا عن تقديمها أو قام المشرع الزراعى مستعينا بالجنة القروية وأعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية بحصرهم وقامت اللجنة القروية باثبات حيازتهم — حيث ادرج فيها أن حيازة الطامن من الاراضى الزراعية حتى ٣٠ يونية سنة ١٩٧١،

عن السنة الزراعية ١٩٧١/٧٠ هي مساحة ١٩ ط ٣١ ف - وليس من ريب في أن هذه المستندات مجتمعة وهي تؤكد بعضها البعض ما يقطع يقيناً في أن الطاعن كان يملك ويحوز مساحة من الأرض الزراعية في ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ تزيد على العشرة أقدنة ومن ثم لا تتواءم في شأنه الشرائط التي استلزمها القانون لاكتساب صفة الفلاح في ذلك التاريخ ولا يغير من ذلك أن تنقص المساحة التي يملكها أو يحوزها الطاعن وزوجته وأولاده القصر إلى ما دون النصاب المقرر في تاريخ لاحق وأن يحصل على شهادات إدارية تزيد هذا المعنى إذ لا يجوز تعديل السنة من ثبات إلى فلاح بمجرد هذا التاريخ - ومن جهة أخرى فإن من شأن الاعتماد بالمستندات المشار إليها في مجال تحديد صفة الطاعن أن يكون ما أنجه إليه من الادعاء بتزوير شكل الحيازة ٢ خدمات وكشف الحساب - وهو ما لم تتخذ بشأنه الإجراءات التي رسمها القانون - أو التمسك بتعسير الاستمارة ٢ من حيثها كورقة رسمية لعدم استيفائها للشروط المقررة بشأنها غير منتج في الفصل في الطعن إذ فضلاً عن أن من شأن الاعتماد بالمستندات المشار إليها والتي تعمل عليها المحكمة في قضائها أن تؤكد سلامة ما ورد في المستندات التي يجادل الطاعن في سلامتها وتغيير ودحض ما تقدم به الطاعن من مستندات فضلاً عن كفايتها استقلالاً في قيام اقتناع المحكمة يقينها فيما خلصت إليه .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم محل الطعن وقد خلص إلى إلغاء القرار المطعون فيه على أساس عدم استيفاء الطاعن للشروط التي نص عليها القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه لاكتساب صفة الفلاح في ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ يكون قد أصاب الحق والتزم بصحيح حكم القانون - ويكون الطاعن ولا أساس لهما من القانون جديرين بالرفض - مما يتعين معه الحكم بقبول الطعنين شكلاً ورفضهما موضوعاً مع إلزام كل طاعن بمصروفات طعنه .

(طعن رقم ١٥٣٥ ، ١٥٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٤)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

الترشيح لعضوية مجلس الشعب — صفة العامل — تثبيت الصفة التي كتبت بالمرشح في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ — استمرار الصفة بتغيرها بعد ذلك التاريخ — تثبيت صفة العامل إن كتبت له هذه الصفة في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ — لا يغير من هذه الصفة تعيين العامل بعد ذلك وزيراً .

ملخص الحكم :

حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ — على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالفلاح من لا يجوز ... »

ويقصد بالعامل من يعمل عمالاً يدوياً أو ذهنياً في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات ويعيش من دخله الناتج عن هذا العمل ، ولا يحق له الانضمام إلى نقابة مهنية ولا يكون من خريجي الجامعات أو المعاهد العليا أو الكليات العسكرية ويستثنى من ذلك من بدأ حياته عمالاً وحصل على مؤهل جامعي .
ويبقى في نقابته العمالية » .

ولما صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ، استبدل بنص المادة الثانية المشار إليها النص التالي « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالفلاح ... »

ويعتبر عمالاً من يعمل عمالاً يدوياً أو ذهنياً في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات ويعتمد بمهنة رئيسية على دخله الناتج من هذا العمل ، ولا يكون منضماً لنقابة مهنية أو مقيداً في السجل التجاري أو من حملة المؤهلات العليا . ويستثنى من ذلك أعضاء النقابات المهنية من غير حملة المؤهلات العمالية وكذلك من بدأ حياته عمالاً وحصل على مؤهل عال . وفي الحالتين يجب لاعتبار الشخص عمالاً أن يبقى مقيداً في نقابته العمالية .

ولا يعتد بتغيير الصفة من عمال إلى عمال أو فلاحين إذا كان ذلك بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ .

ويقيد في تحديد صفة المرشح من العمال أو الفلاحين بالصفة التي تثبت
كله في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ أو بصفته التي رشح على أساسها لعضوية
مجلس الشعب .

ويبين من مقابلة نص هذه المادة قبل التعديل وبعده ، أن الفئتين
«الفئة والرابعة قد أضيفتا بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ واستحدثتا
حكيمين جديدين ، مؤداهما الاعتماد بالصفة الثانية في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ .

وقد تفيا حكم الفقرة الثالثة من هذه المادة الحيلولة بين من كانوا
الفئات في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ وتغيير صفتهم الى عمال أو فلاحين بعد هذا
التاريخ . كما استهدف حكم الفقرة الرابعة أن تكون صفة العامل أو الفلاح
الثابتة في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ هي التي يعتد بها في اثبات صفة المرشح
لعضوية مجلس الشعب .

ومن حيث أنه مجلحة فيما يثيره الطاعن من أن مؤدى تفسير حكم
الفقرة الرابعة من المادة الثانية من قانون مجلس الشعب المشار اليها
على الوجه المتقدم ، هو تأثير الصفة الثابتة في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ وهو
ما لا يعنيه المشرع ، اذ يجب استبعاد بعض من ثبتت لهم صفة العمال أو
الفلاحين في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ من عداد هذه الطائفة اذا ما دخلوا بعد
هذا التاريخ في فئات أخرى كان يستقيل عامل ويفتتح مشروعا خاصا ويقيد
بالسجل التجارى ، أو يرقى الى مستوى الادارة العليا وتصبح له سلسلة
توقيع الجزاءات التأديبية ، أو يعين رئيسا لمجلس ادارة إحدى الشركات
أو الهيئات أو يعين وزيرا — كحالة المطعون ضده الرابع — لا حاجة في
ذلك كله لان البادى بجلاء من الرجوع الى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٩
لسنة ١٩٧٦ ، وكذلك الاعمال التحضيرية له (مضبطة جلسة مجلس الشعب
التاسعة والستين المنعقدة بتاريخ ١٢ يولية سنة ١٩٧٦) أن المشرع عنى
بتثبيت الصفة التي كانت للمرشح في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، فمن كان من
الفئات في هذا التاريخ يستمر كذلك ولا يعتد بتغيير صفته الى عامل أو فلاح
بعد ذلك التاريخ . ومن كانت له هذه الصفة في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ صاحبتها
أيامها وصل الى وضعه الاجتماعى أو المهنى أو العلمى بعد ذلك وتبين الاعمال
التحضيرية للقانون المشار اليه أن كافة الافتراضات التي ضرب لها الطاعن

أمثلة فيما تقدم ، كانت مطروحة على بساط البحث أمام السلطة التشريعية ، وكان المشرع على بينة منها وأنه عمد الى اضافة حكم الفقرة الرابعة سالفة الذكر الى نص المادة الثانية من القانون ليقطع الشك باليقين في تثبيت صفة العايل او الفلاح لمن كانت له هذه الصفة في ١٥ مايو سنة ١٩٧١

ومن حيث أنه يبين من الاوراق أنه لا منازعة في ان المطعون ضده الرابع كان يحتفظ في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ بصفة العايل ، وهو ما لم يجادل فيه الطاعن او يثر خلافه — ومن ثم فإنه تطبيق حكم المادة الثانية من قانون مجلس الشعب المشار اليها ، تصاحب المطعون ضده الرابع صفة العايل عند ترشيحه لانتخابات مجلس الشعب التي أجريت في ١٩٧٦/٦/٣٠ دون أن يغير منح هذه الصفة تعيينه وزيرا في ١٩٧٢/١٠/٢٦ .

ومن حيث أنه متى استبان بما تقدم ، فلا جدوى بعد ذلك من مناقشة لوجه الطعن بحضور ما ذهب اليه حكم محكمة شمال القاهرة الابتدائية الصادر في الدعوى رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى ومدى حجته في المنازعة . المائلة ، او بخصوص مدى استمرار عضوية المطعون ضده الرابع في النقابة العامة للصناعات الغذائية او رئاسة الاتحاد العام للعمال .

ومن حيث أنه لما سبق جيمه ، يكون الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه من رفض الدعوى قد صادف وجه الحق ، ويفسد الطعن المائل خليقا بالرغم .

(طعن ٩٦٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية — ابداء الرأي على اختيار المرشحين او على موضوع الاستفتاء لرئاسة الجمهورية بالتأشير على البطاقة المعدة لذلك — المادة العاشرة من قرار وزير الداخلية رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن اجراءات ترشيح وانتخابات اعضاء مجلس الشعب معدلة بالقرار رقم ٢١٥٣ لسنة ١٩٧٥ حددت الرموز التي تقرن ببطاقة الانتخاب على سبيل الحصر على أن يراعى التسلسل

« هذه الرموز بالبطاقة وفقا لعدد المرشحين في كل دائرة انتخابية على أن يبدأ المرشحين من العمال والفلاحين — الجهة الادارية مقيدة في اختيارها لرموز المرشحين للانتخابات بالرموز المحددة على سبيل الحصر في قرار وزير الداخلية — اختيار جهة الادارة رمز « الارب » لاعد المرشحين وهو من غير الرموز التي حددها قرار وزير الداخلية يتوافر معه ركن الخطأ في المسئولية الادارية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٨٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الحكم المحلي تنص على أنه مع مراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية تجرى وزارة الداخلية عملية الانتخاب لعضوية المجالس للوحدات المحلية طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وتنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه على أن « يكون ابداء الرأي على اختيار المرشحين أو على موضوع الاستفتاء أو في خاتمة الاستفتاء لرئاسة الجمهورية بالتأشير على البطاقات المعدة لذلك .. وضمانا لسرية الانتخابات أو الاستفتاء تعد البطاقات بحيث يقترن اسم كل مرشح فيها أو موضوع مطروح للاستفتاء ببلون أو رمز على الوجه الذي تبينه اللائحة التنفيذية ... » وتنص المادة العاشرة من قرار وزير الداخلية رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن اجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الشعب ، المعدلة بالقرار رقم ٢١٥٣ لسنة ١٩٧٥ على أن « تعد بطاقات انتخاب بيضاء .. وتشمل البطاقة على رمز خاص يسهل تمييزه قرين اسم كل مرشح ... وتحدد الرموز بالبطاقة على الوجه الاتي :

هلال — نخلة — جبل — مفتاح — كب — ساعة — سيارة — قارب
شراعى — مظلة — باتوس — سلم نقلى — مسجد — سكة — نجبة —
ميزان — زهرة — دراجة — سيف — قلة — تليفون — قطار سكة حديد —
طيارة — طبق بنجان — كرسى — كتاب مفتوح — وابور جاز — كعكة —
مئذنة — نظارة — معلقة — لمبة — ورقة شجرة — حمامة — ابو قردان —
عين — مضرب — مكتب — عنقود عنبى — زجاجة براد شامى — حنفية —
حديقة — زهر طلاوة — ترابيزة — هدهد — بطة — شوكة — تليفزيون —

فيل — سبيحة — عنكبوت — ديل — مدفع — مشط — برج حمام — شاحونة
موس — فراشة — كأس — كوز ذرة — الشمس — غزالة — بكرة خيط —
هرم — شجرة — جمجمة — فأس — سهم وقوس — الهلب — الحدوة .

ويرامى تسلسل هذه الرموز بالبطاقة وفقاً لعدد المرشحين في كل
دائرة انتخابية على أن يبدأ بالمرشحين من العمال والفلاحين » .

ومن حيث أن الاستفادة من النصوص المتقدمة أن الجهة الإدارية متقدمة
في اختيارها لرموز المرشحين للانتخابات بالرموز المحددة على سبيل الحصر
في قرار وزير الداخلية المشار إليه ، فإذا كانت قد اختارت للمطمون ضده
رمز اللغز وهو من غير الرموز التي حددها وزير الداخلية في قراره ، فإنها
تكون قد خالفت القانون ، الأمر الذي يتوافر به ركن الخطأ في المسؤولية
الإدارية .

١ . (جلوس ١٢٢٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣)

الفصل الثاني

الانتخابات لمضوية المجالس الشعبية المحلية أو لرياسة أو عضوية
مجالس ادارة التنظيمات الثقلية أو الاتحادات أو الاندية أو الهيئات
أو الشركات العامة أو المؤسسات المصرفية أو الجمعيات

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

نص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية
القيم من العيب — على أنه يتعين على الجهات المختصة بالاعتراف على
الانتخابات لمضوية المجالس الشعبية المحلية أو لرياسة أو عضوية مجالس
ادارة التنظيمات الثقلية أو الاتحادات أو الاندية أو الهيئات أو الشركات
العامة أو المؤسسات المصرفية أو الجمعيات : : اخطار المدعى العلم
الاشتراكى بأسماء المرشحين فور اقبال بلب الترشيح على أن يتم تحديد
موعد الانتخابات بعد شهر على الأقل من تاريخ اخطاره — رتب القانون
جزاء البطلان عن كل عملية انتخاب تتم بالمخالفة لما تقدم — الرقابة
الاجتماعية التى يتولاها المدعى العلم الاشتراكى على العمليات الانتخابية
تتحقق ايضا وبصورة متعاقبة ان تمت بعد الانتهاء من عملية الانتخاب وفرز
الاصوات واعلان نتيجة الانتخاب واخطار الجهات المسؤولة عنها لاعتبارها
— تعتبر الاجرة اللاحقة متعاقبة مع الموافقة السابقة متى تحققت الغاية
من الاجراء فى الحالتين على نحو متعادل ولا سيما اذا كمن الاجراء الشكلى
الذى اوجبه القانون وتمت مخالفته فم مقصود بذاته وكانت الغاية منه
قد تحققت .

ملخص الحكم :

من حيث أن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم
من العيب ينص فى المادة ٢١ منه على أنه يتعين على الجهات المختصة
بالاعتراف على الانتخابات لمضوية المجالس الشعبية المحلية أو لرياسة أو
عضوية مجالس ادارة التنظيمات الثقلية أو الاتحادات أو الاندية أو الهيئات
أو الشركات العامة أو المؤسسات المصرفية أو الجمعيات بجميع حدودها
بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط — اخطار المدعى العلم الاشتراكى

باسماء المرشحين فور انتقال بلب الترشيح على أن يتم تجديد موعد الانتخابات بعد شهر على الأقل من تاريخ اخطاره . وللمدعى العام الاشتراكي أن يعترض على الترشيح في الاحوال ووفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ اخطاره ويعتبر اعتراضه قرارا منه باستبعاد اسم المرشح من قوائم الترشيح تلزم به الجهات المشار اليها في الفقرة السابقة . ويقع بطلان كل انتخاب يتم بالخالفه لاحكام الفقرتين السابقتين ويبين مما تقدم بحسب الظاهر والقدر اللازم لمراجعته صحة تطبيق القانون بالنسبة لطلب وقف تنفيذ قرار وزير الصناعة باعتماد نتيجة انتخاب رئيس مجلس ادارة اتحاد الصناعات أن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب قد استهدف أن يضع رقابة اجتماعية يقوم عليها وتتبع في ولاية المدعى العام الاشتراكي على عمليات الانتخاب لرئاسة ومضوية مجلس ادارة النقابات والاتحادات والائدية والهيئات والشركات والجمعيات والروابط والمؤسسات المصرفية ولمضوية المجالس الشعبية المحلية وتحقق هذه البرقابة بإخطار المدعى العام الاشتراكي باسماء المرشحين فور انتقال بلب الترشيح وقبل إجراء عملية الانتخاب . ويمارس المدعى العام الاشتراكي ولاية الرقابة على الانتخابات المذكورة في صورة الموافقة او الاعتراض على الترشيح ، ويعتبر اعتراضه على المرشح بمثابة قرار باستبعاد اسمه من قوائم الترشيح تلزم به الجهات سالفة الذكر . وريت القانون جزاء البطلان على كل عملية انتخاب تتم بالخالفه للاحكام المتقدمة . الا أنه ليس من ريب أن رقابة الاجتماعية التي يتولاها المدعى العام الاشتراكي على العمليات الانتخابية تتحقق أيضا وبصورة متعاضدة أن تبت بعد الانتهاء من عملية الانتخاب وبرز الاصوات وأعلان نتيجة الانتخاب وأخطار الجهات المسئولة عنها لامتدادها ، إذ تعتبر الاجرة اللاحقة متعاضدة مع الموافقة السابقة حتى تمتثلت الغاية من الاجراء في الحالتين على نحو متعادل ولاسيما اذا كان الاجراء الشكلي الذي أوجبه القانون وتبت مخالفة غير مقصود لذاته وكثت الغاية منه قد تحققت . وعلى ذلك فلتن كان الاصل هو اخطار المدعى العام الاشتراكي باسماء المرشحين فور انتقال بلب الترشيح . وقبل إجراء الانتخاب ، الا أنه متى كان المدعى العام الاشتراكي قد مارس رقابته على الفائزين في الانتخاب بعد اجرائه وأعلان نتيجته —

تجاء هو الحال في وقتئذ هذه الخصومة . فان البطلان الذي اعتوز الانتخاب الذي جرى دون مراعاة اجراء اخطار المدعى العام الاشتراكي قبل الانتخاب يزول ويتفصح قانونا بتحقيق الغاية منه برفقة المدعى العام الاشتراكي على نتيجة الانتخاب بعد اعلانها ومتى كان المدعى العام الاشتراكي في مزايدات هذه الخصومة قد أعلن موافقه على استياء جميع الأعضاء الدائرين في الانتخاب لعضوية مجلس ادارة اتحاد الصناعات التي تمت يوم ١١/١١/١٩٨٠ وذلك بعد الانتهاء من العملية الانتخابية واعلان نتائجها — فان الغاية من اخطار المدعى العام الاشتراكي باسماء المرشحين في الانتخابات لرئاسة وعضوية مجلس ادارة الاتحادات والهيئات المبينة في المادة ٢١ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ تكون قد تحققت من خلال موافقته على استياء الدائرين في الانتخاب لرئاسة وعضوية اتحاد الصناعات ويكون ضمن المدعى على قرار وزير الصناعة باعتقاد نتيجة انتخاب رئيس وأعضاء مجلس ادارة اتحاد الصناعات المصرية في غير محله وعلى غير اسس سليم من القانون بحسب الظاهر من الامر . واذ قضى المحكم المطعون فيه توقف تنفيذ قرار وزير الصناعة باعتقاد نتيجة الانتخاب المذكورة ، فانه — اي المحكم المطعون فيه — يكون قد جاء محييا في القانون بما يوجب الحكم بالغاء ويرفض طلب وقتل تنفيذ قرار وزير الصناعة باعتقاد انتخاب رئيس وأعضاء مجلس ادارة اتحاد الصناعات المصرية .

ومن حيث انه لما تقدم تامة يتعين التمسك بقبول الخصم شكلا وفي موضوعه بفساد الحكم المطعون فيه فيما قضى به من وقت تنفيذ القرار المطعون فيه ، ويرفض طلب وقتل التنفيذ ، والزام المدعى بضرورتها هذا

(طعن ٧٠٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٨)

الفصل الثالث

مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٢٠٩)

المادة :

ان حق الطعن في جداول انتخاب دائرة ما يطلب اذارج اسما لم
يخرج بغير حق او حذف اسماء ادرجت بغير حق كذلك ، مقصور على الناخبين
المرجعة اسماءهم في أحد جداول الدائرة ذاتها الملمعون في جدولها .

القسم الثاني :

استعرض قسم الرأى مجتمعاً وجوب الطعن المقدم من ناخب بمرج
اسمه في أحد جداول دائرة انتخاب في اسماء مدرجة في أحد جداول انتخاب
دائرة اخرى بجلسته المنعقدة في ٦ من مارس سنة ١٩٤٩ ولاحظ ان المادة
١٢ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ الخاص بالانتخاب تنص على ان لكل
ناخب ، مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب ان يطلب اذارج اسم
من أصل بغير حق او حذف اسم من ادرج من غير حق كذلك .

وتضمن المادة ٦٤ من القانون المصتر الى على ان لكل ذى شأن كما
يطلب ناخبه مخرج اسمه في أحد جداول الانتخاب ان يستأنف قرارات اللجان .

ولذلك انتهى رأى القسم الى ان الواضح من نص هاتين المادتين ومن
استعراضنا بالنى نصوص هذا القانون ، ان حق الطعن في جداول انتخاب
الدائرة ما يطلب اذارج اسماء لم تدرج بغير حق او حذف اسماء ادرجت بغير
حق كذلك ، مقصور على الناخبين المرجعة اسماءهم في أحد جداول انتخاب
الدائرة غينها الملمعون في جداولها ولا يجوز لناخبي ان يقدم طعنا في جداول
انتخاب دائرة اخرى غير التى هو يدرج في جداولها .

ولا يمنع مينا قيل من ان النائب او الشعيخ انما يظل الامة كلها لا دائرة
يحددها ومن ثم يكون من حق كل ناخب ان يعرض صحة اجراءات انتخابه

ومنها تحرير جداول انتخاب أولئك الذين سيدعون لانتخاب ممثلي البلاد «
لا ممتنع في ذلك ونص المادة ٥٧ من قانون الانتخاب يقضى بقصر حق الطعن
في انتخاب النائب أو الشيخ نفسه على ناخبى الدائرة التى حصل فيها
الانتخاب وحدها دون ناخبى البلاد كلها .

(نوى ١٩٢٩/٢/٧ — فى ٩٠/٢/١/٦٣)

قائمة رقم (٢١٠)

المبدأ :

الاستقالة المقدمة من القاضى للترشيح لمجلس الأمة — ترتيب حكم
استقالة رهن بقيام حالة الترشيح — عدم قيام هذه الحالة من القاضية
الدستورية الا اذا تولى الاتحاد القومى ترشيحه وفقا للمادة ١٩٢ من الدستور
فتولد نتائجها القانونية بالترى سحب الى تاريخ تقديمها — قبول الاستقالة
قبل الترشيح لا يترتب عليه انتهاء رابطة التوظيف — جواز سحب القرار .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض نصوص المواد ١٩٢ من الدستور و ٤ من قانون
عضوية مجلس الأمة ، و ١٦ من قانون استقلال القضاء ، ١٠٧ ، ١٠١ من
القانون الخاص بنظام موظفى الدولة ، أن ترتيب حكم الاستقالة المقدمة
من القاضى وأثرها من حيث انفككه عن وظيفته بالقضاء على الوجه المبين
فى المادة الرابعة من قانون عضوية مجلس الأمة ، رهن بقيام حالة الترشيح
بمقدم الاستقالة من الناحية الدستورية ، وأن هذه الحالة لا تقوم به قطعا
وبق المادة ١٩٢ من الدستور ، الا اذا تولى الاتحاد القومى ترشيحه لعضوية
مجلس الأمة فعندئذ ، وعندئذ فقط يعتبر مقدم الاستقالة مرشحا فى حكم
المادة الرابعة من قانون عضوية مجلس الأمة ، وبذلك تتحقق حكمة الاستقالة
وتولد نتائجها القانونية بالترى سحب الى تاريخ تقديمها وفقا لحكم المادة
الرابعة المشار اليها .

واذا كان الترشيح لا يتم دستوريا على الوجه المرسوم بالمادة ١٩٢
من الدستور قبل مباشرة الاتحاد القومى لاختصاصه فى الترشيح لعضوية

مجلس الأمة ، وكان العدول عن الاستقالة نظرا للعدول عن الترشيح مما يستتبع معه قيام وصف المرشح به فان موافقة السيد وزير العدل على طلب الاستقالة تكون غير ذات اثر لعدم تحقق شرط الترشيح بالمنعنى السابق وهو الشرط الذى استلزمه القانون كى تنتج الاستقالة اثرها .

ولهذا انتهت الجمعية العمومية الى أن طلب الاستقالة وموافقة السيد وزير العدل عليها لا يترتب عليها اثر قانونا من حيث انتهاء رابطة توظيف السيد مقدم الاستقالة ، وللسيد الوزير ان يسحب قراره الصادر فى ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٧ بالموافقة على طلب الاستقالة .

(انتهى ٢٩٩ - فى ٢٩/٥/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٢١١) .

المبدأ :

استقالة للترشيح لانتخابات مجلس الشعب فى ظل احكام قرار وليس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن المعاملة المالية لاعضاء الهيئات القضائية الذين يمثلون الفسحة للترشيح لعضوية مجلس الشعب - صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بتقرير اعانة اضافية بمقدار ١٠ ٪ الى المعاشات سريانه على اصحاب المعاشات التى تمت تسويتها وفقا لاحكام القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٧ فتوافر العله فى منح هذه الاعانة - خصم هذه الاعانة من الفرق من معاش المستقيل المستقيل ومرتبته - هدف المشرع يرمى الى ابقاء المستقيل على حالته المالية كما كانت قبل الاستقالة ولحين بلوغ سن التقاعد عن طريق منحه الفرق بين المرتب والمعاش - لا يسوغ تجاوز هذا الهدف الاستثنائى لعدم خصم الاعانة من الفرق طول تلك الفترة - ببلوغ سن التقاعد وزوال الاحقية فى الفرق المذكور يظهر اثر الاعانة الاضافية فى مقدار المعاش .

ملخص الحكم :

من حيث ان الثابت من الاوراق ان الطاعن عمل مستشارا بمجلس الدولة الى ان استقال من وظيفته للترشيح فى انتخابات مجلس الشعب فى

ظل أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن المسابقة المالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يمثلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب ، وقد نظم هذا القرار في البند (أ) من القواعد الواردة فيه ، كيفية حساب المعاش للمستشار ومن في درجته ثم نص في نهاية هذا البند أن « يصرف لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء الفرق بين المرتب والمعاش بما في ذلك اعانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغه سن التقاعد اذا اُخفق في الانتقابات ولا يصرف له هذا الفرق في حالة توفره بما لعدم الجمع بين المرتب والكفاية » وقد صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ بتطبيق جديد لمعاملات أعضاء الهيئات القضائية الذين يمثلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب ، ونصت المادة السادسة منه على إلغاء قرار ٧٩٩ رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ولكن « مع عدم الإخلال بالمعاملات التي استحدثت طبقا لأحكام هذا القرار » ثم صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بتقرير اعانة قضائية بمقدار ١٠ ٪ الى المعاشات التي اشارت المادة الاولى منه الى التشريعات الخاصة بها ولم يرد ذكر لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ ضمن هذه التشريعات الا ان ذلك لا يعول دون منح الاعانة لأصحاب المعاشات التي تمت تسويتها وفقا لأحكام القرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ لتوافر المادة من هذه الاعانة وهب من مسافده يرغب المعاشات في مواجهة الارتفاع المستمر في مستوى المعيشة ، وتكليف أرباب الحيفة . . .

ومن حيث أن هذه المحكمة سبق وأن قضت بأن الفرق المشار إليه لا يعتبر معاشا عاديا أو استثنائيا لأنه يستحق حتى بلوغ سن التقاعد فقط ولا تنتج به أسرة صاحبه من بعده ، ولأن نطاق استحقاقه هو أخلاق المستقبل في الانتخابات وعلى ذلك فلا يدخل هذا الفرق ضمن المبلغ الذي تحسب منه نسبة العشرة في المائة الخاصة بالأعانة الإضافية وإنما تحسب هذه الاعانة على أساس قيمة المعاش بفرده ومن ناحية أخرى فإن هذه الاعانة بعد اضافتها للمعاش أنها تندمج فيه وتصبح جزءا منه في مفهوم كلمة التشريعات المنظمة للمعاملات ومن بينها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ الذي تقررت هذه الاعانة الإضافية في معاش الطامن على مقتضى أحكامه ومؤدى ذلك أن يعتد بالمعاش الجديد بما يشمل من اعانة اضافية مندمجة فيه وذلك عند حساب الفرق بينه وبين مرتب المستشار المستقيل ، وهذا

يعنى خصم الاعانة من هذا الفرق ؛ ولا يحتج في هذا الصدد بأن مجتبوع ما يصرف للمستقل سيظل على حاله دون تغيير رغم منح الاعانة الاختيافية لأن هدف المشرع منذ البداية انما يرمى الى ابقاء المستقل على حالته المالية كما كانت قبل الاستقالة ولحين بلوغه سن التقاعد من طريق ملحق الفرق بين المرتب والمجلس ومن ثم فلا يسوغ تجاوز هذا الهدف الإبتدئى بعدم خصم الاعانة من الفرق طوال تلك الفترة . فإذا ما بلغ المستقل سن التقاعد وزالت الاعانة في الفرق المذكور ظهر اثر الاعانة الاضافية في مقدار المكنس .

(طعن ١٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٤/٧)

تعليق :

أولاً : الأساليب الحالية للانتخاب في القانون المصرى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٦ بتظيم مباشرة الحقوق السياسية على أن : « على كل مصرى وكل مصرية بلغ سن بلوغ مباشرة سنة ميلادية أن يباشر الحقوق السياسية الآتية :

- ١ — ابقاء الراى فى كل استفتاء يجرى طبقا لاحكام الدستور .
- ٢ — ابداء الراى فى الاستفتاء الذى يجرى لرئاسة الجمهورية .
- ٣ — انتخاب أعضاء مجلس الشعب .
- ٤ — انتخاب أعضاء المجالس المحلية .

وتكون مباشرة الحقوق السياسية سائلة الذكر على النحو وبالشروط المبينة في هذا القانون ويلاحظ انه لم يرد ضمن الحقوق السياسية المشار اليها انتخاب أعضاء مجلس الشورى الذى نشأ بموجب التعديل الدستوري الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ، وينظمه القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ — ولذلك يجب أن يعدل نص المادة الاولى من قانون مباشرة الحقوق السياسية سائلة الذكر بالفيصله « انتخاب أعضاء مجلس الشورى » لأن عدم استكمال النص على انتخاب أعضاء مجلس الشورى يجعل الناخبين غير ملزمين

«تتوجه بالتوجه الى صناديق الانتخاب ، ويتنعم في ذات الوقت توقيع متوية
الفرامة عليهم المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون مباشرة الحقوق
السياسية» والتتبع بالحقوق السياسية . يشمل حق الانتخاب وأبداء الرأي
في الاستفتاء من ناحية . وحق الترشيح للجان النيابية من ناحية أخرى .
ويشتمل نظام الانتخاب في القانون المصري على الآخذ :

— بالانتخاب المباشر (أو الاقتراع المباشر)

— وبالانتخاب بالوكالة .

— وينظم الأغلبية النسبية

(راجع بصفة عامة مؤلف الدكتور سعاد الشرفاوى والدكتور عبد
الله ناصف بعنوان نظام الانتخابات في العالم وفي مصر — ١٩٨٤)

الانتخاب المباشر :

يكون الانتخاب مباشرا اذا قام الناخبون مباشرة باختيار
الحكام وأبداء الرأي في المسائل المعروضة عليهم في الاستفتاء .

وقد نص دستور جمهورية مصر العربية لعام ١٩٧١ على الآخذ به
وهو يقول في المادة ٨٧ أن انتخاب اعضاء مجلس الشعب « يكون عن طريق
الانتخاب المباشر السرى العام » . وقد جاء قانون مباشرة الحقوق
السياسية — الذى صدر عام ١٩٥٦ — ملقحا مع ذلك تهما ، فنص في مادته
الاولى أن : « على كل مصرى وكل مصرية بلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية
أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية الاتية .. » فكل منهم يباشر الحقوق
بنفسه وليس بواسطة ناخب مندوب يتوب عنه في ذلك .

الانتخاب بالوكالة :

أخذ المشرع المصرى بعد نشأة الاحزاب بالانتخاب بالوكالة بدلا من
الانتخاب الفردى ، فأصدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ الخاص بمجلس
الشورى وجعل الاعضاء المنتخبين ١٤٠ عضوا وجعل الدوائر الانتخابية
ليست ٧٠ دائرة وانما ٢٦ دائرة منصوب ، وأعتبر كل محافظة دائرة
انتخابية واحدة ، يكون لها عدد من الاعضاء حدده القانون في جدول
مرافق له .

ثم أمدت جذور نظام الانتخاب بالقائمة سنة ١٩٨١ حينما اخذت
به مصر أيضا في انتخابات المجالس الشعبية والمحلية بالقانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٨١ المعدل لقانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ مع النص على أن
تشكيل المجالس الشعبية المحلية وفق أحكام القانون الجديد بعد انتهاء
المدة القانونية للمجالس الشعبية المحلية القائمة وقت صدور القانون .

وأخيرا تم المعدول نهائيا عن نظام الانتخاب الفردى في مصر حينما
صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢ فعدل أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة
١٩٧٤ - الخاص بمجلس الشعب - وأخذ بالانتخاب بالقائمة بدلا من
الانتخاب للفردى ، فمجلس الشعب أصبح يتكون من ٤٤٨ عضوا بينما
في ظل نظام الانتخاب الفردى كانت الجمهورية تنقسم الى ٢٢٤ دائرة
انتخابية ولكن قانون مجلس الشعب بعد تعديله بالقانون المشار اليه أصبح
ينص في المادة الثالثة على أن : تقسم جمهورية مصر العربية الى ثمان
وأربعين دائرة انتخابية ، ويكون تحديد نطاق كل دائرة ومكوناتها وكذلك
عدد الامضاء الممثلين لها وفقا للجدول المرافق لهذا القانون ويتعين أن تتضمن
كل قائمة في الدوائر الاحدى والثلاثين المبينة في الجدول المذكور عضوا
من النساء بالاشارة الى الامضاء المقررين لها مع مراعاة نسبة التمثيل
والفلاحين » وقد أصبحت المادة الخامسة مكررا المضافة الى قانون مجلس
الشعب المشار اليه تنص على أن :

« يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخاب بالقوائم
الحزبية ويكون لكل حزب قائمة خاصة به ، ولا يجوز أن تتضمن القائمة
الواحدة أكثر من مرشحي حزب واحد . ويحدد لكل قائمة رمز يصدّر منه
قرار من وزير الداخلية ، ويجب أن تتضمن كل قائمة عددا من المرشحين
مساويا لتعدد المطلوب انتخابه في الدائرة وعددا من الاحتياطيين مساويا
له طبقا للجدول المرفق على أن يكون نصف المرشحين امليا واحتياطيا
على الاقل من العمال والفلاحين بحيث يراعى أن ترتب اسماء المرشحين
بالقوائم المقننة من الاحزاب بحيث تبدأ بمرشح من الفئات ثم مرشح
من العمال أو الفلاحين أو العكس وهكذا بذات الترتيب .

« وعلى الناخب أن يبدى رأيه باختيار احدى القوائم باكملها دون
إجراء أى تعديل فيها . وتبطل الاصوات التى تنتخب أكثر من قائمة أو

مرشحين من أكثر من قائمة أو تكون معلقة على شرط أو إذا أثبت الناخبه
رأيه على قائمة غير التي يميلها إليه رئيس اللجنة أو على ورقة عليه
توقيع الناخب أو أية إشارة أو علامة أخرى تدل عليه ، كما تبطل الأصوات
التي تعطى لأكثر من العدد للوارد بالقائمة أو الأقل من هذا العدد .

ويعرض الأستاذ الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي في مؤلفه النظام
الديمقراطي المصري — ١٩٨٤ الآثار التي ترتبت على الأخذ بنظام الانتخاب
بالقائمة على النحو التالي (ص ٢٨٥ وما بعدها) :

أولاً : أن المستقلين لا مكان لهم في مجلس الشعب ، فطوائف كل
حزبية ، وإذا أراد أحد أن يكون عضواً في المجلس فسيبطله الوحيد الذي
أن يكون عضواً في حزب من الأحزاب . فحرية الترشيح — إذن — قد
أصبحت محدودة من ذي قبل .

ثانياً : أن حرية الناخب أيضاً أصبحت محدودة ، فهو لا يستطيع أن
ينوع في اختياره فيختار عضواً من قائمة وعضواً آخر من قائمة أخرى .
فكل ماله الآن أن يختار قائمة من بين القوائم المعروضة عليه بكل
اشتبكت عليه من أسماء . فكل ماله هو قبول بالجملة أو رفض بالجملة .

ثالثاً : أن الانتخابات التكميلية أصبحت لا وجود لها . فإذا توفي أحد
الأعضاء أو استقال أو خلا مكانه لأي سبب من الأسباب فإن مكانه لن يتم
شغله بانتخاب جديد ، فإن المادة الثامنة عشرة من قانون مجلس الشعب
بعد تعديلها بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ — تقول في ذلك أنه : إذا خلا مكان
أحد الأعضاء المنتخبين قبل انتهاء مدة عضويته حل محله أحد الأعضاء
الأصليين الذي لم يحل دوره في العضوية نتيجة لعدد المقاعد التي حصلت
عليها قائمته في الانتخابات . فإذا لم يوجد أعضاء أصليون (كان سيكون
القائمة قد نازت بكل المقاعد) حل محل من انتهت عضويته العضو
الاحتياطي . وفي الحالتين يكون طول العضو بترتيب ورود اسمه في القائمة
التي انتخبت وبذات صفة سلفه . وتستمر مدة العضو الجديد حتى يستكمل
مدة عضوية سلفه .

رابعاً : إن تضمن كل قائمة أعضاء أصليين ، وأعضاء احتياطيين مبرر لكل قائمة يجب أن تشمل على عدد من المرشحين مساو تماماً للعدد المطلوب .
انتخابه في هذه الدائرة ، وعدد من الاحتياطيين مساو تماماً .

خامساً : ليس في القانون مكان للفوز بالتركية . فإذا أحجمت الأحزاب كلها عن التقدم بقوائمها في دائرة معينة ووجدت قائمة واحدة فقط يمكن منطلق الأمور يقتضي أن يعلن فوزها « بالتركية » . ولكن قانون مجلس الشعب - في مادته الخامسة عشرة بعد تعديلها بالقانون السابق الإشارة إليه - أبى أن يأخذ بهذه النتيجة المنطقية وقضى بأنه : إذا لم تضمن في الدائرة الانتخابية أكثر من قائمة حزبية أجرى الانتخاب في مبعاده ويعلن انتخاب المرشحين الواردة أسمائهم بالقائمة المقدمة مادامت قد حصلت على عشرين في المائة من عدد أصوات الناخبين المقيدين بالدائرة .

وهذا الحكم - أيضاً - لا ينجو من النقد . فهناك دوائر في المقاطرة والاسكندرية تضم في كثيوت الناخبين عشرات الألوف ولكن يمثلهم رجل واحد واستقر في بلاد بعيدة وأحجم عن استعمال حق الانتخابي ، والناخبون الموجودون عملاً يملكون نسبة قليلة من الناخبين المقيدين . وإذا ذلك كله فلهذا من كلوجه الاضطرارية الضخمة في المائة هذه ، فكيف يكون الحل ؟ هل تعاد الانتخابات مرة ثانية وثالثة التي لن تحقق هذه النسبة ؟ لا شك أنه كان من الأوفق أن يعلن فوز القائمة السابقة بالتركية دون حاجة لاضطرار نسبة قليلة أو كثيرة من الناخبين . هكذا يجري الحال حيث كان المرشح الوحيد نائباً « بالتركية » ودون حاجة إلى عملية الانتخاب .

نظام التمثيل النسبي :

لقد أخذ المشرع عندما ينظم الانتخاب بالقائمة ، وأخذ معه بنظام التمثيل النسبي . وأصبحت القاعدة العامة في هذا الشأن : أن ينتخب أعضاء مجلس الشعب طبقاً لنظام القوائم الحزبية ، وتوزع المقاعد في كل دائرة على الأحزاب وفقاً لنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها قائمة كل حزب في الدائرة إلى مجموع ما حصلت عليه القوائم كلها من أصوات صحيحة في نفس الدائرة . وتعملي المقاعد المتبقية للقائمة التي حصلت على أكثر عدد من الأصوات . وعند إعلان نتيجة الانتخاب يجب على الجهة

المختصة بذلك أن تلتزم بترتيب الاسماء طبقاً لورودها بقوائم الأحزاب مع مراعاة نسبة الخمسين في المائة المقررة للعمال والفلاحين في كل دائرة على حده . ويتم شغل المقعد المخصص للنساء — في الدوائر الانتخابية — التي حددها الجدول المرفق بالقانون — من قائمة الحزب الحاصلة على أكبر عدد من الاصوات الصحيحة . وتستكمل نسبة العمال والفلاحين من قائمة الحزب الحاصل على أقل عدد من الاصوات ثم الحزب الذي يزيد عليه مباشرة .

(وسوف يكون ذلك كله في ظل المبدأ الذي وضعته المادة الخامسة مكرراً بأن يكون نصف المرشحين أصلياً واحتياطياً على الأقل من العمال والفلاحين بحيث يراعى أن ترتب أسماء المرشحين بالقوائم المخصصة من الأحزاب بحيث تبدأ بمرشح من الفئات ثم مرشح من العمال أو الفلاحين أو العكس وهكذا بذات الترتيب) .

٤. ماذا فاز — مثلاً — حزب بثلاثة مقاعد ، وحزب آخر بمقعد واحد ، فإن الثلاثة الأول في قائمة الحزب سوف يصبحون نواباً . فإذا كان الأول فئات والثاني عمال والثالث فئات فإن استكمال نسبة الخمسين في المائة يحتم أن يكون الرابع عاملاً أو فلاحاً . فإذا تبين بعد ذلك أن الحزب الذي فاز بمقعد واحد رتب مرشحيه على أن المرشح عن الفئات هو رقم ١ والعمال هو رقم ٢ فإن المقعد الذي فاز به يخصم لرقم ٢ ولا يخصم لرقم ١ ، استكمالاً لنسبة الخمسين في المائة .

وإذا فاز أكبر الأحزاب في الدائرة بخمسة مقاعد وكانت المرشحة عن النساء هي رقم ٩ مثلاً ، فإن الأربعة الأوائل يصبحون نواباً ، والمقعد الخامس لا يذهب إلى رقم ٥ وإنما يذهب إلى رقم ٩ مباشرة حيث توجد المرأة المرشحة .

ويرى الأستاذ الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي أن التمثيل النسبي عندنا شديد القسوة على الأحزاب الصغيرة فإن المادة السابعة عشرة من قانون مجلس الشعب تنص في آخر فقراتها على أنه « لا يمثل بالمجلس الحزب الذي لا تحصل قوائمه على ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الاصوات الصحيحة التي أعطيت على مستوى الجمهورية » . وهذا النص من شأنه أن يهدد المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه التمثيل النسبي : وهو تمثيل كل الاتجاهات السياسية في المجلس النيابي بنسبة ما لها من انصار في هيئة

الناخبين . فأحزاب المعارضة الخمسة قد يحصل كل منها — على مستوى الجمهورية — على ٧/٨ من الأصوات الصحيحة ومع ذلك فلن يكون لها كلها أى ممثل على الإطلاق فى مجلس الشعب . وهذا يعنى أن ٣٩% من أصوات هيئة الناخبين قد أهدرت اهدارا كليلا . ولسوف يزداد هذا الوضع الغريب مع الزمن . فلو أصبح لدينا عشرة أحزاب صغيرة ، حصل كل منها على ٨/٨ من الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية فأنها — كلها — لن تحصل على مقعد واحد ، وسوف يقترب على ذلك أن ٧٩% من أصوات هيئة الناخبين قد أهدرت اهدارا لها ، وإن الحزب الذى حصل على ٢١% من الأصوات قد حصل على ١٠٠% من مقاعد مجلس الشعب ! ! وأنها نتيجة غير مقبولة . وإذا كان المشرع المصرى — ونحن فى بداية الجيافة الحزبية — يكره للأحزاب أن تقوم أو تتمدد فإن أقصى ما يمكن أن يفعله هو أن يأخذ بما استقر عليه الوضع فى ألمانيا الغربية فيشترط فى الحزب — لكى يمثل بنسبة ما حصل عليه من أصوات — أن يكون له ٥% من الأصوات الصحيحة للناخبين على مستوى الجمهورية أو تكون الأصوات التى حصلت عليها قوائمه من شأنها أن تجعل له ثلاثة مقاعد فى أى محافظة (لو افترضنا أن نسبة الخمسة فى المائة غير موجودة) .

ويستطرد الدكتور مصطفى أبوزيد نفسه فيقول أنه وحتى إذا حصل كل من الأحزاب الموجودة على ثمانية فى المائة من أصوات ما أكبر هزم الأحزاب سوف يحصل على عدد من المقاعد يفوق كثيرا نسبته من الأصوات . فلو أننا تخيلنا إحدى الدوائر وقد خصص لها عشرة مقاعد ، ورأينا الحزب الأول قد حصل على ٣٩% من الأصوات والحزب الثانى قد حصل على ٣٨% من الأصوات والحزب الثالث قد حصل على ٢٣% من الأصوات ، فإن التوزيع الأولى للمقاعد يجعل للحزب الأول ٣ مقاعد ، وللثانى ٣ مقاعد ، وللثالث مقعدين ، ويظل بعد ذلك مقعدان يصحاحان من نصيب الحزب الأول . تطبيقا لما نص عليه قانون مجلس الشعب فى المسألة السابعة عشرة وهو يقول : « يعطى لكل قائمة عدد من مقاعد الدائرة بنسبة مبدد الأصوات الصحيحة التى حصلت عليها وتعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلا على أكثر الأصوات » .. فالحزب الأكبر الذى حصل على ١% من الأصوات يزيد من حزب آخر يحصل فى مقابل ذلك على مقعدين من عشرة مقاعد ! !

لويستون الدكتور مصطفى أبو زيد غمهي الى ان هذا امر يستحق ان
يصاد النظر فيه

ثانيا : رقابة القضاء الإداري لممارسة اللجان العليا للإشراف على
الانتخابات لجهتها :

١ - اختصاص الطعن في صحة عضوية مجلس الشعب بنوط
مجلس الشعب ذاته :

من حيث أن المادة ٩٣ من الدستور تنص باختصاص مجلس الشعب ،
بالفصل في صحة عضوية أعضائه ، وتختص محكمة النقض بالتحقيق في
صحة الطعون المقدمة الى المجلس بعد إحالتها من رئيسه . ويجب إحالة
الطعن الى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به
ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوما من تاريخ إحالته الى محكمة
النقض . وتعرض نتيجة التحقيق والرأي الذي انتهت اليه المحكمة على
المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة
التحقيق على المجلس . ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر
بأغلبية أعضاء المجلس .

كما تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن
مجلس الشعب - المعدل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٢ - على أنه يجب
أن يقدم الطعن بإبطال الانتخاب طبقا للمادة ٩٣ من الدستور الى رئيس
مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب
مستجلا على الأسباب التي بني عليها ومصحفا على توقيع الطالب عليه . .
وتنظم اللجنة الداخلية للمجلس الإجراءات التي تتبع في الفصل في صحة
الطعون وفي تحقيق صحة العضوية . .

نأذا لم تتضمن الدفوى طعنا في صحة عضوية أحد أعضاء مجلس
الشعب ، مما أسند الى مجلس الشعب ذاته اختصاص الفصل فيه بمنح
المادة ٩٣ من الدستور والذي تعينت إجراءاته تلك المادة وكذا المادة
٢٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب التي أوجبت
أن يقدم الطعن بإبطال الانتخاب الى رئيس مجلس الشعب خلال الخمسة

عُرض يومها التالية لأعلان نتيجة انتخابٍ مُشتملا على الأسباب التي بنى عليها ومُصدقا على توقيع الطلب عليه .

ومن ثم لا ينأى القرار المطعون فيه عن الرقابة القضائية لمجلس الدولة . وذلك على التفصيل الآتي :

٢- اختصاص محكم مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية المتعلقة بالانتخابات النيابية :

بادئ ذي بدء ، أنه ورد النص على اختصاص محكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية (م ١١٠ / ١) من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . ولم يرد نص محال في شأن الطعون في القرارات الإدارية المتعلقة بالانتخابات النيابية .

ولقد بسط القضاء الإداري اختصاصه في نظر الطعون في القرارات الإدارية التي استناداً الي نص المادة ١٧٢ من الدستور الذي خص مجلس الدولة بالفصل في المنازعات الإدارية ، وما حول بضريح نص البند ثانياً من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من اختصاص محكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي ، ولا سيول بعدئذ أن تعلقت تلك القرارات من الرقابة القضائية أو أن تنأى به من فلسفيه الطبيعي أو إلى أن يخلط بينه وبين طعون صحة العضوية إلى اختصاص مجلس الشجب بالفصل فيها ، والتي تتوجه أساساً إلى نتيجة الانتخاب وما إنطوت عليه من إعلان إرادة الناخبين وان اتسقت أحياناً وبطريق التمهية على ما يعمل ذلك أو يسبقه من الإجراءات التي لا غنى عنها في التمهيد ليوم الانتخاب وبمقتضياته . ولواجه بعدئذ إلى الظن بأنه نص البند أولاً من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة وما استند إلى محكم المجلس من اختصاص الفصل في الطعون الخاصة بالانتخابات الهيئات المحلية ، يعنى بمفهوم المخالفة استبعاد كل ما يتعلق بالانتخابات النيابية من دائرة الاختصاص القضائي لمجلس الدولة ، ذلك أن ما انسلخ من دائرة هذا الاختصاص نظراً ما تنكم يفقه مواهب الطعون المختصة بمقتضى العضوية النيابية وحدها نوالتي ورد في شأنها نص صريح ، أما نص البند أولاً المتكسر إليه قائل متشاه

ولازمه أن كافة الطعون المتعلقة بانتخابات الهيئات المحلية حتى ما تعلق منها بطعون صحة العضوية لا يترك اختصاصا كليا لحاكم مجلس الدولة ، على نحو ما تأكد به النص في قانون الحكم المحلي .

٢ — ضوابط ممارسة اللجان العامة للاختصاصات المخوطة بهما طبقا للقانون :

بالرجوع الى احكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر ، يبين أنه قد نص على أن تتولى اللجان العامة الاشراف على عملية الانتخابات طبقا للقانون (م ٢٤) ، وأن تفرز صناديق أوراق الانتخابات يتم بواسطة لجان تتكون من رئيس اللجنة العامة وعضوية رؤساء اللجان الفرعية ويتولى سكرتيريتها سكرتير اللجنة العامة والمرشحين أو لوكيل واحد من كل منهم حق حضور لجنة الفرز (م ٣٤ المعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢) ، وتفصل لجنة الفرز في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة إبداء كل ناخب رأيه أو بطلانه ، وتكون مداوات اللجنة سرية ، وفصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة . وفي حالة تساوى الاصوات يرجح رأى الجانب الذى فيه الرئيس . وتكون القرارات فى محضر اللجنة وتكون مسببة ويطلعها الرئيس ملنا .

والمستفاد مما تقدم ، أن القانون قد شيد ضوابط لممارسة اللجان العامة لواجباتها فى العملية الانتخابية ضمانا لسريتها ونفا للقانون . ومن بين هذه الضوابط أن تفصل لجنة الفرز فى المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب بالأغلبية المطلقة ، وفى حالة تساوى الاصوات يرجح رأى الجانب الذى فيه الرئيس . وبمفهوم المخالفة لا يصح أن ينترد رئيس اللجنة باتخاذ قرار يتصل بالعملية الانتخابية دون أخذ رأى باقى اعضاء اللجنة . فلذا ما تحقق ذلك فإن قرار رئيس اللجنة يكون قد جانبه الصواب وجاء معيبا ومخالفا صحيح حكم القانون لعدم مراعاته الضوابط التى قررها وأوجب اعملها . فلذا كان القرار الطعون فيه لم يرفع الضوابط المقدمة ، بافراد رئيس اللجنة مثلا بصدار قراره المشترك اليه ، ومن ثم يكون الحكم قد أصاب واستقام مع حكم القانون .

(راجع الدكتور حسنى ذرويش عبد الحميد — تعليق بمجلة الأمن العام ص ١٠١ وما بعدها)

أموال مصافرة

الفصل الأول : الأموال المصافرة من أسرة معهد على

الفصل الثاني : الأموال المصافرة بإحكام من مكتبة الثورة

الفصل الاول

الاموال المصادرة من اسرة محمد على

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

منافذ مصادرة اموال اسرة محمد على وفقا لاحكام قرار مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٩٥٢/١١/٨ والقانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ كون هذه الاموال مملوكة لثمن لاسرة محمد على في ١٩٥٢/٢/٨ ايا كان الطريق الذي آلت به ملكيتها اليه .

ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ١٩٥٢/١١/٨ قضى بمصادرة اموال وممتلكات اسرة محمد على وكذلك الاموال والممتلكات التي آلت الى غيرهم عن طريق الميراث او الهبة او القرابة . ثم صدر القانون رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٥٢ بشأن اموال اسرة محمد على المصادرة ونفسه في ديباجة اذن قرار المجلس قيادة الثورة المشار اليه ، وانشأ ادارة لتصفية الاموال المصادرة وحدد القواعد التنظيمية والاجراءات التنفيذية لتصفية هذه الاموال وتنفيذا للمادة ١٦ منه اصدرت ادارة التصفية بيانا نشر في الوقائع المصرية بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ باسماء الاشخاص الذين تسلمهم قرار المصادرة .

وبيين من استظهر احكام قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليهما ان المشرع جعل المناط في مصادرة الاموال وفقا لاحكامها كون هذه الاموال مملوكة لثمن لاسرة محمد على في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ او كانت مملوكة له قبل هذا التاريخ وآلت منه الى فرد لا ينسب لهذه الاسرة بطريق الميراث او الهبة او القرابة . فالمشرع قرر مصادرة نوعين من الاموال : اموال مملوكة لاحد افراد اسرة محمد على في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ ولم يشترط المشرع لمصادرة هذه الاموال سوى ملكيتها لاحد افراد هذه الاسرة ايا كان السبب الذي آلت

به. هذه الاموال اليه ، يستوى في ذلك ان يكون قد تلك هذه الاموال بطريق الميراث أو الشراء أو غيره من الطرق من يرد ينقي الى ذات الاسرة أو من غرد لا ينتسب اليها ، وأما بالنسبة للنوع الثاني من الاموال وهي المملوكة لغير افراد أسرة محدد على في التاريخ المبين اليه فالمناط في مصادرتها ان تكون قد تلت ملكيتها لهذا الغير من ينتم لأسرة محدد على عن طريق الميراث أو المصاهرة أو القرابة .

(ملف ٦٩/١/١٠٠ — جلسة ١٩٨٥/٥/١٥)

قاعدة رقم (٢١٢)

المادة :

القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن لحوال أسرة محدد على المصادرة — الحقوق الناشئة للغير عن التصرفات المصادرة من الأشخاص الذين كانوا يملكون الاموال المصادرة لا تكون نافذة بالنسبة لهذه الاموال اذا لم يكن للتصرفات المذكورة تاريخ ثابت قبل ١٩٥٢/١١/١٨ — اختصاص ادارة تصفية الاموال المصادرة بالاعتماد بتلك العقود الثلاثة التاريخ — متى ثبت ان ادارة التصفية اقربت التصرف فلا وجه لعرض الامر على اللجنة المنصوص عليها بالمادة التاسعة من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ — جناب اختصاص هذه اللجنة النظر في كل نزاع يتعلق بالاموال المصادرة — الاثر المترتب على ذلك : الاعتماد بالقرار الصادر من ادارة تصفية الاموال المصادرة باعتقاد التصرف يصدره من يملكه .

ملف الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر تنص على انه : على كل شخص كان تحت يده بأية صفة كانت في يوم ١٩٥٢/١١/٨ أو يكون لديه في تاريخ لاحق شيء من الاموال والممتلكات التي صدر قرار مجلس قيادة الثورة في التاريخ متقدم الذكر بمصادرتها ان يقدم الى رئيس ادارة التصفية المنصوص عليها في المادة ١٧ بولغا بما تحت يده خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية من اسماء الأشخاص الذين كانوا يملكون الاموال المصادرة أو من تاريخ وجود الميراث تحت يده لأي اثنين أطول . . .

ونصت المادة الرابعة على أن « التصرفات التي يكون أحد أطرافها شخصا من يملكون الأموال المصادرة والتي لم يتم تنفيذها والتصرفات التي أبرمت بعد ١٩٥٢/٧/٢٢ وتم تنفيذها يجب على كل طرف فيها أن يقدم بيانا إلى رئيس إدارة القضية بأن الحقوق الناشئة للغير عن التصرفات الأولى » ، وقضت المادة الخامسة بأن الحقوق الناشئة للغير عن التصرفات المصادرة من الأشخاص الذين كانوا يملكون الأموال المصادرة لا تكون لهذه بالنسبة لهذه الأموال إذا لم يكن للتصرفات المذكورة تاريخ ثابت. قبل ١٩٥٣/١١/٨ ، ومع ذلك يجوز الاعتداد بهذه التصرفات ولو لم يكن لها هذا التاريخ إذا اقتضت العدالة ذلك ، ونصت المادة التاسعة على « تشكيل لجنة يصدر بها قرار من وزير العدل تختص بالفصل في كل طلبه دين أو ادعاء بحق قبل أي شخص ممن شملهم قرار ١٩٥٣/١١/٨ وفي كل منازعة خلسة بأي تصرف من التصرفات التي يكون الأشخاص الذين شملهم القرار المذكور طرفا فيها وكذلك في كل منازعة في دين لهؤلاء الأشخاص قبل الفسخ وبوجه علم تختص هذه اللجنة بالنظر في كل نزاع يتعلق بالأموال المصادرة » .

ومن حيث أنه في ضوء ما سلف فإن الثابت أن الطاعنة سبق أن تقدمت لإدارة قضية الأموال المصادرة بالتصرف الصادر من السيد / الخاضع لقرارات المصادرة ، واعتدت له الإدارة بالتصرف الضائر إليه على ضوء المستندات التي تقدمت بها والتي تعيد ثبوت تاريخ التصرف قبل ١٩٥٣/١١/٨ ، وأذ تبين أن إدارة القضية لهم تنازع الجمعية الطاعنة في التصرف الصادر لها من السيد علم يكن ثمة ما يوجب عرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٣ ، ويكون قرار إدارة تصفية الأموال المصادرة بالاعتداد بالتصرف المذكور - على ضوء المستندات المثبتة لتاريخ التصرف قبل ١٩٥٣/١١/٨ - قد صدر من يملكه .

ومن حيث أنه متى استقبل ما سلف فإن المساحة محل المنازعة لم تعد بعد الاعتداد بها على الوجه السالف محلا للاستيلاء عليها وقت فحص المادة الأولى من القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦١ والتي تقضي في فقرتها الثانية بأن الأراضي المصادرة تعتبر

مستولى عليها من تاريخ مصادرتها ، ويكون قرار الهيئة المطعون ضدها بالاستيلاء على هذه المساحة على غير سند من القانونين ممتنع الالغاء ، واذ ذهب القرار المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف حكم القانونين ويبتعين الحكم بالفائه والزام الهيئة المطعون ضدها المصروفات .

اطمن ٢٨ لسنة ١٨ قى — جلسة ١٩٧٩/٤/٢)

قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ :

الاموال المصادرة — تنظيم التصرف فيها — اراضى البناء داخل كودونات المجالس البلدية التى صودرت بقرارات مجلس الثورة او احكم من محكمة الثورة — ايجار هذه الاراضى وحصيلة التصرف فيها — ملك للحكومة ولا يجوز للمجالس البلدية المشاركة فيها — لا يغير من هذا للحكم نص المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الفتوى :

ان مجلس قيادة الثورة قرر استرداد اموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد على وذلك بمصادرة اموال وممتلكات هذه الاسرة وكذلك الاموال والممتلكات التى آلت عنهم الى غيرهم ، وعلى اثر ذلك صدر القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن اموال أسرة محمد على المصادرة ونص فى المادة السابعة منه على انشاء ادارة تسمى ادارة تصفية الاموال المصادرة ويصدر بتشكيلها قرار من وزير العدل وتختص بادارة الاموال المصادرة وتصفياتها ، واستنادا الى ذلك صدر القانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٣ فى شأن ادارة التصفية ونص فى المادة الاولى منه على أن « يكون لهذه الادارة شخصية اعتبارية ويكون لها ميزانية مستقلة » وبصت المادة الخامسة على أنه « لا تتقيد ادارة التصفية فى اداء مبيعاتها او فى تنظيمها الادارى او المسالى بالقوانين واللوائح والنظم التى تخضع لها المصالح الحكومية » .

وفى ١٧ من مارس سنة ١٩٥٤ اصدر مجلس الوزراء قرارا يقضى « بتحويل المجلس الدائم للخصومات العامة رسم سياسة التصرف فى

الاموال المنهارة من اسرة محمد على او تلك التي صدرت من مجبة الثورة لانتفاع الخصب . . . » ، وذلك بتقرير الطرق اللازمة للانتفاع بهذا ، وتمويل الخدمات التي يقرها المجلس من ثمة هذا الانتفاع ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ بتحويل المجلس الدائم للخدمات العامة سلطة وضع سياسة التصرف في الاموال المصادرة وتقرير الطرق المناسبة للانتفاع بها ونص في مادته الاولى على أن « يخول المجلس الدائم للخدمات العامة سلطة وضع سياسة التصرف في الاموال المصادرة بمقتضى الاعلان الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ أو بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ أو بمقتضى حكم من محكمة الثورة وتقرير الطرق المناسبة للانتفاع بايراداتها وبخصيلة التصرف فيها لتحويل بشروعات الخدمات التي يقرها » ونصت المادة الثالثة على أن يلقى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون .

واخيرا صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ بتحويل وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الاموال المصادرة واضافة حصيلتها الى الايرادات العامة ونص في مادته اولى على أن وزارة المالية والاقتصاد قد خولت سلطة التصرف في الاموال المصادرة بمقتضى الاعلان الصادر في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ أو بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أو بمقتضى حكم من محكمة الثورة وتختلف ايرادات هذه الاموال وكذلك حصيلة التصرف فيها الى الايرادات العامة للدولة .

ويستند من هذه التشريعات التي صدرت في شأن تنظيم التصرف في الاموال المصادرة المشار اليها أن المشرع خصص حصيلة هذه الاموال لاهراض معينة محدودة وهي تمويل مشروعات الخدمات التي يقرها المجلس الدائم للخدمات العامة الذي خول دون غيره بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ المشار اليها سلطة وضع سياسة التصرف في هذه الاموال وتقرير الطرق المناسبة للانتفاع بايراداتها وبخصيلة التصرف فيها لتمويل الخدمات التي يقرها من ثمة هذا الانتفاع التي جدها المشرع على سبيل الجسر .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى القاعدة التي تضمنتها المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ السالف الذكر في شأن حق المجلس البلدية في نصف حصة بيع أراضي البناء القضاء المملوكة للدولة وحققا في إيجار هذه الأراضي الواقعة في دائرة اختصاصها منها ثلاثة أرباعها ودرت في شأن جميع ما تملكه الدولة من الأراضي القضاء المخصصة للبناء وذلك في حين أن القاعدة الواردة بالقانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالمجلس الدائم للخدمات والتي تخول هذا المجلس حق تقرير الطرق المناسبة للاقتناع بالاموال المصادرة هي قاعدة خيصة صدرت في شأن الاموال المصادرة فقط ، ولما كان النص الخاص بقيد النص العام ولي كان سابقا على صدره نقله يتمين أعمال حكم القانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ في هذا الصدد فلا يكون للمجلس البلدية حق إيجار الأراضي المصادرة الواقعة داخل كردونها ولا في نصف حصة بيعها .

يؤيد هذا النظر أن المادة الثالثة من القانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ تقضى بإلغاء أي حكم يتعارض مع أحكامه .

ولما كان الحكم المشار اليه بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ يتعارض وحكم المادة الأولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٤ الذي مفقود المجلس الدائم للخدمات سلطة وضع سياسة التصرف في الاموال المصادرة وتقرير الطرق المناسبة للاقتناع بإيراداتها ويختصه التصرف فيها بتحويل مشروعات الخدمات التي يقررها ، فإن حكم المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ يعتبر ملغى في خصوص حق المجلس البلدية في اقتضاء نصف صافي المبلغ الذي يحصل من بيع الأراضي القضاء والمصادرة الواقعة داخل كردونات هذه المجلس وكذلك حقها في إيجار هذه الأراضي فلا يجوز لها المطالبة بهذه الموارد متى كانت ناتجة من أراض قضاء مصادرة .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ الذي قضى في مادته الأولى بتحويل وزير المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الاموال المصادرة وإضافة حصيلها للإيرادات العامة فإن أثر هذا النص مقصور على نقل سلطة التصرف في هذه الاموال إلى وزير المالية مع ضم إيراداتها

وحصيلة التصرف. عليها الى ايرادات الدولة العملة وحكمه حكم خاص
بمقتضى الحكم العلم الذي تضمنته المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة
١٩٥٥ كله في ذلك مثل حكم المادة الاولى من القانون رقم ٥٨٢ لسنة
١٩٥٤ للتقدم ذكرها بالتقاييس الى الحكم العلم المشار اليه ، ومن ثم
يتمتع امواله في هذا الخصوص دون حكم المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٥٥ فلا يجوز للمجالس البلدية المطالبة بنصف صافي المبلغ
الذي يحصل من بيع اراضى الفضاء المسيرة الواقعة في كردونها او
بإيجار هذه الاراضى .

لهذا انتهى رأى الجمعية الموسبة الى أن المجالس البلدية لا تستحق
إيجار اراضى البناء الفضاء المسيرة الواقعة داخل كردونها ولا نصف
صافي المبلغ الذى يحصل من بيعها .

(لئوى ٤٧٧ — في ٢١/٥/١٩٦٠)

قائمة رقم (٢١٥)

المادة :

مصادرة اموال وممتلكات أسرة محمد على — الاسهم الاسمية المملوكة
لأحد افراد هذه الأسرة من اسهم البنك لاهلى اليونانى الاثنى — هذه
الاسهم تمثل حقوقا موجودة باليونان حيث يوجد البنك الذى اصدرها —
القانون الواجب التطبيق عليها وعلى كوبوناتها هو القانون اليونانى .

ملخص الفتوى :

في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قرر مجلس قيادة الثورة استرداد اموال
الشعب وممتلكاته من أسرة محمد على وذلك بمصادرة اموال وممتلكات
هذه الأسرة وكذلك الاموال والممتلكات التى آلت الى غيرهم من طريق
الوراثة او المصاهرة او القرابة .

كما صدر القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن مصادرة اموال أسرة
محمد على . ورد اسم السيدة / ... ضمن الذين شملهم قرار المصادرة تحت
رقم ٣٩٦ ونشر في ملحق الوقائع المصرية المعدد ١٣ في ١١ من يناير

سنة ١٩٥٤ وتلك ٤١ سهما اسيا (واحد وأربعون سهما اسيا) من أسهم البنك الاهلى اليونانى الاثنى اودعت بملف الوزارة رقم ٥٥٢ بالبنك المركزى بعنوان الاوراق المالية المأخوذة من ادارة الاموال المستردة . وقد قام البنك المركزى بتحصيل قيمة الكوبونات ارقام ٤ حتى ٧ الخاصة بهذه الاسهم لصالح الوزارة ، وعند تحصيل الكوبونات رقم ٨ وما بعده طلب البنك الاهلى اليونانى الاثنى من البنك المركزى المصرى صورا من الاحكام التى بموجبها استولت الوزارة على الاسهم المنوه عنها فأرسل اليه صورة قرار مجلس الثورة الصادر فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وصورة القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليها . وتمت اتصالات بين البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى اليونانى الاثنى فى هذا الخصوص ومنها تبين أن البنك الاهلى اليونانى يسلط فى صرف حصيلة كوبونات هذه الاسهم ابتداء من الكوبون رقم ٨ وما بعده فقد جاء بكتابه الى البنك الاهلى المصرى المؤرخ فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٦٨ أنه وفقا للقانون اليونانى الذى يحكم تحويل أسهم البنك الاهلى اليونانى الاثنى تنتقل هذه الاسهم اما وفق القانون الخاص بين احياء او بالوصية او بالطرق التنفيذية وفق القانون المبنى . أما العمل من طرف واحد بمصادرة الاسهم فهو غير معترف به فى القانون اليونانى كوسيلة للملكية هذه الاسهم وقد اتفاد البنك المركزى بأن البنك الاهلى اليونانى الاثنى قد أصدر كتابا دوريا فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ يقضى بخفض القيمة الاسمية للاسهم الى النصف مقابل زيادة عدد الاسهم الى النصف . وأن هذا الاجراء يترتب عليه ارسال الاسهم الى اليونان ، ويخشى البنك المركزى المصرى أنه لو نفذ هذا الاجراء فمن المحتمل أن يتم التخطف على الاسهم فى اليونان نتيجة لما قرره البنك الاهلى اليونانى الاثنى من عدم احقية الحكومة المصرية فى ملكيتها للاسهم .

ومن حيث ان الامر يتعلق بمطالبة البنك الاهلى اليونانى الاثنى بمصدر الاسهم المعروض أمرها - بقيمة كوبونات الاسهم الاسمية الخاصة بالسيدة ... ابتداء من الكوبون رقم ٨ وما بعده وذلك بناء على أحكام قرار مجلس قيادة الثورة الصادر فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ باسترداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد على وذلك بمصادرة الاموال

والممتلكات التي آلت الى غيرهم عن طريق الوراثه او المصاهرة او القرابة وكذلك احكام القانون رقم ٥١٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن اموال اسرة محمد على المصاهرة .

ومن حيث انه من المبادئ المقررة بالنسبة الى الاوراق المسماة الاسمية ان صكوكتها لا تعدو وان تكون اثباتا لحق المساهم ولا يتم تداولها الا بالقيدين سجلات البنك او الهيئة او الشركة المصدرة لها . ومن ثم فان الاسم الاسمية المصادرة من البنك الاهلى اليونانى الاثنى والخاصة بالسيدة تمل جتويلا موجودة باليونان حيث يوجد البنك الذى اصدرها .

ومن حيث انه وفقا للمادة (١٨) من القانون المبنى « يسرى على الحيازة والملكية والحقوق المعينة الاخرى بقانون الموقع فيها يختص بالحقن ويسرى بالنسبة الى المنقول قانون الجهة التى يوجد فيها هذا المنقول وقت تحقق السبب الذى ترتب عليه كسبب الحيازة او الملكية او الحقوق المعينة الاخرى او بقدها . » ومؤدى ذلك ان القانون اليونانى باعتباره قانون الجهة التى يوجد بها الحقوق المنقولة التى تملكها الاسم مكار البنكت هو الواجب التطبيقى فى شأن هذه الاسم الاسمية وكويوناتها .

ومن حيث انه طبقا لقواعد الاختصاص النولى للمحاكم المصرية المنصوص عليها فى المواد ٢٨ الى ٣٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ لا يعقد الاختصاص للمحاكم المصرية فى شأن نظير موضوع المطالبة بقيمة الكويونات المتعلقة بالاسهم المشار اليها وانما ينقد الاختصاص للحكمة التى يوجد فيها محل اقامة المدين وهو البنك الاهلى اليونانى الاثنى — مصدر هذه الاسم — والكائن باليونان .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان القانون الواجب التطبيق على الاسم المشار اليها وكويوناتها هو القانون اليونانى .

(ملف ٧/١/١١ — جلسة ١٩٧١/١١/٢٩)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

أموال المصارف — القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن أموال أسرة محمد علي المصارف — تصرف احد افراد هذه الأسرة ، مقرا بالغم المحكمة الابتدائية للأحوال الشخصية ، بزيادة مساحة معينة على الحصة المقررة مقابل حصة الخيرات المشروطة بالوقف تنفيذا لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ — وقوع هذا التصرف في فترة الرتبة المنصوص عليها في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر ، وعدم تقديم بيان عنه لإدارة تصفية الأموال المصارف إعمالا للمادة ٤ من هذا القانون — سقوط كفة الحقوقي الناشئة عن هذا التصرف بالنسبة للأموال المصارف أصلا لتجس الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من هذا القانون — وجوب اطراح هذا القرار وعدم التحويل على ما جاز به خلافا بتحديد حصة الخيرات .

ملخص الفتوى :

نص في حجة وقف اطيان مملوكة للإبنة السليمة على توزيع ٢٥٠ جنيه من ريع هذه الاطيان علي وجوه الخير الموصفة بالحجة المشار اليها ، ولما صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي قضى بحل الاوقاف وجعلها ملكا لمستحقيها ، آل هذا الوقف الى الامير السابق ، فقدم الى محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية طلبا بفرز مقدار من هذه الاطيان مقابل حصة الخيرات تهيئا لتسليم هذه الحصة لوزارة الاوقاف ، فبينت المحكمة خيرا حدد مقابل هذه الحصة بمساحة قدرها ١٨ فدانا و ١٢ قراطا و ١٥ سهنا بموجب تقرير اودعه ملف القضية .

وانثناء نظير الدعوى وخلال فترة الرتبة المنصوص عليها في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٢ تصرف للسيد / تصرفا معيناً اذ وقع اقرارا منه بزيادة عشرة ائونة على الحصة المقررة لتكون حصة الاطيان التي تتسلمها وزارة الاوقاف مقابل ريع الخيرات في الوقف المذكور ٢٩ فدانا وكسور ، وقبضت ادارة التصفية مقامها معترضة على

التصرف المصادر بالمعزة افندة يؤسدة فنامها على القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ ، الا أن المحكمة اصدرت حكما بفرز الضمة وعشرين فدانا وكسور نصيبه للفرات المشروطة بالوقف المشار اليه . فلجات ادارة القضية الى طلب رفع استئناف من هذا الحكم لمخالفته الصريحة لقصوص القانون .

ولما وجدت ادارة قضايا الحكومة أن النزاع أصبح منحصر بين وزارة الاوقاف وهى جهة حكومية وادارة القضية بصفتها خلفا للسيد / بحكم قرار المصادرة وهى جهة حكومية أخرى ، طلبت احالة النزاع الى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة التى أصبحت مختصة بالفصل فيه طبقا لقانون مجلس الدولة .

وبعرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للتوى والتشريع تبين من مطالعة حيثيات الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية فى ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٢ أن المحكمة قد استلذت فى تحديدها لحصة الفرزات بتسعة وعشرين فدانا الى القرار الصادر من السيد / فى ١٥/٦/١٩٥٣ ، الذى وافق عليه المجلس الاعلى للوقوف فى ١٥/١٢/١٩٥٣ .

وهذا الاستناد من المحكمة فى غير محله ، ذلك أن هذا الاقرار صدر من أحد أفراد أسرة محمد على الذين صودرت أموالهم بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، وقد نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة على أن « التصرفات التى يكون أحد أطرافها شخصا ممن يمتلكون شيئا من الاموال المصادرة والتى لم يتم تنفيذها ، والتصرفات التى أبرمت بعد ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٢ وتم تنفيذها يجب على كل طرف فيها أن يقدم بيانا عنها الى رئيس ادارة القضية فى الميعاد المشار اليه فى المادة الاولى (خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر فى الجريدة الرسمية ، من أسماء الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الاموال المصادرة او من تاريخ وجود المال تحت يده أى المقتن أطول) » .

كما نصت المادة الخامسة من القانون المذكور في «الكشف الأخير» من فقرتها الثانية على أنه «يجوز عدم الاعتماد بترك التصرّيات إذا كان تاريخها الثابت في الفترة من ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ إلى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وكلتت بغير عوض أو كان فيهما غبن فاحش وكان المغبون أحد الأشخاص المتقدم ذكرهم» .

ونصت المادة ١٢ من ذات القانون على أنه «لا يكون نافذا بالنسبة للأموال المصادرة أي حق لا يقدم صاحبه طلبه في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ١٠ ولو كان مكولا بتأخير أو صدر به حكم انتهائي ، ومع ذلك يجوز قبول الطلب المقدم بعد الميعاد المذكور إذا كان عدم تقديمه في ذلك الميعاد بسبب قوة قاهرة أو ظرف استثنائي جدي . تقبله اللجنة إذا كان باقيا الدائنين لم يستوفوا حقوقهم بعد أو كانوا قد استوفوا وبقي من أموال المدين ما يفي بالدين المقدم عنه الطلب . بتقديم الذكر» .

وعلى أية حال تسقط كافة الحقوق بالنسبة إلى الأموال المصادرة إذا لم يقدم منها طلب إلى اللجنة المذكورة خلال سنة من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية من الأشخاص الذين يمتلكون شيئا من الأموال المصادرة .

ومن حيث أن الآثار الصادرة من السيد / صدر منه في ١٥/٦/١٩٥٣ فإنه كان يتمين تقديم بيان عنه طبقا للبادية . الرابعة من القانون ١٩٨ لسنة ١٩٥٣ وذلك خلال المدة المنصوص عليها في المادة الأولى منه ، أما والثابت أن هذا الطلب لم يقدم اطلاقا إلى رئيس لجنة الصنفية مان كافة الحقوق . إن اللجنة عنه تسقط بالنسبة إلى الأموال المصادرة امالا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من القانون المذكور ، ويتمين لذلك أطراحه وعدم التحويل على ما جاء به خلاصة بتحديد حصص الخيرات ، وتكون المحكمة قد جابتها الصواب إذ ركعت . اليه ركونا كلياً في تحديد هذه الحصص إذا كان يتمين عليها عدم التمويل عليه وتحديد هذه الحصص على أساس ما يقضى به القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالنسبة لنظام الوقف على غير الخيرات المعدل بالقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٢ تنص على أنه « يعتبر منتفيا كل وقف لا يكون مصرفه في الحال خالصا لجهة من جهات البر » فإذا كان الواقف قد شرط في وقفه لجهة بر خيرات أو ممتلكات دائمة معينة المقدار أو قابلة للتعيين مع صرف باقي الربح إلى غير جهات البر اعتبر الوقف منتفيا فيما عدا حصة شائعة تضمن عليها الوفاء بنفقات تلك الخيرات أو الممتلكات ، ويتبع في تقدير هذه الحصة وانفاذها أحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الوقف إلا بالنسبة إلى غلة الاطيان الزراعية فتكون غلتها هي القيمة الاجبارية حسبها هي مقدرة بالرسوم بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي .

وإذا كانت حصة الخيرات في الوقف موضوع النزاع اطيانا زراعية كان تقديرها أو انفاذها يكون على النحو المبين في الفترة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ السلف الذكر رأى على أساس اعتبار غلتها هي القيمة الاجبارية حسبها هي مقدرة بالرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية الدائرة ٢٩ تصرفات في ١٢ من يونية سنة ١٩٥٧ قد جاتبه المصواب فيما قضى به من مرز وتجنب حصته الخيرات المقررة في وقف الرحومة ببساطة كدرها ٢٩ فدانا استنادا إلى الالتزام المنجز من السيد / بتاريخ ١٥/٦/١٩٥٢ ، وأنه يتعين تحديد حصة الخيرات في الوقف المذكور على أساس ما جاء بالفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المتعلقة بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٢ .

قاعدة رقم (٢١٧)

المادة ١١ :

القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اموال أسرة محمد على المصادرة الممول باحكامه بمقتضى القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الاموال المصادرة، من محكمة الثورة والموال الاحزاب المتحيلة — الطعن في قرار ادارة التصفية يجب ان يرفع الى اللجنة الابتدائية خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاطلاع بالتقدير والا اصبح تقدير الادارة نهائيا — الميعاد المذكور لا ينقطع برفع الامر مباشرة الى اللجنة العليا المنصوص عليها في المادة ١١ .

ملخص الفتوى :

مضى كان اصحاب الشأن — في الحالة المروضة — لم يلتزموا في طعنهم على قرار ادارة التصفية طريق التقاضي السليم كما رسمه القانون، حيث لم يتعمقوا ما تضمنت به المادة السادسة من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ مبسطة بطلبية المصلحة من القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٢ على ان يرفع الامر الى اللجنة الابتدائية في المصلحة المختصة من هيئة اللجان خلال ثلاثين يوما من تاريخ اطلاعهم بالتقدير، وذلك لينتقل اليه — والا لم يصب تعيين ادارة التصفية نهائيا لولا جاهلهم عن ذلك برفع الامر مباشرة الى اللجنة العليا — التي لا يمتنع اختلافها قانونا على هذا الوجه، بل وان قرار ادارة التصفية في الموقوع فوجد متوافقا من تفتيشي مقتضىه والخاتمة المستقاة منه نهائيا واجبا للعدالة فيكون الماثبة لا يقبل طرح الامر في شأنه على اللجنة الابتدائية كما لا يجوز التعقيب عليه من اية سلطة اخرى بعد صيرورته نهائيا بفوات الميعاد المقرر للنظام منه وهو الذي لا يطمسه اتخاذ طريق نقض غير متاح من اللجان، امام جهة لا ولاية لها بنظره ابتداء بآية صلة في غير الشكل المطلوب قانونا .

ولما كانت الاجراءات والمواهب التي رسمها ونص عليها الشارع في جميع النظم من قرارات ادارة التصفية ودرج هذا النظم تنضم في تنظيم تشريعي متصل بجسمي سير المصادرة بما لا يخرج في

وكان قرار اللجنة العليا قد وقع معيها على ما سلف البيان ولم يجد من الأسباب ما يثقل من صواب رأى الجمعية العمومية السابق ابداءه .
في هذا الموضوع .

لذلك انتهى الرأى الى تأييد فتاها السابق مسدورها في هذا الموضوع بجلستها المنعقدة في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، والتي خلصت .
بيها الى أن قرار ادارة التصلية بأن خصصة السيدة
في شركة تنال موتورز خاضعة للمصادرة على أساس القيمة التي قدرتها لها ، يعتبر قرارا نهائيا واجب التنفيذ .

(ملف ٢/١/٩٥ - جلسة ١٩٦٦/٧/٣٠)

قائمة رقم (٣١٨)

المبحث :

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن اموال أسرة محمد علي .
المصادرة - اللجنة القانونية المشكلة بقرار وزير العدل تنفيذها
المادة ٩ من هذا القانون - هي لجنة ابتدائية ذات اختصاص قضائي
تقرب الى المحكمة المختصة منها الى اللجنة - اللجنة العليا المخصوص
عليها في المادة ٢١ ليست جهة استئناف او درجة ثانية بالنسبة
الى اللجنة ابتدائية - هي جهة رئيسية أسند اليها القانون اختصاصا
بالتصديق والمراجعة - نظر اللجنة العليا في النزاع مباشرة دون
استئناف مرحلة العرض على اللجنة الابتدائية - يجعل قرار اللجنة
العليا معينا الى درجة الاعتماد .

ملخص الفتوى :

سبق للجمعية ان انتهت بجلستها المنعقدة في ١١ من نوفمبر
سنة ١٩٦٤ الى أن اللجنة القانونية المشكلة بقرار من وزير العدل .
املا لنص المادة التاسعة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن
اموال أسرة محمد علي المصادرة الممول بأحكامه في خصوص الاموال .
المصادرة بموجب الاحكام الصادرة من محكمة الثورة وكذا اموال الاحزاب .
المنحلة بمقتضى أحكام القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الاموال

المستبعدة من محكمة الفوزة وأموال الأضواب المنعقدة هي لجنة ابتدائية ذات اختصاص قضائي أقرب إلى المحكمة المختصة منها إلى اللجنة ، لتكون تشكيلها كله من عناصر قضائية ، وأن اللجنة العليا المنصوص عليها في المادة ١١ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ المنشور فيه ، لا تبعد جهة استئناف أو درجة ثانية من درجات التقاضي بالنسبة إلى اللجنة الابتدائية المذكورة ، ذلك أن الاستئناف لا يقرب بحسب أصله ويحكم طبيعته تلقائياً ، وإنما ينطأ إليه بتدخل الخصوم وأرادتهم ، وليس الحال كذلك بالنسبة إلى اللجنة العليا حيث يجب القانون - غير توقف على طلب من أى ذوى الشأن - إحالة قرارات اللجنة الابتدائية إليها خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها لتأييد هذه القرارات أو تعديلها أو إلغاؤها ، الأمر الذي يجعل من اللجنة العليا بالنسبة إلى اللجنة القانونية الابتدائية جهة رئيسية أسند إليها القانون اختصاصاً بالتمسديق والمراجعة يعتمد بأوضاع خاصة وهذه المراجعة يجب أن ترد على قرار صدر من اللجنة الابتدائية المختصة بعد استنفاد مرحلة طرح النزاع عليها ، وهي مرحلة أسكنية وضرورية لازمة لممارسة سلطة التمسديق والمراجعة بحيث إذا اتصل النزاع رأساً وبمباشرة باللجنة العليا متاجية هذه السلطة دون استفاد مرحلة المرحس على اللجنة الابتدائية ، كان قرار اللجنة العليا في النزاع مهيئاً إلى درجة الاعتماد لتقبله منعقد بغير عدم الاختصاص الجنيم - وكان في ذلك في الوقت ذاته ، تكويناً لأبجاع طريق التنازع التليم الذي رسمه القانون .

(بنوى ٧٧١ - في ١٩٦٦/٧/٢٠)

قائمة رقم (٢١٩)

المسألة

اللجنة القانونية للأموال المصارعة واللجنة العليا للأموال المصارعة تفصلان في خصومة - قرار اللجنة العليا للأموال المصارعة وإن كان نهائياً غير قابل لأي طعن إلا أنه وفقاً للمادة ٢٤١ من قانون المرافعات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ يجوز التمسك إعادة النظر فيه - (م ٤٦ - ج ٢)

ويرفع الطلب إلى رئيس اللجنة من أصل وصور بعند الخصوم ويبين فيه موضوع الطلب وأسانيده ويؤثر رئيس اللجنة على الطلب بتجسيد موعد الجلسة أو يخطر به الخصوم بالطريق الإداري .

وتنص اللجنة فيما عدا ذلك أحكام قانون المرافعات في نظر الدعاوى وأمداد حكم فيها إلا إذا رأت اللجنة مبرراً للخروج على تلك الأحكام .

ولمست المادة ١١ على أن لا يحفل قسار هذه اللجنة لخلل متبعة أيا من تاريخ مسدوره إلى اللجنة نظراً لخلل بقرار من مجلس قيادة الثورة ، ولهذه اللجنة العليا أن تصدر قراراتاً بتأييد قرار اللجنة الابتدائية وتعديله أو بإلغاءه ويكون قرارها غير قابل لأي طعن .

وتستمر اللجنة في نظر الطلبات التي تدخل إليها ومعا للجراءات التي تترتب عنها .
وتنص المادة ١٢ على أنه لا يكون ثلثاً بالنسبة للأموال المصادرة أي بغير لأربعين ساعبه طلبه في المبدأ للثلاثين عليه في الفترة الأولى من المادة ١٠ ولو كان نكولاً بتعين أو صدر به حكم انتهائى .

ومع ذلك يجوز قبول الطلب المقدم بعد الميعاد المذكور إذا كان مدعياً كسبه في ذلك الميعاد بمسبب ظنوه قساهرة أو ظن استثنائى بطلان الطلب .

وعلى جهة بحال مسقط كلفة الحقوق بالنسبة للأموال المصادرة إذا لم يتقدم منها طلب إلى اللجنة المذكورة خلال سنة من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية من الأشخاص الذين يملكون شيئاً من الأموال المصادرة .

وتنص المادة ١٤ على أنه « استثناء من حكم المادة ١٢ من قانون تنظيم القضاء والمقتضى ٢ و ١٠ من قانون مجلس الدولة لا يجوز للحكم على اختلاف اتوأمها وترجلتها سماع الدعاوى المتعلقة بالأموال التي

مجلس قيادة الثورة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣
بمصادرتها .

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص أن اللجنة العائنية للأموال
المصادرة المشيكة طبقا للمادة التاسعة المشار إليها واللجنة الطبية
المشيكة طبقا للمادة العاشرة سائلة الذكر إنما تفصيلان في خصومة
وتتضمن هذه الخصومة إجراءات متعددة يقوم الخصوم ببعضها وتقوم
الجنةان ببعض الآخر وتنتهي بصنور قرار نهائي غير قابل لأي طعن
أمام أية جهة قضائية أو إدارية ، ومن آثار الخصومة بالنسبة للخصوم
أنها تولد حقوقا والتزامات فيما بينهم ، فمن حق الخصم أن يخطر
دعواه وتحقق ويقضى فيها طبقا للقواعد التي رسبها القانون ، ومنه
واجبه أن يقوم بالإجراءات التي نص عليها القانون كل في مناسبتهم
والا سقط حقه فيها ، ومن بين هذه الواجبات أن يقدم للمحكمة ما لديه
من مستندات ...

ومن حيث أن القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ وأن سلخ حذو
المسارعة من قاضيها الطبيعي وهو المحاكم إلا أنه أسند اختصاص
التفصيل فيها ابتداء إلى لجنة تشكل كلها من عناصر قضائية مخططة
من القضاء العادي والظضاء الأذاري وتتبع أحكام قانون المرافعات
في نظر الدعوى وإصدار حكم فيها إلا إذا رأت مسوغا للخروج
عليها ...

ومن حيث أنه ولئن كان القانون جالف الذكر قد جعل قرار
الجنة العليا نهائيا غير قابل لأي طعن إلا أنه طبقا للمادة ٢٤١
من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ « للخصوم أن يلتزموا إعادة
النظر في الأحكام المستأنفة بصلة انتهازية في الأحوال الآتية :

١ — إذا وقع من الخصم قس في شأنه التأثير في الحكم .
٢ — إذا حصل بعد الحكم إقرار بتزوير الأوراق التي بنى عليها
أو قس في تزويرها .

٣ — إذا كان الحكم قد بنى على شهادة شاهد قس في تزوير
بأنها مزورة .

٤ - إذا حصل اللتباس بمصد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه يدّخل دون تنقيحها .

٥ - إذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو باكثر مما طلبوه .

٦ - إذا كان بنطاق الحكم مناقضا لبعضه لبعض .

٧ - إذا صدر الحكم على شخص طبيعي أو اعتباري لم يكن ممثلا تمثيلا صحيحا في الدعوى وذلك فيما عدا حالة النيابة الاتلافية .

٨ - أن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى ختمة عليه ولم يكن هذا هو الحال أو يتخلل فيها بحدوث أفعال من شأنها يفسده أو يواطئه أو يفسده الخصم .

٩ - وتعتبر المبادأة كإحدى طرق إثبات الحق في الدعوى ولا يبدأ في الإجراءات المتبوعة عليها في الفترات الأربع الأولى من المادة السابقة إلا من اليوم الذي ظهر فيه الحق أو الذي اثر فيه بالتزوير بإمالة أو حكم بغيره أو الذي حكم فيه على شفاء الضرر أو اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المحتججة .

١٠ - ويبدأ المبادأة في الحالة المتبوعة عليها في الفقرة الفهمية من اليوم الذي يقطن فيه الحكم من يمثل الموقوف عليه تمثيلا صحيحا .

١١ - ويبدأ المبادأة في الحالة المتبوعة عليها في الفقرة الثامنة من اليوم الذي ظهر فيه الحق أو التواطؤ أو الإهمال المتميم .

١٢ - ومن حيث أن جواز التماس إعادة النظر في القرارات الصادرة من اللجنة العليا للأموال المصادرة طبقا للمادة ٤٤١ من قانون

المراحمات هي مسألة ينعتد الاختصاص في شأنها لهذه اللجنة وهي التي لها أن تتحقق من توافر حالة من الحالات التي تجيز التماس ومن رجع الالتباس في المبدأ .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن الاختصاص يبحث الطلب المقدم من السيدة / لا إعادة النظر في قرار اللجنة العليا للأموال المصادرة ينعتد لهذه اللجنة سواء من حيث الشكل أو الموضوع .

الفصل الثاني

الأموال المصادرة بأحكام من محكمة الثورة

قاعدة رقم (٢٢٠)

المادة

الأموال المصادرة بمقتضى الاعلان الصادر من القائد العام للقوات المسلحة وقرار مجلس الثورة وأحكام محكمة الثورة - أراضي الحدائق وأراضي المباني الداخلة في حدود المدن من هذه الأموال المصادرة - نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن توزيع الأراضي الزراعية المصادرة على صغار الفلاحين منقولة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٠ على اعتبار الأراضي الزراعية والأراضي البور المصادرة مستولى عليها من توزيع مصادرتها مع استثناء أراضي الحدائق وأراضي المباني الداخلة في حدود المدن - شمول هذا الاستثناء للاستيلاء والتوزيع كليهما فلا تعتبر أراضي الحدائق والمباني الخفية مستولى عليها من توزيع المصادرة - سلطة وزارة الخزانة في التصرف فيها إلى الإيرادات العامة للدولة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ - حصيلة إيرادات أراضي الحدائق والمباني بالمدينة - إيلوتها لوزارة الخزانة منذ تاريخ المصادرة دون الإصلاح الزراعي ما دامت لا تعتبر خاضعة للاستيلاء .

ملخص القوى:

لوزارة الخزانة سلطة التصرف في الأموال المصادرة وأغلبية إيراداتها وحصيلة التصرف فيها إلى الإيرادات العامة للدولة وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ ومن بين الأموال المثلثة بينها مستحقة كبرى من أراضي الحدائق وأراضي المثلثات الخاضعة في حدود المدن .

وكانت الوزارة قد اتفقت مع هيئة الإصلاح الزراعي أن تتولى إدارة الأراضي الزراعية المصادرة - ومن ضمنها أراضي الحدائق -

لجسديته وزارة الخزانة مقابل ١٠ ٪ من ريعها ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ المعدل بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٨، ونقضى بتوزيع الأراضي الزراعية والأراضي البور المصادرة على صيغار الفلاحين على أن يؤدي التعويض عنها وفقاً للحكم المرسومين بموجب القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وقد أصدرت هذه الأراضي مستولى عليها من تاريخ مصادرتها واستثنى من التوزيع أراضي الخدائق وأراضي الملاك الداخلة في حدود المدن .

وفي شهر يونية سنة ١٩٦٠ عرضت وزارة الإصلاح الزراعي على وزارة الخزانة بيع هذه الخدائق للجمعية العمومية للإصلاح على ألة يكون البيع من تاريخ بدء المصادرة، غير أنه بعد مناقشة هذا الاقتراح وإثناء قيام لجنة مشتركة من الوزارتين للبحث في شأن توزيع أراضي الخدائق وتحقيق مساجتها التي انطلقت فيها، قامت وزارة الإصلاح الزراعي باستطلاع الرأي في موضوع هذه الخدائق قبلت اللجنة العامة للجمعية بالاستفسار للفتوى وللشريع أن أراضي الخدائق وأراضي المباني الداخلة في حدود المدن تعتبر مستولى عليها من تاريخ مصادرتها ومن ثم تكون إيراداتها من حق للإصلاح الزراعي .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للجمعية الاستشارية للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٧ من يونية سنة ١٩٦٢ فاستقر لها أن المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن توزيع الأراضي الزراعية المصادرة على صغار الفلاحين مجزأة بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « توزع الأراضي الزراعية والأراضي البور التي صدرت بمقتضى الإعلان الصادر من القدر العلم للقوات المسلحة وبقرار مجلس قيادة الثورة وكذلك بمقتضى الأحكام الصادر من محكمة الثورة على صغار الفلاحين ويؤدي التعويض عنها وفقاً لأحكام الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه » .

وتعتبر هذه الأراضي مستولى عليها من تاريخ مصادرتها ويستثنى من هذه التوزيع أراضي الخدائق وأراضي المباني الداخلة في حدود المدن .

ذلك ويستعمل الاستثناء الممنوع من عليه في الفقرة الثانية من المادة ٦ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٩ المنسار اليه استثناء الأراضي المفقورة في تلك الفترة من التوزيع ومن الاستيلاء ايضاً فلا تعتبر هذه الأراضي من تاريخ منسارها بحسبها في ذلك شأن مسار الأراضي الواردة في الفقرة الأولى من تلك المادة « كما انها لا توزع على مسار الفلاحين ، وبقية هذا النظر »

أولاً : ان عبارة « ويستثنى من التوزيع أراضي الحدائق وأراضي الميناء » الخ « لا تليق قصر الاستثناء على التوزيع دون الاستيلاء على ذلك ان هذه العبارة توزع في نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ المنسار اليها ولم يكن هذا القانون وقت سنوره ينظم الاستيلاء على الأراضي وانما كل ينظم توزيعها بحسب اذ كانت الفقرة الثانية من تلك المادة تنص على انه « يستثنى من التوزيع أراضي الحدائق وأراضي الميناء الداخلة في حدود المدن » ثم استبدل بها النص الاتي « وتعتبر هذه الأراضي مستولى عليها من تاريخ منسارها ويستثنى من التوزيع أراضي الحدائق وأراضي الميناء الداخلة في حدود المدن » . ومن ثم فان عبارة « ويستثنى من التوزيع » الخ « لم يكن مقصودا بها قصر الاستثناء على التوزيع وانما هو استثناء شامل من حكم المادة الأولى بالها لم تكن تنظم تنوي توزيع الأراضي التي ان عدلت بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠ فسلت الاستيلاء عليها .

ثانياً : ان عبارة « وتعتبر هذه الأراضي مستولى عليها من تاريخ منسارها » لم يكن مقصودا بها كلمة الأراضي التي صودرت بها غيها أراضي الحدائق وأراضي الميناء ، والا لما اضيفت هذه العبارة بين القاعدة العامة التي وردت في الفقرة الأولى التي تنص بتوزيع الأراضي المصادرة وبين الاستثناء الوارد عليها والذي يقضى بعدم توزيع الحدائق والميناء ولكن الأولى ان ترد هذه العبارة كقرة مستقلة في نهاية المادة فتشمل الأراضي الخاضعة للقاعدة العامة والمستثناء من الخضوع لها ، ومن ثم فان المقصود بهذه الأراضي التي توزع أو التي كانت تدوزعت بالفعل وقت صدور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠ وهو ما كتبت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون اذ جاء بها -

بعد أن استقرضت نصوص القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه - أنه .. ولما كانت هذه الأراضي قد تم توزيعها بموافقة السيد / رئيس الجمهورية ضمن الأراضي المبتوية عليها بالتطبيق لأحكام قانون الإصلاح الزراعي ووليت وزارة الخزانة بطلبها المؤرخ ١٩٥٨/٧/٢٤ على أن يؤدى التعويض عن هذه الأراضي سخذات إلى الدولة. تصفية الأموال المصادرة للأرقام الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ببيع مسحة الأراضي مع المستحقين إدارة التمنية لفوائد السندات ، المششوش عليها قانونا بتوزيع المصادرة : لهذا زوى أخلة نكرة مستندة بالمتادة الأولى من هذا المشروع بقضى بأن يكون استيلاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على هذه الأراضي من تاريخ مصادرتها . ويستند من ذلك أن المشرع قصد أن يعتبر الأراضي المذبوعة مصادرة عليها من تاريخ مصادرتها ، ولما كانت أراضي الحدائق المبتوية مستندة من التوزيع بأنها تعتبر مستثناء أيضا من الاستيلاء .

نكتة : الاستثناء الوارد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليها يشمل أراضي الحدائق وأراضي المبانى الداخلة في حدود الممن وإذا أجاز أن يستند إلى الإصلاح الزراعي إدارة الأيمان المصادرة بها فيها الحدائق لا يجوز أن يشمل ذلك أراضي المبانى لأنها تخرج أصلاً عن اختصاص الإصلاح الزراعي ، ومن ثم فإن القول بأن الاستثناء مقصور على التوزيع دون الاستيلاء يترتب عليه استيلاء الإصلاح الزراعي على أراضي البناء .

لهذا انتهى رأى الجمعية إلى أن أراضي الحدائق والمبانى المصادرة الداخلة في حدود الممن تتميز مستثناء من الاستيلاء والتوزيع ومن ثم يحق لوزارة الخزانة أن تطالب ببيع هذه الأراضي من تاريخ مصادرتها .

قاعدة رقم (٢٢١)

الجنيد :

صدر حكم من محكمة الثورة بمصادرة كل ما زاد من أموال وممتلكات إبيد الافرنج عملاً بقرينة شرعاً لصالح الشعب - مطالبة إدارة تصفية الأموال المصادرة بمصلحة المسألة موافقاً بقيمة التمويض المستحق من قطعة أرض كانت مملوكة للسيد المذكور - صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠ بالتفويض عن بعض العقوبات - نصه في مادته الأولى على أن يعفى عن باقي العقوبات المحكوم بها من محكمة الثورة ومن محكمة الفدر وعن كافة الآثار والعقوبات التبعية المترتبة عليها وذلك بالنسبة للأشخاص المينة اسمائهم في الكشف المرفقة لهذا القرار - ورود اسم السيد المذكور ضمن من شملهم قرار العفو - سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه على مبلغ التمويض المستحق من قطعة الأرض والذي لم تقم مصلحة المسألة بإرساله إلى إدارة تصفية الأموال المصادرة - استحقاق السيد المذكور لهذا التمويض .

ملخص الفتوى :

إن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠ بالعمو عن بعض العقوبات تنص على أن « يعفى عن باقي العقوبات المحكوم بها من محكمة الثورة ومن محكمة الفيدر وعن كافة الآثار والعقوبات التبعية المترتبة عليها وذلك بالنسبة إلى الأشخاص المينة اسمائهم في الكشف المرفقة » وقد ورد اسم السيد / ... ضمن الأسماء الواردة بالكشوف المشار إليها ..

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن أموال أسرة محبب علي المصادرة (الذي تسمى أحكامه على الأموال المصادرة من محكمة الثورة بمقتضى المادة ٦ من القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣) قد حددت طريقة تنفيذ المصادرة بالنسبة إلى الدينون المستحقة للمصادرة أموالهم فأوجب على الدين أن يودع الدين الذي قدم بينا عنه (وفقاً لحكم المادة الثانية والعاشرة من القانون رقم ٦٤٨

لسنة ١٩٥٣ (خزانة الجهة التي بينها له رئيس ادارة التصفية بكتابه موضح عليه مصحوب بمعلم الوصول وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ارسال هذا الكلاف اليه .

ومن حيث انه يبين من الوقف ان ادارة تصفية الاموال المستأجرة حررت كتابها رقم ١٢٣٩١ المؤرخ ١٩٥٩/١٢/١ الى ادارة نزع الملكية بمصلحة المصلحة والطلباء واولاها بقبول التعميم المستحق من سلطة الارض المشتر اليها وذلك بموجب تحريك لادن ادارة التصفية وحتى الان لم تتم مصلحة المصلحة بالارسال قيمة التعميم الى ادارة التصفية ، وعلى ذلك لا تكون عقوبة المصادرة قد نفذت بالنسبة الى قيمة التعميم. المشار اليه ومن ثم يشملها قرار العفو . يؤكد ذلك ما اتت به قوانين المصادرة المتعلقة من احكام بعضها. صدر القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن احوال ائيرة محمد علي المصادرة. (وهو يصر على الاموال المصادرة من محبة الفورة بموجب المادة ٦ من القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٢ نص على الزام كل شخص تحت بند يصر من الاموال او الممتلكات المصادرة ، بتقديم بيان عنها الى رئيس ادارة التصفية (م ١٣) وعلى الزام كل شخص بتبين لاجل الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الاموال المصادرة ان يقدم الى رئيس ادارة التصفية بيانا بما في نفسه من دين وبلحقات هذا الدين (م ٢) وعلى الزام مقدم البيان بتسليم ما تقدم عنه بيانا وعلى رئيس ادارة التصفية تسليم هذه الاموال والممتلكات بالطريق الادارى (م ٢) وعلى كل من يدين لأحد الأشخاص الذين يمتلكون شيئا من الاموال ان يودع الدين الذي تقدم عنه بيانا خزانة الجهة التي يعينها له رئيس ادارة التصفية (م ٢) وتنص المادة ١٧ من القانون المشار اليه على ان « تنشأ ادارة تصفية الاموال المصادرة . وتختص بادارة الاموال المصادرة وتصفياتها » ثم صدر القانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن ادارة التصفية ونص على ان يكون لادارة تصفية الاموال المصادرة الشخصية الاعتبارية ويكون لها ميزانية مستقلة وتكون تحت اشراف وزير العدل (م ١) وتختص علولة على اختصاصها المبنية في المادة ١٧ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بادارة تصفية الاموال المصادرة بمقتضى الاعلان الصادر

في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٣ في شأن الأموال المصادرة من محكمة الثورة وأموال الأحزاب المنحلة وتضمن أحكامها مماثلة لما ورد في القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ من الالتزام بتقديم بيان بالأموال موزعة للالتزام بتقديم بيان بالديون ثم صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن الأموال المصادرة من مجلس قيادة الثورة ونص على أحكام مماثلة تمسود الالتزام بتقديم بيان عن الأموال المصادرة والالتزام بتقديم بيان من الديون والزام كل شخص يكون تحت يده بأية صفة كانت شيء من الأموال أو الممتلكات المشار إليها بتقديم البيان المنصوص عليه في هذا القانون .

ووجه الاستدلال بالنصوص السابقة في أنها بينت كيفية تنفيذ عقوبة المصادرة حتى بالنسبة إلى الديون وبينت أن الذي يقوم بتنفيذها إدارة تصفية الأموال المصادرة وأنه ما لم تسلم الأموال للمدينين فعلا إلى الإدارة المذكورة فلا يمكن القول بأن عقوبة المصادرة قد نفذت ، ذلك أن الأمر يمر بمرطتين الأولى صدور الحكم بالمصادرة والثانية تنفيذ عقوبة المصادرة والقول بأنه بمجرد صدور الحكم تعتبر الديون محملة قول غير سليم حتى ولو كان الدين هو إحدى المصالح الحكومية ذلك أن المشرع قد حدد إدارة معينة هي « إدارة تصفية الأموال المصادرة » وناط بها اختصاص إدارة تصفية الأموال المصادرة وليس لجهة أخرى غيرها اختصاص بحصول تلك الديون حتى ولو كانت في ذمة الحكومة وعلى ذلك فإن الدين الذي في ذمة مصلحة المساحة (مبلغ التعويض المستحق عن الأرض المشار إليها) لا تكون عقوبة المصادرة قد نفذت بالنسبة له ما دامت ذمة الدين لم تسلم إلى إدارة التصفية ومن ثم يسجلها قرار التعويض بأتى المعسوفات .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠ بالتعويض عن أتى المعسوفات المحكوم بها من محكمة الثورة يبرى على مبلغ التعويض المستحق من قطعة

الأرض التي كانت مملوكة للسيد / ، تبلغ مساحتها
٦١١ ب ١١ ف ١١ من ثم فإن هذا التمييز يكون بمثابة للسيد
المذكور .

(ملف ٦٦/٢/٧ - جلية ١٩٧١/٥/٢٦)

قاعدة رقم (٢٢٢)

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠ بالعمو عن بقية
المعقوبات المحكوم بها من محكمة الثورة ومحكمة الفدر وعن كافة الآثار
والمعقوبات التتبعية المترتبة عليها بالنسبة لبعض الأشخاص - تطالب
قرار العمو المعروض وفقا لصريح نصه ينصرف الى ما بقي من
المعقوبات المحكوم بها من محكمة الثورة لم يستكمل تنفيذها وكذلك الى
كافة الآثار والمعقوبات التتبعية والمحكوم بها جيمهما - الآثار في هذا
المصدر تختلف عن المعقوبات التتبعية وتنصرف الى كافة ما يترتب على
الحكم ولو لم يصدق عليه وصف العقوبة التتبعية - عقوبة المصادرة
وهي إحدى المعقوبات المحكوم بها على هؤلاء قد تترتب عليها ايلولة
الأموال المصادرة الى الدولة تظل منتجة لآثارها فيما يتعلق بالملكية اليه
تاريخ صدور قرار العمو هو رد ما بقي من اموال العمو منهم التي انت
الى الدولة بمقتضى حكم المصادرة وكذلك ما استحق من ريع وثبات من
تاريخ صدور قرار العمو .

ملخص الفتوى :

يسين من الأوراق انه بتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ حكمت
محكمة الثورة على السيد / بالاعدام ومصادرة
ما زاد من امواله وممتلكاته عما ورثه لصالح الشعب ، ثم خفف الحكم
بتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وتصدق عليه من مجلس قيادة الثورة
وأصبح منطوقه « الاشتغال الشاقة المؤبدة ومصادرة ما زاد من امواله
وممتلكاته عما ورثه لصالح الشعب » وقد صدر هذا الحكم استنادا
الى الأمر الصادر عن مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ من سبتمبر

سنة ١٩٥٣ بتشكيل محكمة الثورة وإجراءاتها ، الذي نص في مادته الثالثة على أن فيجانب على الأعمال التي تعرض على المحكمة بقوة الإعدام أو الإفسال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن أو الحبس المدة التي تقدرها المحكمة ولها أن تقضى فضلا عن ذلك على المتهم بتجويض الخزانة العامة مقابل ما أمد من أعمال أو ما ضاع على الخزانة العامة بسببها ، كما يجوز للمحكمة أن تحكم بمصادرة أموال المتهم كلها أو بعضها .

وبتاريخ ٢ من يونية سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦٠ بتضمين النص في مادته الأولى على أن لا يعنى من الممتلكات العقوبات المحكوم بها من محكمة الثورة ومحكمة الفكر وعن كافة الآثار والمقنونات القيمة الماثرة عليها وذلك بالنسبة للأشخاص المبينة في الملحق رقم ١ بالملحق رقم ١ للمادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٠

ومن حيث أن نطاق قرار الممنوع الموقوف وفقا لقرار نصه بغير أن لا يعنى من الممتلكات المحكوم بها من محكمة الثورة التي لم يملكها الموقوف وكذلك إلى كافة الآثار والمقنونات القيمة الماثرة عن الموقوف المحكوم بها وهي جميعها لها سيانيتها الخاصة وإن سببت بالمسببات الواردة في قانون العقوبات وعلى عن البيان أن الآثار في هذه الحالة تملك من المقنونات القيمة وتنتقل إلى تملكه ما يترتب على الحكم ولو لم يصدق عليه وصف المقنونة القيمة والأمر حرم استمرار الممنوع على النص على الآثار جنباً إلى جنب مع المقنونات القيمة .

ومن حيث أن عقوبة المصادرة بوصفها إحدى العقوبات المحكوم بها على هؤلاء قد ترتب عليها ايلولة الأموال المصادرة إلى الدولة ، وقد ظلت هذه العقوبة تنتج اثارها فيما يتعلق بالملكية التي تاريخ صدور قرار الممنوع المختار اليه ، ومن ثمة ان الممنوع اوقد انصب على هذه الآثار يستلزم ود. أموالهم ازالة لهذا الامر نزولاً عن احكام ذلك القرار .

وتأسيساً على ذلك فإن مقتضى تنفيذ قرار الممنوع هو رد ما بقي من أموال الممنوع عنهم التي آلت إلى الدولة بمقتضى حكم المصادرة

وذلك ما استحق من ربح وثمار من تاريخ صدور قرار التفتيش ومنها ما يخص من اجرة المقاربات ولو كان المستاجر هو المالك نفسه محسوباً منها المصروفات التي أنفقت في تحصيلها وذلك بهراعاة احكام التتبع والتطبيق للبادء ١٨٧ و٢٧٥ بقية (٢) من القوانين المدني بحسب الاحوال.

أما فيما يتعلق بالاموال التي تصرفت فيها الدولة للصيرورة تصرفاً دائماً للملكية فانه يعمى بالنسبة لها التفرقة بين حالتين :

الأولى : تتناول ما تم التصرف فيه قبل صدور قرار التفتيش ، وغرض التصرف وهو حافز من ملك لا يجوز الرجوع فيه ويتضرر حق المنفعة منه على استرداد صافي المقابل الذي حصلت عليه الدولة عملاً لقاء هذا التصرف ، دون الزرع والثمار باعتبار ان الكولة في هذه الحالة في حكم الحائز حسن النية .

الثانية : تتعلق بالتصرفات الصادرة بعد قرار التفتيش وتكون المتمثلة في تصرفات المالك التي ارتفع اثرها الاستثنائية من ملكه بالمتصرفين لم يتدخل في جهة والمال في جهة الاموال في جهة والاراضي في جهة لقوانين المصارف بمرورها على الموقوفين فيها في القانون المدني وعندئذ يرتفع له حق قبيل التولية في الخصوص على تعيين بقدر ملكية التوقفة له في تاريخ البيع وكذلك الامر بالنسبة لبيع حياض مقابل الثمار التولية منها .

فإذا ومن المعلوم ان هذه الاموال التي كانت في حوزة الموقوفين قد تم في جميع الاحوال انما يكون في حدود ما تقضى به قوانين اصلاح الزراعي المتعاقبة وقانون مصادرة اموال اسرة محمد علي وقانون تصفية الاملاك بالتطبيق من القوانين والظهير ان يكون منهم قد خضعوا الى بين علماء القوانين .

ومما يجدر الإثبات إليه أن ما تصرفته فيه الدولة من أراضٍ زراعية عن طريق توزيعها على صغار الفلاحين استناداً لقانون الإصلاح الزراعي وأن كان لا يسجل قرار التوزيع الصادر بشأنها ، إلا أن هذا القرار ينتج أثره في صدد نقل الملكية بمجرد اعتماد من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ولو لم يسجل باعتباره أنه يمثل نظماً قانونياً خاصاً استحقت قانون الإصلاح الزراعي بالمغفرة للقواعد العامة في التملك . حتى إذا نظلنا علماً في انشاء استقرار الملكية الزراعية في مصر .

لذلك انتهى رأى الجمعية المسوية الى أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠ يحصل الأثر المترتبة على عقوبة المصادرة المحكوم بها على بعض المملوك منهم ما يستتبع رد أموالهم إليهم وفق الحدود والضوابط المشار إليها .
(بلغد ١٩٥٠/٦ - جلسة ١٩٧٥/٢)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

أراضي الحدائق المصادرة بقرار مجلس قيادة الثورة لا تخضع لأحكام الاستيلاء والتوزيع المتصوص عليها بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ .
— أسس ذلك — نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المذكور — أن ذلك — التزام هيئة الإصلاح الزراعي بإداء الريع المتحصل من هذه الأراضي قبل اقتلاع الأشجار — وإن ما قبلت بتوزيعه أو بيعه منها — لا وجه لاشتراط ثبوت تاريخ التصرف أو تسجيله لأخراج أراضي الحدائق التي تصرف فيها الملك السابق وشقيقاته للأبناء من الأراضي المصادرة من نطاق الاستيلاء — أسس ذلك — خروج هذه الأراضي من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

ملخص الفتوى :

أن خروج أراضي الحدائق المصادرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ من نطاق تطبيق أحكام الاستيلاء والتوزيع المتصوص

عليها في القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ وأن لوزارة الخزانة الحق في المطالبة ببيع هذه الأراضي من تاريخ مصادرتها ولقد تبين للجمعية العمومية أنه بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قرر مجلس قيادة الثورة مصادرة ممتلكات أسرة محمد علي والممتلكات التي آلت منهم الى غيرهم بسببه الارث أو المصاهرة أو القرابة ، وبمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ خولت وزارة الخزانة سلطة التصرف في تلك الأبنواله على أن تضاف إيراداتها وحصيللة التصرف فيها الى الإيرادات العامة للدولة ، وبناء على ذلك اتفقت وزارة الخزانة مع هيئة الإصلاح الزراعى على أن تتولى الهيئة ادارة الأراضي المصادر لحساب الوزارة مقابل ١٠٪ من ريعها ، وبمقتضى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ قضى المشرع بتوزيع الأراضي المصادرة بقرار مجلس قيادة الثورة الصادر فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ على صغار الفلاحين وفقا لأحكام قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٣ واستثنى من التوزيع في الفترة الثانية من المادة الأولى من القانون أراضى الحدائق المصادرة ، وحتى لا تلتزم هيئة الإصلاح بأداء ريع عن الأراضي القابلة للتوزيع من بين الأراضي المصادرة أصدر المشرع القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠ وقضى بتعديل الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ باعتبار تلك الأراضي القابلة للتوزيع مستولى عليها من تاريخ مصادرتها ، ومن ثم فإن أراضى الحدائق المصادرة لم تخضع في أى وقت لحكم الاستيلاء ، ولما كانت العبرة في اضماء وصف الحدائق على الأراضي المصادرة وخروجها وبالتالي من نطاق تطبيق حكم الاستيلاء والتوزيع بحالتها وقت تسلم هيئة الإصلاح الزراعى لها لإدارتها وفقا للاتفاق المبرم بينها وبين وزارة الخزانة بأنه لا يغير من هذا الوصف اقتلاع الهئية لأشجارها أيا كانت اسباب ذلك ، ومن ثم فإن اقتلاع الأشجار ليس من شأنه أن يؤدى الى خضوع تلك الأراضي لحكم الاستيلاء والتوزيع المنصوص عليه بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ وبما لذلك تلتزم هيئة الإصلاح الزراعى بأداء الريع المتحصل منها قبل اقتلاع الأشجار وكذلك ثمن ما قامت بتوزيعه أو بيعه منها .

ولما كانت أراضى الحدائق التى تصرف فيها الملك السابق
موسميتها للأبناء فى الأراضى المصادرة المستثناة من الاستيلاء والتوزيع
عائنه لا وجه لاشتراط ثبوت تاريخ التصرف أو تسجيله لأخراجها من
نطاق الاستيلاء ولما لأحكام قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ لأخروجها من
نطاق تطبيق تلك الأحكام .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
خضوع أراضى الحدائق المصادرة بقرار مجلس قيادة الثورة الصادر
فى ١٩٥٢/١١/٨ ، والتى اقتطعت هيئة الإصلاح الزراعى أشجارها
لأحكام الاستيلاء والتوزيع المنصوص عليها بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩
والقزام هيئة الإصلاح الزراعى بإداء الربيع المتحصل منها قبل اقتلاع
الأشجار . وثمن ما باعته منها الى الهيئة العامة للخدمات الحكومية ، وأنه
لا يشترط تسجيل التصرف أو ثبوت تاريخه لسريان أحكام المصادرة على
أراضى الحدائق التى تصرف فيها الملك السابق ومسميتها للأبناء
لأخروجها من نطاق تطبيق أحكام قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ .

(ملف ٧٨/٢/٧ — جلسة ١٩٨٢/٥/١٩)

قاعدة رقم (٣٢٤)

المبدأ :

عدم قيام ورثة الرأى عليه المزداد بسداد باقى ثمن الأرض
المبيعة — مدة الخمس سنوات التى يجوز للحكومة خلالها استرداد
الأرض طبقاً للبند ثالثاً من قائمة شروط المزايدة — لا يسوغ القول
بأن النية المشتركة للمتاعدين قد اتجهت الى إسقاط حق الحكومة فى
استعمال رخصة استرداد الأرض بفوات خمس سنوات على تأريخ التعاقد

الذى تم برسم المزداد ولم ينفذ الراسى عليه المزداد التزاماته - التبعة الحقيقية للمتعاقدين هي جواز اعمال رخصة استرداد الارض المبيعة في ظرف الخمس سنوات التالية لتاريخ عقد البيع الذى توجب قائمة الشروط تحريرها بعد سداد الراسى عليه المزداد باقى ثمن الصفقة وملحقاتها - تخصيص تلك الاراضى فعلا للمسجد الذى اقيم عليها - اعتباره مشروعا من المشروعات المتعلقة بالمناقص المأهبة - اقامة شخص من اشخاص القساوة الخاص مسجدا دون الحكومة لا ينفي عنه صفة النفع العام لا سيما وان الدولة قد اقرت قيام هذا المسجد على ما يستفاد من قرارها القاضي باسترداد الارض لهذا السبب - رفض طلب الغاء قرار استرداد الارض ورفض التعويض .

ملخص الحكم :

من حيث انه لا خلاف بين الحكم المطعون فيه والظعن على ان ارساء مزاد بيع الارض موضوع النزاع على مورث المدعين بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٩ قد تحقق به انتهاء العقد في شأن بيع هذه الارض. للمورث المذكور ، وانما انحصر الخلاف في تفسير نص البند ثالثا من قائمة شروط البيع الذى يقضى بانه « اذ لزم للحكومة في ظرف الخمس سنوات التالية لتاريخ عقد البيع اى مقدار كان من العقار المبيع لآعمال متعلقة بالمناقص المأهبة يكون لها الحق في ان تأخذ ما يلزمها من هذه العقارات بنفس الثمن المبيعة به » . اذ بينما يرى الحكم المطعون فيه ان مدة الخمس سنوات المشار اليها لا تبدأ في الصريان الا من تاريخ عقد البيع النهائى الذى يحرر تطبيقا لقائمة الشروط بعد سداد باقى الثمن ، فان الظعن يذهب الى ان تلك المدة يبدأ حسابها من تاريخ التعاقد الذى يقوم على توافق اللراعتين على البيع والشراء بغض النظر عن تاريخ تحرير العقد النهائى او دفع باقى الثمن .

من حيث ان المبين من قائمة شروط البيع التى تم التفاوض مع مورث المدعين على أساسها انها تضمنت شروطا خاصة من مقتضاها ان التزام الحكومة بتسليم الارض المبيعة الزى يترتب في ثمنها معلقا على اتمام

تتفيذ التزامات التعاقد معها في عين أن التزامات الآخر قبل الحكومة بموجب قائمة الشروط تكون واجبة التنفيذ لمجرد اتمام التعاقد ، ومن ثم فمن قبل الوفاء بكامل التزامات الراى عليه المزاى واخصها دفع باقى ثمن الصنفه وملحقاتها لا يملكه — ورغم حصول التعاقد — المطالبة باسترداد الأرض المببعة والتبتع بختيارها أو الحصول على ثمارها أو ريعها أو أى حق آخر من الحقوق المتعلقة بها فيه ، لا يملكه المطالبة بتحرير عقد بيعها النهائي الذى يخوله الحق بنقل ملكيتها اليه ، بينما تلزمه شروط المزايدة بأن يقوم بسداد باقى ثمن الصنفه وملحقاتها خلال شهرين من تاريخ قبول عطائه اما نقدا أو أن يعقوبه فرضا بضمان العين الراى مزاىها عليه بفائدة ٥ ٪ طبقاً لنص البند عاشر من قائمة شروط البيع ، وازاء هذا التباين في ترتيب نفاذ التزامات الطرفين كان التعبير بلفظ « البيع » أو بلفظ « عقد البيع » في المواضع التى وردت بها تلك الالفاظ في قائمة الشروط مقصودا بذاته للدلالة على توافق ارادتين ، وفي مجال استعمال الرخصة المخولة للحكومة في اخذ أى مقدار كان من العقار المببوع في ظرف الخمس سنوات التالية لتاريخ عقد البيع طبقاً للبند ثالثاً من قائمة شروط المزايدة ، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن أعمال هذه الرخصة في مجالها الزمنى المحدد على الوجه المتقدم أنها يستند الى أوضاع العقد التى استقرت بشروطه — أى بنفاذ التزام الحكومة بشليم الأرض للراى عليه المزاى تبعا لقيام الآخر بتنفيذ التزاماته اما قبل تنفيذ هذه الالتزامات فان مركز الراى عليه المزاى يكون معلقاً ولا يعلم مصير الأرض المببعة وما اذا كانت ستظل باقية تحت يد الحكومة كنتيجة لعدم التنفيذ من جانب الراى عليه المزاى أم انها ستؤول اليه لوفاؤه بكامل التزاماته وأمام هذه الحالة التى تنطوى على عدم الاستقرار في شأن حال الأرض ومركز التعاقد على شرائها لا يسوغ القول بأن النية المشتركة للتعاقد قد اتجهت الى اسقاط حق الحكومة في استعمال رخصة استرداد الأرض بغوات خمس سنوات على تاريخ التعاقد الذى يتم برسو المزاى ولو لم ينفذ الراى عليه المزاى التزاماته بل أن الصحيح في صدور النية الحقيقية للتعاقد هو جواز أعمال رخصة استرداد الأرض المببعة في ظرف الخمس سنوات

التالية لتاريخ عقد البيع الذى توجب قائمة الشروط تحريره بعيد سداد الراسى عليه المزاى باقى ثمن الصفقة وبلغاتها على النصو الذى ذهب اليه الحكم المطعون فيه لانه منذ هذه اللحظة — أى تاريخ السداد — يعتبر العقد نافذا على قائمة الشروط ، فيكون أساسا مكنا لمطالبة الراسى عليه المزاى بحقوقه وقبدا على الحكومة فى استعمال حقه فى استرداد الأرض بأن يكون ذلك فى النطاق الزمنى المتفق عليه بين الطرفين طبقا للبند ثالثا من قائمة شروط المزايدة ، بما يضيفه ذلك بطبيعة الحال من اقرار هذا الحق للحكومة من باب أولى فى فترة ما قبل سداد كامل الثمن ، وبهذا الفهم تستقيم بنود القائمة التى التزمت فى جميع أحكامها جانب الحكومة فى الفترة التى تسبق اتبام الراسى عليه المزاى بتنفيذ التزاماته التعاقدية مؤكدة بذلك أن حصول البيع فى حد ذاته ليس هو المناط فى تسليم الراسى عليه المزاى الأرض المبيعة ثم لحقها فى استردادها .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم ، ولما ثبت من أن ورثة الراسى عليه المزاى لم يقوموا بسداد باقى ثمن الأرض المبيعة الا فى عام ١٩٧٢ ومن ثم فإن مدة الخمس سنوات التى يجوز للحكومة خلالها استرداد الأرض طبقا للبند ثالثا من قائمة شروط المزايدة لا تكون قد انقضت فى تاريخ صدور القرار الوزارى القاضى باستردادها فى ١٩٧٣/٥/١٩ نظرا لما استبان من أن واقعة أبرام التعاقد برسو المزاى على مورث المدين بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٩ ليست هى الواقعة المقيدة فى تطبيق حكم البند ثالثا آنف الذكر .

ومن حيث أنه لا وجه للنص على قرار استرداد الأرض بمقولة مخالفتها للشروط الموضوعية للاسترداد حسبما نص عليها البند ثالثا من قائمة الشروط ، ذلك لأن الاسترداد قد تم بعد أن تهيأت الظروف الموجبة له بتخصيص تلك الأرض لمعلا للمسجد الذى اقيم عليها فأصبحت لازمة بالضرورة لأعمال مطلقة بالمنافع العامة بالمعنى المقصود فى البند ثالثا المشار اليه ، ولا يتعارض ذلك مع قيام جمعية المحافظة على القرآن الكريم والخدمات الاجتماعية بمصر القديمة — وهى من

أشخاص للقاتون الخاص — بإقامة هذا المسجد دون الحكومة لأن اعتبار مشروع ما من المشروعات المتعلقة بالمنافع العامة منوط بكون المشروع ذاته من المشروعات ذات النفع العام ومن ثم فإن إقامة الجمعية مسجد على أرض الفزاع لا ينفي عنه صفة النفع العام لا سيما وأن الدولة قد اتبرت قيام هذا المسجد على ما يستفاد من قرارها القاضي باسترداد الأرض لهذا السبب . أما ما ورد في قرار الاسترداد من بيع الأرض للجمعية المذكورة لقاء الثمن الأساسي الذي بيعت به لمورث المدعين فلا يعدو أن يكون تنظيها قانونيا خاصا لمعالجة الأوضاع الناشئة من استرداد الأرض التي خصصت للمسجد الذي أقيمته هذه الجمعية عليها ومن أن يترتب على ذلك حصول الحكومة أن كسب ، الأمر الذي يعد ضمن الإدماء بأن هذا التصرف كان صفته جديدة على حساب المدعين .

(طعن ٣٤٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥)

تصويبات

. بكلمة الى القارئ

نأسف لهذه الأخطاء الطبيعية

فالكمال له وحده سبحانه وتعالى

الخطأ	الصفحة / السطر	الصواب	الخطأ	الصفحة / السطر	الصواب
٦٣٨	٨/ ٣	١٣٨	تحدث	٢٥/٣٠٤	تحدثت
القديم	٩/ ٢٣	القديم	١٦٥٢/٨/١٧	١٣/٣١٠	١٩٥٢/٨/١٧
التقدير	٥٤/ ٣	التقدير	٣٩١	١٦/٣١٧	٣٩٠
نهائيا	٥٧/ ١٥	نهائيا	٣٩١	٩/٣٢٠	٣٩٠
مرتب	٦٢/ ٢١	مرتب	١٩٦٢	٦/٣٢٩	٦٣
متخلفة	٧٠/ ٦	مخطئة	كن	٩/٣٣٧	كن
بصدر	٧١/ ١٤	بصدد	مصرف	٩/٣٣٧	مصرف
يتجدد	٧٥/ ١٢	يتجدد	سيا	١٦/٣٥٤	لاسيا
مبيناً	٩٣/ ٨	مبيناً	تصحه	٦/٣٦٩	تصحه
الذي	٩٥/ ١٥	الذين	الارادة	٨/٣٧٤	الادارة
أمرى	٩٨/ ١٢	أمر	ومتريطتان	١٤/٣٨٤	ومتريطتان
القضية	١١٢/ ٢٤	التسمية	موظف	٢١/٣٩٥	موظف
تقريرها	١٤٠/ ٣٢	تقريرها	بوجودها	١٢/٤١٠	بوجودها
الشاع	١٤٤/ ٢٥	الشاعر	٥٨	٢٠/٤١٠	١٥٨
لمنح	١٥١/ ١٩	لمنح	١٩٦٢	١/٤١١	١٩٦٢
١٩٦٣	١٥٣/ ١٣	١٩٦٤	وتبعاً	١٣/٤١١	وتبعاً
١٩٥٣/١٨/١٨	١٦/١٦٧	١٩٥٣/٨/١٨	١٩٦٤	٢٢/٤١١	١٩٦٤
مائة	٢١٠/ ٨	أعانة	عمله	١٣/٤١٤	عمله
مكتبت	٢١٦/ ٥	مكتبت	بثقت	١٥/٤١٥	بثقت
المراتب المقررة	٢١٩/ ٤	المراتب المقرر	لبضع الفتوى	١٦/٤١٥	لجنة الفتوى
افغلاء	٢٣١/ ٨	غلاء	وترحيل	٧/٤٤٠	وترحيل
منذ	٢٣٤/ ٦	تحذف	المختنبي	٢٥/٤٤٠	المختنبي
الدمى اساس	٢٣٨/ ١٥	الدمى على	القائمة	٥/٤٩٧	القائمة
المادة من	٢٤١/ ١٠	المادة من	اتجه	١١/٥٠٨	اتجه
مرودة	٢٨٧/ ٣	مرودة	١١٦٤	١٣/٥٧٢	١٩٦٤
٢٠٠	٢٩٢/ ٨	٢٠٠	١٩٦٠	٢٠/٥٧٢	١٩٦٤
رق	٢٩٩/ ٦	رقم	رادة	١٩/٥٩٤	ارادة
			بأبولة	٨/٦٠١	بأبولة

الخطا	الصفحة / السطر	المصواب	الخطا	الصفحة / السطر	المصواب
٢٠	٧/٦١٣	١٠	٤٧	١٨/٦٧٤	٣٨
الفزراء	٩/٦٤٤	الوزراء	١٢٨	١٥/٦٧٨	٣٨
المسنود	١١/٦٤٥	المسنود	١٢٨	١٧/٦٨٣	٣٨
للمحافظة	١٥/٦٥٣	للمحافظة	قبه	٢٠/٧٠٨	قبل
اختصاص	٨/٦٧٣	اختصاص	الرجوع	٩/٧٣٥	الرجوع

رقم الايداع بدار الكتب ٤٢٢٣ / ٨٦

مطبعة عقل

٣٠ شارع المطار - جبرامه

٩٤٤٠٨١

فهرس تفصلى

(الجزء الخامس)

الصفحة	الموضوع
١	منهج ترتيب محتويات الموسوعة :
	موضوعات الجزء الخامس :
٥	١ - اعادة الى الخدمة :
٦	الفصل الاول - اعادة الى الخدمة بالحنو عن العقوبة
	الفصل الثانى - القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٥ باعادة
	المفصولين للحكم عليهم من بحكة الشعب
٨	الى الخدمة
	الفصل الثالث - القرار الجمهورى رقم ٣٦٠٢ لسنة
	١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل السياسى
	لمن يعادون الى الخدمة بعد صدور قرار
٢٤	المنسو عنهم
	الفصل الرابع - القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ باعادة
	بعض المحكوم عليهم بمقتضية جنسية
٣١	فى جرائم سياسية
	الفصل الخامس - القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن
	اعادة المفصولين بغير الطريق
٢٨	التأبى
٦١	٢ - اعادة :
٦٢	الفصل الاول - احكام عامة

الموضوع

الفصل الثاني - سيطرة جهة الادارة على
٧١ تجديد الاعارة او انقائها

الفصل الثالث - الجهات التي يجوز الاعارة اليها
٨١

الفصل الرابع - المعاملة المالية للمعار
٩٥

٣ - اعادة اجتماعية :
١٣٩

٤ - اعادة غلاء المعيشة :
١٥٦

الفصل الأول - استحقاق اعادة غلاء المعيشة
١٥٧

الفصل الثاني - اعادة غلاء المعيشة لمنطقة قناة السويس
١٨٥

الفصل الثالث - تثبيت اعادة غلاء المعيشة
١٩٠

الفصل الرابع - اعادة غلاء المعيشة وتسعير المؤهلات
الدراسية (بقواعد الانصاف ثم بقواعد
٢٣٨ المعادلات الدراسية)

الفصل الخامس - خصم مرق الكادرين من اعادة غلاء المعيشة
٢٦٥

الفصل السادس - الغاء قرارات اعادة غلاء المعيشة
وخصمها الى المصرب
٣٠١

الفصل السابع - العودة الى منح اعادة غلاء
المعيشة ثم استهلاكها
٣١٥

الفصل الثامن - مسائل متنوعة
٣٣٠

٥ - اعتقالات :
٣٥١

١ - اعتقال طبقا لحالة الطوارئ
٣٥٢

ب - الخطورة
٣٦٠

ج - اثر الاعتقال على العلاقة الزوجية
٣٧٠

الصفحة	الموضوع
٣٧٧	٦ - أعلام وراثية :
٣٧٩	٧ - اقدمية : ..
٣٨٠	١ - ترتيب الاقدمية بين المعينين أو المرتبين بقرار واحد
٣٩٠	٢ - ترتيب الاقدمية بين المعينين بمسابقة والمعينين عن غير طريق المسابقة
٤١٣	٣ - ترتيب الاقدمية بين المعينين عن طريق القوى الصالحة
٤٢١	٤ - مدى استصحاب المنقول لادميته
٤٣٠	٥ - مسائل متشعبة
٤٤٣	٨ - كتابية الفنون
٤٥٣	٩ - اكراه بخني
٤٥٧	١٠ - امر جنلي
٤٥٩	١١ - املاك الدولة العامة والخاصة
٤٦٠	الفصل الاول - املاك الدولة العامة
٤٦٧	الفصل الثاني - الاملاك العامة ذات الصلة بالشرى والصرف
٤١٤	الفصل الثالث - املاك الدولة الخاصة
٤٦٦	الفصل الرابع - الاراضي الصحراوية
٤٧٧	الفصل الخامس - التصرف في املاك الدولة

- ٦٧١ ١٣ - انتخاب
- ٦٧٢ الفصل الأول - انتخاب مجلس الشعب
- الفصل الثاني - الانتخابات لعضوية المجالس
الشعبية المحلية أو لرياسة أو عضوية مجالس
ادارة المنظمات النقابية أو الاتحادات أو الأندية
أو الهيئات أو الشركات العامة أو المؤسسات
المصرفية أو الجمعيات
- ٦٨٨
- ٦٩١ الفصل الثالث - مسائل متنوعة
- ٧٠٥ ١٣ - أموال مصادرة
- ٧٠٦ الفصل الأول - الأموال المصادرة من أسرة محمد على
- ٧٢٦ الفصل الثاني - الأموال المصادرة بأحكام من محكمة الثورة

مسابقة أعمال المدارس العربية للموسوعات

(حسن التكتفلى - معلم)

شلال كتير من ربح قرن مئى

أولا - الملوكات :

- ١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية .
» الجزء الأول « .
- ٢ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية .
» الجزء الثانى « .
- ٣ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية .
» الجزء الثالث « .
- ٤ - المدونة العمالية فى قوانين اصابات العمل .
- ٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .
- ٧ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .
- ٨ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ الف صفحة) .
- وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها ججكة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا - ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا - ٤٨ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٣ آلاف صفحة) .
تتضمن عرضا حديفا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - ألفين صفحة) .
وتتضمن عرضا ملصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما يبعدها) .
(تفتت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - ألفين صفحة) (تفتت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧)
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٢٧ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مضر وباتى الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشرعة الإسلامية السحاء وأحكام المحاكم في مصر والمراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٢ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .
وتتضمن عرضا أبجديا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (سبعة أجزاء - ٧ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وإبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التطبيق على قانون المسطرة المدنية المغربي : (جزءان) .
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين المغربية بالأضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التعليق على قانون المبطرة الخنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .
ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين
العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة
النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقترتها محكمة
النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، برتبة موضوعاتها ترتيباً
ايجدياً وزمنياً (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لعينة جدة :
بالتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضاً شاملاً للحضارة الحديثة.
بيدهنية جدة (بالكتابة والصورة) .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الادارية
العليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية.
منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (حوالى ٢٠ جزء) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والأعلامية

على مستوى العالم العربى

جى . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

مكتبة
الدار
العربية
للموسوعات
القانونية
والأعلامية
٢٠ شارع عدلى
القاهرة

